

مطبوعات المجمع

آثار الإمام ابن قيم الجوزية وما لحقها من أعمال

(٢٤)

مفتاح دار السعادة
ومنشور ولاية العلم والإرادة

تأليف

الإمام أبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية

(٦٩١ - ٧٥١)

تحقيق

عبد الرحمن بن حسن بن قائد

وفق المنهج المعتمد من الشيخ العلامة

بكر بن عبد الله أبو زيد

(رحمه الله تعالى)

تمويل

مؤسسة سليمان بن عبد العزيز الراجحي الخيرية

المجلّد الثّاني

دار عالم الفوائد
للنشر والتوزيع



مؤسسة سليمان بن عبدالعزيز الراجحي الخيرية
SULAIMAN BIN ABDUL AZIZ AL RAJHI CHARITABLE FOUNDATION

الطبعة الاولى ١٤٣٢ هـ



دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع
مكة المكرمة ـ هاتف ٥٤٧٣١٦٦ - ٠٥٣٥٣٥٩٠ فاكس ٥٤٥٧٦٠٦

الصف والإخراج دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع



مطبوعات المجمع

آثار الإمام ابن قيم الجوزية وما لحقها من أعمال

(٢٤)

مفتاح دار السعادة

ومنشور ولاية العلم والإرادة

تأليف

الإمام أبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية

(٦٩١ - ٧٥١)

تحقيق

عبد الرحمن بن حسن بن قائد

وفق المنهج المعتمد من الشيخ العلامة

بكر بن عبد الله أبو زيد

(رحمه الله تعالى)

تمويل

مؤسسة سليمان بن عبد العزيز الراجحي الخيرية

المجلد الثاني

دار عالم الفوائد

للنشر والتوزيع

فصل[1]

وإذا تأمَّلتَ ما دعا الله سبحانه في كتابه عبادَه إلىٰ الفِكْر فيه أوقَعكَ علىٰ العلم به سبحانه وتعالىٰ وبوحدانيته وصفات كماله ونعوت جلاله، مِنْ عموم قدرته وعلمه وكمال حكمته ورحمته وإحسانه وبِرِّه ولُطْفِه وعدله ورضاه وغضبه وثوابه وعقابه؛ فبهذا تعرَّف إلىٰ عباده، وندبهم إلىٰ التفكُّر في آياته.

ونذكرُ لذلك أمثلةً مما ذكرها الله سبحانه في كتابه؛ ليُسْتَدلَّ بها علىٰ غيرها:

فمِنْ ذلك: خَلْقُ الإنسان، وقد نَدَبَ سبحانه إلىٰ التفكُّر فيه والنظر في غير موضعٍ من كتابه؛ كقوله تعالىٰ: ﴿فَلْيَنظُرِ ٱلْإِنسَـٰنُ مِمَّ خُلِقَ﴾ [الطارق: ٥]، وقوله تعالىٰ: ﴿وَفِىٓ أَنفُسِكُمْ ۚ أَفَلَا تُبْصِرُونَ﴾ [الذاريات: ٢١].

وقال تعالىٰ: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِن كُنتُمْ فِى رَيْبٍ مِّنَ ٱلْبَعْثِ فَإِنَّا خَلَقْنَـٰكُم مِّن تُرَابٍ ثُمَّ مِن نُّطْفَةٍ ثُمَّ مِنْ عَلَقَةٍ ثُمَّ مِن مُّضْغَةٍ مُّخَلَّقَةٍ وَغَيْرِ مُخَلَّقَةٍ لِّنُبَيِّنَ لَكُمْ ۚ وَنُقِرُّ فِى ٱلْأَرْحَامِ مَا نَشَآءُ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى ثُمَّ نُخْرِجُكُمْ طِفْلًا ثُمَّ لِتَبْلُغُوٓا۟ أَشُدَّكُمْ ۖ وَمِنكُم مَّن يُتَوَفَّىٰ وَمِنكُم مَّن يُرَدُّ إِلَىٰٓ أَرْذَلِ ٱلْعُمُرِ لِكَيْلَا

---

(١) انظر لهذا الفصل وما بعده مما يتعلَّق بعجائب خلق الإنسان وباقي المخلوقات: «أيمان القرآن» للمصنف (٤٤٦ - ٦٣٦)، وقال في خاتمة بحثه: «وهذا فصلٌ جرَّه الكلام في قوله تعالى: ﴿وَفِىٓ أَنفُسِكُمْ ۚ أَفَلَا تُبْصِرُونَ﴾ [الذاريات: ٢١]، أشرنا إليه إشارةً، ولو استقصيناه لاستدعى عدة أسفار، ولكن فيما ذكرناه تنبيهٌ على ما تركناه»، و«شفاء العليل» (٦٣٥ - ٦٤٩)، وقال: «وهذا بابٌ لو تتبَّعناه لجاء عدة أسفار...».

يَعۡلَمَ مِنۢ بَعۡدِ عِلۡمٖ شَيۡـٔٗا﴾ [الحج: ٥].

وقال تعالىٰ: ﴿أَيَحۡسَبُ ٱلۡإِنسَٰنُ أَن يُتۡرَكَ سُدًى ٣٦ أَلَمۡ يَكُ نُطۡفَةٗ مِّن مَّنِيّٖ يُمۡنَىٰ ٣٧ ثُمَّ كَانَ عَلَقَةٗ فَخَلَقَ فَسَوَّىٰ ٣٨ فَجَعَلَ مِنۡهُ ٱلزَّوۡجَيۡنِ ٱلذَّكَرَ وَٱلۡأُنثَىٰٓ ٣٩ أَلَيۡسَ ذَٰلِكَ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يُحۡـِۧيَ ٱلۡمَوۡتَىٰ﴾ [القيامة: ٣٦ - ٤٠]، وقال تعالىٰ: ﴿أَلَمۡ نَخۡلُقكُّم مِّن مَّآءٖ مَّهِينٖ ٢٠ فَجَعَلۡنَٰهُ فِي قَرَارٖ مَّكِينٍ ٢١ إِلَىٰ قَدَرٖ مَّعۡلُومٖ ٢٢ فَقَدَرۡنَا فَنِعۡمَ ٱلۡقَٰدِرُونَ﴾ [المرسلات: ٢٠ - ٢٣].

وقال تعالىٰ: ﴿أَوَلَمۡ يَرَ ٱلۡإِنسَٰنُ أَنَّا خَلَقۡنَٰهُ مِن نُّطۡفَةٖ فَإِذَا هُوَ خَصِيمٞ مُّبِينٞ﴾ [يس: ٧٧]، وقال: ﴿وَلَقَدۡ خَلَقۡنَا ٱلۡإِنسَٰنَ مِن سُلَٰلَةٖ مِّن طِينٖ ١٢ ثُمَّ جَعَلۡنَٰهُ نُطۡفَةٗ فِي قَرَارٖ مَّكِينٖ ١٣ ثُمَّ خَلَقۡنَا ٱلنُّطۡفَةَ عَلَقَةٗ فَخَلَقۡنَا ٱلۡعَلَقَةَ مُضۡغَةٗ فَخَلَقۡنَا ٱلۡمُضۡغَةَ عِظَٰمٗا فَكَسَوۡنَا ٱلۡعِظَٰمَ لَحۡمٗا ثُمَّ أَنشَأۡنَٰهُ خَلۡقًا ءَاخَرَۚ فَتَبَارَكَ ٱللَّهُ أَحۡسَنُ ٱلۡخَٰلِقِينَ﴾ [المؤمنون: ١٢ـ ١٤].

وهذا كثيرٌ في القرآن؛ يدعو العبدَ إلىٰ النظر والفِكْر في مبدأ خلقه ووسطه وآخره؛ إذ نفسُه وخلقُه من أعظم الدَّلائل علىٰ خالقه وفاطره، وأقربُ شيءٍ إلىٰ الإنسان نفْسُه، وفيه من العجائب الدَّالَّة علىٰ عظمة الله ما تنقضي الأعمارُ في الوقوف علىٰ بعضه؛ وهو غافلٌ عنه، مُعرِضٌ عن التفكُّر فيه، ولو فكَّر في نفسه لزجرهُ ما يعلمُ من عجائب خَلْقِها عن كُفْرِه؛ قال الله تعالىٰ: ﴿قُتِلَ ٱلۡإِنسَٰنُ مَآ أَكۡفَرَهُۥ ١٧ مِنۡ أَيِّ شَيۡءٍ خَلَقَهُۥ ١٨ مِن نُّطۡفَةٍ خَلَقَهُۥ فَقَدَّرَهُۥ ١٩ ثُمَّ ٱلسَّبِيلَ يَسَّرَهُۥ ٢٠ ثُمَّ أَمَاتَهُۥ فَأَقۡبَرَهُۥ ٢١ ثُمَّ إِذَا شَآءَ أَنشَرَهُۥ﴾ [عبس: ١٧ - ٢٢].

فلم يكرِّر سبحانه علىٰ أسماعنا وعقولنا ذِكرَ هذا لنسمع لفظ النُّطفة[١]

(١) (ت، ح): «ذكر النطفة».

والعلقة والمضغة والتراب، ولا لنتكلَّم بها فقط[1]، ولا لمجرَّد تعريفنا بذلك[2]، بل لأمرٍ وراء ذلك كلِّه هو[3] المقصودُ بالخطاب، وإليه جرىٰ ذلك الحديث[4].

فانظر الآن إلىٰ النطفة بعين البصيرة؛ وهي قطرةٌ من ماءٍ مهينٍ ضعيفٍ مُسْتَقْذر، لو مرَّت بها ساعةٌ من الزمان فسَدت وأنتنَت، كيف ٱستخرجها ربُّ الأرباب العليمُ القديرُ من بين الصُّلب والتَّرائب، منقادةً لقدرته، مطيعةً لمشيئته، مذلَّلةَ القِياد علىٰ ضيق طُرقِها واختلاف مجاريها، إلىٰ أن ساقها إلىٰ مستقرِّها ومَجْمَعِها.

وكيف جمع سبحانه بين الذَّكر والأنثىٰ، وألقىٰ المحبَّة بينهما، وكيف قادهما بسلسلة الشَّهوة والمحبَّة إلىٰ الاجتماع[5] الذي هو سببُ تخليق الولد وتكوينه.

وكيف قدَّر ٱجتماع ذَينِك الماءين مع بُعْدِ كلٍّ منهما عن صاحبه، وساقهما من أعماق العروق[6] والأعضاء، وجمعهما في موضعٍ واحدٍ جُعِلَ لهما قرارًا مكينًا، لا ينالُه هواءٌ يفسدُه، ولا بردٌ يجمِّدُه، ولا عارضٌ يصلُ إليه، ولا آفةٌ تتسلَّطُ عليه.

---

(١) (ت): «لنعلم بها فقط».

(٢) (ت): «معرفتنا لذلك».

(٣) (ت، د، ق): «وهو».

(٤) انظر: «الإحياء» (٤/ ٤٣٥ - ٤٤٠)، وأصول مباحث هذا الفصل منه.

(٥) (ق، د، ت): «بسلسلة المحبة والاجتماع». والمثبت من (ن، ح) والإحياء.

(٦) (ت): «أعلق العروق».

ثمَّ قَلَبَ تلك النطفةَ البيضاء المشرقة علقةً حمراءَ تَضرِبُ إلىٰ سوادٍ، ثـمَّ جعلها مضغةَ لحمٍ مخالِفةً للعلقة في لونها وحقيقتها وشكلها، ثـمَّ جعلها عظامًا مجرَّدةً لا كسوةَ عليها، مباينةً للمضغة في شكلها وهيئتها وقَدْرِها وملمسها ولونها.

وانظر كيف قسَّم تلك الأجزاء[1] المتساوية المتشابهة إلىٰ الأعصاب والعظام والعُروق والأوتار واليابس واللَّيِّن، وبَيْن ذلك، ثمَّ كيف رَبَط بعضها ببعضٍ أقوىٰ رباطٍ وأشدَّه وأبعدَه من الانحلال[2].

وكيف كساها لحمًا ركَّبه عليها، وجعله وعاءً لها وغشاءً وحافظًا، وجعلها حاملةً له مقيمةً له؛ فاللحمُ قائمٌ بها وهي محفوظةٌ به.

وكيف صوَّرها فأحسنَ صُوَرها، وشقَّ لها السَّمعَ والبصرَ والفمَ والأنفَ وسائر المنافذ، ومَدَّ اليدين والرِّجلين وبسطهما، وقسَّم رؤوسَهما بالأصابع، ثمَّ قسَّم الأصابعَ بالأنامل، وركَّب الأعضاءَ الباطنة من القلب والمعدة والكبد والطِّحال والرِّئة والرَّحِم والـمَثانة والأمعاء، كلٌّ واحدٍ منها له قَدْرٌ يخصُّه ومنفعةٌ تخصُّه.

ثمَّ انظر الحكمةَ البالغة في تركيب العظام قِوامًا للبدن وعِمادًا له، وكيف قدَّرها ربُّها وخالقُها بمقاديرَ مختلفةٍ وأشكالٍ مختلفة؛ فمنها الصَّغيرُ والكبير، والطَّويلُ والقصير، والـمُنْحَني والمستدير، والدَّقيقُ والعريض، والـمُصْمَتُ والـمُجَوَّف، وكيف ركَّب بعضها في بعض؛ فمنها ما تركيبُه

---

(١) (ح، ن): «كيف سلك تلك الأجزاء».

(٢) (ت): «الإحلال». (د، ق): «الإخلال».

تركيبُ الذَّكر في الأنثىٰ، ومنها ما تركيبُه تركيبُ ٱتصالٍ فقط، وكيف ٱختلفت أشكالُها باختلاف منافعها؛ كالأضراس، فإنها لما كانت آلةً للطَّحْن جُعِلَت عريضةً، ولما كانت الأسنانُ آلةً للقَطع جُعِلَت مُستدِقَّةً محدَّدة[1].

ولما كان الإنسانُ محتاجًا إلىٰ الحركة بجُملة بدنه وببعض أعضائه للتَّردُّد في حاجته لم يجعَل عظامه عظمًا واحدًا، بل عظامًا متعدِّدة، وجعل بينها مفاصل حتىٰ تتيسَّر بها الحركة[2]، وكان قَدْرُ كلِّ واحدٍ منها وشكلُه علىٰ حسب الحركة المطلوبة منه.

وكيف شَدَّ أسْرَ تلك المفاصل والأعضاء وربط بعضها ببعضٍ بأوتارٍ ورِباطاتٍ أنبتها من أحد طرفي العظم[3]، وألصقَ العظمَ بالطَّرف الآخر كالرِّباط له، ثمَّ جعل في أحد طرفي العظم زوائدَ خارجةً عنه، وفي الآخر نُقَرًا غائصةً فيه موافقةً لشكل تلك الزوائد؛ ليدخُل فيها ويَنْطَبِق عليها، فإذا أراد العبدُ أن يحرِّك جزءًا من بدنه لم يمتنع عليه، ولولا المفاصلُ لتعذَّر عليه ذلك.

وتأمَّل كيفيَّة خَلْق الرَّأس، وكثرةَ ما فيه من العظام، حتىٰ قيل: إنها خمسةٌ وخمسون عظمًا[4]، مختلفة الأشكال والمقادير والمنافع، وكيف ركَّبه سبحانه وتعالىٰ علىٰ البدن، وجعله عاليًا عليه عُلُوَّ الراكب علىٰ مركوبه؛

---

(١) (ت، ح): «محدودة».

(٢) (ت): «حتى يسير بهما». (ق، د): «حتى يتيسر بها». والمثبت من (ح، ن) و«الإحياء».

(٣) (ق): «من طرفي العظم». وسقط من (ت، ن) من قوله: «العظم» إلى: «ثم جعل في» بسبب انتقال النظر. والمثبت من (د، ح) و«الإحياء».

(٤) تفصيلها في «الإحياء» (٤/ ٤٣٦).

ولما كان عاليًا علىٰ البدن جَعَل فيه الحواسَّ الخمسَ وآلات الإدراك كلَّها من السَّمع والبصر والشَّمِّ والذَّوق واللَّمس.

وجَعَل حاسَّة البصر في مُقَدَّمه؛ ليكون كالطَّليعة والحَرَس والكاشف للبدن، وركَّب كلَّ عينٍ من سبع طبقات، لكلِّ طبقةٍ وصفٌ مخصوص، ومقدارٌ مخصوص، ومنفعةٌ مخصوصة، لو فُقِدَت طبقةٌ من تلك السَّبع الطِّباق[1] أو زالت عن هيئتها وموضعها[2] لتعطَّلت العينُ عن الإبصار.

ثمَّ أركزَ[3] سبحانه داخل تلك الطَّبقات السَّبع خلقًا عجيبًا، وهو إنسانُ العَيْن، بقَدْر العَدَسَة، يبصرُ به ما بين المشرق والمغرب والأرض والسماء، وجَعَله من العين بمنزلة القلب من الأعضاء، فهو مَلِكُها، وتلك الطَّبقاتُ والأجفانُ والأهدابُ خَدَمٌ له وحُجَّابٌ وحُرَّاس، فتبارك الله أحسنُ الخالقين.

فانظر كيف حسَّن شكلَ العينين وهيأتهما ومقدارهما، ثمَّ جمَّلهما بالأجفان غطاءً لهما وسترًا وحفظًا وزينة؛ فهما يلتقيان[4] عن العين الأذىٰ والقذىٰ والغُبار، ويُكِنَّانهما[5] من البارد المؤذي[6] والحارِّ المؤذي، ثمَّ

---

(١) (ت): «السبع طبقات». (ح): «الطبقات».

(٢) (ق، د): «ومواضعها».

(٣) (ن): «ركز».

(٤) كذا في (د، ق، ح، ن) وجميع نسخ «أيمان القرآن» (٤٥٩). وفي (ت): «يلقيان». وأصلحت في (ط) إلى «يتلقيان». واستعمال «التقىٰ» موضع «تلقىٰ» يقع في كلام المتأخرين. انظر «تكملة المعاجم» لدوزي (٩/ ٢٧٠).

(٥) (ت): «ويكنفانها».

(٦) (ت، ق): «المودي». والمودي: الهالك. ولعلها: المردي. كما سيأتي (ص: ٧٢٩). والجناس أليق بأسلوب المصنف.

غَرَس في أطراف تلك الأجفان الأهدابَ جمالًا وزينة، ولمنافع أُخَر وراء الجمال والزِّينة، ثمَّ أودعهما ذلك النُّورَ الباصرَ والضوءَ الباهرَ الذي يَخْرِقُ ما بين السماء والأرض، ثمَّ يخرقُ السماء مجاوزًا لرؤية ما فوقها من الكواكب. وقد أودعَ سبحانه هذا السرَّ العجيبَ في هذا المقدار الصَّغير بحيث تنطبعُ فيه صورةُ السَّموات مع ٱتساع أكنافِها وتباعُد أقطارها.

وشَقَّ له السَّمع، وخلق الأذنَ أحسنَ خِلقةٍ وأبلغَها في حصول المقصود منها، فجعلها مجوَّفةً كالصَّدفة؛ لتجمعَ الصَّوتَ فتؤدِّيه إلىٰ الصِّماخ[1]، وليُحِسَّ بدبيب الحيوان فيها فيبادر إلىٰ إخراجه، وجَعَل فيها غُضونًا وتجاويفَ واعوجاجاتٍ تمسكُ الهواءَ والصَّوتَ الدَّاخل فتكسرُ حِدَّته ثم تؤدِّيه إلىٰ الصِّماخ.

ومن حكمة ذلك أيضًا: أن يُطَوَّل به الطريقُ علىٰ الحيوان، فلا يَصِلُ إلىٰ الصِّماخ حتىٰ يستيقظ أو ينتبه لإمساكه. وفيه ـ أيضًا ـ حِكَمٌ غيرُ ذلك.

ثمَّ ٱقتضت حكمةُ الربِّ الخالق سبحانه أنْ جَعَل ماء الأذن مرًّا في غاية المَرارة، فلا يجاوزُه الحيوانُ ولا يقطعُه داخلًا إلىٰ باطن الأذن، بل إذا وصل إليه أعمَل الحيلةَ في رجوعه، وجَعَل ماء العَين مِلْحًا[2] ليحفظها؛ فإنها شَحْمةٌ قابلةٌ للفساد، فكانت ملوحةُ مائها صيانةً لها وحفظًا، وجَعَل ماء الفم عَذبًا حُلوًا ليُدرِك به طُعومَ الأشياء علىٰ ما هي عليه؛ إذ لو كان علىٰ غير هذه الصِّفة لأحالها إلىٰ طبيعته، كما أنَّ مَنْ عَرَض لفمه المرارةُ ٱستمرَّ طعمَ الأشياء التي ليست بمُرَّة، كما قيل:

---

(١) الصِّماخ: خَرقُ الأذن الباطنُ الذي يفضي إلى الرأس. «اللسان» (صمخ).

(٢) (د، ق، ت): «مالحا». والمثبت أفصح.

ومــن يَــكُ ذا فَــمٍ مُــرٍّ مــريضٍ يَجِـدْ مُـرًّا بِـه المـاءَ الـزُّلالا [1]

ونَصَب سبحانه قَصَبة الأنف في وسط الوجه، فأحسنَ شكلَه وهيئتَه ووضعَه، وفَتَح فيه الـمَنْخِرَين، وحَجَز بينهما بحاجز، وأودَع فيهما حاسَّة الشَّمِّ التي تُدْرَكُ بها أنواعُ الروائح الطيِّبة والخبيثة والنافعة والضارَّة، وليستنشقَ به الهواءَ فيوصِلَه إلىٰ القلب فيتَروَّح به ويتغذَّىٰ به.

ثمَّ لم يجعل في داخله من الاعوجاجات والغُضون ما جَعَل في الأذن؛ لئلَّا يُمسِك الرائحةَ فيُضعِفَها ويقطع مجراها، وجعله سبحانه مَصَبًّا تنحدِرُ إليه فضلاتُ الدِّماغ فتجتمعُ فيه ثمَّ تخرجُ منه.

واقتضت حكمتُه أنْ جَعَل أعلاه أدقَّ من أسفله؛ لأنَّ أسفله إذا كان واسعًا ٱجتمعت فيه تلك الفضلاتُ فخرجت بسهولة، ولأنه يأخذُ من الهواء مَلأه ثمَّ يتصاعدُ في مجراه قليلًا قليلًا، حتىٰ يصل إلىٰ القلب وصولًا لا يضرُّه ولا يزعجُه.

ثمَّ فَصَل بين الـمَنْخِرَين بحاجزٍ بينهما حكمةً منه ورحمة؛ فإنه لما كان قَصَبةً ومجرًىٰ ساترًا لما ينحدرُ فيه[2] من فضلاتِ الرأس ومجرىٰ النَّفَس الصَّاعد منه= جَعَل في وسطه حاجزًا؛ لئلا ينسدَّ[3] بما يجري فيه فيمنعَ نَشْقَه للنَّفَس، بل إمَّا أن يعتمدَ[4] الفضلاتِ نازلةً من أحد المنفذين ــ في

(١) البيت للمتنبي، في ديوانه (١٣٠).

(٢) (د، ق): «ساترا لما ينحدر منه». (ت): «سائر الماء ينحدر منه».

(٣) (ح، ن، ت، ق): «يفسد». تحريف.

(٤) (ح، ن): «تعتمد».

الغالب ـ فيبقىٰ الآخرُ للتنفُّس، وإمَّا أن يجري فيهما فينقسم، فلا ينسدَّ الأنفُ جملةً، بل يبقىٰ فيه مدخلٌ[1] للنَّفَس.

وأيضًا؛ فإنه لما كان عضوًا واحدًا وحاسَّةً واحدة، ولم يكن عُضوَين وحاسَّتين كالأذنين والعينين التي ٱقتضت الحكمةُ تعدُّدهما، فإنه ربَّما أصيبت إحداهما أو عَرَضت لها آفةٌ تمنعها من كمالها فتكونُ الأخرىٰ سالمة، فلا تتعطَّل منفعةُ هذا الجنس جملة، وكان وجودُ أنفَين في الوجه شَينًا ظاهرًا، فنَصَب فيه أنفًا واحدًا، وجَعَل فيه منفذَين حَجَز بينهما بحاجزٍ يجري مجرىٰ تعدُّد العينين والأذنين في المنفعة، وهو واحد؛ فتبارك الله ربُّ العالمين وأحسنُ الخالقين.

وشقَّ سبحانه للعبد الفمَ في أحسن موضعٍ وأليقه به، وأودع فيه من المنافع وآلات الذَّوق والكلام وآلات الطَّحن والقَطع ما تبهرُ العقولَ عجائبُه؛ فأودَعه اللسانَ الذي هو أحدُ آياته الدَّالَّة عليه، وجعله ترجمانًا لمَلِك الأعضاء مُبِينًا مؤديًا عنه كما جعل الأذنَ رسولًا مؤديًا مبلِّغًا إليه، فهي رسولُه وبريدُه الذي يؤدِّي إليه الأخبار، واللسانُ بريدُه ورسولُه الذي يؤدِّي عنه ما يريد.

واقتضت حكمتُه سبحانه أنْ جَعَل هذا الرسولَ مَصُونًا محفوظًا مستورًا، غير بارزٍ مكشوفٍ كالأذن والعين والأنف؛ لأنَّ تلك الأعضاء لما كانت تؤدِّي من الخارج إليه جُعِلَت بارزةً ظاهرة، ولما كان اللسانُ مؤديًا منه إلىٰ الخارج جُعِل مستورًا[2] مصونًا؛ لعدم الفائدة في إبرازه؛ لأنه لا يأخذُ

---

(١) (ت): «منفذ».

(٢) (ح، ن): «سترا». (ت): «منه جعله مستورا». وسقطت «جعل» من (ق).

من الخارج إلىٰ القلب.

وأيضًا؛ فإنه لما كان أشرفَ الأعضاء بعد القلب، ومنزلتُه منه منزلة تَرْجُمانه ووزيره، ضُرِب عليه سُرادق يستُره ويصونُه، وجُعِل في ذلك السُّرادق كالقلب في الصَّدر.

وأيضًا؛ فإنه مِنْ ألطف الأعضاء وألينها وأشدِّها رطوبة، وهو لا يتصرَّفُ إلا بواسطة الرطوبة المحيطة به، فلو كان بارزًا صار عُرضةً للحرارة واليُبوسة والنَّشَاف المانع له من التصرُّف.

ولغير ذلك من الحِكَم والفوائد.

ثمَّ زيَّن سبحانه الفمَ بما فيه من الأسنان التي هي جمالٌ له وزينة، وبها قِوامُ العبد وغذاؤه، وجَعَل بعضها أرْحاءَ للطَّحن[1]، وبعضها آلةً للقَطع، فأحكم أصولَهَا، وحَدَّد رؤوسَها، وبيَّض لونها، ورتَّب صفوفَها، متساويةَ الرؤوس، متناسقةَ التَّرتيب، كأنها الدُّرُّ المنظومُ بياضًا وصفاءً وحُسْنًا.

وأحاط سبحانه علىٰ ذلك كلِّه[2] حائطَيْن، وأودعهما من المنافع والحِكَم ما أودعهما، وهما الشَّفتان؛ فحَسَّن لونهما وشكلَهما ووضعَهما وهيأتهما، وجعلهما غطاءً للفم وطَبَقًا له، وجعلهما إتمامًا لمخارج حروف الكلام ونهايةً له، كما جَعَل أقصىٰ الحلق بدايةً له، واللسانَ وما جاوره وَسَطًا، ولهذا كان أكثرُ العمل فيها[3] له؛ إذ هو الواسطة.

---

(١) الأرحاء: جمع رحىٰ.

(٢) «كله» ليست في (ت، ح).

(٣) (ن): «فيهما».

واقتضت حكمتُه أنْ جَعَل الشفتين لحمًا صِرفًا لا عَظمَ فيه ولا عَصَب؛ ليتمكَّن بهما من مَصِّ الشَّراب، ويَسْهُل عليه فتحُهما وطَبْقُهما.

وخَصَّ الفكَّ الأسفل بالتحريك؛ لأنَّ تحريكَ الأخفِّ أحسن، ولأنه[1] يشتملُ على الأعضاء الشريفة فلَم يخاطِر بها في الحركة.

وخلق سبحانه الحناجرَ مختلفةَ الأشكال في الضِّيق والسَّعة، والخشونة والمَلاسة، والصَّلابة واللِّين، والطُّول والقِصَر؛ فاختلفَت بذلك الأصواتُ أعظمَ اختلاف، ولا يكادُ يشتبهُ صوتان إلا نادرًا.

ولهذا كان الصحيحُ قبول شهادة الأعمى[2]؛ لتمييزه بين الأشخاص بأصواتهم كما يميِّزُ البصيرُ بينهم بِصُوَرهم، والاشتباهُ العارض بين الأصوات كالاشتباه العارض بين الصُّوَر.

وزيَّن سبحانه الرأسَ بالشَّعر، وجَعَله لباسًا له؛ لاحتياجه إليه، وزيَّن الوجه بما أنبت فيه من الشُّعور المختلفة الأشكال والمقادير، فزيَّنه بالحاجبين، وجعلهما وقايةً لما ينحدر[3] مِن بَشَرَة الرأس إلى العينين، وقَوَّسهما، وأحسنَ خطَّهما، وزيَّن أجفانَ العينين بالأهداب، وزيَّن الوجه أيضًا باللِّحية، وجعلها كمالًا ووقارًا ومهابةً للرَّجُل، وزيَّن الشفتين بما أنبت

---

(١) أي: الفك الأعلى.

(٢) فيما طريقُه السمع، إذا عَرَفَ الصوت. انظر: «إعلام الموقعين» (١/ ١٢١)، و«الطرق الحكمية» (٥٥١)، و«أيمان القرآن» (٦١٤).
وانظر للخلاف في قبول شهادته: «أحكام القرآن» للجصاص (٢/ ٢٢٦)، و«المحلى» (٩/ ٤٣٣)، و«المغني» (١٤/ ١٧٨).

(٣) (ن): «يتحدر».

فوقهما من الشارب وتحتهما من العَنْفَقَة.

وكذلك خَلْقُه سبحانه لليدين اللتين هما آلةُ العبد وسلاحُه ورأسُ ماله ومعاشُه[١]، فطوَّلهما بحيث يَصِلان إلىٰ ما شاء من بدنه، وعرَّض الكفَّ ليتمكَّن بها من القبض والبسط، وقسَّم فيه الأصابعَ الخمس، وقسَّم كلَّ إصبعٍ بثلاث أناملَ والإبهامَ باثنتين، ووضعَ الأصابعَ الأربعةَ في جانبٍ والإبهامَ في جانب؛ لتدور الإبهامُ علىٰ الجميع؛ فجاءت علىٰ أحسن وضعٍ صَلحت به للقبض والبسط ومباشرة الأعمال، ولو ٱجتمع الأولون والآخِرون علىٰ أن يستنبطوا بدقيق أفكارهم وضعًا آخر للأصابع سوىٰ ما وُضِعَت عليه لم يجدوا إليه سبيلًا.

فتبارك من لو شاء لسوَّاها وجَعَلها طَبَقًا واحدًا كالصَّفيحة، فلم يتمكَّن العبدُ بذلك من مصالحه وأنواع تصرُّفاته ودقيق الصَّنائع والخطِّ وغير ذلك، فإن بَسَط أصابعه كانت طَبَقًا يضعُ عليه ما يريد، وإن ضمَّها وقبضَها كانت دبُّوسًا[٢] وآلةً للضَّرب، وإن جَعَلها بين الضَّمِّ والبسط كانت مِغْرَفةً له يتناولُ بها ويمسكُ فيها ما يتناولُه.

وركَّبَ الأظفارَ علىٰ رؤوسها زينةً لها وعِمادًا[٣] ووقاية، وليلتقط بها الأشياء الدَّقيقة التي لا ينالها جسمُ الأصبع، وجَعَلها سلاحًا لغيره من الحيوان والطَّير، وآلةً لمعاشه، وليَحُكَّ الإنسانُ بها بدنه عند الحاجة؛ فالظُّفرُ الذي هو أقلُّ الأعضاء وأحقرُها لو عَدِمَه الإنسانُ ثمَّ ظهرت به حِكَّةٌ

---

(١) (ح، ن): «ورأس مال معاشه».

(٢) الدبوس: هراوةٌ مدملكة الرأس، كما سيأتي (ص: ١٠٣٥).

(٣) (د، ق، ت): «واعتمادا». والمثبت من (ن، ح) و«الإحياء».

لاشتدَّت حاجتُه إليه، ولم يَقُم مقامه شيءٌ في حكِّ بدنه، ثمَّ هدىٰ[1] اليدَ إلىٰ موضع الحكِّ حتىٰ تمتدَّ إليه ولو في النَّوم والغفلة من غير حاجةٍ إلىٰ طلب، ولو استعان بغيره لم يَعْثُر علىٰ موضع الحكِّ إلا بعد تعبٍ ومشقَّة!

ثمَّ انظر إلىٰ الحكمة البالغة في جَعل عظام أسفل البدن غليظةً قويَّة؛ لأنها أساسٌ له، وعظام أعاليه دونها في الثَّخانة والصَّلابة؛ لأنها محمولة.

ثمَّ انظر كيف جَعَل الرَّقبة مَرْكبًا للرأس، وركَّبها من سبع خَرَزاتٍ[2] مجوَّفاتٍ مستديرات، ثمَّ طبَّق بعضها علىٰ بعض، وركَّب كلَّ خَرَزةٍ علىٰ صاحبتها[3] تركيبًا محكمًا متقنًا حتىٰ صارت كأنها خرزةٌ واحدة، ثمَّ ركَّب الرَّقبة علىٰ الظَّهر والصَّدر، ثمَّ ركَّب الظَّهر من أعلاه إلىٰ منتهىٰ عَظم العَجُز من أربعٍ وعشرين خرزةً مركَّبةً بعضها في بعضٍ هي مَجْمَعُ أضلاعه والتي تمسكُها أن تنحَلَّ وتنفصل، ثمَّ وَصَل تلك العظام بعضها ببعض؛ فوصل عظامَ الظَّهر بعظام الصَّدر، وعظامَ الكتفين بعظام العَضُدَين، والعَضُدَين بالذِّراعين، والذِّراعين بالكفِّ والأصابع.

وانظر كيف كسا العظامَ العريضةَ كعظام الظَّهر والرأس كسوةً من اللحم تناسبُها، والعظامَ الدَّقيقةَ كسوةً تناسبها كالأصابع، والمتوسِّطةَ كذلك كعظام الذِّراعين والعَضُدَين، فهو مركَّبٌ علىٰ ثلاث مئةٍ وستِّين عظمًا؛ منها مئتان وثمانيةٌ وأربعون مفاصل، وباقيها صغارٌ حُشِيَت خِلال المفاصل، فلو زادت

---

(١) (ق، د): «يهدي».

(٢) خَرَزُ الظَّهر: فَقارُه. وكلُّ فقرةٍ من الظهر والعنق خَرَزة. «اللسان» (خرز).

(٣) «على صاحبتها» ساقطة من (ح، ن).

عظمًا واحدًا لكان مَضرَّةً علىٰ الإنسان يحتاجُ إلىٰ قَلْعِه[1]، ولو نقصت عظمًا واحدًا كان نقصانًا يحتاجُ إلىٰ جَبْره.

فالطَّبيبُ ينظرُ في هذه العظام وكيفية تركيبها ليعرفَ وجه العلاج في جَبْرِها، والعارفُ ينظرُ فيها ليستدلَّ بها علىٰ عظمة باريها وخالقها، وحكمته وعلمه ولُطْفِه. وكم بين النظرَين!

ثمَّ إنه سبحانه رَبَط تلك الأعضاء والأجزاءَ بالرِّباطات، فشدَّ بها أسْرَها، وجعلها كالأوتاد[2] تمسكُها وتحفظها، حتىٰ بلغ عددُها[3] إلىٰ خمس مئةٍ وتسعةٍ وعشرين رباطًا، وهي مختلفةٌ في الغِلَظِ والدِّقَّة، والطُّول والقِصَر، والاستقامة والانحناء، بحسب ٱختلاف مواضعها ومَحَالِّها.

فجعل منها أربعةً وعشرين رباطًا آلةً لتحريك العين وفَتحِها وضمِّها وإبصارها، لو نقصت منهنَّ رباطًا واحدًا ٱختلَّ أمرُ العين، وهكذا[4] لكلِّ عضوٍ من الأعضاء رباطاتٌ هي له كالآلات التي بها يتحرَّكُ ويتصرَّفُ ويفعلُ كلَّ ذلك. صُنْعَ الرَّبِّ الحكيم، وتقديرَ العزيز العليم، في قطرةٍ من ماءٍ مَهين، فويلٌ للمكذِّبين، وبُعدًا للجاحدين.

ومن عجائب خَلقِه أنه جَعَل في الرأس ثلاثَ خزائنَ نافذًا بعضُها إلىٰ بعض؛ خِزانةً في مُقَدَّمه، وخِزانةً في وسطه، وخِزانةً في آخره، وأودع تلك الخزائنَ من أسراره ما أودَعها من الذِّكر والفِكر والتعقُّل.

---

(١) (ن): «قطعه».

(٢) في الأصول: «كالأوتار». والمثبت أشبه.

(٣) (ق، ح): «بلغ عدها».

(٤) (ق، ت، د): «وهذا».

ومن عجائب خَلقِه ما فيه من الأمور الباطنة التي لا تشاهَد؛ كالقلب والكبد والطِّحال والرِّئة والأمعاء والـمَثانة، وسائر ما في باطنه(١) من الآلات العجيبة، والقُوىٰ المتعدِّدة المختلفة المنافع.

فأما القلبُ، فهو الملكُ المستعمِلُ لجميع(٢) آلات البدن، المستخدِمُ لها، فهو محفوفٌ بها مَحْشودٌ مَخْدومٌ مستقرٌّ في الوسط، وهو أشرفُ أعضاء البدن، وبه قِوامُ الحياة، وهو منبعُ الرُّوح الحيوانيِّ(٣) والحرارة الغريزيَّة، وهو معدنُ العقل والعلم والحلم، والشجاعة والكرم والصَّبر والاحتمال، والحبِّ والإرادة، والرضا والغضب، وسائر صفات الكمال.

فجميعُ الأعضاء الظَّاهرة والباطنة وقُواها إنما هي جُندٌ من أجناد القلب؛ فإنَّ العينَ طليعتُه ورائدُه الذي يكشفُ له المرئيَّات، فإن رأت شيئًا أدَّتهُ إليه، ولشدَّة الارتباط الذي بينها وبينه إذا ٱستقرَّ فيه شيءٌ ظهر فيها، فهي مرآتُه المترجِمةُ للناظر ما فيه(٤)، كما أنَّ اللسانَ تَرْجُمانُه المؤدِّي للسَّمع ما فيه.

ولهذا كثيرًا ما يقرنُ سبحانه في كتابه بين هذه الثَّلاث(٥)، كقوله: ﴿إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا﴾ [الإسراء: ٣٦]، وقوله: ﴿وَجَعَلْنَا لَهُمْ سَمْعًا وَأَبْصَٰرًا وَأَفْـِٔدَةً﴾ [الأحقاف: ٢٦]، وقوله: ﴿صُمٌّۢ بُكْمٌ عُمْيٌ﴾ [البقرة: ١٨].

---

(١) (ت، ق): «بطنه».

(٢) (د، ق، ت): «المشتغل بجميع». ولعلها: «المستغل»، بالمهملة.

(٣) (ق، ت، د): «الروحاني». والصواب المثبت. انظر: «أيمان القرآن» (٥٩٢، ٥٩٤)، و«زاد المعاد» (٤/ ١٧).

(٤) انظر ما مضى (ص: ٢٩٠) والتعليق عليه.

(٥) انظر: «أيمان القرآن» (٦١٤).

وقد تقدَّم ذلك[1].

وكذلك يقرنُ بينَ القلب والبصر[2]، كقوله: ﴿وَنُقَلِّبُ أَفْئِدَتَهُمْ وَأَبْصَٰرَهُمْ﴾ [الأنعام: ١١٠]، وقوله في حقِّ رسوله محمَّد ﷺ: ﴿مَا كَذَبَ ٱلْفُؤَادُ مَا رَأَىٰٓ﴾ [النجم: ١١]، ثمَّ قال: ﴿مَا زَاغَ ٱلْبَصَرُ وَمَا طَغَىٰ﴾ [النجم: ١٧].

وكذلك الأذنُ هي رسولُه المؤدِّي إليه، وكذلك اللسانُ تَرْجُمانُه.

وبالجملة؛ فسائر الأعضاء خَدَمُه وجنودُه، وقال النبيُّ ﷺ: «**ألا إنَّ في الجسد مُضغةً إذا صلَحت صلَح لها سائرُ الجسد، وإذا فسَدت فسَد لها سائرُ الجسد، ألا وهي القلب**»[3].

وقال أبو هريرة رضي الله عنه: «القلبُ مَلِكٌ، والأعضاءُ جنودُه، فإن طابَ المَلِكُ طابت جنودُه، وإذا خَبُثَ المَلِكُ خَبُثَت جنودُه»[4].

وجُعِلَت الرئةُ له كالمِرْوَحة تُروِّحُ عليه دائمًا؛ لأنه أشدُّ الأعضاء حرارةً، بل هو منبعُ الحرارة.

وأما الدِّماغُ ـ وهو المُخُّ ـ، فإنه جُعِل باردًا، واختُلِفَ في حكمة ذلك[5]:

---

(١) (ص: ٢٩٣).

(٢) كما تقدم (ص: ٢٩٠).

(٣) أخرجه البخاري (٥٢)، ومسلم (١٥٩٩) من حديث النعمان بن بشير.

(٤) أخرجه معمر في «الجامع» (١١/ ٢٢١)، ومن طريقه البيهقي في «الشعب» (١/ ٣٥٠) بإسنادٍ جيد.
ورُوِيَ مرفوعًا، ولا يصح. انظر: «الكامل» (٢/ ٢١٥).

(٥) انظر: «القانون» (٢/ ٦)، و«شرح تشريح القانون» لابن النفيس (١١٤).

فقالت طائفة: إنما كان الدِّماغُ باردًا لتبريد الحرارة التي في القلب؛ ليردَّها عن الإفراط إلىٰ الاعتدال.

وردَّت طائفةٌ هذا[١]، وقالت: لو كان كذلك لم يكن الدِّماغُ بعيدًا عن القلب، بل كان ينبغي أن يحيط به كالرِّئة، أو يكون قريبًا منه في الصَّدر؛ ليكسِرَ حرارتَه.

قالت الفرقةُ الأولىٰ: بُعْدُ الدِّماغ من القلب لا يمنعُ ما ذكرناه من الحكمة؛ لأنه لو قَرُبَ منه لغلبَته حرارةُ القلب بقوَّتها، فجُعِلَ البُعدُ بينهما بحيثُ لا يتفاسَدان، وتعتدل[٢] كيفيةُ كلِّ واحدٍ منهما بكيفية الآخر، وهذا بخلاف الرِّئة، فإنها آلةٌ للتَّرويح علىٰ القلب لم تُجْعَل لتعديل حرارته.

وتوسَّطت فرقةٌ أخرىٰ وقالت: بل المخُّ حارٌّ لكنه فاترُ الحرارة، وفيه تبريدٌ بالخاصيَّة، فإنه مبدأٌ للذهن، ولهذا كان الذِّهنُ يحتاجُ إلىٰ موضعٍ ساكنٍ قارٍّ، صافٍ عن الأقذاء[٣] والكَدَر، خالٍ من الجَلَبة والزَّجَل[٤].

ولذلك تكونُ جودةُ الفِكْر والتذكُّرُ واستخراجُ الصَّواب عند سكون البدن، وفُتور حركاته، وقلَّة شواغله ومزعجاته، ولذلك لم يصلُح لها القلب، وكان الدِّماغُ معتدلًا في ذلك صالحًا له.

ولذلك تجودُ هذه الأفعالُ في الليل، وفي المواضع الخالية، وتفسُد

---

(١) (ت): «هذا القول».

(٢) (ت): «وتعدل».

(٣) (ح): «الأقذار».

(٤) وهو رفع الصوت. وفي (د، ق، ت): «والدخل»، تحريف.

عند ٱلتهاب نار الغضب والشهوة، وعند الهمِّ الشديد[1]، ومع التَّعب والحركات القوية البدنية والنفسانية.

وهذا بحثٌ متصلٌ بقاعدةٍ أخرىٰ، وهي: أنَّ الحواسَّ والعقل، مبدؤها القلبُ أو الدِّماغ؟[2]

فقالت طائفة: مبدؤها كلِّها القلب، وهي مرتبطةٌ به، وبينه وبين الحواسِّ منافذُ وطرق.

قالوا: وكلُّ واحدٍ من هذه الأعضاء التي هي آلاتُ الحواسِّ له ٱتصالٌ بالقلب بأعصابٍ وغير ذلك، وهذه الأعصابُ تخرجُ من القلب إلىٰ أن تأتي إلىٰ كلِّ واحدٍ من هذه الأجسام[3] التي فيها هذه الحواسُّ، ومنشأ هذه الأعضاء من القلب، وهو مركَّبٌ من أشياء تُشاكِل جميعَ هذه الأجسام التي فيها هذه الحواسُّ[4].

قالوا: فالعينُ إذا أبصرت شيئًا أدَّته بالآلة التي فيها إلىٰ القلب؛ لأنَّ هذه الآلة متصلةٌ منها إلىٰ القلب، والسَّمعُ إذا أحسَّ صوتًا أدَّاه إلىٰ القلب، وكذلك كلُّ حاسَّة.

---

(١) (ن): «وعند الهم والشدائد».

(٢) انظر: «مجموع الفتاوى» (٩/ ٣٠٣)، و«المسودة» (٩٨٢)، و«أيمان القرآن» (٦١٢)، و«المقدمات والممهدات» (٣/ ٣٣٤)، و«شرح الكوكب المنير» (١/ ٨٣) وحواشيه، و«أضواء البيان» للشنقيطي (٥/ ٧١٥)، ومجموع آثاره (٢٣ـ الفتاوى)، و«إزالة الستار» لابن عثيمين (٦٦)، وغيرها.

(٣) (ت): «تخرج من القلب من أشياء تشاكل جميع الأجسام».

(٤) من قوله: «ومنشأ هذه الأعضاء» إلى هنا من (د، ق).

ثمَّ أوردوا علىٰ أنفسهم سؤالًا، فقالوا: إن قيل: كيف يجوزُ أن يكون عضوٌ واحدٌ علىٰ ضروبٍ من الامتزاج يُمِدُّ عدَّة حواسَّ مختلفة، وأجسامُ هذه الحواسِّ مختلفة، وقوَّةُ كلِّ حاسَّةٍ مخالفةٌ لقوَّة الحاسَّة الأخرىٰ؟

وأجابوا عن ذلك: بأنَّ جميعَ العروق التي في البدن كلها متصلةٌ بالقلب، إما بأنفسها وإما بواسطة، فما مِن عِرقٍ ولا عُضوٍ إلا وله ٱتصالٌ بالقلب ٱتصالًا قريبًا أو بعيدًا.

قالوا: وينبعثُ منه في تلك العروق والمجاري إلىٰ كلِّ عضوٍ ما يناسبُه ويُشاكِلُه، فينبعثُ منه إلىٰ العينين ما يكونُ منه حِسُّ[1] البصر، وإلىٰ الأذنين ما يُدرِكُ به المسموعات، وإلىٰ اللَّحم ما يكونُ منه حِسُّ اللَّمس، وإلىٰ الأنف ما يكون منه حِسُّ الشَّمِّ، وإلىٰ اللسان ما يكونُ منه حِسُّ الذَّوق، وإلىٰ كلِّ ذي قوَّةٍ ما يُمِدُّ قوَّتَه ويحفظُها، فهو المُمِدُّ لهذه الأعضاء والحواسِّ والقُوىٰ؛ ولهذا كان الرأيُ الصحيحُ أنه أوَّلُ الأعضاء تكونًا[2].

قالوا: ولا ريب أنَّ مبدأ القوَّة العاقلة منه، وإن كان قد خالفَ في ذلك آخرون، وقالوا: بل العقلُ في الرأس؛ فالصوابُ أنَّ مبدأه ومنشأه من القلب، وفروعَه وثمرتَه في الرأس، والقرآنُ قد دلَّ علىٰ هذا بقوله: ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَآ أَوْ ءَاذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا﴾ [الحج: ٤٦]، وقال: ﴿إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَذِكْرَىٰ لِمَن كَانَ لَهُۥ قَلْبٌ﴾ [ق: ٣٧]، ولم يُرِد بالقلب هنا مُضغةَ اللحم المشتركةَ بين الحيوانات، بل المرادُ ما فيه من العقل واللُّبِّ.

---

(١) (ت): «حسن». وهكذا في المواضع التالية.

(٢) (ح، ن): «تكوينا».

ونازعهم في ذلك طائفةٌ أخرىٰ، وقالوا: مبدأ هذه الحواسِّ إنما هو الدِّماغ، وأنكروا أن يكون بين القلب والعين والأذن والأنف أعصابٌ أو عُروق، وقالوا: هذا كذبٌ علىٰ الخِلْقَة.

والصوابُ التوسُّطُ بين الفريقين، وهو أنَّ القلب ينبعثُ منه قوَّةٌ إلىٰ هذه الحواسِّ، وهي قوَّةٌ معنويةٌ لا تحتاجُ في وصولها إليها إلىٰ مَجَارٍ مخصوصةٍ وأعصابٍ تكونُ حاملةً لها؛ فإنَّ وصول القُوىٰ إلىٰ هذه الحواسِّ والأعضاء لا تتوقَّفُ إلا علىٰ قبولها واستعدادها وإمداد القلب، لا علىٰ مَجَارٍ وأعصاب.

وبهذا يزولُ الالتباسُ في هذا المقام الذي طال فيه الكلام، وكَثُر فيه النزاعُ والخصام، والله أعلم، وبه التوفيقُ للصَّواب.

والمقصودُ التنبيهُ علىٰ أقلِّ القليل من وجوه الحكمة التي في خَلْقِ الإنسان، والأمرُ أضعافُ أضعاف[1] ما يخطرُ بالبال، أو يجري في المقال، وإنما فائدةُ ذكر هذه الشَّذْرَة ـ التي هي كَلا شيءٍ بالنسبة إلىٰ ما وراءها ـ التنبيه.

وإذا نظر العبدُ إلىٰ غذائه فقط، في مَدْخَله ومستقرِّه ومخرجه، رأىٰ فيه العِبَر والعجائب؛ كيف جُعِلَت له آلةٌ يتناولُه بها، ثم بابٌ يَدْخُل منه، ثمَّ آلةٌ تقطِّعُه صغارًا، ثمَّ طاحونٌ يطحنُه، ثمَّ أُعِينَ بماءٍ يعجنُه، ثمَّ جُعِل له مجرًى وطريقٌ إلىٰ جانب مجرىٰ النَّفَس، ينزلُ هذا ويصعدُ هذا، فلا يلتقيان مع غاية القُرب.

ثمَّ جَعَل له حوايا[2] وطرقًا تُوصِلُه إلىٰ المعدة، فهي خِزانتُه وموضعُ

(١) ليست في (ح، ق، ت).

(٢) يريد: المريء. والحوايا: الأمعاء. «اللسان» (حوا).

ٱجتماعه، ولها بابان: بابٌ أعلىٰ يدخلُ منه الطَّعام، وبابٌ أسفلُ يخرجُ منهُ ثُفْلُه[(١)]، والبابُ الأعلىٰ أوسعُ من الأسفل؛ إذ الأعلىٰ مَدْخلٌ للحاصل، والأسفلُ مَصْرِفٌ للضَّارِّ منه، والأسفلُ منطبقٌ دائمًا ليستقرَّ الطعامُ في موضعه، فإذا ٱنتهىٰ الهضمُ فإن ذلك الباب ينفتحُ إلىٰ ٱنقضاء الدَّفع، ويسمَّىٰ البوَّابَ لذلك، والأعلىٰ يسمَّىٰ فمَ المعدة، والطعامُ ينزلُ إلىٰ المعدة مُنْكبِسًا[(٢)]، فإذا ٱستقرَّ فيها ٱنماعَ وذاب.

ويحيطُ بالمعدة مِن داخلها وخارجها حرارةٌ ناريَّة، بل ربما تزيدُ علىٰ حرارة النَّار، ينضجُ بها الطعامُ فيها كما ينضجُ الطعامُ في القِدر بالنَّار المحيطة به، ولذلك تذيبُ ما هو مستحجِرٌ كالحصىٰ وغيره، حتىٰ تتركه مائعًا، فإذا أذابتهُ علا صَفْوُه إلىٰ فوق، ورَسَا كدرُه إلىٰ أسفل.

ومن المعدة عروقٌ متصلةٌ بسائر البدن يُبْعَثُ فيها معلومُ كلِّ عضوٍ[(٣)] وقِوامُه بحسب ٱستعداده وقبوله، فيُبْعَثُ أشرفُ ما في ذلك وألطفُه وأخفُّه إلىٰ الأرواح[(٤)]؛ فينبعثُ[(٥)] إلىٰ البصر بصرًا وإلىٰ السَّمع سمعًا وإلىٰ الشمِّ

---

(١) ثُفْلُ كلِّ شيء: ما استقرَّ تحته من كَدَرِه. «اللسان» (ثفل).

(٢) (ت): «متملسا». (ق، د): «متلمسا»، وفوقها في (د) بخطٍّ دقيق: «كذا». (ن): «متكيمسا». والكيموس: لفظٌ سرياني، يعني: الخِلْط. والمراد به: الخلاصة الغذائية. انظر: «التكملة» للصغاني (كمس)، و«اللسان»، و «المعجم الوسيط». ولا يظهر أنه المقصود هنا.

(٣) (ت): «كل عرق وعضو».

(٤) وهي أجسامٌ لطيفةٌ تحمل القوىٰ، وليست النفس. انظر: «الموجز» لابن النفيس (٦٨)، و«زاد المعاد» (٤/ ١٧، ٢٢٥).

(٥) (ق، ت): «فيبعث». وفي (ن): «بصر... سمع... شم» بالرفع.

شمًّا وإلىٰ كلِّ حاسَّةٍ بحسبها، فهذا ألطفُ ما يتولَّدُ عن الغذاء، ثـمَّ ينبعـثُ منه إلىٰ الـدِّماغ مـا يناسـبُه في اللَّطافـة والاعتـدال، ثـمَّ ينبعـثُ مـن البـاقي إلىٰ الأعـضاء في تلـك المجـاري بحـسبها، وينبعـثُ منـه إلىٰ العظـام والـشَّعر والأظفار ما يغذِّيها ويحفظُها.

فيكونُ الغذاءُ داخـلًا إلىٰ المعـدة مـن طُـرقٍ ومَـجارٍ، وخارجًـا منهـا إلىٰ الأعضاء من طُرقٍ ومَـجارٍ؛ هـذا واردٌ إليهـا وهـذا صـادرٌ عنهـا؛ حكمـةٌ بالغـةٌ ونعمةٌ سابغة.

ولما كان الغذاءُ إذا ٱستحال في المعدة ٱستحال دمًـا ومِـرَّةً سـوداءَ ومِـرَّةً صفراءَ وبَلْغمًا[1]، ٱقتضت حكمتُه سبحانه وتعالىٰ أن جَعَـل لكـلِّ واحـدٍ مـن هـذه الأخـلاط مَـصرِفًا ينـصبُّ إليـه ويجتمـعُ فيـه، ولا ينبعـثُ إلىٰ الأعـضاء الشريفة إلا أكملُه؛ فوضع الـمَرارةَ مَصَبًّا للمِرَّة الصَّفراء، ووضع الطِّحالَ مقرًّا للمِرَّة السَّوداء، والكبدُ تمتصُّ أشرفَ مـا في ذلـك، وهـو الـدَّم، ثـمَّ تبعثُـه إلىٰ جميع البدن من عِرقٍ واحدٍ ينقسمُ علىٰ مجارٍ كثيرة، يوصِـلُ إلىٰ كـلِّ واحـدٍ من الشُّعور والأعصاب والعظام والعروق ما يكونُ به قِوامُه.

ثمَّ إذا نظرتَ إلىٰ مـا فيـه[2] مـن القُـوىٰ الباطنـة والظَّـاهرة المختلفـة في

---

(١) وهي أخلاطُ البدن الأربعة، التي كـان يعتقـد القـدماءُ أن البـدن ينشأ مِـزَاجُـه ـ وهـو الاستعدادُ الجسميُّ العقليُّ الخاصُّ ـ عنها، فمن اعتدلت فيه كَمُلَت صـحَّته، وبقـدر الزيادة والنقصان فيهـا عـن حـدِّ الاعتـدال يـدخل الـسَّقم. انظـر: «المعجـم الوسـيط» (مزج)، وما يأتي (ص: ٧١٤، ٧٤١، ٧٨٠، ١٢٨٥).

(٢) أي: الإنسان.

أنفسها ومنافعها، رأيتَ العجبَ العُجاب[1]؛ كقوَّة سمعه وبصره، وشمِّه وذوقه ولمسه، وحبِّه وبغضه، ورضاه وغضبه، وغير ذلك من القُوىٰ المتعلقة بالإدراك والإرادة، وكذلك القُوىٰ المتصرِّفة في غذائه؛ كالقوَّة المُنْضِجة له، وكالقوَّة الماسِكة له، والدَّافعة له إلىٰ الأعضاء، والقوَّة الهاضمة له بعد أخذِ الأعضاء حاجتها منه، إلىٰ غير ذلك من عجائب خِلقته الظَّاهرة والباطنة.

فصل[2]

فارجِع الآن إلىٰ النُّطفة، وتأمَّل حالها أوَّلًا وما صارت إليه ثانيًا، وأنه لو ٱجتمع الإنسُ والجنُّ علىٰ أن يخلقوا لها سمعًا أو بصرًا، أو عقلًا أو قدرة، أو علمًا أو روحًا، بل عظمًا واحدًا مِنْ أصغر عظامها، بل عِرقًا من أدقِّ عروقها، بل شعرةً واحدة= لعجزوا عن ذلك، بل ذلك كلُّه آثارُ صُنع الله الذي أتقن كلَّ شيءٍ في قطرةٍ من ماءٍ مَهين.

فمَن هذا صُنعُه في قطرة ماء، فكيف صُنعُه في ملكوت السَّموات، وعُلوِّها، وسَعَتِها، واستدارتها، وعِظَم خَلْقِها، وحُسْن بنائها، وعجائب شمسها وقمرها وكواكبها، ومقاديرها، وأشكالها، وتفاوت مشارقها ومغاربها؟!

فلا ذرَّة فيها تنفكُّ عن حكمة، بل هي أحكمُ خلقًا، وأتقنُ صنعًا، وأجمعُ للعجائب من بدن الإنسان، بل لا نسبة لجميع ما في الأرض إلىٰ عجائب السَّموات؛ قال الله تعالىٰ: ﴿ءَأَنتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمِ ٱلسَّمَآءُ ۚ بَنَىٰهَا ﴿٢٧﴾ رَفَعَ سَمْكَهَا

---

(١) (ت): «رأيت العجائب».

(٢) «إحياء علوم الدين» (٤/ ٤٤٠).

فَسَوَّىٰهَا﴾ [النازعات: ٢٧ ـ ٢٨]، وقال تعالىٰ: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ وَٱلْفُلْكِ ٱلَّتِي تَجْرِي فِي ٱلْبَحْرِ بِمَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ﴾ إلىٰ قوله: ﴿لَأٓيَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ [البقرة: ١٦٤]؛ فبدأ بذكر خلقِ السَّموات، وقال تعالىٰ: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ لَأٓيَٰتٍ لِّأُوْلِي ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ [آل عمران: ١٩٠]. وهذا كثيرٌ في القرآن.

فالأرضُ والبحارُ والهواءُ وكلُّ ما تحت السَّموات ـ بالإضافة إلىٰ السَّموات ـ كقطرةٍ في بَحْر، ولهذا قَلَّ أن تجيء سورةٌ في القرآن إلا وفيها ذِكرُها؛ إما إخبارًا عن عظمتها وسَعَتها، وإما إقسامًا بها، وإما دعاءً إلىٰ النظر فيها، وإما إرشادًا للعباد أن يستدلُّوا بها علىٰ عظمة بانيها[1] ورافعها، وإما استدلالًا منه سبحانه بخَلْقها علىٰ ما أخبر به من المعاد والقيامة، وإما استدلالًا منه بربوبيَّته لها علىٰ وحدانيَّته وأنه الله الذي لا إله إلا هو، وإما استدلالًا منه بحُسْنها واستوائها والتئام أجزائها وعدم الفُطور فيها علىٰ تمام حكمته وقدرته.

وكذلك ما فيها من الكواكب والشمس والقمر والعجائب التي تتقاصرُ عقولُ البشر عن قليلها، فكم مِن قسَمٍ في القرآن بها؛ كقوله: ﴿وَٱلسَّمَآءِ ذَاتِ ٱلْبُرُوجِ﴾ [البروج: ١]، ﴿وَٱلسَّمَآءِ وَٱلطَّارِقِ﴾ [الطارق: ١]، ﴿وَٱلسَّمَآءِ وَمَا بَنَىٰهَا﴾ [الشمس: ٥]، ﴿وَٱلسَّمَآءِ ذَاتِ ٱلرَّجْعِ﴾ [الطارق: ١١]، ﴿وَٱلشَّمْسِ وَضُحَىٰهَا﴾ [الشمس: ١]، ﴿وَٱلنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ﴾ [النجم: ١]، ﴿ٱلنَّجْمُ ٱلثَّاقِبُ﴾ [الطارق: ٣]، ﴿فَلَآ أُقْسِمُ بِٱلْخُنَّسِ﴾ [التكوير: ١٥]،

---

(١) (ت): «عظمة باريها وبانيها».

وهي الكواكبُ التي تكونُ خُنَّسًا عند طلوعها، جوارٍ في مجراها ومسيرها، كُنَّسًا عند غروبها؛ فأقسمَ بها في أحوالها الثَّلاثة[1].

ولم يُقْسِم في كتابه بشيءٍ من مخلوقاته أكثر من السَّماء والنُّجوم والشمس والقمر، وهو سبحانه يقسمُ بما يقسمُ به من مخلوقاته لتضمُّنه الآياتِ والعجائبَ الدالَّة عليه[2]، وكلما كان أعظم آيةً وأبلغَ في الدَّلالة كان إقسامُه به أكثرَ من غيره.

ولهذا يعظِّمُ سبحانه هذا القَسَم؛ كقوله: ﴿فَلَآ أُقۡسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ ۝٧٥ وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٞ لَّوۡ تَعۡلَمُونَ عَظِيمٌ﴾ [الواقعة: ٧٥ ـ ٧٦]، وأظهرُ القولين أنه قَسَمٌ بمواقع هذه النُّجوم التي في السَّماء[3]؛ فإنَّ ٱسمَ النُّجوم عند الإطلاق إنما ينصرفُ إليها.

وأيضًا؛ فإنه لم تَجْرِ عادتُه سبحانه باستعمال النُّجوم في آيات القرآن، ولا في موضعٍ واحدٍ من كتابه، حتىٰ تُحْمَل عليه هذه الآية، وجَرَت عادتُه سبحانه باستعمال النُّجوم في الكواكب في جميع القرآن.

وأيضًا؛ فإنَّ نظيرَ الإقسام بمواقعها هنا إقسامُه بِهُوِيِّ النَّجم في قوله: ﴿وَٱلنَّجۡمِ إِذَا هَوَىٰ﴾.

وأيضًا؛ فإنَّ هذا قولُ جمهور أهل التفسير.

---

(١) انظر: «أيمان القرآن» (١٨٤، ٣٢٢).

(٢) انظر: «أيمان القرآن» (٥، ٨٧، ١٨٨، ٤٢٩).

(٣) انظر: ما سيأتي (ص: ١٣٦٧) والتعليق عليه.

وأيضًا؛ فإنه سبحانه يقسمُ بالقرآن نفسِه لا بوصوله إلىٰ عباده، هذه طريقةُ القرآن؛ قال الله تعالىٰ: ﴿صٓ وَٱلْقُرْءَانِ ذِى ٱلذِّكْرِ﴾ [ص: ١]، ﴿يسٓ ۝١ وَٱلْقُرْءَانِ ٱلْحَكِيمِ﴾ [يس: ١ ـ ٢]، ﴿قٓ وَٱلْقُرْءَانِ ٱلْمَجِيدِ﴾ [ق: ١]، ﴿حمٓ ۝١ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلْمُبِينِ﴾ [الزخرف: ١ ـ ٢، الدخان: ١ - ٢]، ونظائره.

والمقصود أنه سبحانه إنما يقسمُ من مخلوقاته بما هو من آياته الدَّالَّة علىٰ ربوبيته ووحدانيته.

وقد أثنىٰ سبحانه في كتابه علىٰ المتفكِّرين في خلق السَّموات والأرض، وذَمَّ المُعْرِضين عن ذلك؛ فقال: ﴿وَجَعَلْنَا ٱلسَّمَآءَ سَقْفًا مَّحْفُوظًا ۖ وَهُمْ عَنْ ءَايَٰتِهَا مُعْرِضُونَ﴾ [الأنبياء: ٣٢].

وتأمَّل خلقَ هذا السَّقف الأعظم ـ مع صلابته وشدَّته ووَثاقته ـ مِن دُخان، وهو بخارُ الماء؛ قال الله تعالىٰ: ﴿وَبَنَيْنَا فَوْقَكُمْ سَبْعًا شِدَادًا﴾ [النبأ: ١٢]، وقال تعالىٰ: ﴿ءَأَنتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمِ ٱلسَّمَآءُ ۚ بَنَىٰهَا ۝٢٧ رَفَعَ سَمْكَهَا فَسَوَّىٰهَا﴾ [النازعات: ٢٧ - ٢٨]، وقال: ﴿وَجَعَلْنَا ٱلسَّمَآءَ سَقْفًا مَّحْفُوظًا﴾ [الأنبياء: ٣٢].

فانظر إلىٰ هذا البناء الشَّديد العظيم الواسع الذي رَفَع سَمْكَه أعظمَ ٱرتفاع، وزيَّنه بأحسن زينة، وأودعه العجائبَ والآيات، وكيف ٱبتدأ خَلقَه من بخارٍ ٱرتفع من الماء وهو الدُّخان.

فسُبحانَ مَنْ لا يَقْدِرُ الخلقُ قَدْرَه ... ومَنْ هو فوق العرشِ فَردٌ مُوَحَّدُ[1]

---

(١) البيت لأمية بن أبي الصَّلت في «الزهرة» (٤٩٨)، وديوانه المجموع (٤٢).

لقد تعرَّف إلىٰ خَلْقه بأنواع التَّعرُّفات، ونَصَب لهم الدَّلالات، وأوضحَ لهم الآيات البيِّنات؛ ﴿لِيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَنْ بَيِّنَةٍ وَيَحْيَىٰ مَنْ حَيَّ عَنْ بَيِّنَةٍ وَإِنَّ اللَّهَ لَسَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [الأنفال: ٤٢].

* * *

فارجِع البصرَ إلىٰ السَّماء[١] وانظر فيها وفي كواكبها ودورانها، وطلوعها وغروبها، وشمسها وقمرها، واختلاف مشارقها ومغاربها، ودُؤوبها في الحركة علىٰ الدَّوام مِنْ غير فُتورٍ في حركتها ولا تغيُّرٍ في سَيْرها، بل تجري في منازل قد رُتِّبت لها بحسابٍ مقدَّرٍ لا يزيدُ ولا ينقصُ إلىٰ أن يَطْوِيها فاطرُها وبديعُها.

وانظر إلىٰ كثرة كواكبها، واختلاف ألوانها ومقاديرها، فبعضُها يميل إلىٰ الحُمْرة، وبعضُها إلىٰ البياض، وبعضُها إلىٰ اللون الرَّصاصيِّ.

ثمَّ انظر إلىٰ مسير الشمس في فَلَكها في مدَّة سنة، ثمَّ هي في كلِّ يومٍ تطلعُ وتغربُ بسَيرٍ سخَّرها له خالقُها، لا تتعدَّاه ولا تَقْصُرُ عنه، ولولا طلوعُها وغروبها لما عُرِفَ الليلُ والنهارُ ولا المواقيت، ولأطبقَ الظلامُ[٢] علىٰ العالم أو الضياء، ولم يتميَّز وقتُ المَعاش عن وقت السُّبات والراحة.

وكيف قدَّر لها العزيزُ العليمُ سَفَرين متباعدَين:

أحدهما: سفرُها صاعدةً إلىٰ أَوْجِها[٣].

---

(١) «الإحياء» (٤/ ٤٤٥).

(٢) (ت): «ولا نطبق الظلام». والمثبت من باقي النسخ و«الإحياء».

(٣) الأوج: العُلو. معرَّب «أوگ» بالكاف الفارسية. انظر: «برهان قاطع» (١/ ١٨١)، =

والثاني: سفرُها هابطةً إلىٰ حضيضها.

تنتقلُ في منازل هذا السَّفر منزلةً منزلةً حتىٰ تبلُغ غايتَها منه، فأحدَث ذلك السَّفرُ بقدرة الربِّ الخالق القادر[1] ٱختلافَ الفصول من الصَّيف والشتاء والخريف والربيع، فإذا ٱنخفض سيرُها عن وسط السَّماء بَرَدَ الهواءُ وظهَر الشتاء، وإذا ٱستوت في وسط السَّماء ٱشتدَّ القَيظ، وإذا كانت بين المسافتين ٱعتدَل الزَّمان، وقامت مصالحُ العباد[2] والحيوان والنَّبات بهذه الفصول الأربعة، واختلفت بسببها الأقوات، وأحوالُ النبات والألوان، ومنافعُ الحيوان والأغذية وغيرها.

وانظر إلىٰ القمر وعجائب آياته؛ كيف يُبْدِيه اللهُ كالخيط الدَّقيق، ثمَّ يتزايدُ نُورُه ويتكاملُ شيئًا فشيئًا كلَّ ليلةٍ حتىٰ ينتهي إلىٰ إبداره وكماله وتمامه، ثمَّ يأخذُ في النقصان حتىٰ يعود إلىٰ حالته الأولىٰ؛ ليَظهَر من ذلك مواقيتُ العباد في معاشهم وعباداتهم ومناسكهم، فتميَّزت به الأشهرُ والسِّنين[3]، وقام به حِسَابُ العالم، مع ما في ذلك من الحِكَم والآيات والعِبَر التي لا يحصيها إلا الله.

= و«مفاتيح العلوم» (٢٢١)، و«الألفاظ الفارسية» لأدي شير (١٣).

وذهب الخفاجي في «شفاء العليل» (١٥) وتبعه المحبِّي في «قصد السبيل» (١/ ٢٢٢) إلى أنه معرَّب «أود». قال شيخنا الإصلاحي: وهو خطأ. و«أود» بالفارسية تعني العِوَج.

(١) (ح، ن): «الرب القادر».

(٢) (ت): «واستقامت مصالح العباد».

(٣) (ق، د، ت): «فتميزت بين الأشهر والسنين».

وبالجملة؛ فما مِنْ كوكبٍ من الكواكب إلا وللربِّ تبارك وتعالىٰ في خلقه حِكَمٌ كثيرة، ثم في مقداره، ثم في شكله ولونه، ثم في موضعه[1] من السَّماء وقُربه من وسطها وبُعْده، وقُربه من الكوكب الذي يليه وبُعْده منه.

وإذا أردتَ معرفة ذلك علىٰ سبيل الإجمال فقِسْهُ بأعضاء بدنك واختلافها، وتفاوتِ ما بين المتجاورات منها وبُعْد ما بين المتباعدات، وأشكالها ومقاديرها، وتفاوت منافعها، وما خُلِقَت له. وأيُّ نسبةٍ لذلك إلىٰ عِظَم السَّموات وكواكبها وآياتها!

وقد ٱتفق أربابُ الهيئة علىٰ أنَّ الشمس بقَدْر الأرض مئة مرَّةٍ ونيِّفًا وستِّين مرَّة، والكواكبُ التي نراها كثيرٌ منها أصغرُها بقَدْر الأرض، وبهذا يُعْرَفُ ٱرتفاعُها وبُعْدُها.

وفي حديث أبي هريرة الذي رواه الترمذي[2]: «**إنَّ بين الأرض والسَّماء مسيرةَ خمس مئة عام، وبين كلِّ سماءين كذلك**».

---

(١) (ق، ت، د): «في شكله وكونه في موضعه».

(٢) (٣٢٩٨)، وأحمد (٢/ ٣٧٠)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (٢/ ٢٨٧)، وغيرهم بإسنادٍ منقطع. وهو حديثٌ طويل، وفي آخره نكارة.
قال الترمذي: «هذا حديث غريبٌ من هذا الوجه. ويروى عن أيوب ويونس بن عبيد وعلي بن زيد، قالوا: الحسن لم يسمع من أبي هريرة».
وبذا أعلَّه البيهقي، والجورقاني في «الأباطيل» (١/ ٧٠)، وابن الجوزي في «العلل المتناهية» (١/ ١٣). وانظر: «العلو» للذهبي (٧٤)، و«البداية والنهاية» (١/ ٤١).
وللقَدر الذي ذكره المصنف منه شواهدُ من حديث العباس وأبي سعيد وأبي ذر وابن مسعود رضي الله عنهم.

وأنت ترىٰ الكوكبَ كأنه واقفٌ لا يسير[1]، وهو من أوَّل[2] جزءٍ من طلوعه إلىٰ تمام طلوعه يكونُ فَلَكُه قد طلَع بقَدْر مسافة الأرض مئة مرَّةٍ أو أكثر، وذلك بقَدْر لحظةٍ واحدة؛ لأنَّ الكوكبَ إذا كان بقَدْر الأرض مئة مرَّةٍ ـ مثلًا ـ ثمَّ سار في اللحظة من موضعٍ إلىٰ موضعٍ فقد قَطع بقَدْر مسافة الأرض مئة مرَّةٍ وزيادة في لحظةٍ من اللحظات. وهكذا يسيرُ علىٰ الدَّوام والعبدُ غافلٌ عنه وعن آياته.

وقال بعضهم: إذا تلفَّظتَ بقولك: لا، نَعَم، فبين اللفظتين تكونُ الشمسُ قد قَطَعَت من الفَلَك مسيرةَ خمس مئة عام.

ثمَّ إنه سبحانه أمسك السَّموات مع عِظَمها وعِظَم ما فيها، وثبَّتها مِن غير عِلاقةٍ مِن فوقها[3] ولا عَمَدٍ مِن تحتها، الله الذي ﴿خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ بِغَيۡرِ عَمَدٖ تَرَوۡنَهَاۖ وَأَلۡقَىٰ فِي ٱلۡأَرۡضِ رَوَٰسِيَ أَن تَمِيدَ بِكُمۡ وَبَثَّ فِيهَا مِن كُلِّ دَآبَّةٖۚ وَأَنزَلۡنَا مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءٗ فَأَنۢبَتۡنَا فِيهَا مِن كُلِّ زَوۡجٖ كَرِيمٍ ۝١٠ هَٰذَا خَلۡقُ ٱللَّهِ فَأَرُونِي مَاذَا خَلَقَ ٱلَّذِينَ مِن دُونِهِۦۚ بَلِ ٱلظَّٰلِمُونَ فِي ضَلَٰلٖ مُّبِينٖ﴾ [لقمان: ١٠ ـ ١١].

فصل[4]

والنظرُ في هذه الآيات وأمثالها نوعان:

* **نظرٌ** إليها بالبصر الظَّاهر؛ فيرىٰ ـ مثلًا ـ زُرقة السَّماء ونجومَها وعُلوَّها

(١) (ح، ن): «كأنه لا يسير».
(٢) (ت، د، ق): «في أول».
(٣) العِلاقة: المِعلاق الذي يُعَلَّقُ به الشيء. «اللسان» (علق).
(٤) «الإحياء» (٤/ ٤٤٥).

وسَعَتَها؛ وهذا نظرٌ يشاركُ الإنسانَ فيه غيرُه من الحيوانات، وليس هو المقصود بالأمر.

* **والثاني**: أن يتجاوز هذا إلىٰ النظر بالبصيرة الباطنة، فتُفْتَحُ له[1] أبوابُ السَّماء، فيجولُ في أقطارها وملكوتها وبين ملائكتها، ثمّ يُفْتَحُ له بابٌ بعد باب، حتىٰ ينتهي به سيرُ القلب إلىٰ عرش الرحمن، فينظر سَعَته وعظمته وجلاله ومَجْده ورِفْعَته، ويرىٰ السَّموات السَّبعَ والأرضينَ السَّبعَ بالنسبة إليه كحَلْقَةٍ مُلقاةٍ بأرضٍ فلاة، ويرىٰ الملائكةَ حافِّين من حوله، لهم زَجَلٌ بالتسبيح والتحميد والتقديس والتكبير، والأمرُ ينزلُ مِن فوقه بتدبير الممالك والجنود التي لا يعلمُها إلا ربُّها ومليكُها.

فينزلُ الأمرُ بإحياء قومٍ وإماتة آخرين، وإعزاز قومٍ وإذلال آخرين، وإسعاد قومٍ وشقاوة آخرين[2]، وإنشاء مُلْكٍ وسَلْب مُلْك، وتحويل نعمةٍ من محلٍّ إلىٰ محلٍّ، وقضاء الحاجات علىٰ ٱختلافها وتباينها وكثرتها؛ مِنْ جَبْر كسير، وإغناء فقير، وشفاء مريض، وتفريج كَرْب، ومغفرة ذنب، وكشف ضُرٍّ، ونصر مظلوم، وهداية حيران، وتعليم جاهل، ورَدِّ آبِق، وأمان خائف، وإجارةٍ لمستجير، ومَدَدٍ لضعيف، وإغاثةٍ لملهوف، وإعانةٍ لعاجز[3]، وانتقامٍ من ظالم، وكفٍّ لعدوان.

فهي مراسيمُ دائرةٌ بين العدل والفضل، والحكمةِ والرَّحمة، تَنْفُذُ في أقطار العوالم، لا يَشْغَلُه سمعُ شيءٍ منها عن سمع غيره، ولا تُغَلِّطُه كثرةُ

---

(١) (ت): «فتنفتح له».

(٢) (ت): «وإشقاء آخرين».

(٣) (ت): «مستجير،... ضعيف،... ملهوف،... عاجز».

المسائل والحوائج علىٰ ٱختلافها وتباينها واتحاد وقتها، ولا يتبرَّمُ بإلحاح المُلِحِّين، ولا تنقصُ ذرَّةٌ من خزائنه، لا إله إلا هو العزيزُ الحكيم.

فحينئذٍ يقومُ القلبُ بين يدي الرحمن مُطْرِقًا لهيبته، خاشعًا لعظمته، عانٍ لعزَّته، فيسجدُ بين يدي المَلِك الحقِّ المبين سجدةً لا يرفعُ رأسَه منها إلىٰ يوم المزيد.

فهذا سَفَرُ القلب وهو في وطنه وداره ومحلِّ مُلكِه، وهذا من أعظم آيات الله وعجائب صُنعِه؛ فيا له من سفَرٍ ما أبركَه وأروحَه، وأعظمَ ثمرتَه وربحَه[1]، وأجلَّ منفعتَه وأحسنَ عاقبتَه!

سفرٌ هو حياةُ الأرواح، ومفتاحُ السَّعادة، وغنيمةُ العقول والألباب، لا كالسَّفر الذي هو قطعةٌ من العذاب.

فصل[2]

وإذا نظرتَ إلىٰ الأرض كيف خُلِقَت، رأيتَها من أعظم آيات فاطرها وبديعها، خلقها سبحانه فِراشًا ومِهادًا، وذلَّلها لعباده، وجعل فيها أرزاقَهم وأقواتهم ومعايشهم، وجعل فيها السُّبل لينتقلوا فيها[3] في حوائجهم وتصرُّفاتهم، وأرساها بالجبال فجعلها أوتادًا تحفظُها لئلَّا تميدَ بهم[4]، ووسَّع أكنافَها، ودحاها فمَدَّها وبَسَطها، وطحاها فوسَّعها من جوانبها،

(١) (ح): «وأربحه».

(٢) «الإحياء» (٤/ ٤٤٠).

(٣) (ت): «ليتقلبوا فيها».

(٤) (ق): «تميل بهم». وهي بمعنى المثبت.

وجعلها كِفاتًا للأحياء تضمُّهم علىٰ ظهرها ما داموا أحياءً، وكِفاتًا للأموات تضمُّهم في بطنها إذا ماتوا، فظهرُها وطنٌ للأحياء وبطنُها وطنٌ للأموات.

وقد أكثرَ تعالىٰ من ذكر الأرض في كتابه، ودعا عبادَه إلىٰ النَّظر إليها والتفكُّر في خلقها؛ فقال تعالىٰ: ﴿وَٱلْأَرْضَ فَرَشْنَٰهَا فَنِعْمَ ٱلْمَٰهِدُونَ﴾ [الذاريات: ٤٨]، ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ قَرَارًا﴾ [غافر: ٦٤]، ﴿ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ فِرَٰشًا﴾ [البقرة: ٢٢]، ﴿أَفَلَا يَنظُرُونَ إِلَى ٱلْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ ﴿١٧﴾ وَإِلَى ٱلسَّمَآءِ كَيْفَ رُفِعَتْ ﴿١٨﴾ وَإِلَى ٱلْجِبَالِ كَيْفَ نُصِبَتْ ﴿١٩﴾ وَإِلَى ٱلْأَرْضِ كَيْفَ سُطِحَتْ﴾ [الغاشية: ١٧ - ٢٠]، ﴿إِنَّ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ لَءَايَٰتٍ لِّلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الجاثية: ٣]. وهذا كثيرٌ في القرآن.

فانظر إليها وهي ميتةٌ هامدةٌ خاشعة[1]، فإذا أنزل عليها[2] الماءَ ٱهتزَّت فتحرَّكت، ورَبَت فارتفعت، واخضرَّت وأنبتت من كلِّ زوجٍ بهيج، فأخرجت عجائبَ النَّبات في المنظر والـمَخْبر، بهيج للناظرين، كريم للمتناولين، فأخرجت الأقواتَ علىٰ ٱختلافها وتبايُن مقاديرها وأشكالها وألوانها ومنافعها، والفواكهَ والثِّمار، وأنواعَ الأدوية، ومراعي الدَّوابِّ والطَّير.

ثمَّ ٱنظر إلىٰ قِطَعِها المتجاوِرات، وكيف ينزلُ عليها ماءٌ واحدٌ فتُنبِتُ الأزواجَ المختلفةَ المتباينةَ في اللون والشَّكل والرائحة والطَّعم والمنفعة، واللِّقاحُ واحدٌ، والأمُّ واحدة؛ كما قال تعالىٰ: ﴿وَفِى ٱلْأَرْضِ قِطَعٌ مُّتَجَٰوِرَٰتٌ وَجَنَّٰتٌ مِّنْ أَعْنَٰبٍ وَزَرْعٌ وَنَخِيلٌ صِنْوَانٌ وَغَيْرُ صِنْوَانٍ يُسْقَىٰ بِمَآءٍ وَٰحِدٍ وَنُفَضِّلُ بَعْضَهَا عَلَىٰ بَعْضٍ فِى ٱلْأُكُلِ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ [الرعد: ٤].

---

(١) «هامدة» ليست في (د، ق، ت).

(٢) (ق، ت، د، ح): «فإذا أنزلنا عليها».

فكيف كانت هذه الأجنَّة المختلفةُ مُودَعةً في بطن هذه الأمِّ؟! وكيف كان حملُها من لقاحٍ واحد؟! صُنعَ الله الذي أتقنَ كلَّ شيء، لا إله إلا هو.

ولولا أنَّ هذا من أعظم آياته لما نبَّه عليه عبادَه، وحدَاهم[1] إلىٰ التفكُّر فيه؛ قال الله تعالىٰ: ﴿وَتَرَى ٱلْأَرْضَ هَامِدَةً فَإِذَآ أَنزَلْنَا عَلَيْهَا ٱلْمَآءَ ٱهْتَزَّتْ وَرَبَتْ وَأَنۢبَتَتْ مِن كُلِّ زَوْجٍۭ بَهِيجٍ ۝٥ ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ وَأَنَّهُۥ يُحْىِ ٱلْمَوْتَىٰ وَأَنَّهُۥ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ۝٦ وَأَنَّ ٱلسَّاعَةَ ءَاتِيَةٌ لَّا رَيْبَ فِيهَا وَأَنَّ ٱللَّهَ يَبْعَثُ مَن فِى ٱلْقُبُورِ﴾ [الحج: ٥ - ٧]؛ فجعَل النظر في هذه الآية وما قبلها مِنْ خَلْق الجنين دليلًا علىٰ هذه النَّتائج الخمس، مستلزمًا للعلم بها.

ثمَّ ٱنظرهُ كيف أحكمَ جوانبَ الأرض بالجبال الراسيات الشَّوامخ الصُّمِّ الصِّلاب، وكيف نَصَبَها فأحسنَ نَصْبَها، وكيف رَفَعَها وجعلها أصلبَ أجزاء الأرض؛ لئلَّا تضمَحِلَّ علىٰ تطاوُل الزمان[2] وترادُف الأمطار والرِّياح، بل أتقنَ صُنعَها وأحكَم وضعَها، وأودعها من المنافع والمعادن والعيون ما أودعها، ثمَّ هدىٰ النَّاسَ إلىٰ استخراج تلك المعادن منها، وألهمَهم كيف يصنعونَ منها النُّقودَ والحُلِيَّ والزِّينةَ واللباسَ والسِّلاحَ وآلات المعاش علىٰ ٱختلافها، ولولا هدايتُه سبحانه لهم إلىٰ ذلك لـمَا كان لهم عِلمُ شيءٍ منه ولا قدرةٌ عليه.

* * *

---

(١) (ن): «وهداهم». (ح): «ودعاهم».

(٢) (ن، ح): «تطاول السنين».

ومن آياته الباهرة: هذا الهواءُ اللطيفُ المحبوسُ بين السَّماء والأرض[1]، يُدْرَكُ بحِسِّ اللَّمس عند هُبوبه، يُدْرَكُ جسمُه[2] ولا يُرىٰ شخصُه، فهو يجري بين السَّماء والأرض، والطَّيرُ محلِّقةٌ فيه[3] سابحةٌ بأجنحتها في أمواجه كما تَسْبَحُ حيواناتُ البحر في الماء، وتضطربُ جوانبُه وأمواجُه عند هَيَجانه كما تضطربُ أمواجُ البحر.

فإذا شاء سبحانه وتعالىٰ حرَّكه بحركة الرَّحمة، فجعَله رُخاءً ورحمةً وبُشْرًا بين يَدَي رحمته، ولاقحًا للسَّحاب يَلْقَحُه بحَمْل الماء كما يَلْقَحُ الذَّكرُ الأنثىٰ بالحَمْل.

وتسمَّىٰ رياحُ الرَّحمة: المبشِّرات، والنُّشُر[4]، والذَّاريات، والمرسَلات، والرُّخاء، واللَّواقِح.

ورياحُ العذاب: العاصِف، والقاصِف، وهما في البحر، والعقيم، والصَّرْصَر، وهما في البرِّ[5].

وإن شاء حرَّكه بحركة العذاب، فجعَله عقيمًا، وأودَعه عذابًا أليمًا، وجعَله نِقمةً علىٰ من يشاءُ من عباده، فيجعلُه صَرْصَرًا، ونَحْسًا، وعاتيًا،

---

(١) «الإحياء» (٤/ ٤٤٣).

(٢) مهملة في (ق). (ت): «حسه». والمثبت من (د، ح، ن) و«الإحياء».

(٣) (ق، د، ت): «مختلفة فيه».

(٤) كما في قوله تعالى: ﴿يُرْسِلُ الرِّيَاحَ نُشُرًا بَيْنَ يَدَيْ رَحْمَتِهِ﴾ في قراءة أبي عمرو. وفي المصدرين التاليين: والناشرات.

(٥) ورد ذلك عن عبد الله بن عمرو وابن عباس، عند ابن أبي الدنيا في «المطر والرعد والبرق والريح» (١٧٢، ١٧٤)، وأبي الشيخ في «العظمة» (٧٩٨، ٨٢٩، ٨٣٨).

ومُفْسِدًا لما يمرُّ عليه.

وهي مختلفةٌ في مَهابِّها، فمنها صَبًا، ودَبُورٌ، وجَنُوبٌ، وشَمال[1]، وفي منفعتها وتأثيرها= أعظمَ ٱختلاف؛ فريحٌ ليِّنةٌ رطبةٌ تغذِّي النَّباتَ وأبدانَ الحيوان، وأخرىٰ تجفِّفه، وأخرىٰ تهلكُه وتُعْطِبُه، وأخرىٰ تَشُدُّه[2] وتصلِّبُه، وأخرىٰ تُوهِنُه وتضعِفُه.

ولهذا يخبرُ سبحانه عن رياح الرَّحمة بصيغة الجمع؛ لاختلاف منافعها وما يحدُث منها، فريحٌ تُثِيرُ السَّحاب، وريحٌ تَلْقَحُه، وريحٌ تحملُه علىٰ متُونها، وريحٌ تغذِّي النَّبات.

ولمَّا كانت الرِّيحُ مختلفةً في مَهابِّها وطبائعها جعَل لكلِّ ريحٍ ريحًا مقابِلتَها، تكسِرُ سَوْرتها[3] وحدَّتها، وتبقي لِينَها ورحمتَها؛ فرياحُ الرَّحمة متعدِّدة.

وأمَّا ريحُ العذاب، فإنه ريحٌ واحدةٌ تُرسَلُ من وجهٍ واحدٍ لإهلاك ما تُرسَلُ بإهلاكه، فلا تقومُ لها ريحٌ أخرىٰ تقابلُها، وتكسِرُ سَوْرتها، وتدفعُ حدَّتها، بل تكونُ كالجيش العظيم الذي لا يقاومُه شيء، يدمِّرُ كلَّ ما أتىٰ عليه.

وتأمَّل حكمةَ القرآن وجلالتَه وفصاحتَه كيف ٱطَّرد هذا فيه في البرِّ، وأمَّا

---

(١) انظر: «أسماء الريح» لابن خالويه، و«التلخيص» لأبي هلال العسكري (١/ ٤٢٦)، و«الأنواء» لابن قتيبة (١٥٨)، و«الأزمنة والأمكنة» (٢/ ٧٤).

(٢) (ت): «تسدده».

(٣) أي: تخفِّفُ حدَّتها.

في البحر فجاءت ريحُ الرَّحمة فيه بلفظ الواحد، كقوله تعالىٰ: ﴿هُوَ ٱلَّذِى يُسَيِّرُكُمْ فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ حَتَّىٰٓ إِذَا كُنتُمْ فِى ٱلْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِم بِرِيحٍ طَيِّبَةٍ وَفَرِحُوا۟ بِهَا جَآءَتْهَا رِيحٌ عَاصِفٌ وَجَآءَهُمُ ٱلْمَوْجُ مِن كُلِّ مَكَانٍ﴾ [يونس: ٢٢]؛ فإنَّ السُّفُنَ إنما تسيرُ بالرِّيح الواحدة التي تأتي من وجهٍ واحد، فإذا ٱختلفت الرِّياحُ علىٰ السُّفُن وتقابلت لم يتمَّ سيرُها؛ فالمقصودُ منها في البحر خلافُ المقصود منها في البرِّ، إذ المقصودُ في البحر أن تكون واحدةً طيِّبةً لا يعارضها شيء؛ فأُفرِدَت هنا وجُمِعَت في البرِّ[1].

ثـمَّ إنه سبحانه أعطىٰ هذا المخلوقَ اللطيفَ الذي يحرِّكه أضعفُ المخلوقات ويَخْرِقُه، من الشدَّة والقوَّة والبأس ما يُقْلِقُ[2] به الأجسامَ الصُّلبة القويَّة الممتنعة، ويُزعِجُها عن أماكنها، ويفتِّتها، ويحملُها علىٰ مَتْنِه.

فانظر إليه مع لطافته وخفَّته إذا دخل في الزِّقِّ[3] ـ مثلًا ـ وامتلأ به، ثمَّ وُضِعَ عليه الجسمُ الثَّقيلُ ـ كالرَّجُل[4] وغيره ـ وتحامل عليه ليَغمِسَه في الماء لم يُطِق، وتضعُ الحديدَ الصُّلبَ الثَّقيلَ علىٰ وجه الماء فيَرسُبُ فيه؛ فامتنَع هذا اللطيفُ مِنْ قهر الماء له ولم يمتنع منه القويُّ الشديد!

وبهذه الحكمة أمسك الله سبحانه السُّفنَ علىٰ وجه الماء، مع ثِقَلِها وثِقَل ما تحويه، وكذلك كلُّ مجوَّفٍ حلَّ فيه الهواء فإنه لا يَرسُبُ فيه؛ لأنَّ

(١) انظر: «بدائع الفوائد» (٢٠٦)، و«البرهان» للزركشي (٤/ ٩).
(٢) (ح، ت، ن): «تقلق». (ق): «تعلق».
(٣) وهو الوعاء من الجلد، يتَّخذُ للشَّراب ونحوه.
(٤) في «الإحياء»: «الرجل القوي».

الهواء يمتنعُ من الغَوص في الماء[1]، فتتعلَّق به السَّفينةُ المشحونةُ المُوقَرة.

فتأمَّل كيف ٱستجارَ هذا الجسمُ الثَّقيلُ العظيمُ بهذا اللطيف الخفيف وتعلَّق به حتىٰ أمِنَ من الغَرق، وهذا كالذي يَهْوِي في قَلِيبٍ فيتعلَّق بذَيل رجلٍ قويٍّ شديدٍ يمتنعُ عن السُّقوط في القَلِيب فينجو بتعلُّقه به؛ فسبحان من علَّق هذا المَرْكبَ العظيمَ الثَّقيل بهذا الهواء اللطيف مِنْ غير عِلاقةٍ ولا عُقدةٍ تشاهَد[2].

* * *

ومن آياته: السَّحابُ المسخَّرُ بين السَّماء والأرض، كيف يُنشِئُه سبحانه[3] بالرِّياح، فتُثِيرُه كِسَفًا، ثمَّ يؤلِّفُ بينه ويَضمُّ بعضه إلىٰ بعض، ثمَّ تَلْقَحُه الرِّيحُ ـ وهي التي سمَّاها سبحانه: لواقح ـ، ثمَّ يسوقُه علىٰ مُتونها إلىٰ الأرض المحتاجة إليه، فإذا علاها واستوىٰ عليها أهراقَ ماءه عليها، فيرسلُ سبحانه عليه الرِّيحَ وهو في الجوِّ فتَذْرُوه وتفرِّقُه؛ لئلَّا يؤذيَ ويهدِم ما ينزلُ عليه بجملته، حتىٰ إذا رَوِيَت وأخذَت حاجتَها منه أقلَع عنها وفارقها؛ فهي رَوايا الأرض محمولةٌ علىٰ ظهور الرِّياح.

وفي «التِّرمذي»[4] وغيره أنَّ النبيَّ ﷺ لـمَّا رأىٰ السَّحابَ قال: «**هذه روايا الأرض، يسوقُها الله إلىٰ قومٍ لا يشكرونه ولا يَذْكرونه**».

---

(١) «في الماء» ليست في (د، ق، ت).

(٢) «الإحياء»: «من غير علاقة تشاهد وعقدة تشد».

(٣) (د، ق، ت): «سحابة».

(٤) (٣٢٩٨). وهو جزءٌ من حديث أبي هريرة المتقدم قريبًا.

فالسَّحابُ حاملُ رِزق العباد وغيرهم التي عليها مِيرتُهم[١].

وكان الحسنُ إذا رأىٰ السَّحابَ قال: «في هذا ـ والله ـ رِزقكم، ولكنكم تُحْرَمُونه بخطاياكم وذنوبكم»[٢].

وفي «الصَّحيح»[٣] عن النبي ﷺ قال: **«بينا رجلٌ بفلاةٍ من الأرض إذ سَمِعَ صوتًا في سحابة: ٱسقِ حديقةَ فلان، فمرَّ الرَّجلُ مع السَّحابة حتىٰ أتت علىٰ حديقة، فلمَّا توسَّطتها أفرغَت فيها ماءها، فإذا برجلٍ معه مِسحاةٌ يَسْحِي الماءَ بها، فقال: ما ٱسمُك يا عبد الله؟ قال: فلان، للاسم الذي سَمِعهُ في السحابة...»**.

وبالجملة؛ فإذا تأمَّلتَ السَّحابَ الكثيفَ المُظلِم[٤]، كيف تراهُ يجتمعُ في جوٍّ صافٍ لا كُدورة فيه، وكيف يخلقه الله متىٰ شاء وإذا شاء، وهو مع لِينه ورخاوته حاملٌ للماء الثَّقيل بين السَّماء والأرض، إلىٰ أن يأذنَ له ربُّه وخالقُه في إرسال ما معه من الماء، فيرسلُه ويُنْزِلُه منه مقطَّعًا بالقَطَرات، كلُّ قطرةٍ بقَدْرٍ مخصوصٍ ٱقتضته حكمتُه ورحمتُه، فيرشُّ السَّحابُ الماءَ علىٰ الأرض رشًّا، ويرسلُه قَطَراتٍ مفصَّلة، لا تختلطُ قطرةٌ منها بأخرىٰ، ولا يتقدَّم متأخِّرُها، ولا يتأخَّر متقدِّمها، ولا تُدْرِكُ القطرةُ صاحبتَها فتمتزجُ بها[٥]، بل تنزلُ كلُّ واحدةٍ في الطَّريق الذي رُسِمَ لها لا تَعْدِلُ عنه، حتىٰ

(١) المِيرة: الطعام ونحوه مما يجلَبُ للبيع. «اللسان» (مور).

(٢) أخرجه الطبري (٢٢/ ٤٢٠)، وأبو الشيخ في «العظمة» (٧٣٣).

(٣) «صحيح مسلم» (٢٩٨٤) من حديث أبي هريرة بمعناه.

(٤) «الإحياء» (٤/ ٤٤٤).

(٥) (ح، ن): «فتمزج بها».

تصيبَ الأرض قطرةً قطرة، قد عُيِّنت كلُّ قطرةٍ منها لجزءٍ من الأرض لا تتعدَّاه إلىٰ غيره، فلو اجتمع الخلقُ كلُّهم علىٰ أن يخلقوا منها قطرةً واحدةً أو يحصُوا عدد القَطر في لحظةٍ واحدةٍ لعجزُوا عنه.

فتأمَّل كيف يَسُوقُه سبحانه رزقًا للعباد والدَّوابِّ والطَّير والذَّرِّ والنَّمل، يَسُوقُه رزقًا للحيوان الفُلانيِّ في الأرض الفُلانيَّة بجانب الجبل الفُلانيِّ، فيَصِلُ إليه علىٰ شدَّةٍ من الحاجة والعطش في وقت كذا وكذا.

ثمَّ كيف أودَعه في الأرض[1]، ثمَّ أخرجَ به أنواعَ الأغذية والأدوية والأقوات، فهذا النَّباتُ يغذِّي، وهذا يُصْلِحُ الغذاء، وهذا يُنْفِذُه، وهذا يُقَوِّي[2]، وهذا يُضعِف، وهذا سُمٌّ قاتل، وهذا شفاءٌ من السمِّ، وهذا يُمْرِض، وهذا دواءٌ من المرض، وهذا يبرِّد، وهذا يسخِّن، وهذا إذا حصَل في المعدة قمَع الصَّفراءَ من أعماق العُروق، وهذا إذا حصَل فيها ولَّدَ الصَّفراءَ واستحال إليها، وهذا يَدْفَعُ البلغمَ والسَّوداء، وهذا يستحيلُ إليهما، وهذا يهيِّجُ الدَّم، وهذا يسكِّنه، وهذا ينوِّمُ، وهذا يمنعُ النَّوم، وهذا يُفْرِحُ، وهذا يجلِبُ الغمَّ، إلىٰ غير ذلك من عجائب النَّبات التي لا تكادُ تخلو ورقةٌ منه ولا عِرقٌ ولا ثمرةٌ من منافع تعجزُ عقولُ البشر عن الإحاطة بها وتفصيلها.

وانظر إلىٰ مجاري الماء في تلك العروق الدَّقيقة[3] الضَّئيلة الضعيفة التي لا يكادُ البصرُ يُدْرِكُها إلا بعد تحديقه، كيف يَقْوَىٰ علىٰ قَسْرِه وعلىٰ

---

(١) «الإحياء» (٤/ ٤٤٠، ٤٤٤).

(٢) «وهذا يقوي» ليست في (ح، ن).

(٣) (ت): «الرقيقة».

ٱجتذابه من مقرِّه ومركزه إلىٰ فوق، ثـمَّ ينـصرفُ في تلـك المجـاري بحـسب قبولها وسَعَتها وضيقها، ثمَّ تتفرَّقُ وتتشعَّبُ وتَدِقُّ إلىٰ غايةٍ لا ينالها البصر.

ثمَّ ٱنظر إلىٰ تكوُّن حَمْل الشجر ونُـقْلَتِه[1] من حـالٍ إلىٰ حـال، كتنقُّـل أحوال الجنين المغيَّب عن الأبصار، تـرىٰ العجـبَ العُجـاب؛ فتبـارك الله ربُّ العالمين وأحسنُ الخالقين.

بَيْنا تراها حَطبًا قائمًا عاريًا لا كسوة عليهـا، إذ كساها ربُّها وخالقُها من الزَّهْر أحسنَ كسوة، ثـمَّ سَلَبَها تلـك الكسوةَ وكساها من الـوَرَق كسوةً هي أثبتُ من الأولىٰ، ثمَّ أطلَع فيها حَـمْلَها ضعيفًا ضئيلًا، بعد أن أخرَج ورقَها صيانةً وثوبًا لتلك الثَّمرة الضعيفة، تستَجِنُّ بـه[2] من الحـرِّ والبرد والآفـات، ثمَّ ساق إلىٰ تلك الثِّمار رزقَها، وغذَّاها في تلك العُروق والمجاري، فتغـذَّت به كما يتغـذَّىٰ الطفـلُ بلبـان أمِّه، ثـمَّ ربَّاهـا ونمَّاهـا شيئًا فشيئًا حتىٰ ٱستوت وكَمُلَت وتناهىٰ إدراكُها، فأخرَج ذلك الـجَنىٰ اللذيذَ الليِّن من تلـك الحطَبة الصَّمَّاء.

هذا، وكم لله من آيةٍ في كـلِّ ما يقـعُ الحسُّ عليه ويبصرُه العبادُ وما لا يبصرُونه[3]، تفنىٰ الأعمارُ دون الإحاطة بها وبجميع تفاصيلها.

فصل

ومن آياته سبحانه وتعالىٰ: الليلُ والنَّهار، وهما من أعجـب آياتـه وبـدائع

---

(١) (ق، ت، د): «وتقلبه».

(٢) (ت): «لتستجن به». (ح، ن): «لتسجى به».

(٣) (ت): «وما لا تبصر وبه».

مصنوعاته، ولهذا يعيدُ ذِكرَهما في القرآن ويُبْدِيه؛ كقوله تعالىٰ: ﴿وَمِنْ ءَايَـٰتِهِ ٱلَّيْلُ وَٱلنَّهَارُ﴾ [فصلت: ٣٧]، وقوله: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ لِبَاسًا وَٱلنَّوْمَ سُبَاتًا وَجَعَلَ ٱلنَّهَارَ نُشُورًا﴾ [الفرقان: ٤٧]، وقوله عزَّ وجل: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ كُلٌّ فِى فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾ [الأنبياء: ٣٣]، وقوله عزَّ وجل: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ لِتَسْكُنُوا۟ فِيهِ وَٱلنَّهَارَ مُبْصِرًا﴾ [غافر: ٦١]. وهذا كثيرٌ في القرآن.

فانظر إلىٰ هاتين الآيتين وما تضمَّنتاه من العبرة والدَّلالة[1] علىٰ ربوبيَّة الله وحكمته:

كيف جعَل الليلَ سَكَنًا ولباسًا يغشىٰ العالمَ فتسكُن فيه الحركات، وتأوي الحيواناتُ إلىٰ بيوتها، والطَّيرُ إلىٰ أوكارها، وتستَجِمُّ فيه النُّفوسُ وتستريحُ من كدِّ السَّعي والتَّعب.

حتىٰ إذا أخذتْ منه النُّفوسُ راحتَها وسُباتها، وتطلَّعت إلىٰ معايشها وتصرُّفها، جاء فالقُ الإصباح سبحانه وتعالىٰ بالنَّهار يَقْدُمُ جيشَه بشيرُ الصَّباح، فهزَم تلك الظُّلمةَ ومزَّقها كلَّ ممزَّق، وأزالها وكشَفها عن العالم فإذا هم مبصرون، فانتشرَ الحيوانُ وتصرَّف في معاشه ومصالحه وخرجت الطُّيورُ من أوكارها.

فيا له من مَعادٍ ونشأةٍ دالٍّ علىٰ قدرة الله سبحانه علىٰ المعاد الأكبر، وتكرُّره ودوامُ[2] مشاهدة النُّفوس له بحيثُ صار عادةً ومَألفًا منعها عن

(١) (ن، ح): «العبر والدلالات».

(٢) (ت): «وتكرر ودام».

الاعتبار به والاستدلال علىٰ النَّشأة الثَّانية وإحياء الخلق بعد موتهم، ولا ضعفَ في قدرة القادر التَّامِّ القدرة، ولا قصورَ في حكمته ولا في علمه يوجبُ تخلُّفَ ذلك، ولكنَّ الله يهدي من يشاء ويضلُّ من يشاء.

وهذا أيضًا من آياته الباهرة: أن يَعمىٰ عن هذه الآيات الواضحات البيِّنات من شاء من خلقه، فلا يهتدي بها ولا يبصرُها، كمن هو واقفٌ في الماء إلىٰ حلقه وهو يستغيثُ العَطش، وينكرُ وجودَ الماء!

وبهذا وأمثاله يُعْرَفُ اللهُ عزَّ وجلَّ ويُشْكَرُ ويُحْمَد، ويُتَضرَّعُ إليه ويُسأل.

فصل[1]

ومن آياته وعجائب مصنوعاته: البحارُ المكتنِفةُ لأقطار الأرض، التي هي خُلْجَانٌ من البحر الأعظم المحيط[2] بجميع الأرض، حتىٰ إنَّ المكشوفَ من الأرض والجبال والمدن بالنسبة إلىٰ الماء كجزيرةٍ صغيرةٍ في بحرٍ عظيم، وبقيَّةُ الأرض مغمورةٌ بالماء.

ولولا إمساكُ الرَّبِّ تبارك وتعالىٰ له بقدرته ومشيئته وحبسُه الماءَ لطَفَحَ علىٰ الأرض وعَلاها كلَّها. هذا طبعُ الماء.

ولهذا حار عقلاءُ الطَّبائعيِّين في سبب بروز هذا الجزء من الأرض، مع ٱقتضاء طبيعة الماء[3] للعلوِّ عليه وأن يَغْمُرَه، ولم يجدوا ما يُحِيلون عليه ذلك إلا الاعترافَ بالعناية الأزليَّة والحكمة الإلهيَّة التي ٱقتضت ذلك ليعيش

---

(١) كلمة «فصل» ساقطة من (د، ق، ت). وانظر: «الإحياء» (٤/ ٤٤٢).

(٢) في الأصول: «المحيط الأعظم». والمثبت من «الإحياء».

(٣) (ت): «طبيعة الأرض».

الحيوانُ الأرضيُّ في الأرض. وهذا حقٌّ، ولكنَّه يوجبُ الاعترافَ بقدرة الله وإرادته ومشيئته، وعلمه وحكمته، وصفات كماله. ولا محيصَ عنه.

وفي «مسند الإمام أحمد»[1] عن النبيِّ ﷺ أنه قال: **«ما مِن يومٍ إلا والبحرُ يستأذنُ ربَّه أن يُغْرِق بني آدم»**.

وهذا أحدُ الأقوال في قوله عزَّ وجل: ﴿وَٱلْبَحْرِ ٱلْمَسْجُورِ﴾ [الطور: ٦]: أنه المحبوس. حكاه ٱبنُ عطيَّة[2] وغيرُه.

قالوا: «ومنه: ساجورُ الكلب؛ وهي القلادةُ من عودٍ أو حديدٍ التي تمسِكُه. ولذلك[3] لولا أنَّ الله سبحانه يحبسُ البحرَ ويمسِكُه لفاض علىٰ الأرض»؛ فالأرض في البحر كبيتٍ في جملة الأرض.

وإذا تأمَّلتَ عجائبَ البحر وما فيه من الحيوانات علىٰ ٱختلاف أجناسها، وأشكالها، ومقاديرها، ومنافعها ومضارِّها، وألوانها، حتىٰ إنَّ فيها حيوانًا أمثال الجبال لا يقومُ له شيء[4]، حتىٰ إنَّ فيه من الحيوانات ما يُرىٰ

---

(١) (١/ ٤٣)، وإسحاق بن راهويه ـ كما في «المطالب العالية» (٢/ ٣٤٣) ـ، ومن طريقه الإسماعيلي ـ كما في «مسند الفاروق» لابن كثير (٢/ ٦٠٧)، و«التفسير» (٧/ ٣٣١٤) ـ من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه بإسنادٍ ضعيف؛ فيه راوٍ لم يُسَمَّ، وآخر لم أر فيه توثيقًا معتبرًا.
وانظر: «العلل المتناهية» (١/ ٤١)، و«الضعيفة» (٤٣٩٢).
وقد ساق المصنف الحديث بمعناه.

(٢) في «المحرر الوجيز» (١٤/ ٥١). وانظر: «تفسير الطبري» (٢٢/ ٤٥٩).

(٣) (ت) ومطبوعة «المحرر الوجيز»: «وكذلك».

(٤) «لا يقوم له شيء» ليست في (ح).

ظهورُها فيُظنُّ أنها جزيرة، فينزلُ الرُّكَّابُ عليها، فتُحِسُّ بالنَّار إذا أُوقِدَت، فتتحرَّك، فيُعْلَمُ أنه حيوان[1].

وما من صنفٍ من أصنافِ حيوان البرِّ إلا وفي البحر أمثالُه، حتىٰ الإنسانُ والفَرسُ والبقرُ[2] وأضعافُها[3]، وفيه أجناسٌ لا يُعْهَدُ لها نظيرٌ في البرِّ أصلًا[4].

هذا مع ما فيه من الجواهر واللؤلؤ والمرجان؛ فترىٰ اللؤلؤةَ كيف أُودِعَت في كِنٍّ كالبيت لها[5] ـ وهي الصَّدَفة ـ تَكُنُّها وتحفظها، ومنه: «اللؤلؤ المكنون»، وهو الذي في صَدَفِه لم تمسَّه الأيدي.

وتأمَّل كيف نبتَ المرجانُ في قَعْرِه في الصَّخرة الصمَّاء تحت الماء علىٰ هيئة الشجر.

هذا مع ما فيه من العَنبر وأصناف النَّفائس التي يقذفُها البحرُ وتُستخرَجُ منه.

ثمَّ ٱنظر إلىٰ عجائب السُّفن وسَيْرِها في البحر، تَشُقُّه وتَمْخَرُه بلا قائدٍ يقودُها ولا سائقٍ يسوقُها، وإنما قائدُها وسائقُها الرِّياحُ التي يسخِّرها الله لإجرائها، فإذا حُبِسَ عنها القائدُ والسَّائقُ ظلَّت راكدةً علىٰ وجه الماء.

---

(١) انظر: «الإحياء» (٤/ ٤٤٢).

(٢) (ح، ن): «والبعير». والمثبت من (د، ق، ت) و«الإحياء».

(٣) (ح، ن): «وأصنافها». والمثبت من (د، ق، ت) و«الإحياء».

(٤) انظر: «الإحياء» (٤/ ٤٤٢)، و«الحيوان» (٧/ ١٤٠)، و«تفسير القرطبي» (٦/ ٣٢٠).

(٥) (ت): «في بيت لها».

قال الله تعالىٰ: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِ ٱلْجَوَارِ فِي ٱلْبَحْرِ كَٱلْأَعْلَٰمِ ﴿٣٢﴾ إِن يَشَأْ يُسْكِنِ ٱلرِّيحَ فَيَظْلَلْنَ رَوَاكِدَ عَلَىٰ ظَهْرِهِۦٓ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّكُلِّ صَبَّارٍ شَكُورٍ﴾ [الشورىٰ: ٣٢ - ٣٣]، وقال الله تعالىٰ: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِي سَخَّرَ ٱلْبَحْرَ لِتَأْكُلُوا۟ مِنْهُ لَحْمًا طَرِيًّا وَتَسْتَخْرِجُوا۟ مِنْهُ حِلْيَةً تَلْبَسُونَهَا وَتَرَى ٱلْفُلْكَ مَوَاخِرَ فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا۟ مِن فَضْلِهِۦ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ [النحل: ١٤].

فما أعظمَها من آيةٍ وأبينَها من دلالة! ولهذا يكرِّرُ سبحانه ذِكرَها في كتابه كثيرًا.

وبالجملة؛ فعجائبُ البحر وآياتُه أعظمُ وأكثرُ من أن يحصيها إلا الله سبحانه؛ وقال الله تعالىٰ: ﴿إِنَّا لَمَّا طَغَا ٱلْمَآءُ حَمَلْنَٰكُمْ فِي ٱلْجَارِيَةِ ﴿١١﴾ لِنَجْعَلَهَا لَكُمْ تَذْكِرَةً وَتَعِيَهَآ أُذُنٌ وَٰعِيَةٌ﴾ [الحاقة: ١١ - ١٢].

فصل

ومن آياته سبحانه: خلقُ الحيوان علىٰ ٱختلاف أصنافه وأجناسه وأشكاله ومنافعه وألوانه وعجائبه المودَعة فيه؛ فمنه الماشي علىٰ بطنه، ومنه الماشي علىٰ رجليه، ومنه الماشي علىٰ أربَع، ومنه ما جُعِل سلاحُه في رجليه ـ وهو ذو المخالب ـ، ومنه ما سلاحُه[1] المناقير، كالنَّسر والرَّخَم والغُراب، ومنه ما سلاحُه الأسنان، ومنه ما سلاحُه الصَّياصي ـ وهي القُرون ـ يُدافِعُ بها عن نفسه من يرومُ أخذَه، ومنها ما أُعطِي قوَّةً[2] يَدْفَعُ بها عن نفسه لم يحتَج

(١) (ح، ن): «ما جعل سلاحه».

(٢) (ن، ح): «وما أعطي منها قوة».

إلىٰ سلاح، كالأسد؛ فإنَّ سلاحَه قوَّتُه، ومنه ما سلاحُه في ذَرْقِه[1]، وهو نوعٌ من الطَّير إذا دنا منه من يريدُ أخذَه ذَرَقَ عليه فأهلكَه.

* * *

ونحن نذكُر هنا فصولًا منثورةً من هذا الباب مختصرة، وإن تضمَّنت بعض التكرار، وإن كانت غيرَ مرتَّبة، فلا ضيرَ بالتكرار وتركِ التَّرتيب في هذا المقام الذي هو من أهمِّ فصول الكتاب، بل هو لُبُّ هذا القسم الأوَّل[2].

ولهذا يكرِّرُ[3] في القرآن ذِكرَ آياته، ويُعِيدُها ويُبْدِيها ويأمرُ عبادَه بالنَّظر فيها مرَّةً بعد أخرىٰ؛ فهو من أجلِّ مقاصد القرآن.

قال الله تعالىٰ: ﴿قُلِ ٱنظُرُواْ مَاذَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [يونس: ١٠١]، وقال تعالىٰ: ﴿إِنَّ فِى خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ وَٱلْفُلْكِ ٱلَّتِى تَجْرِى فِى ٱلْبَحْرِ بِمَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ﴾ إلىٰ قوله: ﴿لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ [البقرة: ١٦٤]، وقال تعالىٰ: ﴿إِنَّ فِى خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ لَءَايَٰتٍ لِّأُوْلِى ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ [آل عمران: ١٩٠]، وقال تعالىٰ: ﴿أَفَلَا يَنظُرُونَ إِلَى ٱلْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ ﴿١٧﴾ وَإِلَى ٱلسَّمَآءِ كَيْفَ رُفِعَتْ ﴿١٨﴾ وَإِلَى ٱلْجِبَالِ كَيْفَ نُصِبَتْ ﴿١٩﴾ وَإِلَى ٱلْأَرْضِ كَيْفَ سُطِحَتْ﴾ [الغاشية: ١٧ - ٢٠]، وقال الله تعالىٰ: ﴿أَوَلَمْ يَنظُرُواْ فِى مَلَكُوتِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا خَلَقَ ٱللَّهُ مِن شَىْءٍ﴾ [الأعراف: ١٨٥].

---

(١) ذَرْقُ الطائر: خرؤه. «اللسان» (ذرق).

(٢) وهو ما يتعلَّق بالعلم.

(٣) أي الربُّ سبحانه. وفي (ق، ن، د): «تكرر».

وقال تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ فَالِقُ ٱلْحَبِّ وَٱلنَّوَىٰ ۖ يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ ٱلْمَيِّتِ مِنَ ٱلْحَىِّ ۚ ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ ۖ فَأَنَّىٰ تُؤْفَكُونَ ﴿٩٥﴾ فَالِقُ ٱلْإِصْبَاحِ وَجَعَلَ ٱلَّيْلَ سَكَنًا وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ حُسْبَانًا ۚ ذَٰلِكَ تَقْدِيرُ ٱلْعَزِيزِ ٱلْعَلِيمِ ﴿٩٦﴾ وَهُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلنُّجُومَ لِتَهْتَدُوا۟ بِهَا فِى ظُلُمَٰتِ ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ ۗ قَدْ فَصَّلْنَا ٱلْءَايَٰتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ﴿٩٧﴾ وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَنشَأَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ فَمُسْتَقَرٌّ وَمُسْتَوْدَعٌ ۗ قَدْ فَصَّلْنَا ٱلْءَايَٰتِ لِقَوْمٍ يَفْقَهُونَ ﴿٩٨﴾ وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَخْرَجْنَا بِهِۦ نَبَاتَ كُلِّ شَىْءٍ فَأَخْرَجْنَا مِنْهُ خَضِرًا نُّخْرِجُ مِنْهُ حَبًّا مُّتَرَاكِبًا وَمِنَ ٱلنَّخْلِ مِن طَلْعِهَا قِنْوَانٌ دَانِيَةٌ وَجَنَّٰتٍ مِّنْ أَعْنَابٍ وَٱلزَّيْتُونَ وَٱلرُّمَّانَ مُشْتَبِهًا وَغَيْرَ مُتَشَٰبِهٍ ۗ ٱنظُرُوٓا۟ إِلَىٰ ثَمَرِهِۦٓ إِذَآ أَثْمَرَ وَيَنْعِهِۦٓ﴾ [الأنعام: ٩٥ ـ ٩٩].

فأمَر سبحانه بالنَّظر إليه وقتَ خروجه وإثماره ووقتَ نُضجه وإدراكه، يقال: «أينعَت الثمارُ» إذا نَضِجَت وطابت؛ لأنَّ في خروجه من بين الحطب والوَرَق آيةً باهرةً وقدرةً بالغة، ثمَّ في خروجه من حَدِّ العُفوصَة[1] واليُبوسة والمرارة والحموضة إلىٰ ذلك اللون المُشْرِق النَّاصع[2] والطَّعم الحلو اللذيذ الشهيِّ لآياتٌ لقومٍ يؤمنون.

وقال بعض السَّلف: حقٌّ علىٰ النَّاس أن يخرجوا وقتَ إدراك الثِّمار ويَنْعِها، فينظروا إليها. ثمَّ تلا: ﴿ٱنظُرُوٓا۟ إِلَىٰ ثَمَرِهِۦٓ إِذَآ أَثْمَرَ وَيَنْعِهِۦٓ﴾[3].

ولو أردنا أن نستوعِبَ ما في آيات الله المشهودة[4] من العجائب

(١) طعامٌ عَفِص: فيه مرارةٌ وتقبُّض يعسر ابتلاعُه. «اللسان» (عفص).

(٢) (ت، ح): «الناضج».

(٣) أخرجه ابن أبي عاصم في «الجهاد» (٢/ ٥٤٣)، وأبو الشيخ ـ كما في «الدر المنثور» (٣/ ٣٦) ـ عن محمد بن مسعر.

(٤) (ن، ت): «المشهورة».

والدَّلالات الشاهدة لله بأنه الله الذي لا إله إلا هو، الذي ليس كمثله شيء، وأنه الذي لا أعظمَ منه ولا أكمَل، ولا أبرَّ ولا ألطف= لعَجَزنا نحن والأوَّلون والآخرون عن معرفة أدنىٰ عُشرِ معشارِ ذلك، ولكنَّ ما لا يُدْرَكُ جميعُه لا ينبغي تركُه البتَّة والتنبيه[1] علىٰ بعض ما يُستَدلُّ به علىٰ ذلك.

وهذا حين الشُّروع في الفصول[2]:

فصل[3]

تأمَّل العِبرة في وَضع[4] هذا العالَم، وتأليف أجزائه، ونَظْمِها علىٰ أحسن نظامٍ وأدلِّه علىٰ كمال قدرة خالقه، وكمال علمه، وكمال حكمته، وكمال لُطفه.

فإنَّك إذا تأمَّلتَ العالم وجدتَه كالبيت المبنيِّ المُعَدِّ فيه جميعُ آلاته ومصالحه وكلُّ ما يحتاجُ إليه؛ فالسَّماءُ سقفُه المرفوعُ عليه، والأرض مِهادٌ وبساطٌ وفِراشٌ ومستقَرٌّ للسَّاكن، والشمسُ والقمرُ سراجان يُزْهِران فيه، والنُّجومُ مصابيحُ له وزينةٌ وأدلَّةٌ للمتنقِّل[5] في طرق هذه الدَّار، والجواهرُ

(١) (ق) بدون الواو. (ح، ن): «ترك التنبيه والتنبيه». (ت): «ترك التنبيه».

(٢) أصول هذه الفصول من كتاب «الدلائل والاعتبار» المنسوب للجاحظ، وسبق في المقدمة بيان التنازع في نسبته، وقد أدخلت أهمَّ قراءاته في فروق النسخ ورمزت له بـ (ر)، ورمزت لنسخة «توحيد المفضل» بـ (ض).

(٣) «الدلائل والاعتبار» (٣)، «توحيد المفضل» (١١ - ١٢).

(٤) (ض): «تهيئة».

(٥) (ت، ح): «للمنتقل».

والمعادنُ مخزونةٌ فيه كالذخائر والحواصِل[1] الـمُعَدَّة المهيَّأة كلُّ شيءٍ منها لشأنه الذي يصلُح له[2]، وضروبُ النَّبات مهيَّأةٌ لمآربه، وصنوفُ الحيوان مصرَّفةٌ[3] في مصالحه؛ فمنها الرَّكُوب، ومنها الـحَلُوب، ومنها الغذاء، ومنها الدَّواءُ[4]، ومنها اللباسُ والأمتعةُ والآلات[5]، ومنها الحرَسُ الذي وُكِّل بحَرْسِ الإنسان؛ يحرُسه وهو نائمٌ وقاعدٌ مما هو مستعدٌّ لإهلاكه وأذاه، فلولا ما سُلِّط عليه من ضدِّه لم يستقرَّ للإنسان قرارٌ بينهم، وجعَل الإنسانَ كالملِك المخوَّل في ذلك المحكَّم فيه، المتصرِّف بفعله وأمره.

ففي هذا أعظمُ دلالةٍ وأوضحُها علىٰ أنَّ العالم مخلوقٌ لخالقٍ حكيمٍ قديرٍ عليم، قدَّره أحسنَ تقدير، ونظَّمه أحسنَ نظام، وأنَّ الخالقَ له يستحيلُ أن يكون اثنين، بل إلهٌ واحد، لا إله إلا هو، تعالىٰ عمَّا يقولُ الظَّالمون والجاحدون عُلوًّا كبيرًا، وأنه لو كان في السَّموات والأرض إلهٌ غيرُ الله لفسَد أمرُهما، واختلَّ نظامُهما، وتعطَّلت مصالحهما.

وإذا كان البدنُ يستحيلُ أن يكون المدبِّرَ له رُوحان متكافئان متساويان، ولو كان كذلك لفسَد وهلَك، مع إمكان أن يكونا تحت قَهْرِ ثالث؛ فكيف يمكنُ أن يكون المدبِّر لهذا العالم العُلويِّ والسُّفليِّ إلٰهين متكافئين متساويين ليسا تحت قَهْرِ ثالث[6]؟!

---

(١) الحواصل، جمع حاصل، وهو المستودع والمخزن. «تكملة المعاجم» (٣/ ٢٢٠).

(٢) (ر): «والجواهر مخزونة في معادنها كالذخائر».

(٣) (ض): «مصروفة».

(٤) «ومنها الدواء» ليست في (ت، ح، ن).

(٥) (ح): «والآلة».

(٦) من قوله: «فكيف يمكن» إلى هنا، ساقطٌ من (ت، ق، ن) لانتقال النظر.

هذا من المُحال في أوائل العقول وبَدائه الفِطر، فـ ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا ۚ فَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ رَبِّ ٱلْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٢]، ﴿مَا ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ مِن وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُۥ مِنْ إِلَٰهٍ ۚ إِذًا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَٰهٍۭ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ۚ سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴿٩١﴾ عَٰلِمِ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ فَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [المؤمنون: ٩١ - ٩٢].

فهذان بُرهانان يعجَزُ الأوَّلون والآخرون أن يقدحوا فيهما بقدحٍ صحيحٍ أو يأتوا بأحسنَ منهما، ولا يَعترِضُ عليهما إلا من لم يفهَم المرادَ منهما، ولولا خشيةُ الإطالة لذكرنا تقريرَهما[١] وبيانَ ما تضمَّناه من السرِّ العجيب والبرهان الباهر[٢]، وسنفردُ ـ إن شاء الله ـ كتابًا مستقلًا لأدلَّة التَّوحيد[٣].

---

(١) (ت، ح): «تقديرهما».

(٢) انظر: «الصواعق المرسلة» (٤٦٣)، و«الداء والدواء» (٤٧٠)، و«إعلام الموقعين» (٣/ ٢٧٤).

(٣) لم أر له ذكرًا عند ابن القيم في غير هذا الموضع، ولم أقف عليه ضمن قوائم مصنفاته عند مترجميه، ولا عثرتُ على من نقل عنه؛ فلعله لم يتيسَّر له تصنيفه، وقد تمنىٰ رحمه الله إفراد بعض المباحث بالتصنيف، فلم يتم له ذلك. انظر: كتاب «ابن قيم الجوزية» للشيخ بكر (٢٣٢، ٢٣٤، ٢٤٤، ٢٤٨، ...).
وهذه جملةٌ من المواضع التي بحث فيها أدلة التوحيد: «مدارج السالكين» (٣/ ٤٨٨)، و«الصواعق المرسلة» (٤٦٠ - ٤٦٧، ١١٩٧)، و«طريق الهجرتين» (٩٢، ٢٥٧، ٢٥٩)، و«أيمان القرآن» (١٠، ٢٧، ٥٩، ١٣٩، ٢٥٠، ٢٥٣، ٢٦١، ٣٠٢، ٥٦٩)، و«الداء والدواء» (٨٢، ٤٧١)، و«بدائع الفوائد» (٧٨٠، ١٥٤٣، ١٥٩١)، و«شفاء العليل» (٩٣، ٣٨٠، ٤١١)، و«أحكام أهل الذمة» (١٠١٣)، وفهرس العقيدة آخر الكتاب.

فصل[1]

تأمَّل خلقَ السَّماء، وٱرجِع البصرَ فيها كرَّةً بعد كرَّة، كيف تراها من أعظم الآيات في عُلوِّها وارتفاعها وسَعَتها وقرارها، بحيث لا تَصْعَدُ عُلوًّا كالنَّار، ولا تهبطُ نازلةً كالأجسام الثَّقيلة، ولا عَمَدَ تحتها ولا عِلاقةَ فوقها، بل هي ممسوكةٌ[2] بقدرة الله الذي يُمسِكُ السَّمواتِ والأرض أن تزولا.

ثمَّ تأمَّل ٱستواءها واعتدالها، فلا صَدْعَ فيها، ولا فَطْرَ ولا شَقَّ، ولا أمْتَ ولا عِوَج.

ثمَّ تأمَّل ما وُضِعَت عليه من هذا اللَّون الذي هو أحسنُ الألوان وأشدُّها موافقةً للبصر وتقويةً له؛ حتىٰ إنَّ من أصابه شيءٌ أضرَّ ببصره يؤمرُ بإدمان النَّظر إلىٰ الخُضرة وما قَرُبَ منها إلىٰ السَّواد، وقال الأطبَّاء: إنَّ من كَلَّ بصرُه فإنَّه من دوائه أن يُديمَ الاطِّلاع إلىٰ إجَّانةٍ[3] خضراءَ مملوءةٍ ماءً[4].

فتأمَّل كيف جعَل أديمَ السَّماء بهذا اللون ليُمْسِكَ الأبصارَ المتقلِّبة فيه[5] ولا يَنكَأ فيها[6] بطول مباشرتها له.

---

(١) «الدلائل والاعتبار» (٣)، «توحيد المفضل» (٧٨).

(٢) كذا في الأصول، وتقع في كلام المتأخرين، وهي محدثة، والجادة: مُمْسَكة.

(٣) الإجَّانة: إناء.

(٤) انظر: «الحيوان» (٣/ ٣٢٣)، و«القانون» (٢/ ٢١٦)، و«المعتمد» (١/ ٢١٦، ٢٥٤). ومن مشهور الأخبار: أن النظر إلى الخضرة يزيد في البصر، ورفعه بعضهم إلى النبي ﷺ، ورفعُه باطل.

(٥) (ق): «المقبلة فيها». (ض): «المتقلبة عليه».

(٦) أي: يؤذيها. نكَأ القرحة: قَشَرها قبل أن تبرأ. وفي (ت): «يتكافها». والمثبت من باقي الأصول و(ض) و«شفاء العليل» (٦٤٣). (ر): «ينكى».

هذا بعض فوائد هذا اللون، والحكمةُ فيه أضعافُ ذلك.

فصل[1]

ثـمَّ تأمَّـل حـالَ الـشمس والقمـر في طلـوعهما وغـروبهما لإقامـة دولتَـيْ الليل والنَّهار، ولولا طلوعُهما لبطَل أمرُ العالم، وكيف كان النَّاسُ يسعَون في معايشهم[2]، ويتصرَّفون في أمورهم، والدُّنيا مظلمةٌ علـيهم؟! وكيـف كـانوا يتهنَّون[3] بالعَيش مع فقد النُّور؟!

ثمَّ تأمَّل الحكمة في غروبها؛ فإنه لولا غروبها لم يكن للنَّاس هـدوءٌ ولا قرار، مع فرطِ الحاجة إلىٰ السُّبات، وجمـوم الحـواسِّ[4]، وانبعـاث القُـوىٰ الباطنة وظهور سـلطانها في النَّـوم الـمُعِين[5] علـىٰ هـضم الطَّعـام[6] وتنفيـذ الغذاء إلىٰ الأعضاء.

ثمَّ لولا الغروبُ لكانت الأرض تَـحْمىٰ بـدوام شروق الـشمس واتـصال طلوعها، حتىٰ يحترق كلُّ ما عليها من حيوانٍ ونبات.

فصارت تطلعُ وقتًا، بمنزلة السِّراج يُرْفَعُ لأهل البيت ليقضوا حـوائجَهم،

---

(١) «الدلائل والاعتبار» (٤)، «توحيد المفضل» (٧٩).

(٢) (د، ق، ن): «معاشهم». (ت): «أمر معاشهم».

(٣) (د): «يتهنؤون». (ح): «يهتنون».

(٤) كذا في الأصول و(ر، ض). والـجَمام: الراحـة. واسـتعمال «الجمـوم» لهـذا المعنى وقع كـذلك في «الـصواعق» (١٥٧٠)، و«أيـمان القـرآن» (٢٥٦)، و«منهـاج البلغـاء» لحازم (٢٩٣، ٣٢١).

(٥) (د، ق، ن): «المعينة».

(٦) (ر، ض): «وانبعاث القوة الهاضمة لهضم الطعام».

ثمَّ تغيبُ[1] عنهم مثلَ ذلك ليَقِرُّوا ويهدؤوا، وصار ضياءُ النَّهار مع ظلام الليل، وحرُّ هذا مع بَرد هذا، مع تضادِّهما، متعاونَين[2] متظاهِرَين، بهما تمامُ مصالح العالَم.

وقد أشار تعالىٰ إلىٰ هذا المعنىٰ ونبَّه عبادَه عليه بقوله عزَّ وجل: ﴿قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِن جَعَلَ ٱللَّهُ عَلَيْكُمُ ٱلَّيْلَ سَرْمَدًا إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ مَنْ إِلَٰهٌ غَيْرُ ٱللَّهِ يَأْتِيكُم بِضِيَآءٍ أَفَلَا تَسْمَعُونَ ﴿٧١﴾ قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِن جَعَلَ ٱللَّهُ عَلَيْكُمُ ٱلنَّهَارَ سَرْمَدًا إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ مَنْ إِلَٰهٌ غَيْرُ ٱللَّهِ يَأْتِيكُم بِلَيْلٍ تَسْكُنُونَ فِيهِ أَفَلَا تُبْصِرُونَ﴾ [القصص: ٧١ - ٧٢].

وخصَّ سبحانه النَّهارَ بذكر البصر؛ لأنه محلُّه، وفيه سلطانُ البصر وتصرُّفُه.

وخصَّ الليلَ بذكر السَّمع لأنَّ سلطانَ السَّمع يكونُ بالليل، وتُسْمَعُ[3] فيه الحيواناتُ ما لا تُسْمَعُ[4] في النَّهار؛ لأنه وقتُ هدوء الأصوات، وخمود الحركات، وقوَّة سلطان السمع، وضعف سلطان البصر.

والنَّهارُ بالعكس؛ فيه قوَّة سلطان البصر، وضعفُ سلطان السمع.

فقولُه: ﴿أَفَلَا تَسْمَعُونَ﴾ راجعٌ إلىٰ قوله: ﴿قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِن جَعَلَ ٱللَّهُ عَلَيْكُمُ ٱلَّيْلَ سَرْمَدًا إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ مَنْ إِلَٰهٌ غَيْرُ ٱللَّهِ يَأْتِيكُم﴾ به، وقوله: ﴿أَفَلَا

(١) (ر، ض): «يغيب».
(٢) (ض): «منقادين».
(٣) (ح، ن): «ويسمع».
(٤) (ق، ح، ن): «يسمع».

تُبۡصِرُونَ﴾ راجعٌ إلىٰ قوله: ﴿قُلۡ أَرَءَيۡتُمۡ إِن جَعَلَ ٱللَّهُ عَلَيۡكُمُ ٱلنَّهَارَ سَرۡمَدًا إِلَىٰ يَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ﴾.

وقال تعالىٰ: ﴿تَبَارَكَ ٱلَّذِي جَعَلَ فِي ٱلسَّمَآءِ بُرُوجٗا وَجَعَلَ فِيهَا سِرَٰجٗا وَقَمَرٗا مُّنِيرٗا ﴿٦١﴾ وَهُوَ ٱلَّذِي جَعَلَ ٱلَّيۡلَ وَٱلنَّهَارَ خِلۡفَةٗ لِّمَنۡ أَرَادَ أَن يَذَّكَّرَ أَوۡ أَرَادَ شُكُورٗا﴾ [الفرقان: ٦١ - ٦٢]، فذكر تعالىٰ خلقَ الليل والنَّهار، وأنهما خِلْفَة، أي: يَخْلُفُ أحدُهما الآخرَ لا يجتمعُ معه، ولو ٱجتمع معه لفاتت المصلحةُ بتعاقُبهما واختلافهما.

وهذا هو المرادُ باختلاف الليل والنَّهار؛ كونُ كلِّ واحدٍ منهما يخلُف الآخرَ لا يجامعُه ولا يحايِثُه[1]، بل يغشىٰ أحدُهما صاحبَه فيطلُبه حثيثًا حتىٰ يزيلَه عن سلطانه، ثمَّ يجيء الآخرُ عَقِيبَه فيطلُبه حثيثًا حتىٰ يهزمه ويزيله عن سلطانه، فهما يتطالبان ولا يُدرِكُ أحدُهما صاحبَه.

فصل[2]

ثمَّ تأمَّل بعد ذلك أحوالَ هذه الشمس في ٱنخفاضها وارتفاعها لإقامة هذه الأزمنة والفصول[3]، وما فيها من المصالح والحِكَم؛ إذ لو كان الزَّمانُ كلُّه فصلًا واحدًا لفاتت مصالحُ[4] الفصول الباقية فيه؛ فلو كان صيفًا كلَّه

(١) أي: يداخله ويجامعه. انظر: «مجموع الفتاوى» (٥/ ٢٦٩). مشتقةٌ من «حيث» الدالة على المكان. وفي (ت، ن): «يجانبه».

(٢) «الدلائل والاعتبار» (٤)، «توحيد المفضل» (٨٠).

(٣) (ر، ض): «ارتفاع الشمس وانحطاطها لإقامة هذه الأزمنة الأربعة من السنة».

(٤) (ن): «لفاتت منافع مصالح».

لفاتت مصالحُ الشتاء، ولو كان شتاءً لفاتت منافعُ الصَّيف، وكذلك لو كان ربيعًا كلُّه، أو خريفًا كلَّه.

ففي الشتاء تغُورُ الحرارةُ في الأجواف وبُطون الأرض والجبال[1]؛ فتتولَّدُ موادُّ الثِّمار وغيرُها، وتَبْرُد الظَّواهرُ ويَسْتكثِفُ الهواءُ فيه؛ فيحصلُ السَّحابُ والمطرُ والثَّلجُ والبَرَدُ الذي به حياةُ الأرض وأهلها، واشتدادُ أبدان الحيوان وقوَّتها، وتَزايُد القُوىٰ الطَّبيعيَّة، واستخلافُ ما حلَّله حرارةُ الصَّيف من الأبدان.

وفي الرَّبيع تتحرَّكُ الطَّبائع، وتَظهرُ الموادُّ المتولِّدةُ في الشتاء؛ فيظهرُ النَّبات، ويَتنوَّرُ[2] الشَّجرُ بالزَّهر، ويتحرَّكُ الحيوانُ للتَّناسُل.

وفي الصَّيف يحتدمُ[3] الهواءُ ويسخُن جدًّا؛ فتنضجُ الثِّمار، وتَنْحَلُّ[4] فضلاتُ الأبدان والأخلاطُ التي ٱنعقَدت في الشتاء، وتغُورُ البرودةُ وتهربُ إلىٰ الأجواف؛ ولهذا تبرُد العيونُ والآبار، ولا تهضِمُ المعدةُ الطَّعامَ التي كانت تهضمُه في الشتاء من الأطعمة الغليظة[5]؛ لأنها كانت تهضمُها بالحرارة التي سكنَت في البطون، فلمَّا جاء الصَّيفُ خرجت الحرارةُ إلىٰ ظاهر الجسد، وغارَت البرودةُ فيه.

فإذا جاء الخريفُ ٱعتدل الزَّمان، وصفا الهواءُ وبَرَد؛ فانكسَر ذلك

---

(١) (ض): «تعود الحرارة في الشجر والنبات».

(٢) (د، ق، ت): «ويتزرر». (ض): «وتنور».

(٣) في الأصول: «يحتد». والمثبت من (ر، ض) أشبه. وسيأتي (ص: ٦٣٩).

(٤) (ر، ض): «وتتحلل».

(٥) (د، ق، ت): «المغلظة».

السَّموم[1]، وجعله الله بحكمته برزخًا بين سَموم الصَّيف وبَـرْد الشتاء؛ لئلَّا ينتقل الحيوانُ وَهْلةً واحدةً من الحرِّ الشديد إلىٰ البرد الشديد فيَجِدُ أذاه ويعظُم ضررُه[2]، فإذا ٱنتَقل إليه بتدريجٍ وترتيبٍ لم يصعُب عليه، فإنه عند كلِّ جزءٍ يستعدُّ لقبول ما هو أشدُّ منه، حتىٰ تأتي جمهرةُ البرد[3] بعد ٱستعدادٍ وقبول. حكمةً بالغةً وآيةً باهرة.

وكذلك الرَّبيعُ برزخٌ بين الشتاء والصَّيف، ينتقلُ فيه الحيوانُ من برد هذا إلىٰ حرِّ هذا بتدريجٍ وترتيب.

فتبارك الله ربُّ العالمين، وأحسنُ الخالقين.

فصل[4]

ثمَّ تأمَّل حال الشمس والقمر وما أُودِعاه من النُّور والإضاءة، وكيف جعَل لهما بروجًا ومنازلَ يَنزِلانها مرحلةً بعد مرحلة؛ لإقامة دَولة السَّنة وتمام مصالح حساب العالَم الذي لا غِنىٰ لهم في مصالحهم عنه؛ فبذلك يُعْلَمُ حسابُ الأعمار والآجال المؤجَّلة للدُّيون والإجارات والمعاملات والعِدَد وغير ذلك، فلولا حلولُ الشمس والقمر في تلك المنازل وتنقُّلهما فيها منزلةً بعد منزلةٍ لم يُعْلَم شيءٌ من ذلك.

وقد نبَّه الله تعالىٰ علىٰ هذا في غير موضعٍ من كتابه، كقوله[1]: ﴿هُوَ

---

(١) وهو الريح الحارَّة.

(٢) (ح): «وتعظم مضرته».

(٣) أي: معظمُه. وفي (ق): «جهرة البرد».

(٤) «الدلائل والاعتبار» (٥)، «توحيد المفضل» (٨٠ – ٨١).

﴿ٱلَّذِى جَعَلَ ٱلشَّمْسَ ضِيَآءً وَٱلْقَمَرَ نُورًا وَقَدَّرَهُۥ مَنَازِلَ لِتَعْلَمُوا۟ عَدَدَ ٱلسِّنِينَ وَٱلْحِسَابَ ۚ مَا خَلَقَ ٱللَّهُ ذَٰلِكَ إِلَّا بِٱلْحَقِّ ۚ يُفَصِّلُ ٱلْءَايَٰتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾ [يونس: ٥]، وقال تعالىٰ: ﴿وَجَعَلْنَا ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ ءَايَتَيْنِ ۖ فَمَحَوْنَآ ءَايَةَ ٱلَّيْلِ وَجَعَلْنَآ ءَايَةَ ٱلنَّهَارِ مُبْصِرَةً لِّتَبْتَغُوا۟ فَضْلًا مِّن رَّبِّكُمْ وَلِتَعْلَمُوا۟ عَدَدَ ٱلسِّنِينَ وَٱلْحِسَابَ﴾ [الإسراء: ١٢].

فصل(٢)

ثـمَّ تأمَّل الحكمةَ في طلوع الشمس علىٰ العالم، كيف قدَّره العزيزُ العليمُ سبحانه؛ فإنها لو كانت تطلُع في موضعٍ من السَّماء فتَقِفُ فيه ولا تَعْدُوه لما وَصَل شعاعُها إلىٰ كثيرٍ من الجهات؛ لأنَّ ظِلَّ أحد جوانب كُرة الأرض يحجُبها عن الجانب الآخر(٣)، فكان يكونُ الليلُ دائمًا سَرْمدًا علىٰ من لم تطلُع عليهم، والنَّهارُ دائمًا سَرْمدًا علىٰ من هي طالعةٌ عليهم، فيفسُد هؤلاء وهؤلاء.

فاقتضت الحكمةُ الإلهيَّةُ والعنايةُ الربَّانيَّةُ أن قدَّر طلوعَها من أوَّل النَّهار من المشرق، فتُشْرِقُ علىٰ ما قابَلها(٤) من الأفق الغربيِّ، ثمَّ لا تزالُ تدورُ وتغشىٰ جهةً بعد جهةٍ حتىٰ تنتهي إلىٰ المغرب، فتُشْرِق علىٰ ما ٱستَتر عنها في أوَّل النَّهار، فيختلف عندهم الليلُ والنَّهار، فتنتظم مصالحهم.

---

(١) (د، ق): «بقوله».

(٢) «الدلائل والاعتبار» (٥)، «توحيد المفضل» (٨١).

(٣) (ر، ض): «لأن الجبال والجدران كانت تحجبها عنها».

(٤) (ح): «على ما قاربها».

فصل[1]

ثمَّ تأمَّل الحكمةَ في مقادير الليل والنَّهار تَجِدْها علىٰ غاية المصلحة والحكمة، وأنَّ مقدار اليوم والليلة لو زاد علىٰ ما قُدِّرَ عليه أو نَقَصَ لفاتت المصلحةُ واختلَّت الحكمةُ بذلك، بل جُعِل مِكيالهما أربعةً وعشرين ساعة، وجُعِلا يتقارضان الزيادة والنُّقصان بينهما، فما يزيدُ في أحدهما من الآخر يعودُ الآخرُ[2] فيستردُّه منه.

قال الله تعالىٰ: ﴿ يُولِجُ ٱلَّيْلَ فِى ٱلنَّهَارِ وَيُولِجُ ٱلنَّهَارَ فِى ٱلَّيْلِ ﴾ [فاطر: ١٣، الحديد: ٦]، وفيه قولان[3]:

أحدهما: أنَّ المعنىٰ: يُدْخِلُ ظُلمةَ هذا في مكان ضياء ذاك، وضياءَ هذا في مكان ظُلمة الآخر، فيُدْخِلُ كلَّ واحدٍ منهما في موضع صاحبه.

وعلىٰ هذا، فهي عامَّةٌ في كلِّ ليلٍ ونهار.

والقول الثَّاني: أنه يزيدُ في أحدهما ما ينقُصُه من الآخر، فما نقَصَ منه يَلِجُ في الآخر لا يَذهبُ جملة.

وعلىٰ هذا، فالآيةُ خاصَّةٌ ببعض ساعات كلٍّ من الليل والنَّهار في غير زمن الاعتدال؛ فهي خاصَّةٌ في الزَّمان وفي مقدار ما يَلِجُ في أحدهما من الآخر، وهو في الأقاليم المعتدلة غاية[4] ما تنتهي إليه الزيادة خمسَ عشرة

---

(١) «الدلائل والاعتبار» (٦)، «توحيد المفضل» (٨٦ - ٨٧).

(٢) (ن): «يعود إلى الآخر».

(٣) انظر: «تفسير الطبري» (٦/ ٣٠٢، ٢٠/ ٤٥٠، ٢٣/ ١٧٠).

(٤) «غاية» ليست في (ق، ت، د).

ساعة، فيصيرُ الآخرُ تسعَ ساعات، فإذا زاد علىٰ ذلك ٱنحرفَ ذلك الإقليمُ في الحرارة أو البرودة إلىٰ أن ينتهي إلىٰ حدٍّ لا يسكنُه الإنسانُ ولا يتكوَّنُ[1] فيه النَّباتُ.

وكلُّ موضعٍ لا تقعُ عليه الشمسُ لا يعيشُ فيه حيوانٌ ولا نبات[2]؛ لفَرْطِ بردِه ويُبْسِه، وكلُّ موضعٍ لا تفارقُه كذلك؛ لفَرْط حرِّه ويُبْسِه.

والمواضعُ التي يعيشُ فيها الحيوانُ والنَّباتُ هي التي تطلُعُ عليها الشمسُ وتغيب، وأعدلها المواضعُ التي تتعاقبُ عليها الفصولُ الأربعة، ويكونُ فيها ٱعتدالان: خريفيٌّ وربيعيٌّ.

فصل[3]

ثمَّ تأمَّل إنارةَ القمر والكواكب في ظُلمة الليل، والحكمة في ذلك؛ فإنَّ الله تعالىٰ[4] ٱقتضت حكمتُه خلقَ الظُّلمة لهدوء الحيوان وبَرْدِ الهواء علىٰ الأبدان والنَّبات، فتُعادِلُ حرارةَ الشمس، فيقومُ النَّباتُ والحيوان.

فلمَّا كان ذلك مقتضىٰ حكمته شابَ الليلَ بشيءٍ من الأنوار، ولم يجعله ظُلمةً داجيةً حِنْدِسًا[5] لا ضوء فيه أصلًا، فكان لا يتمكَّنُ الحيوانُ فيه من شيءٍ من الحركة ولا الأعمال.

---

(١) (ح): «ولا يكون».

(٢) انظر: «الوابل الصيب» (١٢٣).

(٣) «الدلائل والاعتبار» (٦)، «توحيد المفضل» (٨٢).

(٤) (ق): «أن الله تعالى».

(٥) الحِندِس: الظُّلمة، أو شدَّتها. «اللسان».

ولـمَّا كان الحيوانُ قد يحتاجُ في الليل إلىٰ حركةٍ وسيرٍ وعملٍ[1] لا يتهيَّأ له بالنَّهـار؛ لـضيق النَّهـار، أو لـشدَّة الحـرِّ، أو لخوفـه بالنَّهـار؛ كحـال كثـيرٍ مـن الحيوانات= جعَل في الليل من أضواء الكواكب وضوء القمر ما يتـأَتَّىٰ فيـه معه أعمالٌ كثيرة؛ كالسَّفر والحرث وغير ذلك من أعمال أهل الـحُروث والزُّروع.

فجعَل ضوءَ القمر بالليل معونـةً للحيـوان علىٰ هـذه الحركـات، وجعَـل طلوعَه في بعض الليل دون بعضٍ مع نقـص ضـوئه عـن ضـوء الـشمس لـئلَّا يستويَ الليلُ والنَّهار، فتفوتَ حكمةُ الاختلاف بينهما والتَّفـاوت الـذي قـدَّره العزيزُ العليم.

فتأمَّل الحكمةَ البالغةَ والتَّقديرَ العجيبَ الـذي ٱقتـضىٰ أن أعـان الحيـوانَ علىٰ دولة الظَّلام بجُندٍ من النُّور يـستعينُ بـه عـلىٰ هـذه الدَّولـة المظلمـة، ولـم يجعل الدَّولةَ كلَّها ظُلمةً صِرفًا بل ظُلمةً مشُوبةً بنور؛ رحمةً منه وإحسانًا.

فسبحان من أتقن ما صنَع، وأحسن كلَّ شيءٍ خَلَقه.

فصل[2]

ثـمَّ تأمَّـل حكمتَـه تبـارك وتعـالىٰ في هـذه النُّجـوم، وكثرتهـا، وعجيـب خَلقِها، وأنها زينةٌ للسَّماء، وأدلَّةٌ يهتدىٰ بها في طرق البرِّ والبحـر، ومـا جعَـل فيها من الضوء والنُّور بحيثُ يمكنُنا رؤيتُها مع البُعد الـمُفرِط، ولولا ذلـك لـم يحصُل[3] لنا بها الاهتداءُ والدَّلالةُ ومعرفةُ المواقيت.

---

(١) (ت): «حركة وتبين وعمل». (ن، ح): «حركة ومسير وعمل».

(٢) «الدلائل والاعتبار» (٧)، «توحيد المفضل» (٨٤ - ٨٥).

(٣) (ق): «يجعل».

ثمَّ تأمَّل تسخيرَها منقادةً بأمر ربها تبارك وتعالىٰ، جاريةً علىٰ سَنَنٍ واحدٍ ٱقتضتهُ حكمتُه وعلمُه، لا تخرُج عنه؛ فجعَل منها البروجَ والمنازل، والثَّوابتَ والسيَّارة، والكبارَ والصِّغارَ والمتوسِّط، والأبيض الأزهرَ والأبيض الأحمر، ومنها ما يخفىٰ علىٰ النَّاظر فلا يدركه.

وجعَل منطقةَ البروج قسمين: مرتفعةً ومنخفضة، وقدَّر سيرَها تقديرًا واحدًا، ونزَّل الشمسَ والقمرَ والسيَّارات منها منازلها؛ فمنها ما يقطعُها في شهرٍ واحدٍ ـ وهو القمر ـ، ومنها ما يقطعُها في عام[1]، ومنها ما يقطعُها في عدَّة أعوام، كلُّ ذلك مُوجَبُ الحكمة والعناية.

وجعَل ذلك أسبابًا لِـمَا يُـحْدِثُه سبحانه في هذا العالم، فيستدلُّ بها النَّاسُ علىٰ تلك الحوادث التي تقارنها؛ لمعرفتهم بما يكونُ مع طلوع الثُّريَّا إذا طلعَت، وغروبها إذا سَقَطَت من الحوادث التي تقارنها، وكذلك غيرُها من المنازل والسيَّارات.

ثمَّ تأمَّل جَعْلَه سبحانه بناتِ نَعْشٍ وما قَرُبَ منها ظاهرةً لا تغيب؛ لقُربها من المركز، ولما في ذلك من الحكمة الإلهيَّة، وأنها بمنزلة الأعلام التي يهتدي بها النَّاسُ في الطُّرق المجهولة في البرِّ والبحر، فهم ينظرون إليها وإلىٰ الجدي والفَرقدين[2] كلَّ وقتٍ أرادوا من الليل[3]، فيهتدون بها حيث شاؤوا.

---

(١) من قوله: «وهو القمر» إلى هنا، ساقطٌ من (ت).

(٢) «الثريا» و«بنات نعش» و«الجدي» و«الفرقدان» كواكبُ معروفة.

(٣) «من الليل» ليست في (ح، ن).

فصل[1]

ثمَّ تأمَّل ٱختلافَ سَير الكواكب وما فيه[2] من العجائب، كيف تجدُ بعضها لا يسيرُ إلا مع رُفقته، ولا ينفردُ عنهم بسَيره أبدًا[3]، بل لا يسيرون إلا جميعًا، وبعضها يسيرُ سيرًا مطلقًا غير مقيَّدٍ برفيقٍ ولا صاحب، بل إذا ٱتفق له مصاحبتُه في منزلٍ رافقَه فيه[4] ليلةً وفارقَه الليلةَ الأخرىٰ، فبينا تراهُ رفيقَه وقرينَه إذ رأيتهما مفترقَين متباعدَين كأنهما لم يتصاحبا قطُّ.

وهذه السيَّارةُ لها في سَيرها سَيران مختلفان غايةَ الاختلاف: سيرٌ عامٌّ يسيرُ بها فلَكُها، وسيرٌ خاصٌّ تسيرُ هي في فلَكها؛ كما شبَّهوا ذلك بنملةٍ تَدِبُّ علىٰ رحًى ذاتَ الشمال[5]، والرَّحىٰ تأخذُ ذاتَ اليمين، فللنملة في ذلك حركتان مختلفتان إلىٰ جهتين متباينتَين: **إحداهما**: بنفسها، **والأخرىٰ**: مُكرَهةٌ عليها تبعًا للرَّحىٰ، تجذبها إلىٰ غير جهة قصدِها[6]. وبذلك يجعلُ التقدُّم[7] فيها كلَّ منزلةٍ إلىٰ جهة الشرق، ثمَّ يسيرُ فلَكُها وبمنزلتها إلىٰ جهة الغَرب.

---

(١) «الدلائل والاعتبار» (٨)، «توحيد المفضل» (٨٢ - ٨٤).

(٢) (ح): «وما فيها».

(٣) (ح، ن): «ولا يفرد عنهم سيره أبدا».

(٤) (ح، ن): «وافقه فيه».

(٥) (ح، ن): «ذات اليمين وذات الشمال».

(٦) (ر، ض): «إحداهما بنفسها متوجهة أمامها، والأخرى مستكرهة مع الرحىٰ تجذبها إلى خلفها».

(٧) (ت، ح): «التقديم».

فسَل الزَّنادقة والمعطِّلة: أيُّ طبيعةٍ اقتضت هذا؟! وأيُّ فَلَكٍ أوجَبه؟! وهلَّا كانت كلُّها راتبةً أو منتقلة[1]، أو علىٰ مقدارٍ واحد، وشكلٍ واحد، وحركةٍ واحدة، وجريانٍ واحد؟!

وهل هذا إلا صُنعُ من بَهَرَت العقولَ حكمتُه، وشَهِدَت مصنوعاتُه ومبتدعاتُه بأنه الخالقُ البارىء المصوِّر الذي ليس كمثله شيء، أحسَن كلَّ شيءٍ خَلَقه، وأتقَن كلَّ ما صَنعَه، وأنه العليمُ الحكيمُ الذي خلق فسوَّىٰ، وقدَّر فهدىٰ، وأنَّ هذه إحدىٰ آياته الدَّالَّة عليه، وعجائب مصنوعاته المُوصِلة للأفكار إذا سافرَت فيها إليه، وأنه خلقٌ مسخَّرٌ مربوبٌ مدبَّر؟!

﴿إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ يُغْشِى ٱلَّيْلَ ٱلنَّهَارَ يَطْلُبُهُۥ حَثِيثًا وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ وَٱلنُّجُومَ مُسَخَّرَٰتٍۭ بِأَمْرِهِۦٓ ۗ أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ ۗ تَبَارَكَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الأعراف: ٥٤].

فإن قلتَ: فما الحكمةُ في كون بعض النُّجوم راتبًا وبعضها منتقِلًا؟

قيل: إنها لو كانت كلُّها راتبةً لبطلت الدَّلالاتُ والحِكَمُ التي نشأت من تنقُّلها في منازلها ومسيرها في بُروجها، ولو كانت كلُّها منتقِلةً لم يكن لمسيرها منازلُ تُعْرَف بها ولا رسمٌ يقاسُ عليه[2]؛ لأنه إنما يقاسُ مسيرُ المنتقِلة منها بالرَّاتب، كما يقاسُ مسيرُ السَّائرين علىٰ الأرض بالمنازل التي يمرُّون عليها[3].

---

(١) (ت): «منقلبة».

(٢) (ح): «يقاس عليها».

(٣) (ض): «ولا رسم يوقف عليه؛ لأنه إنما يوقف عليه بمسير المنتقلة منها بتنقلها في البروج الراتبة، كما يستدل على سير السائر على الأرض بالمنازل التي يجتاز عليها».

فلو كانت كلُّها بحالٍ واحدةٍ لاختلط نظامُها، ولبطلت الحِكَمُ والفوائدُ والدَّلالاتُ التي في ٱختلافها، ولتشبَّثَ المعطِّلُ بذلك وقال: لو كان فاعلُها ومبدعُها مختارًا لم تكن علىٰ وجهٍ واحدٍ وأمرٍ واحدٍ وقَدْرٍ واحد.

فهذا التَّرتيبُ والنظامُ الذي هي عليه من أدلِّ الدَّلائل علىٰ وجود الخالق[1] وقدرته وإرادته وعلمه وحكمته ووحدانيَّته.

فصل[2]

ثمَّ تأمَّل هذا الفَلَكَ الدوَّار بشمسه وقمره ونجومه وبُروجه، وكيف يدورُ علىٰ هذا العالم هذا الدَّورانَ الدَّائمَ إلىٰ آخر الأجل علىٰ هذا التَّرتيب والنظام[3]، وما في طَيِّ ذلك من ٱختلاف الليل والنَّهار والفصول والحرِّ والبرد، وما في ضِمن ذلك من مصالح ما علىٰ الأرض من أصناف الحيوان والنَّبات.

وهل يخفىٰ علىٰ ذي بصيرةٍ أنَّ هذا إبداعُ المبدع الحكيم، وتقديرُ العزيز العليم؟!

ولهذا خاطبَ الرُّسلُ أممَهم مخاطبةَ من لا شكَّ عنده في الله، وإنما دَعَوهم إلىٰ عبادته وحده، لا إلىٰ الإقرار به؛ فقالت لهم: ﴿أَفِي ٱللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [إبراهيم: ١٠].

فوجودُه سبحانه وربوبيَّته وقدرتُه أظهرُ من كلِّ شيءٍ علىٰ الإطلاق، فهو أظهرُ للبصائر من الشمس للأبصار، وأبينُ للعقول من كلِّ ما تَعْقِلُه وتقِرُّ

---

(١) (ق): «خالقها».

(٢) «الدلائل والاعتبار» (٩)، «توحيد المفضل» (٨٦).

(٣) (ت): «الترتيب والنمط والنظام».

بوجوده؛ فما ينكره إلا مكابرٌ بلسانه، وقلبُه وعقلُه وفطرتُه كلُّها تكذِّبه(1).

قال الله تعالىٰ: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى رَفَعَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ بِغَيْرِ عَمَدٍ تَرَوْنَهَا ۖ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ۖ وَسَخَّرَ ٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ ۖ كُلٌّ يَجْرِى لِأَجَلٍ مُّسَمًّى ۚ يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ يُفَصِّلُ ٱلْءَايَٰتِ لَعَلَّكُم بِلِقَآءِ رَبِّكُمْ تُوقِنُونَ ﴿٢﴾ وَهُوَ ٱلَّذِى مَدَّ ٱلْأَرْضَ وَجَعَلَ فِيهَا رَوَٰسِىَ وَأَنْهَٰرًا ۖ وَمِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ جَعَلَ فِيهَا زَوْجَيْنِ ٱثْنَيْنِ ۖ يُغْشِى ٱلَّيْلَ ٱلنَّهَارَ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ ﴿٣﴾ وَفِى ٱلْأَرْضِ قِطَعٌ مُّتَجَٰوِرَٰتٌ وَجَنَّٰتٌ مِّنْ أَعْنَٰبٍ وَزَرْعٌ وَنَخِيلٌ صِنْوَانٌ وَغَيْرُ صِنْوَانٍ يُسْقَىٰ بِمَآءٍ وَٰحِدٍ وَنُفَضِّلُ بَعْضَهَا عَلَىٰ بَعْضٍ فِى ٱلْأُكُلِ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ [الرعد: ٢ – ٤].

وقال تعالىٰ: ﴿إِنَّ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ لَءَايَٰتٍ لِّلْمُؤْمِنِينَ ﴿٣﴾ وَفِى خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِن دَآبَّةٍ ءَايَٰتٌ لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ ﴿٤﴾ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ وَمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن رِّزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيفِ ٱلرِّيَٰحِ ءَايَٰتٌ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴿٥﴾ تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱللَّهِ نَتْلُوهَا عَلَيْكَ بِٱلْحَقِّ ۖ فَبِأَىِّ حَدِيثٍۭ بَعْدَ ٱللَّهِ وَءَايَٰتِهِۦ يُؤْمِنُونَ﴾ [الجاثية: ٣ – ٦].

وقال تعالىٰ: ﴿خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ بِغَيْرِ عَمَدٍ تَرَوْنَهَا ۖ وَأَلْقَىٰ فِى ٱلْأَرْضِ رَوَٰسِىَ أَن تَمِيدَ بِكُمْ وَبَثَّ فِيهَا مِن كُلِّ دَآبَّةٍ ۚ وَأَنزَلْنَا مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَنۢبَتْنَا فِيهَا مِن كُلِّ زَوْجٍ كَرِيمٍ ﴿١٠﴾ هَٰذَا خَلْقُ ٱللَّهِ فَأَرُونِى مَاذَا خَلَقَ ٱلَّذِينَ مِن دُونِهِۦ ۚ بَلِ ٱلظَّٰلِمُونَ فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ [لقمان: ١٠ – ١١].

وقال تعالىٰ: ﴿خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ مِن نُّطْفَةٍ فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُّبِينٌ ﴿٤﴾ وَٱلْأَنْعَٰمَ خَلَقَهَا ۗ لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ وَمَنَٰفِعُ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ ﴿٥﴾ وَلَكُمْ فِيهَا

---

(1) (د، ت، ق، ن): «وكلها تكذبه».

جَمَالٌ حِينَ تُرِيحُونَ وَحِينَ تَسْرَحُونَ ﴿٦﴾ وَتَحْمِلُ أَثْقَالَكُمْ إِلَىٰ بَلَدٍ لَّمْ تَكُونُوا۟ بَٰلِغِيهِ إِلَّا بِشِقِّ ٱلْأَنفُسِ ۚ إِنَّ رَبَّكُمْ لَرَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴿٧﴾ وَٱلْخَيْلَ وَٱلْبِغَالَ وَٱلْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً ۚ وَيَخْلُقُ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿٨﴾ وَعَلَى ٱللَّهِ قَصْدُ ٱلسَّبِيلِ وَمِنْهَا جَآئِرٌ ۚ وَلَوْ شَآءَ لَهَدَىٰكُمْ أَجْمَعِينَ ﴿٩﴾ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً ۖ لَّكُم مِّنْهُ شَرَابٌ وَمِنْهُ شَجَرٌ فِيهِ تُسِيمُونَ ﴿١٠﴾ يُنۢبِتُ لَكُم بِهِ ٱلزَّرْعَ وَٱلزَّيْتُونَ وَٱلنَّخِيلَ وَٱلْأَعْنَٰبَ وَمِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ ۗ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَةً لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ ﴿١١﴾ وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ ۖ وَٱلنُّجُومُ مُسَخَّرَٰتٌۢ بِأَمْرِهِۦٓ ۗ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴿١٢﴾ وَمَا ذَرَأَ لَكُمْ فِى ٱلْأَرْضِ مُخْتَلِفًا أَلْوَٰنُهُۥٓ ۗ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَةً لِّقَوْمٍ يَذَّكَّرُونَ ﴿١٣﴾ وَهُوَ ٱلَّذِى سَخَّرَ ٱلْبَحْرَ لِتَأْكُلُوا۟ مِنْهُ لَحْمًا طَرِيًّا وَتَسْتَخْرِجُوا۟ مِنْهُ حِلْيَةً تَلْبَسُونَهَا وَتَرَى ٱلْفُلْكَ مَوَاخِرَ فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا۟ مِن فَضْلِهِۦ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴿١٤﴾ وَأَلْقَىٰ فِى ٱلْأَرْضِ رَوَٰسِىَ أَن تَمِيدَ بِكُمْ وَأَنْهَٰرًا وَسُبُلًا لَّعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ﴿١٥﴾ وَعَلَٰمَٰتٍ ۚ وَبِٱلنَّجْمِ هُمْ يَهْتَدُونَ ﴿١٦﴾ أَفَمَن يَخْلُقُ كَمَن لَّا يَخْلُقُ ۗ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴾ [النحل: ٤ ـ ١٧].

وتأمَّل كيف وحَّد سبحانه الآيةَ من قوله: ﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً ۖ لَّكُم مِّنْهُ شَرَابٌ ﴾ إلىٰ آخرها، وختمها بأصحاب الفكر:

فأمَّا توحيدُ الآية؛ فلأنَّ موضعَ الدَّلالة واحد، وهو الماءُ الذي أنزله من السَّماء فأخرَج به كلَّ ما ذكره من الأرض، وهو علىٰ ٱختلاف أنواعه لقاحُه واحدٌ وأمُّه واحدة؛ فهذا نوعٌ واحدٌ من أنواع آياته(١).

(١) (ح، ن): «من آياته».

وأمَّا تخصيصُه ذلك بأهل الفِكْر؛ فلأنَّ هذه المخلوقات التي ذكرها من الماء، فلأنَّ الموضعَ موضعُ فكر، وهو نظرُ القلب وتأمُّله، لا موضعُ نظرٍ مجرَّدٍ بالعَين، فلا ينتفعُ النَّاظرُ بمجرَّد رؤية العَين حتىٰ ينتقل منه إلىٰ نظر القلب في حكمة ذلك، وبديع صُنعِه، والاستدلال به علىٰ خالقه وباريه؛ وذلك هو الفِكرُ بعينه.

وأمَّا قولُه تعالىٰ في الآية التي بعدها: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾، فجمَع الآيات؛ لأنها تضمَّنت الليلَ والنَّهار والشمسَ والقمرَ والنُّجوم، وهي آياتٌ متعدِّدةٌ مختلفةٌ في أنفسها وخَلْقِها[1] وكيفيَّاتها:

فإنَّ إظلام الجوِّ بالغروب[2]، ومجيء الليل الذي يَلْبَسُ العالَمَ كالثَّوب فيسكنون تحته= آيةٌ باهرة.

ثمَّ وُرودُ جيش الضياء يقدُمه بشيرُ الصَّباح، فينهزمُ عسكرُ الظَّلام، وينتشرُ الحيوان، وينكشِطُ ذلك اللباسُ بجملته= آيةٌ أخرىٰ.

ثمَّ في الشمس التي هي آيةُ النَّهار آيةٌ أخرىٰ، وفي القمر الذي هو آيةُ الليل آيةٌ أخرىٰ، وفي النُّجوم آياتٌ أُخَر ـ كما قدَّمناه ـ، هذا مع ما يَتْبَعُها من الآيات المقارنة لها من الرِّياح واختلافها وسائر ما يحدِثُه الله بسببها= آياتٌ أُخَر.

فالموضعُ موضعُ جَمْع.

---

(١) (ح، ن): «وخلقتها».

(٢) (ح، ن): «لغروب الشمس».

وخصَّ هذه الآيات بأهل العقل؛ لأنها أعظمُ مما قبلها وأدلُّ وأكثر[1] والأولىٰ كالباب لهذه، فمن ٱستدلَّ بهذه الآيات وأعطاها حقَّها من الدَّلالة ٱستحقَّ من الوصف فوق ما يستحقُّه صاحبُ الفِكر، وهو العقلُ. ولأنَّ منزلةَ العقل بعد منزلة الفِكر؛ فلمَّا دلهَّم بالآية الأولىٰ علىٰ الفِكر نَقَلَهم بالآية الثَّانية التي هي أعظمُ منها إلىٰ العقل الذي هو فوق الفِكر. فتأمَّله.

فأمَّا قولُه في الآية الثَّالثة: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَةً لِّقَوْمٍ يَذَّكَّرُونَ﴾، فوحَّد الآية، وخصَّها بأهل التَّذكُّر:

فأمَّا توحيدُها، فكتوحيد الأولىٰ سواء؛ فإنَّ ما ذَرَأ في الأرض علىٰ ٱختلافه من الجواهر والنَّبات والمعادن والحيوان كلُّه في محلٍّ واحدٍ ومقرٍّ واحد، فهو نوعٌ من أنواع آياته وإن تعدَّدت أصنافُه وأنواعُه[2].

وأمَّا تخصيصُه إياها بأهل التذكُّر؛ فطريقةُ القرآن في ذلك أن يجعَل آياته للتَّبصُّر والتذكُّر؛ كما قال تعالىٰ في سورة ق: ﴿وَالْأَرْضَ مَدَدْنَاهَا وَأَلْقَيْنَا فِيهَا رَوَاسِيَ وَأَنبَتْنَا فِيهَا مِن كُلِّ زَوْجٍ بَهِيجٍ ۝٧ تَبْصِرَةً وَذِكْرَىٰ لِكُلِّ عَبْدٍ مُّنِيبٍ﴾ [ق: ٧ - ٨]؛ فالتَّبصرة: التعقُّل[3]، والذِّكرىٰ: التذكُّر، والفِكرُ بابُ ذلك ومدخلُه، فإذا فكَّر تبصَّر، وإذا تبصَّر تذكَّر.

فجاء التذكُّرُ في الآية لترتيبه علىٰ العقل المرتَّب علىٰ الفكر، فقدَّم الفكرَ إذ هو البابُ والمدخل، ووسَّط العقلَ إذ هو ثمرةُ الفكر ونتيجتُه، وأخَّر

---

(١) (ح، ن): «وأكبر».

(٢) (ح، ن): «أوصافه وآياته».

(٣) (ت، د، ق): «العقل».

التذكُّرَ إذ هو المطلوبُ من الفكر والعقل.

فتأمَّل ذلك حقَّ التأمُّل.

فإن قلتَ: فما الفرق بين التذكُّر والتفكُّر؟ فإذا تبيَّن الفرقُ ظهرت الفائدة.

قلتُ: التَّفكُّر والتَّذكُّر أصلُ الهدىٰ والصلاح، وهما قُطبا السَّعادة؛ ولهذا وسَّعنا الكلامَ في الفِكر في هذا الوجه؛ لعِظَم المنفعة وشدَّة الحاجة إليه.

قال الحسن: «ما زال أهلُ العلم يعودونَ بالتذكُّر علىٰ التفكُّر، وبالتفكُّر علىٰ التذكُّر، ويُناطِقون القلوبَ حتىٰ نطقَت؛ فإذا لها أسماعٌ وأبصار»[١].

فاعلَم أنَّ التفكُّر طلبُ القلب ما ليس بحاصلٍ من العلوم[٢] من أمرٍ هو حاصلٌ منها، هذا حقيقتُه؛ فإنَّه لو لم يكن ثَمَّ موادُّ تكونُ[٣] موردًا للفكر ٱستحال الفكرُ؛ لأنَّ الفكرَ بغير متعلَّقٍ متفكَّرٍ فيه محال، وتلك الموادُّ هي الأمورُ الحاصلة، ولو كان المطلوبُ بها حاصلًا عنده لم يتفكَّر فيه.

فإذا عُرِفَ هذا فالمتفكِّر ينتقلُ من المقدِّمات[٤] والمبادىء التي عنده إلىٰ المطلوب الذي يريدُه، فإذا ظَفِرَ به وتحصَّل له تذكَّر به وأبصَر مواقعَ الفعل والتَّرك وما ينبغي إيثارُه وما ينبغي ٱجتنابُه؛ فالتذكُّر هو مقصودُ التفكُّر وثمرتُه، فإذا تذكَّر عاد بتذكُّره علىٰ تفكُّره فاستخرَج به ما لم يكن حاصلًا

---

(١) تقدم تخريجه (ص: ٥١٨).

(٢) (ن، ح): «بحاصل يحصل من العلوم».

(٣) في الأصول: «مراد يكون». وهو تحريف، وسيأتي على الصواب.

(٤) (ح): «المقامات». وهو تحريف.

عنده، فهو لا يزالُ يكررُ[1] بتفكُّره علىٰ تذكُّره، وبتذكُّره علىٰ تفكُّره ما دام عاقلًا؛ لأنَّ العلمَ والإرادة لا يقفان به علىٰ حدٍّ، بل هو دائمًا سائرٌ بين العلم والإرادة.

وإذا عرفتَ معنىٰ كون آيات الرَّبِّ تبارك وتعالىٰ تبصرةً وذكرىٰ؛ يُتبصَّرُ بها مِن عمىٰ القلب، ويُتذكَّرُ بها مِنْ غفلتِه= فإنَّ المضادَّ للعلم إمَّا عمىٰ القلب؛ وزوالُه بالتبصُّر، وإمَّا غفلتُه؛ وزواله بالتذكُّر.

والمقصودُ تنبيهُ القلب من رقدته بالإشارة إلىٰ شيءٍ من بعض آيات الله، ولو ذَهبنا نتتبَّعُ ذلك لنَفِدَ الزَّمانُ ولم نُحِط بتفصيل[2] واحدةٍ من آياته علىٰ التَّمام، ولكن ما لا يُدْرَكُ جملةً لا يُتْرَكُ جملة.

وأحسنُ ما أُنفِقَت فيه الأنفاسُ التفكُّرُ في آيات الله وعجائب صُنْعِه، والانتقالُ منها إلىٰ تعلُّق القلب والهمَّة به دون شيءٍ من مخلوقاته؛ فلذلك عَقَدنا هذا الكتابَ علىٰ هذين الأصلين؛ إذ هما أفضلُ ما يكتسبُه العبدُ في هذه الدَّار.

فصل[3]

فسَل المعطِّل الجاحد[4]: ما تقولُ في دُولابٍ[5] دائرٍ علىٰ نهرٍ قد

---

(١) كذا في الأصول. ولعلها: يكرُّ.

(٢) (ت): «بتحصيل».

(٣) «الدلائل والاعتبار» (٩)، «توحيد المفضل» (٨٧).

(٤) (ت): «المعطل الجاهل الجاحد».

(٥) آلةٌ تديرها الدابة، يستقىٰ بها الماء. فارسيَّة معرَّبة. انظر: «الصحاح» (دلب)، و«قصد السبيل» (٢/ ٣٨) وحاشيته.

أُحكِمَت آلاتُه، وأُحكِمَ تركيبُه، وقُدِّرَت أدواتُه أحسنَ تقديرٍ وأبلغَه بحيث لا يرىٰ النَّاظرُ فيه خللًا في مادَّته ولا في صورته، وقد جُعِل علىٰ حديقةٍ عظيمةٍ فيها من كلِّ أنواع الثِّمار والزُّروع يسقيها حاجتَها، وفي تلك الحديقة من يقومُ بأمرها ولَمِّ شَعَثِها، ويحسِنُ مراعاتها وتعهُّدَها والقيامَ بجميع مصالحها، فلا يختلُّ منها شيءٌ ولا تَتلفُ ثمارها، ثمَّ يقسِمها قَيِّمُها[1] عند الجَذَاذ علىٰ سائر المَحاويج[2] بحسب حاجاتهم وضروراتهم، فيَقسِمُ لكلِّ صنفٍ منهم ما يليقُ به، ويَقسِمُه[3] هكذا علىٰ الدَّوام.

أترىٰ هذا اتفاقًا بلا صانعٍ ولا مختارٍ ولا مدبِّر؟! بل اتَّفق وجودُ ذلك الدُّولاب والحديقة وكلِّ ذلك اتفاقًا، من غير فاعلٍ ولا قيِّمٍ ولا مدبِّر!

أفترىٰ ما يقولُ لك عقلُك في ذلك لو كان؟! وما الذي يُفتيك به؟! وما الذي يرشدُك إليه؟!

ولكنَّ مِن حكمة العزيز الحكيم أنْ خَلَق قلوبًا عُميًا لا بصائر لها، فلا ترىٰ هذه الآيات الباهرة إلا رؤيةَ الحيوانات البهيميَّة، كما خَلَق أعينًا عُميًا لا أبصار لها، فالشمسُ والقمرُ والنُّجومُ باديةٌ[4] وهي لا تراها، فما ذنبُها إن أنكرَتها وجحدَتها؟! فهي تقولُ في ضوء النَّهار: هذا ليلٌ، ولكنَّ أصحابَ الأعيُن لا يعرفون شيئًا!

---

(١) (ن): «قيمتها». وهو تحريف.

(٢) (ح، ن): «المخارج». تحريف.

(٣) (د، ق): «ويقيمه».

(٤) (ح، ن): «والنجوم مسخرات بأمره».

ولقد أحسن القائل[1]:

وَهَبْنِي قلتُ: هذا الصُّبحُ ليلٌ أَيَعْمَىٰ العالَمُونَ عن الضياءِ؟!

فصل[2]

ثمَّ تأمَّل المُمْسِكَ للسَّموات والأرض، الحافظ لهما أن تزولا أو تقعا أو يتعطَّل بعض ما فيهما، أفترىٰ من المُمْسِكُ لذلك؟! ومن الحافظُ له؟ ومن القيِّمُ بأمره؟! ومن المُقِيمُ له؟!

فلو تعطَّلت بعض آلات هذا الدُّولاب العظيم والحديقة العظيمة من كان يُصْلِحُه ويُعِيدُه[3]؟! وماذا كان عند الخلق كلِّهم من الحيلة في ردِّه كما كان؟!

فلو أمْسَكَ عنهم قَيِّمُ السَّموات والأرض الشمسَ فجعَل عليهم الليلَ سَرمدًا، من ذا الذي كان يُطْلِعُها عليهم ويأتيهم بالنَّهار؟! ولو حَبَسَها في الأفق ولم يسيِّرها، فمن ذا الذي كان يسيِّرها عنهم ويأتيهم بالليل؟! فلو أزال السَّماءَ والأرض[4]، فمن ذا الذي كان يُمْسِكُهما مِن بعده؟!

فصل[5]

ثمَّ تأمَّل هذه الحكمةَ البالغة في الحرِّ والبرد وقيام الحيوان والنَّبات

---

(١) وهو أبو الطيب المتنبي، في ديوانه (٧١).

(٢) «الدلائل والاعتبار» (١٠)، «توحيد المفضل» (٨٦).

(٣) «ويعيده» ليست في (ح، ن).

(٤) (ح، ن): «ولو أن السماء والأرض زالتا».

(٥) «الدلائل والاعتبار» (١٠)، «توحيد المفضل» (٨٧ - ٨٨).

عليهما، وفكِّر في دخول أحدهما علىٰ الآخر بالتَّدريج والـمُهْلَة حتىٰ يبلُغ نهايتَه، ولو دَخَل عليه مفاجأةً لأضرَّ ذلك بالأبدان وأهلكها[1] وبالنَّبات، كما لو خرَج الرَّجلُ من حمَّام مُفْرط الحرارة إلىٰ مكانٍ مُفْرطٍ في البُرودة. ولولا العنايةُ والحكمةُ والرَّحمةُ والإحسانُ لما كان ذلك.

فإن قلتَ: هذا التَّدريجُ والـمُهْلَةُ إنما كان لإبطاء سَيْر الشمس في ٱرتفاعها وانخفاضها.

قيل لك: فما السَّببُ في ذلك الإبطاء في الانخفاض[2] والارتفاع؟

فإن قلتَ: السَّببُ في ذلك بُعْدُ المسافة من مشارقها ومغاربها.

قيل لك: فما السَّببُ في بُعْدِ المسافة؟[3].

ولا تزالُ المسألةُ متوجِّهةً عليكَ كلَّما عيَّنتَ سببًا[4]، حتىٰ تُفضِي بك إلىٰ أحد أمرين:

إمَّا مكابرةٌ ظاهرة، ودعوىٰ أنَّ ذلك ٱتفاقٌ من غير مدبِّرٍ ولا صانع.

وإمَّا الاعترافُ بربِّ العالمين، والإقرارُ بقيُّوم السَّموات والأرضين، والدُّخولُ في زُمرة أولي العقل من العالمين.

---

(١) (ق، ت، د): «وأهلها». (ض): «وأسقمها».

(٢) (ن): «الإبطاء والانخفاض والارتفاع».

(٣) في طرَّة (د، ق) هنا التعليقُ التالي: «ولا يمكنه أيضًا أن يقول: بُعْدُ المسافة؛ لأن القمر يقطعها في شهر، والشمس تقطعها في سنة؛ لهذه الحكمة البينة الإلهية». وليس من كلام المصنف؛ وأدخله ناشر (ط) في المتن. ولم يرد في (ر، ض).

(٤) (ق، ت): «شيئًا». (ض): «فلا تزال هذه المسألة ترقىٰ معه الى حيث رقي من هذا القول».

ولن تجدَ بين القسمين واسطةً أبدًا.

فلا تُتْعِبْ ذِهنَك بهذيانات الملحدين؛ فإنها عند من عرَفها من هَوَس الشياطين، وخيالات المبطلين. وإذا طَلَعَ فجرُ الهدىٰ، وأشرقَت شمسُ النبوَّة[1]؛ فعساكرُ تلك الخيالات والوساوس في أوَّل المنهزمين، ﴿وَٱللَّهُ مُتِمُّ نُورِهِۦ وَلَوۡ كَرِهَ ٱلۡكَٰفِرُونَ﴾.

فصل[2]

ثمَّ تأمَّل الحكمةَ في خَلق النَّار علىٰ ما هي عليه من الكُمُون[3] والظُّهور؛ فإنها لو كانت ظاهرةً أبدًا ـ كالماء والهواء ـ كانت تُحْرِقُ العالم وتنتشرُ ويعظُم الضررُ بها والمفسدة، ولو كانت كامنةً لا تَظْهَرُ أبدًا لفاتت المصالحُ المترتبةُ علىٰ وجودها.

فاقتضت حكمةُ العزيز العليم[4] أنْ جعَلها مخزونةً في الأجسام، يخرجُها وينفُثها الرَّجلُ[5] عند حاجته إليها، فيُمسِكها ويحبسُها بمادَّةٍ يجعلُها فيها من الحطب ونحوه، فلا يزالُ حابِسَها ما ٱحتاجَ إلىٰ بقائها، فإذا ٱستغنىٰ عنها وتركَ حبسَها بالمادَّة خَبَتْ بإذن ربها وفاطرها، فسقطت المؤنةُ والمضرَّةُ ببقائها.

---

(١) (ق، ح، ت، ن): «وأشرقت النبوة».
(٢) «الدلائل والاعتبار» (١١)، «توحيد المفضل» (٩٣ - ٩٤).
(٣) الاستتار والاختفاء.
(٤) (ق، ن): «العزيز الحكيم».
(٥) (ن، ح): «يبقيها». (ت): «ينقشها».

فسبحان من سخَّرها وأنشأها علىٰ تقديرٍ مُحْكَمٍ عجيب، اجتمع فيه الاستمتاعُ والانتفاع والسَّلامةُ من الضرر.

قال تعالىٰ: ﴿أَفَرَءَيْتُمُ ٱلنَّارَ ٱلَّتِي تُورُونَ ۝٧١ ءَأَنتُمْ أَنشَأْتُمْ شَجَرَتَهَآ أَمْ نَحْنُ ٱلْمُنشِـُٔونَ ۝٧٢ نَحْنُ جَعَلْنَٰهَا تَذْكِرَةً وَمَتَٰعًا لِّلْمُقْوِينَ ۝٧٣ فَسَبِّحْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلْعَظِيمِ﴾ [الواقعة: ٧١ – ٧٤].

فسبحان ربِّنا العظيم، لقد تعرَّف إلينا بآياته، وشَفانا ببيِّناته، وأغنانا بها[١] عن دلالات العالمين.

فأخبَر سبحانه أنه جعَلها تذكرةً تذكِّرنا بنار الآخرة، فنستجيرُه منها ونهرُب إليه منها، ومتاعًا للمُقْوِين؛ وهم المسافرون النَّازلون بالقَوَاء[٢] والقَيِّ ـ وهي الأرض الخالية ـ، وهم أحوجُ إلىٰ الانتفاع بالنَّار، للإضاءة والطَّبخ والخَبْز والتَّدفي[٣] والأُنس وغير ذلك[٤].

فصل[٥]

ثمَّ تأمَّل حكمتَه تعالىٰ في كونه خَصَّ بها[٦] الإنسانَ دونَ غيره من

(١) (ح): «وأغنانا بدلالتها بها».

(٢) (ق، ت): «بالقوى». (ح): «بالفيافي». (ن): «بالقرا». تحريف.

(٣) (ق، ت): «والدفى».

(٤) انظر: «شفاء العليل» (٦٤٨) وفي مطبوعته تحريفٌ يصحَّح من هنا، و«طريق الهجرتين» (٢٩٩)، و«بدائع الفوائد» (١٥٥٦).

(٥) «الدلائل والاعتبار» (١١)، «توحيد المفضل» (٩٤).

(٦) أي: النار.

الحيوانات، فلا حاجةَ بالحيوان إليها، بخلاف الإنسان؛ فإنه لو فَـقَدها لعَظُـمَ الدَّاخلُ عليه في معاشه ومصالحه، وغيرُه من الحيوانات لا يستعملُها ولا يتمتَّعُ بها.

ونبِّهُ من مصالح النَّار علىٰ خَلَّةٍ[1] صغيرة القَدْر عظيمة النفع، وهي في هذا[2] المصباح الذي يتَّخذُه الناسُ فيقضون به من حوائجهم ما شاؤوا من ليلهم، ولولا هذه الخَلَّة لكان الناسُ نصفَ أعمارهم[3] بمنزلة أصحاب القُبور؛ فمن كان يستطيعُ كتابةً أو خياطةً أو صناعةً أو تصرُّفًا في ظلمة الليل الدَّاجي؟! وكيف كانت تكونُ حالُ من عَرَض له وجَعٌ في وقتٍ من الليل فاحتاجَ إلىٰ ضِمادٍ[4] أو دواءٍ أو ٱستخراج دمٍ أو غير ذلك[5]؟!

ثمَّ ٱنظُر إلىٰ ذلك النُّور المحمول في ذُبالة المصباح، علىٰ صِغَر جوهره، كيف يضيءُ ما حولك كلَّه فترىٰ به القريبَ والبعيد.

ثمَّ ٱنظُر إلىٰ أنه لو ٱقتبَس منه كل من يُفْرَض[6] أو يُقَدَّرُ من خلق الله كيف لا يفنىٰ ولا ينفدُ ولا يضعُف.

وأما منافعُ النَّار في إنضاج الأطعمة والأدوية، وتجفيف ما لا يُنتَفعُ إلا

---

(١) (ض): «خلقة»، تحريف. وعلىٰ الصواب في «البحار» (٥٧/ ٨٩).

(٢) (ت): «وهي هذه التي في». (ض): «وهي هذا».

(٣) (ض) و«بحار الأنوار» (٣/ ١٢٣، ٥٧/ ٨٩): «تصرف أعمارهم». تحريف.

(٤) وهو العصابةُ يُشَدُّ بها العضوُ المريض. ثم قيل لوضع الدواء علىٰ الجرح وغيره وإن لم يُشَدَّ. «اللسان» (ضمد). وتحرفت في (ح، ن) إلىٰ: «ضياء».

(٥) (ر، ض): «فاحتاج إلى أن يعالج ضمادا أو سفوفا أو شيئا يستشفي به».

(٦) (ن، ح): «يعرض». (ت): «نفرض». والحرف الأول مهمل في (د).

بجفافه، وتحليل ما لا يُنتَفعُ إلا بتحليله، وعَقْد ما لا يُنتَفعُ إلا بعَقْدِه وتركيبه= فأكثرُ من أن يحصىٰ.

ثمَّ تأمَّل ما أُعطِيَتْه النَّارُ من الحركة الصَّاعدة بطبعها إلىٰ العلوِّ، فلولا المادةُ تمسكُها لذهبَت صاعدةً، كما أنَّ الجسمَ الثقيلَ لولا الممسكُ يمسكُه لذهَبَ نازلًا.

فمن أعطىٰ هذا[1] القوَّة التي[2] يَطلُبُ بها الهبوطَ إلىٰ مستقرِّه، وأعطىٰ هذه القوَّة التي تَطلُبُ[3] بها الصُّعودَ إلىٰ مستقرِّها؟! وهل ذلك إلا بتقدير العزيز العليم؟!

فصل[4]

ثمَّ تأمَّل هذا الهواءَ وما فيه من المصالح؛ فإنه حياةُ هذه الأبدان والممسكُ لها من داخلٍ بما تَستَنشِقُ[5] منه، ومن خارجٍ بما تُباشَرُ[6] به من رَوْحِه، فتتغذَّىٰ[7] به ظاهرًا وباطنًا.

وفيه تُطْرَدُ هذه الأصواتُ فيَحْمِلُها ويؤدِّيها للقريب والبعيد؛ كالبريد والرسول الذي شأنُه حملُ الأخبار والرسائل.

---

(١) في الأصول: «هذه». والأشبه ما أثبت.

(٢) (ت): «الذي».

(٣) مهملة في (د). وفي (ق، ت): «يطلب».

(٤) «الدلائل والاعتبار» (١٢)، «توحيد المفضل» (٨٨ - ٩٠).

(٥) (د، ت، ق، ن، ض): «يستنشق». (ر): «تستنشئ».

(٦) (ح، ت، ن، ض): «يباشر».

(٧) (ح، ن): «ليتغذى». (ق، د، ت): «فيتغذى».

وهو الحاملُ لهذه الروائح علىٰ ٱختلافها، ينقلُها من موضعٍ إلىٰ موضع، فتأتي العبدَ الرائحةُ من حيثُ تهبُّ الريح، وكذلك يأتيه الصوت[1].

وهو ـ أيضًا ـ الحاملُ[2] للحرِّ والبرد اللذَيْن بهما صلاحُ الحيوان والنَّبات.

وتأمَّل منفعةَ الريح وما يجري له في البرِّ والبحر، وما هُيِّئت[3] له من الرحمة والعذاب.

وتأمَّل كم سُخِّر للسَّحاب من ريحٍ حتىٰ أمطَر[4]؛ فسُخِّرت له المثيرةُ أوَّلًا[5]، فتُثِيرُه بين السَّماء والأرض، ثمَّ سُخِّرت له الحاملةُ التي تحملُه علىٰ مَتْنها كالجمَل الذي يحملُ الرَّاوية، ثمَّ سُخِّرت له المؤلِّفة، فتؤلِّفُه[6] بين كِسَفِه وقِطَعِه حتىٰ يجتمعَ بعضُها إلىٰ بعضٍ فتصير[7] طبقًا واحدًا، ثمَّ سُخِّرت له اللاقحةُ بمنزلة الذَّكر الذي يَلْقَحُ الأنثىٰ، فتَلْقَحه بالماء ولولاها لكان جَهَامًا لا ماء فيه[8]، ثمَّ سُخِّرت له المُزْجِيَةُ التي تُزْجِيه وتَسُوقُه إلىٰ

---

(١) (ح، ن): «تأتيه الأصوات».

(٢) (ر، ض): «القابل».

(٣) (ت): «هيأن».

(٤) (ت): «أمطرت».

(٥) المثيرة، والحاملة، والمؤلِّفة، واللاقحة، والمُزْجِية، والمفرِّقة= من أسماء الرياح بحسب وظائفها.

(٦) كذا في الأصول، بإثبات الهاء.

(٧) مهملة في (د). وفي (ح، ن): «فيصير».

(٨) الجَهَام: السحاب الذي لا ماء فيه. «اللسان».

حيث أُمِر فيُفرِغُ ماءه هنالك، ثمَّ سُخِّرت له بعد إعصاره الـمُفرِّقةُ التي تبثُّه وتفرِّقُه في الجوِّ فلا ينزلُ مجتمعًا، ولو نزل جملةً لأهلَك المساكنَ والحيوانَ والنَّبات، بل تفرِّقُه فتجعلُه قَطْرًا.

وكذلك الرياح التي تَلْقَحُ الشجرَ والنَّباتَ ولولاها لكانت عقيمًا.

وكذلك الرياح التي تسيِّر السُّفن ولولاها لوقفَت علىٰ ظهر البحر.

ومن منافعها: أنها تبرِّدُ الماء، وتُضْرِمُ النارَ التي يرادُ إضرامُها، وتجفِّفُ الأشياءَ التي يحتاجُ إلىٰ جفافها.

وبالجملة؛ فحياةُ ما علىٰ الأرض من نباتٍ وحيوانٍ بالرياح؛ فإنه لولا تسخيرُ الله لها لعباده لذَوَىٰ النَّبات، ومات الحيوان، وفسدَت المطاعم، وأنتَن العالمُ وفَسَد.

ألا ترىٰ إذا رَكَدَت الريح[1] كيف يحدثُ الكربُ والغمُّ الذي لو دام لأتلفَ النُّفوس، وأسقَمَ الحيوان، وأمرَضَ الأصحَّاء، وأنهكَ المرضىٰ، وأفسَدَ الثِّمار، وعفَّن الزَّرع، وأحدَثَ الوباءَ في الجوِّ؟!

فسبحان من جَعَل هُبوبَ الرياح تأتي برَوْحِه ورحمته، ولُطْفِه ونعمته، كما قال النبيُّ ﷺ في الرياح: «**إنها من رَوْح الله، تأتي بالرَّحمة**»[2].

---

(١) (ح، ن): «الرياح».

(٢) أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» (٧٢٠)، وأبو داود (٥٠٩٧)، وابن ماجه (٣٧٢٧)، وغيرهم من حديث أبي هريرة.
وصححه ابن حبان (١٠٠٧، ٥٧٣٢)، والحاكم (٤/ ٢٣٥) ولم يتعقبه الذهبي.
وصححه ابن حجر في «النتائج»، كما في «الفتوحات الربانية» (٤/ ٢٧٢).
وانظر: «علل الدارقطني» (٢/ ٩٠، ٨/ ٢٧٦).

ونُنبِّه[1] للطيفةٍ في هـذا الهـواء؛ وهـي أنَّ الـصَّوتَ أثـرٌ يحـدثُ[2] عـن ٱصطكاك الأجرام[3]، وليس نفسَ الاصطكاك كما قال ذلك من قالـه. ولكنَّه مُوجَبٌ للاصطكاك وقَرْعِ الجسم للجسم أو قَلْعِه عنـه؛ فسببُه قـرعٌ أو قلـع، فيحدثُ الصَّوت، فيحملُه الهواءُ ويؤدِّيه إلىٰ مسامع النـاس، فينتفعـون بـه في حـوائجهم ومعـاملاتهم بالليـل والنَّهـار، وتحـدثُ الأصـواتُ العظيمـةُ مـن حركاتهم.

فلـو كـان أثـرُ هـذه الحركـات والأصـوات يبقـىٰ في الهـواء كـما يبقـىٰ الكتابُ في القرطاس لامتلأ العـالـمُ منه، ولعَظُـمَ الـضررُ بـه واشـتدَّت مُؤنتُـه، واحتاج النَّاسُ إلىٰ مَحْوِه من الهواء، والاستبدال به، أعظمَ مـن حـاجتهم إلىٰ الاسـتبدال بالكتـاب المملـوء كتابـةً[4]؛ فـإنَّ مـا يُلقـىٰ مـن الكـلام في الهـواء أضعافُ ما تُودَعُه القراطيس[5].

فاقتضت حكمةُ العزيز الحكـيم أنْ جَعَـل هـذا الهـواءَ قرطاسًـا خفيًّـا[6]، يحمِلُ الكلامَ بقَدْر ما يبلغُ الحاجةَ ثمَّ يُمْحىٰ بإذن ربِّـه، فيعـودُ جديـدًا نقيًّـا لا شيء فيه[7]، فيَحْمِلُ ما حمِّل كلَّ وقت.

---

(١) (ن، ح): «وتنبَّهْ»، هكذا مضبوطة.

(٢) (ح، ن): « محدث».

(٣) (ر، ض): «أثر يؤثره اصطكاك الأجسام».

(٤) (ت): «بالكتاب الذي مملوء من الكتابة».

(٥) (ح): «يودع في القرطاس». (ن، ت): «يودع القرطاس».

(٦) (ق، ت): «خفيفـــا». (ض، ح، ن، ر، د): «خفيـــا»، وأصـــلحت في طـــرة (د) إلى «خفيفا». والوصف هنا بالخفاء أشبه.

(٧) (ن): «لا أثر فيه».

فصل[1]

ثمَّ تأمَّل خَلْقَ الأرض علىٰ ما هي عليه، حين خُلِقَت واقفةً ساكنةً[2] لتكونَ مِهادًا ومستقرًّا للحيوان والنَّبات والأمتعة، ويتمكَّنَ الحيوانُ والنَّاسُ من السَّعي عليها في مآربهم، والجلوس لراحاتهم، والنوم لهدوئهم، والتمكُّن من أعمالهم، ولو كانت رَجْراجَةً متكفِّئةً[3] لم يستطيعوا علىٰ ظَهْرِها قرارًا ولا هدوءًا، ولا ثَبَتَ لهم عليها بناء، ولا أمكنهم عليها صناعةٌ ولا تجارةٌ ولا حِراثةٌ ولا مصلحة، وكيف كانوا يتهنَّون[4] بالعيش والأرض تَرتَجُّ[5] من تحتهم؟!

واعْتَبِر ذلك بما يصيبُهم من الزَّلازل، علىٰ قلَّة مكثها، كيف تصيِّرهم إلىٰ ترك منازلهم والهرب عنها.

وقد نبَّه الله تعالىٰ علىٰ ذلك بقوله: ﴿وَأَلْقَىٰ فِى ٱلْأَرْضِ رَوَٰسِىَ أَن تَمِيدَ بِكُمْ﴾ [النحل: ١٥]، وقوله تعالىٰ: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ قَرَارًا﴾ [غافر: ٦٤]، وقوله: ﴿ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ مِهَادًا[6]﴾ [طه: ٥٣، الزخرف: ١٠]،

---

(١) «الدلائل والاعتبار» (١٣)، «توحيد المفضل» (٩١).

(٢) (ض): «راتبة راكنة». (ر): «راتبة راكدة».

(٣) (ق، ر، ض): «منكفئة». والمثبت من باقي الأصول و«بحار الأنوار» (٣/ ١٢١، ٥٧/ ٨٧). والتكفُّؤ: التمايل. «اللسان» (كفأ).

(٤) (ن): «يهنأون». (ق، د): «يتهنؤون». والمثبت من (ت، ح، ض).

(٥) (ت): «ترتج بهم».

(٦) أصلحها ناسخ (ح) ـ وتابعته المطبوعات ـ إلىٰ: «مهدا». وإنما قدَّم المصنفُ قراءة «مهادا» لأنها قراءة أبي عمرو، وهي قراءته وقراءة أهل الشام لعصره.

وفي القراءة الأخرىٰ: ﴿مَهْدًا﴾[1].

وفي «جامع الترمذي»[2] وغيره من حديث أنس بن مالكٍ عن النبي ﷺ قال: **«لـمَّا خلقَ الله الأرض جَعَلت تَـمِيد، فخَلَق الجبالَ عليها فاستقرَّت، فعَجِبَت الملائكةُ من شدَّة الجبال، فقالوا: يا ربِّ، هل من خَلقِك شيءٌ أشدُّ من الجبال؟ قال: نعم، الحديد. قالوا: يا ربِّ، هل من خَلْقِك من شيءٍ أشدُّ من الحديد؟ قال نعم، النَّار. قالوا يا ربِّ، فهل من خَلْقِك شيءٌ أشدُّ من النَّار؟ قال: نعم، الماء. قالوا: يا ربِّ، هل من خَلْقِك شيءٌ أشدُّ من الماء؟ قال: نعم، الرِّيح. قالوا: يا ربِّ، فهل من خَلْقِك شيءٌ أشدُّ من الرِّيح؟ قال: نعم، ابن آدم يتصدَّقُ صدقةً بيمينه يخفيها عن شماله»**.

ثمَّ تأمَّل الحكمةَ البالغةَ في لُيونة الأرض مع يُبْسِها؛ فإنها لو أفرطَت في اللِّين ـ كالطِّين ـ لم يستقرَّ[3] عليها بناءٌ ولا حيوان[4]، ولا تمكَّنَّا[5] من

---

(١) قرأ بها الكوفيون: عاصم وحمزة والكسائي. انظر: «التبصرة» لمكِّي (٥٩١).

(٢) (٣٣٦٩)، وأحمد (٣/ ١٢٤)، وأبو يعلىٰ (٤٣١٠)، وغيرهم بإسنادٍ فيه سليمان بن أبي سليمان، لا يكاد يُعْرَف، وقد تفرَّد به عن أنسٍ مرفوعًا، وأورده الذهبي في ترجمته من «الميزان» (٢/ ٢١١).

وقال الترمذي: «هذا حديثٌ غريبٌ لا نعرفه مرفوعًا إلا من هذا الوجه».

وخرَّجه الضياء في «المختارة» (٢١٤٨، ٢١٤٩، ٢١٥٠)، وحسَّن إسناده ابن حجر في «الفتح» (٢/ ١٤٧).

ورُوِي من وجهٍ آخر مقطوعًا من قول قيس بن عُباد، وهو أشبه، أخرجه أبو الشيخ في «العظمة» (٨٧٣)، وغيره.

(٣) (ق): «يشتد».

(٤) (ت): «حراث».

(٥) (ت): «تمكن».

الانتفاع بها، ولو أفرطَت في اليُبْس ـ كالحجر والحديد[1] ـ لم يمكن حرثُها ولا زرعُها، ولا شَقُّها ولا فَلْحُها، ولا حفرُ عُيونها ولا البناءُ عليها؛ فنَقَصَت عن يُبْس الحجارة وزادت علىٰ لُيونة الطِّين، فجاءت بتقدير ربها وفاطرها[2] علىٰ أحسن ما جاء عليه مِهادُ الحيوان[3] من الاعتدال بين اللِّين واليُبوسة، فتهيَّأ عليها جميعُ المصالح.

فصل[4]

ثمَّ تأمَّل الحكمةَ البالغةَ في أنْ جَعَل مَهَبَّ الشَّمال عليها[5] أرفعَ من مَهَبِّ الجنوب[6]، وحكمةُ ذلك أن تنحدر[7] المياهُ علىٰ وجه الأرض فتسقيها وترويها ثمَّ تفيض فتصبَّ في البحر؛ فكما أنَّ الباني إذا رفعَ سطحًا رفعَ أحد جانبيه وخَفَض الآخرَ ليكون مصبًّا للماء، ولو جعله مستويًا لقام عليه الماءُ فأفسده، كذلك جُعِل[8] مَهَبُّ الشَّمال في كلِّ بلدٍ أرفعَ من مَهَبِّ الجنوب، ولولا ذلك لبقي الماءُ واقفًا[9] علىٰ وجه الأرض، فمنعَ النَّاسَ من العمل والانتفاع، وقطَعَ الطُّرقَ والمسالك، وأضرَّ بالخَلْق.

---

(١) «والحديد» ليست في (ن، ح).

(٢) (ت): «ربها وخالقها وفاطرها».

(٣) (ق، د): «مهاد للحيوان».

(٤) «الدلائل والاعتبار» (١٣)، «توحيد المفضل» (٩١ ـ ٩٢).

(٥) أي: الأرض.

(٦) انظر شرح المراد بهذا في «بحار الأنوار» (٥٧/ ٨٩).

(٧) (ن، ت، ح): «تتحدر». والمثبت من (د، ق، ر، ض).

(٨) (ن، ح): «جعلت». (ت): «فجعلت».

(٩) (ر، ض): «متحيرا».

أفيَحْسُنُ عند من له مُسْكةٌ من عقلٍ أن يقول: هذا كلُّه ٱتفاقٌ من غير تدبير العزيز الحكيم الذي أتقَنَ كلَّ شيء؟!

فصل [1]

ثمَّ تأمَّل الحكمةَ العجيبةَ في الجبال التي قد يحسبُها الجاهلُ الغافلُ فَضْلةً في الأرض لا حاجة إليها. وفيها من المنافع ما لا يحصيه إلا خالقُها وناصِبُها.

وفي حديث إسلام ضِمام بن ثعلبة قولُه للنبيِّ ﷺ: بالذي نَصَبَ الجبالَ وأودعَ فيها المنافع، آللهُ أمَرك بكذا وكذا؟ قال: «**اللهمَّ نَعَم**»[2].

فمن منافعها: أنَّ الثَّلجَ يسقطُ عليها فيبقىٰ في قُلَلِها حاملًا[3] لشراب النَّاس إلىٰ حين نفاده، وجُعِل فيها ليذوبَ أوَّلًا فأوَّلًا، فتجري منه العيونُ[4] الغزيرة، وتسيل منه الأنهارُ والأودية، فيُنْبِتُ في المُروج والوِهاد[5] والرُّبىٰ ضروبَ النَّبات والفواكه والأدوية التي لا يكونُ مثلُها في السَّهل والرِّمال.

فلولا الجبالُ لسقط الثَّلجُ علىٰ وجه الأرض فانحلَّ جملةً، وساحَ دَفْعةً[6]؛ فعُدِمَ وقت الحاجة إليه، وكان في ٱنحلاله[7] جملةَ السُّيولُ التي

---

(١) «الدلائل والاعتبار» (١٤)، «توحيد المفضل» (٩٦ - ٩٧).

(٢) أخرجه مسلم (١٢) من حديث أنس بن مالك.

(٣) (ق، ح، ن، د): «حاصلا».

(٤) (ح، ن): «السيول». والمثبت من باقي الأصول و(ر، ض).

(٥) المواضع المنخفضة المطمئنة من الأرض. وفي (ق، ت): «المهاد».

(٦) (د، ق): «وسال دفعة».

(٧) (ن): «من انحلاله».

تُهلِكُ ما مرَّت عليه، فيُضِرُّ بالنَّاس ضررًا لا يمكنُ تلافيه ولا دفعُ أذيَّته.

ومن منافعها: ما يكون في حُصونها وقُلَلِها[1] من المغارات والكهوف والمعاقل التي هي بمنزلة الحصون والقِلاع، وهي ـ أيضًا ـ أكنانٌ للنَّاس والحيوان.

ومن منافعها: ما يُنْحَتُ من أحجارها للأبنية علىٰ ٱختلاف أصنافها، والأَرْحِيَة[2] وغيرها.

ومن منافعها: ما يوجدُ فيها[3] من المعادن علىٰ ٱختلاف أصنافها، من الذَّهب والفضة والنُّحاس والحديد والرَّصاص والزَّبَرْجَد والزُّمُرُّد وأضعاف ذلك من أنواع المعادن الذي يعجزُ البشرُ عن معرفتها علىٰ التفصيل، حتىٰ إنَّ فيها ما يكونُ الشيءُ اليسيرُ منه تزيدُ قيمتُه ومنفعتُه علىٰ قيمة الذَّهب بأضعافٍ مضاعفة، وفيها من المنافع ما لا يعلمه إلا فاطرُها ومبدعُها سبحانه وتعالىٰ.

ومن منافعها أيضًا: أنها تردُّ الرياحَ العاصفة، وتَكْسِرُ حِدَّتها، فلا تدعُها تَصْدِمُ ما تحتها؛ ولهذا السَّاكنون تحتها في أمانٍ من الرياح العِظام المؤذية.

ومن منافعها أيضًا: أنها تردُّ عنهم السُّيولَ إذا كانت في مجاريها، فتَصْرِفُها عنهم ذاتَ اليمين وذات الشمال، ولولاها لأَخْرَبَت[4] السُّيولُ في

---

(١) جمع «قُلَّة»، وهي أعلىٰ الجبل. وقُلَّة كل شيء: أعلاه. «اللسان».

(٢) جمع: رحىٰ.

(٣) (ق، د): «يؤخذ منها». والمثبت من باقي الأصول و(ر، ض).

(٤) (ن): «لخربت». (ح): «خربت».

مجاريها ما مرَّت به؛ فتكون لهم بمنزلة السَّدِّ والسِّكْر[1].

ومن منافعها: أنها أعلامٌ يُستَدلُّ بها في الطُّرقات، فهي بمنزلة الأدلَّة المنصوبةِ المرشِدَة إلىٰ الطُّرق[2]، ولهذا سمَّاها الله أعلامًا؛ فقال: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِ ٱلْجَوَارِ فِى ٱلْبَحْرِ كَٱلْأَعْلَٰمِ﴾ [الشورىٰ: ٣٢]، فالجواري: هي السُّفن، والأعلامُ: الجبال؛ واحدُها عَلَم.

قالت الخنساء[3]:

وإنَّ صَخْرًا لتأتمُّ الهُداةُ به ... كأنه عَلَمٌ في رأسِه نارُ

فسُمِّي الجبلُ عَلَمًا من العلامة والظُّهور.

ومن منافعها أيضًا: ما ينبتُ فيها من العقاقير والأدوية التي لا تكونُ في السُّهول والرمال، كما أنَّ ما ينبتُ في السُّهول والرمال لا ينبتُ مثلُه في الجبال، وفي كلٍّ من هذا وهذا منافعُ وحِكَمٌ لا يحيطُ بها إلا الخلَّاقُ العليم[4].

---

(١) وهو ما يُسَدُّ به الشقُّ ومُنفَجَر الماء. «اللسان» (سكر). وتحرفت في (د، ق، ت، ن) إلىٰ: «والسكن». وانظر استعمال المصنف له في «المدارج» (١/ ١٩١)، و«عدة الصابرين» (١١١).

(٢) هل في هذا إشارةٌ إلىٰ نصب الناس في عهد المصنف علاماتٍ وإشاراتٍ علىٰ الطرق تهدي المسافرين؟!. وانظر: «رحلة ابن بطوطة» (٤/ ٢٢).

(٣) من كلمةٍ بليغةٍ في رثاء أخيها. ديوانها (٤٩)، و«التعازي والمراثي» (١٠٠)، وغيرهما.

(٤) (ت): «الواحد الخلاق العليم».

ومن منافعها: أنها تكون حُصونًا من الأعداء، يتحرَّزُ فيها عبادُ الله من أعدائهم كما يتحصَّنون بالقِلاع، بل تكونُ أبلغَ وأحصنَ من كثيرٍ من القِلاع والمدن.

ومن منافعها: ما ذكره الله تعالىٰ في كتابه أنه جَعَلها للأرض أوتادًا تثبِّتها، ورواسي بمنزلة مراسي السُّفن، وأعْظِم بها منفعةً[1] وحكمة.

هذا، وإذا تأمَّلْتَ خِلْقَتها العجيبةَ البديعةَ علىٰ هذا الوضع وجدتها في غاية المطابقة للحكمة:

فإنها لو طالت واستَدَقَّت كالحائط، لتعذَّر الصُّعودُ عليها والانتفاعُ بها وسَتَرَت عن النَّاس الشمسَ والهواءَ فلم يتمكَّنوا من الانتفاع بها.

ولو بُسِطَت علىٰ وجه الأرض، لضيَّقت عليهم المزارعَ والمساكن، ولملأت السَّهْل، ولما حصل لهم بها الانتفاعُ من التَّحصُّن والمغارات والأكنان، ولما سَتَرَت عنهم الرياح، ولما حَجَبَت السُّيول.

ولو جُعِلَت مستديرةً علىٰ الكُرة[2] لم يتمكَّنوا من صُعودها، ولما حَصَل لهم بها الانتفاعُ التَّام.

فكان أولىٰ الأشكال والأوضاع بها وأليقَها وأوقعَها علىٰ وَفْق المصلحة هذا الشكلُ الذي نُصِبَت عليه.

ولقد دعانا الله سبحانه في كتابه إلىٰ النَّظر فيها وفي كيفيَّة خلقها؛ فقال: ﴿أَفَلَا يَنظُرُونَ إِلَى ٱلْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ ﴿١٧﴾ وَإِلَى ٱلسَّمَآءِ كَيْفَ رُفِعَتْ ﴿١٨﴾ وَإِلَى ٱلْجِبَالِ

---

(١) (ح، ن): «من منفعة».

(٢) (ح): «شكل الكرة». (ن): «مثل الكرة».

﴿كَيْفَ نُصِبَتْ ۝١٩ وَإِلَى ٱلْأَرْضِ كَيْفَ سُطِحَتْ﴾ [الغاشية: ١٧ - ٢٠].

فخَلْقُها ومنافعُها من أكبر الشواهد علىٰ قدرة باريها[1] وفاطرها، وعلمه وحكمته ووحدانيَّته.

هذا مع أنها تسبِّحُ بحمده، وتخشعُ له، وتسجدُ له، وتتشقَّقُ وتهبطُ من خشيته، وهي التي خافت من ربها وفاطرها وخالقها ـ علىٰ شدَّتها وعِظَم خَلْقِها ـ من الأمانة إذ عَرَضَها عليها وأشفقَت مِنْ حملِها.

ومنها: الجبلُ الذي تجلَّىٰ له ربُّه فساخَ وتَدكْدَك.

ومنها: الجبلُ الذي كلَّم اللهُ عليه موسىٰ كليمَه ونَجِيَّه.

ومنها: الجبلُ الذي حَبَّبَ اللهُ رسولَه وأصحابَه إليه، وأحبَّه رسولُ الله ﷺ وأصحابُه[2].

ومنها: الجبلان اللذان جعلهما الله سُورًا[3] علىٰ بيته، وجَعَل الصَّفا في ذيل أحدهما والمروةَ في ذيل الآخر، وشرع لعباده السَّعيَ بينهما، وجَعَله من مناسكهم ومُتَعبَّداتهم.

ومنها: جبلُ الرحمة المنصوبُ عليه ميدانُ عرفات[4]، فلِلَّه كم به[5]

---

(١) (ت): «بانيها».

(٢) وهو جبلُ أحد، كما في الصحيحين.

(٣) (ح، ن): «ستورا». وفوقها في (د) بخطٍّ دقيق: «كذا».

(٤) وهو جبل إلال (علىٰ وزن: هلال). وتسميته بـ «جبل الرحمة» محدثة، ووقعت في كلام كثير من العلماء. انظر: «شرح مسلم» للنووي (٨/ ١٨٥)، و«مجموع الفتاوىٰ» (٢٦/ ١٣٣، ١٦١)، و«تفسير ابن كثير» (٢/ ٥١٥)، وغيرها. وللشيخ بكر أبو زيد فيه جزءٌ مطبوع.

(٥) «به» ليست في (ن، ح).

من ذنبٍ مغفور، وعَثْرةٍ مُقالة، وزلَّةٍ معفُوٍّ عنها، وحاجةٍ مقضيَّة، وكربةٍ مفروجة، وبليَّةٍ مدفوعة، ونعمةٍ متجدِّدة، وسعادةٍ مُكتَسبة، وشقاوةٍ ممحُوَّة!

كيف، وهو الجبلُ المخصوصُ بذلك الجمع الأعظم والوفد الأكرم الذين جاؤوا من كلِّ فجٍّ عميق، وقوفًا لربِّهم، مستكينين لعظمته، خاضعين[1] لعزَّته، شُعثًا غُبرًا، حاسرين عن رؤوسهم، يستقيلونه عثراتهم، ويسألونه حاجاتهم، فيدنو منهم، ثمَّ يُباهي بهم الملائكة؟! فلِلَّه ذاك الجبلُ وما ينزلُ عليه من الرحمة والتَّجاوُز عن الذُّنوب العِظام!

ومنها: جبلُ حراءَ الذي كان رسولُ الله ﷺ يخلو فيه بربِّه[2]، حتىٰ أكرمه الله برسالته[3] وهو في غاره، فهو الجبلُ الذي فاض منه النُّورُ علىٰ أقطار العالم، فإنه ليفخَرُ علىٰ الجبال، وحُقَّ له ذلك.

فسبحان من ٱختَصَّ برحمته وتكريمه من شاء من الجبال والرِّجال، فجَعَل منها جبالًا هي مِغْناطيسُ القلوب كأنها مركَّبةٌ منها، فهي تَهْوِي إليها كلَّما ذكرتْها وتهفُو نحوَها، كما ٱختَصَّ من الرِّجال من ٱختصَّه بكرامته، وأتمَّ عليه نعمتَه، ووضع عليه محبَّةً منه؛ فأحبَّه وحبَّبه إلىٰ ملائكته وعباده المؤمنين ووَضَع له القبولَ بينهم.

وإذا تأمَّلتَ البِقاعَ وجدتَها ... تشقىٰ كما تشقىٰ الرِّجالُ وتَسْعَدُ[4]

---

(١) (ت): «برسالاته».

(٢) كما أخرجه البخاري (٣)، ومسلم (١٦٠) من حديث عائشة.

(٣) (ق): «خاضعين لعزته».

(٤) البيت لأبي تمام في ديوانه بشرح التبريزي (٣/ ١٩٥)، و«وفيات الأعيان» (١/ ٤٤٣).
وفي «الوفيات»: «تشقىٰ الرجال وتنعم». ورواية الديوان: =

فدَع عنكَ الجبلَ الفلاني، وجبلَ بني فُلان، وجبلَ كذا[1].

خُذ ما تراهُ ودَع شيئًا سَمِعتَ به   في طَلْعة الشَّمس ما يُغْنِيكَ عن زُحَلِ[2]

هذا؛ وإنها لتَعْلَمُ أنَّ لها موعدًا ويومًا تُنْسَفُ فيها نسفًا وتصيرُ كالعِهْن[3] من هَوْلِه وعِظَمِه، فهي مشفقةٌ من هَوْل ذلك الموعد منتظرةٌ له.

وكانت أمُّ الدَّرداء رضي الله عنها إذا سافرَت فصعدَت علىٰ جبلٍ تقولُ لمن معها: أَسْمِع الجبالَ ما وَعَدَها ربُّها فيقول: ما أُسْمِعُها؟ فتقول: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْجِبَالِ فَقُلْ يَنسِفُهَا رَبِّى نَسْفًا ﴿١٠٥﴾ فَيَذَرُهَا قَاعًا صَفْصَفًا ﴿١٠٦﴾ لَّا تَرَىٰ فِيهَا عِوَجًا وَلَآ أَمْتًا﴾ [طه: ١٠٥ - ١٠٧][4].

فهذا حالُ الجبال وهي الحجارةُ الصُّلبة، وهذه رِقَّتُها وخشيتُها وتَدَكْدُكُها من جلال ربها وعظمته، وقد أخبر عنها فاطرُها وباريها أنه لو أنزل عليها كلامَه لخشعَت ولتصدَّعَت من خشيته.

فيا عجبًا مِنْ مضغة لحمٍ أقسىٰ من هذه الجبال! تسمعُ[5] آيات الله تتلىٰ عليها، ويُذْكَرُ الرَّبُّ تبارك وتعالىٰ، فلا تَلِينُ ولا تخشع ولا تُنِيب[6] فليس

= * تثري كما تثري الرجال وتنعم *

وبالرواية التي أورد المصنف في ديوان ابن نباتة وكثيرٍ من المصادر دون نسبة.

(١) أي: من الجبال التي لم تثبت لها فضيلةٌ خاصة، ويتوهَّم الجهلةُ فيها ذلك.

(٢) تقدم تخريجُ البيت (ص: ٤١٨).

(٣) وهو الصُّوف. «اللسان» (عهن).

(٤) أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢٢/ ٣٤٢).

(٥) (ق، ت، ح): «يسمع».

(٦) (د، ق، ت، ح): «يلين ولا يخشع ولا ينيب».

بمُسْتَنْكَرٍ لله عزَّ وجلَّ ولا يخالفُ حكمتَه أن يخلقَ لها نارًا تُذِيبُها إذْ لم تَلِن لكلامه[1] وذِكْره وزواجره ومواعظه.

فمن لم يَلِن لله في هذه الدَّار قلبُه، ولم يُنِب إليه، ولم يُذِبْهُ بحبِّه والبكاء من خشيته، فليتمتَّع قليلًا، فإنَّ أمامه الـمُلَيِّن الأعظم، وسيُردُّ إلىٰ عالِم الغيب والشَّهادة فيَرىٰ ويَعْلَم.

فصل

ولمَّا ٱقتضت حكمتُه تبارك وتعالىٰ أنْ جَعَل من الأرض السَّهْلَ والوَعْر[2]، والجبالَ والرِّمال؛ ليُنتَفعَ بكلِّ ذلك[3] في وَجْهِه، ويحصُل منه ما خُلِقَ له، وهُيِّئت الأرض بهذه الآية[4]= لَزِمَ من ذلك أن صارت كالأمِّ التي تحملُ في بطنها أنواعَ الأولاد من كلِّ صنف، ثمَّ تُخْرِجُ إلى النَّاس والحيوان من ذلك ما أذِنَ لها فيه ربُّها أن تخرجَه، إمَّا بعلمهم[5]، وإمَّا بدونه، ثمَّ يردُّ إليها ما خرج منها.

وجَعَلها سبحانه كِفاتًا للأحياء ما داموا علىٰ ظهرها، فإذا ماتوا ٱستُودِعَتْهم[6] في بطنها فكانت كِفاتًا لهم؛ تَضُمُّهم علىٰ ظهرها أحياءً وفي بطنها أمواتًا، فإذا كان يومُ الوقت المعلوم وقد أثقَلَها الحَمْلُ وحانَ وقتُ

(١) (د، ق، ت، ح): «علىٰ كلامه».

(٢) (ق، ت، د): «السهول والوعور».

(٣) (ن): «بكل شيء».

(٤) كذا في الأصول. ولعلها: الهيأة. وفي (ط): «المثابة».

(٥) (ت): «بعلمه». (ح، ن): «بعملهم».

(٦) (ق، د): «استودعهم».

الـولادة ودنـا الـمَخاض[١]، أوحـىٰ إليهـا ربُّـها وفاطرُهـا أن تـضع حملَهـا وتُـخرِجَ أثقالها، فتُخرِج النَّاسَ مـن بطنهـا إلىٰ ظهرهـا، وتقـول: ربِّ هـذا مـا ٱسْتَوْدَعْتَني، وتُـخرِجُ كنوزَها بإذنه تعالىٰ، ثمَّ تحـدِّثُ أخبارَهـا، وتـشهدُ عـلىٰ بَنِيها بما عملوا علىٰ ظهرها من خيرٍ أو شرٍّ.

فصل

ولما كانت الرياح تَـجُولُ فيها[٢]، وتدخلُ في تجاويفها، وتـُحْدِثُ فيهـا الأبخِرَة، فتـختنقُ[٣] الرياح، ويتعـذَّرُ عليهـا المنفَـذ= أَذِنَ الله سبحانه لهـا في الأحيان بالتنفُّس، فتُحْدِثُ فيها الزَّلازلَ العِظام[٤]، فيحـدثُ مـن ذلـك لعبـاده الخوفُ والخشيةُ والإنابةُ والإقلاعُ عن معاصيه والتضرُّعُ إليه والنَّدم[٥].

كما قال بعض السَّلف وقد زُلزِلت الأرض: «إنَّ ربَّكم يَسْتَعْتِبكم»[٦].

وقال عمر بن الخطَّاب، وقد زُلزِلت المدينة، فخطَبهم ووعظهم، وقـال: «لئن عادت لا أساكِنكم فيها»[٧].

---

(١) (ن، ح): «ودنو المخاض».

(٢) أي: في الأرض.

(٣) (د، ق، ت): «وتنخنق». (ح): «وتتـخفق».

(٤) انظر: «مجموع الفتاوىٰ» (٢٤/ ٢٦٤).

(٥) (ق، ت): «والتوبة».

(٦) تقدم تـخريجه (ص: ٣٤٠).

(٧) أخرجه ابـن أبي شـيبة (٢/ ٤٧٣)، وابـن أبي الـدنيا في «العقوبـات» (٢٠)، والبيهقـي (٣/ ٣٤٢) بإسنادٍ صحيح.

فصل[1]

ثمَّ تأمَّل حكمةَ الله عزَّ وجلَّ في عِزَّة هذين النقدين: الذَّهب والفضة، وقصور حيلة[2] العالَم عما حاولوا من صَنْعَتهما والتشبُّه بخَلْق الله إياهما، مع شدَّة حرصهم وبلوغ أقصىٰ جهدهم واجتهادهم في ذلك، فلم يظفروا بسوىٰ الصِّبغة[3].

ولو مُكِّنوا من أن يصنعوا مثلَ ما خَلَق الله من ذلك لفَسَد أمرُ العالَم، واستفاض الذَّهبُ والفضةُ في النَّاس حتىٰ صارا كالشَّقَف[4] والفَخَّار، وكانت تتعطَّل المصلحةُ التي وُضِعَا لأجلها، وكانت كثرتُهما جدًّا سببَ تعطُّل الانتفاع بهما؛ فإنه لا يبقىٰ لهما قيمة[5]، ويبطُل كونُهما قِيَمًا لنفائس

---

(١) «الدلائل والاعتبار» (١٤-١٥)، «توحيد المفضل» (٩٨).

(٢) (ح): «حيرة». (ت): «همة».

(٣) (ق، د): «الضيعة». (ت): «الصيغة». والمثبت أدنىٰ إلى الصواب. فإن غاية ما يمكنهم هو صبغ النحاس مثلًا بصبغ الفضة. انظر: «تفسير ابن كثير» (٦/ ٢٦٧٥)، و«البداية والنهاية» (٢/ ٢٠٤)، و«شرح المقاصد» للتفتازاني (١/ ٣٧٤). وكان أصحاب هذه الصناعة يقولون عن أنفسهم: «نحن صبَّاغون»! «مجموع الفتاوى» (٢٩/ ٣٦٩).
وفي (ح، ن): «الصنعة»، وهي قراءة محتملة؛ فالكيمياء يشبَّه فيها المصنوع بالمخلوق. قال ابن تيمية: «ومن زعم أن الذهب المصنوع مثل المخلوق فقوله باطلٌ في العقل والدين». «الفتاوى» (٢٩/ ٣٦٨). وكانت كتب الكيمياء تسمىٰ «كتب الصَّنعة». انظر: المقالة العاشرة من «الفهرست» للنديم، و«مجموع الفتاوى» (٢٩/ ٣٧٨).

(٤) وهو الخزف المكسَّر. «اللسان» (شقف).

(٥) (ح، ن): «قيمة نفيسة».

الأموال والمعاملات وأرزاق المقاتِلَة[1]، ولم يتسخَّر بعضُ النَّاس لبعض؛ إذ يصيرُ الكلُّ أربابَ ذهبٍ وفضَّة، فلو أغنىٰ خلقَه كلَّهم لأفقَرهم كلَّهم[2]، فمن يرضىٰ لنفسه بامتهانها في الصَّنائع التي لا قِوامَ للعالَم إلا بها؟!

فسبحان من جَعَل عِزَّتهما سببَ نظام العالَم، ولم يجعلهما في العزَّة كالكبريت الأحمر الذي لا يوصلُ إليه[3]، فتفوتُ المصلحةُ بالكلِّيَّة، بل وضعهما وبثَّهما في العالَم بقَدْرٍ ٱقتضته حكمتُه ورحمتُه ومصالحُ عباده.

وقرأتُ بخطِّ الفاضل جبريل بن نوح[4] الأنباري، قال: أخبرني بعض من تداوَل المعادنَ[5] أنهم أوغَلوا في طلبها إلىٰ بعض نواحي الجبل، فانتهوا إلىٰ موضعٍ رأوا فيه[6] أمثال الجبال من الفضة، ومن دون ذلك وادٍ يجري مُنْصَلِتًا[7] بماءٍ غزيرٍ لا يُدْرَكُ[8]، ولا حيلة في عُبوره، فانصرفوا إلىٰ حيث يعملون ما يَعْبُرون به، فلمَّا هيَّؤوه وعادوا راموا طريقَ النَّهر فما وقعوا[9] له

(١) لعله يريد: الغنائم. وفي (ح): «المعاملة».
(٢) ليست في (ت، ح، ن).
(٣) انظر: «تاج العروس» (كبرت)، والتعليق علىٰ «الحيوان» (٥/ ٩٥).
(٤) (ق، د، ت): «روح». ولعله مؤلف الكتاب أو ناسخه، كما مر في المقدمة.
(٥) (ق، د): «يداول المعادن».
(٦) (ح، ن): «وإذا فيه».
(٧) شديد الجري. وفي الأصول: «متصلبا». (ر): «متصلًا». والمثبت من (ض).
(٨) (ض): «لا يدرك غوره».
(٩) (ح، ن»: «وقفوا».

علىٰ أثر، ولا عرفوا إلىٰ أين يتوجَّهون، فانصرفوا آيسين![1].

وهذا أحدُ ما يدلُّ علىٰ بطلان صناعة الكيمياء[2]، وأنها عند التحقيق زَغَلٌ وصِبغةٌ[3] لا غير، وقد ذكرنا بطلانها وبيَّنَّا فسادَها من أربعين وجهًا في رسالةٍ مفردة[4].

---

(١) الخبر في مطبوعة «توحيد المفضل» مختصرًا، دون لفظ «أخبرني»: «ومن أوغل في المعادن انتهىٰ إلى وادٍ عظيم يجري منصلتًا بماءٍ غزير لا يدرك غوره، ولا حيلة في عبوره، ومن ورائه أمثال الجبال من الفضة». كأنه مثلٌ مضروبٌ لا قصةٌ محكية. وبنحو ما أورده المصنف في نسخة «الدلائل» المنسوبة للجاحظ (١٥).

(٢) وهي عند القدماء: علمٌ يُعرَفُ به طرقُ سَلب الخواصِّ من الجواهر المعدنية، وإفادتها خواصَّ لم تكن لها، ولا سيَّما تحويلها إلىٰ ذهب.
واختلفوا في صحتها وإمكانها علىٰ قولين مشهورين، وممن قال ببطلانها: ابن سينا، ويعقوب بن سنان الكندي، وشيخ الإسلام ابن تيمية، والأكثرون. واحتجوا بأدلةٍ مادِّية وشرعية وعقلية.
انظر: «الإمتاع والمؤانسة» (٢/ ٣٨)، و«الهوامل والشوامل» (٣٢٤)، و «الغيث الذي انسجم» (١/ ٩)، و«كشف الظنون» (٢/ ١٥٢٦).
وعند الـمُحْدَثين: علمٌ يُبحَثُ فيه عن خواصِّ العناصر المادية، والقوانين التي تخضع لها في الظروف المختلفة، وبخاصةٍ عند اتحاد بعضها ببعض.
انظر: «المعجم الوسيط» (٨٠٨)، و«المعجم الفلسفي» (٢/ ٢٥٤).
والخلافُ السابق لا يجري علىٰ هذا العلم؛ لاختلاف حقيقته عن الأول.

(٣) (ت): «وصيغة». (ن، ح): «وصنعة». والمثبت من (د، ق)، وهو أقرب، كما تقدم.

(٤) ذكرها ابن رجب والداوودي وغيرهما. انظر: «ابن القيم» للشيخ بكر (٢٢٣). ولم يُعثَر عليها بعد، وذكر بعضهم وجودها في إحدىٰ المكتبات الخاصة.
وانظر: «الطرق الحكمية» (٦٣٠).
ولشيخ الإسلام ابن تيمية رسالةٌ في إبطالها. انظر: «العقود الدرية» (٧٧). وردَّ عليه =

والمقصودُ أنَّ حكمةَ الله تعالىٰ ٱقتضت عِزَّة هـذين الجوهرَين وقلَّتهما بالنسبة إلىٰ الحديد والنُّحاس والرَّصاص؛ لصلاح أمر النَّاس[1].

وٱعتَبِر ذلك بأنه إذا ظهرَ الشيءُ الظَّريفُ المستَحسَنُ مما يحدِثُه النَّاسُ من الأمتعة، كان نفيسًا عزيزًا ما دام فيه قِلَّةٌ وهو مرغوبٌ فيه، فإذا فشا وكثُر في أيدي النَّاس وقَدَرَ عليه الخاصُّ والعامُّ سقط عندهم وقلَّت رغباتُهم فيه، ومن هذا قولُ القائل: «نفاسةُ الشيء مِنْ عِزَّتِه»[2]، ولهذا كان أزهدَ النَّاس في العالِـم أهلُه وجيرانُه وأرغبَهم فيه البُعداءُ عنه.

فصل[3]

وتأمَّل الحكمةَ البديعةَ في تيسيره سبحانه علىٰ عباده ما هم أحوجُ إليه وتوسيعه وبَذْلِه، فكلَّما كانوا أحوجَ إليه كان أكثرَ وأوسع، وكلَّما ٱستغنَوا عنه كان أقلَّ، وإذا توسَّطت الحاجةُ توسَّط وجودُه، فلم يكن بالعامِّ ولا بالنادر، علىٰ مراتب الحاجات وتفاوتها.

فاعتَبِر هذا بالأصول الأربعة: التُّراب والماء والهواء والنَّار، وتأمَّل سَعة ما خلق الله منها وكثرتَه وعمومَه.

فتأمَّل سَعة الهواء وعمومَه ووجودَه بكلِّ مكان؛ لأنَّ الحيوانَ المخلوق

= نجم الدين الربعي برسالة. انظر: «أعيان العصر» (٣/ ١٠١)، و«الغيث الذي انسجم» (١/ ٩). وانظر: «مجموع الفتاوىٰ» (٢٨/ ٧٢، ٢٩/ ٣٦٨ - ٣٩١).

(١) (ح، ن): «أمر المسلمين».

(٢) انظر: «المثل السائر» (١/ ١٠١).

(٣) «الدلائل والاعتبار» (١٥)، «توحيد المفضل» (٩٠، ٩٣).

في البرِّ لا يمكنُه الحياةُ إلا به، فهو معه أين كان وحيثُ كان؛ لأنه لا يستغني عنه لحظةً واحدة، ولولا كثرتُه وسَعتُه وامتدادُه في أقطار العالم لاختنقَ أهل العالَم[1] من الدُّخان والبُخَار المتصاعد المُنعقِد.

فتأمَّل حكمةَ ربك في أنْ سخَّر له الرياح، فإذا تصاعدَ إلىٰ الجوِّ أحالتهُ سحابًا أو ضبابًا، فأذهبَت عن العالم شرَّه وأذاه.

فسَلِ الجاحدَ: من الذي دبَّر هذا التَّدبيرَ وقدَّر هذا التقدير؟ وهل يقدرُ أهل العالَم[2] كلُّهم لو ٱجتمعوا أن يُحِيلوا ذلك ويقلبوه سحابًا أو ضبابًا، أو يُذْهِبوه عن النَّاس ويكشفوه عنهم؟

ولو شاء ربُّه تعالىٰ لحبَسَ عنه الرياح فاختنقَ علىٰ وجه الأرض، فأهلَك ما عليها من الحيوان والنَّاس.

فصل[3]

ومِنْ ذلك: سَعةُ هذه الأرض وامتدادُها، ولولا ذلك لضاقت عن مساكن الإنس والحيوان، وعن مزارعهم ومراعيهم، ومنابت ثمارهم وأعشابهم.

فإن قلت: فما حكمةُ هذه القِفَار الخالية، والفَلَوات الفارغة المُوحِشَة؟

فاعلم أنَّ فيها معايشَ[4] ما لا يحصيه إلا الله من الوحوش والدَّوابِّ، وعليها أرزاقُهم، وفيها مَطْرَدُهم ومنزلهم؛ كالمدن والمساكن للإنس، وفيها

---

(١) (ت): «كل العالم». (ن، ح): «لاختنق العالم». (ر، ض): «هذا الأنام».

(٢) (ت، ن): «يقدر العالم».

(٣) «الدلائل والاعتبار» (١٦)، «توحيد المفضل» (٩٠، ٩٢).

(٤) (د، ق): «معاش».

مجالهم ومرعاهم ومَصِيفُهم ومَشْتاهُم.

ثـمَّ فيهـا ــ بعـدُ ــ متَّسعٌ ومتنفَّسٌ للنَّاس ومُضطرَبٌ إذا ٱحتـاجوا إلىٰ الانتقال والبَدْوِ[1] والاستبدال بالأوطان؛ فكـم مـن بيـداءَ سَمْلَقٍ[2] صـارت قـصورًا[3] وجِنانًـا ومـساكن. ولـولا سَـعةُ الأرض وفَسْحُها[4] لكـان أهلُهـا كالمحـصورين والمحبوسـين في أمـاكنهم، لا يجـدون عنهـا ٱنتقـالًا إذا فَدَحَهم[5] ما يزعجُهم عنها ويضطرُّهم إلىٰ النُّقلة منها.

وكذلك الماء، لولا كثرتُه وتدفُّقه في الأودية والأنهار لـضاق عـن حاجـة النَّاس إليه، ولغَلَبَ القويُّ فيه الضعيفَ واستبدَّ به دونه، فيحصلُ الضررُ وتَعْظُمُ البليَّـة، مع شدَّة حاجة جميع الحيوان إليه من الطَّير والوحوشِ والسِّباع، فاقتضت الحكمةُ أن كان بهذه الكثرة والسَّعة في كلِّ وقت.

وأما النَّار، فقد تقدَّم أنَّ الحكمةَ ٱقتضت كُمونَـها[6]؛ متىٰ شاء العبدُ أَوْراها عند الحاجة، فهي وإن لم تكن مبثوثةً[7] في كلِّ مكانٍ فإنها عَتِـيدةٌ[8] حاصلةٌ متىٰ ٱحتيجَ إليها، واسعةٌ لكلِّ ما يُحتاجُ إليه منها، غير أنها مُودَعـةٌ في أجسامٍ جُعِلَت معادنَ لها؛ للحكمة التي تقدَّمت.

---

(١) (ت): «والبدول».

(٢) وهي: القَفْر الذي لا نبات فيه. أو القاع المستوىٰ الأملس. «اللسان» (سملق).

(٣) (ض): «فكم بيداء وكم فدفد حالت قصورا».

(٤) (ر، ض): «وفسحتها».

(٥) (ق، ت، ح، ن): «قدحهم».

(٦) (ح): «كونها».

(٧) (ن): «مشبوبة».

(٨) أي: حاضرةٌ مُعَدَّة. «اللسان» (عتد).

فصل[1]

ثمَّ تأمَّل الحكمةَ البالغةَ في نزول المطر علىٰ الأرض من عُلوٍّ ليعُمَّ بسَقْيه وِهادَها وتِلالها، وظِرابها وآكامها، ومنخفَضها ومرتفعَها، ولو كان ربها تعالىٰ إنما يسقيها[2] من ناحيةٍ من نواحيها لما أتىٰ الماءُ علىٰ الناحية المرتفعة إلا إذا اجتمع في السُّفلىٰ وكثُر، وفي ذلك ضررٌ وفساد.

فاقتضت حكمتُه أن سقاها من فوقها؛ فينشئُ سبحانه السَّحابَ ـ وهي روايا الأرض ـ، ثمَّ يرسلُ الرياح فتحملُ الماءَ من البحر وتَلْقَحُها به كما يَلْقَحُ الفحلُ الأنثىٰ. ولهذا تجدُ البلادَ القريبة من البحر كثيرةَ الأمطار، وإذا بَعُدَت من البحر قلَّ مطرُها[3].

وفي هذا المعنىٰ قولُ الشاعر[4] يصفُ السَّحاب:

شَرِبْنَ بماءِ البحرِ ثمَّ ترفَّعَتْ ... متىٰ لُجَجٍ خُضْرٍ لهنَّ نَئيجُ[5]

---

(١) «الدلائل والاعتبار» (١٧)، «توحيد المفضل» (٩٥ - ٩٦).

(٢) (ر، ض): «يأتيها».

(٣) نقل ناسخ (ح) في الطرَّة بعض كلام شيخ الإسلام ابن تيمية في تكوُّن المطر.
وانظر: «منهاج السنة» (٥/ ٤٣٩ - ٤٤٤)، و«مجموع الفتاوىٰ» (١٦/ ١٦، ٢٤/ ٢٦٢)، و«شروح سقط الزند» (١/ ٣٥٥)، و«إضاءة الراموس» (١/ ١٩٥).

(٤) وهو أبو ذؤيب الهذلي. من كلمةٍ في «ديوان الهذليين» (١/ ٥٠). وتخريج البيت في «شرح أشعار الهذليين» (٣/ ١٣٨٧).

(٥) «متىٰ لجج» يعنىٰ: مِنْ لجج. و«لهن نئيج» أي: مَرٌّ سريعٌ بصوت. انظر: «خزانة الأدب» (٧/ ٩٧).

وفي «الموطَّأ»[1] مرفوعًا، وهو أحدُ الأحاديث الأربعة المقطوعة[2]: «إذا نَشَأت سحابةٌ بحريَّةً ثمَّ تشاءمت فتلك عينٌ غُدَيْقَة»[3].

والله سبحانه ينشيء الماءَ في السَّحاب إنشاءً، تارةً يَقْلِبُ الهواءَ ماءً[4] وتارةً يحملُه الهواءُ من البحر فيَلْقَحُ به السَّحابَ ثمَّ ينزلُ منه علىٰ الأرض للحكمة التي ذكرناها، ولو أنه ساقه من البحر إلىٰ الأرض جاريًا علىٰ ظهرها لم يحصُل عمومُ السَّقي إلا بتخريب كثيرٍ من الأرض، ولم يحصُل عمومُ السَّقي لأجزائها.

فصاعَدَه[5] سبحانه إلىٰ الجوِّ بلُطفه وقدرته، ثمَّ أنزله علىٰ الأرض

---

(١) (٥١٧) بلاغًا. وأخرجه موصولًا الطبراني في «الأوسط» (٧٧٥٧)، وابن أبي الدنيا في «المطر» (٤٢)، وأبو الشيخ في «العظمة» (٧٢٢)، عن عائشة مرفوعًا بإسنادٍ ضعيفٍ جدًّا.
وأخرجه الشافعي في «الأم» (٢/ ٥٦١) من وجهٍ آخر مرسلًا، وإسناده شديد الضعف.
وانظر: «التمهيد» (٢٤/ ٣٧٧)، و«فتح الباري» لابن رجب (٩/ ٢٦٦).

(٢) ذكر ابن عبد البر في «تجريد التمهيد» (٢٤٢، ٢٤٩، ٢٥٣) أن في «الموطأ» من بلاغات مالك ومرسلاته واحدًا وستين حديثًا، وجَدَها كلَّها متصلةً، حاشا أربعة أحاديث لم يستطع وَصْلَها، وهذا الحديثُ أحدها. وقد صنف ابنُ الصلاح رسالةً في وصل هذه الأحاديث، مطبوعة بذيل «توجيه النظر» للجزائري، وكلامُه عن هذا الحديث فيها (٢/ ٩٢٨).

(٣) «نشأت»: ابتدأت وارتفعت. «بحرية»: من ناحية البحر. «تشاءمت»: أخذت نحو الشام. «فتلك عينٌ غُدَيقة»: سحابةٌ يكون ماؤها غزيرًا.

(٤) (ق): «بقلب الهواء ماء».

(٥) (ح، ن): «فباعده».

بغايةٍ[1] من اللُّطف والحكمة التي لا اقتراحَ لجميع عقول الحكماء فوقها فأنزله ومعه رحمتُه علىٰ الأرض.

فصل[2]

ثمَّ تأمَّل الحكمةَ البالغةَ في إنزاله بقَدْر الحاجة، حتىٰ إذا أخذت الأرضُ حاجتَها منه، وكان تتابعُه عليها بعد ذلك يضرُّها= أقلَع عنها وأعقَبه بالصَّحو، فهما ـ أعني الصَّحوَ والغَيم ـ يَعْتَقِبان[3] علىٰ العالم لما فيه صلاحُه، ولو دام أحدُهما كان فيه فسادُه.

فلو توالت الأمطارُ لأهلكت ما علىٰ الأرض، ولو زادت علىٰ الحاجة أفسدت الحبوبَ والثِّمار، وعفَّنت الزروعَ والخضروات، وأرخَت الأبدان[4]، وخثَّرت[5] الهواء، فحدثَت ضروبٌ من الأمراض، وفَسَد أكثرُ المآكل، وتقطَّعت المسالكُ والسُّبل.

ولو دام الصَّحوُ لجفَّت الأبدان، وغِيض الماءُ، وانقطع مَعِينُ العيون والآبار والأنهار والأودية، وعَظُمَ الضرر، واحْتَدَم الهواء[6]، فيَبِسَ ما علىٰ الأرض، وجفَّت الأبدان، وغَلَب اليُبْس، فأحدثَ ذلك ضُروبًا من الأمراض

---

(١) في الأصول: «بعناية». تحريف.

(٢) «الدلائل والاعتبار» (١٨)، «توحيد المفضل» (٩٤ - ٩٥).

(٣) (ح): «معتقبان». (ن): «متعاقبان». (ض): «يتعاقبان».

(٤) (ر، ض): «واسترخت أبدان الحيوان».

(٥) جعلته خاثرًا، لتشبعه بالرطوبة. (ح، ن): «وحرت». (ض): «وحصر». وفي «البحار» (٣/ ١٢٥، ٥٦/ ٣٨٥): «وخصر». خَصِر: اشتدَّ بردُه.

(٦) اشتدت حرارته.

عَسِرة الزَّوال.

فاقتضت حكمةُ اللطيف الخبير أنْ عاقَبَ بين الصَّحو والمطر علىٰ هذا العالم؛ فاعتدل الأمرُ، وصَحَّ الهواءُ، ودَفَع كلُّ واحدٍ منهما عادِيَة الآخر[1]، واستقام أمرُ العالم وصلح.

فصل[2]

ثمَّ تأمَّل الحكمةَ الإلهيَّة في إخراج الأقوات والثِّمار والحبوب والفواكه متلاحقةً شيئًا بعد شيء، متتابعةً، ولم يخلقها كلَّها جملةً واحدة؛ فإنها لو خُلِقت كذلك علىٰ وجه الأرض، ولم تكن تَنبتُ علىٰ هذه السُّوق والأغصان، لدَخَل الخللُ وفاتت المصالحُ التي رُتِّبت علىٰ تلاحُقها وتتابُعها؛ فإنَّ كلَّ فصلٍ وأوانٍ يقتضي من الفواكه والثِّمار[3] غيرَ ما يقتضيه الفصلُ الآخر، فهذا حارٌّ وهذا باردٌ وهذا معتدل، وكلٌّ في فصله موافقٌ للمصلحة لا يليقُ به غيرُ ما خُلِقَ فيه.

ثمَّ إنه سبحانه خلق تلك الأقواتَ مقارِنةً لمنافعَ أخرَ من العَصْف والخشب، والوَرَق والنَّوْر[4]، والسَّعَف والكَرَب[5]، وغيرها من منافع النَّبات والشَّجر غير الأقوات، كعَلَف[6] البهائم، وآلات الأبنية والسُّفُن والرِّحال والأواني وغيرها، ومنافعِ النَّوْر من الأدوية والمنظر البهيج الذي

(١) (ن، ح): «عادة الآخر».

(٢) «الدلائل والاعتبار» (١٩)، «توحيد المفضل» (٩٩، ١٠١).

(٣) (ق، ت): «والنبات».

(٤) نَوْرُ الشجر: زَهْرُه. «اللسان» (نور).

(٥) الكَرَب: أصولُ سَعَف النخل الغِلاظُ العِراض التي تيبس. «اللسان» (كرب).

(٦) (ح): «وكعلف».

يسرُّ النَّاظرين، وحُسْن مرأىٰ الشجر وخِلْقَتها البديعة الشاهدة لفاطرها ومبدعها بغاية الحكمةِ واللُّطف.

ثمَّ إذا تأمَّلتَ إخراجَ ذلك النَّوْر البهيِّ من نفس ذلك الحطب، ثمَّ إخراجَ الوَرَق الأخضر، ثمَّ إخراجَ تلك الثِّمار علىٰ اختلاف أنواعها وأشكالها ومقاديرها، وألوانها وطُعومها وروائحها ومنافعها وما يرادُ منها.

ثمَّ تأمَّل أين كانت مُستودعَةً في تلك الخشبة وهاتيك العِيدان، وجُعِلت الشجرةُ لها كالأمِّ، فهل كان في قدرة الأب العاجز الضعيف إبرازُ هذا التَّصوير العجيب، وهذا التقدير المُحْكَم، وهذه الأصباغ الفائقة، وهذه الطُّعوم اللذيذة والأراييح[1] الطيِّبة، وهذه المناظر المستحسَنة؟!

فسَلِ الجاحدَ: من تولىٰ تقديرَ ذلك وتصويرَه وإبرازه وترتيبَه[2] شيئًا فشيئًا، وسَوْقَ الغذاء إليه في تلك العُروق اللِّطاف التي يكادُ البصرُ يعجزُ عن إدراكها وتلك المجاري الدِّقاق؟!

فمن الذي تولىٰ ذلك كلَّه؟! ومن الذي أطْلَع لها الشمس، وسخَّر لها الرياح، وأنزَل عليها المطر، ودَفَع عنها الآفات؟!

وتأمَّل تقديرَ اللطيف الخبير؛ فإنَّ الأشجار لما كانت تحتاجُ إلىٰ الغذاء الدَّائم، كحاجة النَّاس وسائر الحيوان، ولم يكن لها أفواهٌ كأفواه الحيوان، ولا حركةٌ تنبعثُ بها لتناول الغذاء؛ جُعِلت أصولُها مركوزةً في الأرض؛

---

(١) جمعُ الجمع لكلمة «ريح»، وهي شاذة، كما في «اللسان». وتقع في كلام الجاحظ وغيره من أمراء البيان. والمصنف يستعملها أحيانًا. انظر: «زاد المعاد» (٤/ ٩١)، و«شفاء العليل» (٦٤٨).

(٢) (ح): «وتربيته».

لتنزع منها[1] الغذاء و تمتصَّه من أسفل الثَّرىٰ، فتؤدِّيه إلىٰ أغصانها، فتؤدِّيه الأغصانُ إلىٰ الوَرق والثَّمر، كلٌّ له شِرْبٌ معلومٌ لا يتعدَّاه، يصلُ إليه في مَجَارٍ وطرقٍ قد أُحكِمَت غايةَ الإحكام، فتأخذُ الغذاءَ من أسفلَ وتَلْقَمه بعروقها كما يلتقمُ الحيوانُ غذاءه بفمه، ثمَّ تقسِّمه علىٰ حملها بحسب ما يحتملُه[2]، فتعطي كلَّ جزءٍ منه بحسب ما يحتاجُ إليه لا تظلمُه ولا تزيدُه علىٰ قَدْر حاجته.

فسَلِ الجاحدَ[3]: من أعطاها هذا؟ ومن هداها إليه ووَضَعَه فيها؟

فلو ٱجتمعَ الأوَّلون والآخِرون هل كانت قدرتُهم وإرادتُهم تصلُ إلىٰ تربية[4] ثمرةٍ واحدةٍ منها هكذا بإشارةٍ أو صناعةٍ أو حيلةٍ أو مزاوَلة؟

وهل ذلك إلا صُنْعُ من شَهِدَت له مصنوعاتُه، ودلَّت عليه آياتُه، كما قيل:

فــوا عَجَبًــا كيــف يُعــصىٰ الإلــ	ــهُ أم كيــف يجحَــدُه الجاحِــدُ
ولله في كُـــــلِّ تحريكـــــةٍ	وتـــسكينةٍ أبـــدًا شـــاهِدُ
وفي كـــلِّ شيءٍ لـــه آيـــةٌ	تَـــدُلُّ عـــلىٰ أنـــه واحِـــدُ[5]

(١) (ت، د، ق): «ليسرع بها». (ح، ن): «ليسوغ بها». والمثبت من (ر، ض).

(٢) (ت، ن): «يحمله».

(٣) (ن): «فاسأل المعطل».

(٤) (ت): «ترتيب».

(٥) الأبيات لأبي العتاهية في ديوانه (١٠٤)، و«الأغاني» (٤/ ٣٧)، و«التمثيل والمحاضرة» (١١)، و«بهجة المجالس» (٢/ ٣٣١)، وغيرها كثير.
ونُسِبَت إلىٰ لبيد، و محمود الوراق، وأبي نواس، وابن المبارك، في مصادر أخرىٰ، ولا يصحُّ من ذلك شيء.

فصل[1]

ثـمَّ تأمَّـل إذا نـصبتَ خيمـةً أو فُـسطاطًا كيـف تُـمِدُّه[2] مـن كـلِّ جانـبٍ بالأطنابِ ليثبُتَ فلا يسقُط ولا يتعوَّج.

فهكذا تجدُ النَّبات والشجرَ له عروقٌ ممتدَّةٌ في الأرض منتشرةٌ إلىٰ كـلِّ جانبٍ لتُمسِكه وتُقِيمَه، وكلَّما ٱنتشرت أعاليه ٱمتـدَّت[3] عروقُه وأطنابُـه مـن أسـفلٍ في الجهـات. ولـولا ذلـك كيـف كانـت تثبُـت هـذه النَّخيـلُ الطِّـوالُ الباسقاتُ والدَّوْحُ العِظام[4] علىٰ الرياح العواصف؟!

وتأمَّل سَبْق الخِلْقة الإلهية[5] للصِّناعة البشرية؛ حتىٰ يَعْلَم الناسُ نَـصْبَ الخِيـام والفـساطيط مـن خِلْقـة الـشَّجر والنَّبـات؛ لأنَّ عروقهـا أطنـابٌ لهـا كأطنـاب الخيمـة، وأغـصانُ الـشَّجر يُـتَّخذُ منهـا الفـساطيط، ثـمَّ يحـاكىٰ بهـا الشجرة.

فصل[6]

ثمَّ تأمَّل الحكمـةَ في خَلْـق الـوَرَق؛ فإنـك تـرىٰ في الورقـة الواحـدة مـن جملة العُروق الممتدَّة فيها المبثوثة فيها ما يَبْهَرُ النَّاظر.

---

(١) «الدلائل والاعتبار» (٢١).

(٢) (ت): « فسطاط كيف يمد».

(٣) (ت): «اشتدت».

(٤) الدَّوْح: الشجر العِظام ذات الفروع الممتدة. «التاج» (دوح).

(٥) (د، ت): «الخلق الإلهي».

(٦) «الدلائل والاعتبار» (٢١)، «توحيد المفضل» (١٠١ – ١٠٢).

فمنها غِلاظٌ ممتدَّةٌ في الطُّول والعرض، ومنها دِقاقٌ تتخلَّلُ تلك الغِلاظ، منسوجةً نسجًا دقيقًا مُعْجِبًا لو كان مما يتولىٰ البشرُ صُنْعَ مثله بأيديهم لما فُرِغ من ورقةٍ في عامٍ كامل، ولاحتاجُوا فيه إلىٰ آلاتٍ وحركاتٍ وعلاجٍ تعجزُ قدرتهم عن تحصيله، فبثَّ الخلَّاقُ العليمُ في أيامٍ قلائل من ذلك ما يملأ الأرض سَهْلَها وجبالها بلا آلاتٍ ولا مُعينٍ ولا فكرةٍ ولا معالجة، إن هي إلا إرادتُه النَّافذةُ في كلِّ شيء، وقدرتُه التي لا يمتنعُ منها شيء؛ ﴿إِنَّمَآ أَمۡرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيۡـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [يس: ٨٢].

فتأمَّل الحكمةَ في تلك العروق المتخلِّلة للورقة[١] بأسْرِها لتسقيها وتُوصِل[٢] إليها المادَّة فتحفظ عليها حياتها ونضارتها، بمنزلة العروق المبثوثة في الأبدان التي تُوصِلُ الغذاءَ إلىٰ كلِّ جزءٍ منه.

وتأمَّل ما في العروق الغِلاظ من إمساكها الورقَ بصلابتها ومتانتها لئلَّا تتمزَّق وتضمحلَّ[٣]، فهي بمنزلة الأعصاب لبدن الحيوان، فتراها قد أُحكِمَت صَنْعَتُها ومُدَّت العروقُ في طولها وعرضِها لتتماسك فلا يَعْرِضُ لها التَّمزُّق.

فصل

ثمَّ تأمَّل حكمةَ اللطيف الخبير في كونها[٤] جُعِلَت زينةً للشجر، وسِتْرًا ولباسًا للثَّمرة، ووقايةً لها من الآفات التي تمنعُ كمالها؛ ولهذا إذا جُرِّدَت

(١) (د، ق): «الورقة». (ت): «المورقة».

(٢) (ح، ن): «ويرسل».

(٣) (ر، ض): «تنتهك وتتمزق».

(٤) أي: الوَرَق.

الشجرةُ من ورقها فَسَدَت الثَّمرةُ ولم يُنتفَع بها.

وانظر كيف جُعِلَت وقايةً لِـمَنبِت الثَّمرة الضعيف[1] من اليُـبْس، فإذا ذهبَت الثَّمرةُ بقي الورقُ وقايةً لتلك الأفنان الضعيفة من الحرِّ، حتىٰ إذا طَفِئت تلك الجمرةُ ولم يَضُرَّ الأفنانَ عُرْيُـها عن ورقها سُلِبَتها[2] لتكتسيَ لباسًا جديدًا أحسنَ منه.

فتبارك الله ربُّ العالمين الذي يعلمُ مَساقِط[3] تلك الأوراق ومَنابِتَها، فلا تخرجُ منها ورقةٌ إلا بإذنه ولا تسقطُ إلا بعلمه، ومع هذا فلو شاهدها العبادُ علىٰ كثرتها وتنوُّعها وهي تسبِّحُ بحمد ربها[4] مع الثِّمار والأفنان والأشجار لشاهدوا من جمالها أمرًا آخر، ولرأوا خِلْقَتها بعَيْنٍ أخرىٰ، ولعلموا أنها لشأنٍ عظيمٍ خُلِقَت[5]، وأنها لم تُخْلَق سُدىٰ.

قال تعالىٰ: ﴿وَٱلنَّجْمُ وَٱلشَّجَرُ يَسْجُدَانِ﴾ [الرحمن: ٦]؛ فالنَّجمُ ما ليس له ساقٌ من النَّبات، والشجرُ ما له ساقٌ[6]، وكلُّها ساجدةٌ لله مسبِّحةٌ بحمده: ﴿وَإِن مِّن شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِۦ وَلَٰكِن لَّا تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ ۗ إِنَّهُۥ كَانَ حَلِيمًا غَفُورًا﴾ [الإسراء: ٤٤].

---

(١) (ن، ح): «الضعيفة».

(٢) (ن، ح): «سلبها».

(٣) (ت، ح، ن): «ساقط».

(٤) (ت): «بحمد ربها وتقدسه».

(٥) كتب فوقها في (د) بخطٍّ دقيق: «أي: للاعتبار».

(٦) رُوِي هذا عن ابن عباس، واختاره الطبري (٢٣/ ١٢).

ولعلَّك أن تكون ممَّن غَلُظ حِجابُه، فتذهبَ[1] إلىٰ أنَّ التَّسبيحَ دلالتُها علىٰ صانعها فقط[2]؛ فاعلَم أنَّ هذا القول يظهرُ بطلانُه من أكثر من ثلاثين وجهًا قد ذكرنا أكثرها في موضعٍ آخر[3].

وفي أيِّ لغةٍ تسمَّىٰ الدلالةُ علىٰ الصَّانع تسبيحًا وسجودًا وصلاةً وتأويبًا وهُبوطًا من خشيته، كما ذكر تعالىٰ ذلك في كتابه؟!

فتارةً يخبرُ عنها بالتَّسبيح، وتارةً بالسُّجود، وتارةً بالصَّلاة؛ كقوله تعالىٰ: ﴿وَٱلطَّيْرُ صَٰٓفَّٰتٍۖ كُلٌّ قَدْ عَلِمَ صَلَاتَهُۥ وَتَسْبِيحَهُۥ﴾ [النور: ٤١]، أفترىٰ يقبلُ عقلُك أن يكون معنىٰ الآية: كلٌّ قد عَلِمَ اللهُ دلالته عليه؟! وسمَّىٰ تلك الدَّلالةَ صلاةً وتسبيحًا، وفرَّق بينهما وعَطَف أحدَهما علىٰ الآخر!

وتارةً يخبرُ عنها بالتَّأويب؛ كقوله: ﴿يَٰجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُۥ﴾ [سبأ: ١٠].

---

(١) (ح، ن): «فذهبت».

(٢) كما ذهب إليه المتكلمون، الباقلاني، والرازي، والقفال الشاشي، وابن رشد، والزمخشري، وغيرهم. انظر: «مفاتيح الغيب» (١/ ٢٧، ٤/ ١٤٤، ٢٠/ ٣٤٨، ٢٩/ ٤٤٨)، و«مناهج الأدلة» (١٥٣)، و«تفسير السمعاني» (٥/ ٤٣٠)، و«الكشاف» (٢/ ٦٢٦)، و«المعيار المعرب» (١٢/ ٣٤٥).

(٣) انظر بعضها في «الروح» (٢٦٤).
وانظر: «مسائل حرب» (٤٢٧)، و«معاني القرآن» للزجاج (٣/ ٢٤٢، ٤١٩، ٥/ ١٢١)، و«تفسير السمعاني» (٣/ ٢٤٤، ٤٢٨، ٥/ ٢٤٥، ٣٦٤)، و«طبقات الشافعية» للسبكي (٨/ ٩٤، ٩٥)، و«رسالة في قنوت الأشياء كلها لله» (١/ ٤٣ - جامع الرسائل)، و«قاعدة في المحبة» (٢٣)، وله في المسألة قاعدةٌ مفردة ذكرها ابن رشيِّق. انظر: «الجامع لسيرة شيخ الإسلام» (٣٠٤).

وتـارةً يخـبرُ عنهـا بالتَّـسبيح الخـاصِّ بوقـتٍ دون وقـت، كالعـشيِّ والإشراق، أفترىٰ دلالتها علىٰ صانعها إنما تكونُ في هذين الوقتين؟!

وبالجملة؛ فبطلانُ هذا القول أظهرُ لـذوي البـصائر مـن أن يطلبـوا دلـيلًا علىٰ بطلانه، والحمدُ لله.

فصل[1]

ثمَّ تأمَّل حكمتَه سبحانه في إيداع[2] العَجَم والنَّوىٰ في جوف الثَّمرة، وما في ذلك من الحِكَم والفوائد التي منها: أنه كالعَظْم لبدن الحيوان، فهو يُمْسِكُ بصلابته رخاوةَ الثَّمرة ورِقَّتَها ولطافتَها، ولولا ذلك لـشُدِخَت[3] وتفسَّخَت، ولأسرع إليها الفساد، فهو بمنزلة العَظْم، والثَّمرةُ بمنزلة اللحم الذي يكسوه الله عزَّ وجلَّ العِظام.

ومنها: أنَّ في ذلك بقاءَ المادَّة وحِفْظها؛ إذ ربَّما تعطَّلت الشجرةُ أو نوعُها، فخَلَق فيها[4] ما يقومُ مقامها عند تعطُّلها، وهو النَّوىٰ الذي يُغْرَسُ فيعودُ مثلَها.

ومنها: ما في تلك الحبوب من أقوات الحيوانات، وما فيها من المنافع والأدهان والأدوية والأصباغ وضروبٍ أُخَر من المصالح التي يتعلَّمها النَّاس[5]، وما خَفِيَ عليهم منها أكثر.

---

(١) «الدلائل والاعتبار» (٢١)، «توحيد المفضل» (١٠٢ - ١٠٣).

(٢) (ح، ق، د): «إبداع» بالموحَّدة. والعَجَم هو النوىٰ.

(٣) (ر، ض): «لتشدخت».

(٤) (ح): «فخلف فيها».

(٥) (ق): «يعلمها الناس».

فتأمَّل الحكمةَ في إخراجه ـ سبحانه ـ هذه الحبوبَ لمنافعَ فيها، وكسوتها لحمًا لذيذًا شهيًّا يتفكَّهُ به ٱبنُ آدم.

ثمَّ تأمَّل هذه الحكمةَ البديعةَ في أنْ جَعَل للثَّمرة الرَّقيقة اللطيفة التي يُفسِدُها الهواءُ والشمسُ غلافًا يحفظُها، وغشاءً يواريها؛ كالرُّمَّان والجَوز واللَّوز ونحوه. وأمَّا ما لا يَفْسُدُ إذا كان بارزًا فجَعَل له في أوَّل خروجه غشاءً يواريه؛ لضعفه ولقلَّة صبره علىٰ الحرِّ، فإذا ٱشتدَّ وقَوِيَ تفتَّق عنه ذلك الغشاءُ وضَحَا للشمس[1] والهواء؛ كطَلْع النَّخل وغيره.

فصل[2]

ثمَّ تأمَّل خلقَ الرُّمَّان وماذا فيه من الحِكَم والعجائب؛ فإنك ترىٰ داخلَ الرُّمَّانة كأمثال التِّلال[3] شحمًا متراكمًا في نواحيها، وترىٰ ذلك الحَبَّ فيها مرصوفًا رصفًا ومنضودًا نضدًا لا يمكنُ الأيدي أن تنضِّده، وترىٰ الحَبَّ مقسومًا أقسامًا وفِرَقًا، وكلَّ قسمٍ وفرقةٍ منه ملفوفًا[4] بلفائفَ وحُجُبٍ منسوجةٍ أعجبَ نسجٍ وألطفَه وأدقَّه[5] علىٰ غير منوالٍ إلا منوال ﴿ كُن فَيَكُونُ ﴾، ثمَّ ترىٰ الوعاءَ المحكَم الصُّلبَ قد ٱشتمل علىٰ ذلك كلِّه وضمَّه أحسنَ ضمٍّ.

---

(١) أي: بَرَز لها، وأصابه حرُّها.

(٢) «الدلائل والاعتبار» (٢٢)، «توحيد المفضل» (١٠٣ - ١٠٤).

(٣) في الأصول: «القلال»، تحريف. والمثبت من (ر، ض). وإنما ذُكِرت القِلالُ في الحديث في مثَل ثمار الجنة لعِظَمها، وليست كذلك ثمار الدنيا. ثم إن المقصود ههنا تمثيل تراكمها لا عِظَمها.

(٤) (ح): «ملفوفة». (ن): «ملفوف».

(٥) «وأدقه» ليست في (ح).

فتأمَّل هذه الحكمةَ البديعةَ في الشَّحم المودَع فيها؛ فإنَّ الـحَبَّ لا يمدُّ بعضه بعضًا، إذ لو مدَّ بعضُه بعضًا لاختلط وصار حبَّـةً واحدة، فجُعِل ذلك الشحمُ خِلاله[1] ليمدَّه بالغذاء.

والدليلُ عليه أنك ترىٰ أصول الـحَبِّ مركوزةً في ذلك الشَّحم، وهذا بخلاف حَبِّ العنب فإنه ٱستغنىٰ عن ذلك بأن جَعَل لكلِّ حبَّةٍ مجرًى تشربُ منه، فلا تشربُ حقَّ أختها، بل يجري الغذاءُ في ذلك العِرْق مجرًى واحدًا، ثمَّ ينقسمُ منه في مجاري الحبوب كلِّها، فينصبُّ منه[2] في كلِّ مجرًى غذاءُ تلك الحبَّة، فتبارك الله أحسنُ الخالقين.

ثمَّ إنه لَفَّ ذلك الـحَبَّ في تلك الرُّمَّانة بتلك اللفائف؛ لتضُمَّه وتمسكه فلا يضطرب ولا يتبدَّد، ثمَّ غشَّىٰ فوق ذلك بالغشاء الصُّلب[3]، صِوانًا له[4] وحافظًا[5] وممسكًا له بإذن الله وقدرته.

فهذا قليلٌ من كثيرٍ من حكمة هذه الثَّمرة الواحدة، ولا يمكنُنا ــ ولا غيرَنا ــ ٱستقصاءُ ذلك، ولو طالت الأيامُ واتَّسعَ الفِكْر[6]، ولكنَّ هذا منبِّهٌ علىٰ ما وراءه، واللبيبُ يكتفي ببعض ذلك، وأما من غَلَبت عليه الشقاوة، فكأيِّن من آيةٍ في السَّموات والأرض يمرُّ عليها وهو معرضٌ عنها[7]، غافلٌ

(١) (ح): «غلافه». وسقطت من (ن).

(٢) (ح): «فينبعث منه».

(٣) (ر، ض): «بالقشرة المستحصفة».

(٤) (ت): «صنوانا». (ن، ح): «صونا».

(٥) (ق، ن): «وحفظا». (ح): «وحفاظا». (ض): «لتصونه وتحصنه».

(٦) (ت): «الذكر».

(٧) سها ناسخ (ق) فكتب بدل هذه الجملة آية سورة يوسف: ١٠٥، التي اقتبس منها =

عن موضع الدَّلالة فيها.

فصل[1]

ثمَّ تَأمَّل هذا الرَّيعَ[2] والنَّماء الذي وضعه الله في الزَّرع، حتىٰ صارت الحبَّةُ الواحدةُ ربما أنبتت سبعَ مئة حبَّة[3]، ولم تنبت الحبَّةُ حبَّةً واحدةً مثلها؛ ليكون في الغَلَّة متَّسعٌ لما يُرَدُّ في الأرض من الحَبِّ وما يكفي النَّاس ويَقُوتُ الزَّارعَ إلىٰ إدراك زرعه. فصار الزرعُ يَرِيعُ هذا الرَّيعَ ليفيَ بما يحتاجُ إليه للقوت والزِّراعة.

وكذلك ثمارُ الأشجار والنَّخيل، وكذلك ما يخرجُ مع الأصل الواحد منها من الصِّنوان؛ ليكون لما يقطعُه النَّاسُ[4] من ذلك ويستعملونه في مآربهم خَلَفًا، فلا تَبطُل المادَّةُ عليهم ولا تَنقُص.

ولو أنَّ صاحبَ بلدٍ من البلاد أراد عِمارتَه لأعطىٰ أهلَه ما يَبْذُرونه فيه[5] وما يُقِيتهُم إلىٰ ٱستواء الزَّرع، فاقتضت حكمةُ اللطيف الخبير أن أخرجَ من الحبَّة الواحدة حبَّاتٍ عديدة؛ ليُقِيتَ الخارجُ النَّاسَ ويدَّخرون منه ما يزرعون.

= المصنفُ عبارته، ثم عاد فصحَّحها في الطرَّة بما يوافق باقي النسخ.

(١) «الدلائل والاعتبار» (١٩)، «توحيد المفضل» (٩٩ - ١٠٠).

(٢) وهو النماء والزيادة. «اللسان» (ريع).

(٣) (ر، ض): «مئة حبة وأكثر وأقل». وهو أجود.

(٤) (ت، د): «افلس»، وفي طرة (د): «لعله: الناس». وكذلك هي في (ر، ض).

(٥) (ق، د، ت): «فيهم».

فصل[1]

ثُمَّ تأمَّل الحكمةَ في الحبوب[2]، كالبُـرِّ والشعير ونحوهما؛ كيف يخرجُ الحَبُّ مُدْرَجًا في قُشورٍ علىٰ رؤوسها أمثالُ الأسنَّة، فلا يتمكَّنُ جُنْدُ الطَّير من إفسادها والعبث فيها؛ فإنه لو صادفَ الحَبَّ بارزًا لا صِوانَ عليه[3] ولا وقاية تحولُ دونه لتمكَّن منه كلَّ التَّمكُّن، فأفسدَ وعاثَ وعَثَا وأكبَّ عليه أكلًا ما ٱستطاع، وعَجَز أربابُ الزَّرع عن ردِّه.

فجعل اللطيفُ الخبيرُ عليه هذه الوقايات لتصونه، فينال الطَّيرُ منه مقدارَ قُوتِه، ويبقىٰ أكثرُه للإنسان؛ فإنه أولىٰ به؛ لأنه هو الذي كَدَحَ فيه وشَقِيَ به[4]، وكان الذي يحتاجُ إليه أضعاف حاجة الطَّير.

فصل[5]

ثمَّ تأمَّل الحكمةَ الباهرة في هذه الأشجار؛ كيف تراها في كلِّ عامٍ لها حملٌ ووَضْع، فهي دائمًا في حملٍ وولادة.

فإذا أذِنَ لها ربُّها في الحمل ٱحتبسَت[6] الحرارةُ الطَّبيعيةُ في داخلها واختبأت فيها؛ ليكون فيها حملُها في الوقت المقدَّر لها، فيكون ذلك الوقتُ

---

(١) «الدلائل والاعتبار» (٢٠)، «توحيد المفضل» (١٠٠).

(٢) (ن): «أكثر الحبوب».

(٣) الصُّوان (بالضم والكسر): الوعاء الذي يصان فيه الشيء. «اللسان».

(٤) (ح): «كدح فيه وسعىٰ». وفي طرَّة (ن) إشارةٌ إلىٰ أن ذلك في نسخة.

(٥) «الدلائل والاعتبار» (٢٢)، «توحيد المفضل» (١٠٣).

(٦) (د): «اجتننت». (ت): «اجتبت». (ق): «اجتنبت». والمثبت من (ح، ن)، وهو الصواب. وفي (ر): «فتحتبس الحرارة».

بمنزلة وقت العُلُوق ومبدأ تكوين النُّطَف، فتعملُ المادَّةُ في أجوافها عملَها، وتهيِّئها للعُلُوق، حتىٰ إذا آن وقتُ الحمل دَبَّ فيها الماءُ، فلانت أعطافُها[1]، وتحرَّكت للحَمْل، وسرىٰ الماءُ في أفنانها، وانتشرت فيها الحرارةُ والرُّطوبة.

حتىٰ إذا آنَ وقتُ الولادة كُسِيَت من سائر الملابس الفاخرة من النَّوْر والوَرَق ما تتبخترُ فيه[2] وتَمِيسُ به وتفخَرُ علىٰ العقيم، فإذا أظهرت أولادها[3]، وبانَ للنَّاظر حملُها، عُلِم حينئذٍ كرمُها وطِيبُها مِنْ لؤمها وبخلها؛ فتولىٰ تغذيةَ ذلك الحمل من تولىٰ غذاءَ الأجنَّة في بطون أمَّهاتها وكساها الأوراق وصانها من الحرِّ والبرد.

فإذا تكامل الحملُ وآن وقتُ الفطام، تَدَلَّت إليك أفنانُها كأنما تناولكَ ثمرةَ كبدها[4]، فإذا قابلتَها رأيتَ الأفنانَ كأنها تلقاك بأولادها وتحيِّيكَ وتكرمكَ بهم وتقدِّمهم إليك، حتىٰ كأنَّ مناولًا يناولكَ إياها بيده، ولا سيَّما قطوفُ جنَّات النَّعيم الدَّانيةُ التي يتناولها المؤمنُ قائمًا وقاعدًا ومضطجعًا، وكذلك ترىٰ الرَّياحينَ كأنها تحيِّيكَ بأنفُسِها، وتقابلكَ بطِيب رائحتها.

وكلُّ هذا إكرامًا لك، وعنايةً بأمرك، وتخصيصًا لك، وتفضيلًا علىٰ غيرك من الحيوانات، أفيَجْمُلُ بك الاشتغالُ بهذه النِّعَم عن المُنعِم بها؟! فكيف إذا ٱستعنتَ بها علىٰ معاصيه وصرفتَها في مساخطه؟! فكيف إذا جحدتَه وأضفتَها إلىٰ غيره، كما قال: ﴿وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنَّكُمْ تُكَذِّبُونَ﴾ [الواقعة: ٨٢]؟!

---

(١) (ت): «فملأت أعطافها».

(٢) (ن، ح): «تفتخر به».

(٣) (ح، ن): «ظهرت أولادها». (ت): «ظهرت ولادتها».

(٤) (ح): «ثمر درها».

فجديرٌ بمن له مُسْكَةٌ من عقلٍ أن يسافر بفكره في هذه النِّعَم والآلاء، ويكرِّر ذِكرَها، لعلَّه يُوقِفُه علىٰ المراد منها ما هو؟ ولأيِّ شيءٍ خُلِق؟ ولماذا هُيِّىء؟ وأيُّ أمرٍ طُلِب منه علىٰ هذه النِّعَم[1]؛ كما قال تعالىٰ: ﴿فَٱذْكُرُوٓا۟ ءَالَآءَ ٱللَّهِ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [الأعراف: ٦٩].

فذِكرُ آلائه تبارك وتعالىٰ ونِعَمه علىٰ عبده سببُ الفلاح والسَّعادة؛ لأنَّ ذلك لا يزيدُه إلا محبةً لله وحمدًا وشكرًا وطاعةً وشُهودَ تقصيره ـ بل تفريطه ـ في القليل مما يجبُ لله عليه.

ولله درُّ القائل:

قد هيَّؤُوكَ لأمرٍ لو فَطِنْتَ له ... فاربأ بنفسِكَ أن ترعىٰ مع الهَمَلِ[2]

فصل[3]

ثمَّ تأمَّل الحكمةَ في شجر اليَقْطين والبِطِّيخ والخِرْبِز[4]، كيف لما ٱقتضت الحكمةُ أن يكونَ حملُه ثمارًا كبارًا جُعِل نباتُه منبسطًا علىٰ الأرض؛ إذ لو ٱنتصبَ قائمًا كما ينتصبُ الزَّرعُ لضَعُفَت قوَّتُه عن حمل هذه الثِّمار الثَّقيلة، ولنَفَضت[5] قبل إدراكها وانتهائها إلىٰ غاياتها.

---

(١) (ت): «في هذه النعم».

(٢) مضىٰ تخريج البيت (ص: ٣٨٠).

(٣) «الدلائل والاعتبار» (٢٣)، «توحيد المفضل» (١٠٤).

(٤) (ق، د، ت): «والجزر». تحريف. والمثبت من (ن، ر). وفي (ض): «الدباء والقثاء والبطيخ».

(٥) سقطَت. والنَّفَض: ما تساقط من الثمر. وفي (ت): «ولنقضت». (ح): «ولانقضت». (ق، ن): «ولنقصت». وأهملت في (د). (ر، ض): «ولتقصفت».

فاقتضت حكمةُ مُبدعِه وخالقه أن بَسَطه ومدَّه علىٰ الأرض، ليُلقِيَ عليها ثمارَه فتحملها عنه الأرض. فترىٰ العِرْقَ الضعيفَ الدَّقيقَ من ذلك منبسطًا علىٰ الأرض وثمارُه مبثوثةٌ حواليه، كأنه حيوانٌ[1] قد اكتنفها جِراؤها[2] فهي ترضعُها.

ولما كان شجرُ اللُّوبيا والباذنجان والباقِلَّاء وغيرها مما يَقْوىٰ علىٰ حمل ثمرته، أنبتَه الله منتصبًا قائمًا علىٰ ساقه؛ إذ لا يَلقىٰ من حمل ثماره مؤنةً ولا يَضْعُف عنها.

فصل[3]

ثمَّ تأمَّل كيف اقتضت الحكمةُ الإلهيةُ موافاةَ أصناف الفواكه والثِّمار للنَّاس بحسب الوقت المُشاكِل لها المقتضي لها، فتُوافيهم[4] كمُوافاة الماء للظَّمآن، فتلقَّاها[5] الطَّبيعةُ[6] بانشراحٍ واشتياق، منتظرةً لقدومها كانتظار الغائب للغائب.

ولو كان الصيفُ[7] ونباتُه إنما يوافي في الشتاء لصادفَ من النَّاس كراهةً واستثقالًا بوُروده، مع ما كان فيه من المضرَّة للأبدان والأذىٰ لها، وكذلك لو وافىٰ ربيعُها في الخريف أو خريفُها في الرَّبيع لم يقع من النفوس

---

(١) (ر، ض): «كأنه هرة ممتدة».

(٢) صِغارها.

(٣) «الدلائل والاعتبار» (٢٣)، «توحيد المفضل» (١٠٥).

(٤) (ن): «فتوافيهم فيه».

(٥) (ن): «فتتلقاها».

(٦) (ض): «النفوس».

(٧) (ن): «فلو كانت فاكهة الصيف».

ذلك الموقِع، ولا ٱستطابتْه واستلذَّته ذلك الالتذاذ.

ولهذا تجدُ المتأخِّرَ منها عن وقته فائتًا مملولًا محلول[1] الطَّعم، ولا تظنَّ[2] أنَّ هذا لجريان العادة المجرَّدة بذلك؛ فإنَّ العادة إنما جرت به لأنه وَفْقَ الحكمة والمصلحة التي لا يُخِلُّ بها الحكيمُ الخبير.

فصل[3]

ثمَّ تأمَّل هذه النَّخلةَ التي هي أحدُ آيات الله[4] تجدْ فيها من العجائب والآيات ما يَبْهَرُك؛ فإنه لما قدِّر أن يكون فيه إناثٌ تحتاجُ إلىٰ اللِّقاح جُعِلَت فيها ذكورٌ تَلْقَحُها بمنزلة ذكور الحيوان وإناثه، ولذلك ٱشتدَّ شَبهُها من بين سائر الأشجار بالإنسان، خصوصًا بالمؤمن، كما مَثَّله النبيُّ ﷺ[5]، وذلك من وجوهٍ كثيرة:

أحدها: ثباتُ أصلها في الأرض واستقرارُه فيها، وليست بمنزلة الشجرة التي ٱجتُثَّت من فوق الأرض ما لها من قرار[6].

الثاني: طِيبُ ثمرتها وحلاوتُها وعمومُ المنفعة بها، كذلك المؤمنُ طيِّبُ الكلام طيِّبُ العمل، فيه المنفعةُ لنفسه ولغيره.

---

(١) كذا في الأصول. وفي (ط): «مخلول» بالمعجمة، لعله من الخَلِّ، وسمِّي بذلك لأنه ٱختلَّ منه طعمُ الحلاوة.

(٢) مهملة في (د). وفي (ح، ت): «يظن».

(٣) «الدلائل والاعتبار» (٢٣)، «توحيد المفضل» (١٠٥ - ١٠٦).

(٤) كذا في الأصول، من باب الحمل علىٰ المعنىٰ، وهو كثيرٌ في كتب المصنف.

(٥) أخرجه البخاري (٦١)، ومسلم (٢٨١١) من حديث ابن عمر.

(٦) انظر: «إعلام الموقعين» (١/ ١٧٣).

الثالث: دوامُ لباسها وزينتها، فلا يسقطُ عنها صيفًا ولا شتاءً، كذلك المؤمنُ لا يزولُ عنه لباسُ التقوىٰ وزينتُها حتىٰ يُوافي ربَّه تعالىٰ.

الرابع: سهولةُ تناول ثمرتها وتيسيره؛ أمَّا قصيرُها فلا يُحْوِجُ المتناوِلَ أن يَرقاها، وأمَّا باسِقُها فصعودُه سهلٌ بالنسبة إلىٰ صعود الشَّجر الطِّوال وغيرها، فتراها كأنها قد هُيِّئت منها المراقي[1] والدَّرَجُ إلىٰ أعلاها؛ وكذلك المؤمنُ خيرُه سهلٌ قريبٌ لمن رام تناوله لا بالعَسِر[2] ولا باللئيم.

الخامس: أنَّ ثمرتها من أنفع ثمار العالم؛ فإنه يؤكلُ فاكهةً رطبةً[3] وحلاوةً يابسة؛ فيكونُ قُوتًا وأُدْمًا وفاكهة، ويُتَّخَذُ منه الخَلُّ والنَّاطِفُ[4] والحلوىٰ، ويدخلُ في الأدوية والأشربة، وعمومُ المنفعة به وبالعنب فوق كلِّ الثِّمار.

وقد اختلف النَّاسُ في أيهما أنفعُ وأفضل؟ وصنَّف الجاحظُ في المحاكمة بينهما مجلَّدًا[5]، فأطال فيه الحِجَاجَ والتفضيل من الجانبين.

وفصلُ النِّزاع في ذلك أنَّ النَّخل في مَعْدِنه ومحلِّ سلطانه أفضلُ من

---

(١) (ح، ن): «فتراها كأنها منها المراقي».

(٢) (ق، ت): «بالغر». (د): «بالغز». وكلاهما خطأ.

(٣) (ق): «رطبه فاكهة». وسقطت «رطبة» من (ت).

(٤) ضربٌ من الحلوىٰ. انظر: «المعجم الوسيط» (نطف)، وحواشي «الحيوان» (٣/ ٣٧٦)، و«نشوار المحاضرة» (٣/ ٢٧١).

(٥) وهو كتاب «الزرع والنخل»، ولم يُعْثَر عليه بعد. واختار فيه تفضيل النخل؛ فعابه بذلك بعض الناس. انظر: رسائله (١/ ٢٣١، ٢٤٠)، و«الحيوان» (١/ ٤)، و «إرشاد الأريب» (٢١١٨).

العنب وأعمُّ نفعًا وأجدىٰ علىٰ أهله كالمدينة[1] والحجاز والعراق، والعنبُ في مَعْدِنه ومحلِّ سلطانه أفضلُ وأعمُّ نفعًا وأجدىٰ علىٰ أهله كالشام والجبال والمواضع الباردة التي لا تقبلُ النَّخل[2].

وحضرتُ مرَّةً في مجلسٍ بمكَّة ـ شرَّفها الله تعالىٰ ـ فيه من أكابر البلد، فجَرَت هذه المسألة[3]، وأخذ بعضُ الجماعة الحاضرين يُطْنِبُ في تفضيل النَّخلِ وفوائده، وقال في أثناء كلامه: ويكفي في تفضيله أنَّا نشتري بِنَواهُ العنبَ؛ فكيف يفضَّلُ عليه ثمرٌ يكون نواهُ ثمنًا له؟![4].

وقال آخرُ من الجماعة: قد فَصَل النبيُّ ﷺ النِّزاعَ في هذه المسألة، وشفىٰ فيها بنَهْيِه عن تسمية شجر العنب كَرْمًا، وقال: «**الكَرْمُ قلبُ المؤمن**»[5]، فأيُّ دليلٍ أبينُ من هذا؟! وأخذوا يبالغون في تقرير ذلك.

---

(١) في الأصول: «بالمدينة». تحريف. وسيرد على الصواب في قوله: «كالشام».

(٢) انظر: «النخلة» لأبي حاتم السجستاني (٤٢، ٤٦)، و«طريق الهجرتين» (٨٠٨)، و«زاد المعاد» (٤/ ٣٩٩)، و«تهذيب السنن» (١٣/ ٢١٨).

(٣) وقد جرت من قبلُ في مجلس عمر بن الخطاب رضي الله عنه. انظر: «الحيوان» (٦/ ١٤٠)، و«غريب الحديث» لابن قتيبة (١/ ٢٨١)، و«اللآلي» للبكري (٢/ ٦٩٠)، وغيرها.

وفي «العقود اللؤلؤية» (٢/ ٢٦٣) خبرُ مناظرةٍ أخرىٰ حول المسألة في مجلس أحد أمراء الدولة الرسولية باليمن.

وللقاضي جمال الدين الريمي (ت: ٧٩١) رسالة بعنوان: «تحفة أهل الأدب في تفضيل العنب علىٰ الرطب». انظر: حاشية الرملي علىٰ «أسنىٰ المطالب» (٢/ ٣٩٣)، و«نهاية المحتاج» (٥/ ٢٤٦).

(٤) قلب بعضهم هذا الدليل. انظر: «بهجة المجالس» (١/ ١٣٠).

(٥) أخرجه البخاري (٦١٨٣)، ومسلم (٢٢٤٧) من حديث أبي هريرة.

فقلتُ للأوَّل: ما ذكرتَه من كَوْن نوىٰ التَّمر ثمنًا للعنب فليس بدليل؛ فإنَّ هذا له أسباب:

أحدها: حاجتُكم إلىٰ النَّوىٰ للعَلف، فيرغبُ صاحبُ العنب فيه لعَلف ناضحه وحمولته.

الثاني: أنَّ نوىٰ العنب لا فائدة فيه ولا يجتمع.

الثالث: أنَّ الأعنابَ عندكم قليلةٌ جدًّا، والتَّمر فأكثرُ شيءٍ عندكم، فيكثرُ نواهُ، فيشترىٰ به الشيءُ اليسيرُ من العنب، وأمَّا في بلادٍ فيها سلطانُ العنب فلا يشترىٰ بالنَّوىٰ منه شيءٌ ولا قيمة لنوىٰ التَّمرِ فيها.

وقلتُ لمن ٱحتجَّ بالحديث: هذا الحديثُ من حُجَج فضل العنب[1]؛ لأنهم كانوا يسمُّونه شجرةَ الكَرْم؛ لكثرة منافعه وخيره، فإنه يؤكلُ رطبًا ويابسًا وحُلوًا وحامضًا، وتجنىٰ[2] منه أنواعُ الأشربة والحلوىٰ والدِّبْس وغير ذلك، فسمَّوه كَرْمًا لكثرة خيره؛ فأخبرهم النبي ﷺ أنَّ قلبَ المؤمن أحقُّ منه بهذه التَّسمية؛ لكثرة ما أودع الله فيه من الخير والبِرِّ والرَّحمة واللِّين والعدل والإحسان والنُّصح وسائر أنواع البرِّ والخير التي وضعها الله[3] في قلب المؤمن، فهو أحقُّ بأن يسمَّىٰ كَرْمًا من شجر العنب[4].

ولم يُرِد النبيُّ ﷺ إبطالَ ما في شجر العنب من المنافع والفوائد، وأنَّ

(١) (ن): «من حجج من فضل العنب».

(٢) مهملة في (د). وفي (ن): «وتجيء». وهي قراءة محتملة.

(٣) (ت، ح): «وصفها الله».

(٤) من هنا إلىٰ آخر الفصل ساقطٌ من (ح، ن)، وفي (ن): «بياض في الأصل».

تسميتَه كَرْمًا كذبٌ، وأنها لفظةٌ لا معنىٰ تحتها كتسمية الجاهل عالِمًا والفاجر بَرًّا والبخيل سخيًّا، ألا ترىٰ أنه لم يَنْفِ فوائدَ شجر العنب، وإنما أخبر أنَّ قلبَ المؤمنِ أغزرُ فوائدَ وأعظمُ منافعَ منها؟!

هذا الكلامُ أو قريبٌ منه جرىٰ في ذلك المجلس.

وأنت إذا تدبَّرتَ قول النبي ﷺ: «**الكَرْمُ قلبُ المؤمن**» وجدتَه مطابقًا لقوله في النَّخلة: «**مَثَلُها مثلُ المسلم**»؛ فشبَّه النَّخلةَ بالمسلم في حديث ابن عمر[1]، وشبَّه المسلمَ بالكَرْم في الحديث الآخر، ونهاهم أن يخصُّوا شجرَ العنب باسم الكَرْم دون قلب المؤمن.

وقد قال بعض النَّاس في هذا معنًى آخر؛ وهو أنه نهاهم عن تسمية شجر العنب كَرْمًا لأنه يُقْتَنىٰ منه أمُّ الخبائث؛ فيُكرَهُ أن يسمَّىٰ باسمٍ يرغِّبُ النفوسَ فيها ويحضُّهم عليها؛ من باب سدِّ الذَّرائع في الألفاظ[2]. وهذا لا بأس به لولا أن قوله: «**فإنَّ الكَرْمَ قلبُ المؤمن**» كالتَّعليل لهذا النَّهي والإشارة إلىٰ أنه أولىٰ بهذه التَّسمية من شجر العنب.

ورسولُ الله ﷺ أعلمُ بما أراد من كلامه، فالذي قَصَدَه هو الحقُّ.

وبالجملة؛ فالله سبحانه عَدَّدَ علىٰ عباده من نِعَمه عليهم ثمراتِ النَّخيل والأعناب، فساقَها فيما عَدَّده عليهم من نِعَمه.

والمعنىٰ الأوَّلُ أظهرُ من المعنىٰ الآخر إن شاء الله[3]؛ فإنَّ أمَّ الخبائث

---

(١) تقدم تخريجه قريبًا.

(٢) انظر: «المعلم» للمازري (٣/ ١١١)، و«فتح الباري» (١٠/ ٥٦٧).

(٣) ومال إلىٰ المعنىٰ الأول أبو الوليد الباجي في «المنتقىٰ» (٤/ ٢٤٤)، وقدَّمه المصنف في «تهذيب السنن» (١٣/ ٢١٧)، وتردَّد فيه في «زاد المعاد» (٢/ ٣٤٩، ٤/ ٣٦٩).

تُتَّخَذُ من ثمر كلِّ النَّخيل والأعناب؛ كما قال تعالىٰ: ﴿وَمِن ثَمَرَٰتِ ٱلنَّخِيلِ وَٱلۡأَعۡنَٰبِ تَتَّخِذُونَ مِنۡهُ سَكَرٗا وَرِزۡقًا حَسَنًا﴾ [النحل: ٦٧]، وقال أنسٌ رضي الله عنه: «نَزَل تحريمُ الخمر وما بالمدينة من شراب الأعناب شيءٌ، وإنما كان شرابُ القوم الفضيخَ المتَّخذَ من التَّمر»[١].

فلو كان نهيُه ﷺ عن تسمية شجر العنب كَرْمًا لأجل المُسْكِرِ[٢] لم يشبِّه النَّخلةَ بالمؤمن؛ لأنَّ المُسْكِرَ يُتَّخَذُ منها، والله أعلم.

الوجهُ السَّادس من وجوه التشبيه: أنَّ النَّخلةَ أصبرُ الشجر علىٰ الرياح والجَهْد، وغيرُها من الدَّوْح العِظام تمِيلها الرِّيحُ تارة، وتَقْلَعُها تارة، وتَقْصِفُ أفنانَها، ولا صبرَ لكثيرٍ منها علىٰ العطش كصبر النَّخلة[٣]؛ فكذلك المؤمنُ صبورٌ علىٰ البلاء لا تُزَعْزِعُه الرياح.

السَّابع: أنَّ النَّخلةَ كلها منفعةٌ لا يسقطُ منها شيءٌ بغير منفعة، فثمرها[٤] منفعةٌ، وجِذْعُها فيه من المنافع ما لا يُجْهَلُ للأبنية والسُّقوف وغير ذلك، وسَعَفُها يُسْقَفُ به البيوتُ مكان القَصَب، ويُسْتَرُ به الفُرَجُ[٥] والخَلَل، وخُوصُها يُتَّخَذُ منه المَكاتِلُ والزَّنابيلُ وأنواعُ الآنية والحُصُرُ وغيرُها، ولِيفُها وكَرَبُها فيه من المنافع ما هو معلومٌ عند النَّاس.

---

(١) أخرجه بنحوه البخاري (٢٤٦٤، ٥٥٨٠)، ومسلم (١٩٨٠، ١٩٨١).

(٢) (ت): «السكر».

(٣) (ت): «ولا صبر لها، ولا للمثمر منها علىٰ العطش».

(٤) (ق): «فتمرها». (ت): «فثمرتها».

(٥) (ت): «الفروج».

وقد طابَقَ بعضُ النَّاس هذه المنافعَ وصفاتِ المسلم، وجَعَل لكلِّ منفعةٍ منها صفةً في المسلم تقابلُها، فلمَّا جاء إلىٰ الشَّوك الذي في النَّخلة جَعَل بإزائه من المسلم صفةَ الحِدَّة[1] علىٰ أعداء الله وأهل الفُجور؛ فيكونُ عليهم في الشدَّة والغِلظة بمنزلة الشَّوك، وللمؤمنين والمتقين بمنزلة الرُّطَب حلاوةً ولِينًا، ﴿أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ﴾ [الفتح: ٢٩].

الثَّامن: أنها كلَّما طال عمرُها ٱزداد خيرُها وجاد ثمرُها؛ وكذلك المؤمنُ إذا طال عمره ٱزداد خيرُه وحَسُنَ عملُه.

التَّاسع: أنَّ قلبَها من أطيب القلوب وأحلاه، وهذا أمرٌ خُصَّت به دون سائر الشجر؛ وكذلك قلبُ المؤمن من أطيب القلوب.

العاشر: أنها لا يتعطَّلُ نفعُها بالكليَّة أبدًا، بل إن تعطَّلت منها منفعةٌ ففيها منافعُ أُخَر، حتىٰ لو تعطَّلت ثمارُها سنةً لكان للنَّاس في سَعَفِها وخُوصِها ولِيفها وكَرَبها منافعُ وآراب؛ وهكذا المؤمنُ لا يخلو عن شيءٍ من خصال الخير قطُّ، بل إن أجْدَبَ منه جانبٌ من الخير أخصَبَ منه جانب، فلا يزالُ خيرُه مأمولًا وشرُّه مأمونًا.

وفي «الترمذي»[2] مرفوعًا إلىٰ النبي ﷺ: **«خيرُكم من يُرْجىٰ خيرُه ويُؤمَنُ شرُّه، وشرُّكم من لا يُرجىٰ خيرُه ولا يُؤمَنُ شرُّه»**.

فهذا فصلٌ مُعترِضٌ ذكرناه ٱستطرادًا للحكمة في خلق النَّخلة وهيئتها، فلنرجِع إليه.

---

(١) «صفة» ليست في (ت).

(٢) (٢٢٦٣)، وأحمد (٢/ ٣٦٨)، وغيرهما من حديث أبي هريرة.
قال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح». وصححه ابن حبان (٥٢٧).

فتأمَّل خِلْقةَ الجِذْع الذي لها كيف هو، تجدْه كالمنسوج من خيوطٍ ممدودةٍ كالسَّدىٰ، وأخرىٰ معترضةً كاللُّحْمة[١]، كنحو المنسوج باليد، وذلك لتشتدَّ[٢] وتَصْلُب، فلا تتقصَّف[٣] مِنْ حَمْل القِنْوان الثقيلة[٤]، وتصبرَ علىٰ هزِّ الرياح[٥] العاصفة، ولبثِّها في السُّقوف[٦] والجسور والأواني وغير ذلك مما يُتَّخَذُ منها.

وهكذا سائرُ الخشب غيرها فيه إذا تأمَّلتَه شِبْه النَّسج، ولا تراه مُصْمَتًا كالحجر الصَّلْد، بل ترىٰ بعضَه كأنه يُداخِلُ بعضًا طولًا وعرضًا كتداخُل أجزاء اللُّحَم بعضها في بعض؛ فإنَّ ذلك أمتنُ له وأهيأُ لما يُرادُ منه، فإنه لو كان مُصْمَتًا[٧] كالحجارة لم يُمْكِن أن يُستَعمل في الآلات والأبواب والأواني والأمتعة والأسِرَّة والتَّوابيت وما أشبهها.

ومن بديع الحكمة في الخشب أنْ جُعِل يطفو علىٰ الماء، وذلك للحكمة البالغة؛ إذ لو لا ذلك لـمَا كانت هذه السُّفنُ تحملُ أمثال الجبال من الـحُمولات والأمتعة، وتَـمْخُرُ البحرَ مقبلةً ومدبرة، ولولا ذلك لما تهيَّأ للنَّاس هذه المرافقُ لحمل هذه التِّجارات العظيمة والأمتعة الكثيرة ونقلِها

---

(١) السَّدىٰ: الخيوطُ التي تُمَدُّ طولًا في النسيج. واللُّحْمة: الخيوطُ التي تُمَدُّ عرضًا يُلْحَمُ بها السَّدىٰ. «المعجم الوسيط» (سدا، لحم).

(٢) أي: جذوع النخل. وفي (ض): «ليشتد» وكذا ما بعده، للمفرد.

(٣) (ت): «تنقص». (ح، ن): «تنقصف».

(٤) القِنْوان: جمع قِنْو، وهو العِذْق بما فيه من الرطب.

(٥) (ت): «مر الرياح».

(٦) (ر، ض): «وليتهيأ للسقوف». وهي قراءة محتملة.

(٧) وهو ما لا جوف له. وفي (د، ق، ر، ض): «مستحصفا»، وهو المستحكِم.

من بلدٍ إلىٰ بلد، بحيثُ لو نُقِلَت في البرِّ لعَظُمَت المؤنةُ في نقلها وتعذَّر علىٰ النَّاس كثيرٌ من مصالحهم.

فصل[1]

ثمَّ تأمَّل أحوال هذه العقاقير والأدوية التي يخرجُها اللهُ من الأرض، وما خَصَّ به كلَّ واحدٍ منها وجَعَل عليه من العمل والنَّفع:

فهذا يَغُورُ في المفاصل فيستخرجُ الفُضولَ الغليظةَ القاتلةَ لو ٱحتبسَت، وهذا يستخرجُ المِرَّةَ السَّوداء، وهذا يستخرجُ الصَّفراء، وهذا يحلِّلُ الأورام، وهذا يسكِّنُ الهيَجانَ والقَلق، وهذا يجلبُ النَّومَ ويعيدُه إذا أعوَزه الإنسان، وهذا يخفِّفُ البدنَ إذا وجد الثِّقَل، وهذا يُفْرِحُ القلبَ إذا تراكمَت[2] عليه الغُموم، وهذا يَجْلو البلغَم ويكشِطُه، وهذا يُحِدُّ البصر، وهذا يطيِّبُ النَّكهة، وهذا يسكِّنُ هيَجانَ الباه، وهذا يهيِّجُها، وهذا يبرِّدُ الحرارةَ ويطفئها، وهذا يقتلُ البرودةَ ويهيِّجُ الحرارة، وهذا يدفعُ ضررَ غيره من الأدوية والأغذية، وهذا يقاومُ بكيفيَّته كيفيَّةَ غيره، فيعتدلان، فيعتدلُ المزاجُ بتناولهما، وهذا يسكِّنُ العطش، وهذا يصرفُ الرياح الغليظةَ ويَفُشُّها[3]، وهذا يعطي اللونَ إشراقًا ونضارة، وهذا يزيدُ في أجزاء البدن بالسَّمانة، وهذا يُنقِصُ منها، وهذا يَدْبُغ[4] المعدة، وهذا يَجْلوها ويغسلها،

---

(١) «الدلائل والاعتبار» (٢٤)، «توحيد المفضل» (١٠٦ - ١٠٧).

(٢) (ن، ح): «تراكب».

(٣) فَشَّ القِربةَ يَفُشُّها: حَلَّ وكاءَها فخرجَ ريحُها. «اللسان» (فشش). وفي (ن): «ويفتتها». (ق، د، ت): «ويهيها». وانظر: «زاد المعاد» (٤/ ٣٩٥).

(٤) أي: يقوِّيها، وينشِّف الرطوبة، ويحبس البطن. وفي (ت، ن): «يدفع». وانظر: «زاد =

إلىٰ أضعاف أضعاف ذلك مما لا يحصيه العباد.

فسَلِ المعطِّل: من جَعَل هذه المنافعَ والقُوىٰ في هذه النَّباتات والحشائش والحبوب والعُروق؟! ومن أعطىٰ كلًّا منها خاصيَّته؟! ومن هدىٰ العباد ـ بل الحيوان ـ إلىٰ تناول ما ينفعُ منه[1] وتَركِ ما يضرُّ؟! ومن فَطَّن لها النَّاسَ[2] والحيوانَ البهيم؟! وبأيِّ عقلٍ وتجربةٍ كان يُوقَفُ علىٰ ذلك ويُعْرَفُ ما خُلِقَ له ـ كما زعمَ من قلَّ نصيبُه من التَّوفيق ـ لولا إنعامُ الذي أعطىٰ كلَّ شيءٍ خَلْقَه ثمَّ هدىٰ؟!

وهَبْ أنَّ الإنسانَ فَطِنَ لهذه الأشياء بذهنه وتجاربه وفكره وقياسه، فمن الذي فَطَّن لها البهائمَ[3]، في أشياء كثيرةٍ منها لا يهتدي إليها الإنسان؟!

حتىٰ صار بعض السِّباع يتداوىٰ من جراحه ببعض تلك العقاقير من النَّبات فيبرَأ[4]، فمن الذي جَعَله يقصدُ ذلك النَّباتَ دون غيره؟!

وقد شُوهِد بعض الطير يحتقنُ عند الحُصْرِ بماء البحر، فيسهلُ عليه الخارج[5]، وبعض الطَّير يتناولُ إذا اعتلَّ شيئًا من النَّبات فتعودُ صحَّتُه[6].

وقد ذكر الأطبَّاءُ في مبادىء الطِّبِّ في كتبهم من هذا عجائب[7].

= المعاد» (٤/ ٢٨٥، ٢٨٨، ٣٠٦، ٤٠٠).

(١) (ت): «ينتفع منه».

(٢) (د، ق، ت): «ومن فطن لها من الناس».

(٣) (ت): «لهذه البهائم».

(٤) انظر: «شفاء العليل» (٢٥٤).

(٥) انظر: «شفاء العليل» (٢٥١).

(٦) انظر: «الحيوان» (٧/ ٣٢).

(٧) انظر: «زاد المعاد» (٤/ ١١).

فسَل المعطِّل: من ألهمَها ذلك؟! ومن أرشدَها إليه؟! ومن دلَّها عليه؟! أفيجوزُ أن يكون هذا من غير مدبِّرٍ عزيزٍ حكيم، وتقديرِ عزيزٍ عليم، وتقديرِ لطيفٍ خبيرٍ بَهَرَت حكمتُه العقول، وشهدت له الفِطَر بما ٱستودعها من تعريفه بأنه الله الذي لا إله إلا هو، الخالقُ البارىء المصوِّر، الذي لا تنبغي العبادةُ إلا له، وأنه لو كان معه في سمواته وأرضه إلهٌ سواه لفسَدَت السَّمواتُ والأرضُ واختلَّ نظامُ المُلك؟! فسبحانه وتعالىٰ عما يقولُ الظَّالمون والجاحدون عُلُوًّا كبيرًا.

ولعلَّك أن تقول: ما حكمةُ هذا النَّبات المبثوث في الصَّحاري والقِفَار والجبال التي لا أنيسَ بها ولا ساكن؟! وتظنَّ أنه فَضْلةٌ لا حاجة إليه ولا فائدة في خلقه. وهذا مقدارُ عقلك ونهايةُ علمك؛ فكم لباريه وخالقه فيه من حكمةٍ وآية: مِنْ طُعْم وَحْشٍ وطيرٍ ودوابَّ مساكنُها حيثُ لا تراها تحت الأرض وفوقها، فذلك بمنزلة مائدةٍ نَصَبها الله لهذه الوحوش والطُّيور والدَّوابِّ تتناولُ منها كفايتَها، ويبقىٰ الباقي كما يبقىٰ الرِّزقُ الواسعُ الفاضلُ عن الضَّيف، لِسَعة ربِّ الطَّعام وغِناهُ التَّامِّ وكثرة إنعامه.

فصل[1]

ثمَّ تأمَّل الحكمةَ البالغةَ في إعطائه سبحانه بهيمةَ الأنعام الأسماعَ والأبصار؛ ليتمَّ تناولها لمصالحها ويَكْمُل ٱنتفاعُ الإنسان بها؛ إذ لو كانت عُمْيًا وصُمًّا لم يتمكَّن من الانتفاع بها.

ثمَّ سَلَبها العقولَ التي للإنسان[2] ليتمَّ تسخيرُه إياها، فيقودها

(١) «الدلائل والاعتبار» (٢٦)، «توحيد المفضل» (٥٢، ٥٥ - ٥٦).

(٢) (ق): «العقول علىٰ كبر خلقها التي للإنسان». وضرب ابن بردس في (د) علىٰ «كبر =

ويصرِّفها[1] حيثُ شاء، ولو أُعطِيَت العقولَ علىٰ كِبَر خَلْقِها لامتنعَت من طاعته واستعصَت عليه ولم تكُن مسخَّرةً له، فأُعطِيَت من التَّمييز والإدراك ما تَتِمُّ به مصلحتُها ومصلحةُ من ذُلِّلت له، وسُلِبَت من الذِّهن والعقل ما مُيِّز به عليها الإنسانُ، ولتَظْهَر أيضًا فضيلةُ التَّمييز والاختصاص.

ثمَّ تأمَّل كيف قادها وذلَّلها علىٰ كِبَر أجسامها، ولم يكن يُطِيقُها[2] لولا تسخيرُ الله لها[3]؛ قال الله تعالىٰ: ﴿وَجَعَلَ لَكُم مِّنَ ٱلْفُلْكِ وَٱلْأَنْعَٰمِ مَا تَرْكَبُونَ ﴿١٢﴾ لِتَسْتَوُۥا عَلَىٰ ظُهُورِهِۦ ثُمَّ تَذْكُرُوا۟ نِعْمَةَ رَبِّكُمْ إِذَا ٱسْتَوَيْتُمْ عَلَيْهِ وَتَقُولُوا۟ سُبْحَٰنَ ٱلَّذِى سَخَّرَ لَنَا هَٰذَا وَمَا كُنَّا لَهُۥ مُقْرِنِينَ﴾ [الزخرف: ١٢-١٣]، أي: مُطِيقين ضابطين.

وقال تعالىٰ: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا۟ أَنَّا خَلَقْنَا لَهُم مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَآ أَنْعَٰمًا فَهُمْ لَهَا مَٰلِكُونَ ﴿٧١﴾ وَذَلَّلْنَٰهَا لَهُمْ فَمِنْهَا رَكُوبُهُمْ وَمِنْهَا يَأْكُلُونَ﴾ [يس: ٧١ - ٧٢]، فترىٰ البعيرَ علىٰ عِظَم خِلْقَته يقودُه الصبيُّ الصغيرُ ذليلًا منقادًا، ولو أُرسِل عليه[4] لسوَّاهُ بالأرض ولفصَّله عضوًا عضوًا.

فسَلِ المعطِّل: من الذي ذلَّله وسخَّره وقاده - علىٰ قوَّته - لبشرٍ ضعيفٍ من أضعف المخلوقات، وفرَّغ بذلك التسخير النَّوعَ الإنسانيَّ لمصالح معاشِه[5]

= خلقها». وفي (ط): «سلبها العقول التي للإنسان على كبر خلقها».

(١) (د، ق، ت): «وقودها وتصريفها».

(٢) (ق، د): «نكن نطيقها».

(٣) (د، ت، ق): «لولا تسخيره».

(٤) «عليه» ليست في (ق).

(٥) (ت): «لمصالحه ومعاشه».

ومعاده؟! فإنه لو كان يُزاوِلُ من الأعمال والأحمال ما يُزاوِلُ الحيوانُ لشُغِل بذلك عن كثيرٍ من الأعمال؛ لأنه كان يحتاجُ مكانَ الجمل الواحد إلىٰ عدَّة أناسِيَّ[1] يحملون أثقالَه وحِمْلَه، ويعجزون عن ذلك، وكان ذلك يستفرغُ أوقاتهم ويصدُّهم عن مصالحهم؛ فأُعينوا بهذه الحيوانات، مع ما لهم فيها من المنافع التي لا يحصيها إلا الله: مِن الغذاء والشراب، والدَّواء، واللباس والأمتعة، والآلات والأواني، والرُّكوب والحَرْث، والمنافع الكثيرة، والجَمَال.

فصل[2]

ثمَّ تأمَّل الحكمةَ في خَلْق آلات البطش في الحيوانات من الإنسان وغيره:

فالإنسانُ لـمَّا خُلِق مهيَّأً لمثل هذه الصِّناعات من البناء والخياطة والكتابة والنِّجارة[3] وغيرها خُلِق له كفٌّ مستديرةٌ منبسطةٌ وأصابعُ يتمكَّنُ بها من القبض والبسط والطيِّ والنَّشر والجمع والتفريق وضمِّ الشيء إلىٰ مثله.

والحيوانُ البهيمُ لـمَّا لم يهيَّأ لتلك الصَّنائع لم يُخْلَق له تلك الأكفُّ والأصابع، بل لـمَّا قُدِّر أن يكون غذاءُ بعضها من صَيْده ـ كالسِّباع ـ خُلِق لها أكفٌّ لِطافٌ مُدْمَجَةٌ ذواتُ بَراثِنَ ومخالبَ تصلحُ لاقتناص الصَّيد ولا تصلحُ للصِّناعات.

---

(١) (ت): «أناس».

(٢) «الدلائل والاعتبار» (٢٦)، «توحيد المفضل» (٥٣).

(٣) (د، ت، ن، ض): «والتجارة». والمثبت من (ق، ح، ر) و«البحار» (٦١/ ٥٣)، وهو أشبه.

هذا كلُّه في آكِلَة اللَّحم[1] من الحيوان.

وأمَّا آكِلةُ النَّباتِ فلمَّا قُدِّر أنها لا تصطادُ ولا صَنْعَةَ لها خُلِق لبعضها أظلافٌ تَقِيها خُشونةَ الأرض إذا جالت في طلب المرعىٰ، ولبعضها حوافرُ مُلملَمةٌ مقعَّرةٌ[2] كأخمَص القدم[3] لتنطبقَ علىٰ الأرض وتتهيَّأ للرُّكوب والحُمولة[4]، ولم يُخْلَق لها بَراثِنُ ولا أنيابٌ لأنَّ غذاءها لا يحتاجُ إلىٰ ذلك.

فصل[5]

ثمَّ تأمَّل الحكمةَ في خِلقة الحيوان الذي يأكُل اللحمَ من البهائم؛ كيف جُعِل له أسنانٌ حِداد، وبراثنُ شِدَاد، وأشداقٌ مَهْرُوتة[6]، وأفواهٌ واسعة، وأُعِينت بأسلحةٍ وأدواتٍ تصلحُ للصَّيد والأكل؛ ولذلك تجدُ سباعَ الطَّير ذواتِ مناقيرَ حِدادٍ ومخالبَ كالكلاليب.

ولهذا حرَّم النبيُّ ﷺ كلَّ ذي نابٍ من السِّباع ومِخْلبٍ من الطَّير[7]؛

---

(١) (ت، ن): «أكلة اللحم». (د، ق): «اكله اللحم».

(٢) (ر، ض): «ذوات قعر».

(٣) وهو باطنُ القَدَم وما رَقَّ من أسفلها وتجافىٰ عن الأرض فلا يلصقُ بها عند الوطء. «اللسان» (خمص).

(٤) (ض): «تنطبق على الأرض عند تهيئها للركوب والحمولة».

(٥) «الدلائل والاعتبار» (٢٧)، «توحيد المفضل» (٥٣ ـ ٥٤).

(٦) واسعة. والهَرَتُ: سَعَة الشِّدق. والشِّدق: جانب الفم. «اللسان» (هرت). وليست في (ر، ض).

(٧) أخرجه مسلم (١٩٣٤) وغيره من حديث ابن عباس.

لضرره وعُدوانه[1] وشرِّه، والـمُغتَذِي شبيهٌ بالغاذِي[2]، فلو ٱغتَذىٰ بها الإنسانُ لصار فيه من أخلاقها وعُدوانها وشرِّها ما يشابهها به، فحرَّم علىٰ الأمَّة أكلَها.

ولم يحرِّم عليهم الضَّبُعَ وإن كان ذا ناب؛ فإنه ليس من السِّباع عند أحدٍ من الأمم، والتحريمُ إنما كان لِـمَا تضمَّن الوصفين: أن يكون ذا نابٍ، وأن يكون من السِّباع[3].

ولا يقال: «فهذا ينتقضُ بالسَّبُع إذا لم يكن له ناب»؛ لأنَّ هذا لم يوجد أبدًا.

فصلواتُ الله وسلامُه علىٰ من أُوتي جوامعَ الكَلِم، فأوضحَ الأحكامَ وبيَّن الحلال من الحرام.

فانظُر حكمةَ الله عزَّ وجلَّ في خلقِه وأمرِه فيما خَلَقه وفيما شرَعه تجدْ مصدرَ ذلك كلِّه الحكمةَ البالغةَ التي لا يختلُّ نظامُها ولا ينخرمُ[4] ولا يختلُّ أبدًا.

ومن الناس من يكونُ حظُّه من مشاهدة حكمة الأمر أعظمَ من مشاهدة حكمة الخلق، وهؤلاء خواصُّ العباد الذين عَقَلُوا عن الله أمرَه ودينَه، وعرفوا

---

(١) (ت): «وعداوته».

(٢) (د، ق، ت): «والمعتدي شبه بالعادي». وسيرد على الصواب (ص: ٩٠٩). وانظر: «زاد المعاد» (٥/ ٧٤٦)، و«إعلام الموقعين» (٢/ ١٥)، و«أيمان القرآن» (٥٦٥)، و«مدارج السالكين» (١/ ٤٠٣).

(٣) انظر: «إعلام الموقعين» (٢/ ١٣٤).

(٤) (ق، ت): «لا يخل نظامها». والفعل مهمل في (د).

حكمتَه فيما أحكَمه[1]، وشهدت فِطَنُهم وعقولهم أنَّ مَصدرَ ذلك حكمةٌ بالغةٌ وإحسانٌ تامٌّ ومصلحةٌ أُريدت بالعباد في معاشهم ومعادهم، وهم في ذلك درجاتٌ لا يحصيها إلا الله.

ومنهم من يكونُ حظُّه من مشاهدة حكمة الخلق أوفرَ من حظِّه من حكمة الأمر، وهم أكثرُ الأطبَّاء والطبائعيِّين الذين صرفوا أفكارَهم إلىٰ ٱستخراج منافع النَّبات والحيوان وقُوَاها وما تصلحُ له مفردةً ومركَّبة، وليس لهم نصيبٌ في حكمة الأمر إلا كما للفقهاء من حكمة الخَلْق، بل أقلُّ من ذلك.

ومنهم من فُتِحَ عليه بمشاهدة حكمة الخلق والأمر[2] بحسب ٱستعداده وقوَّته، فرأىٰ الحكمةَ الباهرةَ التي بَهَرَت العقولَ في هذا وهذا، فإذا نظر إلىٰ خَلْقه وما فيه من الحِكَم ٱزداد إيمانًا ومعرفةً وتصديقًا بما جاءت به الرُّسل، وإذا نظر إلىٰ أمره وما تضمَّنه من الحِكَم الباهرة ٱزداد إيمانًا ويقينًا وتسليمًا.

لا كمن حُجِبَ بالصَّنعة عن الصَّانع، وبالكواكب عن مُكَوْكِبِها؛ فعَمِيَ بصرُه، وغَلُظ عن الله حجابُه، ولو أعطىٰ علمَه حقَّه لكان من أقوىٰ النَّاس إيمانًا؛ لأنه ٱطَّلع من حكمة الله وباهر آياته[3] وعجائب صُنْعِه الدَّالَّة عليه وعلىٰ علمه وقدرته وحكمته علىٰ ما خَفِيَ عن غيره. ولكنَّ من حكمة الله أيضًا أنْ سَلَبَ كثيرًا من عقول هؤلاء[4] خاصَّتَها[5]، وحَجَبَها عن معرفته،

---

(١) في الأصول: «أحله». والمثبت أشبه.

(٢) (ح، ن): «بمشاهدة الخلق والأمر».

(٣) (ن، ح): «وبراهينه».

(٤) (ت): «عقول كثير من هؤلاء».

(٥) (ح، ن): «خاصيتها». والخاصيَّة نسبة إلىٰ الخاصَّة.

وأوقَفَها عند ظاهرٍ من العلم بالحياة الدُّنيا وهم عن الآخرة هم غافلون؛ لدناءتها وخِسَّتها وحقارتها وعدم أهليَّتها لمعرفته ومعرفة أسمائه وصفاته وأسرار دينه وشرعه، والفضلُ بيد الله يؤتيه من يشاء، والله ذو الفضل العظيم.

وهذا بابٌ لا يطَّلعُ الخلقُ منه علىٰ ما له نسبةٌ إلىٰ الخافي عنهم منه أبدًا، بل علمُ الأوَّلين والآخرين منه كنقرة العصفور من البحر، ومع هذا فليس ذلك بمُوجِبٍ للإعراض عنه واليأس منه، بل يستدلُّ العاقلُ بما ظهر له منه علىٰ[1] ما وراءه.

فصل[2]

ثمَّ تأمَّل أولاد[3] ذواتِ الأربع من الحيوان، كيف تراها تتبعُ أمَّهاتها مستقلَّةً بأنفُسها، فلا تحتاجُ إلىٰ الحمل والتَّربية كما يحتاجُ إليه أولادُ الإنس، فمن أجلِ[4] أنه ليس عند أمَّهاتها ما عند أمَّهاتِ البَشَر من التَّربية والـمُلاطفة والرِّفق والآلات المتَّصلة والمنفصلة[5]= أعطاها اللطيفُ الخبيرُ النُّهوض والاستقلالَ بأنفسها، علىٰ قُرب العهد بالولادة.

---

(١) (ن): «علم».

(٢) «الدلائل والاعتبار» (٢٧)، «توحيد المفضل» (٥٤ - ٥٥).

(٣) (ح): «أولي». وفي باقي الأصول: «أولا»، وضبطت بالتنوين في (د). والمثبت أقوم. وانظر: «الحيوان» (٢/ ٣٣٣). وتأمل اللحاق. والعبارة في (ض): «انظر الآن إلى ذوات الأربع». وفي (ر): «انظر إلى أولاد ذوات الأربع».

(٤) (ق): «فمن أجل ذلك».

(٥) (ر): «الترفق والعلم والتربية والقوة عليها بالأكف والأصابع المهيأة لذلك».

ولذلك[1] ترىٰ فِراخَ كثيرٍ من الطَّير ـ كالدَّجاج، والدُّرَّاج، والقَبَج[2] ـ يَدْرُجُ ويَلْقُطُ حين يخرجُ من البيضة[3].

وما كان منها ضعيفَ النُّهوض ـ كفِراخ الحمَام واليَمَام ـ أعطىٰ سبحانه أمَّهاتها من فضل العطف[4] والشَّفقة والحنان ما تمُجُّ به الطُّعْمَ في أفواه الفِراخ من حَواصِلها؛ فتَخْبَؤه في أعزِّ مكانٍ منها، ثمَّ تَسُوقُه من فِيها إلىٰ أفواه الفِراخ، ولا يزالُ بها كذلك[5] حتىٰ ينهض الفرخُ ويستقلَّ بنفسه، وذلك كلُّه من حظِّها وقَسْمِها الذي وَصَلَ إليها من الرَّحمة الواحدة من المئة[6].

فإذا ٱستقلَّ بنفسه وأمْكَنه الطَّيرانُ لم يَزَل به الأبوان يعالجانه أتمَّ معالجةٍ وألطفَها حتىٰ يطيرَ من وَكْرِه، ويسترزق لنفسه، ويأكل من حيثُ يأكلان، وكأنهما لم يعرفاهُ ولا عرفهما قطُّ[7]، بل يطردانه عن الوَكْر ولا يدعانه وأقواتَهما وبيتَهما، بل يقولان له بلسانٍ يَفْهَمُه: ٱتَّخِذ لك وَكْرًا وقُوتًا، فلا وَكْر لك عندنا ولا قُوت!

فسَلِ المعطِّل: أهذا كلُّه عن إهمال؟! ومن الذي ألهمها ذلك؟! ومن الذي عَطَّفها علىٰ الفِراخ وهي صغارٌ أحوجَ ما كانت إليها، ثمَّ سَلَبَ ذلك

---

(١) (ح، ت، ن، ض): «وكذلك».

(٢) الدُّرَّاج: ضربٌ من الطير علىٰ خِلْقة القَطا إلا أنه ألطف. والقبج: الحَجَل. «اللسان». وسقط من (ح، ن): «والقبج».

(٣) (ر): «حين ينقات عنها البيض». (ض): «حين تنقاب عنها البيضة».

(٤) (ن، ح): «من فضله العطف».

(٥) (ت): «ولا يزال بها ذلك».

(٦) كما في حديث أبي هريرة عند البخاري (٦٠٠٠)، ومسلم (٢٧٥٢).

(٧) (ت): «لم يعرفانها ولا عرفاه قط».

عنها إذا ٱستغنت الفراخ؛ رحمةً بالأمَّهات؛ لتسعىٰ[1] في مصالحها، إذ لو دام لها ذلك لأضرَّ بها وشَغَلها عن معاشها، لا سيَّما مع كثرة ما يحتاجُ إليه أولادُها من الغذاء؛ فوضع فيها الرَّحمة والإيثار والحنان رحمةً بالفراخ، وسَلَبَها إياها عند ٱستغنائها رحمةً بالأمَّهات؟!

أفيجوزُ أن يكون هذا كلُّه بلا تدبيرِ مدبِّرٍ حكيم، ولا عنايةٍ ولا لُطفٍ منه سبحانه وتعالىٰ؟!

لقد قامت أدلَّةُ ربوبيَّته، وبراهينُ ألوهيَّته، وشواهدُ حكمته، وآياتُ قدرته، فلا يستطيعُ العقلُ لها جحودًا[2]، إنْ هي إلا مكابرةُ اللسان من كلِّ جَحُودٍ كفور؛ ﴿أَفِي ٱللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [إبراهيم: ١٠]، وإنما يكونُ الشكُّ فيما تخفىٰ أدلَّته وتُشْكِلُ براهينُه، فأما من له في كلِّ شيءٍ محسوسٍ أو معقولٍ آيةٌ بل آياتٌ مؤدِّيةٌ عنه[3]، شاهدةٌ له بأنه الله الذي لا إله إلا هو ربُّ العالمين؛ فكيف يكونُ فيه شكٌّ؟!

فصل[4]

ثمَّ تأمَّل الحكمةَ البالغة في قوائم الحيوان؛ كيف ٱقتضت أن تكون زوجًا لا فردًا، إمَّا ٱثنتين وإمَّا أربعًا؛ ليتهيَّأ له المشيُ والسَّعيُ، وتتمَّ بذلك مصلحتُه؛ إذ لو كانت فردًا[5] لم يصلُح لذلك؛ لأنَّ الماشي ينقلُ بعض

---

(١) (ق، ح، ت، د): «تسعى».

(٢) (ت): «بها جحودا».

(٣) (ح، ن): «عنها».

(٤) «الدلائل والاعتبار» (٢٧ - ٢٨)، «توحيد المفضل» (٥٥).

(٥) (ح، ن): «لو كان ذلك فردا».

قوائمه[1] ويعتمدُ علىٰ بعض، فذو القائمتين ينقلُ واحدةً ويعتمدُ علىٰ الأخرىٰ، وذو الأربع ينقلُ ٱثنتين ويعتمدُ علىٰ ٱثنتين، وذلك مِنْ خلافٍ؛ لأنه لو كان ينقلُ قائمتين من جانبٍ ويعتمدُ علىٰ قائمتين من الجانب الآخر لم يثبُت علىٰ الأرض حال نقله قوائمَه، ولكان مشيُه نَقْزًا كنَقْز الطَّائر[2]، وذلك مما يؤذيه ويتعبُه؛ لثِقَل بدنه، بخلاف الطَّائر، ولهذا إذا مشىٰ الإنسانُ كذلك قليلًا أجهَده وشَقَّ عليه، بخلاف مشيه الطبيعيِّ الذي هُيِّئ له[3].

فاقتضت الحكمةُ تقديمَ نقل اليمنىٰ من يديه مع اليسرىٰ من رجليه، وإقرارَ يسرىٰ اليدين ويمنىٰ الرِّجلين، ثمَّ نَقْلَ الأخريَيْن[4] كذلك، وهذا أسهلُ ما يكونُ من المشي وأخفُّه علىٰ الحيوان.

فصل[5]

ثمَّ تأمَّل الحكمةَ البالغة في أن جَعَل ظهورَ الدَّوابِّ مسطَّحةً[6] كأنها سقفٌ علىٰ عَمَد القوائم؛ ليتهيَّأ ركوبها وتستقرَّ الحمولةُ عليها، ثمَّ خُولِفَ هذا في الإبل فجَعَل ظهورَها مسنَّمةً معقودةً كالقَبْو[7]؛ لِـمَا خُصَّت به من فضل القوَّة وعِظَم ما تحملُه، والأقْباءُ تحملُ أكثر مما تحملُ السُّقوف، حتىٰ

(١) (ح، ن): «ينتقل ببعض قوائمه». تحريف.
(٢) (ح، ق، ن، ت): «نقرا كنقر الطائر»، بالمهملة. وهو خطأ.
(٣) (ح): «عني له». (ن): «يعنى له».
(٤) (ت): «الأخيرتين».
(٥) «الدلائل والاعتبار» (٢٩)، «توحيد المفضل» (٥٨).
(٦) (ح): «متسطحة».
(٧) وهو الطاقُ المعقود بعضُه إلىٰ بعض في شكل قوس. «المعجم الوسيط».

قيل: إنَّ عَقْدَ الأقباء إنما أُخِذ من ظهور الإبل.

وتأمَّل كيف لمَّا طوَّل قوائمَ البعير طوَّل عنقَه؛ ليتناول المرعىٰ من قيام، فلو قَصُرَت عنقُه لم يمكنه ذلك مع طول قوائمه، وليكون أيضًا طولُ عنقه موازِنًا[1] للحِمْل علىٰ ظهره إذا ٱستقلَّ به، كما ترىٰ طولَ قَصَبة القَبَّان[2]، حتىٰ قيل: إنَّ القَبَّان إنما عُمِل علىٰ[3] خِلْقة الجَمَل من طول عنقه وثِقَل ما يحملُه، ولهذا تراه يَمُدُّ عنقَه إذا ٱستقلَّ بالحِمْل كأنه يوازنُه موازنة.

فصل[4]

ثمَّ تأمَّل الحكمةَ في كون فَرْج الدَّابَّة جُعِل بارزًا من ورائها؛ ليتمكَّن الفحلُ من ضِرابها، ولو جُعِل في أسفل بطنها كما جُعِل للمرأة لم يتمكَّن الفحلُ من ضِرابها إلا علىٰ الوجه الذي تُجامَعُ به المرأة[5].

وقد ذُكِر في كتب الحيوان أنَّ فرجَ الفِيلَة في أسفل بطنِها، فإذا كان وقتُ الضِّراب[6] ٱرتفعَ ونَشَزَ وبَرَز للفحل، فيتمكَّن من ضِرابها[7]، فلمَّا جُعِل في الفِيلَة علىٰ خلاف ما هو في سائر البهائم خُصَّت بهذه الخاصَّة[8] عنها

---

(١) (ن، ح): «موازيا».

(٢) وهو الميزان ذو الذراع الطويلة. كلمةٌ معرَّبة. «اللسان»، و«المعجم الوسيط».

(٣) (ق، ن، د): «من».

(٤) «الدلائل والاعتبار» (٢٩)، «توحيد المفضل» (٥٨، ٥٩).

(٥) (ح، ن): «تجامع المرأة».

(٦) (ت): «فإذا كان في وقت الجماع في الضراب».

(٧) انظر: «حياة الحيوان» (٣/ ٤٣٠).

(٨) (ح، ت): «الخاصية».

ليتهيَّأ الأمرُ الذي به دوامُ النَّسل.

فصل[1]

ثمَّ تأمَّل كيف كُسِيَت أجسامُ الحيوان البهيميِّ هذه الكسوةَ من الشَّعر والوَبَر والصُّوف، وكُسِيَت الطُّيورُ الرِّيش، وكُسِيَ بعضُ الدَّاوبِّ من الجلد ما هو في غاية الصَّلابة والقوَّة، كالسُّلَحْفاة، وبعضُها من الرِّيش ما هو كالأسنَّة، كلُّ ذلك بحسب حاجتها إلىٰ الوقاية من الحرِّ والبرد والعدوِّ الذي يريدُ أذاها.

فإنها لما لم يكن لها سبيلٌ إلىٰ ٱتِّخاذ الملابس واصطناع الكسوة وآلات الحرب، أُعِينَت بملابسَ وكسوةٍ لا تفارقُها، وآلاتٍ وأسلحةٍ تَدْفَعُ بها عن نفسها[2].

وأُعِينَت بأظلافٍ وأخفافٍ وحوافرَ لمَّا عَدِمَت الأحذيةَ والنِّعال، فمعها حذاؤها وسِقاؤها، وخُصَّ الفرسُ والبغلُ والحمارُ بالحوافر لمَّا خُلِقَ للرَّكض والشَّدِّ والجري، وجُعِل لها ذلك أيضًا سلاحًا عند ٱنتصافها من خصمها عِوَضًا من الصَّياصي[3] والمخالب والأنياب والبَرائِن.

فتأمَّل هذا اللُّطفَ والحكمة، فإنها لما كانت بهائمَ خُرْسًا لا عقول لها، ولا أكفَّ ولا أصابعَ مهيَّأةً للانتفاع والدِّفاع، ولا حظَّ لها فيما يتصرَّفُ فيه الآدميُّون من النَّسج والغَزْل ولُطف الحيلة= جُعِلَت كسوتُها من خِلْقَتِها باقيةً

(١) «الدلائل والاعتبار» (٢٩- ٣٠)، «توحيد المفضل» (٦١ - ٦٢).
(٢) (ح، ن): «تدفع عن نفسها».
(٣) وهي القُرون. كما تقدَّم.

عليها ما بَقِيَت لا تحتاجُ إلىٰ الاستبدال بها، وأُعطِيَت آلةً وأسلحةً تحفظُ بها أنفسَها، كلُّ ذلك لتتمَّ الحكمةُ التي أُريدت بها[1] ومنها.

وأمَّا الإنسانُ فإنه ذو حيلةٍ وكفٍّ مهيَّأةٍ للعمل؛ فهي تغزلُ وتنسجُ[2]، ويتَّخذُ لنفسه الكسوةَ ويستبدلُ بها حالًا بعد حال، وله في ذلك صلاحٌ من جهاتٍ عديدة[3]:

منها: أن يستريحَ إذا خَلَع كسوتَه إذا شاء ويلبسها إذا شاء، ليس كالمضطرِّ إلىٰ حمل كسوة.

ومنها: أنه يتَّخذُ لنفسه ضروبًا من الكسوة للصَّيف وضروبًا للشتاء؛ فإنَّ كسوة الصَّيف لا تليقُ بالشتاء وكسوةَ الشتاء لا تليقُ بالصَّيف، فيتَّخذُ لنفسه في كلِّ فصلٍ كسوةً تناسبُه[4].

ومنها: أنه يجعلُها تابعةً لشهوته وإرادته.

ومنها: أنه يتلذَّذُ بأنواع الملابس كما يتلذَّذُ بأنواع المَطاعِم، فجُعِلَت كسوتُه متنوِّعةً تابعةً لاختياره كما جُعِلَت مطاعمُه كذلك، فهو يكتسي ما شاء من أنواع الملابس المتَّخَذة من النبات[5] تارةً كالقُطن والكَتَّان، ومن

---

(١) (ق، ت، د): «لها».

(٢) (ض): «فهو يغزل وينسج».

(٣) أول تلك الجهات في (ر، ض): «من ذلك: أنه يشتغل بصنعة اللباس عن العبث وما تخرجه إليه الكفاية». وقد وردت هذه الحكمة في مواضع وسياقات أخرىٰ من كتاب «الدلائل»، ولا أدري لِمَ أسقطها ابن القيم من جميعها.

(٤) (ن، ح): «كسوة موافقة».

(٥) في الأصول: «الثياب». تحريف.

الحيوان تارةً كالوَبَر والصُّوف والشَّعَر، ومن الدُّود تارةً كالحرير والإبرِيسَم[1]، ومن المعادن تارةً كالذَّهب والفضَّة، فجُعِلَت كسوتُه متنوِّعةً لتتمَّ لذَّتُه وسرورُه وابتهاجُه وزينتُه بها[2].

وكذلك[3] كانت كسوةُ أهل الجنَّة منفصلةً عنهم، كما هي في الدُّنيا، ليست مخلوقةً من أجسامهم كالحيوان، فدلَّ علىٰ أنَّ ذلك أكملُ وأجلُّ وأبلغُ في النِّعمة.

ومنها: إرادةُ تمييزه عن الحيوان في ملبسه كما مُيِّز عنه في مطعمه ومسكنه وبيانه وعقله وفهمه.

ومنها: ٱختلافُ الكسوة واللباس وتبايُنه بحسب تبايُن أحواله وصنائعه، وحربه وسِلْمه، وظَعْنه وإقامته، وصحَّته ومرضه، ونومه ويقظته، ورفاهيَّته[4]، فلكلِّ حالٍ من هذه الأحوالِ لباسٌ وكسوةٌ تخصُّها لا تليقُ إلا بها، فلم يجعل كسوتَه في هذه الأحوال كلِّها واحدةً لا سبيل إلىٰ الاستبدال بها؛ فهذا من تكريمه وتفضيله علىٰ سائر الحيوان.

فصل[5]

ثمَّ تأمَّل خَلَّةً[6] عجيبةً جُعِلَت للبهائم والوحوش والسباع والدَّوابِّ،

---

(١) وهو أحسن الحرير. معرَّبة.

(٢) (ن): «بهذا». وسقطت من (ت).

(٣) (د، ق، ن): «ولذلك».

(٤) (ت): «ورفاهته».

(٥) «الدلائل والاعتبار» (٣٠)، «توحيد المفضل» (٦٢ - ٦٣).

(٦) (ح، ن): «حكمة». (ر، ض): «خلقة»، خطأ.

علىٰ كثرتها، لا يُرىٰ منها شيءٌ[1]، وليست شيئًا قليلًا فتخفىٰ لقلَّتها، بل قد قيل: إنها أكثرُ من النَّاس.

واعتَبِر ذلك بما تراه في هذه الصَّحاري من أسراب الظِّباء والبقر والوُعول، والذِّئاب والنُّمور، وضُروب الهوامِّ علىٰ ٱختلافها، وسائر دوابِّ الأرض، وأنواع الطُّيور، التي هي أضعافُ أضعاف بني آدم؛ لا تكادُ ترىٰ منها شيئًا ميتًا، لا في كِناسِه[2]، ولا في أوكاره، ولا في مَسَاقِطه ومَراعِيه وطُرقه ومَوارده ومَناهِله ومَعاقِله ومَعاصِمه؛ إلا ما عدا عليه عادٍ؛ إمَّا ٱفترسه سَبُعٌ أو رماه صائدٌ أو عدا عليه عادٍ أشغلَه وأشغلَ بني جنسه عن إحراز جسمه وإخفاء جيفته.

فدلَّ ذلك علىٰ أنها إذا أحسَّت بالموت، ولم تُغْلَب علىٰ أنفُسها، كَمَنَت[3] حيثُ لا يوصَلُ إلىٰ أجسامها، وقَبَرت جِيفَها قبل نزول البَيْن بها، ولولا ذلك لامتلأت الصَّحاري بجِيَفها وأفسدت الهواءَ بروائحها، فعاد ضررُ ذلك بالنَّاس، وكان سبيلًا إلىٰ وقوع الوباء.

وقد دلَّ علىٰ هذا قولُه تعالىٰ في قصَّة ٱبنَي آدم: ﴿فَبَعَثَ ٱللَّهُ غُرَابًا يَبْحَثُ فِى ٱلْأَرْضِ لِيُرِيَهُۥ كَيْفَ يُوَٰرِى سَوْءَةَ أَخِيهِ ۚ قَالَ يَٰوَيْلَتَىٰٓ أَعَجَزْتُ أَنْ أَكُونَ مِثْلَ هَٰذَا ٱلْغُرَابِ فَأُوَٰرِىَ سَوْءَةَ أَخِى ۖ فَأَصْبَحَ مِنَ ٱلنَّٰدِمِينَ﴾ [المائدة: ٣١].

وأما ما جُعِل عَيشُه بين النَّاس، كالأنعام والدَّوابِّ؛ فلقُدرة الإنسان علىٰ

---

(١) أي: ميتًا، إلا في أحوالٍ قليلة، كما سيأتي. وفي السياق هاهنا اختصارٌ مخل، والنص في (ر، ض): «... فإنها تواري أنفسها كما يواري الناسُ موتاهم، وإلا فأين جيف هذه الوحوش والسباع وغيرها لا يرىٰ منها شيء؟!...».

(٢) وهو الموضعُ الذي يأوي إليه الظبيُ؛ ليستكنَّ به ويستتر. «اللسان» (كنس).

(٣) (ن، ح): «مكثت». (ض): «كمنوا».

نقله، واحتياله في دفع أذيَّته، مُنِع مما جُعِل في الوحوش كالسِّباع.

فتأمَّل هذا الذي حارَ بنو آدم فيه وفيما يفعلون به؛ كيف جُعِل طبعًا في البهائم، وكيف تعلَّموه من الطَّير!

وتأمَّل الحكمة في إرسال الله تعالىٰ لابن آدم الغرابَ الـمُؤْذِن ٱسمُه بغُربة القاتل من أخيه، وغربته هو من رحمة الله تعالىٰ، وغربته بين أبيه وأهل بيته[1]، واستيحاشه منهم واستيحاشهم منه. وهو من الطُّيور التي تنفرُ منها الإنسُ ومن نعيقها وتستوحشُ بها، فأرسل اللهُ إليه مثل هذا الطَّائر حتىٰ صار كالمعلِّم له والأستاذ، وصار بمنزلة المتعلِّم والمستدِلِّ.

ولا تُنكِر حكمةَ هذا الباب وارتباط المسمَّيات فيه بأسمائها، فقد قال النبي ﷺ: «**إذا بعثتم إليَّ بَرِيدًا فابعثوه حَسَن الاسم حَسَن الوجه**»[2]، وكان يَسألُ عن ٱسم الأرض إذا نزلها[3]، واسم الرسول إذا جاء إليه[4]، ولما

---

(١) (ح، ن): «من أبيه وأهله».

(٢) روي من طرقٍ واهية. وأقوىٰ ما في الباب حديث بريدة عند البزار (٤٣٨٣) من طريق معاذ بن هشام، عن أبيه، عن قتادة، عن عبد الله بن بريدة، عن أبيه. وظاهرُ إسناده الحُسْن لو صحَّ سماع قتادة من ابن بريدة، وفيه نظر، ولعلَّ البلاء فيه من معاذ بن هشام؛ فإن له أوهامًا، والحديث محفوظٌ عن هشامٍ بلفظٍ آخر أشبه من رواية معاذ، وهو الآتي تخريجه بعد هذا.

وانظر: «علل ابن أبي حاتم» (٢/ ٣٢٩)، و«الموضوعات» (٣٣٢)، و «اللآلي المصنوعة» (١/ ١١٢)، و«السلسلة الصحيحة» (١١٨٦).

(٣) جزءٌ من حديثٍ أخرجه أحمد (٥/ ٣٤٧)، وأبو داود (٣٩٢٠)، والنسائي في «الكبرىٰ» (٨٧٧١)، وغيرهم عن بريدة.

وصححه ابن حبان (٥٨٢٧). وحسنه ابن حجر في «الفتح» (١٠/ ٢١٥).

(٤) كما سأل بريدةَ عن اسمه حين جاءه في سبعين من أهل بيته في طريق هجرته. وفي =

جاءهم سُهيلُ بن عمرو يوم الحديبية قال: «قد سَهُل لكم من أمركم»[1]، ولما أراد تغييرَ ٱسم حَزْنٍ بسَهْل[2]، قال[3]: «لم يَزَل معنىٰ اسمه فيه وفي ذريَّته»، ولما سأل عمرُ بن الخطَّاب الرجلَ عن ٱسمه واسم أبيه وداره ومنزله فأخبَره أنه جمرةُ بن شهاب، وأنَّ داره بالحَرَّة[4]، وأنَّ مسكنَه منها ذاتُ لظىٰ، قال له: «أدرِكْ بيتَك فقد ٱحترَق»؛ فكان كما قال[5].

وشواهدُ هذا الباب أكثرُ من أن تُذْكَر هاهنا، وهو بابٌ لطيفُ المنزع، شديدُ المناسبة بين الأسماء والمسمَّيات[6].

وكثيرًا ما أُولِعَ النَّاسُ قديمًا وحديثًا بنَعِيق الغراب، واستدلالهم به علىٰ البَيْن والاغتراب[7]، وينسبونها إلىٰ الشُّؤم، ويَنْفِرون منها وتَنْفِر منهم؛ فكان

= إسناده ضعفٌ شديد. وسيأتي تخريجه (ص: ١٥٢٦).

(١) أخرجه البخاري (٢٧٣١) مرسلًا ضمن حديث صلح الحديبية الطويل. وقال ابن حجر في «الفتح» (٥/ ٣٤٢): «وهو مرسل، ولم أقف علىٰ من وصله بذكر ابن عباسٍ فيه، لكن له شاهد موصول...».

(٢) فأبىٰ حَزْنٌ، وقال: «لا أغيِّر ٱسمًا سمَّانيه أبي». كما في الحديث.

(٣) أي: سعيد بن المسيب بن حَزْن. والحديث في البخاري (٦١٩٠) بلفظ: «فما زالت الحُزونةُ فينا بعد».

(٤) في الأصول: «بالحرقة». تحريف. وسيأتي الخبر (ص١٤٩٢).

(٥) أخرجه مالك في «الموطأ» (٢٧٩٠) بإسنادٍ منقطع.
وأخرجه معمر في «الجامع» (١١/ ٤٣) من وجهٍ آخر، وفيه راوٍ لم يسمَّ.
وروي من وجوه أخرىٰ. انظر: «الإصابة» (١/ ٥٣٩).
وانظر تعليق ابن عبد البر علىٰ الأثر في «الاستذكار» (٢٧/ ٢٣٦).

(٦) انظر: «زاد المعاد» (٢/ ٢٣٦ - ٢٤٠)، و«تحفة المودود» (٥٥، ١٢٢).

(٧) انظر: «الحيوان» (٢/ ٣١٥، ٣/ ٤٣١ - ٤٤٣)، و«ثمار القلوب» (٢/ ٦٧١)، =

جديرًا أن يُرسَل هذا الطَّائرُ إلىٰ القاتل من ابنَيْ آدم دون غيره من الطُّيور، فكأنه صورةُ طائره الذي أُلزِمَه في عنقه، وطار عنه من عمله.

ولا تظُنَّ أنَّ إرسال الغُراب وقع ٱتفاقًا خاليًا من الحكمة؛ فإنك إذا خَفِيَ عليك وجهُ الحكمة فلا تُنكِرْها، واعلم أنَّ خفاءها من لُطفها وشرفها، ولله تعالىٰ فيما يُخْفِي وجهَ الحكمة فيه علىٰ البشر الحِكَمُ الباهرةُ[1] المتضمِّنةُ للغايات المحمودة.

فصل[2]

ثمَّ تأمَّل الحكمةَ الباهرةَ في وجه الدَّابَّة كيف هو؛ فإنك ترىٰ العينين فيه شاخصتَيْن أمامها لتبصرَ ما بين يديها أتمَّ من بصر غيرها؛ لأنها تحرسُ نفسَها وراكبَها فتتَّقي أن تَصْدِم حائطًا أو تتردَّىٰ في حُفرة، فجُعِلت عيناها كعينَيْ المنتصِب القامة لأنها طليعتُه، وجُعِل فُوها مشقوقًا[3] في أسفل الخَطْم[4] لتتمكَّن من العضِّ والقبض علىٰ العَلَف؛ إذ لو كان فُوها في مقدَّم الخَطْم كمكانه[5] من الإنسان في مقدَّم الذَّقن لما ٱستطاعت أن تتناول به شيئًا من الأرض.

ألا ترىٰ الإنسانَ لا يتناولُ الطَّعام بفِيه لكن بيده، فلمَّا لم تكن الدَّابَّةُ

= و«الجليس والأنيس» (٢/ ١٣٩)، وغيرها.

(١) (ت): «الحكمة البالغة الباهرة».

(٢) «الدلائل والاعتبار» (٣١)، «توحيد المفضل» (٥٧ – ٥٨).

(٣) (ح، ن): «مستوفيا».

(٤) الخَطْم: الأنف، أو مقدَّمه. «المعجم الوسيط» (خطم).

(٥) (ح، ن): «كما انه».

ممَّن[1] تتناولُ طعامها بيدها[2] جُعِل خَطْمُها مشقوقًا من أسفله لتضعَه[3] علىٰ العَلَف ثمَّ تَقْضِمَه، وأُعِينَت بالـجَحْفَلة ـ وهي لها كالشَّفَة للإنسان ـ لِتَقُمَّ[4] بها ما قَرُبَ منها وما بَعُد.

وقد أشكلَت منفعةُ الذَّنَب علىٰ بعض النَّاس ولم يهتدِ إليها. وفيها منافعُ عديدة:

فمنها: أنه بمنزلة الطَّبَق علىٰ الدُّبر والغطاء علىٰ حَيَاها[5]، يواريهما ويسترُهما.

ومنها: أنَّ ما بين الدُّبر ومَرَاقِّ البطن من الدَّابَّة له وَضَرٌ[6] يجتمعُ عليه الذُّبابُ والبعوض، فيؤذي الدَّابَّة، فجُعِل أذنابـُها كالـمَذَابِّ لها والمراوح تطردُ به ذلك.

ومنها: أنَّ الدَّابَّة تستريحُ إلىٰ تحريكه وتصريفه يمنةً ويسرة؛ فإنه لما كان قيامُها علىٰ الأربع بكلِّ جسمها[7]، وشُغِلَت قدماها بحَمْل البدن عن التصرُّف والتقلُّب، كان لها في تحريك الذَّنَب راحةٌ ونَشْرَة[8].

---

(١) (ت، د): «مما».

(٢) (ح، ن): «فلما لم تكن الدابة لا تتناول بيدها».

(٣) (ض): «لتقبض».

(٤) أي: تتناول. وفي (ق، ن): «لتتقم». (ت): «لتقمم».(ر): «لتقمقم».

(٥) الـحَيَا والحياء: الفَرْجُ من ذوات الـخُفِّ والظِّلف. «اللسان».

(٦) وهو الوسَخ.

(٧) (ر، ض): «بأسرها».

(٨) مهملة في (د). (ر): «مسرة». وليست في (ح، ن، ض). وفي «اللسان» (نشر): «النَّشرةُ والنسيمُ الذي يحيي الحيوانَ إذا طال عليه الـخُمُوم والعفنُ والرُّطوبات...».

وعسىٰ أن يكون فيه حِكَمٌ أُخر تقصُر عنها أفهامُ الخلق أو يزدريها السَّامعُ إذا عُرِضت عليه؛ فإنه لا يعرفُ موقعَها إلا في وقت الحاجة، فمن ذلك أنَّ الدَّابَّةَ ترتَطِمُ[1] في الوَحَل فلا يكونُ شيءٌ أعونَ علىٰ رفعها من الأخذ بذنَبها.

فصل[2]

ثمَّ تأمَّل مِشْفَر الفيل وما فيه من الحِكَم الباهرة، فإنه يقومُ له مقام اليد في تناول العلَف والماء وإيرادهما[3] إلىٰ جوفه، ولولا ذلك ما ٱستطاع أن يتناول شيئًا من الأشياء من الأرض؛ لأنه ليست له عنقٌ يمدُّها[4] كسائر الأنعام، فلمَّا عدم العنقَ أُخلِفَ عليه مكانه الخرطومُ الطَّويلُ ليَسُدَّ مَسَدَّه، وجُعِل قادرًا علىٰ سَدْله ورفعه وثَنْيه والتصرُّف به كيف شاء، وجُعِل وعاءً أجوفَ ليِّن الملمس، فهو يتناولُ به حاجتَه ويحمِّلُه ما أراد إلىٰ جوفه، ويحبسُ منه[5] ما يريد، ويكيدُ به إذا شاء، ويعطي ويتناولُ إذا أراد.

فسَلِ المعطِّل: من الذي عوَّضه وأخلَف عليه مكان العضو الذي مُنِعَه ما يقومُ له مقامه وينوبُ منابه غيرُ الرَّؤوف الرَّحيم بخلقه، المتكفِّل بمصالحهم، اللطيف بهم؟! وكيف يتأتَّىٰ ذلك مع الإهمال وخلوِّ العالَم عن قيِّمه وبارئه ومبدعه وفاطره لا إله إلا هو العزيزُ الحكيم؟!

---

(١) تتردَّىٰ. وفي (ن): «تربض». (ح): «تورط». والمثبت من (د، ق، ت، ر، ض).

(٢) «الدلائل والاعتبار» (٣١- ٣٢)، «توحيد المفضل» (٥٨ - ٥٩).

(٣) (ض): «وازدرادهما».

(٤) (ن، ح): «يمد بها».

(٥) (ن، ح): «فيه».

فإن قلت: فما بالُه لم يُخْلَق ذا عُنقٍ كسائر الأنعام؟ وما الحكمةُ في ذلك؟

قيل: ذلك ــ والله أعلمُ بحكمته في مصنوعاته ــ لأنَّ رأسَه وأذنيه أمرٌ هائلٌ عظيم، وحملٌ ثقيل[1]، فلو كان ذا عُنقٍ كسائر الأعناق لانهدَّت رقبتُه بثقله[2]، ووَهَنت بحمله؛ فجُعِل رأسُه مُلْصَقًا بجسمه لئلَّا يناله منه شيءٌ من الثِّقَل والمؤنة، وخُلِق له مكان العُنق هذا المِشْفرُ الطَّويل يتناولُ به غذاءه.

ولما طالت عنقُ البعير للحكمة في ذلك صَغُر رأسُه بالنسبة إلىٰ عِظَم جثَّته؛ لئلَّا يؤذيه[3] ثِقَلُه ويُوهِن عنقَه.

فسبحان من فاتت أدلَّةُ حكمته[4] عدَّ العادِّين وحصرَ الحاصرين.

فصل[5]

ثمَّ تأمَّل خَلْق الزَّرافة واختلافَ أعضائها وشبهَها بأعضاء جميع الحيوان؛ فرأسُها رأسُ فَرَس[6]، وعنقُها عنقُ بعير، وأظلافُها أظلافُ بقرة، وجلدُها جلدُ نَمِر، حتىٰ زعم بعضُ النَّاس أنَّ لقاحَها من فحولٍ شتَّىٰ.

---

(١) (ح، ن): «أمر هائل ثقيل». (ر، ض): «أمر عظيم وثقل ثقيل».

(٢) (ت): «لثقله».

(٣) (ق): «يوده». لعلها: يؤوده.

(٤) (ق، د، ت): «فاتت حكمته».

(٥) «الدلائل والاعتبار» (٣٢- ٣٣)، «توحيد المفضل» (٥٩ ـ ٦٠).

(٦) «الحيوان» (٧/ ٢٤٢): «وللزرافة خَطْم الجمل»، وفي «حياة الحيوان» (٢/ ٤٨١): «رأسها كرأس الإبل».

وذكروا أنَّ أصنافها من حيوان البرِّ إذا وَرَدَت الماءَ ينزو بعضُها علىٰ بعض، فتنزو المستوحشةُ علىٰ السَّائمة؛ فتُنتِجُ مثل هذا الشخص الذي هو كالـمُلْتَقَط من أناسٍ شتَّىٰ[1].

وما أرىٰ هذا القائل إلا كاذبًا عليها وعلىٰ الخِلْقة[2]؛ إذ ليس في الحيوان صنفٌ يَلْقَحُ صنفًا آخر، فلا الجملُ يلقحُ البقر، ولا الثَّورُ يلقحُ النَّاقة، ولا الفرسُ يلقحُها ولا يلقحانه، ولا الوحوشُ يلقحُ بعضُها بعضًا، ولا الطُّيور، وإنما يقعُ هذا نادرًا فيما يتقارب، كالبقر الوحشيِّ والأهليِّ، والضَّأن[3] والـمَعْز، والفَرس والحمار، والذِّئب والضَّبُع؛ فيتولَّدُ من ذلك: البغلُ، والسِّمْع، والعِسْبار[4].

وقولُ الفقهاء: «هل تجبُ الزَّكاةُ في المتولِّد من الوحشيِّ والأهليِّ؟ فيه وجهان»[5]؛ هذا إنما يُتَصوَّرُ في واحدٍ أو اثنين أو ثلاثةٍ يَكْمُلُ بها النِّصاب، فأمَّا نصابٌ كلُّه متولِّدٌ[6] من الوحشيِّ والأهليِّ فلا وجود لذلك.

---

(١) انظر: «الحيوان» (١/ ١٤٢، ١٥١، ٧/ ٢٤١ ـ ٢٤٣)، و«مروج الذهب» (٢/ ١١١)، و«وفيات الأعيان» (٤/ ٤٠٠)، و«عجائب المخلوقات» (٢٤٨)، و«حياة الحيوان» (٢/ ٤٨١).

(٢) وكذَّب الجاحظُ ذلك أيضًا.

(٣) (د): «والضبع». وفي الطرَّة: «لعلها: والضأن».

(٤) السِّمْع: ولد الذئب من الضبع. والعِسْبار: ولد الضبع من الذئب. والبغل: متولِّد من الفرس والحمار، وانظر: كتاب «البغال» للجاحظ (٢/ ٢٩٨ ـ رسائله).

(٥) انظر: «المغني» (٤/ ٣٥).

(٦) في الأصول: «كل متولد». وهو تحريف.

والأحكامُ المتعلقةُ بهذه المتولِّدات تُذْكَرُ في الزَّكاة وجزاء الصَّيد والأضاحي والأطعمة[1]، فيغلَّبُ في كلِّ بابٍ الأحوط[2]؛ ففي الأضاحي يغلَّبُ عدمُ الإجزاء، وفي الإحرام والحَرَم يغلَّبُ وجوبُ الجزاء، وفي الأطعمة يغلَّبُ جانبُ التحريم، وفي الزَّكاة ٱختلافٌ مشهور[3].

وسئل شيخنا أبو العبَّاس ابنُ تيميَّة ـ قدَّس الله روحه ـ عن حمارٍ نَزَا علىٰ فَرسٍ فأحبَلها، فهل يكونُ لبنُ الفَرس حلالًا أو حرامًا؟

فأجاب بأنه حلال[4]، ولا حكمَ للفحل في اللَّبن في هذا الموضع، بخلاف الأناسيِّ؛ لأنَّ لبنَ الفَرس حادثٌ من العلَف فهو تابعٌ لِلَحْمِها، ولم يَسْرِ وطءُ الفحل إلىٰ هذا اللبن؛ فإنه لا حُرمة هناك تنتشر، بخلاف لبن الفحل في الأناسيِّ فإنه تنتشرُ به حُرمةُ الرَّضاع، ولا حُرمة هاهنا[5] تنتشرُ من جهة الفحل إلا إلىٰ الولد خاصَّة؛ فإنه يتكوَّنُ منه ومن الأمِّ، فغُلِّب عليه التحريم، وأمَّا اللبنُ فلم يتكوَّن بوطئه وإنما تكوَّن[6] من العلَف، فلم يكن حرامًا.

---

(١) في الأصول: «والأحوط». وهو خطأ، بدلالة اللحاق، وواقع مدونات الفقه.

(٢) العبارة مضطربة في (ح، ن).

(٣) انظر: «المغني» (٥/ ٣٩٩، ١٣/ ٣١٩، ٣٦٨).

(٤) أي: من هذه الجهة. وذلك ما لم يُسْكِر. أما المسكر منه ـ وهو شرابٌ مشهورٌ في عهد المماليك، يسمىٰ: القِمِزُّ، انظر: «رحلة ابن بطوطة» (١/ ٢٢٠)، و«نهاية الأرب» (٢٧/ ٢٣١) ـ فحرام. انظر: «جامع المسائل» (٤/ ٣٤٤)، و«مجموع الفتاوىٰ» (٣٤/ ١٩٣)، و«الأشربة» لابن قتيبة (١٢٩).

(٥) (ح، ن): «هناك».

(٦) (ح، ت، ن): «يكون».

هذا بسطُ كلامه وتقريرُه.

والمقصودُ إبطالُ زعم[1] أنَّ هذه الحيوانات المختلفة يلقحُ بعضُها بعضًا عند الموارد، فتتكوَّنُ الزَّرافة، وأنه كاذبٌ عليها وعلىٰ الإبداع.

والذي يدلُّ علىٰ كذبه أنه ليس الخارجُ من بين ما ذكرنا من الفَرس والحمار، والذِّئب والضَّبُع، والضَّأن والـمَعْز، له عضوٌ من كلِّ واحدٍ من أبيه وأمِّه كما يكونُ للزَّرافة عضوٌ من الفَرس وعضوٌ من الجمل، بل يكونُ كالمتوسِّط بينهما الممتزج منهما، كما نشاهده في البغل؛ فإنك ترىٰ رأسَه وأذنيه وكَفَلَه[2] وحوافره وسطًا بين أعضاء أبيه وأمِّه، مشتقَّةً منهما، حتىٰ تجدَ شَحِيجَه[3] كالممتزج من صَهِيل الفَرس ونهيق الحمار.

فهذا يدلُّ علىٰ أنَّ الزَّرافة ليست بنِتاج آباءٍ مختلفةٍ كما زعمَ هذا الزَّاعم، بل من خَلْقٍ عجيبٍ وصُنْعٍ بديعٍ من خَلْق الله الذي أبدعه آيةً ودلالةً علىٰ قدرته وحكمته التي لا يُعْجِزُها شيء؛ ليُرِيَ عبادَه أنه خالقُ أصناف الحيوان كلِّها كما شاء، وفي أيِّ صورةٍ شاء[4]، وفي أيِّ لونٍ شاء؛ فمنها: المتشابهُ الخِلْقة المتناسبُ الأعضاء، ومنها: المختلفُ التَّركيب والشكل والصُّورة.

كما أرىٰ عبادَه قدرتَه التَّامَّة في خلقه لنوع الإنسان علىٰ الأقسام الأربعة الدَّالَّة علىٰ أنه مخلوقٌ بقدرته ومشيئته تابعٌ لها:

---

(١) (ن): «من زعم».

(٢) (ض): «وكفله وذنبه».

(٣) الشَّحِيجُ والشُّحاج: صوتُ البغل. «اللسان» (شحج).

(٤) «وفي أي صورة شاء» ليست في (ح، ن).

* فمنه ما خُلِق من غير أبٍ ولا أمٍّ؛ وهو أبو النَّوع الإنساني.
* ومنه ما خُلِق من ذكرٍ بلا أنثىٰ؛ وهي أمُّهم التي خُلِقَت من ضِلَع آدم.
* ومنه ما خُلِق من أنثىٰ بلا ذكرٍ؛ وهو المسيحُ بن مريم.
* ومنه ما خُلِق من ذكرٍ وأنثىٰ؛ وهو سائرُ النَّوع الإنسانيِّ.

ليُرِيَ عبادَه آياتِه، ويتعرَّف إليهم بآلائه وقدرته، وأنه إذا أراد شيئًا فإنما يقول له: «كُن»؛ فيكون.

وأما طولُ عنُق الزَّرافة وما لها فيه من المصلحة؛ فلأنَّ منشأها ومَرْعاها ـ كما ذكر المعتنونَ[1] بمحالِّها ومساكنها ـ في غَيَاطِلَ[2] ذوات أشجارٍ[3] شاهقةٍ ذاهبةٍ طولًا؛ فأُعِينَت بطول العُنق لتتناول أطرافَ الشجر التي هناك وثمارَها.

فهذا ما وصلت إليه معرفتُهم، وحكمةُ اللطيف الخبير فوق ذلك وأجلُّ منه.

---

(١) (ن): «المعنون». (ت): «المعينون». (ح): «المفتون».

(٢) جمع غيطل، وهو الشجر الكثير الملتف. «اللسان» (غطل). والمثبت من (ر، ض). وتحرفت في (ن، ح): «عناظل»، وفي (د، ت، ق): «عياطل»، وناقةٌ عيطل: طويلة العنق. وهضبةٌ عيطل: طويلة. «اللسان» (عطل). ولا علاقة لعلو المكان بما نحن بسبيله، إنما الشأن علو الأشجار. ونقل الجاحظ في «الحيوان» (٧/ ٢٤٢) أنها في أعالي بلاد النُّوبة. وانظر: «مروج الذهب» (٢/ ١١١)، و«جمهرة الأمثال» (١/ ٥٣١)، و«وصف أفريقيا» (٢/ ٢٥٨)، و«معجم البلدان» (بربرة)، و«آثار البلاد» (٧، ١٢، ١٥). وفي «الموسوعة العربية الميسرة» (٩٢٣): «تعيش في أفريقيا بالمناطق المكشوفة جنوبي الصحراء الكبرىٰ».

(٣) (ح): «تحت أشجار». وفي طرتها إشارةٌ إلىٰ أن في نسخة: «ذوات».

فصل[1]

ثمَّ تأمَّل هذه النَّملةَ الضعيفةَ وما أُعطِيَته من الفطنة والحيلة في جمع القُوت وادِّخاره وحِفْظه ودفع الآفة عنه؛ فإنك ترىٰ في ذلك عِبَرًا وآيات.

فترىٰ جماعةَ النَّمل إذا أرادت إحراز القُوت خرجت من أسرابها طالبةً له، فإذا ظَفِرَت به أخذت طريقًا من أسرابها إليه وشَرَعت في نقله، فتراها رِفقتين: رِفْقةً[2] حاملةً تحملُه إلىٰ بيوتها سِرْبًا ذاهبًا، ورِفْقةً خارجةً من بيوتها إليه لا تخالطُ تلك في طريقها، بل هما كالخيطيْن، بمنزلة جماعة النَّاس الذَّاهبينَ في طريقٍ والجماعة الرَّاجعينَ من جانبهم في طريق.

فإذا ثَقُل عليها حملُ الشيء من ذلك ٱجتمعت عليه جماعةٌ من النَّمل وتساعدَت علىٰ حمله، بمنزلة الخشبة والحجر الذي تتساعدُ الفئةُ من النَّاس عليه.

فإذا كان الذي ظَفِرَ به منهنَّ واحدةً ساعدَها رِفقتُها عليه إلىٰ بيتها وخلَّوا بينها وبينه، وإن كان الذي صادفه جماعةً منهنَّ تساعَدنَ عليه ثمَّ تقاسمنَه علىٰ باب البيت.

ولقد أخبرني[3] بعض الصادقينَ[4] أنه شاهدَ منهنَّ يومًا عجبًا، قال: رأيتُ نملةً جاءت إلىٰ شِقِّ جرادةٍ فزاولَتْهُ، فلم تُطِق رفعَه[5] من الأرض،

---

(١) «الدلائل والاعتبار» (٣٦)، «توحيد المفضل» (٦٥ ـ ٦٦).

(٢) الرفقة ـ بضم الراء وكسرها ـ: الجماعة المترافقون. «اللسان».

(٣) (ح، ق، ن): «أخبر». وفي «شفاء العليل» (٢٣٩): «حدثني من أثق به».

(٤) (ن): «العارفين».

(٥) (ح، ن): «حمله».

فذهبَت غيرَ بعيد، ثمَّ جاءت معها بجماعةٍ من النَّمل. قال: فرفعتُ ذلك الشِّقَّ من الأرض، فلمَّا وصلَت النَّملةُ برِفقتها إلىٰ مكانه دارت حوله ودُرْنَ معها فلم يجدنَ شيئًا، فرجَعْن، فوضعتُه، ثمَّ جاءت فصادفَتْهُ فزاوَلَتْهُ فلم تُطِق رفعَه من الأرض، فذهبَت غيرَ بعيد، ثمَّ جاءت بهنَّ، فرفعتُه، فدُرْنَ حول مكانه فلم يجدنَ شيئًا، فذهبنَ، فوضعتُه، فعادت فجاءت بهنَّ، فرفعتُه، فدُرْنَ حول المكان، فلمَّا لم يجدنَ شيئًا تحلَّقنَ حلقةً وجعلنَ تلك النَّملةَ في وسطها ثمَّ تحامَلْنَ عليها فقطَّعنَها عضوًا عضوًا وأنا أنظُر!![1].

ومن عجيب الفطنة فيها[2]: إذا نَقَلت الحَبَّ إلىٰ مساكنها كسَّرته لئلَّا ينبُت، فإن كان مما ينبتُ الفلقتان منه كسَّرته أربعًا، فإذا أصابه ندًىٰ أو بللٌ وخافت عليه الفسادَ أخرجَتْه للشمس ثمَّ تردُّه إلىٰ بيوتها، ولهذا ترىٰ في بعض الأحيان حَبًّا كثيرًا علىٰ أبواب مساكنها مكسَّرًا ثمَّ تعودُ عن قريبٍ فلا ترىٰ منه واحدة.

ومن فطنتها: أنها لا تتَّخذُ قريتَها[3] إلا علىٰ نَشْزٍ من الأرض[4]؛ لئلَّا يَفِيض عليها السَّيلُ فيُغْرِقَها، فلا ترىٰ قرية نملٍ في بطن وادٍ ولكنْ في أعلاه وما ٱرتفع عن السَّيل منه.

---

(١) انظر: «الحيوان» (٤/ ٦، ٧). وانظر تعليق ابن تيمية علىٰ القصة ـ وقد حكاها له المصنف ـ في «شفاء العليل» (٢٤٠).

(٢) (ن، ح): «ومن عجيب أمرها الفطنة فيها».

(٣) (ر): «الزبية»، (ض): «زبيتها». والزُّبية: الرابية لا يعلوها الماء.

(٤) النَّشز ـ بإسكان الشين وفتحها ـ: المتن المرتفعُ من الأرض.

ويكفي من فطنتها ما قصَّ الله سبحانه[1] في كتابه من قولها لجماعة النَّمل ـ وقد رأت سليمان عليه الصَّلاةُ والسَّلام وجنودَه ـ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّمْلُ ٱدْخُلُوا۟ مَسَٰكِنَكُمْ لَا يَحْطِمَنَّكُمْ سُلَيْمَٰنُ وَجُنُودُهُۥ وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ [النمل: ١٨].

فتكلَّمت بعشرة أنواعٍ من الخطاب في هذه النَّصيحة: النِّداء، والتَّنبيه، والتَّسمية، والأمر، والنَّص، والتَّحذير، والتَّخصيص، والتَّعميم[2]، والاعتذار.

فاشتملت نصيحتُها مع الاختصار علىٰ هذه الأنواع العشرة[3].

ولذلك أعجبَ سليمانَ قولُها، وتبسَّم ضاحكًا منه، وسأل الله أن يُوزِعَه شُكرَ نعمته عليه لـمَّا سمعَ كلامها[4].

ولا تُستبعَدُ هذه الفطنةُ من أمَّةٍ من الأمم تسبِّحُ بحمد ربها كما في «الصَّحيح»[5] عن النبي ﷺ قال: **«نزل نبيٌّ من الأنبياء تحت شجرة، فلدغته نملة، فأمر بجَهازه[6] فأُخرِج، ثمَّ أحرقَ قريةَ النَّمل، فأوحىٰ الله إليه: مِنْ أجل أنْ لدغتكَ نملةٌ أحرقتَ أمَّةً من الأمم تسبِّح!، فهلَّا نملةً واحدة؟!»**.

---

(١) (ح، ن): «ما نص الله عز وجل».

(٢) (ت): «والتفهيم» بدل «والتعميم». وكذا في (ق)، ثم أصلحت في طرتها. (د): «والتفهم»، وفي الطرة: «لعله: والتعميم».

(٣) والاختصار عاشر الأنواع. وانظر لهذه اللطيفة: «اجتماع الجيوش الإسلامية» (٣٢٨)، و«شفاء العليل» (٢٣٧)، و«المدهش» (٢١٠)، و«زاد المسير» (٦/ ١٦٢).

(٤) (ح): «لما سمع من كلامها».

(٥) صحيح البخاري (٣٠١٩)، ومسلم (٢٢٤١) من حديث أبي هريرة.

(٦) أي: متاعه ورَحْله.

فصل[1]

ومِنْ عجيب الفطنة في الحيوان: أنَّ الثَّعلبَ إذا أعوَزه الطَّعامُ ولم يجد صيدًا تمَاوَتَ ونفخَ بطنَه حتىٰ يحسبه الطَّيرُ ميتًا، فيقعُ عليه ليأكل منه، فيثبُ عليه الثَّعلبُ فيأخذه[2].

ومِنْ عجيب الفطنة في هذه الذُّبابة الكبيرة التي تسمَّىٰ: «أسد الذُّباب»[3]؛ فإنك تراها حين تحسُّ بالذُّباب قد وقعَ قريبًا منه يسكنُ مليًّا حتىٰ كأنه مَوَاتٌ لا حَراكَ به[4]، فإذا رأىٰ الذُّبابَ قد اطمأنَّ وغفلَ عنه دَبَّ دبيبًا رفيقًا[5] حتىٰ يكون منه بحيثُ تنالُه وثبتُه[6]، ثمَّ يثبُ عليه فيأخذه.

ومِنْ عجيب حِيَل العنكبوت أنه يَنْسِجُ تلك الشبكةَ شَرَكًا للصَّيد، ثمَّ يَكْمُنُ في جوفها، فإذا نَشِبَ فيها البَرْغَشُ[7] والذُّبابُ وثبَ عليه وامتصَّ

---

(١) «الدلائل والاعتبار» (٣٥)، «توحيد المفضل» (٦٤ ـ ٦٧).

(٢) انظر: «شفاء العليل» (٢٥٤)، و«الحيوان» (٢/ ٢٨٩، ٢٩٠، ٦/ ٣١٢)، و«حياة الحيوان» (١/ ٥٧٢).

(٣) (ر): «يسمىٰ بالسريانية: أسد الذباب». ويقال له: «الليث»، وهو ضربٌ من العناكب. انظر: «الحيوان» (٣/ ٣٧٧، ٥/ ٤١٢، ٤١٤)، و«اللسان» (ليث). ويسمىٰ: «صائد الذباب»، و«خاطف الذباب». انظر: «ديوان المعاني» (١٠٦٥)، و«معجم الحيوان» (١٠٨).

(٤) (ح، ن): «فيه». وسقطت من (ت).

(٥) (ض): «دقيقا».

(٦) (ر): «وثبة». (د، ق، ت): «يناله ويثبته». وسقطت الكلمة الثانية من (ح، ن). والمثبت من (ض)، وهو أشبه.

(٧) وهو البعوضُ يَلْسَعُ الناس. «التاج» (برغش). وفي (ر، ض): «الذباب».

دمَه؛ فهذا يحكي صيدَ الأشراك والشِّباك[1]، والأوَّل يحكي صيدَ الكلاب والفُهود.

ولا تزدرِيَنَّ العبرةَ بالشيء الحقير من الذَّرَّة والنملة[2] والبعوض والعنكبوت؛ فإنَّ المعنىٰ النفيسَ يُقتَبسُ من الشيء الحقير، والازدراءُ بذلك ميراثٌ من الذين ٱستنكرت عقولهم ضربَ الله تعالىٰ في كتابه المثلَ بالذُّباب والعنكبوت والكلب والحمار؛ فأنزل الله تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسْتَحْيِۦٓ أَن يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا﴾ [البقرة: ٢٦]، فما أغزرَ الحِكَم وأكثرَها في هذه الحيوانات التي تزدريها وتحتقرُها[3]! وكم مِنْ دلالةٍ فيها علىٰ الخالق وحكمته ولطفه ورحمته!

فسَلِ المعطِّل: من ألهمَها هذه الحِيَل والتلطُّفَ في ٱقتناص صيدها الذي جُعِل قوتَها؟![4] ومن جعل هذه الحِيَل فيها بدل ما سَلَبها من القوَّة والقدرة، فأغناها بما أعطاها[5] من الحيلة عما سَلَبها من القوَّة والقدرة سوىٰ اللطيف الخبير؟!

---

(١) (ر، ض): «الأشراك والحبائل».

(٢) «والنملة» ليست في (ح، ن).

(٣) (ت، ح): «وتحقرها».

(٤) (ت): «فوقها». (ح، ن): «قوامها».

(٥) (ح، ن): «ما أعطاها».

فصل[1]

ثمَّ تأمَّل جسمَ الطَّائر وخِلقَته؛ فإنه حين قُدِّر بأن يكون طائرًا في الجوِّ خُفِّفَ جسمُه، وأُدْمِجَ خَلقُه، واقتُصِرَ به من القوائم الأربع علىٰ ٱثنتين، ومن الأصابع الخمس علىٰ أربع، ومن مخرج البول والزِّبل علىٰ واحدٍ يجمعُهما جميعًا.

ثمَّ خُلِقَ ذا جُؤْجُؤٍ[2] محدودٍ[3] ليسهُل عليه ٱختراقُ الهواء كيف توجَّه فيه، كما يُجْعَلُ صدرُ السَّفينة بهذه الهيئة ليشقَّ الماءَ بسرعةٍ ويَنْفُذ فيه، وجُعِلَت في جناحيه وذنبه رِيشاتٌ طِوالٌ مِتانٌ لينهض بها للطَّيران، وكُسِيَ جسمُه كلُّه الرِّيشَ ليتداخَله الهواءُ فيحمله.

ولمَّا قُدِّر أن كان[4] طعامُه اللَّحمَ والحَبَّ، يبلعُه بلعًا بلا مضغ، نُقِصَ من خَلْق الأسنان، وخُلِق له مِنقارٌ صُلبٌ يتناولُ به طعامه، فلا يَنْسَحِجُ[5] مِنْ لَقْطِ الحبِّ ولا يَنْقَصِفُ من نهش اللحم[6].

ولمَّا عَدِم الأسنانَ وصار يزدَرِدُ الحَبَّ صحيحًا واللَّحمَ غَرِيضًا[7]

(١) «الدلائل والاعتبار» (٣٧)، «توحيد المفضل» (٦٧ - ٦٨).
(٢) وهو الصَّدر. وقيل: عظامُه. وقيل: مجتَمعُ رؤوس عظامه. «اللسان» (جأجأ).
(٣) (ض): «محدد».
(٤) (ح، ض، ر): «يكون». وسقطت من (ن).
(٥) أي: يتقشَّر. «اللسان» (سحج).
(٦) (ق): «نهس اللحم». والنهس: أخذُ اللحم بمقدَّم الأسنان، والنهش: الأخذ بجميعها. وقيل فيهما غير ذلك. «اللسان» (نهش، نهس).
(٧) (ح، ت، ن): «عريضًا». والغريض من اللحم: الطَّري. «اللسان».

أُعِين بفضل حرارةٍ في الجوف تطحنُ الـحَبَّ وتطبخُ اللَّحم، فاستغنىٰ عن المضغ.

والذي يدلُّك علىٰ قوَّة الحرارة التي أُعِين بها أنك ترىٰ عَجَمَ الزَّبيب وأمثاله يخرجُ من بطن الإنسان صحيحًا، وينطحنُ[1] في جوف الطَّائر حتىٰ لا يُرىٰ له أثر.

ثـمَّ ٱقتضت الحكمةُ أن جُعِل يبيض بيضًا ولا يلدُ ولادةً؛ لئلَّا يثقُل عن[2] الطَّيران؛ فإنه لو كان مما يحملُ ويمكثُ حملُه في جوفه حتىٰ يَستحكِمَ ويكمُل لأثقله وعاقَه عن النُّهوض والطَّيران.

وتأمَّل الحكمةَ في كون الطَّائر الـمُرسَل السَّابح[3] في الجوِّ يُلْهَمُ صبرَ نفسِه أسبوعًا أو أسبوعين باختياره، قاعدًا علىٰ بيضه، حاضنًا له، ويحتملُ مشقَّة الحبس، ثمَّ إذا خرجَ فِراخُه تحمَّل مشقَّة الكسب وجمع الحبِّ في حَوْصلته، ثمَّ يَزُقُّه فراخَه[4]، وليس بذي رويَّةٍ ولا فكرةٍ[5] في عاقبة أمره، ولا يؤمِّلُ في فِراخه ما يؤمِّلُ الإنسانُ في ولده من العون[6] والرِّفد وبقاء الذِّكر.

---

(١) (ح، ن): «وينطبخ».

(٢) (ت): «في».

(٣) (ض): «السائح».

(٤) زقَّ الطائرُ الفَرخَ: أطعمَه بفمه. (ر): «فيغذو به فراخه». وفي (ض): «ثم يقبل عليه فيزقه الريحَ؛ لتتسع حوصلته للغذاء، ثم يربيه ويغذيه بما يعيش به».

(٥) (ق): «تفكر». (ت): «يفكر».

(٦) (ر، ض): «العز».

فهذا مِنْ فعله يشهدُ بأنه معطوفٌ علىٰ فِراخه لعلَّةٍ لا يعلمُها هو ولا يفكِّرُ فيها مِنْ دوام النَّسل وبقائه.

فصل[1]

ثمَّ تأمَّل خِلْقَة البيضة وما فيها من المُخِّ الأصفر الخاثر والماء الأبيض الرقيق، فبعضُه ينشأ منه الفَرخ، وبعضه يغتذي منه[2] إلىٰ أن يخرجَ من البيضة، وما في ذلك من الحكمة.

فإنه لمَّا كان نشوءُ الفَرخ في تلك القشرة[3] المستحصِفة[4] التي لا نفاذَ فيها للواصِل[5] مِن خارج، جعَل معه في جوف البيضة[6] من الغذاء ما يكتفي به إلىٰ خروجه.

فصل[7]

وتأمَّل الحكمةَ في حَوْصَلة الطَّائر[8] وما قُدِّرَت له؛ فإنَّ مسلك

---

(١) «الدلائل والاعتبار» (٣٨)، «توحيد المفضل» (٦٩).

(٢) (ت، ح، ن): «يتغذى منه».

(٣) (ت، ح، ق): «البشرة». وأهملت في (د).

(٤) (د): «المتحفضة». (ن): «المحتفظة». (ق، ت): «المنخفضة». (ض): «المستحفظة». وكله تحريف. والمثبت من (ر).

(٥) (ح): «للأصل». (ن): «لأصل».

(٦) (ض): «التي لا مساغ لشيء إليها جعل معه في جوفها».

(٧) «الدلائل والاعتبار» (٣٨)، «توحيد المفضل» (٦٩).

(٨) وهي انتفاخٌ في المريء يُختَزنُ فيه الغذاء قبل وصوله إلىٰ المعدة. «المعجم الوسيط».

الطَّعام[1] إلىٰ القانِصة[2] ضيِّقٌ لا ينفُذ فيه الطَّعامُ إلا قليلًا، فلو كان الطَّائرُ لا يلتقطُ حبَّةً ثانيةً حتىٰ تصل الأولىٰ إلىٰ جوفه لطال ذلك عليه، فمتىٰ كان يستوفي طعامَه؟! وإنما يختلسُه ٱختلاسًا؛ لشدَّة الحذر، فجُعِلت له الحوصلةُ كالمِخلاة المعلَّقة أمامه ليُوعِيَ فيها ما ٱزدَرَدَ[3] من الطُّعم بسرعة، ثمَّ ينفُذ إلىٰ القانِصة علىٰ مهَل.

وفي الحوصلة أيضًا خصلةٌ أخرىٰ؛ فإنَّ من الطَّير ما يحتاجُ إلىٰ أن يَزُقَّ فراخَه[4]، فيكون ردُّه الطُّعمَ[5] مِنْ قُربٍ ليسهُل عليه.

فصل[6]

ثمَّ تأمَّل هذه الألوانَ والأصباغَ والوَشْيَ التي تراها في كثيرٍ من الطير، كالطاووس والدُّرَّاج وغيرهما، التي لو خُطَّت بدقيق الأقلام ووُشِيَت بالأيدي لم يكن هذا.

فمِن أين في الطبيعة المجرَّدة هذا التشكيلُ والتخطيطُ والتلوينُ والصَّبغُ[7] العجيبُ البسيطُ والمركَّب، الذي لو ٱجتمعت الخليقةُ علىٰ أن

---

(١) (ح، ن): «فإن في مسلك الطعام».

(٢) وهي جزءٌ عضليٌّ من المعدة يتمُّ فيه طحنُ الغذاء. «المعجم الوسيط». وتحرفت في (ح، ن) إلىٰ: «القابضة» في الموضعين.

(٣) (ض): «أدرك».

(٤) تقدَّم تفسير ذلك قريبًا.

(٥) (ح، ن): «رد الطعم». (ض): «رده للطعم».

(٦) «الدلائل والاعتبار» (٣٩)، «توحيد المفضل» (٧٠).

(٧) (ق): «والصنع».

يحاكوهُ لتعذَّر عليهم؟!

فتأمَّل ريشَ الطاووس كيف هو، فإنك تراه كنَسْج الثَّوب الرفيع من خيوطٍ رِفاعٍ جدًّا[1]، قد أُلِّف بعضُها إلىٰ بعضٍ كتأليف الخيط إلىٰ الخيط، بل الشَّعرة إلىٰ الشَّعرة، ثمَّ ترىٰ النَّسجَ إذا مَدَدتَه ينفتحُ قليلًا قليلًا ولا ينشقُّ؛ ليتداخَله الهواءُ، فيُقِلُّ[2] الطَّائر إذا طار، فترىٰ في وسط الرِّيشة عمودًا غليظًا متينًا[3] قد نُسِجَ عليه ذلك الثَّوبُ الذي[4] كهيئة الشَّعر ليُمْسِكه بصلابته؛ وهو القَصَبةُ التي تكونُ في وسط الرِّيشة، وهو مع ذلك أجوفُ؛ ليشتمل علىٰ الهواء، فيحمل الطَّائر.

فأيُّ طبيعةٍ فيها هذه الحكمةُ والخبرةُ واللُّطف؟!

ثمَّ لو كان ذلك في الطبيعة كما يقولون[5] لكانت من أدلِّ الدَّلائل وأعظم البراهين علىٰ قدرة مبدعها ومنشئها وعلمِه وحكمته، فإنه لم يكن لها ذلك من نفسها، بل إنما هو لها ممَّن خلقها وأبدعها.

فما كذَّبه المعطِّل هو أحدُ البراهين والآيات التي[6] علىٰ مثلها يزدادُ إيمانُ المؤمنين. وهكذا آياتُ الله يضلُّ بها من يشاء ويهدي من يشاء.

---

(١) (ر، ض): «سلوك دقاق». وهي الخيوط.

(٢) (د، ت، ق): «فيقتل». (ح): «فيثقل». (ن): «فينتقل». والمثبت من (ر، ض)، وهو الصواب، وانظر آخر الفقرة.

(٣) (ت): «منبنيا». (ح، ن): «مبنيا».

(٤) (ح، ن): «التي». وسقطت من (ق).

(٥) (ق، ت): «تقولون».

(٦) «التي» ليست في (ق).

فصل[1]

تأمَّل هذا الطَّائر الطَّويل السَّاقين، واعرِف المنفعةَ في طول ساقَيْه؛ فإنه يرعىٰ أكثر مرعاهُ في ضَحْضاحٍ من الماء، فتراه يركزُ[2] علىٰ ساقَيه كأنه ربيئةٌ فوق مَرْقَب[3]، ويتأمَّلُ ما دبَّ في الماء؛ فإذا رأىٰ شيئًا من حاجته خطا خطوًا رفيقًا حتىٰ يتناوله، ولو كان قصيرَ القائمتين كان [حين][4] يخطو نحو الصَّيد ليأخذَه يَصْفِقُ بطنُه الماءَ[5] فيثوِّرُه، ويَذْعَرُ الصَّيدُ منه فيَنْفِر[6]، فخُلِقَ له ذانِك العمودان ليدرك بهما حاجتَه ولا يَفْسُدَ عليه مطلبُه.

وكلُّ طائرٍ فله نصيبٌ من طول السَّاقين والعُنق؛ ليمكنَه تناولُ الطُّعم[7] من الأرض، ولو طال ساقاه وقَصُرَت عنقُه لم يمكنه أن يتناول شيئًا من الأرض، وربَّما أعينَ مع طول عنقه[8] بطول المنقار ليزداد مطلبُه سهولةً عليه وإمكانًا.

---

(١) «الدلائل والاعتبار» (٣٩)، «توحيد المفضل» (٧١)، «المدهش» (٥٨٩).

(٢) (ح): «يتركز». (ن): «تركز».

(٣) (ح، ن): «كأنه دسة فوق مركب». والربيئة: الطليعة الذي يَرْقُبُ العدوَّ، ولا يكون إلا علىٰ جبلٍ أو شَرَفٍ ينظر منه. والـمَرْقَب: الموضعُ الـمُشْرِف يرتفعُ عليه الرقيب.

(٤) زيادة يقتضيها السياق من (ر) و«المدهش» (٥٨٩). وفي (ض): «وكان».

(٥) (ح): «لصق بطنه في الماء». (ق): «يصفق بطنه بالماء». (ن): «لصق بطنه بالماء». (د): «لصفق بطنه الماء». (ض): «يصيب بطنه الماء». (ر): «يشق بطنه الماء». وفي «المدهش»: «يضرب الماء ببطنه».

(٦) (ح): «فيقفز». (ض): «فيفرق عنه». (ر): «فيتفرق عنه».

(٧) «المدهش»: «تناول طعمه».

(٨) (ق، ح، ن): «مع عنقه».

ثمَّ تأمَّل هذه العصافيرَ كيف تطلُب أكلَها بالنَّهار كلِّه، فلا هي تفقدُه ولا هي تجدُه مجموعًا مُعَدًّا، بل تنالُه بالحركة والطلب في الجهات والنَّواحي، فسبحان الذي قدَّره ويسَّره، كيف لم يجعله مما يتعذَّرُ عليها إذا ٱلتمسَته، ولا مما يفُوتها إذا قعدَت عنه، وجعلها قادرةً عليه في كلِّ حينٍ وأوان، وبكلِّ أرضٍ ومكان، حتىٰ من الجدران والأسطحة والسُّقوف، تنالُه بالهُوَينا من السَّعي، فلا يشاركُها فيه غيرُ بني جنسها من الطير.

ولو كان ما تقتاتُ به يوجدُ مُعَدًّا مجموعًا كلُّه كانت الطيرُ تَشْرَكُها فيه وتغلبُها عليه[١]. ولحكمة[٢] أخرىٰ بديعة؛ وذلك[٣] أنها لو وجدَته مُعَدًّا مجموعًا لأكبَّت عليه بحرص الرَّغبة فلا تقلعُ[٤] عنه وإن شبعَت حتىٰ تَبْشَم وتهلك.

وكذلك الناسُ لو جُعِل طعامُهم مُعَدًّا لهم بغير سعيٍ ولا تعبٍ لأخرجهم وُجدانُهم له كذلك[٥] إلىٰ الشَّره والبِطْنة والبَرَدة[٦]، ولكثُر الفسادُ وعمَّت الفواحش، ولبغَوا في الأرض.

فسبحان اللطيف الخبير الذي لم يخلق شيئًا سدًى ولا عبثًا.

---

(١) (ح، ن): «كانت يشركها فيه ويغلبها عليه».

(٢) (ت، ق، د): «وبحكمة». (ح، ن): «وحكمة». والمثبت أقوم.

(٣) (د، ق، ت): «وكذلك».

(٤) (ض): «تنقلع».

(٥) (ح، ن): «ولا تعب أدىٰ ذلك».

(٦) مهملة في (ق). (ت، د): «والرده». وعلق ابن بردس في طرة (د): «العلها: والبرده». وليست في (ح، ن). والبَرَدة: التُّخمة وثقل الطعام علىٰ المعدة. سمِّيت بذلك لأنها تبرد المعدة فلا تستمرئ الطعام. «النهاية» (برد).

وانظر في هذه الطير التي لا تخرجُ إلا بالليل، كالبُوم والهام والخفَّاش، فإنَّ أقواتها هيِّئت لها في الجوِّ، لا من الحَبِّ ولا من اللحم، بل من البعوض والفَراش وأشباههما مما تلتقطُه من الجوِّ، فتأخذُ منه بقَدْر حاجتها ثمَّ تأوي إلىٰ بيوتها فلا تخرجُ إلىٰ مثل ذلك الوقت من الليل.

وذلك أنَّ هذه الضُّروبَ من البعوض والفَراش وأشباههما مبثوثةٌ في الجوِّ لا يكادُ يخلو منها موضعٌ منه. واعتبِرْ ذلك بأن تضعَ سراجًا بالليل في سطح أو عَرْصَة الدَّار[1]، فيجتمعُ عليه من هذا الضَّرب شيءٌ كثير.

وهذا الضَّربُ من الفَراش ونحوها ناقصُ الفطنة، ضعيفُ الحيلة، ليس في الطَّير أضعفُ منه ولا أجهل، وفيما ترىٰ مِنْ تهافُته[2] في النَّار وأنت تطرده عنها حتىٰ يحرق نفسَه[3] دليلٌ علىٰ ذلك.

فجعل معاشَ هذه الطُّيور التي تخرجُ بالليل من هذا الضَّرب، فتقتاتُ منه، فإذا أتىٰ بالنهار ٱنقطعَت إلىٰ أوكارها؛ فالليلُ لها بمنزلة نهار غيرها من الطَّير، ونهارُها بمنزلة ليل غيرها، ومع ذلك فسَاق لها الذي تكفَّل بأرزاق الخلقِ رزقَها، وخلَقه لها في الجوِّ، ولم يَدَعها بلا رزقٍ مع ضعفها وعجزها.

وهذه إحدىٰ الحِكَم والفوائد في خَلْق هذه الفَراش والجنادِب والبعوض؛ فكم فيها من رزقٍ لأمَّةٍ تسبِّحُ بحمد ربها! ولولا ذلك لانتشرَت وكثُرت حتىٰ أضرَّت بالنَّاس ومنعتهم القرار.

---

(١) وهي وسطُها. وقيل: كل بقعةٍ بين الدور واسعةٍ ليس فيها بناء. «اللسان».

(٢) (ت): «تساقطه».

(٣) (ن): «حتىٰ يحترق ويحرق نفسه».

فانظُر إلىٰ عجيب تقدير الله وتدبيره، كيف ٱضطرَّ العقولَ إلىٰ أن شَهِدَت بربوبيَّته وقدرته وعلمه وحكمته، وأنَّ ذلك الذي تشاهدُه ليس باتِّفاقٍ ولا بإهمالٍ من سائر وجوه الأدلَّة التي لا تتمكَّنُ الفِطَر من جَحْدِها أصلًا.

وإذ قد جرىٰ الكلامُ إلىٰ ذكر الخفَّاش؛ فهو من الحيوانات العجيبة الخِلقَة بين خِلقَة الطَّير وذوات الأربع، وهو إلىٰ ذوات الأربع أقرب، فإنه ذو أذنين ناشزتَين[1] وأسنانٍ ووَبَر[2]، وهو يلدُ وِلادًا، ويُرضِع[3]، ويمشي علىٰ أربع، وكلُّ هذا صفةُ ذوات الأربع، وله جناحان يطيرُ بهما مع الطُّيور.

ولما كان بصرُه يضعُف عن نور الشمس كان نهارُه كلَيْلِ غيره، فإذا غابت الشمسُ ٱنتشر، ومِنْ ذلك سمِّي ضعيفُ البصر: أخفَش، والخَفَشُ ضعفُ البصر، ولما كان كذلك جُعِلَ قوتُه[4] من هذه الطُّيور الضِّعاف التي تطيرُ بالليل[5].

وقد زعمَ بعض[6] من تكلَّم في الحيوان أنه ليس يَطْعَمُ شيئًا، وإنما غذاؤه من النَّسيم البارد فقط[7].

---

(١) في الأصول و(ر) وبعض نسخ (ض) بالراء المهملة. والمثبت أصوب.

(٢) (ح، ن): «ودبر». والمراد أنه ليس بذي ريشٍ كالطيور. انظر: «الحيوان» (٣/ ٥٢٧).

(٣) (ر، ض): «ويرضع ويبول».

(٤) في الأصول: «جعلت قوته». لعله سبق قلم في أصل المصنف.

(٥) (ح): «لا تطير إلا بالليل».

(٦) «بعض» ليست في (ح).

(٧) في طرة (د) علَّق أحد القراء بقوله: «قد شاهدته ليلًا وهو يأكل من ثمر النبق ويلقي النوىٰ، ويأكل من ثمر التوت».

وهذا كذبٌ عليه وعلىٰ الخِلْقة؛ لأنه يبُول، وقد تكلَّم الفقهاءُ في بوله: هل هو نجسٌ لأنه بولُ غيرِ مأكولٍ؟ أو نجسٌ معفوٌّ عن يسيره لمشقَّة التحرُّز منه؟ علىٰ قولين، هما روايتان عن أحمد.

وبعضُ الفقهاء لا ينجِّسُ بولَه بحالٍ، وهذا أقيسُ الأقوال[1]؛ إذ لا نصَّ فيه، ولا يصحُّ قياسُه علىٰ الأبوال النَّجسة؛ لعدم الجامع المؤثِّر، ووضوح الفرق. وليس هذا موضع ٱستيفاء الحجج في هذه المسألة من الجانبين[2].

والمقصودُ أنه لو كان لا يأكلُ شيئًا لم يكن له أسنان، إذ لا معنىٰ للأسنان في حقِّ من لا يأكلُ شيئًا، ولهذا لما عَدِم الطفلُ الرضيعُ الأكلَ لم يُعْط الأسنان، فلما كبر واحتاج إلىٰ الغذاء أُعِينَ عليه بالأسنان التي تقطعُه والأضراس التي تطحنُه.

وليس في الخليقة شيءٌ مهمل، ولا عن الحكمة بمعطَّل، ولا شيءٌ لا معنىٰ له.

وأمَّا الحِكَمُ والمنافعُ في خَلْق الخفَّاش، فقد ذكر منها الأطبَّاءُ في كتبهم ما ٱنتهت إليه معرفتُهم[3]، حتىٰ إنَّ بوله[4] يدخلُ في بعض الأكحال[5]،

---

(١) «الأقوال» ليست في (ت).

(٢) انظر: «روضة الطالبين» (١/ ٢٨٠)، و«المحلىٰ» (١/ ١٩١)، و«المغني» (٢/ ٤٨٦)، و«البحر الرائق» (١/ ٣٩٨)، و«مجموع الفتاوىٰ» (٢١/ ١٧).

(٣) انظر: «التذكرة» لداود (١/ ١٤٢)، و«المفردات» لابن البيطار (٢/ ٦٥)، و«حياة الحيوان» (٢/ ٢٣٢).

(٤) (ر، ض): «زبله».

(٥) (ض): «الأعمال».

فإذا كان هذا بوله الذي لا يخطرُ بالبال أنَّ فيه منفعةً البتة، فما الظَّنُّ بجُملته؟!

ولقد أخبَرَ بعض من شُهِدَ[1] بصدقه أنه رأىٰ دُخَّلًا[2] ـ وهو طائرٌ معروف ـ قد عَشَّش في شجرة، فنظر إلىٰ حيَّةٍ عظيمةٍ قد أقبلت نحو عُشِّه فاتحةً فاها لتبتلعه، فبينما هو يضطربُ في حيلة النَّجاة منها إذ وَجَد حَسَكةً[3] في العُشِّ، فحملها فألقاها في فَم الحيَّة، فلم تزل تلتوي حتىٰ ماتت[4].

فصل[5]

ثمَّ تأمَّل أحوال النَّحل وما فيها من العِبَر والآيات.

---

(١) (ق): «شهر».

(٢) (ق، د): «رخلا». (ن): «رخما». (ح): «رخا». (ت): «رجلا»!. وكل أولئك تحريف. والمثبت من (ر). وفي (ض)، و«بحار الأنوار» (٣/ ١٠٨، ٦١/ ٦٩): «ابن تمرة»، وهو طائر صغير. وفي «البصائر والذخائر»: «عصفورا». والدُّخَّل: طائر صغير مثل العصفور يأوي إلىٰ الغِيران والشجر الملتف. «معجم الحيوان» (٢٤٢، ٢٤٣، ٢٦١). أما الرخُّ فطائرٌ أسطوريٌّ ضخم جدًّا، والرخمة تشبه النسر ولا تعشِّش في الأشجار بل تختار لبيضها أطراف الجبال الشاهقة وصدع الصخور، كما في «معجم الحيوان» (٢٠٧، ٢٥٩)؛ فلا يناسب ذكرهما ما ترومه القصة من بيان عظيم لطف الله في هبة الضعيف ما يحتال به للدفاع عن نفسه.

(٣) وهي شوكةٌ صلبةٌ معروفة. وفي طرة (ح): «لعله: خفاشًا»، ذهَب إلىٰ أن السِّياق في بيان منافع وحِكَم خلق الخفاش، فلم يصب.

(٤) انظر: «البصائر والذخائر» (٦/ ٧٨). وفي «الحيوان» (٧/ ٢٣)، و«الإمتاع والمؤانسة» (٢/ ١٠٤)، و«محاضرات الأدباء» (٤/ ٧٤٧) قصةٌ أخرىٰ نحوها.

(٥) «الدلائل والاعتبار» (٤١)، «توحيد المفضل» (٧٤)، ولم ينقل عنه شيئًا ذا بال.

فانظُر إليها وإلىٰ ٱجتهادها[(١)] في صَنعة العسل وبنائها البيوتَ المسدَّسة التي هي من أتمِّ الأشكال وأحسنها ٱستدارةً وأحكمها صنعًا، فإذا ٱنضمَّ بعضُها إلىٰ بعضٍ لم يكن بينها[(٢)] فُرجةٌ ولا خَلَل، كلُّ هذا بغير مقياسٍ ولا آلةٍ ولا بِرْكار[(٣)].

وذلك مِنْ أثر صُنع الله وإلهامه إياها وإيحائه إليها؛ كما قال تعالىٰ: ﴿وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى ٱلنَّحْلِ أَنِ ٱتَّخِذِى مِنَ ٱلْجِبَالِ بُيُوتًا وَمِنَ ٱلشَّجَرِ وَمِمَّا يَعْرِشُونَ ﴿٦٨﴾ ثُمَّ كُلِى مِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ فَٱسْلُكِى سُبُلَ رَبِّكِ ذُلُلًا ۚ يَخْرُجُ مِنۢ بُطُونِهَا شَرَابٌ مُّخْتَلِفٌ أَلْوَٰنُهُۥ فِيهِ شِفَآءٌ لِّلنَّاسِ ۗ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَةً لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [النحل: ٦٨ - ٦٩].

فتأمَّل كمال طاعتها وحُسْنَ ٱئتمارها[(٤)] لأمر ربها تعالىٰ، كيف[(٥)] ٱتَّخذت بيوتها من هذه الأمكنة الثَّلاثة: في الجبال والشقفانات[(٦)]، وفي الشَّجر، وفي بيوت الناس حيثُ يَعْرِشُون، أي: يبنون العُروش[(٧)] وهي

---

(١) في الأصول: «اجسادها». والمثبت من (ط)، وهو أشبه.

(٢) (ق): «منها». (ح، ن): «في بيتها».

(٣) (ح، ن): «بيكار». وهي آلةٌ هندسيَّةٌ معروفة. انظر: «التاج» (دور)، و«قصد السبيل» (١/ ٢٧٢)، و«المعجم الوسيط» (برج).

(٤) (ن): «إيثارها».

(٥) (ح، ن): «يقال».

(٦) مفردها: شَقِيف. والجمع: شقفان. وجمع الجمع: شقفانات. كلمة آرامية سريانية، تطلق علىٰ الكهف والمغارة والصخر الشاهق المشرف. انظر: «معجم البلدان» (٣/ ٣٥٦)، و«الروضتين» لأبي شامة (٣/ ١٠٦)، و«معجم أسماء المدن والقرىٰ اللبنانية» لأنيس فريحة (٩٧).

(٧) (ت): «أي: في هذه الأمكنة يبنون العروش».

البيوت. فلا يُرىٰ للنَّحل بيتٌ غير هذه الثَّلاثة البتة.

وتأمَّل كيف أكثرُ بيوتها في الجبال والشقفان، وهو البيتُ المقدَّمُ في الآية، ثمَّ في الأشجار، وهي مِنْ أكثر بيوتها[1]، وفيما يَعْرِشُ الناس، وأقلُّ بيوتها بينهم حيثُ يَعْرِشُون، وأما في الجبال والشجر بيوتٌ[2] عظيمةٌ يؤخذُ منها من العسل[3] الكثيرُ جدًّا.

وتأمَّل كيف أدَّاها حُسْنُ الامتثال إلىٰ أن ٱتخذت البيوتَ قبل المرعىٰ؛ فهي تتَّخذ البيوتَ أوَّلًا، ثمَّ إذا ٱستقرَّ لها بيتٌ خرجت منه فرعَت وأكلت من الثِّمار، ثمَّ أوتْ إلىٰ بيوتها؛ لأنَّ ربها سبحانه أمرها با تخاذ البيوت أوَّلًا، ثمَّ بالأكل بعد ذلك، ثمَّ إذا أكلت سلكت سُبلَ ربها مذلَّلةً لها[4] لا يستَوعِرُ عليها شيءٌ، ترعىٰ ثمَّ تعود.

ومن عجيب شأنها أنَّ لها أميرًا يسمَّىٰ: «اليَعْسُوب» لا يتمُّ لها رواحٌ ولا إيابٌ ولا عملٌ ولا مرعًى إلا به، فهي مؤتمرةٌ لأمره، سامعةٌ له مطيعة، وله عليها تكليفٌ وأمرٌ ونهي، وهي رعيَّةٌ له[5]، منقادةٌ لأمره، متَّبعةٌ لرأيه، يدبِّرها كما يدبِّرُ الملكُ أمرَ رعيَّته، حتىٰ إنها إذا أوتْ إلىٰ بيوتها وقفَ علىٰ

---

(١) «حياة الحيوان» (٤/ ٣٢): «وهي دون ذلك». وقد نقل الدميريُّ من هذا الموضع دون تصريح، وصرَّح بالنقل في موضعٍ آخر.

(٢) كذا في الأصول، بحذف الفاء من جواب (أما). وهي لغةٌ قليلة، ولها شواهد، وزعم بعضهم أنها ضرورةٌ في الشعر، وليس كذلك، والجادة إثباتها. انظر: «شواهد التوضيح» (١٣٦)، و«فتح الباري» (١٠/ ٣٦).

(٣) (ت): «يؤخذ منها العسل».

(٤) «لها» ليست في (ن، ح).

(٥) (ن): «وهي راغبة له».

باب البيت فلا يدعُ واحدةً تـزاحمُ الأخـرىٰ ولا تتقـدَّم عليهـا في العُبـور، بـل تَعْبُرُ بيوتها واحدةً بعد واحدةٍ بغير تـزاحُمٍ ولا تـصادمٍ ولا تـراكُم، كـما يفعـلُ الأميرُ إذا ٱنتهىٰ بعسكره إلىٰ معْبرٍ ضيِّقٍ لا يجُوزه إلا واحدٌ واحد.

ومن تدبَّر أحوالها وسياستَها وهدايتها، واجتماعَ شملها، وانتظامَ أمرهـا، وتدبيرَ مُلْكِها، وتفويض كلِّ عملٍ إلىٰ واحدٍ منها= يتعجَّبُ منها كلَّ العجـب، ويعلمُ أنَّ هذا ليس في مقدورها ولا هو مِنْ ذاتهـا؛ فـإنَّ هـذه أعـمالٌ محكمـةٌ متقنةٌ في غاية الإحكام والإتقان، فإذا نظرتَ إلىٰ العامل[1] رأيتَه مِنْ أضعف خلق الله وأجهَلِه بنفسه وبحاله، وأعجَزِه[2] عن القيـام بمـصلحته فـضلًا عـمَّا يصدُر منه من الأمور العجيبة.

ومن عجيب أمرهـا أنَّ أميرين فيهـا لا يجتمعـان[3] في بيـتٍ واحـد، ولا يتـأمَّران علىٰ جمعٍ واحـد، بـل إذا ٱجتمـع منهـا جُنْدان وأميران قتلـوا أحـدَ الأميرين وقطَّعوه واتفقوا علىٰ الأمير الواحد، مِنْ غير معـاداةٍ بينـهم ولا أذًىٰ من بعضهم لبعض، بل يصيرون يدًا واحدةً وجندًا واحدًا.

فصل

ومن عجيب أمرها ما لا يهتدي له أكثرُ النـاس ولا يعرفونـه؛ وهـو النِّتـاجُ الذي يكونُ لها، هل هو علىٰ وجه الولادة أو التَّولُّد والاستحالة؟[4] فقَلَّ من

---

(١) (ح، ن): «القائل».

(٢) (ت): «وأجهلهم... وأعجزهم».

(٣) (ح، ن): «أن فيها أميرين لا يجتمعان». والمثبت أجود.

(٤) (ح): «الولادة والتولد أو الاستحالة». وفي (ت، ق): «الولادة والتولد والاستحالة». (د): «الولادة والتوالد والاستحالة».

يعرفُ ذلك أو يَفْطِنُ له[١].

وليس نِتاجُها علىٰ واحدٍ من هذين الوجهين، وإنما نِتاجُها بأمرٍ مِنْ أعجب العجب، فإنها إذا ذهبت إلىٰ المرعىٰ أخذَت تلك الأجزاءَ الصَّافيةَ التي علىٰ الوَرَق، من الورد والزَّهر والحشيش وغيره، وهي الطَّلُّ؛ فتمصُّها، وذلك مادةُ العسل، ثمَّ أنها تكبِسُ[٢] الأجزاءَ المنعقدةَ علىٰ وجه الورقة وتَعْقِدُها علىٰ رِجْلِها كالعَدَسَة، فتملأ بها المسدَّسات الفارغة من العسل، ثمَّ يقومُ يَعْسُوبها علىٰ بيته مبتدئًا منه، فينفخُ فيه، ثمَّ يطوفُ علىٰ تلك البيوت بيتًا بيتًا وينفخُ فيها كلِّها، فتدبُّ فيها الحياةُ بإذن الله عزَّ وجلَّ، فتتحرَّكُ وتخرجُ طيورًا بإذن الله[٣].

وتلك إحدىٰ الآيات والعجائب التي قلَّ من يتفطَّنُ إليها، وهذا كلُّه من ثمرة ذلك الوحي الإلهيِّ، أفادها وأكسَبها[٤] هذا التَّدبير والسَّفر والمعاشَ والبناءَ والنِّتاج.

فسَل المعطِّل الضالَّ[٥]: من الذي أوحىٰ إليها أمرَها وجَعَل ما جَعَل في طباعها؟! ومن الذي سهَّل لها سُبلَه ذُللًا منقادةً لا تستعصي[٦] عليها ولا

---

(١) انظر: «الفِصَل» (٥/ ٢٧٨).

(٢) (ح، ن): «تلبس».

(٣) الثابت اليوم علميًّا أن ملكة النحل تضع بيضها في تلك البيوت، بعد أن يلقحها الذكر خلال عملية التزاوج بسائله المنوي، فإذا فقست تولت شغَّالات النحل تغذية تلك اليرقات حتىٰ تكبر. «الموسوعة العربية العالمية».

(٤) (ح، ن): «وألبسها».

(٥) «الضال» ليست في (ح).

(٦) (ح، ت): «يستعصي». (ن): «يتعصىٰ».

تستوعرُها ولا تضلُّ عنها علىٰ بُعدها؟! ومن الذي هداها لشأنها؟!

ومن الذي أنزل لها من الطَّلِّ ما إذا جَنَته ردَّته عسلًا صافيًا مختلفًا ألوانُه في غاية الحلاوة واللَّذاذة والمنفعة، مِنْ بين أبيض يُرىٰ فيه الوجهُ أعظمَ من رؤيته في المرآة ـ وسمَّاه لي من جاء به[1]، وقال: هذا أفخرُ ما يعرفُ الناسُ من العسل وأصفاه وأطيبُه، فإذا طعمُه ألذُّ شيءٍ يكونُ من الحلوىٰ[2] ـ، ومِنْ بين أحمرَ وأخضرَ ومُورَّدٍ وأسودَ وأشقرَ[3] وغير ذلك من الألوان والطُّعوم المختلفة فيه بحسب مَراعيه ومادَّتها.

وإذا تأمَّلتَ ما فيه من المنافع والشِّفاء، ودخولَه في غالب الأدوية، حتىٰ كان المتقدِّمون لا يعرفون السُّكَّر ولا هو مذكورٌ في كتبهم أصلًا، وإنما كان الذي يستعملونه في الأدوية هو العسل، وهو المذكورُ في كتب القوم.

ولعمرُ الله إنه لأنفعُ من السُّكَّر، وأجدىٰ وأجلىٰ للأخلاط، وأقمَعُ لها وأذهبُ لضررها، وأقوىٰ للمعدة، وأشدُّ تفريحًا للنفس، وتقويةً للأرواح، وتنفيذًا للدَّواء، وإعانةً له علىٰ ٱستخراج الدَّاء من أعماق البدن.

ولهذا لا يجيءُ في شيءٍ من الحديث قطُّ ذكرُ السُّكَّر، ولا كانوا يعرفونه أصلًا[4]، ولو عُدِم من العالم لما ٱحتاج إليه، ولو عُدِم العسلُ لاشتدَّت

---

(١) (ح، ن): «وسماه لمن جاء به».

(٢) (ت): «فإذا طعمه الذي أشد من الحلوىٰ».

(٣) (ق، د): «وأصفر».

(٤) ورد ذكره في حديثٍ أخرجه الترمذي (٢٤٠٤) بإسناد ضعيفٍ جدًّا. وفي حديثٍ آخر في صفة الحوض صحَّحه المصنفُ في «زاد المعاد» (٤/ ٣٥٥)، وقال: «ولا أعرف السُّكَّر في الحديث إلا في هذا الموضع». ولم أقف علىٰ هذا الحديث ولا أظنه =

الحاجةُ إليه، وإنما غَلَب علىٰ بعض المدن ٱستعمالُ السُّكَّر حتىٰ هجروا العسلَ واستطابوه عليه ورأوهُ أقلَّ حِدَّةً وحرارةً منه، ولم يعلموا أنَّ من منافع العسل ما فيه من الحِدَّة والحرارة، فإذا لم يوافِق من يستعملُه كَسَرَها بمقابلها فيصيرُ أنفع له من السُّكَّر.

وسنفردُ ـ إن شاء الله ـ مقالةً نبيِّنُ فيها فضل العسل علىٰ السُّكَّر من طرقٍ عديدةٍ لا تُمنَع، وبراهين كثيرةٍ لا تُدفَع[1].

ومتىٰ رأيتَ السُّكَّر يجلُو بلغمًا، ويذيبُ خِلْطًا، أو يشفي من داء؟! وإنما غايتُه بعض التنفيذ للدَّواء إلىٰ العُروق؛ للطافته وحلاوته.

وأمَّا الشفاءُ الحاصلُ من العسل فقد حرَمه اللهُ الكثيرَ[2] من النَّاس، حتىٰ صاروا يذمُّونه ويخشون غائلتَه من حراراته وحِدَّته. ولا ريب أنَّ كونه شفاءً، وكونَ القرآن شفاءً، والصَّلاةِ شفاءً، وذكرِ الله والإقبال عليه شفاءً= أمرٌ

= يصحُّ مرفوعًا، ولعل ذكر «السُّكَّر» فيه من تصرُّف بعض الرواة. وانظر: «فيض القدير» (٢/ ٤٤٨).

وأمَّا ما في «الصحيح» من أنه ﷺ كان يحب الحلواء والعسل؛ فالمراد بالحلواء كل حُلْوٍ، وإن لم تدخله الصَّنعة، كالفاكهة.

وأصل لفظة «السُّكَّر» فارسيَّةٌ معرَّبة. انظر: «الصحاح» (سكر)، و«قصد السبيل» (٢/ ١٤٣) وحاشيته.

(١) لم أقف مِنْ خبرها علىٰ شيءٍ عند من بعده؛ فلعله لم يتيسَّر له ذلك. وراجع ما قدمناه (ص: ٥٨٨). ولم أر المصنف تعرَّض للمسألة في غير «زاد المعاد» (٤/ ٣٤، ٢٢٤، ٣٥٥). وانظر: «ابن قيم الجوزية» (٢٨٢)، و«التقريب لعلوم ابن القيم» (٨٠)، والإحالةُ فيهما علىٰ «شفاء العليل» وهمٌ.

(٢) (ت، د، ق، ح): «لكثير».

لا يَعُمُّ الطَّبائعَ والأنفس؛ فهذا كتابُ الله هو الشِّفاءُ النافع، وهو أعظمُ الشِّفاء، وما أقلَّ المُستَشْفِين به! بل لا يزيدُ الطَّبائعَ الرَّديئة إلا رداءةً، ولا يزيدُ الظَّالمين إلا خسارًا.

وكذلك ذكرُ الله والإقبالُ عليه والإنابةُ إليه والفزعُ إلىٰ الصَّلاة، كم قد شُفِي به مِنْ عليل! وكم قد عُوفي به مِنْ مريض! وكم قام مقام كثيرٍ من الأدوية التي لا تبلغُ قريبًا من مبلغه في الشفاء! وأنت ترىٰ كثيرًا من النَّاس ـ بل أكثرهم ـ لا نصيب لهم من الشفاء بذلك إليه أصلًا.

ولقد رأيتُ في بعض كتب الأطبَّاء المسلمين في ذكر الأدوية المفردة ذكر الصَّلاة؛ ذكرها في باب «الصَّاد» وذَكَر من منافعها في البدن التي توجبُ الشفاء وجوهًا عديدةً ومن منافعها في الرُّوح والقلب[1].

وسمعتُ شيخنا أبا العبَّاس ٱبن تيمية رحمه الله يقول، وقد عَرَض له بعضُ الألم، فقال له الطَّبيب: أضرُّ ما عليك الكلامُ في العلم والفِكرُ فيه والتوجُّه والذِّكر، فقال: ألستم تزعمون أنَّ النفسَ إذا قَوِيَت وفَرِحَت أوجبَ فرحُها لها قوَّةً تُعِينُ بها الطبيعةَ علىٰ دفع العارض[2]؛ فإنه عدوُّها، فإذا قَوِيَت عليه قهرتْه؟ فقال له الطَّبيب: بلىٰ؛ فقال: وأنا إذا ٱشتغلتْ نفسي بالتَّوجُّه والذِّكر والكلام في العلم وظَفِرَت بما يُشْكِلُ عليها منه فَرِحَت به وقَوِيَت، فأوجبَ ذلك دفعَ العارض. هذا أو نحوه[3] من الكلام[4].

---

(١) كما فعل المصنف في «زاد المعاد» (٤/ ٣٣١).

(٢) (د، ق، ت): «المعارض»، في الموضعين. والمثبت أجود.

(٣) (ح، ن): «أو غيره»!.

(٤) انظر: «روضة المحبين» (١٠٩).

والمقصودُ أنَّ تركَ كثيرٍ من النَّاس الاستشفاءَ بالعسل لا يخرجُه عن كونه شفاءً، كما أنَّ تركَ أكثرهم الاستشفاءَ بالقرآن من أمراض القلوب لا يخرجُه عن كونه شفاءً لها، وهو شفاءٌ لما في الصُّدور وإن لم يَسْتَشفِ به أكثرُ المرضىٰ، كما قال تعالىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ قَدْ جَآءَتْكُم مَّوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَشِفَآءٌ لِّمَا فِى ٱلصُّدُورِ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ﴾ [يونس: ٥٧]، فعَمَّ بالموعظة والشِّفاء، وخصَّ بالهدىٰ والرحمة[١]؛ فهو نفسُه شفاءٌ ٱستُشْفِيَ به أو لم يُسْتَشْفَ به.

ولم يَصِف الله في كتابه بالشفاء إلا القرآن والعسل، فهما الشِّفاءان؛ هذا شفاءُ القلوب من أمراض غيِّها وضلالها وأدواء[٢] شبهاتها وشهواتها، وهذا شفاءٌ للأبدان من كثيرٍ من أسقامها وأخلاطها وآفاتها.

ولقد أصابني أيام مُقامي بمكَّة أسقامٌ مختلفة، ولا طبيبَ هناك ولا أدويةَ كما في غيرها من المدن، فكنتُ أستشفي بالعسل وماء زمزم، ورأيتُ فيهما من الشفاء أمرًا عجيبًا[٣].

وتأمَّل إخبارَه سبحانه وتعالىٰ عن القرآن بأنه نفسَه شفاءٌ، وقال عن

---

(١) تحرفت في (ح، ن) إلىٰ: «والمعرفة». واقرأ الآية.

(٢) (ت): «ودواء».

(٣) انظر إخباره بذلك أيضًا في «مدارج السالكين» (١/ ٥٨)، و«زاد المعاد» (٤/ ١٧٨)، و«الداء والدواء» (٨).

وانظر لمجاورة المصنف بمكة: «ابن قيم الجوزية» للشيخ بكر (٥٧ ـ ٥٩).

وقد ذكر ـ رحمه الله ـ في صدر كتابنا هذا أن تأليفه له كان من بعض النُّزل والتُّحف التي فتح الله بها عليه حين انقطاعه إلىٰ بيته.

العسل: ﴿فِيهِ شِفَآءٌ لِّلنَّاسِ﴾ [النحل: ٦٩]؛ وما كان نفسُه شفاءً أبلغُ مما جُعِل فيه شفاءٌ، وليس هذا موضع ٱستقصاء فوائد العسل ومنافعه[١].

فصل

ثمَّ تأمَّل العبرةَ التي ذكرها الله عزَّ وجلَّ في الأنعام وما أسقانا من بطونها من اللبن الخالص السَّائغ الهنيء المريء الخارج من بين الفَرْث والدَّم.

فتأمَّل كيف ينزلُ الغذاءُ من أفواهها إلىٰ المعدة، فينقلبُ بعضُه بإذن الله دمًا يَسْري[٢] في عروقها وأعضائها وشُعورها ولحومها، فإذا أرسلتْه العروقُ في مجاريها إلىٰ جملة الأجزاء قَلَبه كلُّ عضوٍ وعَصَبٍ وغُضروفٍ وشَعرٍ وظُفرٍ وحافرٍ إلىٰ طبيعته، ثمَّ يبقىٰ الدَّمُ في تلك الخزائن التي له؛ إذ به قِوامُ الحيوان، ثمَّ ينصبُّ ثُفْله إلىٰ الكِرْش فيصيرُ زِبْلاً، ثمَّ ينقلبُ باقيه لبنًا صافيًا أبيضَ سائغًا للشاربين، فيخرجُ من بين الفَرْث والدَّم، حتىٰ إذا أُنهِكَت الشاةُ[٣] ـ أو غيرها ـ حَلْبًا خرجَ الدَّمُ[٤] مُشْرَبًا بحُمرته.

فصفَّىٰ الله سبحانه الألطفَ من الثُّفْل بالطَّبخ الأوَّل، وانفصل إلىٰ الكبد وصار دمًا، وكان مخلوطًا بالأخلاط الأربعة[٥]؛ فأذهبَ الله عزَّ وجلَّ كلَّ خِلْطٍ منها إلىٰ مقرِّه وخزانته المهيَّأة له من المرارة والطِّحال والكُلْية، وباقي الدَّم الخالص يدخلُ في أوردة الكبد، فينصبُّ من تلك العروق إلىٰ الضَّرع،

(١) انظر: «زاد المعاد» (٤/ ٣٤ ـ ٣٦، ٥١، ٢٢٤، ٣٤٠، ٣٥٦).
(٢) (ق): «وما يسري». وهو تحريف. وصحِّحت في طرة (د).
(٣) (ح، ن): «أبهلت الشاة»، ولم أجد في مادة (بهل) ما يناسب المقام.
(٤) كذا في الأصول. وهو سهوٌ وسبق قلم، أراد: «خرج اللبن».
(٥) راجع ما قدَّمناه بشأنها (ص: ٥٥٩).

فيقلبُه الله تبارك وتعالىٰ مِنْ صورة الدَّم وطبعه وطعمه إلىٰ صورة اللَّبن وطبعه وطعمه؛ فاستُخرِجَ من الفَرْث والدَّم.

فسَل المعطِّل الجاحد: من الذي دبَّر هذا التَّدبير، وقدَّر هذا التقدير، وأتقنَ هذا الصُّنع، ولَطَف هذا اللُّطفَ سوىٰ اللطيف الخبير؟!

فصل[1]

ثمَّ تأمَّل العِبرة في السَّمك وكيفية خِلْقته:

فإنه خُلِق غيرَ ذي قوائم؛ لأنه لا يحتاجُ إلىٰ المشي؛ إذ كان مسكنُه[2] الماء.

ولم تُخلق له رئةٌ؛ لأنَّ منفعةَ الرِّئة التنفُّسُ، والسَّمكُ لم يحتج إليه؛ لأنه ينغمسُ في الماء.

وخُلِقَت له عِوَض القوائم أجنحةٌ شدادٌ يَقْذِفُ بها مِنْ جانبيه، كما يَقْذِفُ صاحبُ المركب بالمقاذيف[3] مِنْ جانبي السَّفينة.

وكُسِيَ جلدُه قشورًا متداخلةً كتداخُل الجَوْشَن[4] ليَقِيَه من الآفات.

وأُعِينَ بقوَّة الشمِّ؛ لأنَّ بصره ضعيفٌ، والماءُ يحجُبه، فصار يشمُّ الطَّعام مِنْ بُعْدٍ فيقصدُه.

---

(١) «الدلائل والاعتبار» (٤٢)، «توحيد المفضل» (٧٥ - ٧٧).

(٢) (ت): «مسلكه».

(٣) (ت): «المقاديف». وهي المجاديف.

(٤) الدرع. «اللسان» (جشن). (ض): «كتداخل الدروع والجواشن».

وقد ذُكِر في بعض كتب الحيوان[1] أنَّ مِنْ فِيه إلىٰ صِماخَيْه[2] منافذَ فهو يعُبُّ[3] الماءَ فيها بفِيه، ويرسلُه من صِماخَيْه، فيتروَّحُ بذلك، كما يأخذُ الحيوانُ النَّسيمَ الباردَ بأنفه ثمَّ يرسلُه ليتروَّحَ به[4].

فإنَّ الماء للحيوان البحريِّ كالهواء للحيوان البريِّ، فهما بَحْران أحدُهما ألطفُ من الآخَر: بحرُ هواءٍ يَسْبَحُ فيه حيوانُ البرِّ، وبحرُ ماءٍ يَسْبَحُ فيه حيوانُ البحر، فلو فارق كلٌّ من الصِّنفين بحرَه إلىٰ البحر الآخر مات، فكما يختنقُ الحيوانُ البرِّيُّ في الماء يختنقُ الحيوانُ البحريُّ في الهواء.

فسبحان من لا يحصي العادُّون آياته، ولا يحيطون بتفصيل آيةٍ منها علىٰ الانفراد، بل إن علموا منها وجهًا جَهِلوا منها أوجهًا.

فتأمَّل الحكمةَ البالغة في كَوْن السَّمك أكثر الحيوان نسلًا، ولهذا ترىٰ في جوف السَّمكة الواحدة من البيض ما لا يحصىٰ كثرة.

وحكمةُ ذلك أن يتَّسع لما يغتذي به من أصناف الحيوان؛ فإنَّ أكثرها يأكلُ السَّمك، حتىٰ السِّباع؛ فإنَّ غالبها[5] في حافَات الآجام[6] جاثمةٌ

---

(١) (ر): «وقد ذكر أرسطاطاليس».

(٢) (ت، ق، ح): «صماخه».

(٣) (ت، ن، ح): «يصب». تحريف.

(٤) انظر: «حياة الحيوان» (٢/ ٥٥٣).

(٥) (ق، ح، ن): «حتىٰ السباع؛ لأنها».

(٦) جمع أجَمَة، وهي الشجر الكثير الملتفُّ. والمراد: أجَمَة القصب، وهو نباتٌ مائي له سوقٌ طوال، ينمو حول الأنهار.

تعكُف علىٰ الماء الصَّافي[1]، فإذا تعذَّر عليها صيدُ البرِّ رَصَدَت السَّمكَ[2] فاختطفَته.

فلمَّا كانت السِّباعُ تأكلُ السَّمك، والطَّيرُ تأكلُه، والنَّاسُ تأكلُه، والسَّمكُ الكبارُ تأكلُه، ودوابُّ البرِّ تأكلُه، وقد جعله الله سبحانه غذاءً لهذه الأصناف اقتضت حكمتُه أن يكون بهذه الكثرة.

ولو رأىٰ العبدُ ما في البحر مِنْ ضروب الحيوانات والجواهر والأصناف التي لا يحصيها إلا الله، ولا يعرفُ النَّاسُ منها إلا الشيء القليل الذي لا نسبة له أصلًا إلىٰ ما غاب عنهم= لرأىٰ العجب، ولعَلِمَ سَعةَ مُلك الله وكثرة جنوده التي لا يعلمُها إلا هو.

هذا الجرادُ نَثْرةُ حوتٍ من حيتان البحر ينثُره مِنْ مِنْخَريه[3]، وهو جندٌ

---

(١) (ض): «على الماء أيضا كي ترصد السمك». تحريف.

(٢) (ق): «صادت السمك». (ت): «تصدت للسمك».

(٣) علَّق العلَّامة شهاب الدين محمود الآلوسي علىٰ طرَّة نسخة (ق) بخطِّه: «ليس كذلك؛ بل المراد من كونه نثرة حوت اتحادُ حكمهما، كحِلِّ ميتتهما، كما صرَّح بذلك شرَّاحُ الحديث».
قلت: اختلف أهل العلم في الأخبار الواردة في أن الجراد نثرة حوتٍ ــ ولا يصحُّ منها شيءٌ مرفوعًا، إنما هو عن كعب الأحبار، من أخبار أهل الكتاب، أخرجه مالك في «الموطأ» (٧٨٤) ــ هل هي علىٰ ظاهرها؟
فظاهر كلام المصنف وبعض رواة الخبر المرفوع أنها كذلك، وحملها ابن قتيبة في «غريب الحديث» (٢/ ٣٦١) وغيره علىٰ ما ذكر الآلوسي، وتوسَّط ابنُ عبد البر فحملها في «الاستذكار» (١١/ ٢٩٠) علىٰ أن أول خلق الجراد كان من منخر حوتٍ، لا أنه اليوم مخلوقٌ من نثرة حوت؛ لأن المشاهدة تدفع ذلك.

من جنود الله، ضعيفُ الخِلْقة، عجيبُ التَّركيب، فيه خَلْقُ سبع حيوانات[1]؛ فإذا رأيتَ عساكرَه قد أقبلت أبصرتَ جندًا لا مردَّ له، ولا يحمي منه عَدَدٌ ولا عُدَّة، فلو جمع الملكُ خيلَه ورَجِلَه ودوابَّه وسلاحَه ليصدَّه عن بلده لما أمكنه ذلك.

فانظر كيف ينسابُ علىٰ الأرض كالسَّيل، فيغشىٰ السَّهل والجبل، والبَدْو والحضر، حتىٰ يستُر نورَ الشمس بكثرته، ويَسُدَّ وجهَ السَّماء بأجنحته، ويبلغ من الجوِّ إلىٰ حيثُ لا يبلغُ طائرٌ أكبرُ جناحين منه.

فسَل المعطِّل: من الذي بعث هذا الجندَ الضعيفَ الذي لا يستطيعُ أن يردَّ[2] عن نفسه حيوانًا رام أخذَه بِفِيه[3] علىٰ العسكر أهل القوَّة والكثرة والعَدَد والعُدَّة والحيلة، فلا يقدرون بأجمعهم علىٰ دفعه، بل ينظرون إليه يستبدُّ بأقواتهم دونهم، ويمزِّقها كلَّ ممزَّق، ويذرُ الأرض قفرًا منها، وهم لا يستطيعون أن يردُّوه ولا يحولوا بينه وبينها؟!

وهذا من حكمته سبحانه أن يسلِّط الضعيفَ مِنْ خلقه الذي لا مؤنة له علىٰ القويِّ، فينتقم به منه، ويُنْزِل به ما كان يَحْذَرُه منه، حتىٰ لا يستطيع لذلك مردًّا ولا صرفًا، قال الله تعالىٰ: ﴿ وَنُرِيدُ أَن نَّمُنَّ عَلَى ٱلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ وَنَجْعَلَهُمْ أَئِمَّةً وَنَجْعَلَهُمُ ٱلْوَٰرِثِينَ ۝٥ وَنُمَكِّنَ لَهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ وَنُرِىَ فِرْعَوْنَ وَهَٰمَٰنَ وَجُنُودَهُمَا مِنْهُم مَّا كَانُوا۟ يَحْذَرُونَ ﴾ [القصص: ٥ - ٦].

---

(١) انظر: «الجليس والأنيس» (٣/ ٢٧٣)، و«وفيات الأعيان» (٤/ ٢٤٧)، و«فتح الباري» (٩/ ٦٢٠).

(٢) (د): «يدفع». (ت): «يرفع».

(٣) (ح، ن): «بعثه». تحريف. ولم تحرر في (ت، ق).

فواحسرتاه علىٰ ٱستقامةٍ مع الله وإيثارٍ لمرضاته في كلِّ حالٍ يمكِّنُ به الضعيفُ[1] المُسْتضعَفُ حتىٰ يَرىٰ من ٱستضعفَه أنه أولىٰ بالله ورسوله منه!

ولكن ٱقتضت حكمةُ الله العزيز الحكيم أنْ يأكل الظَّالمُ الباغي ويتمتَّع[2] في خَفارة ذنوب المظلوم المبغيِّ عليه، فذنوبُه مِنْ أعظم أسباب الرحمة في حقِّ ظالمه، كما أنَّ المسؤول إذا رَدَّ السَّائل فهو في خَفارة كذبه، ولو صَدَق السَّائلُ لما أفلحَ من ردَّه[3]، وكذلك السَّارقُ وقاطعُ الطَّريق في خَفارة مَنْع أصحاب الأموال حقوقَ الله فيها، ولو أدَّوا ما لله عليهم فيها لحفظها الله عليهم.

وهذا أيضًا بابٌ عظيمٌ من حكمة الله، يُطْلِعُ النَّاظرَ فيه علىٰ أسرارٍ من أسرار التقدير[4]، وتسليطِ العالم بعضِهم علىٰ بعض، وتمكين الجُناة والبُغاة.

فسبحان من له في كلِّ شيءٍ حكمةٌ بالغةٌ وآيةٌ باهرة، حتىٰ إنَّ الحيوانات العادِيَة علىٰ الناس في أموالهم وأرزاقهم وأبدانهم تعيشُ في خَفارة ما كسبت أيديهم، ولولا ذلك لم يسلَّط عليهم منها شيء.

ولعلَّ هذا الفصل الطَّرديَّ[5] أنفعُ لمتأمِّله من كثيرٍ من الفصول المتقدِّمة؛ فإنه إذا أعطاه حقَّه من النَّظر والفكر عَظُم ٱنتفاعُه به جدًّا، والله الموفق.

---

(١) (ق): «للضعيف».

(٢) (ن): «ويمنع». (ت): «ويمنع».

(٣) وفي ذلك حديثٌ مشهورٌ لا يثبت، لكنَّ معناه صحيح. وانظر حوله موقفًا طريفًا في «مسائل الإمام أحمد» (٢/ ١٧٧) رواية ابن هانىء.

(٤) (ت): «علىٰ أسرار التقدير».

(٥) (ن): «المطرد».

ويحكىٰ أنَّ بعض أصحاب الماشية كان يشوبُ اللبنَ[1] ويبيعُه علىٰ أنه خالص، فأرسل الله عليه سيلًا فذهبَ بالغنم، فجعل يعجَب، فأُتي في منامه فقيل له: أتعجبُ مِنْ أخذِ السَّيل غنمَك؟! إنه[2] تلك القطراتُ التي شُبْتَ[3] بها اللَّبن، ٱجتمعَت وصارت سيلًا[4].

فقِسْ علىٰ هذه الحكاية ما تراه في نفسك وفي غيرك، تعلَمْ حينئذٍ أنَّ الله قائمٌ بالقسط، وأنه قائمٌ علىٰ كلِّ نفسٍ بما كسبت، وأنه لا يظلمُ مثقال ذرَّة.

والأثر الإسرائيليُّ معروف: أنَّ رجلًا كان يشوبُ الخمرَ ويبيعُه علىٰ أنه خالص، فجَمعَ من ذلك كيسَ ذهبٍ وسافر به، فركبَ البحر ومعه قِرْدٌ له، فلمَّا نام أخذ القردُ الكيسَ وصعد به إلىٰ أعلىٰ المركب، ثمَّ فتحه وجعل يلقي دينارًا في الماء ودينارًا في المركب[5]. كأنه يقالُ له[6] بلسان الحال: ثمنُ

---

(١) (ح، ن): «يشيب اللبن».

(٢) (ح): «إنما هي». (ن): «إن».

(٣) (ق، د): «شيب». (ح): «التي كنت تشيب».

(٤) انظر: «المدهش» (١/ ٣٨٩).

(٥) أخرجه أحمد (٢/ ٣٠٦، ٣٣٦، ٤٠٧)، والحارث بن أبي أسامة (٤٢٥ ــ بغية الباحث)، وغيرهما من حديث أبي هريرة مرفوعًا بإسنادٍ ظاهره الحُسْن، إلا أن البيهقيَّ أخرجه في «شعب الإيمان» (٤٩٢٤) من وجهٍ يُعِلُّه.
وروي من طرقٍ أخرىٰ عند الطبراني في «الأوسط» (٧٥٨٥)، وابن عدي في «الكامل» (٣/ ٢٥٣)، والبيهقي في «الشعب» (٩/ ٥٠٠)، وغيرهم.
وروي من حديث أنس. أخرجه الخطيب في «تاريخ بغداد» (١٢/ ١٠٦) بإسنادٍ ضعيفٍ جدًّا، ونبَّه علىٰ الوهم فيه.
وانظر تعليق محققي «المسند» (١٣/ ٤٢٠) طبعة الرسالة.

(٦) (ق): «كأنه يقول له».

الماء صار إلىٰ الماء، ولم نظلِمْك!

وتأمَّل الحكمةَ في حبس الله الغيثَ عن عباده وابتلائهم بالقحط إذا منعوا الزَّكاة وحرموا المساكين، كيف جُوزوا علىٰ منع ما للمساكين قِبَلهم من القوت بمنع الله مادَّة القوت والرزق وحبسِها عنهم، يقالُ لهم[1] بلسان الحال: مَنعتُم الحقَّ فمُنِعتُم الغيث، فهلَّا ٱستنزلتموه ببذل ما لله قِبَلكم!

وتأمَّل حكمةَ الله تعالىٰ في صَرْفِه الهدىٰ والإيمان عن قلوب الذين يصرفون الناسَ عنه، فصدَّهم عنه كما صدُّوا عبادَه، صدًّا بصدٍّ ومنعًا بمنع.

وتأمَّل حكمتَه تعالىٰ في مَحْقِ أموال المرابينَ وتسليط المتلفات عليها[2]، كما فعلوا بأموال الناس ومَحَقُوها عليهم وأتلفوها بالربا؛ جُوزوا إتلافًا بإتلاف، فقلَّ أن ترىٰ مُرابيًا[3] إلا وآخرتُه إلىٰ مَحْقٍ وقِلَّةٍ وحاجة.

وتأمَّل حكمتَه تعالىٰ في تسليط العدوِّ علىٰ العباد إذا جار قويُّهم علىٰ ضعيفهم ولم يؤخذ للمظلوم حقُّه من ظالمه، كيف يسلَّطُ عليهم من يفعلُ بهم كفعلهم برعاياهم وضعفائهم سواءً. وهذه سنَّته تعالىٰ منذ قامت الدُّنيا إلىٰ أن تطوىٰ الأرضُ ويعيدُها كما بدأها.

وتأمَّل حكمتَه تعالىٰ في أن جَعَل ملوكَ العباد وأمراءهم وولاتهم من جنس أعمالهم، بل كأنَّ أعمالهم ظهرت في صُوَر وُلاتهم وملوكهم؛ فإن ٱستقاموا ٱستقامت ملوكُهم، وإن عدلوا عدلوا عليهم، وإن جاروا جارت

(١) (ت، ق): «فقال له». (د): «فقال لهم».

(٢) (ح): «عليهم».

(٣) (ق): «مراب».

ملوكُهم وولاتهم، وإن ظهر فيهم المكرُ والخديعةُ فوُلاتهم[1] كذلك، وإن منعوا حقوق الله لديهم وبَخِلوا بها منعت ملوكُهم وولاتهم ما لهم عندهم من الحقِّ وبَخِلوا بها عليهم، وإن أخذوا ممَّن يستضعفونه ما لا يستحقُّونه في معاملاتهم أخذت منهم الملوكُ ما لا يستحقُّونه وضربوا عليهم المُكوسَ والوظائف[2]، وكلُّ ما يستخرجونه من الضعيف يستخرجُه الملوكُ منهم بالقوَّة؛ فعمَّالهم ظهرت في صُوَر أعمالهم. وليس في الحكمة الإلهيَّة أن يولَّىٰ علىٰ الأشرار الفجَّار إلا من يكونُ من جنسهم[3].

ولما كان الصَّدرُ الأوَّلُ خيارَ القرون وأبرَّها كانت ولاتُهم كذلك، فلمَّا شابوا شِيبَت[4] لهم الولاة، فحكمةُ الله تأبىٰ أن يولَّىٰ علينا في هذه الأزمان مثلُ معاوية وعمر بن عبد العزيز، فضلًا عن مثل أبي بكرٍ وعمر، بل ولاتُنا علىٰ قَدْرِنا وولاةُ من قبلنا علىٰ قَدْرِهم، وكلٌّ من الأمرين مُوجَبُ الحكمة ومقتضاها، ومن له فطنةٌ إذا سافر بفكره في هذا الباب رأىٰ الحكمةَ الإلهيَّة سائرةً[5] في القضاء والقدر، ظاهرةً وباطنةً فيه، كما في الخلق والأمر سواء.

فإياك أن تظنَّ بظنك الفاسد أنَّ شيئًا من أقضيته وأقداره عارٍ عن الحكمة البالغة، بل جميعُ أقضيته تعالىٰ وأقداره واقعةٌ علىٰ أتمِّ وجوه الحكمة

---

(١) (ق، ت): «فملوكهم».

(٢) وهي الضرائب، جمع وظيفة، ما يقدَّر في زمانٍ معين.

(٣) انظر: «سراج الملوك» (٤٦٧)، و«منهاج السنة» (٤/ ٣٢٨)، و«كشف الخفاء» (٢/ ١٨٤).

(٤) (ح): «شيب».

(٥) (ت، ق): «سارية».

والصَّواب، ولكنَّ العقول الخفَّاشيَّة محجوبةٌ بضعفها عن إدراكها، كما أنَّ الأبصار الخفَّاشيَّة محجوبةٌ بضعفها عن ضوء الشمس، وهذه العقولُ الصِّغارُ[1] إذا صادفها الباطلُ جالت فيه وصالت، ونطقت وقالت، كما أنَّ الخفَّاش إذا صادفه ظلامُ الليل طار وسار.

خفافيشُ أعشاها النَّهارُ بضوئه ... ولازَمها قِطْعٌ من الليلِ مُظْلِمُ[2]

وتأمَّل حكمتَه تبارك وتعالىٰ في عقوبات الأمم الخالية، وتنويعها عليهم بحسب تنوُّع جرائمهم[3]، كما قال تعالىٰ: ﴿وَعَادًا وَثَمُودَاْ وَقَد تَّبَيَّنَ لَكُم مِّن مَّسَٰكِنِهِمْۖ وَزَيَّنَ لَهُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ أَعْمَٰلَهُمْ فَصَدَّهُمْ عَنِ ٱلسَّبِيلِ وَكَانُواْ مُسْتَبْصِرِينَ ﴿٣٨﴾ وَقَٰرُونَ وَفِرْعَوْنَ وَهَٰمَٰنَۖ وَلَقَدْ جَآءَهُم مُّوسَىٰ بِٱلْبَيِّنَٰتِ فَٱسْتَكْبَرُواْ فِي ٱلْأَرْضِ وَمَا كَانُواْ سَٰبِقِينَ ﴿٣٩﴾ فَكُلًّا أَخَذْنَا بِذَنۢبِهِۦۖ فَمِنْهُم مَّنْ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِ حَاصِبًا وَمِنْهُم مَّنْ أَخَذَتْهُ ٱلصَّيْحَةُ وَمِنْهُم مَّنْ خَسَفْنَا بِهِ ٱلْأَرْضَ وَمِنْهُم مَّنْ أَغْرَقْنَاۚ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيَظْلِمَهُمْ وَلَٰكِن كَانُوٓاْ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ [العنكبوت: ٣٨ - ٤٠].

وتأمَّل حكمتَه تعالىٰ في مَسْخ مَنْ مُسِخ من الأمم في صُوَرٍ مختلفةٍ مناسبةٍ لتلك الجرائم؛ فإنهم لما مُسِخَت قلوبهم وصارت علىٰ قلوب تلك الحيوانات وطباعها اقتضت الحكمةُ البالغةُ أن جُعِلت صورُهم علىٰ

(١) (ت): «الضعفاء». ولعلها: «الضعيفة» أو «الضعاف».

(٢) البيت لابن الرومي، في ديوانه (١/ ١٥٧)، و«التمثيل والمحاضرة» (٣٧٤)، وغيرهما. وروايةُ الشطر الثاني في «الديوان» وغيره:

* ولاءمها قِطْعٌ من الليل غيهبُ *

(٣) (ق، ن، ت، د): «تنويع جرائمهم».

صورها؛ لتتمَّ المناسبةُ ويكمُل الشَّبه[1]، وهذا غايةُ الحكمة.

وٱعتبِر هذا بمن مُسِخوا قردةً وخنازير، كيف غَلبت عليهم صفاتُ هذه الحيوانات وأخلاقُها وأعمالها.

ثمَّ إن كنتَ من المتوسِّمين[2] فاقرأ هذه النُّسخةَ من وجوه أشباههم ونظرائهم، كيف تراها باديةً عليها وإن كانت مستورةً بصورة الإنسانية.

فاقرأ نسخةَ القردة من صور أهل المكر والخديعة والفسق الذين لا عقول لهم، بل هم أخفُّ النَّاس عقولًا، وأعظمُهم مكرًا وخداعًا وفسقًا[3]. فإن لم تقرأ نسخةَ القردة من وجوههم فلست من المتوسِّمين.

واقرأ نسخةَ الخنازير من صور أشباههم، ولا سيَّما أعداءُ خيار خلق الله بعد الرُّسل، وهم أصحابُ رسول الله ﷺ؛ فإنَّ هذه النُّسخة ظاهرةٌ علىٰ وجوه الرَّافضة، يقرؤها كلُّ مؤمنٍ كاتبٍ وغير كاتب، وهي تظهرُ وتخفىٰ بحسب خِنزيريَّة القلب وخُبثه؛ فإنَّ الخنزيرَ أخبثُ الحيوانات وأردؤها طباعًا، ومن خاصَّته[4] أنه يدعُ الطيِّبات فلا يأكلُها ويقومُ الإنسانُ عن رجيعه فيبادرُ إليه.

فتأمَّل مطابقةَ هذا الوصف لأعداء الصَّحابة كيف تجدُه منطبقًا عليهم! فإنهم عَمَدوا إلىٰ أطيب خلق الله وأطهرهم فعادوهم وتبرَّؤوا منهم، ثمَّ والَوا كلَّ عدوٍّ لهم من النصارىٰ واليهود والمشركين، فاستعانوا في كلِّ زمانٍ علىٰ

---

(١) (ح، ن): «التشبه».

(٢) المتفرِّسين. من الوَسْم، وهو السِّمة والعلامة. «اللسان».

(٣) انظر: «إغاثة اللهفان» (١/ ٢٦٧، ٣٤٢، ٣٤٥).

(٤) (ح): «خاصيته». (ن): «خاصيتها».

حرب المؤمنين الموالين لأصحاب رسول الله ﷺ بالمشركين والكفَّار وصرَّحوا بأنهم خيرٌ منهم[1]. فأيُّ شبهٍ ومناسبةٍ أولىٰ بهذا الضرب من الخنازير؟! فإن لم تقرأ هذه النُّسخة من وجوههم فلستَ من المتوسِّمين.

وأمَّا الأخبارُ التي تكادُ تبلغُ حدَّ التَّواتر[2] بمَسْخ مَنْ مُسِخ منهم عند الموت خنزيرًا فأكثرُ من أن تُذكرَ هاهنا، وقد أفرد لها الحافظُ محمَّد بن عبد الواحد المقدسي[3] كتابًا[4].

وتأمَّل حكمتَه تعالىٰ في عذابه الأممَ السَّالفةَ بعذاب الاستئصال لـمَّا كانوا أطول أعمارًا، وأعظمَ قُوى، وأعتىٰ علىٰ الله وعلىٰ رسله، فلما تقاصرت الأعمارُ وضعُفت القُوىٰ رَفَعَ عذابَ الاستئصال وجَعَل عذابهم بأيدي المؤمنين، فكانت الحكمةُ في كلِّ واحدٍ من الأمرين ما اقتضته في وقته[5].

وتأمَّل حكمتَه تبارك وتعالىٰ في إرسال الرُّسل في الأمم واحدًا بعد واحد، كلَّما مات واحدٌ خَلَفه آخر، لحاجتها إلىٰ تتابع الرُّسل والأنبياء؛

---

(١) انظر ما تقدم (ص: ١٩٩) والتعليق عليه.

(٢) (ت، د): «عدد التواتر».

(٣) ضياء الدين، صاحب التصانيف والرحلة الواسعة (ت: ٦٤٣). انظر: «السير» (٢٣/ ١٢٦)، و«ذيل طبقات الحنابلة» (٢/ ٢٣٦).

(٤) ظاهر كلام المصنف أنه كتابٌ مفردٌ لهذه الأخبار. ولم أقف عليه. ولعلَّه قصد كتابه «النهي عن سبِّ الأصحاب، وما ورد فيه من الذمِّ والعقاب»؛ فإنَّ فيه بعض تلك الأخبار (٣٩، ٤٦، ٤٩، ٥٠، ٥١، ٥٢)، وهو الذي ذكره ابن تيمية حين حديثه عن المسألة في «منهاج السنة» (١/ ٤٨٥)، و«الصارم المسلول» (٣/ ١١١٢). وانظر: «الاستقامة» (١/ ٣٦٥)، و«الرد علىٰ البكري» (٢/ ٦٩٣).

(٥) (ن): «وفي وقته».

لضعفٍ[١] في عقولها وعدم اكتفائها بآثار شريعة الرسول السَّابق.

فلما انتهت النَّوبةُ[٢] إلىٰ محمَّد بن عبد الله رسول الله ونبيِّه ﷺ، فأرسله إلىٰ أكمل الأمم عقولًا ومعارف، وأصحِّها أذهانًا، وأغزرها علومًا، وبعثَه بأكمل شريعةٍ ظهرت في الأرض منذ قامت الدُّنيا إلىٰ حين مَبْعثه، فأغنىٰ الله الأمَّة بكمال رسولها، وكمال شريعته، وكمال عقولها، وصحَّة أذهانها، عن رسولٍ يأتي بعده، وأقام له من أمَّته ورثةً يحفظون شريعتَه، ووكَّلهم بها حتىٰ يؤدُّوها إلىٰ نظرائهم، ويزرعوها في قلوب أشباههم؛ فلم يحتاجوا معه إلىٰ رسولٍ آخر ولا نبيٍّ ولا محدَّث.

ولهذا قال ﷺ: «**إنه قد كان قبلكم في الأمم محدَّثون**[٣]**، فإن يكن في أمَّتي أحدٌ فعُمَر**»[٤]، فجزم بوجود المحدَّثين في الأمم، وعلَّق وجودَه في أمَّته بحرف الشرط؛ وليس هذا بنقصانٍ لأمَّته عمَّن قبلهم، بل هذا من كمال أمَّته علىٰ من قبلها، فإنها لكمالها وكمال نبيِّها وكمال شريعته لا تحتاجُ إلىٰ محدَّث، بل إن وُجِدَ فهو صالحٌ للمتابعة والاستشهاد، لا أنه عمدة؛ لأنها في غنيةٍ بما بعثَ الله به نبيَّها عن كلِّ منامٍ أو مكاشفةٍ أو إلهامٍ أو تحديث، وأمَّا من قبلها فلحاجتهم إلىٰ ذلك[٥] جُعِلَ فيهم المحدَّثون[٦].

---

(١) (د، ق، ت): «لضعفها».

(٢) (ن): «النبوة». تحريف.

(٣) أي: مُلْهَمون. فسَّره بهذا عبد الله بن وهب في رواية مسلم.

(٤) أخرجه البخاري (٣٤٦٩)، ومسلم (٢٣٩٨).

(٥) (ن، ح): «فللحاجة إلى ذلك».

(٦) انظر: «الصفدية» (١/ ٢٥٩)، و«الأصفهانية» (١٥٩)، و«الجواب الصحيح» (٢/ ٣٨٣)، و«مجموع الفتاوىٰ» (١٧/ ٤٦)، و«مدارج السالكين» (١/ ٣٩).

ولا تظنَّ أنَّ تخصيصَ عمرَ رضي الله عنه بهذا تفضيلٌ له علىٰ أبي بكر الصِّدِّيق رضي الله عنه، بل هذا مِنْ أقوىٰ مناقب الصِّدِّيق، فإنه لكمال مَشْرَبه من حوض النُّبوَّة، وتمام رَضاعه من ثَدْي الرسالة، ٱستغنىٰ بذلك عمَّا يتلقَّاه من تحديثٍ أو غيره؛ فالذي يتلقَّاه من مشكاة النُّبوَّة أتمُّ من الذي يتلقَّاه عمرُ من التَّحديث(١).

فتأمَّل هذا الموضعَ وأعطه حقَّه من المعرفة، وتأمَّل ما فيه من الحكمة البالغة الشاهدة لله بأنه الحكيمُ الخبير، وأنَّ رسوله ﷺ أكملُ خَلْقِه، وأكملُهم شريعة، وأنَّ أمَّته أكملُ الأمم.

وهذا فصلٌ معترض، وهو من أنفع فصول الكتاب(٢)، ولولا الإطالةُ لوسَّعنا فيه المقال، وأكثرنا فيه من الشواهد والأمثال، ولقد فتحَ الله الكريمُ فيه الباب، وأرشدَ فيه إلىٰ الصَّواب، وهو المرجوُّ لتمام نعمته، ولا قوَّة إلا به(٣).

فصل(٤)

فأعِد الآنَ النَّظر فيك وفي نفسك مرَّةً ثانية:

من الذي دبَّرك بألطف التَّدبير وأنت جنينٌ في بطن أمِّك، في موضعٍ لا يدَ تنالُك، ولا بصرَ يُدْرِكُك، ولا حيلةَ لك في ٱلتماس الغذاء ولا في دفع

---

(١) انظر: «درء التعارض» (٥/ ٢٨)، و«منهاج السنة» (٦/ ١١٤)، و«الرد علىٰ المنطقيين» (٥١٤)، و«مجموع الفتاوىٰ» (٢٤/ ٣٧٧).

(٢) (ح، ن): «وهو أنفع فصول الكتاب».

(٣) (ح): «ولا قوة إلا بالله العلي العظيم».

(٤) «الدلائل والاعتبار» (٤٣)، «توحيد المفضل» (١٢ – ١٦).

الضَّرَّاء[1]؟!

فمن الذي أجرىٰ إليك من دم الأمِّ ما يَغْذُوك كما يَغْذو الماءُ النَّباتَ، وقَلَبَ ذلك الدَّمَ لبنًا، ولم يزل يغذِّيك به في أضيق المواضع وأبعدها من حيلة التكسُّب والطَّلب؟!

حتىٰ إذا كَمُلَ خَلقُك[2] واستحكم، وقَوِي أديمُك علىٰ مباشرة الهواء وبصرُك علىٰ ملاقاة الضياء، وصَلُبت عظامُك علىٰ مباشرة الأيدي والتقلُّب علىٰ الغَبراء= هاجَ الطَّلقُ بأمِّك، فأزعجك إلىٰ الخروج أيما إزعاجٍ إلىٰ عالم الابتلاء، فرَكَضَك الرَّحمُ ركضةَ من كأنه لم يضمَّك قطُّ[3]، ولم يَشْتَمِل عليك!

فيا بُعْدَ ما بين ذلك القبول والاشتمال حين وُضِعْتَ نطفةً وبين هذا الدَّفع والطَّرد والإخراج! وكان مبتهجًا بحَمْلك فصار يستغيثُ ويَعُجُّ إلىٰ ربِّك مِنْ ثِقَلك.

فمن الذي فتحَ لك بابَه حتىٰ وَلجتَ، ثمَّ ضمَّه عليك حتىٰ حُفِظتَ وكمُلت، ثمَّ فتحَ لك ذلك البابَ ووسَّعه حتىٰ خرجتَ منه كلمح البصر، لم يخنُقك[4] ضِيقُه، ولم تحبسك صعوبةُ طريقك فيه؟!

فلو تأمَّلتَ حالك في دخولك من ذلك الباب وخروجك منه لذهبَ بك

---

(١) (ح، ن): «الضرر عنك».

(٢) (ن): «سوى خلقك».

(٣) (ح، ن): «ركضة في مكان (ن: مكانه) كأنه لم يضمك قط».

(٤) (ن): «يخفيك». (ح): «يحفيك».

العجبُ كلَّ مذهب؛ فمن الذي أوحىٰ إليه أن يتضايق عليك وأنت نطفةٌ حتىٰ لا تفسُد هناك، ثمَّ أوحىٰ إليه أن يتَّسع لك وينفسح حتىٰ تخرج منه سليمًا؟!

إلىٰ أن خرجتَ فريدًا وحيدًا ضعيفًا، لا قِشْرة ولا لباسَ ولا متاع ولا مال، أحوجَ خلق الله وأضعفَهم وأفقرَهم.

فصُرِف ذلك اللبنُ الذي كنت تتغذَّىٰ به في بطن أمِّك إلىٰ خزانتين معلَّقتين علىٰ صدرها، تحملُ غذاءك علىٰ صدرها كما حملتْك في بطنها، ثمَّ ساقه إلىٰ تلك الخزانتين ألطفَ سَوْقٍ في مَجارٍ[1] وطرقٍ قد تهيَّأت له، فلا يزالُ واقفًا في طرقه ومجاريه حتىٰ تستوفي ما في الخزانتين[2] فيجري وينساقُ إليك، فهو بئرٌ لا تنقطعُ مادَّتُها، ولا تنسدُّ طرقُها، يسوقُها إليك في طرقٍ لا يهتدي إليها الطَّوَّاف[3]، ولا يسلكُها الرَّجَّال[4].

فمن رقَّقه لك وصفَّاه، وأطابَ طعمَه، وحسَّن لونَه، وأحكمَ طبخَه أعدَل إحكام؛ لا بالحارِّ المؤذي، ولا بالبارد المُردي[5]، ولا المُرِّ ولا المالح، ولا الكريه الرائحة، بل قَلَبَه إلىٰ ضربٍ آخرَ من التَّغذية والمنفعة خلاف ما كان في البطن، فوافاك في أشدِّ أوقات الحاجة إليه، علىٰ حين ظمأٍ شديدٍ وجوعٍ مُفْرِط، جمعَ لك فيه بين الشراب والغذاء؟!

---

(١) (ح، ن): «علىٰ مجار».

(٢) (د، ت، ن): «الخزانة».

(٣) وهو العسَس، الذي يطوف بالليل يحرس الناس. أو هو كثير التطواف مطلقًا.

(٤) لعله مبالغةٌ من الراجل، الماشي علىٰ رجليه، خلاف الفارس. ويمكن أن تقرأ: الرحَّال، بالحاء المهملة، كثير الترحال.

(٥) (ت، ق): «المودي». (ح، ن): «الردي».

فحين تُولَدُ قد تَلمَّظتَ وحرَّكتَ شفتيك للرَّضاع، فتجدُ الثَّديَ المعلَّق كالإداوة قد تدلىٰ إليك، وأقبل بدَرِّه عليك، ثمَّ جعل في رأسه تلك الحَلَمة التي هي بمقدار صِغَر فمك فلا يضيقُ عنها ولا يتعب[1] بالتقامها، ثمَّ ثقبَ لك في رأسها ثقبًا لطيفًا[2] بحسب ٱحتمالك، ولم يوسِّعه فتختنقَ باللبن، ولم يضيِّقه فتمصَّه بكُلفة، بل جعله بقَدْرٍ ٱقتضته حكمتُه ومصلحتُك.

فمن عطفَ عليك قلبَ الأمِّ ووضعَ فيه الحنانَ العجيبَ والرحمةَ الباهرة، حتىٰ تكون في أهنأ ما يكونُ من شأنها وراحتها ومَقِيلها، فإذا أحسَّت منك بأدنىٰ صوتٍ أو بكاءٍ قامت إليك وآثرتْكَ علىٰ نفسها، علىٰ مدىٰ الأنفاس، منقادةً إليك بغير قائدٍ ولا سائقٍ إلا قائدَ الرحمة وسائقَ الحنان، تودُّ لو أنَّ كلَّ ما يؤلمك بجسمها، وأنه لم يطرُقكَ منه شيء، وأنَّ حياتها تزادُ في حياتك، فمن الذي وضع ذلك في قلبها؟!

حتىٰ إذا قَوِيَ بدنُك، واتسعت أمعاؤك، وخشُنت عظامُك، واحتجتَ إلىٰ غذاءٍ أصلبَ من غذائك؛ ليشتدَّ به عظمُك، ويقوىٰ عليه لحمُك= وضعَ في فِيك آلةَ القطع والطَّحن، فنَصَبَ لك أسنانًا تقطعُ بها الطَّعام وطواحينَ تطحنُه بها.

فمن الذي حبسها عنك أيامَ رضاعك رحمةً بأمِّك ولطفًا بها، ثمَّ أعطاكها أيام أكلِك رحمةً بك وإحسانًا إليك ولطفًا بك؟! فلو أنك خرجتَ من البطن ذا سِنٍّ ونابٍ وناجذٍ وضِرس، كيف كان حالُ أمِّك بك؟! ولو أنك مُنِعتَها وقتَ الحاجة إليها كيف كان حالك بهذه الأطعمة التي لا تُسِيغُها إلا

---

(١) (ح): «يضعف».

(٢) (ح، ن): «ثم نقب... نقبا لطيفا».

بعد تقطيعها وطحنها؟!

وكلَّما ٱزددتَ قوَّةً وحاجةً إلىٰ الافتنان[1] في أكل المطاعم المختلفة زِيدَ لك في تلك الآلات[2]، حتىٰ تنتهي إلىٰ النَّواجذ فتطيقَ نهشَ اللحم وقطعَ الخبز وكسرَ الصُّلب، ثمَّ إذا ٱزددتَ قوَّةً زِيدَ لك فيها حتىٰ تنتهي إلىٰ الطَّواحين[3] التي هي آخرُ الأضراس؛ فمن الذي ساعدك بهذه الآلات وأنجدَك بها ومكَّنك[4] بها من ضروب الغذاء؟!

ثمَّ إنه ٱقتضت حكمتُه أن أخرجك من بطن أمِّك لا تعلمُ شيئًا، بل غبيًّا لا عقلَ ولا فهمَ ولا عِلم، وذلك مِنْ رحمته بك؛ فإنك علىٰ ضعفك لا تحتملُ العقلَ والفهمَ والمعرفة، بل كنت تتمزَّقُ وتتصدَّع، بل جَعَل ذلك ينشأُ فيك[5] بالتَّدريج شيئًا فشيئًا، فلا يصادفُك ذلك وَهلةً واحدة، بل يصادفُك يسيرًا يسيرًا حتىٰ يتكامل فيك.

وٱعتَبِر ذلك بأنَّ الطفل إذا سُبِيَ صغيرًا من بلده ومن بين أبويه ولا عقلَ له فإنه لا يؤلمُه ذلك[6]، وكلَّما كان أقربَ إلىٰ العقل كان أشقَّ عليه وأصعب، حتىٰ إذا كان محتنِكًا[7] عاقلًا فلا تراه إلا كالوالِه الحيران.

---

(١) مهملة في (د). (ح، ت، ن): «الأسنان».

(٢) (ت، ق، د): «الآلة».

(٣) (ق): «زيد لك الطواحين».

(٤) (ق، د، ت): «ومكن لك».

(٥) (ح، ن): «ينتقل فيك».

(٦) (ت): «يهيله ذلك». وكذا رسمها في (د، ق) دون إعجام.

(٧) المحتنك: الذي تمَّ عقله وسنُّه. وليست في (ح، ن).

ثمَّ لو وُلِدتَ عاقلًا فَهِمًا كحالك في كِبَرك لتنغَّصت عليك حياتُك أعظمَ تنغيص، وتنكَّدت أعظمَ تنكيد؛ لأنك ترىٰ نفسك محمولًا رضيعًا، معصَّبًا بالخِرَق، مربَّطًا بالقُمُط[1]، مسجونًا[2] في المهد، عاجزًا ضعيفًا عمَّا يحاولُه الكبير، فكيف كان يكون عيشُك مع تعقُّلك التَّامِّ في هذه الحالة؟!

ثمَّ لم يكن يوجدُ لك من الحلاوة واللَّطافة والوَقْع في القلب والرحمة بك ما يوجدُ للمولود الطفل، بل تكونُ أنكدَ خلق الله وأثقلَهم وأعنتَهم وأكثرهم فضولًا.

وكان دخولُك هذا العالم وأنت غبيٌّ[3] لا تعقلُ شيئًا ولا تعلمُ ما فيه أهلُه محض الحكمة والرحمة بك والتَّدبير، فتلقىٰ الأشياءَ بذهنٍ ضعيفٍ ومعرفةٍ ناقصة، ثمَّ لا يزالُ يتزايدُ فيك العقلُ والمعرفةُ شيئًا فشيئًا حتىٰ تَأْلفَ الأشياءَ وتَمْرُنَ عليها، وتخرجَ من التأمُّل لها والحيرة فيها، وتستقبلها بحُسْن التصرُّف فيها والتَّدبير لها والإتقان لها.

وفي ذلك وجوهٌ أُخرُ من الحكمة غيرُ ما ذكرناه[4].

فمَن هذا الذي هو قيِّمٌ عليك بالمرصاد، يرصدُك[5] حتىٰ يُوافيك بكلِّ شيءٍ من المنافع والآراب والآلات في وقت حاجتك، لا يقدِّمها عن وقتها

---

(١) جمعُ «قِماط»، وهي خرقةٌ عريضةٌ يُلَفُّ بها المولود. «اللسان» (قمط). أو هو الحبل الذي يُشَدُّ به الصبيُّ في المهد.

(٢) (ر، ض): «مسجى». وهي قراءة جيدة.

(٣) «غبي» ليست في (ت).

(٤) ذُكِرت في «دلائل الاعتبار» (٤٥).

(٥) (ت): «فمن رصدك».

ولا يؤخِّرها عنه؟!

ثمَّ إنه أعطاك الأظفارَ وقتَ حاجتك إليها لمنافع شتىٰ؛ فإنها تُعِينُ الأصابعَ وتقوِّيها، فإنَّ أكثر العمل لما كان برؤوس الأصابع، وعليها الاعتماد، أُعِينَت بالأظفار قوَّةً لها، مع ما فيها من منفعة حَكِّ الجسم وقَشْط الأذىٰ الذي لا يخرجُ باللحم عنه، إلىٰ غير ذلك من فوائدها[1].

ثمَّ جمَّلك بالشَّعر علىٰ الرَّأس زينةً ووقايةً وصيانةً من الحرِّ والبرد؛ إذ هو مجمَعُ الحواسِّ ومعدِنُ الفِكر والذِّكر وثمرةُ العقل تنتهي إليه[2].

ثمَّ خَصَّ الذَّكر بأن جمَّل وجهَه باللِّحية وتوابعها؛ وقارًا وهيبةً وجمالًا، وفصلًا له عن سِنِّ الصِّبا[3]، وفرقًا بينه وبين الإناث، وبقَّىٰ الأنثىٰ علىٰ حالها لما خُلِقَت له من ٱستمتاع الذَّكر بها، فبقَّىٰ وجهَها علىٰ حاله ونضارته ليكون أهيجَ للرجُل[4] علىٰ الشَّهوة وأكمل للذَّة الاستمتاع.

فالماءُ واحد، والجوهرُ واحد، والوعاءُ واحد، واللِّقاحُ واحد، فمن الذي أعطىٰ الذَّكر الذُّكورية والأنثىٰ الأنوثية؟!

ولا تلتفِت إلىٰ ما يقوله الجهلةُ من الطَّبائعيِّين في سبب الإذكار والإيناث، وإحالةِ ذلك علىٰ الأمور الطَّبيعية التي لا تكادُ تصدُق في هذا الموضع إلا ٱتفاقًا، وكذبُها أكثر من صدقها.

---

(١) انظر ما مضىٰ (ص: ٥٤٩، ٥٥٩).

(٢) (ت): «تنتهي». (د): «ينتهي إليه». (ق): «وينتهي إليه».

(٣) (ق، ن): «سن الصبي».

(٤) (ح، ن): «أبهج للرجل».

وليس ٱستنادُ الإذكار والإيناث إلا إلىٰ محض المرسوم الإلهيِّ[1] الذي يلقيه إلىٰ ملَك التَّصوير حين يقول: يا ربِّ ذكرٌ أم أنثىٰ؟ شقيٌّ أم سعيد؟ فما الرِّزق؟ فما الأجل؟ فيوحي ربُّك ما يشاء، ويكتبُ الملَك؛ فإذا كان للطَّبيعة تأثيرٌ في الإذكار والإيناث فلها تأثيرٌ في الرِّزق والأجل والشَّقاوة والسَّعادة، وإلا فلا؛ إذ مخرجُ الجميع ما يوحيه الله إلىٰ الملَك.

ونحن لا ننكرُ أنَّ لذلك أسبابًا أُخَر، ولكنَّ تلك من الأسباب التي ٱستأثر الله بها دون البشر، قال الله تعالىٰ: ﴿لِّلَّهِ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ ۚ يَهَبُ لِمَن يَشَآءُ إِنَٰثًا وَيَهَبُ لِمَن يَشَآءُ ٱلذُّكُورَ ﴿٤٩﴾ أَوْ يُزَوِّجُهُمْ ذُكْرَانًا وَإِنَٰثًا ۖ وَيَجْعَلُ مَن يَشَآءُ عَقِيمًا ۚ إِنَّهُۥ عَلِيمٌ قَدِيرٌ﴾ [الشورىٰ: ٤٩ – ٥٠].

فذَكَر أصنافَ النساء الأربعة مع الرجال:

إحداها: من تلدُ الإناثَ فقط.

الثانية: من تلدُ الذُّكورَ فقط.

الثالثة: من تلدُ الزَّوجين الذَّكر والأنثىٰ. وهو معنىٰ التَّزويج هنا، أي: يجعلُ ما يهبُ له زوجين ذكرًا وأنثىٰ[2].

الرابعة: العقيمُ التي لا تلدُ أصلًا.

ومما يدلُّ علىٰ أنَّ سببَ الإذكار والإيناث لا يعلمُه البشر، ولا يُدْرَكُ بالقياس والفكر، وإنما يُعْلَمُ بالوحي، ما روىٰ مسلمٌ في «صحيحه»[3] من

---

(١) (ت): «إلا إلى الأمر الإلهي».

(٢) من قوله: «وهو معنىٰ التزويج...» إلىٰ هنا ليس في (ت).

(٣) (٣١٥)، وابن خزيمة (٢٣٢)، وابن حبان (٧٤٢٢).

حديث ثوبان، قال: كنتُ قائمًا عند النبيِّ ﷺ فجاء حَبْرٌ من أحبار اليهود، فقال: السَّلامُ عليك[1] يا محمَّد. فدفعتُه دفعةً كاد يُصْرَعُ منها، فقال: لم تدفعني؟ فقلت: ألا تقول: يا رسول الله؟! فقال اليهودي: إنما ندعُوه باسمه الذي سمَّاه به أهلُه. فقال رسول الله ﷺ: «**إنَّ ٱسمي محمدٌ الذي سمَّاني به أهلي**». فقال اليهودي: جئتُ أسألك. فقال رسول الله ﷺ: «**أينفعُك شيءٌ إن حدَّثتك؟!**» قال: أسمعُ بأذني. فنكَت رسولُ الله ﷺ بعُودٍ معه، فقال: «**سَل**». فقال اليهودي: أين يكونُ الناسُ يوم تبدَّلُ الأرضُ غيرَ الأرض والسموات؟ فقال رسولُ الله ﷺ: «**هم في الظُّلمة دون الجِسْر**». قال: فمن أوَّلُ الناس إجازةً؟ قال: «**فقراء المهاجرين**». قال اليهودي: فما تحفتُهم حين يدخلون الجنَّة؟ فقال: «**زيادةُ كبد النُّون**[2]». قال: فما غذاؤهم[3] علىٰ إثرها؟ قال: «**يُنْحَرُ لهم ثَورُ الجنَّة الذي يأكلُ من أطرافها**». قال: فما شرابهم عليه؟ قال: «**مِنْ عَيْن تسمَّىٰ سلسبيلًا**». قال: صَدَقْتَ، وجئتُ أسألك عن شيءٍ لا يعلمُه إلا نبيٌّ أو رجلٌ أو رجلان. قال: «**ينفعُك إن حدَّثتك؟!**» قال: أسمعُ بأذني. قال: جئتُ أسألك عن الولد؟ قال: «**ماءُ الرَّجل أبيض، وماءُ المرأة أصفر، فإذا ٱجتمعا فَعَلا منيُّ الرَّجل منيَّ المرأة أذكَرا بإذن الله، وإن علا منيُّ المرأة منيَّ الرَّجل آنثا**[4] **بإذن الله**». قال اليهودي: لقد صَدَقْتَ، وإنك لنبيٌّ. ثم ٱنصرف، فقال رسولُ الله ﷺ: «**لقد سألني عن هذا الذي سألني عنه وما لي علمٌ به، حتىٰ أتاني الله به**».

---

(١) (ق، د، ت): «السام عليك». والمثبت من (ن، ح) ورواية «الصحيح».

(٢) النون: الحوت. وفي (ح، ن): «كبد حوت النون».

(٣) (ح، ت، ن): «غداهم». وفي بعض الروايات: «غداؤهم».

(٤) (ن): «أذكر... أنث». وفي باقي النسخ: «ذكر... أنثىٰ». والمثبت رواية «الصحيح».

والذي دلَّ عليه العقلُ والنقلُ(١) أنَّ الجنينَ يُخلقُ من الماءين جميعًا، فالذَّكر يقذفُ ماءه في رَحِم الأنثىٰ، وكذلك هي تُنزلُ ماءها(٢) إلىٰ حيث ينتهي ماؤه، فيلتقي الماآن علىٰ أمرٍ قد قدَّره الله وشاءه، فيُخلقُ الولدُ منهما(٣) جميعًا، وأيهما غَلَبَ كان الشَّبهُ له؛ كما في «صحيح البخاري»(٤) عن حميد، عن أنسٍ قال: بلغَ عبد الله بن سلام مَقْدَمُ النبيِّ ﷺ، فأتاه، فقال: إني سائلُك عن ثلاثٍ لا يعلمهنَّ إلا نبيٌّ. قال: ما أوَّلُ أشراط السَّاعة؟ وما أوَّلُ طعامٍ يأكله أهلُ الجنَّة؟ ومن أيِّ شيءٍ يَنْزِعُ الولدُ إلىٰ أبيه؟ ومن أيِّ شيءٍ يَنْزِعُ إلىٰ أخواله؟ فقال رسولُ الله ﷺ: **«أخبرني بهنَّ آنفًا جبريل»**. فقال عبد الله: ذاك عدوُّ اليهود من الملائكة. فقال رسول الله ﷺ: «**أمَّا أوَّلُ أشراط السَّاعة فنارٌ تحشرُ النَّاسَ من المشرق إلىٰ المغرب، وأمَّا أوَّلُ طعامٍ يأكلُه أهلُ الجنَّة فزيادةُ كبدِ حُوتٍ، وأمَّا الشَّبه في الولد فإنَّ الرَّجل إذا غَشِيَ المرأة فسبقَها ماؤه كان الشَّبهُ له، وإذا سبقت كان الشَّبهُ لها**»، فقال: أشهدُ أنك رسولُ الله. وذَكَر الحديث.

وفي «الصحيحين»(٥) عن أم سلمة [أنَّ أمَّ سُليم](٦) قالت: يا رسول الله! إنَّ الله لا يستحي من الحقِّ؛ هل علىٰ المرأة مِنْ غُسلٍ إذا هي ٱحتلمَت؟

(١) «والنقل» ليست في (ن).
(٢) (د، ق): «ينزل ماؤها». (ت): «ماؤها ينزل».
(٣) (ح، ن): «بينهما». تحريف.
(٤) (٣٣٢٩).
(٥) «صحيح البخاري» (١٣٠)، و«صحيح مسلم» (٣١٣).
(٦) زيادة ضرورية من «الصحيحين»، وليست في الأصول.

قال: «نعم، إذا رأت الماء»[1]، فضحكت أمُّ سلمة، فقالت: أوتحتلمُ المرأة؟! فقال رسول الله ﷺ: «فبِمَ يُشْبِهُ الولد؟!».

فهذه الأحاديثُ الثّلاثة تدلُّ علىٰ أنَّ الولدَ يُخلقُ من الماءين، وأنَّ الإذكارَ والإيناثَ يكونُ بغلبة أحد الماءين وقَهْرِه للآخر وعلوِّه عليه، وأنَّ الشَّبه يكون بالسَّبق، فمن سبقَ ماؤه إلىٰ الرَّحم كان الشَّبهُ له.

وهذه أمورٌ ليس عند أهل الطَّبيعة ما يدلُّ عليها، ولا يعلمُه إلا بالوحي[2]، وليس في صناعتهم أيضًا ما ينفيها.

علىٰ أنَّ في النَّفس من حديث ثوبان ما فيها، وأنه يُخافُ أن لا يكون أحدُ رواته حَفِظه كما ينبغي، وأن يكون السُّؤالُ إنما وقعَ فيه عن الشَّبه لا عن الإذكار والإيناث، كما سأل عنه عبد الله بن سلام، ولذلك لم يخرجه البخاري[3].

وفي «الصحيحين»[4] من حديث عبيد الله بن أبي بكر بن أنس، عن

---

(١) (ح، ن): «الماء الأصفر». وليست هذه الرواية في الصحيحين، وأخرجها الطبراني في «الكبير» (٢٣/ ٢٩٧).

(٢) كذا في الأصول. أي: ولا يَعْلم النبيُّ ﷺ هذه الأمور إلا بالوحي. وفي (ط): «ولا تُعْلَمُ إلا بالوحي».

(٣) وقال ابن تيمية عن الإذكار والإيناث في الحديث: «في صحَّة هذا اللفظ نظر». نقله عنه المصنف في «الطرق الحكمية» (٥٨٤)، و«إعلام الموقعين» (٤/ ٢٦٩). وانظر: «أيمان القرآن» (٥١١)، و«تحفة المودود» (٢٢١)، و«التمهيد» (٨/ ٣٣٥)، و«تفسير القرطبي» (١٦/ ٥٠).

(٤) «صحيح البخاري» (٣١٨)، و«صحيح مسلم» (٢٦٤٦).

أنس[1]، عن النبيِّ ﷺ قال: «**إنَّ الله وكَّل بالرَّحم ملكًا، فيقول: يا ربِّ نطفة[2]، يا ربِّ علقة، يا ربِّ مضغة، فإذا أراد أن يخلقها قال: يا ربِّ أذكرٌ أم أنثىٰ؟ يا ربِّ شقيٌّ أم سعيد؟ فما الرزق؟ فما الأجل؟ فيُكتَبُ كذلك في بطن أمِّه**».

أفلا تراهُ كيف أحال بالإذكار والإيناث علىٰ مجرَّد المشيئة، وقَرَنه بما لا تأثير للطَّبيعة فيه مدخل؟!

أوَلا ترىٰ عبد الله بن سلامٍ لم يسأل إلا عن الشَّبه الذي يمكنُ الجوابُ عنه، ولم يسأل عن الإذكار والإيناث، مع أنه أبلغُ من الشَّبه؟! والله أعلم.

وإن كان رسولُ الله ﷺ قد قاله فهو عينُ الحقِّ.

وعلىٰ كلِّ تقديرٍ فهو يُبْطِلُ ما زعمه بعض الطَّبائعيِّين من معرفة أسباب الإذكار والإيناث، والله أعلم.

فصل[3]

فانظُر كيف جُعِلت آلاتُ الجماع في الذَّكر والأنثىٰ جميعًا علىٰ وَفْق الحكمة.

فجُعِلت في حقِّ الذَّكر آلةٌ ناشِزَة[4] تمتدُّ حتىٰ تُوصِل المنيَّ إلىٰ قَعْر

---

(١) في الأصول: «عن أبيه». وهو تحريف. والتصويب من الصحيحين.

(٢) أي: وَقَعَت في الرحم نطفةٌ. وفي رواية بالنصب، أي: خلقتَ يا رب نطفةً. «فتح الباري» (١/ ٤٩٨).

(٣) «الدلائل والاعتبار» (٤٥)، «توحيد المفضل» (١٧ ـ ١٨).

(٤) (ض، ق، ح، ت، ن): «ناشرة»، بالمهملة، أي: منشورة مبسوطة. والوجهان محتملان، والمثبت أقرب. وانظر ما سيأتي (ص: ٧٧٢).

الرَّحِم، بمنزلة من يناولُ غيرَه شيئًا فهو يَمُدُّ يدَه[1] إليه حتىٰ يُوصِله إياه، ولأنه يحتاجُ إلىٰ أن يقذفَ ماءه في قَعْر الرَّحِم.

وأمَّا الأنثىٰ فجُعِل لها وعاءٌ مجوَّف؛ لأنها تحتاجُ إلىٰ أن تقبل ماءَ الرجل وتمسكه وتشتمل عليه؛ فأُعطِيَت آلةً تليقُ بها.

ثمَّ لما كان ماءُ الرجل ينحدرُ من أجزاء الجسد رقيقًا ضعيفًا لا يُخلقُ منه الولد، جُعِل له الأُنثَيان وعاءً يُطبخُ فيهما، ويُحْكَمُ إنضاجُه؛ فيشتدُّ[2] وينعقدُ ويصيرُ قابلًا لأن يكون مبدأً للتَّخليق، ولم تحتَجْ المرأةُ إلىٰ ذلك؛ لأنَّ رقَّة مائها ولطافتَه إذا مازجَ غِلَظ ماء الرجل وشدَّتَه قَوِيَ به واستحكم، ولو كان الماآن رقيقَيْن ضعيفَيْن لم يتكوَّن الولدُ منهما.

وخُصَّ الرجلُ بآلة النُّضج والطَّبخ لحِكَم:

منها: أنَّ حرارته أقوىٰ، والأنثىٰ باردة، فلو أُعطِيَت تلك الآلةَ لم يَسْتَحْكِم طبخُ الماء وإنضاجُه فيها.

ومنها: أنَّ ماءها لا يخرجُ عن محلِّه، بل ينزلُ من بين ترائبها إلىٰ محلِّه، بخلاف ماء الرجل، فلو أُعطِيَت المرأةُ تلك الآلة لكانت تحتاجُ إلىٰ آلةٍ أخرىٰ يوصَلُ بها الماءُ إلىٰ محلِّه.

ومنها: أنها لـمَّا كانت محلًّا للجماع أُعطِيَت من الآلة ما يليقُ بها، فلو أُعطِيَت آلةَ الرجل لم تحصُل لها اللذَّةُ والاستمتاع بها[3]، ولكانت تلك

---

(١) (ق، ن): «يديه». (د): «بدنه».

(٢) (ح، ن): «ليشتد».

(٣) «بها» ليست في (ن، ح).

الآلةُ معطَّلةً بغير منفعة، فالحكمةُ التَّامَّةُ فيما وُجِدَت خلقةُ كلٍّ منهما عليه.

فصل[1]

فارجِع الآن إلىٰ نفسك، وكرِّر النَّظر فيك، فهو يكفيك[2].

وتأمَّل أعضاءك وتقديرَ كلِّ عضوٍ منها للأرب والمنفعة المهيَّأ لها:

فاليدان للعلاج والبطش، والأخذ والإعطاء، والمحاربة والدَّفع.

والرِّجلان لحمل البدن[3]، والسَّعي والرُّكوب، وانتصاب القامة.

والعينان للاهتداء، والجمال، والزِّينة، والملاحة، ورؤية ما في السَّموات والأرض وآياتهما وعجائبهما.

والفمُ للغذاء، والكلام، والجمال، وغير ذلك.

والأنفُ للنفَس، ولإخراج فضلات الدِّماغ، وزينةٌ للوجه.

واللسانُ للبيان والتَّرجمة عنك.

والأذنان صاحبا الأخبار يؤدِّيانها إليك.

فاللسانُ رسولٌ إلىٰ خارج، والأذنان رسولان من خارجٍ إليك؛ فهما يؤدِّيان إليك[4]، واللسانُ يبلِّغُ عنك.

والمعدةُ خزانةٌ يستقرُّ فيها الغذاء، فتطبخُه وتنضجُه، وتصلحُه إصلاحًا آخرَ وطبخًا آخرَ غيرَ الإصلاح والطَّبخ الذي تولَّيتَه مِنْ خارج، فأنت تُعاني

---

(١) «الدلائل والاعتبار» (٤٦)، «توحيد المفضل» (١٨ - ٢٠).

(٢) (ت): «ويكفيك». (ن): «وكرر النظر فيك يكفيك».

(٣) (ح): «لحملان البدن». (ن): «يحتملان البدن».

(٤) من قوله: «فاللسان رسول...» إلىٰ هنا ساقط من (ح، ن).

إنضاجَه وطبخَه وإصلاحَه مِنْ خارجٍ[1] حتىٰ تظنَّ أنه قد كَمُل، وأنه قد ٱستغنىٰ عن طبخٍ آخرَ وإنضاجٍ آخر، وطبَّاخُه الدَّاخلُ ومُنْضِجُه يعاني من نضجه وطبخه ما لا تهتدي أنت إليه ولا تقدرُ عليه؛ فهو يوقدُ عليه نيرانًا تذيبُ الحصىٰ[2] وتذيبُ ما لا تذيبُه النَّار، وهي في ألطف موضعٍ منك، لا تحرقُك ولا تلتهبُ عليك، وهي أشدُّ حرارةً من النَّار، وإلا فما يذيبُ هذه الأطعمة الغليظة الشديدة جدًّا[3] حتىٰ يجعلها ماءً ذائبًا؟!

وجَعَل الكبد للتَّخليص وأخذِ صَفْو الغذاء وألطفه، ثمَّ رتَّب منها مجاري وطُرقًا يَسُوقُ بها الغذاء إلىٰ كلِّ عضوٍ وعظمٍ وعَصَبٍ ولحمٍ وشَعرٍ وظُفر.

وجَعَل المنافذَ والأبوابَ لإدخال ما ينفعُك وإخراج ما يضرُّك.

وجَعَل الأوعيةَ المختلفةَ خزائنَ تحفظُ مادَّة حياتك؛ فهذه خزانةٌ للطَّعام، وهذه خزانةٌ للحرارة، وهذه خزائنُ للدَّم[4]، وجَعَل منها خزائن مؤديات[5] لئلَّا تختلط بالخزائن الأُخر، فجعل خزانةً للمِرَّة السَّوداء، وأخرىٰ للمِرَّة الصَّفراء، وأخرىٰ للبول، وأخرىٰ للمنيِّ.

---

(١) «من خارج» ليست في (ح، ن).

(٢) (ت): «تذيبه وتذيب الحصى».

(٣) «جدًّا» ليست في (ق، ت).

(٤) (ن): «خزانة للدم».

(٥) كذا في الأصول. ولعلَّها: «مؤدِّيات»، أي: تؤدِّي الدم إلى جهاتٍ أخرى. والجملة معترضة. وقد تكون الكلمة محرفة. أفاده شيخنا الإصلاحي.

فتأمَّل حال الطَّعام في وصوله إلىٰ المعدة، وكيف يَسْري منها في البدن؛ فإنه إذا ٱستقرَّ فيها ٱشتملت عليه وانضمَّت، فتطبخُه وتجيدُ صَنْعتَه، ثمَّ تبعثُه إلىٰ الكبد في مجارٍ دِقاق، وقد جُعِل بين الكبد وبين تلك المجاري غشاءٌ[1] كالمِصْفاة الضيِّقة الأبخَاش[2] تصفِّيه، فلا يصلُ إلىٰ الكبد منه شيءٌ غليظٌ خَشِنٌ فينكؤها؛ لأنَّ الكبد رقيقةٌ لا تحملُ الغليظ[3].

فإذا قَبِلتْه الكبدُ أنفَذتْه إلىٰ البدن كلِّه في مجارٍ مهيَّأةٍ له بمنزلة المجاري المعدَّة للماء ليسلُك في الأرض فيعُمَّها بالسَّقي، ثمَّ يبعثُ ما بقي من الخَبث والفُضول إلىٰ مغَايِض[4] ومصارف قد أُعِدَّت لها، فما كان مِنْ مِرَّةٍ صفراء بعثَت به إلىٰ المَرارة، وما كان مِنْ مِرَّةٍ سوداء بعثَت به إلىٰ الطُّحال، وما كان من الرُّطوبةِ المائية بعثَت به إلىٰ المَثانة.

فمن ذا الذي تولىٰ ذلك كلَّه وأحكمَه ودبَّره وقدَّره فأحسَن تقديرَه؟!

وكأني بك أيها المسكينُ تقول: هذا كلُّه مِنْ فعل الطَّبيعة، وفي الطبيعة عجائبُ وأسرار.

فلو أراد الله أن يهديَك لسألتَ نفسك بنفسك، وقلتَ: أخبريني عن هذه

---

(١) (ن): «غشاء رقيق».

(٢) جمع: بخش، بمعنىٰ الثُّقب والمنفذ. وهي عامية سريانية الأصل. انظر: «حياة الحيوان» (١/ ٦٥٠)، و«البراهين الحسية على تقارض السريانية والعربية» لأغناطيوس يعقوب (٦٥). وتحرفت في (ت، ح). وستأتي (ص: ٧٦٥).

(٣) (ر، ض): «لا تحتمل العنف».

(٤) المواضع التي يغيض فيها الماء، أي: ينزل في الأرض ويغيب فيها. «المعجم الوسيط» (غاض). (ق): «مقايض». وفي بعض نسخ (ض): «مفائض».

الطَّبيعة، أهي ذاتٌ قائمةٌ بنفسها لها علمٌ وقدرةٌ علىٰ هذه الأفعال العجيبة، أم ليست كذلك، بل عَرَضٌ وصفةٌ قائمةٌ بالمطبوع تابعةٌ له محمولةٌ فيه؟

فإن قالت لك: بل مِنْ ذاتٍ قائمةٍ بنفسها، لها العلمُ التَّامُّ والقدرةُ والإرادةُ والحكمة.

فقل لها: هذا هو الخالقُ البارئُ المصوِّر، فلِمَ تسمِّينه طبيعةً؟!

* وبالله[1] عن ذكر الطَّبائع يُرْغَبُ[2] *

فهلَّا سمَّيته بما سمَّىٰ به نفسَه علىٰ ألسُن رسله، ودخلْت في جملة العقلاء والسُّعداء؛ فإنَّ هذا الذي وصفْت به الطَّبيعةَ صفتُه تعالىٰ.

وإن قالت لك: بل الطَّبيعةُ عَرَضٌ محمولٌ مفتقرٌ إلىٰ حامل، وهذا كلُّه فعلُها بغير علمٍ منها ولا إرادةٍ ولا قدرةٍ ولا شعورٍ أصلًا، وقد شُوهِد من آثارها ما شُوهِد.

فقل لها: هذا ما لا يصدِّقُه ذو عقلٍ سليم، كيف تصدُر هذه الأفعالُ العجيبةُ والحِكَمُ الدَّقيقةُ التي تعجزُ عقولُ العقلاء[3] عن معرفتها وعن القدرة عليها ممَّن لا فِعل له ولا قدرة ولا حكمة ولا شُعور؟! وهل التَّصديقُ

---

(١) (ح، ن): «ويا لله». ومهملة في (د).

(٢) شطر بيت ينسبُ لزرارة بن أعين، من أبياتٍ يجوِّز فيها القول بالبداء. وصدره:

* وكان كضوءِ مشرقٍ بطبيعةٍ *

انظر: «اللمع» للشيرازي (٢٩)، و«الإحكام» للآمدي (٣/ ١١٠)، و«الواضح» لابن عقيل (٤/ ١٩٩) وغيرها. وفي بعض المصادر: «نرغب»، وفي بعضها: «مرغب». وزيد في الأصول: «فيها» بعد الشطر، ووردت مهملة في (د).

(٣) (ت): «تعجز العقول».

بمثل هذا إلا دخولٌ في سِلْك المجانين والـمُبَرسَمين[1].

ثمَّ قل لها بعدُ: ولو ثبت لكِ ما ٱدَّعيت فمعلومٌ أنَّ مثل هذه الصِّفة ليست بخالقةٍ لنفسها ولا مبدعةٍ لذاتها، فمن ربُّها ومبدعُها وخالقُها؟! ومن طبَّعها وجعلها تفعلُ ذلك؟!

فهي إذن مِنْ أدلِّ الدَّلائل[2] علىٰ بارئها وفاطرها، وكمال قدرته وعلمه وحكمته، فلم يُجْدِ عليك تعطيلُك ربَّ العالم وجحدُك لصفاته وأفعاله إلا مخالفتك لموجَب العقل والفطرة[3].

ولو حاكمناك إلىٰ الطَّبيعة لأريناك أنك خارجٌ عن مُوجَبها، فلا أنت مع مُوجَب العقل، ولا الفطرة، ولا الطبيعة، ولا الإنسانيَّة أصلًا، وكفىٰ بذلك جهلًا وضلالًا.

فإن رجعتَ إلىٰ العقل، وقلتَ: لا يوجدُ حكمةٌ إلا من حكيمٍ قادرٍ عليم، ولا تدبيرٌ متقنٌ محكَمٌ إلا من صانعٍ قادرٍ مختارٍ مدبِّر، عليمٍ بما يريد[4]، قادرٍ عليه، لا يُعْجِزُه ولا يَصْعُبُ عليه ولا يؤودُه.

قيل لك: فقد أقررتَ ـ ويحكَ ـ بالخلَّاق العظيم الذي لا إله غيره ولا ربَّ سواه، فدَع تسميتَه طبيعةً أو عقلًا فعَّالًا أو مُوجِبًا بذاته، وقل: هذا هو الله

---

(١) البِرْسام (بكسر الباء وفتحها): علَّة يهذىٰ فيها. فارسية معرَّبة. انظر: «المعرب» للجواليقي (٩٣)، و«قصد السبيل» (١/ ٢٧٠).

(٢) (ق، د، ت): «من أدل الدليل».

(٣) (ح، ن): «مخالفتك العقل والفطرة».

(٤) (ت): «يدبره». (ن): «يدبر».

الخالقُ الباريءُ المصوِّرُ ربُّ العالمين، وقيُّومُ السَّموات والأرضين وربُّ المشارق والمغارب الذي أحسنَ كلَّ شيءٍ خَلَقه، وأتقنَ ما صنع.

فما لك جحدتَ أسماءَه وصفاته، بل وذاتَه، وأضفتَ صُنْعَه إلىٰ غيره وخلقَه إلىٰ سواه، مع أنك مضطرٌّ إلىٰ الإقرار به وإضافة الإبداع والخلق والرُّبوبيَّة والتَّدبير إليه ولا بُدَّ؟! فالحمدُ لله ربِّ العالمين.

علىٰ أنك لو تأمَّلتَ قولك: «طبيعة» ومعنىٰ هذه اللفظة، لدلَّك علىٰ الخالق الباريء لفظُها كما دَلَّ العقولَ عليه معناها[1]؛ لأنَّ «طبيعة» فَعِيلة بمعنىٰ مفعولة، أي: مطبوعة، ولا يحتَمِلُ غيرُ هذا[2] البتَّة؛ لأنها علىٰ بناء الغرائز التي رُكِّبت في الجسم ووُضِعَت فيه، كالسَّجِيَّة والغريزة والنَّحِيزة[3] والسَّليقة والطَّبيعة؛ فهي التي طُبِع عليها الحيوانُ وطُبِعَت فيه.

ومعلومٌ أنَّ طبيعةً مِنْ غير طابعٍ لها محال؛ فقد دلَّ لفظُ الطَّبيعة علىٰ الباري تعالىٰ كما دلَّ معناها عليه.

والمسلمون يقولون: إنَّ الطَّبيعة خلقٌ مِنْ خَلْق الله مسخَّرٌ مربوب، وهي سنَّته في خليقته التي أجراها عليها، ثمَّ إنه يتصرَّفُ فيها كيف شاء وكما شاء، فيسلُبها تأثيرَها إذا أراد، ويقلبُ تأثيرَها إلىٰ ضدِّه إذا شاء؛ ليُرِيَ عبادَه أنه

---

(١) هذا الموضع غير محرَّر في الأصول كما ينبغي. (د): «المعقول عليه لمعناها». (ق، ت): «العقول عليه لمعناها». (ح، ن): «ومعنىٰ هذه اللفظة علىٰ الخالق الباريء ولفظها كما دل المعقول عليه لمعناها»، إلا أن في (ن): «... كما دل المعقول عليه هذه اللفظة لمعناها».

(٢) (ت): «ذلك». (ن، ح): «هذه».

(٣) تحرَّفت في الأصول إلىٰ: «والبحيرة»، وأهملت في (د).

وحده الخالقُ البارئُ المصوِّر، وأنه يخلقُ ما يشاءُ كما يشاء، وإنما أمرُه إذا أراد شيئًا أن يقول له كُن فيكون، وأنَّ الطَّبيعة التي ٱنتهىٰ نظرُ الخفافيش إليها إنما هي خلقٌ مِنْ خَلْقِه بمنزلة سائر مخلوقاته. فكيف يحسُن بمن له حظٌّ من إنسانيَّةٍ أو عقلٍ أن ينسىٰ من طبَعَها وخلقها ويُحِيل الصُّنعَ والإبداع عليها؟!

ولم يزل الله سبحانه يسلُبها قوَّتها ويُحِيلُها ويقلبُها إلىٰ ضدٍّ ما جُعِلَت له حتىٰ يُرِيَ عباده أنها خلقُه وصنعُه مسخَّرةٌ بأمره، ﴿أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ ۗ تَبَارَكَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الأعراف: ٥٤].

فصل[(١)]

فأعِد النَّظر في نفسك، وتأمَّل حكمةَ اللطيف الخبير في تركيب البدن ووَضْع هذه الأعضاء مواضعَها منه، وإعدادها لما أُعِدَّت له، وإعداد هذه الأوعية المُعَدَّة لحمل الفَضلات وجمعِها لكيلا تنتشر في البدن فتفسده.

ثمَّ تأمَّل الحكمةَ البالغةَ في تنميتك[(٢)] وكثرة أجزائك[(٣)]، مِنْ غير تفكيكٍ ولا تفصيل، ولو أنَّ صانعًا أخذ تمثالًا من ذهبٍ أو فضَّةٍ أو نُحاسٍ فأراد أن يجعله أكبر مما هو، هل كان يمكنُه ذلك إلا بعد أن يكسِرَه ويصُوغه صياغةً أخرىٰ؟! والربُّ تعالىٰ ينمِّي[(٤)] جسمَ الطِّفل وأعضاءه الظَّاهرة والباطنة وجميعَ أجزائه وهو باقٍ ثابتٌ علىٰ شكله وهيئته لا يتزايلُ ولا ينفكُّ

(١) «الدلائل والاعتبار» (٤٧)، «توحيد المفضل» (٢٠ - ٢١).
(٢) (ح، ن): «تنميك».
(٣) يعني: مع كثرة أجزائك.
(٤) (ح، ن): «يبني».

ولا ينتقص[1].

وأعجبُ من هذا كلِّه تصويرُه في الرَّحِم حيثُ لا تراه العيون، ولا تلمسُه الأيدي، ولا تصلُ إليه الآلات؛ فيخرجُ بشرًا سويًّا مستوفيًا[2] لكلِّ ما فيه مصلحتُه وقِوَامُه مِنْ عضوٍ وحاسَّةٍ وآلةٍ من الأحشاء، والجوارح، والحوامل، والأعصاب، والرِّباطات، والأغشية، والعظام المختلفة الشَّكل والقَدْر والمنفعة والموضع، إلىٰ غير ذلك من اللحم والشَّحم والمخِّ، وما في ذلك من دقيق التَّركيب، ولطيف الخِلْقة، وخفيِّ الحكمة، وبديع الصَّنعة.

كلُّ هذا صنعُ الله أحسن الخالقين، في قطرةٍ من ماءٍ مهين.

وما كرَّر عليك في كتابه مبدأ خَلْقِك وإعادته[3]، ودعاك إلىٰ التفكُّر فيه، إلا لما لك من العبرة والمعرفة.

فلا تَسْتَطِلِ هذا الفصلَ وما فيه من نوع تكرارٍ يشتملُ علىٰ مزيد فائدة؛ فإنَّ الحاجة إليه ماسَّة، والمنفعة به عظيمة.

فانظُر إلىٰ بعض ما خصَّك به وفضَّلك به علىٰ البهائم المهملة، إذ خلقَك علىٰ هيئةٍ تنتصبُ قائمًا، وتستوي جالسًا، وتستقبلُ الأشياء ببدنك، وتُقبِلُ عليها بجملتك، فيمكنُك العملُ والصَّلاحُ والتَّدبير[4]، ولو كنت كذوات الأربع المكبوبة علىٰ وجهها لم يَظهر لك فضيلةُ التَّمييز

(١) (ر): «لا يتزيد ولا يتنقص». (ق): «لا تتزايل ولا تتفكك ولا تنتقص».

(٢) (ن): «مستويا».

(٣) (ت): «وأعاده». وهي قراءة محتملة.

(٤) «والتدبير» ليست في (ق).

والاختصاص، ولم يتهيَّأ منك ما تهيَّأ من هذه النِّصبة[1].

قال الله تعالىٰ: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُم مِّنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَىٰ كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا﴾ [الإسراء: ٧٠]؛ فسبحان من ألبَس خِلَع الكرامة كلَّها لبني آدم؛ من العقل، والعلم، والبيان، والنُّطق، والشَّكل، والصُّورة الحسنة، والهيئة الشريفة، والقدِّ المعتدل، واكتساب العلوم بالاستدلال والفِكْر، واقتناص الأخلاق الشريفة الفاضلة من البرِّ والطَّاعة[2] والانقياد؛ فكم بين حاله وهو نطفةٌ داخلٌ إلىٰ الرَّحِم، مستودَعٌ هناك، وبين حاله والمَلَكُ يدخلُ عليه في جنَّات عَدْن[3]؛ فتبارك الله ربُّ العالمين وأحسنُ الخالقين.

فالدُّنيا قرية، والمؤمنُ رئيسُها[4]، والكلُّ مشغولٌ به ساعٍ في مصالحه تسخُّرًا وتذليلًا، وهو مشغولٌ بربِّه وخالقه[5]، والكلُّ قد أُقِيم في خدمته وحوائجه؛ فالملائكةُ الذين هم حملةُ عرش الرحمن ومَنْ حوله يستغفرون له، والملائكةُ الموكَّلون به يحفظونه، والموكَّلون بالقَطر والنَّبات يسعَون في

---

(١) وهي «هيئة المتمكن في المكان، كقيامه فيه أو قعوده أو بروكه أو اضطجاعه وما أشبه ذلك». «التقريب لحد المنطق» لابن حزم (٤/ ١٧٠ -رسائله). وتحرفت في الأصول، (ق): «المنصة». (ح): «النسبية». (ت، د): «المنصبة». (ن): «النسبة».

(٢) (ق، ت): «بالبر والطاعة».

(٣) (ت، د، ق): «والملك يدخل به علىٰ ربه في جنات عدن». والمثبت أحسن؛ وهو إشارةٌ إلىٰ آية الرعد: ٢٣.

(٤) (ت): «زينتها».

(٥) من قوله: «تسخرا» إلىٰ هنا ليس في (ح، ن).

رزقه ويعملون فيه، والأفلاكُ مسخَّرةٌ منقادةٌ دائرةٌ بما فيه مصالحُه، والشمسُ والقمرُ والنُّجومُ مسخَّراتٌ جارياتٌ بحساب أزمنته وأوقاته، وإصلاح رواتب أقواته، والعالمُ الجويُّ مسخَّرٌ له برياحه وهوائه، وسحابه وطيره، وما أُودِع فيه، والعالمُ السُّفليُّ كلُّه مسخَّرٌ له مخلوقٌ لمصالحه؛ أرضُه وجبالُه، وبحارُه وأنهارُه، وأشجارُه وثمارُه، ونباتُه وحيوانُه، وكلُّ ما فيه.

كما قال تعالىٰ: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى سَخَّرَ لَكُمُ ٱلْبَحْرَ لِتَجْرِىَ ٱلْفُلْكُ فِيهِ بِأَمْرِهِۦ وَلِتَبْتَغُوا۟ مِن فَضْلِهِۦ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴿١٢﴾ وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا مِّنْهُ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [الجاثية: ١٢ - ١٣]، وقال تعالىٰ: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَأَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَخْرَجَ بِهِۦ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ رِزْقًا لَّكُمْ ۖ وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلْفُلْكَ لِتَجْرِىَ فِى ٱلْبَحْرِ بِأَمْرِهِۦ ۖ وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلْأَنْهَٰرَ ﴿٣٢﴾ وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ دَآئِبَيْنِ ۖ وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ ﴿٣٣﴾ وَءَاتَىٰكُم مِّن كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ ۚ وَإِن تَعُدُّوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ لَا تُحْصُوهَآ ۗ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَظَلُومٌ كَفَّارٌ﴾ [إبراهيم: ٣٢ - ٣٤].

فالسَّائرُ(١) في معرفة آلاء الله وتأمُّل حكمته وبديع صَنْعته(٢) أطولُ باعًا وأملأُ صُواعًا من اللصيق بمكانه، المقيم في بلد عادته وطبعه، راضيًا بعَيْش بني جنسه، لا يأنفُ لنفسه أن يكون واحدًا منهم، يقول: لي أسوةٌ بهم،

* وهل أنا إلا مِنْ ربيعة أو مُضَر(٣) *

---

(١) (ن، ق): «فالسير». وفي (ت): «فالستر».

(٢) (ت): «صفته». وفي (ن): «صفاته».

(٣) عجز بيتٍ للبيد بن ربيعة، في ديوانه (٢١٣)، من أبياتٍ قالها لما حضرته الوفاة، يخاطب ابنتيه. وصدرُه:

* تمنَّىٰ ابنتاي أن يعيش أبوهما *

وليست نفائسُ البضائع إلا لمن ٱمتطىٰ غاربَ الاغتراب، وطوَّف في الآفاق حتىٰ رَضِيَ من الغنيمة بالإياب، فاستلانَ ما ٱستوعَره البطَّالون، وأنِسَ بما ٱستوحش منه الجاهلون.

فصل[1]

فأعِد النَّظر في نفسك، وحكمة الخلَّاق العليم في خَلْقِك، وانظُر إلىٰ الحواسِّ التي منها تُشْرِفُ علىٰ الأشياء، كيف جعلها الله في الرأس[2] كالمصابيح فوق المنارة؛ لتتمكَّن بها من مطالعة الأشياء، ولم تُجْعَل في الأعضاء التي تُمْتَهنُ[3] كاليدين والرِّجلين، فتَعْرِضُ للآفات بمباشرة الأعمال والحركات، ولا جعلها في الأعضاء التي في وسط البدن كالبطن والظَّهر، فيعسُر عليها التلفُّتُ[4] والاطلاعُ علىٰ الأشياء؛ فلما لم يكن لها في شيءٍ من هذه الأعضاء موضعٌ كان الرأسُ أليقَ المواضع بها وأجملها[5]، فالرأسُ[6] صومعةُ الحواسِّ[7].

ثمَّ تأمَّل الحكمة في أنْ جعل الحواسَّ خمسًا في مقابلة المحسوسات الخمس؛ ليلقىٰ خمسًا بخمسٍ، كي لا يبقىٰ شيءٌ من المحسوسات لا ينالُه

---

(١) «الدلائل والاعتبار» (٤٧)، «توحيد المفضل» (٢١ - ٢٢).

(٢) (ر): «جعلت في الرأس». (ض): «جعلت العينان في الرأس».

(٣) (ض): «تحتهن».

(٤) (ن): «التقلب». (ض): «فيعسر تقلبها».

(٥) (ت): «وأجلها». (ض): «كان الرأس أسنىٰ المواضع».

(٦) (ن): «أليق المواضع بها، وجعلها في الرأس».

(٧) من أمثال المولَّدين. انظر: «مجمع الأمثال» (٢/ ١٠١).

بحاسَّة[1].

فجعل البصرَ في مقابلة المبصَرات، والسَّمعَ في مقابلة الأصوات، والشَّمَّ في مقابلة أنواع الرَّوائح المختلفات، والذَّوقَ في مقابلة الكيفيَّات المَذُوقات، واللَّمسَ في مقابلة الملموسات.

فأيُّ محسوسٍ بقي بلا حاسَّة؟! ولو كان في المحسوسات شيءٌ غير هذه لأعطاك له حاسَّةً سادسة.

ولـمَّا كان ما عداها إنما يُدْرَكُ بالباطن أعطاك الحواسَّ الباطنة؛ وهي هذه الأخماسُ التي جرت عليها ألسنةُ العامَّة والخاصَّة، حيثُ يقولون للمفكِّر المتأمِّل: «ضَرَبَ أخماسَه في أسداسه»؛ فأخماسُه حواسُّه الخمس، وأسداسُه جهاتُه السِّت[2]، وأرادوا بذلك أنه جَذبه القلبُ وسار به في

(١) (ح): «إلا يناله بحاسته».

(٢) كذا قال المصنف رحمه الله تعالىٰ. وهو تفسيرٌ طريفٌ لاستعمال المتأخرين لهذا المثل في غير موضعه. وإنما هو مثلٌ تضربه العربُ للمماكرة والخِداع. وأصلُه في أوراد الإبل، وهو أن يُظهِرَ الرجلُ أنَّ وِرْدَه سِدْس (وهو أن تُحْبَس عن الماء خمسًا، وترد في اليوم السادس)، وإنما يريد الخِمْس. فيحكىٰ أنَّ رجلًا كان له بنونٌ يرعون مالًا له، ولهم نساء، فكانوا يقولون لأبيهم: إنا نرعىٰ سِدْسًا، فيرعون خِمْسًا، ويسرقون يومًا يأتون فيه نساءهم، وكذلك كانوا يقولون في الخِمْس، فيرعون رِبْعًا ويسرقون يومًا، ففطن لذلك أبوهم، فقال:

وذلك ضَرْبُ أخماسٍ أُريدَتْ ... لأسداسٍ عسىٰ ألَّا تكونا

فصارت مثلًا في كلِّ مكر. ويقال للذي لا يعرف المكر والحيلة: إنه لا يعرف ضرب أخماسٍ لأسداس، وذلك إذا لم يكن له دهاء.

انظر: «جمهرة الأمثال» (٢/ ٤)، و«المستقصىٰ» (٢/ ١٤٥)، و«فصل المقال» (١/ ١٠٥)، و«مجمع الأمثال» (١/ ٢٨٣).

الأقطار والجهات حتىٰ قلَّب حواسَّه الخمسَ في جهاته السِّتِّ وضربها فيها[1] لشدَّة فكره.

فصل[2]

ثمَّ أُعِينَت هذه الحواسُّ بمخلوقاتٍ أُخَر منفصلةٍ عنها تكونُ واسطةً في إحساسها[3]؛ فأُعِينَت حاسَّةُ البصر بالضياء والشُّعاع، فلولاه لم ينتفع النَّاظرُ ببصره، فلو مُنِعَ الضياءَ والشُّعاع لم تنفع[4] العينُ شيئًا.

وأُعِينَت حاسَّةُ السَّمع بالهواء يحملُ الأصواتَ في الجوِّ، ثمَّ يلقيه إلىٰ الأذن فتحويه ثمَّ تلقيه إلىٰ القوَّة السَّامعة، ولولا الهواءُ لم يسمع الرَّجلُ شيئًا.

وأُعِينَت حاسَّةُ الشمِّ بالنَّسيم اللطيف يحملُ الرائحة، ثمَّ يؤدِّيها إليها، فيدركُها، فلولا هو لم يشمَّ شيئًا.

وأُعِينَت حاسَّةُ الذَّوق بالرِّيق المتحلِّل في الفم، تُدْرِكُ القوَّةُ الذَّائقةُ به طُعومَ الأشياء، ولهذا لم يكن له طعمٌ لا حلوٌ ولا حامضٌ ولا مالحٌ ولا حِرِّيف[5]؛ لأنه كان يُحِيلُ[6] تلك الطُّعومَ إلىٰ طعمه فلا يحصلُ به مقصوده.

---

(١) (د، ق): «وضربها فيه». (ح): «وضروبها فيها». (ت): «وضرب فيها». (ن): «وضروبها فيه». ولعل المثبت هو الصواب.

(٢) «الدلائل والاعتبار» (٤٨)، «توحيد المفضل» (٢٢ - ٢٣).

(٣) (ت، ح، ن): «أجسامها». وهو تحريف.

(٤) (ح، ق، ت): «ينفع». وأهمل الحرف الأول في (د).

(٥) وهو الذي يلذعُ اللسانَ بحرارة مذاقه. «اللسان» (حرف).

(٦) (ن، ح): «يتحلل». تحريف.

وأُعِينَت حاسَّةُ اللَّمس بقوَّةٍ جعلها الله فيها تُدْرِكُ بها الملموسات، ولم تحتَجْ إلىٰ شيءٍ من خارج، بخلاف غيرها من الحواسِّ، بل تُدْرِكُ الملموسات بلا واسطةٍ بينها وبينها؛ لأنها إنما تدركُها بالاجتماع[1] والملامسة، فلم تحتج إلىٰ واسطة.

فصل[2]

فتأمَّل[3] حال من عَدِمَ البصر، وما ينالُه من الخلل في أموره، فإنه لا يعرفُ موضعَ قدمه، ولا يبصرُ ما بين يديه، ولا يفرِّقُ بين الألوان والمناظر الحسنة من القبيحة، ولا يتمكَّنُ من ٱستفادة علمٍ من كتابٍ يقرؤه، ولا يتهيَّأ له الاعتبارُ والنَّظرُ في عجائب مُلك الله.

هذا مع أنه لا يشعرُ بكثيرٍ من مصالحه ومضارِّه؛ فلا يشعرُ بحفرةٍ يهوي فيها، ولا بحيوانٍ يقصدُه، كالسَّبُع، فيحترزُ منه[4]، ولا بعدوٍّ يهوي نحوه ليقتلَه، ولا يتمكَّنُ من هربٍ إن طُلِبَ[5]، بل هو مُلْقٍ السَّلَم لمن رامه بأذىٰ، ولولا حفظٌ خاصٌّ من الله له قريبٌ من حفظ الوليد وكلاءته لكان عطبُه إليه أقربَ من سلامته؛ فإنه بمنزلة لحمٍ علىٰ وَضَم[6]، ولذلك جعل الله ثوابَه إذا

(١) (ق، ت): «يدركها الاجتماع». وأهمل حرف المضارعة في (د).
(٢) «الدلائل والاعتبار» (٤٨)، «توحيد المفضل» (٢٣).
(٣) (ت): «وأما».
(٤) (ن، ح): «فيتحرز منه».
(٥) (ت): «من هرب إذا هرب أو طلب».
(٦) هذا مثلٌ يضربُ في الانقياد والذُّل، يقال: أضيَعُ من لحمٍ علىٰ وَضَم. انظر: «شرح الحماسة» للمرزوقي (٢٠٧)، و«جمهرة الأمثال» (٢/ ٣)، و«اللسان» (وضم). والوَضَم: كلُّ شيء يوضع عليه اللحمُ يوقىٰ به من الأرض.

صبر واحتسبَ الجنَّة.

ومن كمال لطفه أنْ عَكَس[1] نورَ بصره إلىٰ بصيرته، فهو أقوىٰ النَّاس بصيرةً وحَدْسًا، وجمع عليه همَّه، فقلبُه مجموعٌ عليه غيرُ مشتَّت؛ ليَهْنَأ له العيش، وتتمَّ مصلحتُه، فلا يُظنَّ[2] أنه مغمومٌ حزينٌ متأسِّف.

هذا حكمُ من وُلِد أعمىٰ.

فأما من أصيبَ بعينيه بعد البصر، فهو بمنزلة سائر أهل البلاء المنتقلين من العافية إلىٰ البليَّة، فالمحنةُ عليه شديدة؛ لأنه قد حِيل بينه وبين ما أَلِفَه من المرائي والصُّور ووجوه الانتفاع ببصره؛ فهذا له حكمٌ آخر.

وكذلك من عَدِم السَّمع؛ فإنه يفقدُ روحَ المخاطبة والمحاورة، ويَعْدَمُ لذَّة المذاكرة ونَغَمةَ الأصوات الشَّجيَّة، وتعظُم المؤنة علىٰ النَّاس في خطابه[3]، ويتبرَّمون به، ولا يسمعُ شيئًا من أخبار النَّاس وأحاديثهم، فهو بينهم شاهدٌ كغائب، وحيٌّ كميِّت، وقريبٌ كبعيد.

وقد ٱختلف النُّظَّارُ في أيهما أقربُ[4] إلىٰ الكمال وأقلُّ ٱختلالًا لأموره: الضريرُ أو الأطرش؟[5] وذكروا في ذلك وجوهًا[6].

---

(١) (ح): «عطف».

(٢) (ح): «ولا يظن».

(٣) (ض): «محاورته».

(٤) (ت): «أفضل وأقرب».

(٥) الطَّرَش هو الصَّمم. وقيل: أهونُ الصَّمم. والكلمة مولَّدة، علىٰ المشهور. وقيل بعربيَّتها. انظر: «المعرب» للجواليقي (٢٧٢)، و«تاج العروس» (طرش).

(٦) انظر: «البصائر والذخائر» (٧/ ٢٢٧).

وهذا مبنيٌّ علىٰ أصلٍ آخر؛ وهو: أيُّ الصِّفتين أكمل: صفةُ السَّمع أو صفةُ البصر؟ وقد ذكرنا الخلافَ فيهما فيما تقدَّم من هذا الكتاب(١)، وذكرنا أقوال النَّاس وأدلَّتهم والتَّحقيقَ في ذلك(٢)، فأيُّ الصِّفتين كانت أكمل فالضررُ بعدمها أقوىٰ.

والذي يليقُ بهذا الموضع أن يقال: عادمُ البصر أشدُّهما ضررًا، وأسلمُهما دِينًا، وأحمدُهما عاقبة، وعادمُ السَّمع أقلُّهما ضررًا في دنياه، وأجهلُهما بدينه، وأسوؤهما عاقبة؛ فإنه إذا عَدِم السَّمعَ عَدِم المواعظ والنَّصائح، وانسدَّت عليه أبوابُ العلوم النَّافعة، وانفتحت له(٣) طرقُ الشَّهوات التي يدركُها البصر، ولا ينالُه من العلم ما يكفُّه عنها، فضررُه في دينه أكثر، وضررُ الأعمىٰ في دنياه أكثر.

ولهذا لم يكن في الصَّحابة أطرش، وكان فيهم جماعةٌ أضرَّاء، وقلَّ أن يبتلي الله أولياءه بالطَّرَش، ويبتلي كثيرًا منهم بالعمىٰ.

هذا فصلُ الخطاب في هذه المسألة؛ فمضرَّةُ الطَّرَش في الدِّين، ومضرَّةُ العمىٰ في الدنيا، والمعافىٰ من عافاه الله منهما ومتَّعه بسمعه وبصره وجَعَله الوارثَ منه(٤).

---

(١) (ص: ٢٨٨ - ٢٩٢).

(٢) (ح، ن): «وأدلة التحقيق في ذلك».

(٣) (ح، ن): «واتضح له». (ق، ت): «وانفتح له».

(٤) أي: جعل البصر (أو المذكور، من السمع والبصر) آخرَ ما يخرجُ منه، فيبقىٰ ممتَّعًا به إلىٰ أن تفارقه روحُه؛ فيكون هو الوارث لجوارحه، الباقي بعدها. انظر: «غريب الحديث» للخطابي (١/ ٣٤٣)، و«نوادر الأصول» (٣/ ١٠٥).

فصل

وأما من عَدِم البيانَيْن: بيانَ القلب وبيانَ اللسان[1]، فذلك بمنزلة الحيوانات البهيميَّة، بل هي أحسنُ حالًا منه؛ فإنَّ فيها ما خُلِقَت له من المنافع والمصالح التي تُستعملُ فيها، وهذا يجهلُ كثيرًا مما تهتدي إليه البهائم، ويُلْقِي نفسَه فيما تكفُّ البهائمُ أنفسَها عنه.

وإن عَدِم بيانَ اللسان دون بيان القلب عَدِم خاصَّةَ الإنسان، وهي النُّطق، واشتدَّت المؤنةُ به وعليه، وعَظُمَت حسرتُه، وطال تأسُّفه على ردِّ الجواب ورَجْع الخطاب، فهو كالـمُقْعَد الذي يرىٰ ما هو محتاجٌ إليه ولا تمتدُّ إليه يدُه ولا رجلُه.

فكم لله علىٰ عبده من نعمةٍ سابغةٍ في هذه الأعضاء والجوارح والقُوىٰ والمنافع التي فيه[2]، فهو لا يلتفتُ إليها ولا يشكرُ الله عليها، ولو فقد شيئًا منها لتمنَّىٰ أنه له بالدُّنيا وما عليها؛ فهو يتقلَّبُ في نعم الله بسلامة أعضائه وجوارحه وقُواه وهو عارٍ مِنْ شُكرها، ولو عُرِضت عليه الدُّنيا بما فيها بزوال واحدةٍ منها لأبىٰ المعاوضةَ وعَلِم أنها معاوضةُ غَبْنٍ؛ ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَظَلُومٌ كَفَّارٌ﴾ [إبراهيم: ٣٤].

فصل[3]

ثمَّ تأمَّل حكمتَه في الأعضاء التي خُلِقَت فيك آحادًا ومثنىٰ وثُلاث

---

(١) (ر، ض): «فأما من عدم العقل».

(٢) (ح): «فيها».

(٣) «الدلائل والاعتبار» (٥٠)، «توحيد المفضل» (٢٤ – ٢٥).

ورُباع، وما في ذلك من الحِكَم البالغة.

فالرَّأسُ واللسانُ والأنفُ والذَّكَرُ خُلِق كلٌّ منها واحدًا فقط، ولا مصلحة في كونه أكثر من ذلك، ألا ترىٰ أنه لو أضيف إلىٰ الرَّأس رأسٌ آخرُ لأثقلا بدنَه من غير حاجةٍ إليه؛ لأنَّ جميع الحواسِّ التي يحتاجُ إليها مجتمعةٌ في رأسٍ واحد، ثمَّ إنَّ الإنسان كان ينقسمُ برأسيه قسمين، فإن تكلَّم من أحدهما وسَمِع به وأبصر وشَمَّ وذاق بقي الآخرُ معطَّلاً لا أَرَبَ فيه، وإن تكلَّم وأبصر وسمع بهما معًا كلامًا واحدًا وسمعًا واحدًا وبصرًا واحدًا كان الآخرُ فضلةً لا فائدة فيه، وإن ٱختلف إدراكُهما ٱختلفت عليه أحوالُه وإدراكاتُه.

وكذلك لو كان له لسانان في فمٍ واحد، فإن تكلَّم بهما كلامًا واحدًا كان أحدهما ضائعًا، وإن تكلَّم بأحدهما دون الآخر فكذلك، وإن تكلَّم بهما معًا كلامَيْن مختلفَيْن خَلَط علىٰ السَّامع ولم يَدْرِ بأيِّ الكلامين يأخذ.

وكذلك لو كان له هَنَوانِ[1] أو فَمَانِ لكان ـ مع قُبح الخِلْقة ـ أحدُهما فضلةً لا منفعة فيه.

وهذا بخلاف الأعضاء التي خُلِقت مثنى، كالعينين والأذنين والشَّفتين واليدَيْن والرِّجلين والسَّاقين والفَخِذين والوَرِكين والثَّديين؛ فإنَّ الحكمة فيها ظاهرة، والمصلحة فيها بيِّنة[2]، والجمال والزِّينة عليها بادية، فلو كان الإنسانُ بعينٍ واحدةٍ لكان مشوَّه الخِلقة ناقِصَها، وكذلك الحاجبان.

وأما اليدان والرِّجلان والسَّاقان والفَخِذان فتعدُّدهما ضروريٌّ للإنسان

---

(١) مثنىٰ «هَن»، بتخفيف النون، كنايةٌ عن الفَرْج.

(٢) (ح، ن): «والمصلحة بادية بينة».

لا تتمُّ مصلحتُه إلا بذلك، ألا ترىٰ من قُطِعَت إحدىٰ يديه أو رجليه كيف يبقىٰ حالُه وعجزُه؛ فلو أنَّ النَّجَّار والخيَّاط والحدَّاد والخبَّاز والبنَّاء وأصحابَ الصَّنائع التي لا تتأتَّىٰ إلا باليدين شُلَّت يدُ أحدِهم[1] لتعطَّلت عليه صنعتُه؛ فاقتضت الحكمةُ أن أُعطِيَ مِنْ هذا الضَّرب من الجوارح والأعضاء ٱثنين ٱثنين.

وكذلك أُعطِيَ شفتَيْن لأنه لا تكمُل مصلحتُه إلا بهما، وفيهما ضروبٌ عديدةٌ من المنافع ومن الكلام والذَّوق وغطاء الفَم والجمال والزِّينة والقُبلة وغير ذلك.

وأمَّا الأعضاءُ الثلاثية[2]، فهي جوانبُ أنفه وحيطانُه الثلاثة[3]، وقد ذكرنا حكمةَ ذلك فيما تقدَّم[4].

وأما الأعضاءُ الرُّباعيةُ، فالكِعابُ الأربعةُ التي هي مَجْمَعُ القدمين، والممسِكةُ لهما، وبهما قوَّةُ القدمين وحركتُهما، وفيهما منافعُ السَّاقين.

وكذلك أجفانُ العينين الأربعة، فيها من الحِكَم والمنافع أنها غطاءٌ للعينين، ووقايةٌ لهما، وجمالٌ وزينة، وغيرُ ذلك من الحِكَم.

فاقتضت الحكمةُ البالغةُ أن جُعِلت الأعضاءُ علىٰ ما هي عليه من العَدَد والشَّكل والهيئة، فلو زادت أو نقصت لكان نقصًا في الخِلقة.

---

(١) (ح، ن): «أحدهما». وهو خطأ.

(٢) في الأصول: «الثلاثة». والأولىٰ ما أثبت.

(٣) «الثلاثة» ليست في (ح، ن).

(٤) (ص: ٥٤٥).

ولهذا يوجدُ في النَّوع الإنسانيِّ مِنْ زائدٍ في خَلْقِه[1] وناقصٍ منه ما يدلُّ علىٰ حكمة الربِّ تعالىٰ، وأنه لو شاء لجعل خلقَه كلَّهم هكذا، وليَعْلَم الكاملُ الخِلقة تمامَ النِّعمة عليه، وأنه خُلِق خلقًا سويًّا معتدلًا، لم يُزَد في خَلْقه ما لا يحتاجُ إليه، ولم يُنْقَص منه ما يحتاجُ إليه كما يراه في غيره، فهو أجدرُ أن يزداد شكرًا وحمدًا لربِّه، ويعلم أنَّ ذلك ليس مِنْ صُنع الطَّبيعة، وإنما ذلك صنعُ الله الذي أتقنَ كلَّ شيء، وأنه يخلقُ ما يشاء.

فصل[2]

مِنْ أين للطَّبيعة هذا الاختلافُ والفَرقُ الحاصلُ في النَّوع الإنسانيِّ بين صُوَرهم؟! فقلَّ أن ترىٰ ٱثنين متشابهين[3] من كلِّ وجه، وذلك من أندر ما في العالم، بخلاف أصناف الحيوان، كالنَّعم والوحوش والطَّير وسائر الدَّوابِّ؛ فإنك ترىٰ السِّربَ من الظِّباء، والثُّلَّة من الغنم، والذَّوْد من الإبل، والصُّوار من البقر[4]، تتشابهُ حتىٰ لا يفرَّق بين أحدٍ منها وبين الآخر إلا بعد طول تأمُّلٍ أو بعلامةٍ ظاهرة، والنَّاسُ مختلفةٌ صُوَرهم وخلقُهم[5]، فلا يكادُ ٱثنان منهم يجتمعان في صفةٍ واحدةٍ وخِلقةٍ واحدة بل ولا صوتٍ واحدٍ[6]

(١) (ت): «خلقته».

(٢) «الدلائل والاعتبار» (٦٥)، «توحيد المفضل» (٤٦).

(٣) (ح، ن): «يرىٰ اثنان متشابهان».

(٤) انظر: «فقه اللغة» للثعالبي (٢/ ٣٧٢، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧).

(٥) كذا في الأصول و(ض)، سوىٰ (ح): «وخلقتهم».

(٦) (ن): «ولا صورة واحدة».

وحنجرةٍ واحدة[1].

والحكمةُ البالغةُ في ذلك أنَّ النَّاس يحتاجون إلىٰ أن يتعارفوا بأعيانهم وحِلاهم[2]؛ لما يجري بينهم من المعاملات، فلولا الفرقُ والاختلافُ في الصُّوَر لفسدت أحوالهم، وتشتَّت نظامُهم، ولم يُعرَف الشاهدُ من المشهود عليه، ولا المَدِينُ من ربِّ الدَّين، ولا البائعُ من المشتري، ولا كان الرَّجلُ يعرفُ عِرْسَه[3] من غيرها عند الاختلاط[4]، ولا هي تعرفُ بعلَها من غيره. وفي ذلك أعظمُ الفساد والخلل.

فمن الذي ميَّز بين حِلاهم وصُوَرهم وخلقهم[5] وأصواتهم، وفرَّق بينها بفروقٍ لا تنالها العبارةُ ولا يدركُها الوصف؟!

فسَل المعطِّل: أهذا فعلُ الطَّبيعة؟! وهل في الطَّبيعة اقتضاءُ هذا الاختلاف والافتراق[6] في النَّوع؟!

وأين قولُ الطَّبائعيِّين: إنَّ فعلها متشابهٌ لأنها واحدةٌ في نفسها، لا تفعلُ بإرادةٍ ولا مشيئة، فلا يمكنُ اختلافُ أفعالها؟! فكيف يجمعُ المعطِّل بين هذا وهذا؟! ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَٰرُ وَلَٰكِن تَعْمَى ٱلْقُلُوبُ ٱلَّتِى فِى ٱلصُّدُورِ﴾ [الحج: ٤٦].

---

(١) انظر: «الطرق الحكمية» (٦٠٣).

(٢) خِلقتهم وصُوَرُهم. جمع «حِلية». «اللسان» (حلا).

(٣) العِرْس: الزوج، يقال: هو عِرْسُها، وهي عِرْسُه. «اللسان» (عرس).

(٤) (ح، ن): «للاختلاط».

(٥) ليست في (ح، ن).

(٦) (ت): «والاقتران».

وربَّما وقع في النَّوع الإنسانيِّ تشابهٌ بين آثنين لا يكادُ يميَّز بينهما، فتعظُم عليهم المؤنةُ في معاملتهما، وتشتدُّ الحاجةُ إلىٰ تمييز المستحقِّ منهما والمؤاخَذ بذنبه ومن عليه الحقُّ[1]، وإذا كان يَعْرِضُ هذا في التَّشابه في الأسماء كثيرًا، ويلقىٰ الشاهدُ والحاكمُ من ذلك ما يلقىٰ، فما الظنُّ لو وُضِعَ التشابُه[2] في الخِلقة والصُّورة؟!

ولمَّا كان الحيوانُ البهيمُ والطَّيرُ والوحوشُ لا يضرُّها هذا التَّشابهُ شيئًا لم تَدْعُ الحكمةُ إلىٰ الفرق بين كلِّ زوجين منها.

فتبارك الله أحسنُ الخالقين، الذي وسعت حكمتُه كلَّ شيء.

فصل[3]

ثمَّ تأمَّل لم صارت المرأةُ والرجلُ إذا أدركا آشتركا في نبات العانة، ثمَّ ينفردُ الرجلُ عن المرأة باللِّحية؟

فإنَّ الله عزَّ وجلَّ لمَّا جعل الرجل قيِّمًا علىٰ المرأة، وجعلها كالخَوَل له والعاني في يديه[4]، ميَّزه عليها بما فيه له المهابةُ والعزُّ والوقارُ والجلالة؛ لكماله وحاجته إلىٰ ذلك، ومُنِعَتها المرأةُ لكمال الاستمتاع بها والتلذُّذ؛

---

(١) (ق، ت، د): «وأن عليه الحق».

(٢) (ن): «لو وقع التشابه».

(٣) «الدلائل والاعتبار» (٦٥)، «توحيد المفضل» (٤٩).

(٤) الخَوَل: العبيد والإماء وغيرُهم من الحاشية. والعاني: الأسير. وفي وصية النبي ﷺ بالنساء في خطبة حجة الوداع: «واستوصوا بالنساء خيرًا، فإنما هنَّ عوانٍ عندكم». أخرجه الترمذي (١١٦٣) وقال: «هذا حديثٌ حسنٌ صحيح. ومعنىٰ قوله عوانٍ عندكم يعني: أسرىٰ في أيديكم».

لتبقىٰ[1] نضارةُ وجهها وحُسْنُه لا يَشِينُه الشَّعر.

واشتركا في سائر الشُّعور للحكمة والمنفعة التي فيها.

فصل[2]

ثمَّ تأمَّل[3] هذا الصَّوتَ الخارجَ من الحلق وتهيئةَ آلاته، والكلامَ وانتظامَه، والحروفَ ومخارجَها وأدواتها ومقاطعَها وأجراسَها= تجد الحكمةَ الباهرة في هواءٍ ساذَجٍ يخرجُ من الجوف، فيسلكُ في أنبوبة الحنجرة، حتىٰ ينتهي إلىٰ الحلق واللسان والشفتين والأسنان، فيحدثُ له هناك مقاطعُ ونهاياتٌ وأجراس، يُسْمَعُ له عند كلِّ مقطعٍ ونهايةٍ جَرْسٌ متميزٌ منفصلٌ عن الآخر، يحدثُ بسببه الحرف[4].

فهو صوتٌ واحدٌ ساذَجٌ يجري في قَصَبةٍ واحدةٍ حتىٰ ينتهي إلىٰ مقاطع وحدودٍ تُسمَعُ له منها تسعةٌ وعشرون جَرْسًا، يدورُ عليها الكلامُ كلُّه: أمرُه ونهيُه، وخبرُه واستخبارُه، ونظمُه ونثرُه، وخطبُه ومواعظُه وفصولُه.

فمنه المضحِك، ومنه المبكِي، ومنه المُؤْيِس، ومنه المُطْمِع، ومنه المخوِّف، ومنه المرجِّي، والمسلِّي، والمُحْزِن، والقابضُ للنَّفس والجوارح، والمنشِّطُ لهما، والذي يُسْقِمُ الصَّحيحَ ويُبرِىءُ السَّقيم، ومنه ما يزيلُ النِّعمَ ويُحِلُّ النِّقم، ومنه ما يُستَدفعُ به البلاء، ويُستَجلبُ به النَّعماء،

---

(١) (ح، ن): «ليبقىٰ».

(٢) «الدلائل والاعتبار» (٥٠)، «توحيد المفضل» (٢٥).

(٣) «ثم» ليست في (د، ق، ح، ن).

(٤) (ح): «تحدث بسبب الحروف». (ت): «يحدث شبيه الحرف».

ويستمالُ به القلوبُ، ويؤلَّفُ[1] بين المتباغضين، ويُوالىٰ بين المتعاديين، ومنه ما هو بضدِّ ذلك، ومنه الكلمةُ التي لا يلقي لها صاحبُها بالًا يهوي بها في النَّار أبعدَ ما بين المشرق والمغرب، والكلمةُ التي لا يلقي لها بالًا صاحبُها يَرْكُض بها في أعلىٰ عِلِّيِّين في جوار ربِّ العالمين.

فسبحان من أنشأ ذلك كلَّه من هواءٍ ساذَجٍ يخرجُ من الصَّدر، لا يدري ما يرادُ به، ولا أين ينتهي، ولا إلىٰ أين مستقرُّه!

هذا إلىٰ ما في ذلك من ٱختلاف الألسنة واللُّغات التي لا يحصيها إلا الله عزَّ وجل، فيجتمعُ الجمعُ من النَّاس من بلادٍ شتَّىٰ فيتكلَّمُ كلٌّ منهم بلُغَته، فتسمعُ لغاتٍ مختلفةً[2] وكلامًا منتظمًا مؤلَّفًا، ولا يدرِكُ كلٌّ منهم ما يقولُ الآخر.

واللسانُ الذي هو جارحةٌ واحدٌ في الشَّكل والمنظر، وكذلك الحلقُ والأضراسُ والشَّفتان، والكلامُ مختلفٌ متفاوتٌ أعظمَ ٱختلاف[3]، فالآيةُ في ذلك كالآية في الأرض التي تسقىٰ بماءٍ واحد، ويخرجُ من ذلك من أنواع النَّبات والأزهار والحبوب والثمار تلك الأنواعُ المختلفةُ المتباينة.

ولهذا أخبر الله سبحانه في كتابه أنَّ في كلٍّ منهما آياتٍ[4]؛ فقال تعالىٰ: ﴿ وَمِنْ ءَايَـٰتِهِۦ خَلْقُ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَـٰفُ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَٰنِكُمْ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ

(١) (ت): «ويتألف».
(٢) (ت): «فيتكلم كل منهم بكلام بلغته فيسمع كلامًا بلغات شتىٰ مختلفة».
(٣) (ح، ن): «أعظم تفاوت».
(٤) (ن، ح): «آيات للعالمين».

﴿لَآيَٰتٖ لِّلۡعَٰلِمِينَ﴾ [الروم: ٢٢]، وقال تعالىٰ: ﴿وَفِي ٱلۡأَرۡضِ قِطَعٞ مُّتَجَٰوِرَٰتٞ وَجَنَّٰتٞ مِّنۡ أَعۡنَٰبٖ وَزَرۡعٞ وَنَخِيلٞ صِنۡوَانٞ وَغَيۡرُ صِنۡوَانٖ يُسۡقَىٰ بِمَآءٖ وَٰحِدٖ وَنُفَضِّلُ بَعۡضَهَا عَلَىٰ بَعۡضٖ فِي ٱلۡأُكُلِۚ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَٰتٖ لِّقَوۡمٖ يَعۡقِلُونَ﴾ [الرعد: ٤].

فانظر الآن إلىٰ الحَنجَرة، كيف هي كالأنبوب لخروج الصَّوت، واللسانُ والشَّفتان والأسنانُ لصياغة[1] الحروف والنَّغمات.

ألا ترىٰ أنَّ من سقطت أسنانُه لم يُقِم الحروفَ التيتخرجُ منها ومن اللسان، ومن نقصت شفتُه كيف لم يُقِم الحروفَ الشفهيَّة[2]، ومن ثقُل لسانُه[3] كيف لم يُقِم الرَّاء واللام والذال، ومن عرضت له آفةٌ في حلقه كيف لم يتمكَّن من الحروف الحلقيَّة؟!

وقد شبَّه أصحابُ التَّشريح مخرجَ الصَّوت بالمزمار، والرِّئةَ بالزِّقِّ الذي يُنفَخُ به[4] مِنْ تحته ليدخل الرِّيح فيه، والعضلات[5] التي تَقْبِض[6] علىٰ الرِّئة ليخرجَ الصَّوتُ من الحَنجَرة بالأكُفِّ[7] التي تقبض علىٰ الزِّقِّ حتىٰ يخرجَ الهواءُ في القَصَبة، والشفتين والأسنانَ واللسانَ التي تَصُوغُ الصَّوتَ

---

(١) (ت): «لصناعة». (ح، ن): «بصياغة».
(٢) (ض): «لم يصحح الفاء». (ر): «من تقضب شفته لم يصح الفاء».
(٣) (ت): «نقص لسانه».
(٤) (ت، ق): «فيه». والزِّقُّ: وعاءٌ من جِلد.
(٥) في الأصول: «والفضلات». تحريف. والتصويب من (ر، ض). وانظر: «شرح تشريح القانون» لابن النفيس (٥٤، ٦٣، ١٢٢، ١٣٠، ٢٨٤).
(٦) (ق، ت): «تفيض».
(٧) (ض): «بالأصابع».

حروفًا ونَغَمًا بالأصابع التيتختلفُ علىٰ المزمار فتصوغُه ألحانًا، والمقاطعَ التي ينتهي إليها الصَّوتُ[1] بالأبخاش[2] التي في القَصَبة، حتىٰ قيل: إنَّ المزمار إنما ٱتُّخِذ علىٰ مثال ذلك من الإنسان[3].

فإذا تعجَّبتَ من الصِّناعة التي تعملُها أكُفُّ النَّاس حتىٰتخرجَ منها تلك الأصوات، فما أحراكَ بطول التَّعجُّب من الصِّناعة الإلهيَّة التي أخرجت تلك الحروفَ والأصوات منك، من اللحم والدَّم والعُروق والعظام، ويا بُعْد ما بينهما! ولكنَّ المألوفَ المعتاد لا يقعُ عند النُّفوس موقعَ التَّعجُّب، فإذا رأت ما لا نسبة له إليه أصلًا إلا أنه غريبٌ عندها تلقَّته بالتَّعجُّب وتسبيح الرَّبِّ تعالىٰ[4]، وعندها من آياته العجيبة الباهرة ما هو أعظمُ من ذلك مما لا يدركُه القياس.

ثمَّ تأمَّل ٱختلاف هذه النَّغَمات، وتبايُن هذه الأصوات، مع تشابه الحناجر والحُلُق[5] والألسنة والشِّفاه والأسنان، فمن الذي ميَّز بينها أتمَّ تمييزٍ مع تشابهِ محالِّها سوىٰ الخلَّاق العليم؟!

فصل[6]

وفي هذه الآلات مآربُ أخرىٰ ومنافعُ سوىٰ منفعة الكلام:

---

(١) «تنتهي إليها الأصوات».

(٢) الثقوب والمنافذ. وفي (ح): «بالأنجاش». وانظر ما تقدم (ص: ٧٤٢).

(٣) انظر: «الموسيقىٰ الكبير» للفارابي (٧٩، ٨٠).

(٤) انظر: «الإحياء» (٤/ ٤٣٧)، و«مجموع الفتاوىٰ» (١١/ ٣٧٩).

(٥) جمع حَلْق. وهي لغةٌ عزيزة، كما في «اللسان» (حلق).

(٦) «الدلائل والاعتبار» (٥١)، «توحيد المفضل» (٢٦ – ٢٧).

ففي الحَنجَرة مسلكُ النَّسيم البارد الذي يروِّحُ عن الفؤاد[1] بهذا النَّفَس الدَّائم المتتابع.

وفي اللسان منفعةُ الذَّوق، فيُذاقُ به الطُّعوم، ويُدْرِكُ لذَّتها، ويميِّز به بينها، فيعرفُ حقيقة كلِّ واحدٍ منها، وفيه مع ذلك معونةٌ[2] علىٰ إساغَة الطَّعام وأنه يَلُوكه ويقلِّبه حتىٰ يسهُل مسلكُه في الحَلْق.

وفي الأسنان من المنافع ما هو معلومٌ مِنْ تقطيع الطَّعام كما تقدَّم، وفيها إسنادُ الشَّفتين وإمساكهما عن الاسترخاء وتشويه الصُّورة، ولهذا ترىٰ من سقطت أسنانُه كيف تسترخي شفتاه.

وفي الشَّفتين منافعُ عديدة، يُرْشَفُ بهما الشرابُ حتىٰ يكون الدَّاخلُ منه إلىٰ حَلْقِه بقَدَرٍ، فلا يَشْرَقُ به الشَّارب وينكأ جوفَه[3].

ثمَّ هما بابٌ مغلقٌ علىٰ الفم الذي إليه ينتهي ما يخرجُ من الجوف، ومنه يبتدي ما يَلِجُ فيه، فهما غطاءٌ وطابَقٌ عليه، يفتحُهما البوَّابُ متىٰ شاء، ويغلقُهما إذا شاء، وهما أيضًا جمالٌ وزينةٌ للوجه، وفيهما منافعُ أخرُ سوىٰ ذلك. وانظُر إلىٰ من سقطت شَفَتاه ما أشوهَ منظرَه!

فقد بان أنَّ كلَّ واحدٍ من هذه الأعضاء يتصرَّفُ إلىٰ وجوهٍ شتَّىٰ من المنافع والمآرب والمصالح كما تتصرَّفُ الأداةُ الواحدةُ في أعمالٍ شتَّىٰ.

---

(١) (ن، ح): «على الفؤاد».

(٢) (ح، ن): «وفي ذلك مع معونته».

(٣) (ق): «يتكامل قوته». (د): «ويتكا قوته». (ت): «ويتكافونه». وسقطت من (ح، ن). والعبارة في (ر): «حتى يكون الذي يدخل منه بقصد وقدر لا يثج ثجًّا فيغص به الشارب وينكأ في الجوف». وفي (ض) نحوها.

هذا؛ ولو رأيتَ الدِّماغَ وكُشِفَ لك عن تركيبه وخَلْقِه لرأيتَ العجبَ العُجاب، ولكُشِفَ لك عن تركيبٍ يَحارُ فيه العقل، قد لُفَّ[1] بحُجُبٍ وأغشيةٍ بعضها فوق بعض؛ لتصُونه عن الأعراض، وتحفظه عن الاضطراب.

ثمَّ أطبِقَت عليه الجمجُمة بمنزلة الخُوذَة وبَيْضة الحديد[2]؛ لتقيه حدَّ الصَّدمة والسَّقطة والضَّربة التي تصلُ إليه، فتتلقَّاها تلك البيضةُ عنه، بمنزلة التي علىٰ رأس المحارب.

ثمَّ جُلِّلَت تلك الجمجمةُ بالجِلد الذي هو فروةُ الرَّأس تستُر العظمَ من البُروز للمؤذيات.

ثمَّ كُسِيَت تلك الفروةُ حُلَّةً من الشَّعر الوافر وقايةً لها وسترًا من الحرِّ والبرد والأذىٰ وجمالًا وزينةً له.

فسَل المعطِّل: من الذي حصَّن الدِّماغ هذا التَّحصين[3]، وقدَّره هذا التقدير، وجعله خِزانةً أودع فيها من المنافع والقوىٰ والعجائب ما أودعَه، ثمَّ أحكَم سدَّ تلك الخزانة، وحصَّنها أتمَّ تحصين، وصانها أعظم صيانة، وجعلها مَعْدِن الحواسِّ والإدراكات؟!

ومن الذي جعل الأجفانَ علىٰ العينين كالغِشاء، والأشفارَ كالأشراج[4]،

---

(١) (ح، ن): «كف».

(٢) الخُوذة وبيضة الحديد: المِغْفَر الذي يجعلُ علىٰ رأس المحارب.

(٣) (ت): «من الذي خص الدماغ هذا التخصيص».

(٤) الأشفار: جمع شَفْر، وشَفْر الجفن: حرفُه الذي ينبت عليه الهُدْب. والأشراج: جمع شَرَج، وهي عُرا الخِباء ونحوه، وعروة الثوب: مدخلُ زرِّه. «اللسان» (شفر، شرج، عري). ولم تحرر في الأصول. (د): «كالأشراح». (ن، ح): «كالأسراج». (ق): =

والأهدابَ[1] كالرُّفوف عليها إذا ٱنفتحت؟!

ومن الذي ركَّب طبقاتها المختلفة طبقةً فوق طبقةٍ حتىٰ بلغت عدد السَّموات سبعًا، وجعل لكلِّ طبقةٍ منفعةً وفائدة، فلو ٱختلَّت طبقةٌ منها لاختلَّ البصر؟!

ومن شقَّهما في الوجه أحسنَ شقٍّ[2]، وأعطاهما أحسنَ شكل، وأودع الملاحةَ فيهما، وجعلهما مِرآةً للقلب، وطليعةً وحارسًا للبدن، ورائدًا يرسلُه كالـجُنْد في مهمَّاته، فلا يتعبُ ولا يَعْيَا[3] علىٰ كثرة ظعنه وطول سفره؟!

ومن أودع النُّور الباصر فيه في قَدْر جِرْم العَدَسَة، فيرىٰ به السَّموات والأرض والجبال والشمس والقمر والبحار والعجائب مِنْ داخل سبع طبقات، وجعلهما في أعلىٰ الوجه بمنزلة الحارس علىٰ الرَّابية العالية ربيئةً[4] للبدن؟!

ومن حجب الـمَلِك في الصَّدر، وأجلسه هناك علىٰ كرسيِّ المملكة، وأقام جُنْدَ الجوارح والأعضاء والقُوىٰ الباطنة والظَّاهرة في خدمته، وذلَّلها له، فهي مؤتمِرةٌ إذا أمرها، منتهيةٌ إذا نهاها، سامعةٌ له مطيعة، تكدَحُ وتسعىٰ في مرضاته، فلا تستطيعُ له خلافًا[5]، ولا خروجًا عن أمره.

= «كالأسراح». (ت): «كالسراج». والمثبت من (ر، ض)، ووجهُ التشبيه عليه ظاهر.

(١) جمع هُدْب، وهو شعر أشفار العين. «اللسان» (هدب).

(٢) (ت، ق، د): «أحسن شيء».

(٣) (ق): «ولا يعنى».

(٤) (ن): «زينة». وانظر ما مضىٰ (ص: ٧٥٠).

(٥) (ن، ت، ح): «خلاصًا». وهو تحريف.

فمنها رسولُه، ومنها بَرِيدُه، ومنها تُرجُمانه، ومنها أعوانُه وخَدَمُه[1] وكلٌّ منها علىٰ عملٍ لا يتعدَّاه ولا يتصرَّفُ[2] في غير عمله، حتىٰ إذا أراد الرَّاحة أوعَز إليها بالهدوء والسُّكون ليأخذ المَلِكُ راحتَه، فإذا ٱستيقظ من منامه قامت جنودُه بين يديه علىٰ أعمالها، وذهبت حيثُ وجَّهها دائمًا لا تفتُر.

فلو شاهدتَه في محلِّ مُلكه، والأشغالُ والمراسيمُ صادرةٌ عنه وواردة، والعساكرُ في خدمته، والبُرُدُ[3] تتردَّدُ بينه وبين جُنده ورعيَّته؛ لرأيتَ له شأنًا عجيبًا!

فماذا فات الجاهلَ الغافل من العجائب والمعارف والعِبَر التي لا يحتاجُ فيها إلىٰ طول الأسفار وركوب القِفار!

قال الله تعالىٰ: ﴿وَفِي ٱلْأَرْضِ ءَايَٰتٌ لِّلْمُوقِنِينَ ۝٢٠ وَفِيٓ أَنفُسِكُمْ ۚ أَفَلَا تُبْصِرُونَ﴾ [الذاريات: ٢٠ - ٢١]؛ فدعا عبادَه إلىٰ التفكُّر في أنفسهم، والاستدلال بها علىٰ فاطرها وباريها، ولولا هذا لم نوسِّع الكلام في هذا الباب، ولا أطلنا النَّفَس إلىٰ هذه الغاية[4]، ولكنَّ العبرة بذلك حاصلة، والمنفعة به عظيمة، والفكرة فيه مما يزيدُ المؤمنَ إيمانًا.

فكم دون القلب مِنْ حَرَس! وكم له مِنْ خادم! وكم له مِنْ عبد ولا يشعُر به! ولله ما خُلِقَ له، وهُيِّيء له، وأُريد منه، وأُعِدَّ له من الكرامة والنَّعيم أو الهوان والعذاب! فإمَّا علىٰ سرير المُلك في مقعد صِدْقٍ عند مليكٍ

---

(١) «وخدمه» ليست في (ح، ن).

(٢) (د، ق، ن): «ينصرف».

(٣) جمع بريد، وهو الرسول. «اللسان».

(٤) (ت): «الغايات».

مقتدر، ينظرُ إلىٰ وجه ربِّه ويسمعُ خطابَه، وإمَّا أسيرٌ في السِّجن الأعظم بين أطباق النِّيران في العذاب الأليم.

فلو عَقَل هذا السُّلطانُ ما هُيِّىء له لضَنَّ بمُلكه، ولسعىٰ في المُلك الذي لا ينقطعُ ولا يبيد، ولكنَّه ضُرِبَت عليه حُجُبُ الغفلة، ليقضي الله أمرًا كان مفعولًا.

فصل(١)

* من جعل(٢) في الحلق منفذين:

أحدهما: للصَّوت وللنَّفَس الواصل إلىٰ الرِّئة(٣).

والآخر: للطَّعام والشراب، وهو المريءُ الواصلُ إلىٰ المعدة.

وجَعَل بينهما حاجزًا يمنعُ عُبورَ أحدهما في طريق الآخر، فلو وَصَل الطَّعامُ من منفذ النَّفَس إلىٰ الرِّئة لأهلك الحيوان؟!

* من جعل الرِّئة مِرْوحةً للقلب تروِّحُ عليه لا تَنِي ولا تفتُر، لكيلا تنحصر(٤) الحرارةُ فيه فيهلك؟!

* من جعل المنافذ لفضلات الغذاء، وجعل لها أشراجًا(٥) تضبطها(٦)

---

(١) «الدلائل والاعتبار» (٥٢)، «توحيد المفضل» (٢٨ - ٣٤).

(٢) (ن): «تأمل من جعل».

(٣) (ر): «وهو الحلقوم الواصل إلى الرئة».

(٤) (ر): «تـخل». (ض): «تتحير». وفي نسخة: «تتحيز».

(٥) في الأصول: «أسراجا»، بالمهملة. والمثبت من (ر، ض). جمع شَرْج، وهو مجرىٰ الماء، ومجمع حلقة الدبر. والشَّرَج: عرىٰ الخباء. «المصباح المنير».

(٦) (د، ق): «يضبطها». (ر): «يضمها ويضبطها». (ح، ن): «تقبضها».

لكيلا تجري جريًا دائمًا، فيفسُد علىٰ الإنسان عيشُه، ويمنع النَّاس من مجالسة بعضهم بعضًا؟!

* من جعل المعدة كأشدِّ ما يكونُ من العَصَب، لأنها هيِّئت لطبخ الأطعمة وإنضاجها، فلو كانت لحمًا غضًّا لانطبخت هي ونَضِجَت، فجُعِلت كالعَصَب الشَّديد لتقوىٰ علىٰ الطَّبخ والإنضاج، ولا تُنْهِكها النَّارُ التي تحتها؟!

* من جعل الكبدَ رقيقةً ناعمة؛ لأنها هيِّئت لقبول الصَّفو اللطيف من الغذاء والهضم، وعملٍ هو ألطفُ[1] من عمل المعدة؟!

* من حصَّن المخَّ اللطيف الرَّقيق في أنابيب صلبةٍ من العظام، لتحفظه وتصونه[2]، فلا يفسُد[3] ولا تذوب؟!

* من جعل الدَّم السَّيَّال محبوسًا محصورًا في العُروق بمنزلة الماء في الوعاء، لينضبط فلا يجري؟!

* من جعل الأظفار علىٰ أطراف الأصابع، وقايةً لها ومعونةً علىٰ الأعمال والصِّناعات؟!

* من جعل داخلَ الأذن ملتويًا كهيئة اللَّولب[4]؛ ليطرد فيه الصَّوتُ

---

(١) (ض): «ولتهضم وتعمل ما هو ألطف».

(٢) (ت، د، ق): «لتحفظها وتصونها». (ح، ن): «ليحفظها ويصونها». والوجه ما أثبت. (ر): «لتحيطه وتصونه». وفي (ض): «ليحفظه ويصونه».

(٣) (د، ق، ت، ن): «تفسد».

(٤) (ت): «مكتويًا كهيئة الكواكب». (ن): «ملتويا كهيئة الكواكب». (ح): «ملتويا كهيئة الكوب». (ط): «مستويا كهيئة الكوكب». وكلُّ ذلك تحريف. والمثبت من (د، ق، ر، ض). =

حتىٰ ينتهي إلىٰ السَّمع الدَّاخل وقد انكسرت حِدَّةُ الهواء فلا ينكؤه، وليتعذَّر علىٰ الهوامِّ النُّفوذُ إليه قبل أن يمسك، وليمسك ما عساه أن يغشاها من القذىٰ والوسخ، ولغير ذلك من الحِكَم؟!

* من جعل علىٰ الفَخِذين والوَرِكين من اللحم أكثر مما علىٰ سائر الأعضاء، ليَقِيَها من الأرض، فلا تألمُ عظامُها من كثرة الجلوس كما يألمُ مَنْ قد نَحَل جسمُه وقلَّ لحمُه من طول الجلوس، حيثُ لم يَحُل بينه وبين الأرض حائل؟!

* من جعل ماء العينين مِلْحًا[1] يحفظُها من الذَّوبان[2]، وماءَ الأذن مرًّا يحفظُها من الذُّباب والهوامِّ والبعوض، وماءَ الفم عذبًا يُدْرَكُ به طُعومُ الأشياء فلا يخالطُها طعمُ غيرها؟!

* من جعل بابَ الخلاء في الإنسان في أستر موضعٍ منه، كما أنَّ البنَّاء الحكيم يجعلُ موضع التخلِّي في أستر موضعٍ في الدَّار، وهكذا منفذُ الخلاء في الإنسان في أستر موضع، ليس بارزًا مِنْ خلفه ولا ناشزًا[3] بين يديه، بل مغيَّبٌ[4] في موضعٍ غامضٍ من البدن، يلتقي عليه الفَخِذان بما عليهما من اللحم فتوارِيانه[5]، فإذا جاء وقتُ الحاجة وجلس لها الإنسانُ بَرَز ذلك

= واللولب: أداةٌ تنتهي بشكلٍ حلزوني. «المعجم الوسيط» (٨٤٧) وفيه رسم توضيحيٌّ لها.

(١) (ق): «مالحا». وانظر ما قدمناه (ص: ٥٤٤) تعليقًا.

(٢) (ت): «يمنعها ويحفظها من الذوبان».

(٣) (ت، ح): «ناشرا». وراجع (ص: ٧٣٨) والتعليق عليه.

(٤) (ت، ق): «يغيب». ومهملة في (د). (ض): «منيب»، تحريف.

(٥) (د، ت، ق): «متواريًا به». (ح، ن): «متواريا». وهو تحريف. (ض): «يلتقي عليه =

المخرجُ للأرض؟!

* من جعل الأسنانَ حِدَادًا لقَطْع الطَّعام وتفصيله، والأضراسَ عِراضًا لرضِّه وطحنه؟!

* من سَلَبَ الإحساسَ الحيوانيَّ الشُّعورَ والأظفار التي في الآدميِّ؛ لأنها قد تطولُ وتمتدُّ وتدعو الحاجةُ إلىٰ أخذها وتخفيفها، فلو أعطاها الحسَّ لآلمتْه وشقَّ عليه أخذُ ما شاء منها، فلو كانت تحسُّ لوقع الإنسانُ منها في إحدىٰ البليَّتين: إمَّا تركها حتىٰ تطول وتفحُش وتثقل عليه، وإمَّا مقاساةُ الألم والوجع عند أخذها؟!

* من جعل باطنَ الكفِّ غير قابلٍ لإنبات الشَّعر؛ لأنه لو أشعَر لتعذَّر علىٰ الإنسان صحَّةُ اللَّمس، ولشقَّ عليه كثيرٌ من الأعمال التي تُباشَرُ بالكفِّ، ولهذه الحكمة لم يكن هَنُ الرَّجل قابلًا لإنباته؛ لأنه يمنعُه من الجماع، ولـمَّا كانت المادَّةُ تقتضي إنباته هناك نبت حول هَنِ الرَّجل والمرأة.

ولهذه الحكمة سُلِب عن الشَّفتين، وكذا باطن الفم، وكذا أيضًا عن القدم أخمصِها وظاهرِها؛ لأنها تلاقي التُّرابَ والوسخَ والطِّينَ والشَّوك، فلو كان هناك شعرٌ لآذىٰ الإنسان جدًّا، وحمل من الأرض كلَّ وقتٍ ما يُثقِلُ الإنسان.

وليس هذا للإنسان وحده، بل ترىٰ البهائم قد جلَّلها الشَّعرُ[1] كلَّها، وأُخْلِيَت هذه المواضعُ منه لهذه الحكمة.

= الفخذان وتحجبه الأليتان بما عليهما من اللحم فتواريانه».

(١) (ن): «جللها بالشعر». (ض): «ترىٰ أجسامها مجللة بالشعر».

أفلا ترىٰ الصَّنعةَ الإلهيَّة كيف سَلَبت وجوهَ الخطأ[1] والمضرَّة، وجاءت بكلِّ صوابٍ وكلِّ منفعةٍ وكلِّ مصلحة؟!

ولمَّا ٱجتهدَ الطَّاعنون في الحكمة[2]، العائبون للخِلقة، فيما يطعنون به، عابوا الشَّعرَ تحتَ الآباط، وشعرَ العانة، وشعرَ باطن الأنف، وشعرَ الرُّكبتين، وقالوا: أيُّ حكمةٍ فيها؟! وأيُّ فائدة؟!

وهذا مِنْ فَرط جهلهم وسخافة عقولهم؛ فإنَّ الحكمة لا يجبُ أن تكون بأسرها معلومةً للبشر، ولا أكثرِها، بل لا نسبة لما عَلِمُوه إلىٰ ما جهلوه منها، فلو قِيسَت علومُ الخلائق كلِّهم بوجوه حكمة الله تعالىٰ في خلقه وأمره إلىٰ ما خفي عنهم منها كانت كنقرة عصفورٍ في البحر. وحسبُ الفَطِن اللبيب أن يستدلَّ بما عَرَف منها علىٰ ما لم يعرف، ويعلم [أنَّ][3] الحكمة فيما جهله مثلُها[4] فيما عَلِمَه، بل أعظمُ وأدقُّ وألطف[5].

وما مثلُ هؤلاء الحمقىٰ النَّوكىٰ إلا كمثل رجلٍ لا علمَ له بدقائق الصَّنائع والعلوم، من البناء والهندسة والطبِّ، بل والحياكة والخياطة والنجارة؛ إذا رام الاعتراض بعقله الفاسد علىٰ أربابها في شيءٍ من آلاتهم وصنائعهم وترتيب صناعاتهم، فخَفِيَت عليه[6]، فجعل كلَّما خَفِيَ عليه منها

---

(١) (ض): «تتحرز وجوه الخطأ».

(٢) وهم المنانية (المانوية) وأشباههم، كما في (ر، ض).

(٣) زيادة يقتضيها السياق.

(٤) (ح، ن): «منها». وهو تحريف.

(٥) ليست في (ح، ن).

(٦) كذا في الأصول.

شيءٌ قال: هذا لا فائدة فيه، وأيُّ حكمةٍ تقتضيه؟!

هذا مع أنَّ أربابَ الصَّنائع بشرٌ مثله يمكنه أن يشاركهم في صنائعهم ويفُوقهم فيها. فما الظَّنُّ بمن بهرت حكمتُه العقول، الذي لا يشاركه مشاركٌ في حكمته، كما لا يشاركه في خلقه، فلا شريك له بوجهٍ ما؟!

فمن ظنَّ أن يكتال حكمتَه[1] بمكيال عقله، ويجعل عقله عِيارًا عليها فما أدركه أقرَّ به وما لم يدركه نفاه؛ فهو من أجهل الجاهلين.

ولله في كلِّ ما خَفِي علىٰ النَّاس وجهُ الحكمة فيه حِكَمٌ عديدةٌ لا تُدْفَعُ ولا تُحْجَب.

فاعلم الآن أنَّ تحت منابت هذه الشُّعور من الحرارة والرُّطوبة ما ٱقتضت الطَّبيعةُ إخراجَ هذه الشُّعور عليها، ألا ترىٰ أنَّ العُشبَ ينبتُ في مستنقع المياه بعد نُضوب الماء عنها، لِمَا خُصَّت به من الرُّطوبة؟! ولهذا كانت هذه المواضعُ مِنْ أرطب مواضع البدن، وهي أقبلُ لنبات الشعر وأهيأ[2]، فدَفعَت الطَّبيعةُ تلك الفضلات والرُّطوبات إلىٰ خارجٍ فصارت شَعرًا، ولو حبسَتها في داخل البدن لأضرَّته وآذت باطنَه، فخروجُها عينُ مصلحة الحيوان، واحتباسُها إنما يكونُ لنقصٍ وآفةٍ فيه.

وهذا كخروج دم الحيض من المرأة، فإنه عينُ مصلحتها وكمالها، ولهذا يكونُ ٱحتباسُه لفسادٍ في الطَّبيعة ونقصٍ فيها.

---

(١) (ت): «مكيال حكمته». (ن): «يكال حكمته».

(٢) «وهي أقبل لنبات الشعر وأهيأ» ليس في (ت).

ألا ترىٰ أنَّ من ٱحتَبس عنه شعرُ الرَّأس واللحية بعد إبَّانه[1] كيف تراه ناقصَ الطَّبيعة، ناقصَ الخِلقة، ضعيفَ التَّركيب؟!

فإذا شاهدتَ ذلك في الشَّعر الذي عرفتَ بعض حكمته، فما لك لا تعتبرُه في الشَّعر الذي خَفِيَت عليك حكمتُه؟!

* من جعل الرِّيقَ يجري جريًا دائمًا إلىٰ الفم لا ينقطعُ عنه، ليَبُلَّ الحلقَ واللَّهوات، ويسهِّل الكلام، ويُسِيغ الطَّعام؟!

قال أبُقْراط[2]: «الرُّطوبةُ في الفم مطيَّةُ الغذاء».

فتأمَّل حالك عند ما يجفُّ ريقُك بعض الجفاف، ويقلُّ ينبوعُ هذه العَيْن التي لا يستغنىٰ عنها!

فصل[3]

تأمَّل حكمة الله تعالىٰ في كثرة بكاء الأطفال وما لهم فيه من المنفعة؛ فإن الأطبَّاء والطَّبائعيِّين شهدوا منفعةَ ذلك وحكمته، وقالوا: في أدمغة الأطفال رطوبةٌ لو بقيَت في أدمغتهم لأحدثت أحداثًا عظيمة، فالبكاءُ يسيلُ ذلك ويُحْدِرُه من أدمغتهم، فتقوىٰ أدمغتُهم وتصحُّ.

---

(١) (ح، ن): «إنباته». تحريف. وإبَّان الشيء: أوانه ووقته.

(٢) (ح، ن): «بقراط». والوجهان صحيحان. وهو طبيبٌ فيلسوفٌ مشهور له تآليف. وكان قبل الإسكندر بنحو مئة سنة. ترجمته في «طبقات الأطباء» لابن جلجل (١٦)، و«أخبار الحكماء» للقفطي (١٢١)، وغيرهما.

(٣) «الدلائل والاعتبار» (٥٥)، «توحيد المفضل» (١٦).

وأيضا؛ فإنَّ البكاء والعِياط[1] يوسِّعُ عليه مجاري النَّفَس، ويفتحُ العُروق ويصلِّبها، ويقوِّي الأعصاب[2].

وكم للطِّفل من منفعةٍ ومصلحةٍ فيما تسمعُه من بكائه وصُراخه!

فإذا كانت هذه الحكمةُ في البكاء الذي سببُه ورودُ الألم والمؤذي وأنت لا تعرفُها ولا تكادُ تخطُر ببالك، فهكذا إيلامُ الأطفال فيه وفي أسبابه وعواقبه الحميدة من الحِكَم ما قد خَفِي علىٰ أكثر النَّاس، واضطربَ عليهم الكلامُ في حكمته ٱضطرابَ الأَرْشِيَة[3]، وسلكوا في هذا الباب مسالك:

* فقالت طائفة: ليس إلا محض المشيئة العارية عن الحكمة والغاية المطلوبة. وسدُّوا علىٰ أنفسهم هذا البابَ جملة، وكلَّما سئلوا عن شيءٍ أجابوا بـ ﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ﴾.

وهذا[4] مِنْ أصدق الكلام، وليس المرادُ به نفيَ حكمته تعالىٰ وعواقبِ أفعاله الحميدة وغاياتها المطلوبة منها، وإنما المرادُ بالآية إفرادُه بالإلهيَّة والرُّبوبيَّة، وأنه لكمال حكمته لا معقِّب لحكمه، ولا يُعْتَرض عليه بالسُّؤال؛ لأنه لا يفعلُ شيئًا سُدىٰ، ولا خَلَق شيئًا عبثًا، وإنما يُسأَلُ عن فعله مَنْ خرجَ

---

(١) عيَّط: إذا مدَّ صوته بالصُّراخ. وهو العِياط. «أساس البلاغة» (عيط). ويأتي بمعنىٰ البكاء في كلام بعض العامة. انظر: «معجم تيمور» (٤/ ٤٥٧).

(٢) انظر: «تحفة المودود» (١٨٨).

(٣) أي: في البئر. والأرشية جمعُ رِشاء، وهو حبل الدَّلو. وهذا تشبيهٌ مشهور، ورد في كلامٍ ينسبُ لعلي رضي الله عنه، واستعمله الشعراء والكتَّاب. انظر: «شرح نهج البلاغة» (١/ ٢١٣)، و«شرح ديوان الحماسة» للمرزوقي (٦٥٦).

(٤) أي: قوله تعالىٰ: ﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ﴾.

عن الصَّواب، ولم يكن فيه منفعةٌ ولا فائدة.

ألا ترىٰ إلىٰ قوله: ﴿ أَمِ ٱتَّخَذُوٓاْ ءَالِهَةً مِّنَ ٱلْأَرْضِ هُمْ يُنشِرُونَ ﴿٢١﴾ لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا ۚ فَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ رَبِّ ٱلْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴿٢٢﴾ لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ ﴾ [الأنبياء: ٢١ - ٢٣]، كيف ساق الآية في الإنكار علىٰ من ٱتخذ من دونه آلهةً لا تساويه، فسوَّاها به مع أعظم الفَرق؟!

فقوله: ﴿ لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ ﴾ إثباتٌ لحقيقة الإلهيَّة، وإفرادٌ له بالرُّبوبيَّة والإلهيَّة، وقولُه: ﴿وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ﴾ نفيٌ لصلاح تلك الآلهة المتَّخَذة للإلهيَّة؛ فإنها مسؤولةٌ مربوبةٌ مدبَّرة، فكيف يسوَّىٰ بينها وبينه مع أعظم الفرقان؟!

فهذا الذي سِيقَ له الكلام، فجعلها الجبريَّةُ مَعْقِلًا وملجأً في إنكار حكمته وتعليل أفعاله بغاياتها المحمودة وعواقبها السَّديدة(١). والله الموفِّق للصَّواب.

* وقالت طائفة: الحكمةُ في ٱبتلائهم تعويضُهم في الآخرة بالثَّواب التَّامِّ.

فقيل لهم: قد كان يمكنُ إيصالُ الثَّواب إليهم بدون هذا الإيلام.

فأجابوا بأنَّ توسُّط الإيلام في حقِّهم كتوسُّط التكاليف في حقِّ المكلَّفين.

فقيل لهم: فهذا ينتقض عليكم بإيلام أطفال الكفَّار.

---

(١) انظر: «شفاء العليل» (٧٣١).

فأجابوا بأنا لا نقول: إنهم في النَّار كما قاله من قاله من النَّاس، والنَّارُ لا يُدخِلُها ربُّها أحدًا إلا بذنب(١)، وهؤلاء لا ذنبَ لهم.

وكذا الكلامُ معهم في مسألة الأطفال(٢)، والحِجَاجُ فيها من الجانبين بما ليس هذا موضعه(٣).

فأُورِد عليهم ما لا جواب لهم عنه، وهو إيلامُ أطفالهم الذين قُدِّر بلوغُهم وموتُهم على الكفر، فإنَّ هذا لا تعويض فيه قطعًا ولا هو عقوبةٌ على الكفر، فإنَّ العقوبة لا تكونُ سلفًا وتعجيلًا.

فحاروا في هذا الموضع، واضطربت أصولهم، ولم يأتوا بما يقبلُه العقل.

* وقالت طائفةٌ ثالثة: هذا السُّؤال لو تأمَّله مُورِدُه لعَلِمَ أنه ساقط، وأنَّ تكلُّف الجواب عنه إلزامُ ما لا يَلْزَم، فإنَّ هذه الآلام وتوابعَها وأسبابها(٤) من لوازم النَّشأة الإنسانيَّة التي لم يخلق منفكًّا عنها، فهي كالحرِّ والبرد، والجوع والعطش، والتَّعب والنَّصَب، والهمِّ والغمِّ، والضعف والعجز، فالسُّؤال عن حكمتها كالسُّؤال عن حكمة الحاجة إلى الأكل عند الجوع، والحاجة إلى الشراب عند الظَّمأ، وإلى النَّوم والرَّاحةِ عند التَّعب؛ فإنَّ هذه الآلام هي من لوازم النَّشأة الإنسانيَّة التي لا ينفكُّ عنها الإنسانُ ولا

---

(١) (ح، ن): «لا يدخلها أحد إلا بذنب».

(٢) أطفال المشركين، ومآلهم في الآخرة.

(٣) بسط المصنفُ الكلام في هذه المسألة في: «طريق الهجرتين» (٨٤٢ - ٨٧٧)، و«أحكام أهل الذمة» (١٠٧١ - ١١٥٨)، و«تهذيب السنن» (١٢/ ٣١٦ - ٣٢٣).

(٤) «وأسبابها» ليست في (ق).

الحيوان، فلو تجرَّد عنها لم يكن إنسانًا، بل كان مَلَكًا أو خلقًا آخر.

وليست آلامُ الأطفال بأصعبَ من آلام البالغين، لكن لمَّا صارت لهم عادةً سهُل موقعُها عندهم، وكم بين ما يقاسيه الطفلُ ويعانيه البالغُ العاقل!

وكلُّ ذلك مِنْ مقتضىٰ الإنسانيَّة ومُوجَب الخِلقة، فلو لم يُخْلَق كذلك لكان خَلْقًا آخر، أفترىٰ أنَّ الطفل إذا جاع أو عطش أو بَرَد أو تَعِب قد خُصَّ من ذلك بما لم يُمتَحن به الكبير؟!

فإيلامُه بغير ذلك من الأوجاع والأسقام كإيلامه بالجوع والعطش والبرد والحرِّ أو دون ذلك[١] أو فوقه، وما خُلِق الإنسانُ بل الحيوانُ إلا علىٰ هذه النشأة.

قالوا: فإن سأل سائلٌ وقال: فلِمَ خُلِق كذلك؟ وهلَّا خُلِق خِلقةً غير قابلةٍ للألم؟

فهذا سؤالٌ فاسد؛ فإنَّ الله تعالىٰ خلقه في عالم الابتلاء والامتحان من مادَّةٍ ضعيفة، فهي عُرضةٌ للآفات، وركَّبه تركيبًا معرَّضًا لأنواعٍ من الآلام[٢]، وجعل فيه الأخلاط الأربعة التي لا قِوام له إلا بها[٣]، ولا يكونُ إلا عليها، وهي لا محالة توجبُ امتزاجًا واختلاطًا وتفاعُلًا يبغي بعضها علىٰ بعضٍ بكيفيَّته تارة، وبكميَّته تارة، وبهما تارة، وذلك مُوجِبٌ للآلام قطعًا[٤]، ووجودُ الملزوم بدون لازمه محال.

---

(١) (ح، ن): «والبرد والحر دون ذلك».

(٢) (ت): «لأنواع الابتلاء والإيلام». (ح، ن): «للأنواع من الآلام».

(٣) انظر ما تقدم (ص: ٥٥٩)، والتعليق عليه.

(٤) (د، ت، ق): «موجب الألم قطعا».

ثـمَّ إنـه سبحانه ركَّب فيـه مـن القُـوىٰ والـشَّهوة[1] والإرادة مـا يوجـبُ حركتَه الدَّائمة، وسعيَه في طلب ما يُصْلِحُه ودفع ما يضرُّه؛ بنفسه تـارةً وبمـن يعينُه تارة، فأحوجَ النَّوعَ بعضه إلىٰ بعض، فحدث من ذلك الاختلاطُ بينهم، وبغيُ بعضهم علىٰ بعض، فيحدُث من ذلك من الآلام والشُّرور بنحو ما يحدُث من ٱمتزاج أخلاطه واختلاطها، وبغي بعضها علىٰ بعض، والآلامُ لا تتخلَّفُ عن هذا الاختلاط والامتزاج أبدًا إلا في دار البقاء والنَّعيم المقيم، لا في دار الابتلاء[2] والامتحان.

فمن ظنَّ أنَّ الحكمة في أن يجعل خصائصَ تلك الدَّار في هذه فقد ظنَّ باطلًا، بل الحكمةُ التَّامَّةُ البالغةُ ٱقتضت أن تكون هذه الدَّارُ ممزوجةً عافيتُها ببلائها، وراحتُها بعنائها، ولذَّتها بآلامها، وصحَّتُها بسقَمها، وفرحُها بغمِّها، فهي دارُ ٱبتلاءٍ تُدْفَعُ بعضُ آفاتها ببعض، كما قال القائل:

أصـبحتُ في دار بَليَّـاتِ أدْفَـعُ آفـاتٍ بآفـاتِ[3]

ولقد صدق؛ فإنك إذا فكَّرتَ في الأكل والشُّرب واللباس والجماع والراحة وسائر ما يُستلذُّ به؛ رأيته يدفعُ بها ما قابله[4] من الآلام والبليَّات، أفلا تراك تدفعُ بالأكل ألم الجوع، وبالشُّرب ألم العطش، وباللباس ألم الحرِّ والبرد، وكذا سائرها.

---

(١) «والشهوة» ليست في (ح، ن).

(٢) (ن): «البلاء».

(٣) تقدم تخريج البيت (ص: ٣٧٦).

(٤) (ن): «يقابله». (ت): «قبله».

ومن هنا قال بعض العقلاء: إنَّ لذَّاتها إنما هي دفعُ آلامٍ لا غير[1]، فأمَّا اللذاتُ الحقيقيَّة فلها دارٌ أخرىٰ، و محلٌّ آخرُ غيرُ هذه[2].

فوجودُ هذه الآلام واللذَّات الممتزجة المختلطة من الأدلَّة علىٰ المعاد، وأنَّ الحكمة التي ٱقتضت ذلك هي أولىٰ باقتضاء دارَيْن: دارٍ خالصةٍ للَّذَّاتِ[3] لا يشُوبها ألمٌ ما، ودارٍ خالصةٍ للألم لا يشُوبها لذَّةٌ ما؛ والدَّار الأولىٰ هي الجنَّة، والدَّارُ الثانيةُ النَّار.

أفلا ترىٰ كيف دلَّك[4] ما أنت مجبولٌ عليه في هذه النَّشأة من اللذَّة والألم علىٰ الجنَّة والنَّار، ورأيتَ شواهدهما وأدلَّة وجودهما مِنْ نفسك

---

(١) (ح، ن): «إن لذاذتها إنما هي دفع الألم لا غير».

(٢) انظر: «رسائل إخوان الصفا» (٣/ ٥٢)، و«رسائل فلسفية» لمحمد بن زكريا الرازي (٣٦ ـ ٣٩، ١٣٩ ـ ١٥٥)، و«مقالة عن ثمرة الحكمة» لابن الهيثم (٢٠)، و«الهوامل والشوامل» (٢٩٦)، و«تهذيب الأخلاق» لمسكويه (٦٠)، و«مفاتيح الغيب» (١٢/ ١٦٦، ١٧/ ٩٥، ١٨/ ١٧٥، ١٩/ ٦٢)، و«المواقف» للإيجي (٢/ ١٦٤)، و«طبقات الشافعية» للسبكي (١٠/ ٢٩٥)، و«عيون الأنباء» (٥٩٧).

وأصل هذا المعنى يذكره المتفلسفة في تقسيمهم للَّذَّات، وبنوا عليه أمورًا فاسدة، والتحقيق أن اللذة أمرٌ وجوديٌّ يستلزم دفع الألم بما بينهما من التضاد.

انظر: «النبوات» (٣٨١)، و«جامع المسائل» (٦/ ١١٨، ١٨٥)، و«قاعدة في المحبة» (٦٤)، و«الأصفهانية» (٢٨١)، و«الصفدية» (٢/ ٢٣٥، ٢٦١)، و«مجموع الفتاوى» (٧/ ٥٣٦، ١٠/ ٢٠٥، ٣٢٥)، و«الرد على المنطقيين» (٤٢٤)، و«الصواعق المرسلة» (١٤٥٧)، و«اجتماع الجيوش الإسلامية» (٣٠٥)، و«روضة المحبين» (٢٠٧)، وما مضى (ص: ٣٧٦، ٣٨١).

(٣) (ت، ق، د): «خالصة اللذات».

(٤) (ق، ح، ت، ن): «ذلك». وهو تحريف.

حتىٰ كأنك تعاينُهما عِيانًا؟!

وانظُر كيف دلَّ العِيانُ والحِسُّ والوجودُ علىٰ حكمة الربِّ تعالىٰ وعلىٰ صدق رسله فيما أخبَروا به من الجنَّة والنَّار!

فتأمَّل كيف قاد النَّظرُ في حكمة الله تعالىٰ إلىٰ شهادة العقول والفطر بصدق رسله، وأنَّ ما أخبَروا به تفصيلًا يدلُّ عليه العقلُ مجملًا؛ فأين هذا مِنْ مقام من أدَّاه علمُه إلىٰ المعارضة بين ما جاءت به الرُّسلُ وبين شواهد العقل وأدلَّته؟!

ولكنَّ تلك عقولٌ كادَها باريها، ووَكَلها إلىٰ أنفسها؛ فحلَّت بها عساكرُ الخِذلان من كلِّ جانب.

وحسبُك بهذا الفصل وعظيم منفعته مِنْ هذا الكتاب، والله المحمودُ المسؤولُ تمام نعمته.

فهذه كلماتٌ مختصرةٌ نافعةٌ في مسألة إيلام الأطفال لعلَّك لا تظفرُ بها في أكثر الكتب[1].

* * *

فارجع الآن إلىٰ نفسك[2]:

وفكِّر في هذه الأفعال الطَّبيعية التي جُعِلت في الإنسان، وما فيها من الحكمة والمنفعة، وما جُعِل لكلِّ واحدٍ منها في الطَّبع من المحرِّك[3]

(١) وانظر: «شفاء العليل» (٥٢٤، ٦٠٠، ٦٦٦، ٦٧٩، ٦٨٨)، و«طريق الهجرتين» (٣٢٩ - ٣٣٣).

(٢) «الدلائل والاعتبار» (٥٦- ٦١)، «توحيد المفضل» (٣٥ - ٤١).

(٣) (ح، ن): «في الطبع المحرك».

والدَّاعي الذي يقتضيه ويستحثُّه:

فالجوعُ يستحِثُّ الأكلَ ويطلُبه؛ لِمَا فيه من قِوام البدن وحياته ومماته[1].

والكرىٰ يقتضي النَّوم ويستحِثُّه؛ لما فيه من راحة البدن والأعضاء وجَمام القُوىٰ وعَوْدِها إلىٰ قوَّتها حديدةً[2] غير كالَّة.

والشَّبَقُ يقتضي الجماع الذي به دوامُ النَّسل، وقضاءُ الوطر، وتمامُ اللذَّة.

فتجدُ هذه الدَّواعي تستحثُّ الإنسانَ لهذه الأمور وتتقاضاها منه بغير ٱختياره، وذلك عينُ الحكمة؛ فإنه لو كان الإنسانُ إنما يستدعي هذه المُسْتَحثَّات إذا أرادها لأوشك أن يَشْتغل عنها بما يَعْروه[3] من العوارض مدَّةً فينحلَّ بدنُه ويهلك ويترامىٰ إلىٰ الفساد وهو لا يشعر، كما إذا ٱحتاج بدنُه إلىٰ شيءٍ من الدَّواء والعلاج[4] فدافَعه وأعرض عنه حتىٰ ٱستَحكم به الدَّاءُ فأهلَكه.

فاقتضت حكمةُ اللطيف الخبير أن جُعِلت فيه بواعثُ ومُسْتَحثَّاتٌ تؤزُّه

---

(١) (ر): «فالجوع يقتضي الطُّعم الذي فيه حياة البدن وقوامه».

(٢) (ح، ت، ن): «جديدة». والمثبت من (د، ق) أولىٰ بالصواب؛ يقال: «فلانٌ حديد الفهم» أي: ذكيُّ القلب صافي الذهن. وقال تعالىٰ: ﴿فَبَصَرُكَ ٱلْيَوْمَ حَدِيدٌ﴾ أي: ثابتٌ نافذ. وانظر: «عمدة الحفاظ» للسمين (حدد).

(٣) (ح، ن): «يعوزه».

(٤) (د، ق، ح، ن): «والصلاح». والمثبت من (ت، ر) أشبه. والعبارة في (ض): «كما يحتاج الواحد الدواء لشيء مما يصلح به بدنه».

أزًّا إلىٰ ما فيه قِوَامه وبقاؤه ومصلحتُه، وتَرِدُ عليه بغير ٱختيـاره ولا ٱسـتدعائه، فجُعِل لكلِّ واحدٍ من هذه الأفعال محرِّكٌ من نفس الطَّبيعـة يحرِّكـه ويـَحْدُوه عليه.

ثمَّ ٱنظُر إلىٰ ما أُعطِيَه من القُوىٰ المختلفة التي بها قِوَامُه:

* فأُعطِي القوَّة الجاذبة[1] الطَّالبة الـمُسْتَحِثَّة التـي تقتـضي معلُومَهـا مـن الغذاء، فتأخذه وتُورِدُه علىٰ الأعضاء بحسب قبولها.

* ثمَّ أُعطِي القوَّة الـمُمْسِكة التي تمسكُ الطَّعـام وتحبسُه ريثما تُنْضِجُه الطَّبيعةُ وتـُحْكِمُ طبخَه وتهيِّئه لمصارفه وتبعثُه لمستحقِّيه.

* ثمَّ أُعطِي القوَّة الهاضمة التي تَصْرِفُه في البدن وتَـهْضِمُه عن المعدة.

* ثمَّ أُعطِي القوَّة الدَّافعة، وهي التي تدفعُ ثُفْلَه وما لا منفعة فيـه، فتدفعُـه وتـخرجُه عن البدن لئلَّا يؤذيه[2] ويُنْهِكه.

فمن أعطاك هذه القُوىٰ عنـد شـدَّة حاجتـك إليهـا؟! ومـن جعلهـا خـدَمًا لك؟! ومن أعطاها أفعالها[3] واستعمل كلَّ واحدٍ منها علىٰ عمـلٍ غير عمـل الآخر؟! ومن ألَّف بينها علىٰ تباينها حتىٰ ٱجتمعت في شخصٍ واحـدٍ ومحـلٍّ واحد، ولو عادىٰ بينها كان بعضها يُذْهِبُ بعضًا؟! فمن كان يـَحُولُ بينـه وبـين ذلك؟!

فلولا القوَّةُ الجاذبةُ بِمَ كنت تتحرَّك لطلب الغذاء الذي به قِوامُ البدن؟!

---

(١) (ح، ن): «الحادية».

(٢) (ت): «يرديه».

(٣) (ن): «أعطاك أفعالها».

ولولا الـمُمْسِكةُ كيف كان الطَّعام يـذهبُ[1] في الجـوف حتىٰ تَـهْـضِمَه المعدة؟!

ولولا الهاضمةُ كيف كان ينطبِخُ[2] حتىٰ يـَخْلُصَ منه الـصَّفوُ إلىٰ سـائر أجزاء البدن وأعماقه؟!

ولولا الدَّافعةُ كيـف كـان الثُّـفْلُ المـؤذي القاتـلُ لـو ٱنحبَس يخـرجُ أوَّلًا فأوَّلًا، فيستريحُ البدن، فيخفُّ ويَنْشَط؟!

فتأمَّل كيف وُكِّلت هذه القُوىٰ بك والقيام بمصالحك.

فالبدنُ كدارٍ للمَلِك فيها حشَمُه وخدمُه، قـد وكَّـل بتلـك الـدَّار قُـوَّامًا[3] يقومون بمصالحها، فبعضهم لاقتضاء حوائجها وإيرادها عليها[4]، وبعضهم لقبض الوارد وحِفظه وخَزْنـه إلىٰ أن يُـهيَّأ ويُصْلح، وبعـضهم يقبـضه فيهيِّئـه ويصلحُه ويدفعُه إلىٰ أهل الدَّار ويفرِّقُـه علـيهم بحـسب حاجـاتهم، وبعـضهم لكَسْح الدَّار[5] وتنظيفها وكَنْسِها من الزِّبْل والأقذار.

فالـمَلِك: هـو الـمَلِكُ الحـقُّ المبـينُ جـلَّ جلالـه، والـدَّار: أنـت[6]، والـحَشَم والخـدم: الأعـضاءُ والجـوارح، والقُـوَّامُ عليهـا: هـذه القُـوىٰ التي

---

(١) (ر، ض): «يلبث».

(٢) (ن، ح): «يطبخ». والمثبت من (د، ق، ت، ر، ض).

(٣) في الأصول: «أقواما». تحريف. والتصحيح من (ر، ض). وستأتي على الصواب في آخر الفقرة.

(٤) (ر): «لقضاء حوائج الحشم وإيرادها عليهم».

(٥) الكَسْح: الكَنْس. وفي (ح): «لمسح الدار».

(٦) (ر، ض): «والدار هي البدن».

ذكرناها[1].

تنبيه: فرقٌ بين نظر الطَّبيب والطَّبائعيِّ في هذه الأمور، وكونه مقصورًا علىٰ النَّظر في حِفظ الصِّحة ودَفْع السَّقم، فهو ينظرُ فيها من هذه الجهة فقط= وبين نظر المؤمن العارف فيها، فهو ينظرُ فيها من جهة دلالتها علىٰ خالقها وباريها، وما له فيها من الحِكَم البالغة، والنِّعَم السَّابغة، والآلاء التي دعا العبادَ إلىٰ ذِكْرها وشُكرها.

تنبيه: تأمَّل حكمة الله عزَّ وجلَّ في الحفظ والنِّسيان الذي خَصَّ به نوعَ الإنسان وما له فيهما من الحِكم، وما للعبد فيهما من المصالح؛ فإنه لولا القوَّةُ الحافظةُ التي خُصَّ بها لدَخَل عليه الخللُ في أموره كلِّها ولم يَعْرِف ما له وما عليه، ولا ما أخذ ولا ما أعطىٰ، ولا ما سَمِع ورأىٰ، ولا ما قال ولا ما قيل له، ولا ذَكر من أحسَن إليه ولا من أساء إليه، ولا من عامله، ولا من نفَعه فيقرُب منه، ولا من ضرَّه فينأىٰ عنه، ثمَّ كان لا يهتدي الطَّريق الذي سلكه أوَّل مرَّةٍ ولو سلكه مرارًا، ولا يعرفُ[2] علمًا ولو دَرَسَه عمرَه، ولا ينتفعُ بتجربة، ولا يستطيعُ أن يعتبر شيئًا[3] علىٰ ما مضىٰ، بل كان خليقًا[4] أن ينسلخ من الإنسانيَّة أصلًا.

فتأمَّل عظيمَ المنفعة عليك في هذه الخِلال، وموقع الواحدة منهنَّ فضلًا عن جميعهنَّ.

---

(١) انظر: «الذريعة إلىٰ مكارم الشريعة» (٨١)، و«تفصيل النشأتين» (٩٢)، و«الفوز الأصغر» لمسكويه (٩٢).

(٢) (ر): «يعقل». (ض): «يحفظ».

(٣) (ح، ن): «يعبر». (ت): «يغير».

(٤) (ض): «حقيقا».

ومِنْ أعجب النِّعم عليه نعمةُ النِّسيان؛ فإنه لولا النِّسيانُ لما سَلَا شيئًا[1]، ولا ٱنقضت له حسرة، ولا تعزَّىٰ عن مصيبة، ولا مات له حُزن، ولا بَطَل له حِقْد، ولا ٱستمتع بشيءٍ من متاع الدُّنيا مع تذكُّر الآفات، ولا رجا غفلةً من عدوِّه ولا فترةً[2] من حاسده.

فتأمَّل نعمة الله عليه[3] في الحفظ والنِّسيان مع ٱختلافهما وتضادِّهما وجعَل له[4] في كلِّ واحدٍ منهما ضربًا[5] من المصلحة.

تنبيه: تأمَّل هذا الخُلق الذي خُصَّ به الإنسانُ دون جميع الحيوان، وهو خُلق الحياء الذي هو مِنْ أفضل الأخلاق وأجلِّها، وأعظمها قدرًا، وأكثرها نفعًا، بل هو خاصَّةُ الإنسانيَّة، فمن لا حياء فيه ليس معه من الإنسانيَّة إلا اللحمُ والدَّمُ وصورتهما الظَّاهرة، كما أنه ليس معه من الخير شيء.

ولولا هذا الخُلقُ لم يُقْرَ الضيف، ولم يُوفَ بالوعد، ولم تؤدَّ أمانة، ولم تُقْضَ لأحدٍ حاجة، ولا تحرَّىٰ الرجلُ الجميلَ فآثره والقبيحَ فتنكَّبه[6]،

---

(١) أي: نَسِيَه وطابت نفسُه بعد فراقه.

(٢) مهملة في (د). (ق، ح، ن): «نقمة»، تحريف. وسقطت من (ت). والمثبت من (ر، ض) أشبه. وانظر: «بدائع الفوائد» (٧٦٨، ٧٧٢).

(٣) «عليه» ليست في (ح، ن).

(٤) كذا في الأصول و(ر، ض)، لكن السياق فيهما: «أفلا ترىٰ كيف جعل في الإنسان الحفظ والنسيان وهما مختلفان متضادان، وجعل له...»، فغيَّر المصنف صدر الجملة الأولى وسها عن إصلاح الثانية، ولو قال: «وجعله» لاستقام سياق الكلام.

(٥) (ن): «ضرب».

(٦) مهملة في (د). (ق، ح، ن): «فسلبه»، وهو تحريفٌ عن المثبت من (ر، ض). والجملة برمتها ساقطة من (ت).

ولا سَتَر له عورةً، ولا ٱمتنع من فاحشة.

وكثيرٌ من النَّاس لولا الحياءُ الذي فيه لم يؤدِّ شيئًا من الأمور المفتَرضة عليه، ولم يَرْعِ لمخلوقٍ حقًّا، ولم يَصِل له رَحِمًا، ولا برَّ له والدًا[1]؛ فإنَّ الباعث علىٰ هذه الأفعال إمَّا دينيٌّ ـ وهو رجاءُ عاقبتها الحميدة ـ، وإمَّا دنيويٌّ عاديٌّ[2] ـ وهو حياءُ فاعلها من الخلق ـ؛ فقد تبيَّن أنه لولا الحياءُ إمَّا من الخالق أو من الخلائق لم يفعلها صاحبُها.

وفي التِّرمذي[3] وغيره مرفوعًا: «ٱستحيُوا من الله حقَّ الحياء»، قالوا: وما حقُّ الحياء؟ قال: «**أن تحفظ الرَّأسَ وما حوىٰ، والبطنَ وما وعىٰ، وتذكُر المقابرَ والبِلىٰ**».

وقال ﷺ: «**إذا لم تستَحِ فاصنع ما شئت**»[4].

---

(١) (ت): «ولا بر له والدا ولا ولدا».

(٢) في طرة (ح) إشارةٌ إلىٰ أن في نسخة: «دنيَوي علوي»، وهي تحريف.

(٣) (٢٤٥٨)، و«مسند أحمد» (١/ ٣٨٧)، وأبي يعلىٰ (٥٠٤٧)، والبزار (٢٠٢٥)، وغيرهم من حديث عبد الله بن مسعودٍ بإسنادٍ ضعيف، والأشبه أنه موقوف.
قال الترمذي: «هذا حديثٌ إنما نعرفه من هذا الوجه». وصححه الحاكم (٤/ ٣٢٣)، ولم يتعقبه الذهبي.
وروي مرفوعًا من وجوه أخرىٰ لا يصحُّ منها شيء.
وانظر: «المجروحين» (١/ ٣٧٧)، و«الميزان» (١/ ٥، ٢/ ٣٠٦)، و«الترغيب والترهيب» للمنذري (٣/ ٣٨٣).

(٤) أخرجه البخاري (٣٤٨٣) من حديث أبي مسعود الأنصاري.

وأصحُّ القولين فيه قولُ أبي عبيدٍ[1] والأكثرين أنه تهديد[2]؛ كقوله تعالىٰ: ﴿ٱعۡمَلُواْ مَا شِئۡتُمۡ﴾ [فصلت: ٤٠]، وقوله: ﴿كُلُواْ وَتَمَتَّعُواْ قَلِيلًا﴾ [المرسلات: ٤٦].

وقالت طائفة: هو إذنٌ وإباحة[3]، والمعنىٰ: أنك إذا أردتَ أن تفعل فعلًا فانظر قبل فعله، فإن كان مما يُستحيىٰ فيه من الله ومن النَّاس فلا تفعلْه وإن كان مما لا يُستحيىٰ منه فافعلْه فإنه ليس بقبيح.

وعندي أنَّ هذا الكلام صورتُه صورةُ الطَّلب، ومعناه معنىٰ الخبر[4]، وهو في قوَّة قولهم: «من لا يستحي صَنَعَ ما يشتهي»؛ فليس بإذنٍ ولا هو مجرَّد تهديد، وإنما هو في معنىٰ الخبر، والمعنىٰ: أنَّ الرَّادع عن القبيح إنما هو الحياء، فمن لم يَسْتح فإنه يصنعُ ما شاء.

وأخرجَ هذا المعنىٰ[5] في صيغة الطَّلب لنكتةٍ بديعةٍ جدًّا[6]؛ وهي أنَّ

---

(١) الذي في كتابه «غريب الحديث» (٢/ ٣٣١، ٣٣٢)، ونقله عنه الخطابي: أن هذا أمرٌ بمعنىٰ الخبر. وهو القول الثالث الذي اختاره المصنف.

(٢) وبه قال ثعلب، كما في «غريب الحديث» للخطابي (١/ ١٥٦). وانظر: «شرح مشكل الآثار» (٤/ ١٩٨)، و«الفتح» (٦/ ٥٢٣، ١٠/ ٥٢٣).

(٣) حكاه المصنف في «الداء والدواء» (١٦٩) عن الإمام أحمد. وذكره الحليمي في «المنهاج» (٣/ ٢٣٢) مع القول الثالث، وقال: «وكلاهما حسنٌ وحق».

(٤) وهذا قول أبي عبيد كما تقدم، وابن قتيبة في «غريب الحديث» (١/ ٣٦٥)، ومحمد بن نصر كما في «جامع العلوم والحكم» (٣٧٦). وقد ساقه المصنف في «الداء والدواء» بيانًا لمعنىٰ التهديد، وفرَّق بينهما هنا، وهو أجود.

(٥) (ح، ن): «وإخراج هذا المعنىٰ».

(٦) انظر: «بدائع الفوائد» (١٨٢).

للإنسان آمِرَين وزاجِرَين: فله آمرٌ وزاجرٌ من جهة الحياء، فإذا أطاعه آمتنع من فعل كلِّ ما يشتهي، وله آمرٌ وزاجرٌ من جهة الهوىٰ والشهوة والطَّبيعة، فمن لم يُطِع آمِرَ الحياء وزاجِرَه أطاع آمِرَ الهوىٰ والشهوة ولا بدَّ؛ فإخراجُ الكلام في قالب الطَّلب يتضمَّنُ هذا المعنىٰ دون أن يقال: من لا يستحي يصنعُ ما يشتهي.

تنبيه: تأمَّل نعمة الله علىٰ الإنسان بالبيانَيْن: البيان النُّطقيِّ، والبيان الخطِّيِّ، وقد آعتدَّ بهما سبحانه في جملة ما آعتدَّ به مِنْ نِعَمه علىٰ العبد؛ فقال تعالىٰ في أوَّل سورةٍ أنزلت علىٰ رسوله ﷺ: ﴿ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلَّذِى خَلَقَ (١) خَلَقَ ٱلْإِنسَـٰنَ مِنْ عَلَقٍ (٢) ٱقْرَأْ وَرَبُّكَ ٱلْأَكْرَمُ (٣) ٱلَّذِى عَلَّمَ بِٱلْقَلَمِ (٤) عَلَّمَ ٱلْإِنسَـٰنَ مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾ [العلق: ١ - ٥].

فتأمَّل كيف جمع في هذه الكلمات مراتبَ الخلق كلَّها، وكيف تضمَّنت مراتبَ الموجودات الأربعة بأوجز لفظٍ وأوضحه وأحسنه:

* فذكر أوَّلًا عمومَ الخَلق، وهو إعطاءُ الوجود الخارجيِّ.

* ثمَّ ذكر ثانيًا خصوصَ خَلق الإنسان؛ لأنَّ موضع العِبرة[(١)] والآية فيه عظيمة، ومن شُهوده عن ما فيه محض تعدُّد النِّعم[(٢)].

وذكر مادَّة خَلقه هاهنا من العَلقة، وفي سائر المواضع يذكُر ما هو سابقٌ عليها، إمَّا مادَّةً أصليَّةً وهو التُّرابُ أو الطِّين أو الصَّلصالُ كالفخَّار، وإمَّا مادَّة الفرع وهو الماءُ المَهين، وذكر في هذا الموضع أوَّل مبادىء تعلُّق التَّخليق

---

(١) (ح، ن): «لأنه موضع العبرة». والمثبت أصح.

(٢) كذا في الأصول.

به وهي العَلقة؛ فإنه كان قبلها نطفة، فأوَّلُ أنتقالها إنما هو إلىٰ العَلقة.

* ثمَّ ذكر ثالثًا التعليمَ بالقلم الذي هو من أعظم نِعَمه علىٰ عباده؛ إذ به تُخلَّدُ العلوم، وتثبتُ الحقوق، وتُعْلَمُ الوصايا، وتُحفظُ الشهادات، ويُضبطُ حسابُ المعاملات الواقعة بين النَّاس، وبه تقيَّدُ أخبارُ الماضين للباقين، وأخبارُ الباقين للَّاحقين(١).

ولولا الكتابةُ لانقطعت أخبارُ بعض الأزمنة عن بعض، ودَرَسَت السُّنن(٢)، وتخبَّطت الأحكام، ولم يَعْرِف الخلَفُ مذاهبَ السَّلف، وكان يعظُم الخللُ الدَّاخلُ علىٰ النَّاس في دينهم ودنياهم؛ لِمَا يعتريهم من النِّسيان الذي يمحو صُوَر العلم من قلوبهم، فجَعَل لهم الكتابَ وعاءً حافظًا للعلم من الضياع، كالأوعية التي تحفظُ الأمتعة من الذَّهاب والبطلان.

فنعمةُ الله عزَّ وجلَّ بتعليم القلم(٣) مِنْ أجلِّ النِّعم، والتعليمُ به وإن كان مما يتخلَّصُ إليه الإنسانُ بالفطنة والحيلة فإنَّ الذي بلغ به ذلك وأوصله إليه عطيَّةٌ وهبها الله منه، وفضلٌ أعطاه الله إياه، وزيادةٌ في خَلْقه وفضيلة(٤)؛ فهو الذي علَّمه الكتابة، وإن كان هو المتعلِّم ففعلُه فعلُ مُطاوعٍ لتعليم الذي علَّم بالقلم؛ فإنه علَّمه فتعلَّم، كما أنه علَّمه الكلام فتكلَّم.

هذا، ومن أعطاه الذِّهن الذي يَعِي به، واللسانَ الذي يُتَرْجِمُ به، والبنانَ الذي يَخُطُّ به؟! ومن هيَّأ ذهنَه لقبول هذا التعليم دون سائر الحيوانات؟!

---

(١) «وأخبار الباقين للاحقين» ليست في (ح، ن).

(٢) أي: ذَهَبَت ومُحِيَت آثارها. وفي (ح، ت، ن): «السنين».

(٣) (ح، ن): «بتعليم القلم بعد القرآن».

(٤) (ح، ن): «وفضله».

ومن الذي أنطق لسانه، وحرَّك بنانه؟! ومن الذي دَعَمَ البنانَ بالكفِّ، ودَعَمَ الكفَّ بالسَّاعد؟!

فكم لله من آيةٍ نحنُ غافلون عنها في التعليم بالقلم!

فقِف وقفةً في حال الكتابة، وتأمَّل حالك وقد أمسكتَ القلمَ وهو جماد، ووضعتَه علىٰ القرطاس وهو جماد، فيتولَّدُ من بينهما أنواعُ الحِكَم، وأصنافُ العلوم، وفنونُ المراسلات والخُطب، والنَّظم والنَّثر، وجوابات المسائل!

فمن الذي أجرىٰ تلك المعاني[1] علىٰ قلبك ورَسَمها[2] في ذهنك، ثمَّ أجرىٰ العبارات الدَّالَّة عليها علىٰ لسانك، ثمَّ حرَّك بها بنانك حتىٰ صارت نقشًا عجيبًا، معناه أعجبُ مِنْ صورته، فتقضي به مآربك وتبلُغ[3] به حاجةً في صدرك، وترسله إلىٰ الأقطار النَّائية والجهات المتباعدة فيقومُ مقامَك، ويُتَرْجِمُ عنك، ويتكلَّمُ علىٰ لسانك، ويقومُ مقام رسولك، ويُجْدِي عليك ما لا يُجْدِي من ترسلُه= سوىٰ من علَّم بالقلم، علَّم الإنسانَ ما لم يعلم؟!

والتعليمُ بالقلم يستلزمُ المراتبَ الثلاثة: مرتبة الوجود الذِّهنيِّ، والوجود اللفظيِّ، والوجود الرَّسميِّ.

فقد دلَّ التعليمُ بالقلم علىٰ أنه سبحانه هو المعطي لهذه المراتب، ودلَّ قولُه: ﴿خَلَقَ﴾ علىٰ أنه يعطي الوجود العينيَّ؛ فدلَّت هذه الآياتُ ــ مع

---

(١) (د، ق، ح، ن): «فلك المعاني».

(٢) (ت): «ورتبها».

(٣) (ح، ن): «وتقضي».

ٱختصارها ووجازتها وفصاحتها ـ علىٰ أنَّ مراتبَ الوجود بأسرها مسندةٌ إليه تعالىٰ خلقًا وتعليمًا.

وذكر خَلقَين وتعليمَين: خَلقًا عامًّا وخَلقًا خاصًّا، وتعليمًا خاصًّا وعامًّا.

وذكر مِنْ صفاته هاهنا: ٱسمَ ﴿ٱلْأَكْرَمُ﴾ الذي فيه كلُّ خيرٍ وكلُّ كمال؛ فله كلُّ كمالٍ وُصِف(١)، ومنه كلُّ خيرٍ فُعِل(٢)، فهو الأكرمُ في ذاته وأوصافه وأفعاله، وهذا الخَلقُ والتعليمُ إنما نشأ مِنْ كرمه وبِرِّه وإحسانه، لا من حاجةٍ دَعَتْهُ إلىٰ ذلك، وهو الغنيُّ الحميد.

وقوله تعالىٰ: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ ۝١ عَلَّمَ ٱلْقُرْءَانَ ۝٢ خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ ۝٣ عَلَّمَهُ ٱلْبَيَانَ﴾ [الرحمن: ١ ـ ٤]، دلَّت هذه الكلماتُ علىٰ إعطائه سبحانه مراتبَ الوجود بأسرها:

* فقوله: ﴿خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ﴾ إخبارٌ عن الإيجاد الخارجيِّ العَينيِّ، وخَصَّ الإنسانَ بالخَلق لِمَا تقدَّم.

* وقوله: ﴿عَلَّمَ ٱلْقُرْءَانَ﴾ إخبارٌ عن إعطاء الوجود العلميِّ الذِّهنيِّ؛ فإنما تعلَّم الإنسانُ القرآنَ بتعليمه، كما أنه إنما صار إنسانًا بخَلقه، فهو الذي خلقه وعلَّمه.

* ثمَّ قال: ﴿عَلَّمَهُ ٱلْبَيَانَ﴾، والبيانُ هنا يتناولُ مراتبَ ثلاثةً كلٌّ منها يسمَّىٰ بيانًا:

---

(١) (ق): «وصفا».

(٢) (ق، د): «فعلا».

أحدها: البيانُ الذِّهنيُّ الذي يميِّز فيه بين المعلومات.

الثاني: البيانُ اللفظيُّ الذي يعبِّر به عن تلك المعلومات ويُتَرْجِمُ عنها فيها[1] غيره.

الثالث: البيانُ الرَّسميُّ الخطِّيُّ الذي يرسُم به تلك الألفاظ، فتَبِينُ للنَّاظر معانيها كما تَبِينُ للسَّامع معاني الألفاظ.

فهذا بيانٌ للعَين، وذاك بيانٌ للسَّمع، والأوَّلُ بيانٌ للقلب.

وكثيرًا ما يجمعُ سبحانه بين هذه الثَّلاثة؛ كقوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا﴾ [الإسراء: ٣٦]، وقوله: ﴿وَٱللَّهُ أَخْرَجَكُم مِّنۢ بُطُونِ أُمَّهَٰتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْـًٔا وَجَعَلَ لَكُمُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَٰرَ وَٱلْأَفْـِٔدَةَ ۙ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ [النحل: ٧٨]، ويذُمُّ من عَدِم الانتفاع بها في ٱكتساب الهدىٰ والعلم النَّافع؛ كقوله: ﴿صُمٌّۢ بُكْمٌ عُمْىٌ﴾ [البقرة: ١٨]، وقوله: ﴿خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ ۖ وَعَلَىٰٓ أَبْصَٰرِهِمْ غِشَٰوَةٌ﴾ [البقرة: ٧]. وقد تقدَّم بسطُ هذا المعنىٰ[2].

تنبيه: تأمَّل حكمة اللطيف الخبير فيما أعطىٰ الإنسانَ علمَه[3] بما فيه صلاحُ معاشه ومعاده، ومَنَعَ عنه علمَ ما لا حاجة له به، فجهلُه به لا يضرُّ، وعلمُه به لا ينتفعُ به ٱنتفاعًا طائلًا.

---

(١) كذا في الأصول. ولعلها: فيفهمها.

(٢) (ص: ٢٩٣، ٥٥٢). وفي (ن، ح): «وقد تقدم البسط لهذا الكلام».

(٣) (ر، ض): «فكِّر فيما أعطي الإنسانُ علمَه وما مُنِع منه». وسيأتي قوله: «ثم منعهم سبحانه علم ما سوى ذلك مما ليس من شأنهم ولا فيه مصلحة لهم».

ثمَّ يسَّر عليه طرق ما هو محتاجٌ إليه من العلم أتمَّ تيسير، وكلَّما كانت حاجتُه إليه من العلم أعظمَ كان تيسيرُه إياه عليه أتمَّ.

فأعطاه معرفةَ خالقه وبارئه ومبدعه سبحانه، والإقرارَ به، ويسَّر عليه طرق هذه المعرفة؛ فليس في العلوم ما هو أجلُّ منها ولا أظهرُ عند العقل والفطرة، وليس في طرق العلوم التي تُنالُ بها أكثرُ من طرقها، ولا أدلُّ ولا أبينُ ولا أوضح؛ فكلُّ ما تراه بعينك أو تسمعُه بأذنك أو تَعْقِلُه بقلبك، وكلُّ ما يخطرُ ببالك، وكلُّ ما نالته(1) حاسَّةٌ من حواسِّك؛ فهو دليلٌ على الرَّبِّ تبارك وتعالى.

فطرقُ العلم بالصَّانع فطريَّةٌ ضروريَّة، ليس في العلوم أجلُّ منها، وكلُّ ما ٱستُدِلَّ به على الصَّانع فالعلمُ بوجوده أظهرُ مِنْ دلالته؛ ولهذا قالت الرسلُ لأممهم: ﴿أَفِي ٱللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [إبراهيم: ١٠]؛ فخاطَبوهم مخاطبةَ من لا ينبغي أن يخطُر له شكٌّ ما في وجود الله سبحانه.

ونَصَب من الأدلَّة على وجوده ووحدانيَّته وصفات كماله الأدلَّة على ٱختلاف أنواعها، ولا يطيقُ حصرَها إلا الله.

ثمَّ رَكَز ذلك في الفطرة، ووضَعه في العقل جملة.

ثمَّ بَعَث الرُّسل مذكِّرين به، ولهذا يقول تعالى: ﴿وَذَكِّرْ فَإِنَّ ٱلذِّكْرَىٰ تَنفَعُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الذاريات: ٥٥]، وقوله: ﴿فَذَكِّرْ إِن نَّفَعَتِ ٱلذِّكْرَىٰ﴾ [الأعلى: ٩]، وقوله: ﴿إِنَّمَآ أَنتَ مُذَكِّرٌ﴾ [الغاشية: ٢١]، وقوله: ﴿فَمَا لَهُمْ عَنِ ٱلتَّذْكِرَةِ

(١) (ت): «تناله». (ح، ن): «ناله».

مُعْرِضِينَ﴾ [المدثر: ٤٩]، وهو كثيرٌ في القرآن، ومفصِّلين[١] لما في الفطرة والعقل من العلم به جملة.

فانظر كيف وُجِد الإقرارُ به، وبتوحيده، وصفات كماله، ونُعوت جلاله، وحكمته في خلقه وأمره المقتضية إثباتَ رسالة رسله، ومجازاةَ المحسن بإحسانه والمسيء بإساءته= مُودَعًا في الفطرة مركوزًا فيها.

فلو خُلِّيت علىٰ ما خُلِقت عليه لم يَعْرِض لها ما يفسدُها ويحوِّلها ويغيِّرها عما فُطِرَت عليه= لأقرَّت[٢] بوحدانيَّته ووجوب شكره وطاعته، وبصفاته وحكمته في أفعاله، وبالثَّواب والعقاب، ولكنَّها لما فَسَدَت وانحرفت عن المنهج الذي خُلِقت عليه، أنكَرت ما أنكَرت، وجَحَدَت ما جَحَدَت.

فبعث الله رسلَه مذكِّرين لأصحاب الفطر الصَّحيحة السَّليمة، فانقادوا طوعًا واختيارًا، ومحبَّةً وإذعانًا، بما جَعَل مِنْ شواهد ذلك في قلوبهم، حتىٰ إنَّ منهم من لم يسأل عن المعجزة والخارِق[٣]، بل عَلِم صحَّة الدَّعوة مِنْ ذاتها، وعَلِم أنها دعوةُ حقٍّ برهانُها فيها، ومُعْذِرين[٤] ومقيمين البينة علىٰ أصحاب الفطر الفاسدة؛ لئلَّا تحتجَّ علىٰ الله بأنه ما أرشدها ولا هداها؛ فيحقَّ القولُ عليها بإقامة الحجَّة[٥]، فلا يكونُ سبحانه ظالمًا لها بتعذيبها

---

(١) معطوفٌ علىٰ قوله: «ثم بعث الرسل مذكرين به».

(٢) (ت، ن): «ولأقرت». وهو خطأ.

(٣) (ت): «والخارقة».

(٤) معطوفٌ علىٰ قوله: «فبعث الله رسله مذكرين».

(٥) (ت): «الحجج». (ح): «بعد إقامة الحجة».

وإشقائها. وقد بيَّن ذلك سبحانه في قوله: ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ وَقُرْءَانٌ مُّبِينٌ ﴿٦٩﴾ لِّيُنذِرَ مَن كَانَ حَيًّا وَيَحِقَّ ٱلْقَوْلُ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [يس: ٦٩ - ٧٠].

فتأمَّل كيف ظهرت معرفةُ الله والشهادةُ له بالتوحيد، وإثباتُ أسمائه وصفاته، ورسالة رسله، والبعث للجزاء= مسطورةً مثبتةً في الفطرة، ولم يكن ليعرف بها أنها ثابتةٌ في فطرته، فلمَّا ذكَّرته الرسلُ ونبَّهته رأىٰ ما أخبروه به مستقرًّا في فطرته، شاهدًا به عقلُه، بل وجوارحُه ولسانُ حاله.

وهذا أعظمُ ما يكونُ من الإيمان، وهو الذي كتبه سبحانه في قلوب أوليائه وخاصَّته، فقال: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ ٱلْإِيمَٰنَ﴾ [المجادلة: ٢٢].

فتدبَّر هذا الفصل فإنه من الكنوز في هذا الكتاب، وهو حقيقٌ بأن تثنىٰ عليه الخناصِر، ولله الحمدُ والمنَّة.

والمقصودُ أنَّ الله سبحانه أعطىٰ العبدَ من هذه المعارف وطُرقها ويسَّرها عليه ما لم يُعْطِه من غيرها؛ لعِظَم حاجته في معاشه ومعاده إليها، ثمَّ وضع في العقل من الإقرار بحُسْن شرعه ودينه الذي هو ظلُّه في أرضه، وعدلُه بين عباده، ونورُه في العالم، ما لو ٱجتمعت عقولُ العالمين كلِّهم فكانوا علىٰ أعقل رجلٍ[1] واحدٍ منهم لما أمكنَهم أن يقترحوا شيئًا أحسنَ منه، ولا أعدل، ولا أصلح، ولا أنفعَ للخليقة في معاشها ومعادها.

فهو أعظمُ آياته، وأوضحُ بيِّناته، وأظهرُ حُجَجه علىٰ أنه الله الذي لا إله إلا هو، وأنه المتَّصفُ بكلِّ كمال، المنزَّهُ عن كلِّ عيبٍ ومثال، فضلًا عن أن

(١) (ت): «علىٰ عقل رجل».

يحتاج إلىٰ إقامة شاهدٍ مِنْ خارجٍ عليه بالأدلَّة والشواهد، لتكثير[1] طرق الهدىٰ، وقطع المعذرة، وإزاحة العلَّة والشُّبهة؛ ﴿لِّيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَنۢ بَيِّنَةٍ وَيَحْيَىٰ مَنْ حَيَّ عَنۢ بَيِّنَةٍ ۗ وَإِنَّ ٱللَّهَ لَسَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [الأنفال: ٤٢].

فأثبتَ في الفطرة حُسْنَ العدل، والإنصاف، والصِّدق، والبرِّ، والإحسان، والوفاء بالعهد، والنَّصيحة للخلق، ورحمة المسكين، ونصرة المظلوم، ومواساة أهل الحاجةِ والفاقة، وأداء الأمانات، ومقابلة الإحسان بالإحسان والإساءة بالعفو والصَّفح، والصَّبر في مواطن الصَّبر، والبذل في مواطن البذل، والانتقام في موضع الانتقام، والحِلْم في موضع الحِلْم، والسَّكينة، والوقار، والرَّأفة، والرِّفق، والتَّودُّد[2] في حُسْن الأخلاق[3]، وجميل المعاشرة مع الأقارب والأباعد، وسَتْر العورات، وإقالة العثرات، والإيثار عند الحاجات، وإغاثة اللهفات، وتفريج الكربات، والتَّعاون علىٰ أنواع الخير والبرِّ، والشَّجاعة، والسَّماحة، والبصيرة، والثَّبات، والعزيمة، والقوَّة في الحقِّ، واللين لأهله، والشِّدَّة علىٰ أهل الباطل، والغلظة عليهم، والإصلاح بين النَّاس، والسَّعي في إصلاح ذات البَيْن، وتعظيم من يستحقُّ التعظيم، وإهانة من يستحقُّ الإهانة، وتنزيل النَّاس منازلهم، وإعطاء كلِّ ذي حقٍّ حقَّه، وأخذِ ما سَهُل عليهم وطوَّعت به أنفسُهم من الأعمال والأموال والأخلاق، وإرشاد ضالِّهم، وتعليم جاهلهم، واحتمال جَفْوتهم، واستواء قريبهم وبعيدهم في الحقِّ؛ فأقربهم إليه أولاهم بالحقِّ وإن كان بعيدًا، وأبعدُهم عنه أبعدُهم من الحقِّ وإن كان حبيبًا قريبًا.

---

(١) (ق): «لتكثر». (ت): «ليكثر». ومهملة في (د).

(٢) (ت، ق): «والمودة». (ت): «والتودة».

(٣) كذا في الأصول. وفي (ط): «والتؤدة، وحسن الأخلاق».

إلىٰ غير ذلك مِنْ معرفة العدل[1] الذي وضعه بينهم في المعاملات والمناكحات والجنايات، وما أودع في فِطرهم مِنْ حُسْن شكره وعبادته وحده لا شريك له، وأنَّ نِعَمه عليهم توجبُ بذل قدرتهم وطاقتهم في شكره والتقرُّب إليه وإيثاره علىٰ ما سواه، وأثبت في الفِطر عِلْمَها[2] بقبح أضداد ذلك.

ثمَّ بعث رسله في الأمر بما أثبت في الفِطر حُسْنَه وكماله، والنَّهي عمَّا أثبت فيها قبحَه وعيبه وذمَّه.

فطابقت الشريعةُ المنزَّلةُ للفطرة المكمِّلة مطابقةَ التفصيل لجملته، وقامت شواهدُ دينه في الفطرة تنادي للإيمان: حيَّ علىٰ الفلاح!، وصدَّعت تلك الشواهدُ والآياتُ دياجي ظُلَم الإباء[3] كما صدَّع الليلَ ضوءُ الصَّباح، وقَبِل حاكمُ الشريعة شهادةَ العقل والفطرة لـمَّا كان الشاهدُ غير متَّهمٍ ولا معرَّضٍ للجِرَاح[4].

فصل[5]

وكذلك أعطاهم من الأمور المتعلِّقة بصلاح معاشهم ودنياهم بقَدْر حاجاتهم؛ كعلم الطبِّ والحساب، وعلم الزِّراعة والغِرَاس[6]، وضروب

---

(١) (د، ت، ح، ن): «العقل». (ق): «العاقل». والمثبت أشبه.

(٢) «علمها» ليست في (ت). وفي (د، ن، ق): «عليها».

(٣) كذا في الأصول. والإباء: الامتناع مع تكرُّهٍ واستعصاء.

(٤) (ت): «للجرح». والمثبت أنسبُ للفاصلة.

(٥) «الدلائل والاعتبار» (٦٠)، «توحيد المفضل» (٤١).

(٦) (ق): «الغرس». (ر، ح): «الغراسة».

الصَّنائع، واستنباط المياه، وعَقْد الأبنية، وصَنْعة السُّفن، واستخراج المعادن وتهيئتها لما يرادُ منها، وتركيب الأدوية، وصَنْعة الأطعمة، ومعرفة ضروب الحِيَل في صيد الوحش والطَّير ودوابِّ الماء، والتصرُّف في وجوه التِّجارات، ومعرفة وجوه المكاسب، وغير ذلك مما فيه قيامُ معاشهم[1].

ثمَّ منعَهم سبحانه عِلْمَ ما سوىٰ ذلك مما ليس مِنْ شأنهم، ولا فيه مصلحةٌ لهم، ولا نشأتُهم قابلةٌ له؛ كعِلْم الغيب، وعِلْم ما كان وكلِّ ما يكون، والعلم بعدد القَطْر وأمواج البحر وذرَّات الرِّمال ومَساقط[2] الأوراق، وعدد الكواكب ومقاديرها، وعِلْم ما فوق السَّموات[3] وما تحت الثَّرىٰ، وما في لُجَج البحار وأقطار العالم، وما يُكِنُّه الناسُ في صدورهم، وما تحملُ كلُّ أنثىٰ وما تَغِيضُ الأرحامُ وما تزداد، إلىٰ سائر ما حَجَبَ[4] عنهم علمَه؛ فمن تكلَّف معرفة ذلك فقد ظلم نفسَه، وبَخَسَ من التَّوفيق حظَّه، ولم يحصل إلا علىٰ الجهل المركَّب والخيال الفاسد في أكثر أمره.

وجرت سنَّةُ الله وحكمتُه أنَّ هذا الضربَ من النَّاس أجهلُهم بالعلم النَّافع وأقلُّهم صوابًا؛ وترىٰ[5] عند من لا يرفعون به رأسًا من الحِكَم والعلم الحقِّ النَّافع ما لا يخطرُ ببالهم أصلًا، وذلك مِنْ حكمة الله في خلقه وهو العزيزُ الحكيم.

---

(١) (ح، ن): «معايشهم».

(٢) (ح، ن): «وساقط».

(٣) (ح): «ما في السموات».

(٤) (ح، ن): «عزب».

(٥) (ت، ق): «فيرىٰ». ومهملة في (د).

ولا يعرفُ هذا إلا من اطَّلع علىٰ ما عند القوم من أنواع الخيال، وضروب المُحال، وفُنون الوساوس والهوىٰ[1]، والهَوَس والخَبْط، وهم يحسبون أنهم علىٰ شيء[2]، ألا إنهم هم الكاذبون[3].

فالحمدُ لله الذي منَّ علىٰ المؤمنين ﴿إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ يَتْلُوا عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِن كَانُوا مِن قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ [آل عمران: ١٦٤].

فصل[4]

ومن حكمته سبحانه ما منعهم من العلم، علمِ السَّاعة[5] ومعرفة آجالهم، وفي ذلك من الحكمة البالغة ما لا يحتاجُ إلىٰ نظر.

فلو عرف الإنسانُ مقدار عمره؛ فإن كان قصيرَ العمر لم يتهنَّأ بالعيش، وكيف يتهنَّأ به وهو يترقَّبُ الموت في ذلك الوقت؟! فلولا طولُ الأمل لخرِبَت الدُّنيا، وإنما عمارتُها بالآمال.

وإن كان طويلَ العمر ـ وقد تحقَّق ذلك ـ فهو واثقٌ بالبقاء، فلا يبالي بالانهماك في الشهوات والمعاصي وأنواع الفساد، ويقول: إذا قَرُبَ

(١) «والهوىٰ» ليست في (ق).

(٢) (ت): «وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعا علىٰ شيء».

(٣) كأن المصنف رحمه الله تعالىٰ يقصد بهؤلاء القوم من الناس: أهل التنجيم. وسيفصِّل الردَّ عليهم فيما يأتي.

(٤) «الدلائل والاعتبار» (٦١)، «توحيد المفضل» (٤١ ـ ٤٣).

(٥) (ق): «من علم الساعة».

الوقتُ[1] أحدثتُ توبةً. وهذا مذهبٌ لا يرتضيه الله تعالىٰ عزَّ وجلَّ من عباده، ولا يقبلُه منهم[2]، ولا يصلُح عليه أحوالُ العالم، ولا يصلُح العالم إلا علىٰ هذا الذي ٱقتضته حكمتُه وسبق في علمه.

فلو أنَّ عبدًا من عبيدك عمل علىٰ أن يُسْخِطك أعوامًا ثمَّ يرضيك ساعةً واحدةً إذا تيقَّن أنه صائرٌ إليك لم تَقْبَل منه، ولم يفُز لديك بما يفوزُ به من همُّه رضاك[3].

وكذا سنةُ الله عزَّ وجلَّ أنَّ العبد إذا عاين الانتقال إلىٰ الله تعالىٰ لم تنفعه توبةٌ ولا إقلاع؛ قال تعالىٰ: ﴿وَلَيْسَتِ ٱلتَّوْبَةُ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ حَتَّىٰٓ إِذَا حَضَرَ أَحَدَهُمُ ٱلْمَوْتُ قَالَ إِنِّى تُبْتُ ٱلْـَٔـٰنَ﴾ [النساء: ١٨]، وقوله: ﴿فَلَمَّا رَأَوْا۟ بَأْسَنَا قَالُوٓا۟ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَحْدَهُۥ وَكَفَرْنَا بِمَا كُنَّا بِهِۦ مُشْرِكِينَ ﴿٨٤﴾ فَلَمْ يَكُ يَنفَعُهُمْ إِيمَـٰنُهُمْ لَمَّا رَأَوْا۟ بَأْسَنَا ۖ سُنَّتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى قَدْ خَلَتْ فِى عِبَادِهِۦ﴾ [غافر: ٨٤ - ٨٥].

والله تعالىٰ إنما يغفرُ للعبد إذا كان وقوعُ الذَّنب منه علىٰ وجه غلبة الشَّهوة وقوَّة الطَّبيعة، فيُواقِعُ الذَّنبَ مع كراهته له من غير إصرارٍ[4] في نفسه، فهذا تُرجىٰ له مغفرةُ الله وصفحُه وعفوُه؛ لعلمه تعالىٰ بضعفه وغلبة شهوته له، وأنه يرىٰ كلَّ وقتٍ[5] ما لا صبر له عليه، فهو إذا واقع الذَّنبَ

---

(١) «الوقت» ليست في (ت).

(٢) (ح، ن): «ولا يقبل منهم».

(٣) (ت): «مرضاتك». (د، ق): «برضاك».

(٤) (ت): «إضمار». (ح، ن): «احتراز».

(٥) (ت): «كل ساعة».

واقعَه مواقعةَ ذليلٍ منكسرٍ خاضعٍ لربِّه خائفٍ منه، يَعْتَلِجُ في صدره شهوةُ النفس الذَّنبَ وكراهةُ[1] الإيمان له؛ فهو يجيبُ داعي النفس تارةً وداعي الإيمان تارات[2].

فأمَّا من بنىٰ أمرَه علىٰ أن لا يَعِفَّ عن ذنب[3]، ولا يقدِّم خوفًا، ولا يدَع لله شهوةً وهو فَرِحٌ مسرورٌ يضحكُ ظهرًا لبطنٍ إذا ظفر بالذَّنب، فهذا الذي يُخافُ عليه أن يُحال بينه وبين التَّوبة، ولا يوفَّق لها؛ فإنه مِنْ معاصيه وقبائحه علىٰ نقدٍ عاجلٍ يتقاضاه سلفًا وتعجيلًا، ومِنْ توبته وإيابه ورجوعه إلىٰ الله علىٰ دَينٍ مؤجَّلٍ إلىٰ ٱنقضاء الأجل.

وإنما كان هذا الضَّربُ من النَّاس يُحالُ بينهم وبين التَّوبة غالبًا لأنَّ النُّزوع عن اللذَّات والشهوات إلىٰ مخالفة الطَّبع والنفس ـ والاستمرار علىٰ ذلك ـ شديدٌ علىٰ النفس، صعبٌ عليها، أثقلُ من الجبال عليها، ولا سيَّما إذا ٱنضاف إلىٰ ذلك ضعفُ البصيرة، وقلَّةُ النَّصيب من الإيمان، فنفسُه لا تطوِّعُ له[4] أن يبيع نقدًا بنسيئةٍ ولا عاجلًا بآجل، كما قال بعضُ هؤلاء وقد سُئل: أيما أحبُّ إليك درهمٌ اليوم أو دينارٌ غدًا؟ فقال: لا هذا ولا هذا، ولكن ربعُ درهمٍ من أوَّل أمس!

فحرامٌ علىٰ هؤلاء أن يوفَّقوا للتَّوبة إلا أن يشاء الله.

---

(١) (ح، ن): «شهوة النفس وكراهة». (ت): «شهوة النفس الذنب وكراهته».

(٢) (ت، ح): «تارة».

(٣) (ح): «يقف عن ذنب». (ن): «يقف عن ذلك عن ذنب».

(٤) (ق): «تطاوع له».

فـإذا بلـغ العبـدُ حـدَّ الكِـبَر، وضَـعُف نظـرُه[1]، ووَهَـت قُـواه[2]، وقـد أوجبت له تلك الأعمالُ قوَّةً في غيِّه، وضعفًا في إيمانه، صـارت كالـمَلَكة لـه بحيثُ لا يتمكَّنُ مـن تركهـا؛ فـإنَّ كثـرة المـزاولات تعطـي الـمَلَكات، فتبقىٰ للنفس هيئةٌ راسخةٌ ومَلَكةٌ ثابتةٌ في الغيِّ والمعاصي، وكلَّـما صَـدَر منه واحـدٌ منها أثَّر أثرًا زائدًا علىٰ أثر ما قبله، فيقـوىٰ الأثـران، وهلـمَّ جـرًّا، فـيهجُم عليه الـضَّعفُ والكِـبَر ووهـنُ القـوَّة عـلىٰ هـذه الحـال، فينتقـلُ إلىٰ الله بنجاسـته وأوساخه وأدرانه لم يتطهَّر للقدوم علىٰ الله، فما ظنُّه بربِّه؟!

ولـو أنـه تـاب وأنـاب وقـت القـدرة والإمكـان لقُبِلـت توبتُـه، ومُـحِيَت سيِّئاتُه، ولكن حِيلَ بينهم وبين ما يشتهون. ولا شيء أشهىٰ لمن ٱنتقـل إلىٰ الله علىٰ هذه الحال من التَّوبة، ولكن فـرَّط في أداء الـدَّين حتـىٰ نَفِـد المـال، ولـو أدَّاه وقت الإمكـان لقَبِلـه ربُّـه، وسيعلمُ المسوِّفُ المفـرِّطُ[3] أيَّ ديَّـانٍ ٱدَّان! وأيَّ غريمٍ يتقاضـاه يـوم يكـونُ الوفـاءُ مـن الحـسنات، فـإن فَنِيَـت فبحمـلِ[4] السَّيئات!

فبانَ أنَّ من حكمة الله[5] ونِعَمه علىٰ عباده أن ستر عنهم مقاديرَ آجالهم، ومبلَـغ أعمارهـم، فـلا يـزالُ الكـيِّسُ يترقَّـبُ المـوتَ وقـد وضـعه بـين عينيـه، فينكفُّ عمَّا يضرُّه في معاده، ويجتهدُ فيما ينفعُه ويُسَرُّ به عند القُدوم.

---

(١) (ح، ن): «وضعفت بصيرته». وسقطت من (ت).
(٢) (ت): «ووهنت قواه». (ت): «وذهب قوته».
(٣) (ت، ح، ن): «المسرف والمفرط». والجملة ساقطة من (ق).
(٤) مهملة في (د). (ح، ق): فيحمل». (ت، ن): «فتحمل».
(٥) (ن): «أن حكمة الله».

فإن قلت: فما هو مع ذلك[1] قد غُيِّبَ عنه مقدارُ أجله، وهو يترقَّبُ الموتَ في كلِّ ساعة، ومع ذلك يُقارِفُ الفواحشَ وينتهكُ المحارم، فأيُّ فائدةٍ وحكمةٍ حصلت بستر أجله عنه؟![2].

قيل: لَعَمْرُ الله إنَّ الأمر كذلك، وهو الموضعُ الذي حيَّر ألبابَ العقلاء[3]، وافترق النَّاسُ لأجله فِرَقًا شتىٰ:

* ففرقةٌ أنكرت الحكمةَ وتعليلَ أفعال الرَّبِّ جملة، وقالوا بالجَبْر المحض، وسدُّوا علىٰ أنفسهم الباب وقالوا: لا تُعلَّلُ أفعالُ الرَّبِّ تعالىٰ، ولا هي مقصودٌ بها مصالحُ العباد، وإنما مصدرُها محضُ المشيئة وصِرْفُ الإرادة. فأنكروا حكمةَ الله في خلقه وأمره[4].

* وفرقةٌ نفت لأجله القَدَر جملة، وزعموا أنَّ أفعال العباد غيرُ مخلوقةٍ لله حتىٰ يُطلبَ لها وجوهُ الحكمة، وإنما هي خَلقُهم وإبداعُهم، فهي واقعةٌ بحسب جهلهم وظلمهم وضعفهم، فلا يقعُ علىٰ السَّداد والصَّواب إلا أقلُّ القليل منها.

فهاتان الطَّائفتان متقابلتان أعظمَ تقابُل:

فالأولىٰ غَلَت في الجَبْر وإنكار الحِكَم المقصودة في أفعال الله.

والثَّانية غَلَت في القَدَر وأخرجت كثيرًا من الحوادث، بل أكثرَها، عن مُلك الرَّبِّ وقدرته.

---

(١) في الأصول: «فما هو مع ذلك». ولعل الصواب ما أثبت.

(٢) هذا آخر ما نقله المصنف من كتاب «الدلائل والاعتبار».

(٣) (ح، ن): «الألباب والعقلاء».

(٤) (ح، ن): «في أمره ونهيه».

وهدىٰ الله أهل السنَّة الوَسَطَ لما ٱختلفوا فيه من الحقِّ بإذنه، فأثبتوا لله عزَّ وجلَّ عموم القدرة والمشيئة، وأنه تعالىٰ[1] أن يكون في ملكه ما لا يشاء، أو يشاء ما لا يكون، وأنَّ أهل سمواته وأرضه أعجزُ وأضعفُ مِنْ أن يخلقوا ما لا يخلقُه الله أو يُحْدِثوا ما لا يشاؤه[2]، بل ما شاء الله كان ووَجَبَ وجودُه بمشيئته، وما لم يشأ لم يكن وامتنَع وجودُه لعدم مشيئته له[3]، وأنه لا حول ولا قوَّة إلا به، ولا تتحرَّك في العالم العُلويِّ والسُّفليِّ ذرَّةٌ إلا بإذنه.

ومع ذلك فله في كلِّ ما خلق وقضىٰ وقدَّر وشرع من الحِكَم البالغة والعواقب الحميدة ما ٱقتضاه كمالُ حكمته وعلمه، وهو العليمُ الحكيم؛ فما خلق شيئًا ولا قضاه ولا شرعَه إلا لحكمةٍ بالغة، وإن تقاصَرَت عنها عقولُ البشر، فهو الحكيمُ القدير، فلا تُجْحَدُ حكمتُه كما لا تُجْحَدُ قدرتُه.

والطَّائفة الأولىٰ جَحَدت الحكمة، **والثَّانية** جَحَدت القدرة، **والأمَّةُ الوسطُ** أثبتت له كمال الحكمة وكمال القدرة.

فالفرقةُ الأولىٰ تشهدُ في المعصية مجرَّدَ المشيئة والخَلق العاري عن الحكمة، وربَّما شَهِدَت الجَبْرَ وأنَّ حركاتهم بمنزلة حركات الأشجار ونحوها.

والفرقةُ الثَّانية تشهدُ في المعصية مجرَّدَ كونها فاعلةً محدِثةً مختارةً هي التي شاءت ذلك بدون مشيئة الله.

---

(١) (ح): «وأنه يتعالىٰ».

(٢) (ح): «ما لا يشاء». (ق): «ما لم يشأ». (د): «ما لم يشاءه».

(٣) (ح): «لعدم المشيئة له».

والأمَّةُ الوسطُ تشهدُ عِزَّ الرُّبوبيـة، وقَهْـرَ المـشيئة ونفوذهـا في كـلِّ شيء، وتشهدُ مع ذلك فِعْلَها وكسبها واختيارها وإيثارها شهواتها علىٰ مرضاة ربها.

فيوجبُ الشُّهودُ الأوَّلُ لها سؤالَ ربهـا والتَّـذلُّل لـه والتَّضرُّع إليـه[1] أن يوفِّقها لطاعته، ويحُول بينهـا وبـين معـصيته، وأن يثبِّتهـا عـلىٰ دينـه ويعـصمها بطواعِيَتِه[2].

ويوجبُ الـشُّهودُ الثَّـاني لهـا ٱعترافَهـا بالـذَّنب وإقرارهـا بـه عـلىٰ نفـسها وأنها هي[3] الظَّالمةُ المستحقَّةُ للعقوبة، وتنزيـهَ ربهـا عـن الظُّلـم وأن يعـذِّبها بغير ٱستحقاقٍ منها، أو يعذِّبها علىٰ ما لم تعمله[4].

فيجتمعُ لها من الشُّهودَين شهودُ التَّوحيد والشرع والعدل والحكمة.

وقـد ذكرنـا في «الفتوحـات القُدُسـيَّة»[5] مـشاهدَ الـخَلق في مُواقعـة الذَّنب، وأنها تنتهي إلىٰ ثمانية مشاهد[6]:

---

(١) (ح، ن): «والتذلل والتضرع له». (ت): «والتذلل له».

(٢) أي: بطاعته.

(٣) (ت، ح، ق، ن): «وأنما هي».

(٤) (ق، د، ت): «تعلمه». والمثبت من (ح، ن) أشبه.

(٥) لعله هو «الفتح القدسي»، وهو من كتب المصنف التي لم يُعْثَر عليها بعد، وقـد ذكـره في بعض كتبه، وذكره له غيرُ واحد. انظر: «ابن القيم» للشيخ بكر (٢٧٨).

(٦) ذكرهـا المـصنف في «طريـق الهجـرتين» (٣٥٠ - ٣٧٢). وأفـاض في «مـدارج السالكين» (١/ ٣٩٩ - ٤٣٣) القول فيها، فبلغت ثلاثة عشر مشهدًا، وأفردهـا بعـض النساخ، ومنها نسخة في تشستربتي، ونشرها المكتب الإسلامي.
وهذا البابُ مما ٱعتنىٰ ابن القيم بتحريره وتجويده، ولـم أره في المطبـوع مـن تـراث شيخه. وقال في «المدارج»: «وهذا الفصل من أجـلِّ فـصول الكتـاب، وأنفعهـا لكـل =

أحدها: المشهدُ الحيوانيُّ البهيميُّ؛ الذي شُهودُ صاحبه مقصورٌ علىٰ شُهود لذَّته به فقط، وهو في هذا المشهد مشاركٌ لسائر الحيوانات، وربَّما يزيدُ عليه[1] في اللذَّة وكثرة التمتُّع.

والثَّاني: مشهدُ الجَبْر؛ وأنَّ الفاعل فيه سواه، والمحرِّك له غيرُه، ولا ذنبَ له هو. وهذا مشهدُ المشركين وأعداء الرُّسل.

الثَّالث: مشهدُ القَدَر؛ وهو أنه هو الخالقُ لفعله المُحْدِثُ له بدون مشيئة الله[2] وخَلْقِه. وهذا مشهدُ القَدَريَّة المجوسيَّة.

الرَّابع: مشهدُ أهل العلم والإيمان، وهو مشهدُ القدر والشَّرع، يَشْهَدُ فعلَه وقضاءَ الله وقدرَه، كما تقدَّم.

الخامس: مشهدُ الفقر والفاقة والعجز والضَّعف وأنه إن لم يُعِنْه الله[3] ويثبِّته ويوفِّقه فهو هالك. والفرقُ بين هذا[4] ومشهد الجبريَّة ظاهر.

السَّادس: مشهدُ التَّوحيد الذي يُشْهَدُ فيه ٱنفرادُ الله عزَّ وجلَّ بالخَلق والإبداع ونفوذ المشيئة، وأنَّ الخلقَ أعجزُ من أن يعصُوه بغير مشيئته.

= أحد، وهو حقيقٌ بأن تثنىٰ عليه الخناصر، ولعلك لا تظفر به في كتابٍ سواه إلا ما ذكرناه في كتابنا المسمىٰ: سفر الهجرتين في طريق السعادتين».
وسيأتي تنبيهه علىٰ قلَّة من ٱستفتحه من الناس، وأن جلَّ بحثهم هو في شهود حِكَم المخلوقات والأوامر والنواهي.

(١) أي: يزيد الحيوانُ عليه.

(٢) (ت): «من غير مشيئة الله».

(٣) (ح، ن): «يغثه الله».

(٤) (ح، ن): «مشهد هذا».

والفرقُ بين هذا وبين المشهد الخامس أنَّ صاحبَه شاهدٌ لكمال فقره وضعفه وحاجته، وهذا شاهدٌ لتفرُّد الله بالخلق والإبداع، وأنه لا حول ولا قوَّة إلا به.

السَّابع: مشهدُ الحكمة، وهو أن يَشْهَد حكمةَ الله عزَّ وجلَّ في قضائه وتخليته بين العبد وبين الذَّنب.

ولله في ذلك حِكَمٌ تعجزُ العقولُ عن الإحاطة بها، وذكرنا منها في ذلك الكتاب[1] قريبًا من أربعين حكمة[2]، وقد تقدَّم في أوَّل هذا الكتاب التنبيهُ علىٰ بعضها[3].

الثَّامن: مشهدُ الأسماء والصِّفات، وهو أن يَشْهَد ٱرتباط الخلق والأمر والقضاء والقدر بأسمائه تعالىٰ وصفاته، وأنَّ ذلك مُوجَبُها ومقتضاها؛ فأسماؤه الحسنىٰ ٱقتضت ما ٱقتضته من التَّخلية بين العبد وبين الذَّنب؛ فإنه الغفَّارُ التوَّابُ العفوُّ الحليم، وهذه أسماءُ تطلُب آثارَها ومُوجِباتها ولا بدَّ، «**فلو لم تذنبوا لذهبَ الله بكم ولجاء بقومٍ يذنبون فيستغفرون فيغفرُ لهم**»[4].

وهذا المشهدُ والذي قبله أجلُّ هذه المشاهد وأشرفُها، وأرفعُها قدرًا، وهما لخواصِّ الخليقة. فتأمَّل بُعْد ما بينهما وبين المشهد الأول.

---

(١) أي: «الفتوحات القدسية» المتقدِّم ذكره.

(٢) وذكرها كذلك في كتاب «التحفة المكية». انظر: «بدائع الفوائد» (١٥٥٢). وسيبسط القول فيما يأتي في إحدىٰ وثلاثين حكمةٍ منها، وساقها مختصرةً في «طريق الهجرتين» (٣٦٢ - ٣٧٢).

(٣) (ص: ١٢، ٦٥). وانظر التعليق عليه.

(٤) كما جاء في الحديث الذي أخرجه مسلم (٢٧٤٩) عن أبي هريرة.

وهذان المشهدان يَطْرحان العبدَ علىٰ باب المحبة، ويفتحان له من المعارف والعلوم أمورًا لا يُعَبَّرُ عنها.

وهذا بابٌ عظيمٌ من أبواب المعرفة قلَّ من ٱستفتحه من النَّاس، وهو شهودُ الحكمة البالغة في قضاء السيِّئات وتقدير المعاصي، وإنما ٱستفتح النَّاسُ بابَ الحِكَم في الأوامر والنَّواهي، وخاضوا فيها، وأتوا بما وصلت إليه علومُهم، واستفتحوا أيضًا بابها في المخلوقات، كما قدَّمناه، وأتوا فيه بما وصلت إليه قُواهم، وأمَّا هذا البابُ فكما رأيتَ كلامهم فيه، فقلَّ أن ترىٰ لأحدهم[1] فيه ما يشفي أو يُلِمُّ[2].

وكيف يطَّلعُ علىٰ حكمة هذا الباب من عنده أنَّ أعمال العباد ليست مخلوقةً لله، ولا داخلةً تحت مشيئته أصلًا؟! وكيف يتطلَّبُ لها حكمةً أو يثبتُها؟!

أم كيف يطَّلعُ عليها من يقول: هي خلقُ الله، ولكنَّ أفعاله غيرُ معلَّلةٍ بالحِكَم ولا تَدْخُلها لامُ تعليلٍ أصلًا، وإن جاء شيءٌ من ذلك صُرِف إلىٰ لام العاقبة لا إلىٰ لام العلَّة والغاية، فإذا جاءت الباءُ في أفعاله صُرِفت إلىٰ باء المصاحبة لا إلىٰ باء السَّببية؟!

وإذا كان المتكلِّمون عند النَّاس هم هؤلاء الطَّائفتين، فإنهم لا يرون الحقَّ خارجًا عنهما، ثمَّ كثيرٌ من الفضلاء يتحيَّر إذا رأىٰ بعض أقوالهم الفاسدة من...[3]، ولا يدري أين يذهب.

---

(١) (ح): «لأحد».

(٢) أي: أو يأتي بقريبٍ من الشِّفاء.

(٣) بياض بمقدار كلمة في (ت، د، ق). وفي (ح): «مر» بدل «من». والعبارة في (ن): «من لا يدري أين يذهب».

ولما عُرِّبت كتبُ الفلاسفة صار كثيرٌ من النَّاس إذا رأىٰ أقوال المتكلِّمين الضعيفة، وقد قالوا: إنَّ هذا هو الذي جاء به الرسول= قَطَع القنطرةَ وعدَّىٰ[1] إلىٰ ذلك البرِّ[2]، وكلُّ هذا من الجهل القبيح والظَّنِّ الفاسد أنَّ الحقَّ لا يخرجُ عن أقوالهم، فما أكثر خروجَ الحقِّ عن أقوالهم! وما أكثر ما يذهبون في المسائل التي هي حقٌّ وصوابٌ[3] إلىٰ خلاف الصَّواب!

والمقصودُ أنَّ المتكلِّمين لو أجمعوا علىٰ شيءٍ لم يكن إجماعُهم حجَّةً عند أحدٍ من العلماء، فكيف إذا ٱختلفوا؟!

والمقصودُ أنَّ مشاهدة حكمة الله في أقضيته وأقداره التي يُجْرِيها علىٰ عباده باختياراتهم وإراداتهم هي من ألطف ما تكلَّم فيه النَّاسُ وأدقِّه وأغمضِه، وفي ذلك حِكَمٌ لا يعلمها إلا الحكيمُ العليمُ سبحانه، ونحن نشيرُ إلىٰ بعضها:

فمنها: أنه سبحانه يحبُّ التَّوابين، حتىٰ إنَّ مِنْ محبَّته لهم أنه يفرحُ بتوبة أحدهم أعظمَ من فرح الواجد[4] لراحلته التي عليها طعامُه وشرابُه في الأرض الدَّوِّيَّة المَهْلَكة[5] إذا فقدها وأيِسَ منها[6]، وليس في أنواع الفرح

---

(١) (ح): «فقطع القنطرة وعبر».

(٢) أي: صار إلىٰ قول الفلاسفة وكتبهم.

(٣) (ح): «الحق والصواب».

(٤) (ت، ن، ق): «الواحد».

(٥) الدوية: الفلاة الواسعة. وهي المهلكة؛ لأن الأرواح تهلك فيها.

(٦) انظر ما تقدم (ص: ١٨).

أكملُ ولا أعظمُ من هذا الفرح، كما سنوضِّحُ ذلك ونزيدُه تقريرًا عن قريبٍ إن شاء الله(١)، ولولا المحبةُ التامَّةُ للتَّوبة ولأهلها لم يحصل هذا الفرح.

ومن المعلوم أنَّ وجود المُسَبَّب بدون سببه ممتنع، وهل يوجدُ ملزومٌ بدون لازمه، أو غايةٌ بدون وسيلتها؟!

وهذا معنىٰ قول بعض العارفين: «لو لم تكن التَّوبةُ أحبَّ الأشياء إليه لما ٱبتلىٰ بالذَّنب أكرمَ المخلوقات عليه»(٢).

فالتَّوبةُ هي غايةُ كمال كلِّ آدميٍّ، وإنما كان كمالُ أبيهم بها، فكم بين حاله وقد قيل له: ﴿إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَىٰ ۝ وَأَنَّكَ لَا تَظْمَؤُاْ فِيهَا وَلَا تَضْحَىٰ﴾ [طه: ١١٨ - ١١٩] وبين قوله: ﴿ثُمَّ ٱجْتَبَٰهُ رَبُّهُۥ فَتَابَ عَلَيْهِ وَهَدَىٰ﴾ [طه: ١٢٢]!

فالحالُ الأوَّلُ حالُ أكلٍ وشربٍ وتمتُّع، والحالُ الأخرىٰ حالُ ٱجتباءٍ واصطفاءٍ وهداية، فيا بُعْدَ ما بينهما!

ولمَّا كان كمالُه بالتَّوبة كان كمالُ بَنِيه أيضًا بها، كما قال تعالىٰ: ﴿لِّيُعَذِّبَ ٱللَّهُ ٱلْمُنَٰفِقِينَ وَٱلْمُنَٰفِقَٰتِ وَٱلْمُشْرِكِينَ وَٱلْمُشْرِكَٰتِ وَيَتُوبَ ٱللَّهُ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ﴾ [الأحزاب: ٧٣].

---

(١) لم يقع ذلك في باقي الكتاب. وانظر ما كتبناه في المقدمة.

(٢) أخرجه الخطيب في «الزهد» (١١٤ - منتخبه) عن يحيىٰ بن معاذ، بلفظ: «لولا أن العفو من أحب الأشياء إليه...». وانظر: «صفة الصفوة» (٤/ ٩٢). وهو بلفظ التوبة في مصنفات ابن تيمية، وعنه المصنف. انظر: «منهاج السنة» (٢/ ٤٣٢، ٦/ ٢١٠)، و«مجموع الفتاوى» (١٠/ ٢٩٤)، و«جامع المسائل» (٤/ ٤١)، و«طريق الهجرتين» (٥١٠)، و«مدارج السالكين» (١/ ٢٩٧)، و«شفاء العليل» (٦١٧).

فكمالُ الآدميِّ في هذه الدَّار[1] بالتَّوبة النَّصُوح، وفي الآخرة بالنَّجاة من النَّار ودخول الجنة، وهذا الكمالُ مرتَّبٌ علىٰ كماله الأوَّل.

والمقصودُ أنه سبحانه لمحبَّته التَّوبةَ وفرحه بها يقضي علىٰ عبده بالذَّنب، ثمَّ إن كان ممَّن سبقت له الحسنىٰ قضىٰ له بالتَّوبة، وإن كان ممَّن غَلَبت عليه شقاوتُه[2] أقام عليه حجَّةَ عدله وعاقبه بذنبه.

فصل

ومنها[3]: أنه سبحانه يحبُّ أن يتفضَّل علىٰ عباده[4]، ويُتِمَّ عليهم نِعَمَه، ويُرِيهم مواقع برِّه وكرمه، فلمحبَّته الإفضالَ والإنعامَ ينوِّعُه عليهم أعظمَ الأنواع وأكثرها في سائر الوجوه الظَّاهرة والباطنة.

ومِنْ أعظم أنواع الإحسان والبرِّ أن يحسِن إلىٰ من أساء، ويعفُو عمَّن ظَلم، ويغفر لمن أذنب، ويتوب علىٰ من تابَ إليه، ويقبل عذرَ من ٱعتذر إليه.

وقد نَدَبَ عبادَه إلىٰ هذه الشِّيَم الفاضلة والأفعال الحميدة، وهو أولىٰ بها منهم وأحقُّ، وكان له في تقدير أسبابها من الحِكَم والعواقب الحميدةِ ما يَبْهَرُ العقول، فسبحانه وبحمده[5].

---

(١) (ن): «مشاهدة هذه الدار». (ت): «فكمال الآدمي مشاهدة الدار».

(٢) (ح): «الشقاوة».

(٣) أي: ومن حِكَم الله في قضاء السيئات وتقدير المعاصي علىٰ العباد.

(٤) (ح، ن): «يتفضل عليهم».

(٥) «وبحمده» ليست في (ح، ن).

وحكىٰ بعض العارفين[1] أنه قال: طفتُ في ليلةٍ مطيرةٍ شديدة الظُّلمة وقد خلا الطَّوافُ وطابت نفسي، فوقفتُ عند الملتَزم ودعوتُ، فقلت: «اللهمَّ ٱعصمني حتىٰ لا أعصيك»، فهَتَف به هاتفٌ: أنت تسألني العصمة، وكلُّ عبادي يسألوني العصمة، فإذا عصمتُهم فعلىٰ من أتفضَّل؟ ولمن أغفر؟ قال: فبقيتُ ليلتي إلىٰ الصَّباح أستغفرُ الله حياءً منه[2].

هذا ولو شاء الله عزَّ وجلَّ أن لا يعصىٰ في الأرض طرفةَ عَيْنٍ لم يُعْصَ، ولكن ٱقتضت مشيئتُه[3] ما هو مُوجَبُ حكمته سبحانه، فمن أجهلُ بالله ممَّن يقول: إنه يعصىٰ قسرًا[4] بغير ٱختياره ومشيئته؟! سبحانه وتعالىٰ[5] عمَّا يقولون علوًّا كبيرًا.

فصل

ومنها: أنه سبحانه له الأسماءُ الحسنىٰ، ولكلِّ ٱسمٍ من أسمائه أثرٌ من الآثار في الخلق والأمر لا بدَّ من ترتيبه عليه[6]، كترتُّب المرزوق والرِّزق علىٰ

---

(١) هو إبراهيم بن أدهم، في «قوت القلوب» (٢/ ١٠٢)، و«الإحياء» (٤/ ١٥٢)، و«العاقبة» لعبد الحق (٣٢٠). وانظر: «مدارج السالكين» (١/ ٣٠١)، و«شفاء العليل» (٦١٧).

(٢) في رواية ابن ماجه (٧٥٧) لحديث أبي هريرة مرفوعًا في دعاء الخروج من المسجد: «اللهم اعصمني من الشيطان الرجيم». وروي بلفظ: «اللهم باعدني من الشيطان»، «اللهم أجِرني من الشيطان الرجيم». ولا يصحُّ رفعه، إنما هو عن كعب الأحبار. انظر: «نتائج الأفكار» (١/ ٢٨٠).

(٣) (ت): «حكمته ومشيئته».

(٤) (ت): «قهرا».

(٥) (ت): «سبحانه وتعالىٰ له الأسماء الحسنىٰ».

(٦) (ح، ن): «ترتبه عليه».

الرَّازق، وترتُّب المرحوم وأسباب الرَّحمة علىٰ الرَّاحِم[1]، وترتُّب المرئيَّات والمسموعات علىٰ السَّميع والبصير، ونظائر ذلك في جميع الأسماء.

فلو لم يكن في عباده من يخطىء ويذنبُ ليتوب عليه، ويغفر له، ويعفُو عنه، لم يَظْهَرْ أثرُ أسمائه الغفور، والعفوِّ، والحليم، والتَّواب، وما جرىٰ مجراها.

وظهورُ أثر هذه الأسماء ومتعلَّقاتها في الخليقة كظهور آثار سائر الأسماء الحسنىٰ ومتعلَّقاتها؛ فكما أنَّ آسمه «الخالق» يقتضي مخلوقًا، و«البارئ» يقتضي مبروءًا، و«المصوِّر» يقتضي مصوَّرًا ولا بدَّ، فأسماؤه «الغفَّار، التَّواب، العفوُّ، الحليم» تقتضي مغفورًا له[2] وما يغفرُه له، وكذلك من يتوبُ عليه، وأمورًا يتوبُ عليه مِنْ أجلِها، ومَنْ يَحْلُمُ عنه ويعفو عنه، وما يكونُ متعلَّق الحِلْم والعفو؛ فإنَّ هذه الأمور متعلِّقةٌ بالغير ومعانيها مستلزمةٌ لمتعلَّقاتها.

وهذا بابٌ أوسعُ[3] من أنْ يُدْرَك، واللبيبُ يكتفي منه باليسير، وغليظُ الحجاب في وادٍ ونحنُ في واد.

وإن كان أثلُ الوادِ يجمعُ بيننا ... فغيرُ خفيٍّ شِيحُه مِنْ خُزامِه[4]

---

(١) كذا وقع في الأصول: الرازق، الراحم. وليسا من الأسماء الحسنىٰ. وإنما هما: الرزاق، الرحيم. فلو أوردهما لكان أولىٰ.

(٢) (ح، ن): «والمصور يقتضي مصورا، والغفور يقتضي مغفورا له».

(٣) (ق): «واسع». (ت): «واسع أوسع».

(٤) مأخوذٌ من قول أبي العلاء:

وإن يكُ وادينا من الشِّعر واحدًا ... فغيرُ خفيٍّ أثلُه من ثمامِه =

فتأمَّل ظهور هذين الاسمين: ٱسم الرزَّاق واسم الغفَّار في الخليقة، ترىٰ ما يُعْجِبُ العقول، وتأمَّل آثارهما حقَّ التأمُّل في أعظم مجامع الخليقة، وانظر كيف وَسِعَهم رزقُه ومغفرتُه، ولولا ذلك لما كان لهم[1] مِنْ قيامٍ أصلًا، فلكلٍّ منهم نصيبٌ من الرِّزق والمغفرة؛ فإمَّا متَّصلًا[2] بنشأته الثَّانية، وإمَّا مختصًّا بهذه النَّشأة.

فصل

ومنها: أنه سبحانه يعرِّفُ عبدَه[3] عِزَّه في قضائه وقدره، ونفوذ مشيئته، وجريان حُكمه[4]، وأنه لا محيصَ للعبد عمَّا قضاه عليه، ولا مفرَّ له منه، بل هو في قبضة مالكه وسيِّده، وأنه عبدُه وابنُ عبده وابنُ أمته، ناصيتُه بيده، ماضٍ فيه حكمُه، عدلٌ فيه قضاؤه[5].

= انظر: «شروح سقط الزند» (٢/ ٤٧٤)، و«الانتصار» للبطليوسي (٢٢).
والشِّيح والخُزامىٰ نبتان طيِّبا الرائحة، إلا أن الخزامىٰ أطيب. قال بعضهم: لم نجد من الزهر زهرةً أطيب نفحةً من زهرة الخزامىٰ. «اللسان». والمقابلة بين الأثل والثمام أظهر منها بين الشِّيح والخزامىٰ.

(١) في الأصول: «له».

(٢) (ت): «مختصا».

(٣) (ت، ح، ق، ن): «عباده».

(٤) في الأصول: «حكمته». تحريف. انظر: «طريق الهجرتين» (٣٥٣، ٣٥٥، ٣٦٢)، و«مدارج السالكين» (٢/ ٥٠٠).

(٥) كما جاء في حديث عبد الله بن مسعود مرفوعًا، عند أحمد (١/ ٣٩١).
وصححه ابن حبان (٩٧٢)، والمصنف في بعض كتبه، وحسنه ابن حجر. انظر التعليق علىٰ «الوابل الصيب» (٢٩٨)، و«علل الدارقطني» (٥/ ٢٠١)، و«مسند أحمد» (٦/ ٢٤٧) طبعة الرسالة.

فصل

ومنها: أنه سبحانه يعرِّفُ العبدَ حاجتَه إلىٰ حفظه له ومعونته وصيانته، وأنه كالوليد[1] الطِّفل في حاجته إلىٰ من يحفظُه ويصونُه، فإن لم يحفظه مولاه الحقُّ ويصونه ويعينه[2] فهو هالكٌ ولا بدَّ، وقد مَدَّت الشياطينُ أيديها إليه من كلِّ جانبٍ تريدُ تمزيقَ حاله كلِّه، وإفسادَ شأنه كلِّه، وأنَّ مولاه وسيِّده إن وَكَلَه إلىٰ نفسه وكَلَه إلىٰ ضيعةٍ وعجزٍ وذنبٍ وخطيئةٍ وتفريط، فهلاكُه أدنىٰ إليه من شِراك نعله.

فقد أجمع العلماءُ بالله علىٰ أنَّ التَّوفيق أن لا يَكِلَ الله العبدَ إلىٰ نفسه، وأجمعوا علىٰ أنَّ الخِذلان أن يخلِّي بينه وبين نفسه[3].

فصل

ومنها: أنه سبحانه يَسْتَجْلِبُ مِنْ عبده بذلك ما هو من أعظم أسباب السَّعادة له[4]؛ من ٱستعاذته واستعانته به من شرِّ نفسه، وكيد عدوِّه، ومن أنواع الدُّعاء والتضرُّع، والابتهال والإنابة، والفاقة والمحبة، والرَّجاء والخوف، وأنواعٍ من كمالات العبد تبلغُ نحو المئة[5]، ومنها ما لا تدركه

---

(١) (ت): «كالولد».

(٢) كذا في الأصول، في الفعلين. والجادة حذف حرف العلة.

(٣) انظر: «مدارج السالكين» (١/ ١٨٠، ٤١٣)، و«الفوائد» (١٤١)، و«الوابل الصيب» (١٠).

(٤) (ق): «أسباب سعادة العبد».

(٥) يريد المنازل التي ذكرها أبو إسماعيل الأنصاري الهروي في «منازل السائرين»، وهي مئة منزلة، وقد شرحها المصنف في كتابه «مدارج السالكين».

العِبارة، وإنما يُدْرَكُ بوجوده، فيحصُل للرُّوح بذلك قُربٌ خاصٌّ لم يكن يحصُل بدون هذه الأسباب، ويجدُ العبدُ من نفسه كأنه مُلقًى علىٰ باب مولاه بعد أن كان نائيًا عنه، وهذا الذي أثمَر له: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلتَّوَّٰبِينَ﴾، وهو ثمرة: «لَـلَّهُ أفرحُ بتوبة عبده»[1].

وأسرارُ هذا الوجه يضيقُ عنها القلبُ واللسان، وعسىٰ أن يجيئك في القسم الثَّاني من الكتاب ما تقرُّ به عينُك إن شاء الله تعالىٰ[2].

فكم بين عبادة مُدِلٍّ علىٰ ربِّه بعبادته، شامخٍ بأنفه، كلَّما طُلِبَت منه[3] أوصافُ العبد قامت صُوَرُ تلك الأعمال في نفسه فحجبَته عن معبوده وإلٰهه، وبين عبادة من قد كَسَرَ الذلُّ قلبَه كلَّ الكَسْر[4]، وأحرَق ما فيه من الرُّعونات والحماقات والخيالات، فهو لا يرىٰ نفسَه مع الله إلا مسيئًا، كما لا يرىٰ ربَّه إليه إلا محسنًا؛ فهو لا يرضىٰ[5] نفسَه لله طرفةَ عين؛ قد كَسَرَ إزراؤه[6] علىٰ نفسه قلبَه، وذلَّل لسانَه وجوارحَه، وطأطأ منه ما ٱرتفع من غيره، فقلبُه واقفٌ بين يدي ربِّه وقوفَ ناكسِ الرَّأس، خاضعٍ[7] غاضِّ البصر، خاشع الصَّوت،

---

(١) والحديث في الصحيحين، وقد تقدم قريبًا.

(٢) انظر ما كتبناه في المقدمة حول تقسيم الكتاب.

(٣) (د، ق، ن، ت): «كلما طلب منه».

(٤) (ح): «كل الكسرة».

(٥) (د، ت): «يرى». وفي طرة (د): «لعله: يرضى». ولم يتنبه ناسخ (ق)، فجعلها: «يرضى يرى». والعبارة في (ح، ن): «لا يرى نفسه طرفة عين». والصواب المثبت. وانظر: «مدارج السالكين» (٢/ ٩٤).

(٦) (ن): «ازدراؤه».

(٧) (د، ت، ق): «خاشع». (ن): «خاشع خاضع».

هادىء الحركات، قد سَجَد بين يديه سجدةً إلىٰ الممات.

فلو لم يكن من ثمرة ذلك القضاء والقدر إلا هذا وحده لكفىٰ به حكمة، والله المستعان.

فصل

ومنها: أنه سبحانه يستخرجُ بذلك مِنْ عبده تمامَ عبوديَّته؛ فإنَّ تمام العبوديَّة هو بتكميل مقام الذُّلِّ والانقياد، وأكملُ الخلق عبوديَّةً أكملُهم ذلًّا لله وانقيادًا وطاعة.

والعبدُ ذليلٌ لمولاه الحقِّ بكلِّ وجهٍ من وجوه الذلِّ؛ فهو ذليلٌ لعِزِّه، وذليلٌ لقهره[1]، وذليلٌ لربوبيَّته وتصرُّفه فيه، وذليلٌ لإحسانه إليه وإنعامه عليه؛ فإنَّ من أحسَن إليك فقد ٱستَعْبَدك وصار قلبُك معبَّدًا له، وذليلٌ لغِنَاه[2]؛ لحاجته إليه[3] علىٰ مدىٰ الأنفاس في جلب كلِّ ما ينفعُه ودفع كلِّ ما يضرُّه.

وبقي نوعان[4] من أنواع التذلُّل والتعبُّد، لهما أثرٌ عجيب، ويقتضيان من صاحبهما من الطَّاعة والفوز[5] ما لا يقتضيه غيرُهما:

أحدهما: ذُلُّ المحبة، وهذا نوعٌ آخرُ غيرُ ما تقدَّم، وهو خاصَّةُ المحبة ولبُّها، بل روحُها وقِوامُها وحقيقتُها، وهو المرادُ علىٰ الحقيقة من العبد لو فَطِن.

---

(١) (ت): «فهو ذليل العزة وذليل القهرية».

(٢) (ت، د، ق، ح): «تعبد». تحريف.

(٣) (ن): «وذليلا بقدر الحاجة إليه».

(٤) (ت، ح، ن): «وهنا نوعان».

(٥) (ت، ق، د): «والنور».

وهذا يستخرجُ مِنْ قلب الـمُحِبِّ من أنواع التقرُّب والتودُّد والتملُّق والإيثار والرِّضا والحمد والشُّكر والصَّبر والتقدُّم وتحمُّل العظائم ما لا يستخرجُه الخوفُ وحده، ولا الرَّجاءُ وحده؛ كما قال بعض الصَّحابة: «إنه ليسْتَخْرِجُ محبتُه من قلبي من طاعته ما لا يستخرجُه خوفُه»[1] أو كما قال.

فهذا ذلُّ المحبِّين.

الثَّاني: ذلُّ المعصية؛ فإذا ٱنضاف هذا إلىٰ هذا هناك فَنِيَت الرُّسوم، وتلاشَت الأنفُس، واضمحلَّت القُوىٰ[2]، وبطَلَت الدَّعاوىٰ جملة، وذهبت الرُّعونات، وطاحت الشَّطحات، ومُحِيَ من القلب واللسان: أنا وأنا، واستراح المسكينُ من شكاوىٰ الصُّدود والإعراض والهجر، وتجرَّد الشُّهود، فلم يبق إلا شهودُ العزِّ والجلال المحض الذي تفرَّد به ذو الجلال والإكرام، الذي لا يشاركه أحدٌ من خلقه في ذرَّةٍ من ذرَّاته، وشهودُ الذُّلِّ والفقر المحض من جميع الوجوه بكلِّ ٱعتبار؛ فيشهدُ غاية ذلِّه وانكساره، وعزَّة محبوبه وجلاله وعظمته وقدرته وغِناه.

فإذا تجرَّد له هذان الشُّهودان، ولم يبق ذرَّةٌ من ذرَّات الذُّلِّ والفقر والضرورة إلىٰ ربِّه شَهِدَها فيه بالفعل[3]، وقد شَهِد مقابِلها هناك= فلِلَّه أيَّ

---

(١) أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (٢/ ٣٦٣) عن الفضيل بن عياض، عن حكيمٍ من الحكماء. وأخرجه ابن المبارك في الزهد (٢١٩) - ومن طريقه أبو نعيم في «الحلية» (٤/ ٥٤) - عن وهب بن منبه عن حكيمٍ من الحكماء. ونسبه أبو طالب في «قوت القلوب» (٢/ ٩٠) لصهيب رضي الله عنه.

وانظر: «بدائع الفوائد» (٩٥)، وما سيأتي (ص: ١٠٨٢).

(٢) (ح): «القلوب».

(٣) (ح، ن): «إلا شاهدها فيه بالعقل».

مقامٍ أُقِيم هذا القلبُ إذ ذاك؟! وأيَّ قربٍ حَظِي به؟! وأيَّ نعيمٍ أدركه؟! وأيَّ رَوْحٍ باشره؟!

فتأمَّل الآن موقعَ الكَسْرة التي حصلت له بالمعصية في هذا الموطن، ما أعجبَها! وما أعظمَ موقعَها!

كيف جاءت فمحقَت[1] من نفسه الدَّعاوىٰ والرُّعونات وأنواع الأماني الباطلة، ثمَّ أوجَبَت له الحياءَ والخجل من صالح ما عَمِل، ثمَّ أوجبت له ٱستكثارَ قليلِ ما يَرِدُ عليه من ربِّه لعِلْمه بأنَّ قَدْرَه أصغرُ من ذلك وأنه لا يستحقُّه، واستقلالَ أمثال الجبال من عمله الصَّالح بأنَّ سيِّئاته[2] وذنوبَه تحتاجُ من المكفِّرات والماحيات إلىٰ أعظم من هذا.

فهو لا يزالُ محسنًا وعند نفسه المسيء المذنب منكسرًا ذليلًا خاضعًا، لا يرفعُ له رأسًا، ولا يقيمُ له صدرًا[3]، وإنما ساقه إلىٰ هذا الذلُّ الذي أورثه إياه مباشرةُ الذَّنب، فأيُّ شيءٍ أنفعُ له من هذا الدَّواء؟!

لعلَّ عَتْبَكَ محمودٌ عواقبُه ... وربَّما صَحَّتِ الأجسامُ بالعِلَلِ[4]

ونكتةُ هذا الوجه أنَّ العبدَ متىٰ شَهِد صلاحَه واستقامتَه شَمَخ بأنفه وتعاظمت إليه نفسُه، وظَنَّ أنه... وأنه...، فإذا ٱبتُلي بالذَّنب تصاغرت إليه نفسُه، وذلَّ وخضع، وتيقَّن أنه... وأنه...![5].

---

(١) (ت): «فحققت».

(٢) أي: لعلمه بأنَّ سيئاته.

(٣) (ح، ن): «لا يرتفع له رأس ولا ينقام له صدر».

(٤) البيت للمتنبي، في ديوانه (٣٣١).

(٥) انظر: «طريق الهجرتين» (٣٦٣).

فصل

ومنها: أنَّ العبد يعرفُ حقيقة نفسه، وأنها الظَّالمة، وأنَّ ما صَدَر منها من شرٍّ فقد صَدَر من أهله ومعدنه؛ إذ الجهلُ والظُّلمُ[1] منبعُ الشرِّ كلِّه، وأنَّ كلَّ ما فيها من خيرٍ وعلمٍ وهدًى وإنابةٍ وتقوًى فهو من ربها تعالىٰ، هو الذي زكَّاها به، وأعطاها إياه، لا منها، فإذا لم يشأ تزكيةَ العبد تركه مع دواعي جهله وظلمه، فهو تعالىٰ الذي يزكِّي من يشاءُ من النُّفوس، فتزكُو وتأتي بأنواع الخير والبرِّ، ويتركُ تزكية من يشاءُ منها، فتأتي بأنواع الشرِّ والخبث.

وكان من دعاء النبيِّ ﷺ: «**اللهمَّ آتِ نفسي تقواها، وزكِّها أنت خيرُ من زكَّاها، أنت وليُّها ومولاها**»[2].

فإذا ٱبتلىٰ اللهُ العبدَ بالذَّنب عَرَفَ به نفسَه ونقصَها، فرُتِّب له علىٰ ذلك التَّعريف حِكَمٌ ومصالحُ عديدة:

منها: أنه يأنفُ مِنْ نقصها، ويجتهدُ في كمالها.

ومنها: أنه يعلمُ فقرَها دائمًا إلىٰ من يتولَّاها ويحفظُها.

ومنها: أنه يستريحُ ويُرِيحُ العباد من الرُّعونات والحماقات التي ٱدَّعاها أهلُ الجهل في أنفسهم، مِنْ قِدَم، أو ٱتصالٍ بالقديم واتحادٍ به، أو حُلولٍ أو غير ذلك من المحالات؛ فلولا أنَّ هؤلاء غاب عنهم شُهودُهم لِنَقْص أنفسهم وحقيقتها لم يقعوا فيما وقعوا فيه[3].

---

(١) «والظلم» ليست في (ح، ن).

(٢) أخرجه مسلم (٢٧٢٢) من حديث زيد بن أرقم.

(٣) (ت، د، ق): «وقعوا به».

فصل

ومنها: تعريفُه سبحانه عبدَه سَعة حِلْمه وكرمه في سَتره عليه، وأنه لو شاء لعاجَله على الذَّنب ولهَتَكه بين عباده، فلم يَطِب له معهم عيشٌ أبدًا، ولكن جلَّله بستره، وغشَّاه بحِلْمه، وقيَّض له من يحفظُه وهو في حالته تلك، بل كان شاهدًا وهو يبارزُه(١) بالمعاصي والآثام، وهو مع ذلك يحرُسه بعينه التي لا تنام.

وقد جاء في بعض الآثار: «يقولُ الله تعالىٰ: أنا الجوادُ الكريم، من أعظمُ مني جودًا وكرمًا؟! عبادي يبارزونني بالعظائم وأنا أكلؤهم في منازلهم»(٢).

فلولا حِلمُه ومغفرتُه(٣) لما ٱستقرَّت السَّمواتُ والأرض في أماكنهما.

وتأمَّل قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُمۡسِكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ أَن تَزُولَاۚ وَلَئِن زَالَتَآ إِنۡ أَمۡسَكَهُمَا مِنۡ أَحَدٖ مِّنۢ بَعۡدِهِۦٓۚ إِنَّهُۥ كَانَ حَلِيمًا غَفُورٗا﴾ [فاطر: ٤١]، هذه الآيةُ تقتضي الحِلمَ والمغفرة، فلولا حِلمُه ومغفرتُه لزالتا عن أماكنهما.

ومن هذا قولُه تعالىٰ: ﴿تَكَادُ ٱلسَّمَٰوَٰتُ يَتَفَطَّرۡنَ مِنۡهُ وَتَنشَقُّ ٱلۡأَرۡضُ وَتَخِرُّ ٱلۡجِبَالُ هَدًّا ۝٩٠ أَن دَعَوۡاْ لِلرَّحۡمَٰنِ وَلَدٗا﴾ [مريم: ٩٠ - ٩١].

---

(١) «وهو» ليست في (د، ت، ق).

(٢) أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٨/ ٩٣) عن الفضيل بن عياضٍ في سياقٍ طويل.
وهو في «مسند الفردوس» للديلمي (٥/ ٢٤٧) مرفوعًا من حديث إبراهيم بن هدبة عن أنس، وإسناده تالف، ابن هدبة كذاب. انظر: «الميزان» (١/ ٧١).

(٣) (ق): «حلمه وكرمه ومغفرته».

فصل

ومنها: تعريفُه عبدَه أنه لا سبيل له إلىٰ النَّجاة إلا بعفوه ومغفرته[1]، وأنه رَهِينٌ بحقِّه، فإن لم يتغمَّده بعفوه ومغفرته وإلا فهو[2] من الهالكين لا محالة، فليس أحدٌ من خلقه إلا وهو محتاجٌ إلىٰ عفوه ومغفرته، كما هو محتاجٌ إلىٰ فضله ورحمته.

فصل

ومنها: تعريفُه عبدَه[3] كرمَه سبحانه في قبول توبته، ومغفرته له علىٰ ظلمه وإساءته؛ فهو الذي جاد عليه بأن وفَّقه للتَّوبة، وألهمه إياها، ثمَّ قَبِلها منه؛ فتاب عليه أوَّلاً وآخرًا.

فتوبةُ العبد محفوفةٌ بتوبةٍ قبلها عليه من الله إذنًا وتوفيقًا، وتوبةٍ ثانيةٍ منه عليه قبولًا ورضًا؛ فله الفضلُ في التَّوبة والكرمُ أوَّلاً وآخرًا، لا إله إلا هو.

فصل

ومنها: إقامةُ حجَّة عدله علىٰ عبده ليعلم العبدُ أنَّ لله عليه الحجَّة البالغة، فإذا أصابه ما أصابه[4] من المكروه فلا يقل: أنىٰ هذا؟ ولا: مِنْ أين أُتِيت؟ ولا: بأيِّ ذنبٍ أُصِبت؟ فما أصاب العبدَ من مصيبةٍ قطُّ دقيقةٍ ولا جليلةٍ إلا

---

(١) (ت): «بعفوه ومعونته ومغفرته».

(٢) كذا في الأصول. واستعمال (إلا) في مثل هذا يقع في كتب المصنف، وبخطه في «طريق الهجرتين» (٤٤، ٢٢٧). وهو خلاف الجادة.

(٣) (د، ن، ق، ح): «عباده».

(٤) (ت، ق): «فإذا أصابه بما أصابه».

بما كسبت يداه وما يعفو الله عنه أكثر، و«ما نزل بلاءٌ قطُّ إلا بذنبٍ ولا رُفِع إلا بتوبة»[1].

ولهذا وضع اللهُ المصائبَ والبلايا والمحن رحمةً بين عباده يكفِّرُ بها مِنْ خطاياهم، فهي من أعظم نِعَمه عليهم وإن كرهتها أنفسُهم، ولا يدري العبدُ أيُّ النعمتين عليه أعظم: نعمتُه عليه فيما يكره، أو نعمتُه عليه فيما يحبُّ؟ و«**ما يصيبُ المؤمن من همٍّ ولا وَصَبٍ ولا أذًى، حتىٰ الشوكة يُشاكُها إلا كفَّر الله بها من خطاياه**»[2].

وإذا كان للذُّنوب عقوباتٌ ولا بدَّ، فكلُّ ما عُوقِب به العبدُ من ذلك قبل الموت خيرٌ له مما بعده وأيسرُ وأسهلُ بكثير.

فصل

ومنها: أن يعامِل العبدُ بني جنسه في إساءتهم إليه وزلاتهم معه بما يحبُّ أن يعامله الله به في إساءته وزلَّاته وذنوبه؛ فإنَّ الجزاء من جنس العمل؛ فمن عفا عفا الله عنه، ومن سامح أخاه في إساءته إليه سامحه الله في إساءته[3]، ومن أغضىٰ وتجاوز تجاوز اللهُ عنه، ومن ٱستقصىٰ ٱستقصىٰ اللهُ عليه.

---

(١) كما قال العباس بن عبد المطلب حين استسقىٰ به عمر رضي الله عنهما، فيما أخرجه الدينوري في «المجالسة» (٧٢٧)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢٦/ ٣٥٩) بإسناد ضعيفٍ جدًّا. وانظر: «الفتح» (٢/ ٤٩٧).

(٢) أخرجه البخاري (٥٦٤١)، ومسلم (٢٥٧٣) من حديث أبي سعيد وأبي هريرة.

(٣) (ت، ق): «في سيئاته».

ولا تنسَ حال الذي قبضت الملائكةُ روحَه، فقيل له: هل عملتَ خيرًا؟ هل عملتَ حسنةً؟ قال: ما أعلمُه. قيل: تذكَّرْ. قال: كنتُ أبايعُ النَّاسَ فكنتُ أُنظِرُ المُوسِرَ وأتجاوزُ عن المُعْسِر. أو قال: كنتُ آمر فتياني أن يتجاوزوا في السِّكَّة[1]. فقال الله: نحن أحقُّ بذلك منك. وتجاوَز عنه[2].

فالله عزَّ وجلَّ يعامِلُ العبدَ في ذنوبه بمثل ما يعامِلُ به العبدُ النَّاسَ في ذنوبهم.

فإذا عرف العبدُ ذلك كان في ٱبتلائه بالذُّنوب[3] من الحِكَم والفوائد ما هو مِنْ أنفع الأشياء له[4].

فصل

ومنها: أنه إذا عَرَف فأحسَن إلىٰ من أساء إليه، ولم يقابلهُ بإساءته إساءةً مثلها[5] تعرَّض بذلك لمثلها من ربِّه تعالىٰ، وأنه سبحانه يقابلُ إساءته وذنوبه بإحسانه[6]، كما كان هو يقابلُ بذلك إساءة الخلق إليه، والله أوسعُ فضلًا وأكرمُ وأجزلُ عطاءً.

فمن أحبَّ أن يقابل الله إساءته بالإحسان فليقابل هو إساءة النَّاس إليه

---

(١) وهي الدَّنانير والدراهم المضروبة. «النهاية» (سكك). وفي رواية مسلم: «في السِّكَّة أو في النقد».

(٢) أخرجه البخاري (٢٠٧٧) ومسلم (١٥٦٠) من حديث حذيفة.

(٣) (ح، ن): «كان ابتلاؤه بالذنوب».

(٤) (ح، ن): «ما هو أنفع الأشياء له».

(٥) (ن): «ولم يقابله بإساءته مثلها».

(٦) (ح، ت، ن): «وذنوبه وإحسانه».

بالإحسان، ومن عَلِمَ أنَّ الذُّنوبَ والإساءة لازمةٌ للإنسان لم تعظُم عنده إساءةُ النَّاس إليه.

فليتأمَّل هو حاله مع الله، كيف هي، مع فَرْط إحسانه إليه وحاجته هو إلىٰ ربِّه، وهكذا هو له[1]؛ فإذا كان العبدُ هكذا لربِّه فكيف يُنكِرُ أن يكون النَّاسُ له بتلك المنزلة؟!

فصل

ومنها: أنه يقيمُ[2] معاذيرَ الخلائق، وتتَّسعُ رحمتُه لهم، وينفرِجُ بِطانُه[3]، ويزولُ عنه ذلك الحَصَرُ والضِّيقُ والانحراجُ[4] وأكلُ بعضِه بعضًا، ويستريحُ العصاةُ من دعائه عليهم، وقُنوته عليهم[5]، وسؤال الله أن يخسِف بهم الأرض ويسلِّط عليهم البلاء؛ فإنه حينئذٍ يرىٰ نفسَه واحدًا منهم، فهو يسألُ الله لهم ما يسأله لنفسه، وإذا دعا لنفسه بالتَّوبة والمغفرة والعفو أدخلهم معه؛ فيرجو لهم فوق ما يرجو لنفسه، ويخافُ علىٰ نفسه أكثر مما يخافُ عليهم.

فأين هذا مِنْ حاله الأولىٰ وهو ناظرٌ إليهم بعَين الاحتقار والازدراء، لا يجدُ في قلبه رحمةً لهم ولا دعوةً ولا يرجو لهم نجاةً؟!

---

(١) (ن): «وهكذا هو حاله».

(٢) في طرة (ن): «لعله: يقبل».

(٣) (ق، ت): «ويتفرج بطانه». أي: يتسع صدره. تقول العرب: «التقت حلقتا البِطان» للأمر يبلغ الغاية في الشِّدَّة. والبِطانُ: الحزامُ الذي يلي البطن. انظر: «اللسان» (بطن)، و«جمهرة الأمثال» (١/ ١٨٨).

(٤) في الأصول: «والانحراف». والمثبت أشبه. انظر: «زاد المعاد» (٢/ ٢٤).

(٥) «وقنوته عليهم» ليس في (ت).

فالذَّنبُ في حقِّ مثل هذا من أعظم أسباب رحمته، ومع هذا فيقيمُ أمرَ الله فيهم، طاعةً لله ورحمةً بهم وإحسانًا إليهم، إذ هو عينُ مصلحتهم[1]، لا غلظةً ولا قوَّةً ولا فظاظة.

فصل

ومنها: أن يخلع صَوْلة الطَّاعة من قلبه، ويَنْزِع عنه رداء الكِبْر والعظمة الذي ليس له، ويلبس رداء الذلِّ والانكسار والفقر والفاقة، فلو دامت تلك الصَّولةُ والعزَّةُ في قلبه لخِيفَ عليه ما هو مِنْ أعظم الآفات، كما في الحديث: «**لو لم تذنبوا لخِفتُ عليكم ما هو أشدُّ من ذلك: العُجْب**»[2]، أو كما قال ﷺ.

فكم بين آثار العُجْب والكِبْر وصَوْلة الطَّاعة، وبين آثار الذُّلِّ والانكسار!

كما قيل: «يا آدم! لا تجزع من كأس زلَّةٍ[3] كانت سبب كَيْسِك، فقد

---

(١) (ت): «عين حظهم».

(٢) أخرجه البزار (٤/ ٢٤٤ - كشف الأستار)، والعقيلي في «الضعفاء» (٢/ ١٥٩)، وابن عدي في «الكامل» (٣/ ٣٠٦)، والبيهقي في «الشعب» (١٢/ ٥٢٥)، وغيرهم من حديث سلام بن أبي الصهباء عن ثابت عن أنس.
وسلَّام ضعيف، وقال العقيلي: «لا يتابع عليه عن ثابت. وقد رُوِي بغير هذا الإسناد بإسنادٍ صالح». وقال الذهبي في «الميزان» (٢/ ١٨٠): «ما أحسنه من حديثٍ لو صحَّ!». وانظر: «الكامل» (٧/ ٢٤٠)، و«المداوي» (٥/ ٣١٧)، و«السلسلة الصحيحة» (٦٥٨).
وفي طرة (ق): «هو في جامع أبي مسلم الكسي من حديث أنس».

(٣) (د، ت، ق): «كأس زلل». وفي «المدهش» (١٦٢): «كأس خطإ».

ٱستخرج منك داء العُجْب، وأُلبِستَ رداء العبوديَّة[1].

يا آدم! لا تجزع من قولي لك: ٱخرج منها، فلك خلقتُها، ولكن ٱنزل إلىٰ دار المجاهدة، وابذُر بَذْر العبوديَّة، فإذا كمُل الزَّرعُ واستحصد فتعال فاستَوفِه»[2].

لا يُوحِشَنَّكَ ذاكَ العَتْبُ إنَّ لَه لُطفًا يُرِيكَ الرِّضا في حالةِ الغضبِ

فبينما هو لابسٌ ثوب الإدلال الذي لا يليقُ بمثله، تداركه ربُّه برحمته فنزعه عنه، وألبسَه ثوبَ الذُّلِّ الذي لا يليقُ بالعبد غيرُه.

فما لبس العبدُ ثوبًا أكمل عليه ولا أحسن ولا أبهىٰ من ثوب العبوديَّة، وهو ثوبُ المذلَّة الذي لا عزَّ له بغيره.

فصل

ومنها: أنَّ الله عزَّ وجلَّ علىٰ القلوب أنواعًا من العبوديَّة؛ من الخشية والخوف والإشفاق وتوابعها؛ ومن المحبة[3] والإنابة وابتغاء الوسيلة إليه وتوابعها.

وهذه العبوديَّاتُ لها أسبابٌ تهيِّجُها وتبعثُ عليها، فكلُّ ما قيَّضه الربُّ تعالىٰ لعبده من الأسباب الباعثة علىٰ ذلك المهيِّجة له فهو من أسباب رحمته له، ورُبَّ ذنبٍ قد هاجَ لصاحبه من الخوف والإشفاق والوَجَل

---

(١) «المدهش»: «وألبسك رداء النسك».

(٢) انظر ما تقدم (ص: ٢٦). والمدهش (١٦٢، ٧٠١).

(٣) (ق): «من المحبة».

والإنابة والمحبة والإيثار[1] والفرار إلىٰ الله ما لا يَـهِيجُه له كثيرٌ من الطَّاعات.

وكم من ذنبٍ كان سببًا لاستقامة العبد وفراره إلىٰ الله وبُعْده عن طرق الغيِّ، وهو بمنزلة من خَلَط فأحسَّ بسوء مِزاجه، وكان عنده أخلاطٌ مُزْمِنةٌ قاتلةٌ وهو لا يشعُر بها، فشرب دواءً أزال تلك الأخلاط العَفِنَة التي لو دامت لترامت به إلىٰ الفساد والعطب.

وإنَّ من تبلغُ رحمتُه ولطفُه وبرُّه بعبده هذا المبلغَ وما هو أعجبُ وألطفُ منه، فحقيقٌ به أن يكون الحبُّ كلُّه له، والطَّاعةُ كلُّها له، وأن يُذْكَر فلا يُنسىٰ، ويُطاع فلا يُعصىٰ، ويُشْكَر فلا يُكْفَر.

فصل

ومنها: أن يعرف العبد مقدار نعمة معافاته وفضله في توفيقه له وحفظه إياه؛ فإنه من تربَّىٰ في العافية لا يعلمُ ما يقاسيه المبتلىٰ، ولا يعرفُ مقدار النِّعمة.

فلو عرف أهلُ طاعة الله أنهم هم الـمُنْعَمُ عليهم في الحقيقة، وأنَّ لله عليهم من الشُّكر أضعافَ ما علىٰ غيرهم، وإن توسَّدوا التُّرابَ ومَضَغوا الحصىٰ، فهم أهلُ النعمة المطلقة، وأنَّ من خلَّىٰ اللهُ بينه وبين معاصيه فقد سقط من عينه وهان عليه، وأنَّ ذلك ليس مِنْ كرامته علىٰ ربِّه، وإنْ وسَّع اللهُ عليه في الدُّنيا[2] ومَدَّ له من أسبابها، فإنهم أهلُ الابتلاء علىٰ الحقيقة.

(١) (ت): «والآثار».

(٢) (ن): «وإن وسع له في الدنيا».

فإذا طالبت العبدَ نفسُه بما تطالبه به من الحظوظ والأقسام وأَرَتْه أنه في بليَّةٍ وضائقةٍ تداركه الله برحمته، وابتلاه ببعض الذُّنوب، فرأىٰ ما كان فيه من المعافاة والنعمة، وأنه لا نسبة لما كان فيه من النِّعم إلىٰ ما طلبته نفسُه من الحظوظ؛ فحينئذٍ يكون أكثرُ أمانيه وآماله العَوْدَ إلىٰ حاله وأن يمتِّعه الله بعافيته.

فصل

ومنها: أنَّ التَّوبة توجبُ للتَّائب آثارًا عجيبةً من المعاملة التي لا تحصُل بدونها، فتوجبُ له من المحبة والرقَّة واللُّطف وشكر الله وحمده والرِّضا عنه عبوديَّاتٍ أُخَر؛ فإنه إذا تابَ إلىٰ الله قَبِل الله توبتَه، فرتَّب له علىٰ ذلك القبول أنواعًا من النِّعم لا يهتدي العبدُ لتفاصيلها، بل لا يزالُ يتقلَّبُ في بركتها وآثارها ما لم ينقضها[1] ويفسدها.

فصل

ومنها: أنَّ الله سبحانه يحبُّه ويفرحُ بتوبته أعظمَ فرح؛ وقد تقرَّر أنَّ الجزاء من جنس العمل، فلا ينسىٰ[2] الفرحة التي يظفرُ[3] بها عند التَّوبة النَّصوح[4].

---

(١) (ت): «ينقصها». بالمهملة.

(٢) مهملة في (د). (ت): «تنسى». وفي «غذاء الألباب» (٢/ ٤٦٧): «تنس». ولستُ منها علىٰ ثقة.

(٣) (ت) و«غذاء الألباب»: «تظفر». وحرف المضارعة مهمل في (د).

(٤) انظر: «طريق الهجرتين» (٥٢٩)، و«الروح» (٢٤٩).

وتأمَّل كيف تجدُ القلبَ يرقُص فرحًا وأنت لا تدري سببَ ذلك الفرح ما هو، وهذا أمرٌ لا يحسُّ به إلا حيُّ القلب، وأمَّا ميِّتُ القلب فإنما يجدُ الفرحَ عند ظفره بالذَّنب، ولا يعرفُ فرحًا غيره.

فوازِنْ إذن بين هذين الفرحَيْن، وانظر ما يُعْقِبُه فرحُ الظَّفر بالذَّنب من أنواع الأحزان والهموم والغموم والمصائب؛ فمن يشتري فرحة ساعةٍ بغمِّ الأبد؟! وانظر ما يُعْقِبُه فرحُ الظَّفر بالطَّاعة والتَّوبة النَّصوح من الانشراح الدَّائم والنَّعيم وطِيب العَيْش، ووازِنْ بين هذا وهذا، ثمَّ ٱختَر ما يليقُ بك ويناسبك. وكلٌّ يعملُ علىٰ شاكلته.

* وكلُّ ٱمرىءٍ يصبو إلىٰ ما يناسبُه *[1]

فصل

ومنها: أنه إذا شهد ذنوبَه ومعاصيه وتفريطه في حقِّ ربِّه ٱستكثر القليلَ من نِعَم ربِّه عليه ـ ولا قليلَ منه ـ لعلمه بأنَّ الواصل إليه منها[2] كثيرٌ علىٰ مسيءٍ مثله، واستقلَّ الكثير من عمله لعلمه بأنَّ الذي ينبغي أن يغسل به نجاستَه وأوضارَه وأوساخَه أضعافُ ما يأتي به؛ فهو دائمًا مستقلٌّ لعمله كائنًا ما كان، مستكثرٌ لنعمة الله عليه وإن دقَّت.

وقد تقدَّم التنبيهُ علىٰ هذا الوجه[3]، وهو من ألطف الوجوه، فعليك

---

(١) عجز بيتٍ ذكره المصنف في «مدارج السالكين» (٢/ ٣٨٦)، و«بدائع الفوائد» (٦٧٣) دون نسبة. وصدره:

* وكل امرئٍ يهفو إلىٰ من يحبُّه *

(٢) (ت، ن، ق، د): «إليه فيها».

(٣) (ص: ٨٢٢).

بمراعاته، فله تأثيرٌ عجيب. ولو لم يكن في فوائد الذَّنب إلا هذا لكفىٰ به.

فأين حالُ هذا مِنْ حال من لا يرىٰ لله عليه نعمةً إلا ويرىٰ أنه كان ينبغي أن يُعطىٰ ما هو فوقها وأجلَّ منها، وأنه لا يَقْدِرُ أن يتكلَّم، وكيف يعاندُ القَدَر وهو مظلومٌ مع الرَّبِّ لا يُنصِفُه ولا يعطيه مرتبتَه، بل هو مُغرًى[1] بمعاندته لفضله وكماله، وأنه كان ينبغي له أن ينال الثُّريَّا ويطأ بأخمصه هنالك، ولكنَّه مظلومٌ مَبْخوسُ الحظِّ؟!!

وهذا الضَّربُ من أبغض الخلق إلىٰ الله، وأشدِّهم مقتًا عنده، وحكمةُ الله تقتضي أنهم لا يزالون في سَفَال، فهم بين تعتُّبٍ[2] علىٰ الخالق، وشكوىٰ له، وذلٍّ لخلقه، وحاجةٍ إليهم، وخدمةٍ لهم، أَشغلُ النَّاس قلوبًا بأرباب الولايات والمناصب، ينتظرون ما يقذفون به إليهم من عظامهم وغُسَالة أيديهم وأوانيهم[3]، وأفرغُ النَّاس قلوبًا عن معاملة الله، والانقطاع إليه، والتلذُّذ بمناجاته، والطُّمأنينة بذكره، وقُرَّة العين بخشيته، والرِّضا به.

فعياذًا بالله من زوال نعمته، وتحوُّل عافيته، وفجأة نقمته، ومن جميع سخطه.

فصل

ومنها: أنَّ الذَّنبَ يوجبُ لصاحبه التيقُّظ والتحرُّز من مصايد عدوِّه ومكامنه، ومن أين يدخلُ عليه اللصوصُ والقُطَّاعُ ومكامِنُهم، ومن أين يخرجون عليه، وفي أيِّ وقتٍ يخرجون، فهو قد ٱستعدَّ لهم وتأهَّب، وعرف

(١) أي القَدَر. وفي (د، ت، ق): «بل هو حري».

(٢) (ح، ن): «فهم بين معتب».

(٣) (ح، ن): «وأوساخهم».

بماذا يَسْتَدْفِعُ شرَّهم وكيدَهم؛ فلو أنه مرَّ عليهم علىٰ غِرَّةٍ[1] وطمأنينةٍ لم يأمن أن يظفروا به ويجتاحُوه جملةً.

فصل

ومنها: أنَّ القلبَ يكونُ ذاهلًا عن عدوِّه معرضًا عنه، مشتغلًا ببعض مهمَّاته، فإذا أصابه سهمٌ من عدوِّه ٱسْتَجْمَعَت له قوَّتُه وجأشُه[2] وحميَّته، وطلب بثأره إن كان قلبُه حرًّا كريمًا، كالرَّجل الشجاع إذا جُرِحَ فإنه لا يقومُ له شيء، بل تراه بعدها هائجًا طالبًا مِقْدامًا[3]، والقلبُ الجبانُ المَهِينُ إذا جُرِح كالرَّجل الضعيف المَهِين إذا جُرحَ ولىٰ هاربًا[4] والجِراحاتُ في أكتافه، وكذلك الأسدُ إذا جُرِح فإنه لا يُطاق.

فلا خير فيمن لا مروءة له بطلب أخذ ثأره من أعدىٰ عدوِّه، فما شيءٌ أشفىٰ للقلب من أخذه بثأره من عدوِّه، ولا عدوَّ أعدىٰ له من الشيطان، فإن كان من قلوب الرجال المتسابقين في حَلَبة المجد جدَّ في أخذ الثَّأر، وغاظ عدوَّه كلَّ الغَيظ، وأنضاه[5]، كما جاء عن بعض السَّلف: «إنَّ المؤمن ليُنضِي شيطانَه كما يُنضِي أحدُكم بعيرَه في سفره»[6].

---

(١) (ن): «فلو أنه مر عليهم في عزة».

(٢) (ح، ن): «وحاسته». وهو تحريف.

(٣) (ح): «مقدما».

(٤) (ح، ن): «ذل هاربا».

(٥) أي: أهزله وأتعبه. وفي (د، ق، ن، ت): «وأضناه»، تحريف.

(٦) جاء مرفوعًا عند أحمد (٢/ ٣٨٠) من حديث أبي هريرة بإسنادٍ فيه ضعف. وانظر: «المداوي» (٢/ ٤١٤)، و«السلسلة الصحيحة» (٣٥٨٦).

فصل

ومنها: أنَّ مثل هذا يصيرُ كالطَّبيب ينتفعُ به المرضىٰ في علاجهم ودوائهم، والطَّبيبُ الذي كان المرضُ يباشرُه[1] وعَرَف دواءه وعلاجَه أحذقُ وأخبرُ من الطَّبيب الذي إنما عَرَفه وصفًا، هذا في أمراض الأبدان، وكذلك في أمراض القلوب وأدوائها.

وهذا معنىٰ قول بعض الصُّوفية: «أعرفُ النَّاس بالآفات أكثرُهم آفات»[2].

وقال عمرُ بن الخطَّاب رضي الله عنه: «إنما تُنقض عُرىٰ الإسلام عُروةً عُروةً إذا نشأ في الإسلام من لا يعرفُ الجاهليَّة»[3].

---

(١) (ت، د، ق): «كان المرض مباشره».

(٢) أخرجه أبو عبد الرحمن السلمي في «طبقات الصوفية» (١٦١)، وأبو نعيم في «الحلية» (١٠/ ٢٦٧) عن الجنيد.

(٣) أخرج ابن أبي شيبة في «المصنف» (١٢/ ١٩٣)، وابن سعد في «الطبقات» (٦/ ١٢٩)، وأبو نعيم في «الحلية» (٧/ ٢٤٣)، وصححه الحاكم (٤/ ٤٢٨) ولم يتعقبه الذهبي، عن عمر رضي الله عنه قال: «قد علمتُ وربِّ الكعبة متىٰ تهلكُ العرب، إذا ساس أمرَهم من لم يصحب الرسول ولم يُعالِج أمرَ الجاهلية».
وتفسيره في «الجعديات» (٢/ ١٨٠)، و«شعب الإيمان» (١٣/ ٢٠٥).
ولم أر من سبق ابن تيمية إلىٰ إيراد هذا اللفظ الذي ذكره المصنف. انظر: «درء التعارض» (٥/ ٢٥٩)، و«مجموع الفتاوىٰ» (١٠/ ٣٠١)، و«منهاج السنة» (٤/ ٥٩٠).
ولعله لفَّقه سهوًا من حديث أبي أمامة وأثر عمر (الذي ذكرتُ روايته)، حيث ساقهما البيهقي في «الشعب» متتابعين، كما نبَّه علىٰ ذلك بعضهم.

ولهذا كان الصَّحابةُ أعرفَ الأمَّة بالإسلام وتفاصيله وأبوابه وطرقه، وأشدَّ النَّاس رغبةً فيه، ومحبةً له، وجهادًا لأعدائه، وتكلُّمًا بأعلامه، وتحذيرًا من خلافه؛ لكمال علمهم بضدِّه، فجاءهم الإسلامُ كلُّ خصلةٍ منه مضادَّةٌ لكلِّ خصلةٍ مما كانوا عليه، فازدادوا له معرفةً وحبًّا، وفيه جهادًا؛ بمعرفتهم بضدِّه.

وذلك بمنزلة من كان في حَصَرٍ شديدٍ وضيقٍ ومرضٍ وفقرٍ وخوفٍ ووَحْشَة، فقيَّض الله له من نقله منه إلىٰ فضاءٍ وسَعةٍ وأمنٍ وعافيةٍ وغِنًى وبهجةٍ ومسرَّة، فإنه يزدادُ سرورُه وغِبطتُه ومحبتُه بما نُقِل إليه بحسب معرفته بما كان فيه.

وليس حالُ هذا كمن وُلِد في الأمن والعافية والغِنىٰ والسُّرور، فإنه لم يشعُر بغيره، وربما قُيِّضت[1] له أسبابٌ تخرجُه عن ذلك إلىٰ ضدِّه وهو لا يشعُر، وربما ظنَّ أنَّ كثيرًا من أسباب الهلاك والعَطب تفضي به إلىٰ السَّلامة والأمن والعافية، فيكون هلاكُه علىٰ يَدَي نفسه وهو لا يشعُر. وما أكثر هذا الضَّربَ من النَّاس!

فإذا عَرَف الضدَّين، وعَلِم مباينةَ الطَّرفين[2]، وعَرَف أسبابَ الهلاك علىٰ التفصيل، كان أحرىٰ أن تدُوم له النِّعمة، ما لم يُؤْثِر أسبابَ زوالها علىٰ عِلم، وفي مثل هذا قال القائل:

عرفتُ الشَّرَّ لا للشَّرْ ... رِ لكنْ لِتَوقِّيهِ

(١) (ن): «اقتضت».

(٢) (ت، ق): «الطريقين».

ومَـــن لا يَعْـــرِف الـــشَّرَّ   مِـــن النَّـــاسِ يَـــقَعْ فيـــهِ[1]

وهذه حالُ المؤمن؛ يكونُ فَطِنًا حاذقًا، أعرَف النَّاس بالشرِّ، وأبعدَهم منه، فإذا تكلَّم في الشرِّ وأسبابه ظننتَه مِنْ شرِّ النَّاس، فإذا خالطتَه وعرفتَ طويَّته رأيتَه من أبرِّ النَّاس.

والمقصودُ أنَّ من بُلي بالآفات صار من أعرف النَّاس بطرقها، وأمكنه أن يسدَّها علىٰ نفسه وعلىٰ من ٱستنصحه من النَّاس ومن لم يستنصحه[2].

فصل

ومنها: أنه سبحانه يذيقُ عبدَه ألمَ الحجاب عنه، والبُعد، وزوال ذلك الأُنس والقُرب؛ ليمتحن عبدَه:

فإن أقام علىٰ الرِّضا بهذه الحال، ولم يجد نفسَه تطالبُه بحالها الأوَّل مع الله، بل ٱطمأنت وسكنت إلىٰ غيره= عَلِم أنه لا يصلُح، فوضعه في مرتبته التي تليقُ به.

وإن ٱستغاث ٱستغاثة الملهوف، وتقلَّق تقلُّق المكروب[3]، ودعا دعاء المضطرِّ، وعَلِم أنه قد فاته حياتُه[4] حقًّا، فهو يهتفُ بربِّه أن يردَّ عليه حياته،

---

(١) البيتان لأبي فراس، في ديوانه (٣٦٩)، و«اليتيمة» (١/ ٨٤)، و«الحماسة المغربية» (١٢٥٣). ودون نسبة في مصادر كثيرة.

(٢) (ح، ن): «وعلىٰ من استصحبه من الناس ومن لم يستصحبه».

(٣) كذا في الأصول. والتقلُّق تفعُّلٌ من القَلَق، كالتفزُّع. ولم تذكره المعاجم. قال ابن قلاقس (ت: ٥٦٧):

هو راتبٌ قد كنتُ أرقبُ نجمَه   فهوىٰ وقد جعل التقلُّقَ راتبي

(٤) كذا في الأصول، بتذكير الفعل، كقوله تعالى: ﴿فَقَدْ جَآءَكُم بَيِّنَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ﴾.

ويعيد عليه ما لا حياة له بدونه= عَلِم أنه موضعٌ لما أُهِّل له، فردَّ عليه أحوجَ ما هو إليه، فعظُمت به فرحتُه، وكمُلت به لذَّتُه، وتمَّت به نعمتُه[1]، واتصل به سرورُه، وعَلِم حينئذٍ مقدارَه، فعَضَّ عليه بالنَّواجذ، وثنىٰ عليه الخناصر، وكان حالُه كحال ذلك الفاقد لراحلته التي عليها طعامُه وشرابُه في الأرض المَهْلَكة إذا وجدها بعد معاينة الهلاك؛ فما أعظم موقع ذلك الوِجْدان عنده!

ولله أسرارٌ وحِكَمٌ ومنبِّهاتٌ وتعريفاتٌ لا تنالها عقولُ البشر.

فقُل لغليظِ القلب ويحكَ ليسَ ذا بِعُشِّكَ فادْرُجْ طالبًا عُشَّكَ البالي
ولا تكُ ممَّن مَدَّ باعًا إلىٰ جَنًى فقَصَّرَ عنه قال ذا ليسَ بالحالي[2]

فالعبدُ إذا بُلي بعد الأُنس بشيءٍ من الوَحْشة، وبعد القُرب صَلِي بنار البِعاد[3]، ٱشتاقت نفسُه إلىٰ لذَّة تلك المعاملة، فحنَّت وأنَّت وتضرَّعت[4] وتعرَّضت لنفحات من ليس لها منه عِوَضٌ أبدًا، ولا سيَّما إذا تذكَّرت برَّه ولطفه وحنانه وقُربه؛ فإنَّ هذه الذكرىٰ تمنعُها القرار وتهيِّجُ منها البلابل[5]، كما قال القائل ـ وقد فاته طوافُ الوداع، فركب الأخطار ورجع إليه ـ:

ولما تذكَّرتُ المنازلَ بالحِمىٰ ولم يُقْضَ لي تسليمةُ المتزَوِّدِ
تيقَّنتُ أنَّ العَيْشَ ليس بنافعي إذا أنا لم أنظُر إليها بموعدِ[6]

(١) «وتمت به نعمته» ليست في (ح، ن).
(٢) أي: ليس بالحلو. والبيتان أشبه بنظم المصنف.
(٣) (ن، ح): «بعد الأنس بالوحشة وبعد القرب بنار البعاد».
(٤) (ن، ح): «وتصدعت».
(٥) وهي الهموم والوساوس في الصدر. «اللسان» (بلل).
(٦) البيت الأول في «الموازنة» (٢/ ٤٧)، و«شرح نهج البلاغة» (٨/ ١٢٨) للعلوي =

وإن ٱستمرَّ إعراضها ولم تَحِنَّ إلىٰ مَعْهَدها الأوَّل[1]، ولم تحسَّ بفاقتها الشديدة وضرورتها إلىٰ مراجعة قربها من ربها؛ فهي ممَّن إذا غاب لم يُطْلب، وإذا أبَق لم يُسْترجع، وإذا جنىٰ لم يُسْتَعتَب. وهذه هي النُّفوسُ التي لم تُؤهَّل لما هنالك. وبحَسْب الـمُعْرِض هذا الحرمان، فإنه يكفيه، وذلك ذنبٌ عقابُه فيه.

فصل

ومنها: أنَّ الحكمة الإلهيَّة ٱقتضت تركيبَ الشَّهوة والغضب في الإنسان، وهاتان القُوَّتان فيه بمنزلة صفاته الذَّاتية، لا ينفكُّ عنها، وبهما وقعت المحنةُ والابتلاء، وعُرِّض لنيل الدَّرجات العُلىٰ، واللَّحاق بالرفيق الأعلىٰ، والهبوط إلىٰ أسفل سافلين.

فهاتان القُوَّتان لا يَدَعان العبدَ حتىٰ يُنيلانه منازل الأبرار، أو يضعانه تحت أقدام الأشرار، ولن يجعل الله مَن شهوتُه مصروفةٌ إلىٰ ما أُعِدَّ له في دار النَّعيم، وغضبُه حميَّةٌ لله ولكتابه ولرسوله ولدينه، كمن شهوتُه[2] مصروفةٌ في هواه وأمانيه العاجلة، وغضبُه مقصورٌ علىٰ حظِّه، ولو ٱنتُهِكت محارمُ الله وحدودُه، وعُطِّلت شرائعُه وسننُه، بعد أن يكون هو ملحوظًا بعَيْن

= البصري صاحب الزنج، وفي «ذيل الأمالي» (١٢٠) من إنشاد الزبير بن بكار لبعض البصريين القشيريين، و«التذكرة الحمدونية» (٦/ ٦٠) لبعض بني قشير، وأنشده ثعلب من أبياتٍ في «المحب والمحبوب» (٢/ ٨١).

قال شيخنا الإصلاحي: وجواب (لما) في الأبيات المرويَّة: زفرتُ إليها زفرةً...، وهنا: تيقنتُ...؛ فالظاهر أن بعضهم ضمَّن البيت القديم في شعره.

(١) (ح، ن): «مهدها الأول».

(٢) (ق، ن): «كمن جعل شهوته».

الاحترام والتَّعظيم والتَّوقير ونفوذ الكلمة. وهذه حالُ أكثر الرُّؤساء أعاذنا الله منها.

فلن يجعل الله هذين الصِّنفين في دارٍ واحدة، فهذا رَكَض[1] بشهوته وغضبه إلىٰ أعلىٰ عِلِّيِّين، وهذا هوىٰ بهما إلىٰ أسفل سافلين.

والمقصودُ أنَّ تركيبَ الإنسان علىٰ هذا الوجه هو غايةُ الحكمة، ولا بدَّ أن يقتضي كلُّ واحدٍ من القوَّتين أثرَه[2]، فلا بدَّ من وقوع الذَّنب والمخالفات والمعاصي، ولا بدَّ من ترتُّب آثار هاتين القُوَّتين عليهما، ولو لم يُخْلقا[3] في الإنسان لم يكن إنسانًا، بل كان مَلَكًا؛ فالترتُّبُ[4] من موجَبات الإنسانيَّة، كما قال النبيُّ ﷺ: **«كلُّ بني آدم خطَّاء، وخيرُ الخطَّائين التوَّابون»**[5].

---

(١) (ح، ن): «فهذا صعد».

(٢) كذا في الأصول، حملًا على المعنى. والجادة: كل واحدة من القوتين أثرها.

(٣) (ح، ن): «ولو لم يختلفا».

(٤) (ق): «فالترتيب». وفي طرة (د): «لعله: فالذنب». وهو محتمل.

(٥) أخرجه الترمذي (٢٤٩٩)، وابن ماجه (٤٢٥١)، وأحمد (٣/ ١٩٨)، وغيرهم من حديث علي بن مسعدة عن قتادة عن أنس.
قال الإمام أحمد ـ كما في «المنتخب من العلل للخلال» (٩٢) ـ: «هذا حديثٌ منكر». وقال الترمذي: «هذا حديث غريبٌ لا نعرفه إلا من حديث علي بن مسعدة عن قتادة». وقال أبو أحمد الحاكم في «الأسامي والكنىٰ» (٤/ ٨١): «هذا حديثٌ منكر لا يتابع عليه علي بن مسعدة». وانظر: «مسند البزار» (٧٢٣٦).
وأخرجه ابن عدي في «الكامل» (٥/ ٢٠٧)، وابن حبان في «المجروحين» (٢/ ١١١) في ترجمة علي بن مسعدة، وأنكراه عليه. =

فأمَّا من ٱكتنفته العصمة، وضُرِبت عليه سُرادِقاتُ الحفظ، فهم أقلُّ أفراد النَّوع الإنسانيِّ، وهم خلاصتُه ولبُّه.

فصل

ومنها: أنَّ الله سبحانه إذا أراد بعبده خيرًا أنساه رؤيةَ طاعاته، ورَفَعَها من قلبه ولسانه، فإذا ٱبتُلي بالذَّنب جعله نُصْبَ عينيه، ونسي طاعاته، وجعل همَّه كلَّه بذنبه[1]، فلا يزالُ ذنبُه أمامه إن قام أو قعد أو غدا أو راح، فيكونُ هذا عينَ الرحمة في حقِّه.

كما قال بعض السَّلف: «إنَّ العبد ليعملُ الذَّنبَ فيدخُل به الجنَّة، ويعملُ الحسنةَ فيدخلُ بها النَّار.

قالوا: وكيف ذلك؟

قال: يعملُ الخطيئةَ فلا تزالُ نُصْبَ عينيه كلَّما ذَكَرَها بكىٰ، وندم، وتاب، واستغفر، وتضرَّع، وأناب إلىٰ الله، وذلَّ له وانكَسَر، وعَمِل لها أعمالًا؛ فتكونُ سببَ الرحمة في حقِّه.

ويعملُ الحسنةَ فلا تزالُ نُصْبَ عينيه يَمُنُّ بها ويراها ويعتدُّها علىٰ ربِّه وعلىٰ الخلق، ويتكبَّر بها، ويتعجَّبُ من النَّاس كيف لا يعظِّمونه ويكرمونه ويجلُّونه عليها، فلا تزالُ هذه الأمورُ به حتىٰ تقوىٰ عليه آثارُها؛ فتُدخِله

= وخالفه سعيد بن أبي عروبة عن قتادة فلم يرفعه، بل جعله من أخبار أهل الكتاب. أخرجه أحمد في «الزهد» (٩٦). وهذا هو المحفوظ.
وصحح الحاكم الرواية المرفوعة (٤/ ٢٤٤)، فتعقبه الذهبي.

(١) (ن): «ذنبه».

النَّار»[1].

فعلامةُ السَّعادة أن تكون حسناتُ العبد خلف ظهره، وسيئاتُه نُصْبَ عينيه. وعلامةُ الشقاوة أن يجعل حسناته نُصْبَ عينيه، وسيئاته خلف ظهره. والله المستعان.

فصل

ومنها: أنَّ شُهود العبد ذنوبَه وخطاياه توجبُ له أن لا يرىٰ لنفسه علىٰ أحدٍ فضلًا، ولا له علىٰ أحدٍ حقًّا[2]؛ فإنه يشهدُ عيوبَ نفسه وذنوبَه، فلا يظنُّ أنه خيرٌ من مسلمٍ يؤمنُ بالله ورسولِه، ويحرِّمُ ما حرَّم الله ورسوله.

وإذا شَهِد ذلك مِنْ نفسه لم يَرَ لها علىٰ النَّاس حقوقًا من الإكرام يتقاضاهم إياها ويذمُّهم علىٰ ترك القيام بها، فإنها عنده أخسُّ قدرًا وأقلُّ قيمةً من أن يكون لها علىٰ عباد الله حقوقٌ يجبُ عليهم مراعاتُها، أو لها عليهم فضلٌ يستحقُّ أن يُكْرَم ويُعَظَّم ويُقَدَّم لأجله.

فيَرىٰ أنَّ من سلَّم عليه أو لَقِيَه بوجهٍ منبسطٍ فقد أحسن إليه، وبذل له ما لا يستحقُّه؛ فاستراحَ هذا في نفسه، وأراح النَّاسَ من شِكايته وغضبه علىٰ

---

(١) جاء أصلُ هذا المعنىٰ من قول أبي موسىٰ وأبي أيوب رضي الله عنهما، ومن قول الحسن وأبي حازم. انظر: «الزهد» لهناد (٩١٠، ٩١١)، ولابن المبارك (١٦٣، ١٦٤)، ولأحمد (٢٧٧)، و«الحلية» لأبي نعيم (٣/ ٢٤٢، ٧/ ٢٨٨)، و«شعب الإيمان» للبيهقي (١٢/ ٢٣٥).
ورُوِي من مرسل الحسن عند ابن المبارك (١٦٢)، وأحمد (٣٩٧).

(٢) قال ابن تيمية: «العارف لا يرىٰ له على أحدٍ حقًّا، ولا يشهدُ له على غيره فضلًا، ولذلك لا يعاتِب ولا يطالِب ولا يضارِب». «مدارج السالكين» (١/ ٥٢٣).

الوجود وأهله، فما أطيبَ عيشَه! وما أنعمَ بالَه! وما أقَرَّ عينَه!

وأين هذا ممَّن لا يزالُ عاتبًا علىٰ الخلق، شاكيًا ترك قيامهم بحقِّه، ساخطًا عليهم، وهم عليه أسخط؟!

فسبحان من بَهَرَت حكمتُه عقول العالمين.

فصل

ومنها: أنه يوجبُ له الإمساكَ عن عيوب النَّاس والفِكر فيها؛ فإنه في شُغلٍ بعيب نفسه[1]، فطُوبىٰ لمن شغله عيبُه عن عيوب النَّاس، وويلٌ لمن نَسِيَ عيبَه وتفرَّغ لعيوب النَّاس. هذا من علامة الشَّقاوة، كما أنَّ الأوَّل من أمارات السَّعادة.

فصل

ومنها: أنه إذا وقع في الذَّنب شَهِد نفسَه مثل إخوانه الخطَّائين، وشَهِد أنَّ المصيبة واحدة، والجميعَ مشتركون في الحاجة ـ بل في الضرورة ـ إلىٰ مغفرة الله وعفوه ورحمته، فكما يحبُّ أن يستغفر له أخوه المسلم، كذلك هو أيضًا ينبغي أن يستغفر لأخيه المسلم، فيصير هِجِّيراه: «ربِّ ٱغفر لي ولوالديَّ وللمسلمين والمسلمات وللمؤمنين والمؤمنات».

وقد كان بعضُ السَّلف يستحبُّ لكلِّ أحدٍ أن يداوم علىٰ هذا الدُّعاء كلَّ يومٍ سبعين مرَّة، فيجعل له منه وِرْدًا لا يُخِلُّ به. سمعتُ شيخنا يذكُره، وذكَر

(١) (ق، د): «بعيبه ونفسه».

فيه فضلاً عظيمًا لا أحفظُه[1]، وربَّما كان من جملة أوراده التي لا يُخِلُّ بها[2]. وسمعتُه يقول: إن جَعَله بين السَّجدتين جاز.

فإذا شَهِد العبدُ أنَّ إخوانه مصابون بمثل ما أُصِيبَ به، محتاجون إلىٰ ما هو محتاجٌ إليه، لم يمتنع من مباعدتهم إلا لفَرْط بُخْلٍ[3] بمغفرة الله وفضله، وحقيقٌ بهذا أن لا يُساعَد فإنَّ الجزاء من جنس العمل.

وقد قال بعض السَّلف: «إنَّ الله لما عَتَبَ علىٰ الملائكة بسبب قولهم:

---

(١) لعله ما ذكره في «الروح» (٣٩٠)، قال: «ولهذا جاء أثرٌ عن بعض السلف أنه من قال كل يوم سبعين مرة: رب اغفر لي ولوالدي وللمسلمين والمسلمات والمؤمنين والمؤمنات، حصل له من الأجر بعدد كل مسلم ومسلمة ومؤمن ومؤمنة. ولا تستبعد هذا، فإنه إذا استغفر لإخوانه فقد أحسن إليهم، والله لا يضيع أجر المحسنين».
وانظر منامًا لبعض السلف في «الحلية» (١٠/ ١١٣).
وعند الطبراني في «مسند الشاميين» (٢١٥٥) من حديث عبادة بن الصامت مرفوعًا: «من استغفر للمؤمنين والمؤمنات كتب له بكلِّ مؤمن ومؤمنة حسنة». وإسناده ضعيف، وجوَّده الهيثمي في «المجمع» (١٠/ ٣٥٢). ومن حديث أم سلمة في «المعجم الكبير» (٢٣/ ٣٧٠)، وإسناده ضعيف. وفي الباب حديثٌ ثالث ضعيف. انظر: «السلسلة الضعيفة» (٥٩٧٦).
وانظر تقرير ما دلت عليه في «تحفة الذاكرين» للشوكاني (٣٨٠).
وربما كان أصل التزام عدد السبعين ما أخرجه الترمذي (٣٢٥٩) وصححه من حديث أبي هريرة في قوله تعالىٰ: ﴿وَٱسْتَغْفِرْ لِذَنۢبِكَ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ﴾ قال: فقال ﷺ: «إني لأستغفر الله في اليوم سبعين مرة».

(٢) انظر: «مجموع الفتاوىٰ» (٢٢/ ٥٢١، ٢٤/ ٣٢٢).

(٣) (ن): «لفرط جهل».

﴿أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ ٱلدِّمَآءَ﴾، وامتَحَن هاروتَ وماروتَ بما ٱمتحنهما به، جَعَلت الملائكةُ بعد ذلك تستغفرُ لبني آدم وتدعو الله لهم»[1].

فصل

ومنها: أنه إذا شَهِد نفسَه مع ربِّه مسيئًا خاطئًا مفرِّطًا[2]، مع فَرْطِ إحسان الله إليه في كلِّ طرفة عين، وبرِّه به، ودَفْعِه عنه، وشدَّة حاجته إلىٰ ربِّه، وعدم ٱستغنائه عنه نَفَسًا واحدًا، وهذه حالُه معه= فكيف يطمعُ أن يكون النَّاسُ معه كما يحبُّ، وأن يعاملوه بمحض الإحسان وهو لم يعامل ربَّه بتلك المعاملة؟! وكيف يطمعُ أن يطيعه مملوكُه وولدُه وزوجتُه في كلِّ ما يريد، ولا يعصونه[3] ولا يخلُّون بحقوقه، وهو مع ربِّه ليس كذلك؟! وهذا يوجبُ له أن يستغفر لمسيئهم، ويعفو عنه، ويسامحه، ويُغْضِي عن الاستقصاء في طلب حقِّه.

فهذه الآثارُ ونحوُها متىٰ ٱجتناها العبدُ من الذَّنب فهي علامةُ كونه رحمةً في حقِّه، ومتىٰ ٱجتنىٰ منه[4] أضدادَها وأوجبت له خلافَ ما ذكرناه فهي والله علامةُ الشَّقاوة، وأنه مِنْ هوانه علىٰ الله وسقوطه من عَيْنه خلَّىٰ بينه وبين معاصيه؛ ليقيم عليه حجَّةَ عدله، فيعاقبه باستحقاقه.

---

(١) أخرجه الحاكم في «المستدرك» (٢/ ٤٤٢)، ومن طريقه البيهقي في «شعب الإيمان» (١٢/ ٨٥) عن ابن عباس. وصححه الحاكم، ولم يتعقبه الذهبي.

(٢) (ن): «مسيئا مخطئا خاطئا مفرطا مع الله». (ح): «مسيئا خاطئا مع الله».

(٣) كذا في الأصول.

(٤) (ح، ن): «ومن اجتنى منه».

وتتداعىٰ السَّيئاتُ في حقِّ مثل هذا وتتولف[1]، فيتولَّدُ من الذَّنب الواحد ما شاء الله من المتالف والمعاطب التي يهوي بها في دركات العذاب، فالمصيبةُ كلُّ المصيبة الذَّنبُ يتولَّدُ من الذَّنب، ثمَّ يتولَّدُ من الاثنين ثالث، ثمَّ تقوىٰ الثَّلاثةُ فتوجبُ رابعًا، وهلُمَّ جرًّا.

ومن لم يكن له فقهُ نفسٍ في هذا الباب هلك من حيثُ لا يشعُر.

فالحسناتُ والسَّيئاتُ آخذٌ بعضُها برقاب بعض، يتلو بعضُها بعضًا، ويُثْمِرُ بعضُها بعضًا؛ قال بعض السَّلف: «إنَّ من ثواب الحسنةِ الحسنةَ بعدها، وإنَّ من عقاب السيئةِ السيئةَ بعدها»[2].

وهذا أظهرُ عند النَّاس من أن تُضرب له الأمثالُ وتُطلب له الشَّواهد[3] والله المستعان.

فصل

وإذا تأمَّلتَ حكمتَه سبحانه فيما ٱبتلىٰ به عبادَه وصفوته بما ساقهم به إلىٰ أجلِّ الغايات وأكمل النِّهايات التي لم يكونوا يعبُرون إليها إلا علىٰ جسرٍ من الابتلاء والامتحان، وكان ذلك الجسرُ لكماله كالجسر الذي لا سبيل إلىٰ عُبورهم إلىٰ الجنة إلا عليه، وكان ذلك الابتلاءُ والامتحانُ عَيْنَ

---

(١) كذا في الأصول. ولعلها: وتتوالف. أي: يأتلف بعضها إلىٰ بعض.
وقال شيخنا الإصلاحي: إذا لم يكن محرفًا، فهو: تتألَّف، كما قالوا: تواليف.

(٢) أخرجه أبو عبد الرحمن السلمي في «طبقات الصوفية» (٣٨٢)، ومن طريقه البيهقي في «شعب الإيمان» (١٢/ ٥٠٥) عن أبي الحسن المزيِّن (ت: ٣٢٨).

(٣) انظر: «الداء والدواء» (١٣٩)، و«طريق الهجرتين» (٥٩٤).

المنح[1] في حقِّهم والكرامة، فصورتُه صورةُ ٱبتلاءٍ وامتحان[2]، وباطنُه فيه الرحمةُ والنِّعمةُ والمنَّة. فكم لله من نعمةٍ جسيمةٍ ومنَّةٍ عظيمة تُجنىٰ من قطوف الابتلاء والامتحان!

فتأمَّل حال أبينا آدم ﷺ، وما آلت إليه محنتُه من الاصطفاء والاجتباء والتَّوبة والهداية ورفعة المنزلة، ولولا تلك المحنةُ التي جرت عليه ـ بإخراجه[3] من الجنَّة، وتوابع ذلك ـ لما وصل إلىٰ ما وصل إليه، فكم بين حالته الأولىٰ وحالته الثَّانية في نهايته!

وتأمَّل حال أبينا الثَّاني نوح ﷺ، وما آلت إليه محنتُه وصبرُه علىٰ قومه تلك القرون كلَّها، حتىٰ أقرَّ اللهُ عينَه، وأغرَق أهلَ الأرض بدعوته، وجَعَل العالم بعده من ذريَّته، وجَعَله خامس خمسةٍ هم أولو العزم الذين هم أفضلُ الرسل، وأمر رسوله ونبيَّه محمدًا ﷺ أن يصبر كصبره، وأثنىٰ عليه بالشُّكر، فقال: ﴿إِنَّهُۥ كَانَ عَبۡدٗا شَكُورٗا﴾ [الإسراء: ٣]، فوصفه بكمال الصَّبر والشُّكر.

ثمَّ تأمَّل حال أبينا الثَّالث إبراهيم ﷺ؛ إمام الحنفاء، وشيخ الأنبياء، وعَمُود العالم[4]، وخليل ربِّ العالمين من بني آدم، وتأمَّل ما آلت إليه محنتُه وصبرُه وبذلُه نفسَه لله.

وتأمَّل كيف آل به بذلُه لله نفسَه ونصرُه دينَه إلىٰ أن ٱتخذه الله خليلًا لنفسه، وأمر رسوله وخليله محمَّدًا ﷺ أن يتَّبع ملَّته.

---

(١) (ق، ت): «عين المنهج».

(٢) «وامتحان» ليست في (ح، ن).

(٣) (ح، ن): «وهي إخراجه».

(٤) ذكر المصنف في «جلاء الأفهام» (٣٠٦) أن أهل الكتاب يسمونه كذلك.

وأنبِّهك علىٰ خصلةٍ واحدةٍ مما أكرمه الله به في محنته بذبح ولده؛ فإنَّ الله تبارك وتعالىٰ جازاه علىٰ تسليمه ولدَه لأمر الله بأن بارك في نسله وكثَّره، حتىٰ ملأ السَّهل والجبل؛ فإنَّ الله تعالىٰ لا يتكرَّمُ عليه أحد، وهو أكرمُ الأكرمين، فمن ترك لوجهه أمرًا أو فعله لوجهه بَذَل اللهُ له أضعاف ما تركه من ذلك الأمر أضعافًا مضاعفة، وجازاه بأضعاف ما فعله لأجله أضعافًا مضاعفة.

فلما أُمِرَ إبراهيمُ[1] بذبح ولده فبادر لأمر الله، ووافَق عليه الولدُ أباه، رضًا منهما وتسليمًا[2]، وعَلِم الله منهما الصِّدق والوفاء= فَدَاه بِذِبْحٍ عظيم وأعطاهما ما أعطاهما من فضله، وكان من بعض عطاياه أن بارك في ذريَّتهما حتىٰ ملؤوا الأرض؛ فإنَّ المقصود بالولد إنما هو التناسلُ وتكثيرُ الذُّريَّة، ولهذا قال إبراهيم: ﴿رَبِّ هَبْ لِى مِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾ [الصافات: ١٠٠]، وقال: ﴿رَبِّ ٱجْعَلْنِى مُقِيمَ ٱلصَّلَوٰةِ وَمِن ذُرِّيَّتِى﴾ [إبراهيم: ٤٠].

فغايةُ ما كان يَحْذَرُ ويخشىٰ مِنْ ذبح ولده[3] انقطاع نسله، فلمَّا بذل ولده لله وبذل الولدُ نفسَه، ضاعفَ الله النَّسل، وبارك فيه، وكثَّره، حتىٰ ملؤوا الدُّنيا، وجعل النبوَّة والكتابَ في ذريَّته خاصَّة، وأخرج منهم محمَّدًا ﷺ.

وقد ذُكِر أنَّ داود عليه السَّلام أراد أن يَعْلَمَ عَدَد بني إسرائيل، فأمَر بإحضارهم، وبَعَث لذلك نُقَباء وعُرَفاء، وأمرهم أن يرفعوا إليه ما بَلَغ

---

(١) (ت): «فلما أمر الله إبراهيم».

(٢) (ت): «ووافق عليه الولد أباه رضي الله عنهما».

(٣) (د، ق، ن): «ذبح الولد».

عـددُهم، فمكثـوا مـدَّةً لا يقـدرون عـلىٰ ذلـك، فـأوحىٰ الله إلىٰ داود: أن قـد عَلِمْتَ أني وعدتُ أباكَ إبراهيم لما أمرتُه بـذبح ولـده فبادَر إلىٰ طاعـة أمـري أن أُبـارِك لـه في ذريَّتـه حتـىٰ يـصيروا في عـدد النُّجـوم، وأجعلهـم بحيـث لا يحصىٰ عددُهم، وقد أردتَ أنت أن تحصي عددًا قـدَّرتُ أنـه لا يحـصىٰ[1]... وذكر باقي الحديث[2].

فجَعَل مِنْ نسله هاتين الأمَّتين العظيمتين الذين[3] لا يحصي عـددَهم إلا الله خالقُهم ورازقُهم، وهم بنو إسرائيل وبنو إسماعيل، هـذا سوىٰ مـا أكرمه الله به مِنْ رفع الذِّكر والثَّناء الجميل علىٰ ألـسنة جميـع الأمـم وفي الـسَّموات بين الملائكة.

فهذا من بعض ثمرة معاملته، فتبًّا لمـن عَرَفـه ثـمَّ عامـل غـيره، مـا أخـسرَ صفقتَه وما أعظمَ حسرتَه!

فصل

ثمَّ تأمَّل حال الكليم موسىٰ عليه السَّلام وما آلـت إليـه محنتُـه وفُتُونُـه[4] من أوَّل ولادته إلىٰ منتهىٰ أمره، حتىٰ كلَّمه الله منه إليه تكليمًا، وكتب له التَّوراة بيده، ورفَعه إلىٰ أعلىٰ السَّموات، واحتَمل له ما لا يَـحْتمِلُ لغيره، فإنه رمىٰ الألواحَ علىٰ الأرض حتىٰ تكسَّرت، وأخذ بلحية نبيِّ الله هـارون وجـرَّه

---

(١) (ح، ن): «وقد أردت أن تحصي عددهم أقدرت أن تحصي».

(٢) أخرجه الطبري في «التاريخ» (١/ ٤٨٥) عن وهب بن منبه. فهو من أخبار بني إسرائيل.

(٣) (ت): «الذي». (ح): «اللذين».

(٤) كما قال تعالىٰ عنه: ﴿وَفَتَنَّاكَ فُتُونًا﴾ [طه: ٤٠]. وسقطت الكلمة من (ت).

إليه، ولَطَم وجه ملَك الموت ففقأ عينَه، وخاصَم ربَّه ليلة الإسراء في شأن محمدٍ رسول الله ﷺ، وربُّه يحبُّه علىٰ ذلك كلِّه، ولا سقط شيءٌ منه من عينه، ولا سقطت منزلتُه عنده، بل هو الوجيهُ عند الله، القريب، ولولا ما تقدَّم من السَّوابق، وتحمُّل الشَّدائد والمِحَن العِظام في الله، ومقاساة الأمَّتين الشَّديدتَين[1]: فرعونَ وقومه، ثمَّ بني إسرائيل وما آذَوْهُ به وما صَبَر عليهم لله[2].

ثمَّ تأمَّل حال المسيح ﷺ؛ وصبرَه علىٰ قومه، واحتمالَه في الله[3] ما تحمَّله منهم، حتىٰ رفعه الله إليه، وطهَّره من الذين كفروا، وانتقم من أعدائه، وقطَّعهم في الأرض، ومزَّقهم كلَّ ممزَّق، وسَلَبهم مُلْكَهم وفخرَهم إلىٰ آخر الدَّهر.

فصل

فإذا جئتَ إلىٰ النبيِّ ﷺ وتأمَّلتَ سيرته مع قومه، وصبرَه في الله، واحتمالَه ما لم يحتمله نبيٌّ قبله، وتلوُّنَ الأحوال عليه مِنْ سِلْمٍ وحرب، وغنًى وفقر، وخوفٍ وأمن[4]، وإقامةٍ في وطنه وظعْنٍ عنه وتَركِه لله، وقتلِ أحبابه وأوليائه بين يديه، وأذىٰ الكفَّار له بسائر أنواع الأذىٰ من القول والفعل، والسِّحر والكذب، والافتراء عليه والبهتان؛ وهو مع ذلك كلِّه صابرٌ علىٰ أمر الله، يدعو إلىٰ الله.

---

(١) (ن، ح): «ومقاساة الأمر الشديد بين».

(٢) جواب (لولا) محذوفٌ، وتقديره: لم يكن له ذلك. وانظر ما تقدم (ص: ٥٠٦).

(٣) (ت): «واحتماله لله».

(٤) (ح، ن): «من سلم وخوف وغنىٰ وفقر وأمن». وهو تحريف.

فلم يُؤذ نبيٌّ ما أُوذِي، ولم يَحْتَمِل في الله ما ٱحتَمَله[1]، ولم يُعْط نبيٌّ ما أُعطِيَه، فرفَع الله له ذِكْرَه، وقَرَن ٱسمه باسمه، وجعله سيِّد النَّاس كلِّهم، وجعله أقربَ الخلق إليه وسيلة، وأعظمهم عنده جاهًا، وأسمَعهم عنده شفاعة.

وكانت له تلك المحنُ والابتلاءُ عينَ كرامته، وهي مما زاده الله بها شرفًا وفضلًا، وساقه بها إلىٰ أعلىٰ المقامات.

وهذا حالُ ورثته من بعده الأمثل فالأمثل، كلٌّ له نصيبٌ من المحنة، يسوقُه الله به إلىٰ كماله بحسب متابعته له، ومن لا نصيب له من ذلك فحظُّه من الدُّنيا[2] حظُّ من خُلِق لها وخُلِقت له وجُعِل خَلاقُه ونصيبُه فيها، فهو يأكُلُ منها رغَدًا، ويتمتَّعُ فيها حتىٰ يناله نصيبُه من الكتاب، يُمْتَحَنُ أولياءُ الله وهو في دَعَةٍ وخَفْض عَيْش[3]، ويخافون وهو آمِن، ويحزنون وهو في أهله مسرور، له شأنٌ ولهم شأن، وهو في وادٍ وهم في واد، همُّه ما يُقِيمُ به جاهَه، ويَسْلَمُ به مالُه، وتُسْمَعُ به كلمتُه، لَزِم من ذلك ما لَزِم، ورَضِي من رَضِي وسَخِط من سَخِط، وهمُّهم إقامةُ دين الله، وإعلاء كلمته، وإعزاز أوليائه، وأن تكون الدَّعوةُ له وحده، فيكون هو وحده المعبود لا غيره، ورسولُه المطاعَ لا سواه.

فللَّه سبحانه من الحِكَم في ٱبتلائه أنبياءه ورسله وعباده المؤمنين ما تتقاصرُ عقولُ العالمين عن معرفته، وهل وَصَل من وَصَل إلىٰ الغايات

(١) (ح): «فلم يؤذ نبي ما أوذي ولم يحتمله».

(٢) (ت، د، ق): «فحظه في الدنيا».

(٣) (ت): «في دعة وحفظ وخفض عيش».

المحمودة[1] والنِّهايات الفاضلة إلا علىٰ جِسْر المحنة والابتلاء؟!

كـذا المعـالي إذا مـا رُمْـتَ تُـدْرِكُها فاعبُرْ إليها علىٰ جِسْرٍ من التَّعـبِ[2]

فصل[3]

وإذا تأمَّلتَ الحكمة البـاهرة في هـذا الـدِّين القيِّم[4]، والملَّـة الحنيفيـة، والشريعة المحمَّدية، التي لا تنالُ العبارةُ كمالَـها، ولا يُدْرِكُ الوصفُ حُسْنَها، ولا تقترحُ عقولُ العقلاء ـ ولو ٱجتمعـت وكانـت علـىٰ عقـل أكمـل[5] رجـلٍ منهم ـ فوقها، وحسبُ العقول الكاملة الفاضلة أن أدركَت حُسْنَها، وشَـهِدت بفضلها، وأنه ما طَرَق العالمَ شريعةٌ أكملُ ولا أجلُّ[6] ولا أعظمُ منها.

فهـي نفـسُها الـشاهدُ والمـشهودُ لـه، والحجَّـةُ والمحـتجُّ لـه، والـدَّعوىٰ والبرهـان، ولـو لـم يـأت المرسَـلُ[7] ببرهـانٍ عليهـا لكفـىٰ بهـا برهانًـا وآيـةً وشـاهدًا عـلىٰ أنهـا مـن عنـد الله، وكلُّهـا شـاهدةٌ لـه بكـمال العلـم، وكـمال

(١) (ح، ن): «المقامات المحمودة».

(٢) مأخوذٌ من قول أبي تمام في بائيته الذَّائعة، «ديوانه» (١/ ٧٣):

بَصُرْتَ بالراحةِ الكبرىٰ فلم تَرَها تُنَـالُ إلا علىٰ جِسْرٍ من التَّـعبِ

(٣) قبل الكلمة في (ح، ن): «والحمد لله وحده، وصلىٰ الله علىٰ محمَّد وآله وصحبه وسلَّم تسليمًا كثيرًا دائمًا أبدًا إلىٰ يوم الدين، ورضي الله عن أصحاب رسول الله أجمعين». وليست في (د، ت، ق).

(٤) (ن، ح): «الدين القويم».

(٥) (ق، ن، د، ت): «وكانت علىٰ محل كل».

(٦) (ح): «ولا أجمل».

(٧) (ت، ح، ق، د): «الرسل».

الحكمة، وسَعة الرحمة والبرِّ والإحسان، والإحاطة بالغيب والشَّهادة، والعلم بالمبادىء والعواقب، وأنها مِنْ أعظم نِعَمه التي أنعَم بها علىٰ عباده.

فما أنعَم عليهم بنعمةٍ أجلَّ من أن هداهم لها؛ وجعلهم من أهلها، وممَّن ٱرتضاها لهم وارتضاهم لها، فلهذا ٱمتنَّ علىٰ عباده بأن هداهم لها؛ قال تعالىٰ: ﴿لَقَدْ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ يَتْلُوا۟ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِهِۦ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَإِن كَانُوا۟ مِن قَبْلُ لَفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ [آل عمران: ١٦٤].

وقال معرِّفًا لعباده ومذكِّرًا لهم عظيمَ نعمته عليهم بها، مُسْتَدعيًا منهم شُكرَهم(١) علىٰ أن جَعَلهم من أهلها: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِى وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣].

وتأمَّل كيف وَصَف الدِّين الذي ٱختاره لهم بالكمال، والنِّعمةَ التي أسبَغها عليهم بالتَّمام، إيذانًا في الدِّين بأنه لا نقصَ فيه ولا عيبَ ولا خلل ولا شيءَ خارجًا عن الحكمة بوجهٍ، بل هو الكاملُ في حُسْنه وجلالته، ووَصَف النِّعمة بالتَّمام إيذانًا بدوامها واتصالها، وأنه لا يَسْلُبهم إياها بعد إذ أعطاهموها(٢)، بل يُتِمُّها لهم بالدَّوام في هذه الدَّار وفي دار القرار(٣).

وتأمَّل حُسْنَ ٱقتران التَّمام بالنِّعمة، وحُسْنَ ٱقتران الكمال بالدِّين، وإضافةَ الدِّين إليهم إذ هم القائمون به المقيمون له، وإضافةَ النِّعمة إليه إذ هو

(١) (ن): «شكرها».

(٢) (ح): «أعطاهم إياه». وفي (ن): «أعطاها».

(٣) (ق، ت، د): «دار البقاء».

وليُّها ومُسْدِيها والمنعمُ بها عليهم[1]، فهي نعمتُه حقًّا وهم قابِلُوها.

وأتىٰ في الإكمال باللام المُؤْذنة بالاختصاص وأنه شيءٌ خُصُّوا به دون الأمم، وفي إتمام النِّعمة بـ (علىٰ) المُؤْذنة بالاستعلاء والاشتمال والإحاطة؛ فجاء ﴿أَتمَمْتُ﴾ في مقابلة ﴿أَكْمَلْتُ﴾، و﴿عَلَيْكُمْ﴾ في مقابلة ﴿لَكُمْ﴾، و﴿نِعْمَتِى﴾ في مقابلة ﴿دِينَكُمْ﴾، وأكَّد ذلك وزاده تقريرًا وكمالًا وإتمامًا للنِّعمة بقوله: ﴿وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَـٰمَ دِينًا﴾.

وكان بعض السَّلف يقول: «يا له مِنْ دينٍ، لو أنَّ له رجالًا»[2].

وقد ذكرنا فصلًا مختصرًا في دلالة خلقه علىٰ وحدانيَّته[3]، وصفات كماله، ونُعوت جلاله، وأسمائه الحسنىٰ، وأردنا أن نختمَ به القسمَ الأوَّل من الكتاب[4]، ثمَّ رأينا أن نتبعه فصلًا في دلالة دينه وشرعه علىٰ وحدانيَّته وعلمه وحكمته ورحمته وسائر صفات كماله؛ إذ هذا من أشرف العلوم التي يكتسبُها العبدُ في هذه الدَّار، ويدخُل بها إلىٰ الدَّار الآخرة.

وقد كان الأولىٰ بنا الإمساكُ عن ذلك؛ لأنَّ ما يصفُه الواصفون منه وتنتهي إليه علومُهم هو كما يُدْخِلُ الرجلُ إصبعَه في اليمِّ ثمَّ ينزعها، فهو يصفُ البحرَ بما يَعْلَق علىٰ أصبعه من البلل، وأين ذلك من البحر؟! فيظنُّ

---

(١) (ن): «عليهم دون الأمم».

(٢) أخرجه الذهبي في «السير» (٧/ ٣٩٤) عن إبراهيم بن أدهم.

(٣) يقصدُ ما تقدَّم من (ص: ٥٣٨) إلى هنا.

(٤) وهو ما يتعلق بمباحث العلم. والقسم الثاني: ما يتعلق بمباحث الإرادة. وراجع ما كتبناه في المقدمة.

السَّامعُ أنَّ تلك الصِّفة أحاطت بالبحر، وإنما هي صفةُ ما عَلِق بالأصبع منه[1]، وإلا فالأمرُ أجلُّ وأعظمُ وأوسعُ من أن تحيط عقولُ البشر بأدنىٰ جزءٍ منه.

وماذا عسىٰ أن يصفَ به النَّاظرُ إلىٰ قُرص الشمس مِنْ ضوئها وقَدْرها وحُسْنها وعجائب صُنْع الله فيها، ولكن قد رضي الله من عباده بالثَّناء عليه، وذِكْر آلائه، وأسمائه وصفاته، وحكمته وجلاله، مع أنه لا نحصي[2] ثناءً عليه أبدًا، بل هو كما أثنىٰ علىٰ نفسه.

فلا يبلغ مخلوقٌ ثناءً عليه تبارك وتعالىٰ، ولا وَصْفَ كتابه ودينه بما ينبغي له، بل لا يبلغُ أحدٌ من الأمَّة ثناءً علىٰ رسوله كما هو أهلٌ أن يُثْنىٰ عليه، بل هو فوق ما يُثْنون به عليه، ومع هذا فالله تعالىٰ يحبُّ أن يُحْمَد ويُثْنىٰ عليه وعلىٰ كتابه ودينه ورسوله.

فهذه مقدِّمةُ اعتذارٍ بين يَدَي القصور من راكب هذا البحر الأعظم، والله عليمٌ بمقاصد العباد ونيَّاتهم، وهو أولىٰ بالعُذر والتَّجاوز.

فصل

وبصائر النَّاس في هذا النُّور التامِّ[3] تنقسمُ إلىٰ ثلاثة أقسام:

أحدها: من عَدِم بصيرة الإيمان جملة، فهو لا يرىٰ من هذا الضوء إلا الظُّلمات والرعد والبرق، فهو يجعلُ إصبعيه في أذنيه من الصَّواعق، ويدَه

---

(١) (ح، ن): «علق على الأصبع منه».

(٢) (ت): «يحصى».

(٣) (ح، ن): «النور الباهر».

علىٰ عينه من البرق؛ خشية أن يُخْطف بصرُه، ولا يجاوزُ نظرُه ما وراء ذلك من الرحمة وأسباب الحياة الأبديَّة.

فهذا القسمُ هو الذي لم يَرْفَع بهذا الدِّين رأسًا، ولم يقبل هدىٰ الله الذي هَدىٰ به عبادَه ولو جاءته كلُّ آية؛ لأنه ممَّن سبقت له الشَّقاوة، وحقَّت عليه الكلمة، ففائدةُ إنذار هذا إقامةُ الحجَّة عليه؛ ليعذَّب بذنبه لا بمجرَّد علم الله فيه.

القسم الثَّاني: أصحابُ البصائر[1] الضعيفة الخُفَّاشيَّة الذين نسبةُ أبصارهم إلىٰ هذا النُّور كنسبة أبصار الخفَّاش إلىٰ جِرْم الشمس، فهم تبعٌ لآبائهم وأسلافهم؛ دينُهم دينُ العادة والمنشأ، وهم الذين قال فيهم أميرُ المؤمنين عليُّ بن أبي طالب: «أو منقادٌ للحقِّ لا بصيرة له في أحنائه[2]».

فهؤلاء إذا كانوا منقادين لأهل البصائر، لا يتخالجهُم[3] شكٌّ ولا ريب؛ فهم علىٰ سبيلِ نجاة.

القسم الثَّالث: وهم خلاصةُ الوجود، ولُبابُ بني آدم؛ وهم أصحابُ البصائر النَّافذة، الذين شَهِدت بصائرُهم هذا النُّور المبين فكانوا منه علىٰ بصيرةٍ ويقينٍ ومشاهدةٍ لحسنه وكماله، بحيث لو عُرِض علىٰ عقولهم ضدُّه لرأوه كالليل البهيم الأسود.

---

(١) (ح، ت، ن): «البصيرة».

(٢) (ت، ق): «إصابة». (د): «اصابه». (ط): «إحيائه». وهو تحريف. وقد تقدم الكلام عليها عند ورود الأثر (ص: ٣٤٧، ٣٩٤).

(٣) (ح، ن): «يختلجهم».

وهذا هو الـمِحَكُّ والفرقانُ بينهم وبين الذين قبلهم؛ فإنَّ أولئك بحسب داعِيهم ومن يقترنُ[1] بهم، كما قال فيهم عليُّ بن أبي طالب: «أتباعُ كلِّ ناعق، يميلون مع كلِّ صائح[2]، لم يستضيئوا بنور العلم، ولم يلجؤوا إلىٰ ركنٍ وثيق»[3].

وهذا علامةُ عدم البصيرة؛ أنك تراه يستحسنُ الشيءَ وضدَّه، ويمدحُ الشيءَ ويذمُّه بعينه إذا جاء في قالبٍ لا يعرفُه، فيعظِّمُ طاعة الرسول ويرىٰ عظيمًا مخالفتَه، ثمَّ هو من أشدِّ النَّاس مخالفةً له، ونفيًا لما أثبته، ومعاداةً للقائمين بسنَّته، وهذا من عدم البصيرة.

فهذا القسمُ الثَّالث إنما عملُهم علىٰ البصائر، وبها تفاوُت مراتبهم في درجات الفضل، كما قال بعض السَّلف ـ وقد ذَكَر السَّابقين فقال: «إنما كانوا يعملون علىٰ البصائر».

وما أوتي أحدٌ أفضل من بصيرةٍ في دين الله، ولو قصَّر في العمل؛ قال تعالىٰ: ﴿ وَٱذْكُرْ عِبَٰدَنَآ إِبْرَٰهِيمَ وَإِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ أُو۟لِى ٱلْأَيْدِى وَٱلْأَبْصَٰرِ ﴾ [ص: ٤٥]، قال ٱبنُ عبَّاس: «أولي القوَّة في طاعة الله، والأبصار في المعرفة في أمر الله»[4]. وقال قتادةُ ومجاهد: «أُعطُوا قوَّةً في العبادة وبصرًا في الدِّين»[5].

---

(١) (ت): «يقرب». (ق): «يقرن». ومهملة في (د).

(٢) (ح، ن): «مع كل ريح».

(٣) جزءٌ من الأثر السابق. وقد تقدم الكلام عليه.

(٤) (ت، ح، ن): «المعرفة بالله». والأثر أخرجه بنحوه الطبري (٢١/ ٢١٥). وعلَّقه البخاري. انظر: «تغليق التعليق» (٤/ ٢٩٦).

(٥) أخرجه الطبري (٢١/ ٢١٦).

وأعلمُ النَّاس أبصرُهم بالحقِّ إذا ٱختلف النَّاس، وإن كان مقصِّرًا في العمل.

وتحت كلِّ واحدٍ من هذه الأقسام أنواعٌ لا يحصي مقاديرَها وتفاوتها إلا الله.

إذا عُرِف هذا؛ فالقسمُ الأوَّلُ لا ينتفعُ بهذا الباب[1]، ولا يزدادُ به إلا ضلالة، والقسمُ الثَّاني ينتفعُ به بقدر فهمه واستعداده، والقسمُ الثَّالث وإليهم هذا الحديثُ يُسَاق، وهم أولو الألباب الذين يخصُّهم الله في كتابه بخطاب التنبيه والإرشاد، وهم المرادون علىٰ الحقيقة بالتَّذكرة؛ قال الله تعالىٰ: ﴿وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ [البقرة: ٢٦٩].

فصل

قد شَهِدت الفِطر[2] والعقولُ بأنَّ للعالم ربًّا قادرًا حكيمًا[3] عليمًا رحيمًا، كاملًا في ذاته وصفاته، لا يكونُ إلا مريدًا للخير لعباده، مُجْرِيًا لهم علىٰ الشريعة والسُّنَّة الفاضلة العائدة باستصلاحهم، الموافقة لما ركَّب في عقولهم من ٱستحسان الحَسَن واستقباح القبيح، وما جَبَل طباعَهم عليه من إيثار النَّافع لهم المصلح لشأنهم وترك الضارِّ المفسد لهم.

وشَهِدت هذه الشريعةُ له بأنه أحكمُ الحاكمين، وأرحمُ الراحمين، وأنه المحيطُ بكلِّ شيءٍ علمًا.

---

(١) (ح): «الكتاب».

(٢) (ن): «قد شهدت الفطرة السليمة».

(٣) (ق): «حليما».

وإذا عُرِف ذلك؛ فليس من الحكمة الإلهية، بل ولا الحكمة في مُلوك العالم، أنهم يسوُّون بين من هو تحت تدبيرهم في تعريفهم كلَّ ما يعرفُه الملوك، وإعلامهم جميعَ ما يَعْلمونه، وإطلاعهم علىٰ كلِّ ما يُجْرُون عليه[1] سياساتهم في أنفسهم وفي منازلهم، حتىٰ لا يقيموا في بلدٍ قيِّمًا[2] إلا أخبروا من تحت أيديهم بالسَّبب في ذلك، والمعنىٰ الذي قصدوه منه[3]، ولا يأمرون رعيَّتهم بأمرٍ، ولا يضربون عليهم بعثًا، ولا يَسُوسونهم سياسةً إلا أخبروهم بوجه ذلك وسببه وغايته ومدَّته، بل لا تتصرَّفُ بهم الأحوالُ في مطاعمهم ومشاربهم[4] وملابسهم ومراكبهم إلا وَقَفُوهم علىٰ أغراضهم فيه[5].

ولا شكَّ أنَّ هذا منافٍ للحكمة والمصلحة بين المخلوقين، فكيف بشأنِ ربِّ العالمين وأحكم الحاكمين، الذي لا يشاركُه في علمه[6] ولا في حكمته أحدٌ أبدًا؟!

فحَسْبُ العقول الكاملة أن تستدلَّ بما عرفَت من حكمته علىٰ ما غاب عنها، وتعلمَ[7] أنَّ له حكمةً في كلِّ ما خلقه وأمر به وشرعه.

---

(١) في الأصول: «عليهم». والتصويب من «محاسن الشريعة».

(٢) في الأصول: «فيها». تحريف. والمثبت من «محاسن الشريعة».

(٣) «محاسن الشريعة»: «قصروه فيه».

(٤) «ومشاربهم» ليست في (ح، ق).

(٥) «محاسن الشريعة» لأبي بكر القفال الشاشي (ت: ٣٦٥) (ص: ١٩). وجلُّ هذا الفصل منه. وسيذكره المصنف (ص: ٩٦٤)، ويثني عليه.

(٦) (ت): «في حكمه».

(٧) في الأصول: «واعلم». والمثبت أشبه.

وهل تقتضي الحكمةُ أن يخبر الله تعالىٰ كلَّ عبد من عباده[1] بكلِّ ما يفعلُه، ويُوقِفهم علىٰ وجه تدبيره في كلِّ ما يريدُه، وعلىٰ حكمته في صغير ما ذَرَأ وبَرَأ من خليقته؟! وهل في قُوىٰ المخلوق ذلك؟! بل طوىٰ سبحانه كثيرًا من صنعه وأمره عن جميع خلقه، فلم يُطْلِع علىٰ ذلك مَلَكًا مقرَّبًا ولا نبيًّا مرسلًا.

والمدبِّر الحكيمُ من البشر إذا ثبتت حكمتُه وابتغاؤه الصَّلاحَ لمن تحت تدبيره وسياسته كفىٰ في ذلك تتبُّعُ مقاصده فيمن يولِّي ويَعْزِل، وفي جنس ما يأمرُ به وينهىٰ عنه، وفي تدبيره لرعيَّته[2] وسياسته لهم، دون تفاصيل كلِّ فعلٍ من أفعاله[3]، اللهمَّ إلا أن يبلُغ الأمرُ في ذلك مبلغًا لا يوجدُ لفعله منفذٌ ومَسَاغٌ في المصلحة أصلًا، فحينئذٍ يخرجُ بذلك عن ٱستحقاق ٱسم الحكيم[4].

ولن يجد أحدٌ في خَلْق الله ولا في أمره واحدًا[5] من هذا الضرب، بل غايةُ ما يخرجه تفتيشُ المتعنِّت[6] أمورٌ يعجزُ العقلُ عن معرفة وجوهها وحكمتها، وأمَّا أن ينفي ذلك عنها فمعاذ الله؛ إلا أن يكون ما أخرجه كذبًا علىٰ الخلق والأمر فلم يخلق الله ذلك ولا شرعه.

---

(١) (ح، ن): «أن يخبر الله تعالىٰ عباده».

(٢) (ح، ن): «إلىٰ تدبيره لرعيته».

(٣) «محاسن الشريعة»: «كفىٰ ذلك عن تتبع مقاصده بمن يولي ويعزل، أو فيما يدبر به نفسه أو أهله أو رعيته».

(٤) «محاسن الشريعة» (٢٠).

(٥) (د، ت، ق، ن): «ولا واحدا».

(٦) (ق، د): «نفس المتعنت». (ت): «تعيس المبعث»!.

وإذا عُرِف هذا فقد عُلِم أنَّ ربَّ العالمين أحكمُ الحاكمين، والعالمُ بكلِّ شيء، والغنيُّ عن كلِّ شيء، والقادرُ علىٰ كلِّ شيء، ومن هذا شأنه لم تخرج أفعالُه وأوامرُه قطُّ عن الحكمة والرحمة والمصلحة، وما يخفىٰ علىٰ العباد من معاني حكمته في صُنعه وإبداعه وأمره وشرعه فيكفيهم فيه معرفتُه[1] بالوجه العامِّ أن تضمَّنته حكمةٌ بالغة، وإن لم يعرفوا تفصيلَها، وأنَّ ذلك من علم الغيب الذي ٱستأثر الله به، فيكفيهم في ذلك الإسنادُ[2] إلىٰ الحكمة البالغة العامَّة الشاملة التي عَلِموا ما خَفِي منها مما ظهر لهم.

هذا، وإنَّ الله سبحانه وتعالىٰ بنىٰ أمورَ عباده علىٰ أن عرَّفهم معاني جلائل خلقه وأمره دون دقائقهما وتفاصيلهما، وهذا مطَّردٌ في الأشياء أصولها وفروعها.

فأنت إذا رأيتَ الرجلين ـ مثلًا ـ أحدُهما أكثر شَعرًا من الآخر، أو أشدُّ بياضًا، أو أحدُّ ذهنًا، لأمكنك أن تعرف مِنْ جهة السَّبب الذي أجرىٰ الله عليه سُنَّة الخليقة وجه ٱختصاص كلِّ واحدٍ منهما بما ٱختصَّ به. وهكذا في ٱختلاف الصُّور والأشكال.

ولكن لو أردتَ أن تعرف المعنىٰ الذي كان شَعرُ هذا مثلًا يزيدُ علىٰ شَعر الآخر بعددٍ معيَّن، أو المعنىٰ الذي فضَّله اللهُ به في القَدْر المخصوص والتَّشكيل المخصوص، ومعرفة القَدْر الذي بينهما من التَّفاوت وسببَه؛ لما أمكن ذلك أصلًا[3].

---

(١) (ح): «معرفتهم».

(٢) (ح، ن): «ليكفيهم في ذلك الاستناد».

(٣) «محاسن الشريعة» (٢٠، ٢١).

وقِس علىٰ هذا جميعَ المخلوقات، من الرِّمال[1] والجبال والأشجار ومقادير الكواكب وهيآتها.

وإذا كان لا سبيل إلىٰ معرفة هذا في الخلق، بل يكفي فيه العلَّةُ العامَّةُ والحكمةُ الشاملة، فهكذا في الأمر يُعْلَمُ أنَّ جميعَ ما أمر به متضمِّنٌ لحكمةٍ بالغة، وأمَّا تفاصيلُ أسرار المأمورات والمنهيَّات فلا سبيل إلىٰ علم البشر به، ولكن يُطْلِعُ الله من شاء من خلقه علىٰ ما شاء منه، فاعتصِم بهذا الأصل[2].

فصل[3]

حاجةُ النَّاس إلىٰ الشريعة ضروريةٌ فوق حاجتهم إلىٰ كلِّ شيء، ولا نسبة لحاجتهم إلىٰ علم الطبِّ إليها، ألا ترىٰ أنَّ أكثر العالم يعيشون بغير طبيب، ولا يكونُ الطَّبيبُ إلا في بعض المدن الجامعة، وأمَّا أهلُ البَدْو كلُّهم، وأهلُ الكُفُور[4] كلُّهم، وعامَّةُ بني آدم؛ فلا يحتاجون إلىٰ طبيب، وهم أصحُّ أبدانًا[5] وأقوىٰ طبيعةً ممَّن هو متقيِّدٌ بالطَّبيب[6]، ولعلَّ أعمارهم متقاربة.

---

(١) (ح، ن): «بين الرمال».

(٢) انتهت هنا النسختان (ح، ن). وفي (ح): «تم، ويتلوه في الجزء الثاني: فصل حاجة الناس إلىٰ الشريعة...». وفي (ن): «والله أعلم، وصلىٰ الله علىٰ محمد وآله وصحبه وسلم، يتلوه إن شاء الله في الجزء الثاني: فصل حاجة الناس إلىٰ الشريعة...».

(٣) علق أحد القراء في طرة (ق): «هذا ابتداء النصف الثاني من الكتاب». وليس كما قال. وقد بينا ذلك في المقدمة.

(٤) القُرىٰ الصغيرة. جمع «كَفْر». «المعجم الوسيط» (كفر).

(٥) (ت): «أصلح أبدانا».

(٦) (ت): «مقتد بالطبيب».

وقد فطر اللهُ بني آدم علىٰ تناول ما ينفعُهم واجتناب ما يضرُّهم، وجعل لكلِّ قومٍ عادةً وعُرفًا في ٱستخراج [أدوية] ما يَهْجُم عليهم من الأدواء، حتىٰ إنَّ كثيرًا من أصول الطبِّ إنما أُخِذت من عوائد النَّاسِ وعُرفهم وتجاربهم.

وأمَّا الشريعةُ فمبناها علىٰ تعريف مواقع رضا الله وسَخَطه في حركات العباد الاختياريَّة؛ فمبناها علىٰ الوحي المحض، والحاجةُ [إليها أشدُّ من الحاجة][1] إلىٰ التنفُّس، فضلًا عن الطَّعام والشراب؛ لأنَّ غاية ما يقدَّر في عدم التنفُّس والطَّعام والشراب موتُ البدن وتعطُّل الرُّوح عنه، وأمَّا ما يقدَّر عند عدم الشريعة ففسادُ الرُّوح والقلب جملةً، وهلاكُ الأبد؛ وشتَّان بين هذا وهلاك البدن بالموت.

فليس النَّاسُ قطُّ إلىٰ شيءٍ أحوجَ منهم إلىٰ معرفة ما جاء به الرسول ﷺ، والقيام به، والدَّعوة إليه، والصَّبر عليه، وجهاد من خرجَ عنه حتىٰ يرجع إليه، وليس للعالَم صلاحٌ بدون ذلك البتَّة، ولا سبيل إلىٰ الوصول إلىٰ السَّعادة والفوز الأكبر إلا بالعُبور علىٰ هذا الجِسْر.

فصل

الشرائعُ كلُّها في أصولها ـ وإن تباينت ـ متَّفقة، مركوزٌ حُسْنُها في العقول، ولو وقعَت علىٰ غير ما هي عليه لخرجَت عن الحكمة والمصلحة[2] والرحمة، بل من المحال أن تأتي بخلاف ما أتت به؛ ﴿وَلَوِ ٱتَّبَعَ ٱلْحَقُّ أَهْوَآءَهُمْ لَفَسَدَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ وَمَن فِيهِنَّ﴾ [المؤمنون: ٧١].

---

(١) ما بين المعكوفين من (ط)، وسقط من (د، ت، ق) لانتقال النظر.

(٢) «محاسن الشريعة» (٢١).

وكيف يجوِّزُ ذو العقل أن تَرِد شريعةُ أحكم الحاكمين بضدِّ ما وردت به؟!

* **فالصَّلاة** قد وُضِعَت علىٰ أكمل الوجوه وأحسنها التي تعبَّد[1] بها الخالقُ تبارك وتعالىٰ عبادَه؛ مِنْ تضمُّنها[2] للتَّعظيم له بأنواع الجوارح، مِنْ نُطْق اللسان، وعمل اليدين والرِّجلين، والرأس وحواسِّه، وسائرُ أجزاء البدن يأخذُ بحظِّه[3] من الحكمة في هذه العبادة العظيمة المقدار، مع أخذ الحواسِّ الباطنة بحظِّها منها، وقيام القلب بواجب عبوديَّته فيها.

فهي مشتملةٌ علىٰ الثَّناء والحمد، والتَّمجيد والتَّسبيح والتكبير، وشهادة الحقِّ، والقيام بين يدي الربِّ مقام العبد الذَّليل الخاضع[4] المدبَّر المَرْبُوب.

ثمَّ التذلُّل له في هذا المقام، والتضرُّع والتقرُّب إليه بكلامه، ثمَّ ٱنحناء الظَّهر ذلًّا له وخشوعًا واستكانة، ثمَّ ٱستوائه قائمًا ليستعدَّ لخضوعٍ أكملَ له من الخضوع الأوَّل، وهو السُّجودُ مِنْ قيام؛ فيضعُ أشرفَ شيءٍ فيه ـ وهو وجهُه ـ علىٰ التُّراب خشوعًا لربِّه، واستكانةً وخضوعًا لعظمته، وذلًّا لعزَّته، قد ٱنكسر له قلبُه، وذلَّ له جسمُه، وخشعت له جوارحُه، ثمَّ يستوي قاعدًا يتضرَّعُ له، ويتذلَّلُ بين يديه، ويسأله من فضله، ثمَّ يعودُ إلىٰ حاله من الذُّل والخشوع والاستكانة، فلا يزالُ هذا دأبه حتىٰ يقضي صلاته، فيجلس عند

---

(١) (ت): «يعبد».

(٢) (ق): «ومن تضمنت». (ت): «ومن تضمنها». والأقرب ما أثبت.

(٣) (ت): «حظه».

(٤) (ت): «الخاضع الخاشع».

إرادة الانصراف[1] منها مثنيًا علىٰ ربِّه، مسلِّمًا علىٰ نبيِّه وعلىٰ عباده، ثمَّ يصلي علىٰ رسوله، ثمَّ يسأل ربَّه من خيره وبرِّه وفضله[2].

فأيُّ شيءٍ بعد هذه العبادة من الحُسْن؟! وأيُّ كمالٍ وراء هذا الكمال؟! وأيُّ عبوديةٍ أشرفُ من هذه العبودية؟!

فمن جوَّز عقلُه أن تَرِد الشريعةُ بضدِّها من كلِّ وجهٍ في القول والعمل، وأنه لا فرق في نفس الأمر[3] بين هذه العبادة وبين ضدِّها من السُّخرية، والسَّبِّ، والبَطَر[4]، وكشف العورة، والبول علىٰ السَّاقين، والضحك، والصَّفير، وأنواع المُجون وأمثال ذلك= فليُعَزِّ عقلَه[5]، وليسأل الله أن يهبه عقلًا سواه!

* وأمَّا حُسْنُ **الزَّكاة** وما تضمَّنته من مواساة ذوي الحاجات والمَسْكنة والخَلَّة من عباد الله الذين يعجزون عن إقامة نفوسهم، ويُخافُ عليهم التَّلفُ إذا خلَّاهم الأغنياءُ وأنفسَهم[6]، وما فيها من الرحمة والإحسان والبرِّ والطُّهْرة، وإيثار أهل الإيثار، والاتصاف بصفة الكرم والجُود والفضل، والخروج من سِمَات أهل الشُّحِّ والبخل والدَّناءة= فأمرٌ لا يستريبُ عاقلٌ في

---

(١) (ق): «عند الانصراف».

(٢) انظر: «محاسن الشريعة» (٢١، ٨١ - ٨٥).

(٣) «في نفس الأمر» ليست في (ت).

(٤) وهو الطغيان عند النعمة. ويطلق علىٰ شدة المرح. وبطرَ الحقَّ: تكبَّر عنه ولم يقبله. «اللسان» (بطر).

(٥) (ت): «فليعر عقله».

(٦) «محاسن الشريعة» (٢١).

حُسْنه ومصلحته، وأنَّ الآمرَ به أحكمُ الحاكمين.

وليس يجوزُ في العقل ولا في الفطرة البتَّة أن تَرِد شريعةٌ من الحكيم العليم[1] بضدِّ ذلك أبدًا.

* وأمَّا **الصَّوم**، فناهيك به مِنْ عبادةٍ تَكُفُّ النَّفس عن شهواتها، وتخرجُها عن شَبَه البهائم إلىٰ شَبَه الملائكة المقرَّبين، فإنَّ النَّفس إذا خُلِّيَت ودواعي شهواتها التحقَت بعالم البهائم، فإذا كفَّت شهواتها لله ضيَّقَت مجاري الشيطان، وصارت قريبةً من الله بترك عاداتها[2] وشهواتها؛ محبةً له، وإيثارًا لمرضاته، وتقرُّبًا إليه، فيدعُ الصَّائمُ أحبَّ الأشياء إليه وأعظمها لصوقًا بنفسه من الطَّعام والشراب والجِماع من أجل ربِّه، فهو عبادةٌ لا تُتصَوَّرُ[3] حقيقتُها إلا بترك الشَّهوة لله، فالصَّائمُ يدعُ طعامَه وشرابه وشهواته من أجل ربِّه.

وهذا معنىٰ كون الصَّوم له تبارك وتعالىٰ، وبهذا فسَّر النبيُّ ﷺ هذه الإضافة في الحديث، فقال: «**يقولُ الله تعالىٰ: كلُّ عمل ابن آدم يضاعف الحسنةُ بعشرة أمثالها، قال الله: إلا الصَّوم؛ فإنه لي وأنا أجزي به، يدعُ طعامَه وشرابه من أجلي**»[4]، حتىٰ إنَّ الصَّائم ليتصوَّرُ بصورة من لا حاجة له في الدُّنيا إلا في تحصيل رضا الله[5].

---

(١) (ت): «الحكيم العظيم».

(٢) (ق): «تترك عادتها». والحرف الأول مهمل في (د).

(٣) (ق، د): «ولا تتصور حقيقتها».

(٤) أخرجه البخاري (١٨٩٤)، ومسلم (١١٥١) من حديث أبي هريرة.

(٥) «محاسن الشريعة» (٢٢).

وأيُّ حُسْنٍ يزيدُ علىٰ حُسْن هذه العبادة التي تَكْسِرُ الشهوة، وتَقْمَعُ النَّفس، وتحيي القلبَ وتفرحُه، وتزهِّدُ في الدُّنيا وشهواتها، وترغِّبُ فيما عند الله، وتذكِّرُ الأغنياءَ بشأن المساكين وأحوالهم، وأنهم قد أخذوا بنصيبٍ[1] من عَيْشِهم، فتعطِّف قلوبهم عليهم، ويعلمون ما هم فيه من نِعَم الله فيزدادوا له شكرًا؟!

وبالجملة، فعونُ الصَّوم علىٰ تقوىٰ الله أمرٌ مشهور، فما ٱستعان أحدٌ علىٰ تقوىٰ الله وحِفظ حدوده واجتناب محارمه بمثل الصَّوم، فهو شاهدٌ لمن شرعه وأمر به بأنه أحكمُ الحاكمين وأرحمُ الراحمين، وأنه إنما شرعه إحسانًا إلىٰ عباده، ورحمةً بهم[2]، ولطفًا بهم، لا بخلًا عليهم برزقه، ولا مجرَّد تكليفٍ وتعذيبٍ خالٍ من الحكمة والمصلحة، بل هو غايةُ الحكمة والرحمة والمصلحة، وأنَّ شَرْع هذه العبادات لهم من تمام نعمته عليهم، ورحمته بهم.

* وأمَّا **الحجُّ**، فشأنٌ آخرُ لا يُدْرِكه إلا الحنفاءُ الذين ضربوا في المحبة بسَهْم، وشأنه أجلُّ من أن تحيط به العبارة، وهو خاصَّةُ هذا الدِّين الحنيف، حتىٰ قيل في قوله تعالىٰ: ﴿حُنَفَآءَ لِلَّهِ﴾ [الحج: ٣١]: «أي: حُجَّاجًا»[3].

وجَعَل الله بيتَه الحرام قِيامًا للنَّاس، فهو عمودُ العالَم الذي عليه بناؤه، فلو ترك النَّاسُ كلُّهم الحجَّ سنةً لخرَّت السَّماءُ علىٰ الأرض، هكذا قال

(١) (ت): «نصيب».

(٢) (ت): «ورحمة لهم».

(٣) ورد هذا عن ابن عباس، ومجاهد، وغيرهما. انظر: «تفسير الطبري» (٣/ ١٠٦، ٢٤/ ٥٤١).

ترجمانُ القرآن ٱبنُ عبَّاس[1]؛ فالبيتُ الحرامُ قِيامُ العالَم، فلا يزالُ قِيامًا ما دام هذا البيتُ محجوجًا.

فالحجُّ خاصَّةُ الحنيفية وتقويته[2] والصَّلاة سرُّ قول العبد: لا إله إلا الله؛ فإنه مؤسَّسٌ علىٰ التَّوحيد المحض والمحبة الخالصة، وهو ٱستزارةُ المحبوب لأحبابه، ودعوتُهم إلىٰ بيته ومحلِّ كرامته، ولهذا إذا دخلوا في هذه العبادة فشعارُهم: لبَّيك اللهمَّ لبَّيك، إجابةَ محبٍّ لدعوة حبيبه، ولهذا كان للتَّلبية موقعٌ عند الله، وكلَّما أكثر العبدُ منها كان أحبَّ إلىٰ ربِّه وأحظىٰ، فهو لا يملكُ نفسَه أن يقول: لبَّيك اللهمَّ لبَّيك[3]، حتىٰ ينقطع نفَسُه.

وأمَّا أسرارُ ما في هذه العبادة من الإحرام، واجتناب العوائد، وكشف الرأس، ونزع الثِّياب المعتادة، والطَّواف، والوقوف بعرفة، ورمي الجمار، وسائر شعائر الحجِّ= فمما شَهِدت بحُسْنه العقولُ السَّليمة والفطرُ المستقيمة، وعَلِمَت بأنَّ الذي شرع هذا لا حكمة فوق حكمته. وسنعودُ إن شاء الله إلىٰ الكلام في ذلك في موضعه[4].

---

(١) ذكره الإمام أحمد في «المناسك»، كما في «منهاج السنة» (٤/ ٥٨٤).
وأخرج عبد الرزاق (٥/ ١٣)، والفاكهي في «أخبار مكة» (٨١١) عن ابن عباس قال: «لو ترك الناسُ زيارة هذا البيت عامًا واحدًا ما مُطِروا». هذا لفظ عبد الرزاق. ولفظ الفاكهي: «ما نوظروا». وفي إسناده رجلٌ لم يُسَمَّ.

(٢) كذا في (د). (ت): «وتقوية». وهي مهملة في (ق). ولم يتبين لي وجه صواب العبارة. وأصلحت في (ط) إلىٰ: «ومعونة الصلاة، وسر قول العبد...».

(٣) (ق): «لبيك لبيك».

(٤) لم أقف علىٰ هذا الموضع. وانظر بعض القول في هذه المعاني في: «تهذيب السنن» (٥/ ١٧٨)، و«بدائع الفوائد» (٦٩٤)، و«مدارج السالكين» (٢/ ٤٢٦، ٤٢٧)، =

* وأمَّا **الجهاد**، فناهيك به مِنْ عبادةٍ هي سَنَامُ العبادات وذِرْوتُها، وهو المِحَكُّ والدَّليلُ المفرِّقُ بين المحِبِّ والمدَّعي؛ فالمحِبُّ قد بذل مهجتَه وماله لربِّه وإلهه، متقرِّبًا إليه ببَذْل أعزِّ ما بحضرته، يودُّ لو أنَّ له بكلِّ شَعرةٍ نَفْسًا يبذُلها في حبِّه ومرضاته، ويودُّ أن لو قُتِل فيه ثمَّ أُحيِي ثمَّ قُتِل ثمَّ أُحيِي ثمَّ قُتِل، فهو يفدي بنفسه حبيبَه وعبدَه ورسوله، ولسانُ حاله يقول:

يَفْدِيكَ بالنَّفس صَبٌّ لو يكونُ له ... أعزَّ مِنْ نفسِه شيءٌ فَداكَ به[1]

فهو قد سلَّم نفسَه وماله لمشتريها، وعَلِم أنه لا سبيل إلىٰ أخذ السِّلعة إلا ببذلِ ثمنها؛ ﴿إِنَّ ٱللَّهَ ٱشۡتَرَىٰ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ أَنفُسَهُمۡ وَأَمۡوَٰلَهُم بِأَنَّ لَهُمُ ٱلۡجَنَّةَۚ يُقَٰتِلُونَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ فَيَقۡتُلُونَ وَيُقۡتَلُونَ﴾ [التوبة: ١١١].

وإذا كان من المعلوم المستقرِّ عند الخلق أنَّ علامة المحبة الصَّحيحة بذلُ الرُّوح والمال في مرضاة المحبوب، فالمحبوبُ الحقُّ الذي لا تنبغي المحبةُ إلا له، وكلُّ محبةٍ سوىٰ محبَّته فالمحبة له باطلة= أولىٰ بأن يَشْرَع لعباده الجهادَ الذي هو غايةُ ما يتقرَّبون به إلىٰ إلههم وربهم، وكانت قرابينُ مَنْ قبلهم من الأمم في ذبائحهم، وقرابينُهم تقديمُ أنفسهم للذَّبح في الله مولاهم الحقِّ.

= و«محاسن الشريعة» للقفال (١٢٧ - ١٥١)، و«إثبات العلل» للحكيم الترمذي (٢٠٠ - ٢٠٥).

(١) البيت للبحتري في ديوانه (١/ ٣٠٣)، و«عبث الوليد» (٦٣)، وفي بعض نسخ الديوان أنه يروى لابن كيغلغ. وللوأواء في ديوانه (٤٥). ولأبي العتاهية في «محاضرات الأدباء» (٣/ ٩٨)، وعنه في تكملة ديوانه (٤٩٩). ودون نسبة في «الزهرة» (٧٠)، و«المحب والمحبوب» (٢/ ٨٠).

فأيُّ حُسْنٍ يزيدُ علىٰ حُسْن هذه العبادة؟! ولهذا ٱدَّخرها اللهُ لأكمل الأنبياء، وأكمل الأمم عقلًا وتوحيدًا ومحبةً لله.

* وأمَّا **الضحايا والهدايا**، فقُربانٌ إلىٰ الخالق سبحانه، يقومُ مقامَ الفِدية عن النَّفس المستحقَّة للتَّلف[1]، فِديةً وعِوَضًا وقُربانًا إلىٰ الله، وتشبُّهًا بإمام الحنفاء، وإحياءً لسنَّته إذ فَدَىٰ اللهُ ولدَه بالقُربان؛ فجَعَل ذلك في ذُرِّيته باقيًا أبدًا.

* وأمَّا **الأيمانُ والنُّذور**، فعقودٌ يَعْقِدُها العبدُ علىٰ نفسه، يؤكِّدُ بها ما ألزمه نفسَه من الأمور بالله ولله، فهي تعظيمٌ للخالق ولأسمائه ولحقِّه، وأن تكون العقودُ به وله، وهذا غايةُ التَّعظيم، فلا يُعْقَدُ بغير ٱسمه، ولا لغير القُرْب[2] إليه، بل إن حَلَف فبِاسْمِه تعظيمًا[3] وتوحيدًا وإجلالًا، وإن نَذَر فله توحيدًا وطاعةً ومحبةً وعبودية، فيكونُ هو المعبودُ وحده والمستعانُ به وحده.

* وأمَّا **المطاعمُ والمشاربُ والملابسُ والمناكح**، فهي داخلةٌ فيما يُقِيمُ الأبدانَ ويحفظُها من الفساد والهلاك، وفيما يعودُ ببقاء النَّوع الإنساني؛ ليتمَّ بذلك قِوامُ الأجساد وحِفظ النَّوع، فيتحمَّل الأمانةَ التي عُرِضت علىٰ السَّموات والأرض، ويقْوىٰ علىٰ حملها وأدائها، ويتمكَّن من شُكر مَولىٰ الإنعام ومُسْدِيه.

---

(١) «محاسن الشريعة» (٢٢).

(٢) (ت): «الندب». ومهملة في (ق). ورسمها في (د) يشبه: «الفرب».

(٣) (ت): «تعظيما وتحميدا».

وفرق في هذه الأنواع بين المباح والمحظور، والحسن والقبيح، والضارِّ والنَّافع، والطَّيِّب والخبيث، فحرَّم منها القبيحَ والخبيثَ والضارَّ وأباح منها الحسنَ والطيِّبَ والنَّافع، كما سيأتي إن شاء الله.

وتأمَّل ذلك في المَناكح، فإنَّ من المستقرِّ في العقول والفطر أنَّ قضاء هذا الوَطَر في الأمَّهات والبنات والأخوات والعمَّات والخالات والجدَّات مُستقبَحٌ في كلِّ عقل، مُستهجَنٌ في كلِّ فطرة[1]، ومن المحال أن يكون المباحُ من ذلك مساويًا للمحظور في نفس الأمر، ولا فرق بينهما إلا مجرَّدُ التحكُّم بالمشيئة. سبحانك هذا بهتانٌ عظيم. وكيف يكونُ في نفس الأمر نكاحُ الأمِّ واستفراشُها مساويًا لنكاح الأجنبية واستفراشها، وإنما فرَّق بينهما محضُ الأمر؟!

وكذلك من المحال أن يكون الدَّمُ والبولُ والرجيعُ مساويًا للخبز والماء والفاكهة ونحوها، وإنما الشارعُ فرَّق بينهما فأباح هذا وحرَّم هذا مع ٱستواء الكلِّ في نفس الأمر!

وكذلك أخذُ المال بالبيع والهبة والوصية والميراث لا يكونُ مساويًا لأخذه بالقهر والغلبة والغصب والسَّرقة والخيانة[2]، حتىٰ يكون إباحةُ هذا وتحريمُ هذا راجعًا إلىٰ محض الأمر والنهي المفرِّق بين المتماثلين!

وكذلك الظُّلمُ والكذبُ والزُّورُ والفواحشُ كالزِّنا واللواط وكشف العورة بين الملأ ونحو ذلك، كيف يسوِّغُ عقلُ عاقلٍ أنه لا فرق قطُّ في نفس

---

(١) انظر: «محاسن الشريعة» (٢٢).

(٢) (ق): «والجناية».

الأمر بين ذلك وبين العدل والإحسان والعِفَّة والصِّيانة وسَتْر العورة، وإنما الشارعُ يحكم بإيجاب هذا وتحريم هذا؟!

هذا مما لو عُرِض علىٰ العقول السَّليمة التي لم تَنْغَل[1]، ولم يمسَّها دَغَلُ[2] المقالات[3] الفاسدة، وتعظيم أهلها، وحُسْن الظَّنِّ بهم= لكانت أشدَّ إنكارًا له، وشهادةً ببطلانه من كثيرٍ من الضروريات.

وهل ركَّبَ الله في فطرة عاقلٍ قطُّ أنَّ الإحسانَ والإساءة، والصِّدقَ والكذب، والفجورَ والعفَّة، والعدل والظُّلم، وقتلَ النُّفوس وإنجاءها، بل السُّجودَ لله وللصَّنم= سواءٌ في نفس الأمر، لا فرق بينهما وإنما الفرقُ بينهما الأمرُ المجرَّد؟! وأيُّ جحدٍ للضروريات أعظمُ من هذا؟!

وهل هذا إلا بمنزلة من يقول: إنه لا فرق بين الرجيع والبول، والدَّم والقيء، وبين الخبز واللَّحم، والماء والفاكهة، والكلُّ سواءٌ في نفس الأمر، وإنما الفرقُ بالعوائد؟! فأيُّ فرقٍ بين مدَّعي هذا الباطل وبين مدَّعي ذاك الباطل؟! وهل هذا إلا بَهْتٌ للعقل والحسِّ والضرورة والشَّرع والحكمة؟!

وإذا كان لا معنىٰ عندهم للمعروف إلا ما أُمِرَ به فصار معروفًا بالأمر، ولا للمنكر إلا ما نُهِيَ عنه فصار منكرًا بنهيه، فأيُّ معنًى لقوله: ﴿يَأْمُرُهُم بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَىٰهُمْ عَنِ ٱلْمُنكَرِ﴾ [الأعراف: ١٥٧]؟! وهل حاصلُ ذلك زائدٌ

---

(١) أي: تفسُد. نغَل الجرحُ: فسد. «اللسان» (نغل). وفي (ت): «تنعل». وهي مهملة في (د، ق). وانظر: «زاد المعاد» (٤/ ٦٥)، و«إعلام الموقعين» (٣/ ٣٩٢).

(٢) الدَّغَل: الفساد. «اللسان» (دغل).

(٣) في الأصول: «للمثالات». تحريف. وانظر: «الصواعق المرسلة» (١١١٤).

علىٰ أن يقال: يأمرُهم بما يأمرُهم به، وينهاهم عمَّا ينهاهم عنه؟! وهذا كلامٌ يُنَزَّهُ عنه[1] آحادُ العقلاء فضلًا عن كلام ربِّ العالمين.

وهل دلَّت الآيةُ إلا علىٰ أنه أمرهم بالمعروف الذي تَعْرِفُه العقول، وتُقِرُّ بحُسْنه الفطر، فأمَرَهم بما هو معروفٌ في نفسه عند كلِّ عقلٍ[2] سليم، ونهاهم عمَّا هو منكرٌ في الطِّباع والعقول، بحيث إذا عُرِض علىٰ العقول السَّليمة أنكرته أشدَّ الإنكار، كما أنَّ ما أمَرَ به إذا عُرِض علىٰ العقل السَّليم قَبِله أعظمَ قبولٍ وشَهِد بحُسْنه. كما قال بعض الأعراب، وقد سئل: بم عرفتَ أنه رسولُ الله؟، فقال: ما أمَرَ بشيءٍ فقال العقلُ: ليته ينهىٰ عنه، ولا نهىٰ عن شيءٍ فقال العقلُ: ليته أمَرَ به[3].

فهذا الأعرابيُّ أعرفُ بالله ودينه ورسوله من هؤلاء، وقد أقرَّ عقلُه[4] وفطرتُه بحُسْن ما أمَرَ به، وقُبْح ما نهىٰ عنه، حتىٰ كان في حقِّه من أعلام نبوَّته وشواهد رسالته، ولو كان جهةُ كونه معروفًا ومنكرًا هو الأمرَ المجرَّد لم يكن فيه دليل، بل كان يُطلَبُ له الدَّليلُ من غيره.

---

(١) (ت): «تنزه عن».

(٢) (ت): «كل ذي عقل».

(٣) قال العلاء بن الحضرمي رضي الله عنه للمنذر بن ساوىٰ ملك البحرين: «هذا هو النبي ﷺ الأميُّ الذي والله لا يستطيع ذو عقلٍ أن يقول: ليت ما أمر به نهىٰ عنه، أو ما نهىٰ عنه أمر به، أو ليته زاد في عفوه أو نقص من عقابه». انظر: «الروض الأنف» (٤/ ٣٩١)، و«الاكتفاء» للكلاعي (٢/ ٣١٦)، و«الجواب الصحيح» (١/ ٣٣٠). وأصلُ خبر بعث العلاء إلىٰ البحرين مشهورٌ في دواوين السنَّة.

(٤) (ت): «دينه وعقله».

ومن سلك ذلك المسلكَ الباطل لم يُمْكِنْه أن يستدلَّ علىٰ صحَّة نبوَّته بنفس دعوته ودينه، ومعلومٌ أنَّ نفسَ الدِّين الذي جاء به والملَّة التي دعا إليها مِنْ أعظم براهين صدقه وشواهد نبوَّته، ومن لم يُثْبِت لذلك صفاتٍ وجوديةً أوجَبَت حُسْنَه وقبول العقول له، ولضدِّه صفاتٍ أوجَبَت قُبْحَه ونفور العقول عنه= فقد سَدَّ علىٰ نفسه بابَ الاستدلال بنفس الدَّعوة، وجعلها مُسْتَدَلًّا عليه فقط.

* ومما يدلُّ علىٰ صحَّة ذلك قولُه تعالىٰ: ﴿وَيُحِلُّ لَهُمُ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ ٱلْخَبَٰٓئِثَ﴾، فهذا صريحٌ في أنَّ الحلال كان طيِّبًا قبل حِلِّه، وأنَّ الخبيثَ كان خبيثًا قبل تحريمه، ولم يُسْتَفد طِيبُ هذا وخُبثُ هذا من نفس الحِلِّ والتَّحريم؛ لوجهين اثنين:

أحدهما: أنَّ هذا عَلَمٌ من أعلام نبوَّته التي ٱحتجَّ الله بها علىٰ أهل الكتاب، فقال: ﴿ٱلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ٱلرَّسُولَ ٱلنَّبِيَّ ٱلْأُمِّيَّ ٱلَّذِى يَجِدُونَهُۥ مَكْتُوبًا عِندَهُمْ فِى ٱلتَّوْرَىٰةِ وَٱلْإِنجِيلِ يَأْمُرُهُم بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَىٰهُمْ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ ٱلْخَبَٰٓئِثَ﴾ [الأعراف: ١٥٧].

فلو كان الطِّيبُ والخُبْثُ(١) إنما ٱستُفِيد من التَّحريم والتَّحليل لم يكن في ذلك دليل، فإنه بمنزلة أن يقال: يُحِلُّ لهم ما يُحِلُّ، ويُحَرِّمُ عليهم ما يُحَرِّم. وهذا أيضًا باطل؛ فإنه لا فائدة فيه، وهو **الوجه الثَّاني**.

فثبت أنه أحلَّ ما هو طيِّبٌ في نفسه قبل الحِلِّ، فكساهُ بإحلاله طِيبًا آخر، فصار منشأُ طِيبه من الوجهين معًا.

---

(١) (ت): «الخبيث والطيب». (د، ق): «الطيب والخبيث».

فتأمَّل هذا الموضعَ حقَّ التأمُّل يُطْلِعْك علىٰ أسرار الشريعة، ويُشْرِفْك علىٰ محاسنها وكمالها وبهجتها وجلالها، وأنه من الممتنع في حكمة أحكم الحاكمين أن تَرِدَ بخلاف ما وردت به، وأنَّ الله تعالىٰ يتنزَّهُ عن ذلك كما يتنزَّهُ عن سائر ما لا يليقُ به.

* ومما يدلُّ علىٰ ذلك قولُه تعالىٰ: ﴿ قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَٱلْإِثْمَ وَٱلْبَغْىَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُوا۟ بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَٰنًا وَأَن تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾ [الأعراف: ٣٣]، وهذا دليلٌ علىٰ أنها فواحشُ في نفسها، لا تستحسنُها العقول، فعَلَّق[1] التَّحريمَ بها لفُحْشِها؛ فإنَّ ترتيبَ الحكم علىٰ الوصف المناسب المشتقِّ يدلُّ علىٰ أنه هو العلَّةُ المقتضيةُ له، وهذا دليلٌ في جميع هذه الآيات التي ذكرناها؛ فدلَّ علىٰ أنه حرَّمها لكونها فواحش، وحرَّم الخبيثَ لكونه خبيثًا، وأمَرَ بالمعروف لكونه معروفًا، والعلَّةُ يجبُ أن تُغايِرَ المعلول، فلو كان كونُه فاحشةً هو معنىٰ كونه منهيًّا عنه، وكونُه خبيثًا هو معنىٰ كونه محرَّمًا= كانت العلَّةُ عينَ المعلول، وهذا محال، فتأمَّله، وكذا تحريمُ الإثم والبغي دليلٌ علىٰ أنَّ هذا وصفٌ ثابتٌ له قبل التَّحريم.

* ومن هذا قولُه تعالىٰ: ﴿ وَلَا تَقْرَبُوا۟ ٱلزِّنَىٰٓ إِنَّهُۥ كَانَ فَٰحِشَةً وَسَآءَ سَبِيلًا ﴾ [الإسراء: ٣٢]؛ فعلَّل النهيَ في الموضعين بكون المنهيِّ عنه فاحشةً، ولو كان جهةُ كونه فاحشةً هو النهي لكان تعليلًا للشيء بنفسه، ولكان بمنزلة أن يقال: لا تقربوا الزِّنا فإنه يقول لكم: لا تقربوه، أو: فإنه منهيٌّ عنه! وهذا محالٌ من وجهين:

---

(١) مهملة في (د). وفي (ق): «فتعلق».

أحدهما: أنه يتضمَّنُ إخلاءَ الكلام من الفائدة.

والثَّاني: أنه تعليلٌ للنهي بالنهي.

* ومن ذلك قولُه تعالىٰ: ﴿وَلَوْلَآ أَن تُصِيبَهُم مُّصِيبَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ فَيَقُولُواْ رَبَّنَا لَوْلَآ أَرْسَلْتَ إِلَيْنَا رَسُولًا فَنَتَّبِعَ ءَايَٰتِكَ وَنَكُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [القصص: ٤٧]، فأخبَرَ تعالىٰ أنَّ ما قدَّمت أيديهم قبل البعثة سببٌ لإصابتهم بالمصيبة، وأنه سبحانه لو أصابهم بما يستحقُّون من ذلك لاحتجُّوا عليه بأنه لم يُرسِل إليهم رسولًا، ولم ينزِّل عليهم كتابًا، فقَطَعَ هذه الحجَّة بإرسال الرسول، وإنزال الكتاب، لئلَّا يكون للنَّاس علىٰ الله حجَّةٌ بعد الرُّسل.

وهذا صريحٌ في أنَّ أعمالهم قبل البعثة كانت قبيحةً بحيث ٱستحقُّوا أن يصابوا[1] بها المصيبةَ، ولكنه سبحانه لا يعذِّبُ إلا بعد إرسال الرُّسل[2].

وهذا هو فصلُ الخطاب وتحقيقُ القول في هذا الأصل العظيم: أنَّ القُبْحَ ثابتٌ للفعل في نفسه، وأنه لا يعذِّبُ اللهُ عليه إلا بعد إقامة الحجَّة بالرِّسالة.

وهذه النُّكتة هي التي فاتت[3] المعتزلةَ والكُلَّابية كليهما، فاستطالت كلُّ طائفةٍ منهما علىٰ الأخرىٰ؛ لعدم جمعها بين هذين الأمرين، فاستطالت الكُلَّابيةُ علىٰ المعتزلة بإثباتهم العذابَ قبل إرسال الرُّسل، وترتيبهم العقابَ علىٰ مجرَّد القُبْح العقلي، وأحسنوا في ردِّ ذلك عليهم، واستطالت المعتزلةُ

---

(١) في الأصول: «يصيبوا». والمثبت أشبه. وانظر: «شفاء العليل» (٤٦٢).

(٢) انظر: «مدارج السالكين» (١/ ٢٣٢، ٣/ ٤٨٩).

(٣) (ق): «قامت بين». (ت): «قامت».

عليهم في إنكارهم الحُسْنَ والقُبْحَ العقليَّين جملةً، وجَعْلِهم ٱنتفاءَ العذاب قبل البعثة دليلًا علىٰ ٱنتفاء القُبْح واستواء الأفعال في أنفسها، وأحسنوا في ردِّ هذا عليهم.

فكلُّ طائفةٍ ٱستطالت علىٰ الأخرىٰ بسبب إنكارها الصَّواب.

وأمَّا من سَلَك هذا المسلكَ الذي سلكناه، فلا سبيل لواحدةٍ من الطَّائفتين إلىٰ ردِّ قوله، ولا الظَّفر عليه أصلًا؛ فإنه موافقٌ لكلِّ طائفةٍ علىٰ ما معها من الحقِّ، مقرِّرٌ له، مخالفٌ لها في باطلها، منكرٌ له.

وليس مع النُّفاة قطُّ دليلٌ واحدٌ صحيحٌ علىٰ نفي الحُسْن والقُبح العقليَّين، وأنَّ الأفعال المتضادَّة كلَّها في نفس الأمر سواءٌ لا فرق بينها إلا بالأمر والنهي، وكلُّ أدلَّتهم علىٰ هذا باطلةٌ كما سنذكرها ونذكرُ بطلانها إن شاء الله تعالىٰ.

وليس مع المعتزلة دليلٌ واحدٌ صحيحٌ قطُّ يدلُّ علىٰ إثبات العذاب علىٰ مجرَّد القُبح العقليِّ قبل بعثة الرُّسل، وأدلَّتُهم علىٰ ذلك كلُّها باطلةٌ كما سنذكرُها ونذكرُ بطلانها إن شاء الله تعالىٰ.

* ومما يدلُّ علىٰ ذلك أيضًا: أنه سبحانه يحتجُّ علىٰ فساد مذهب من عبد غيرَه بالأدلَّة العقلية التي تقبلُها الفطرُ والعقول، ويجعلُ ما ركَّبه في العقول من حُسْن عبادة الخالق وحده وقُبْح عبادة غيره مِنْ أعظم الأدلَّة علىٰ ذلك، وهذا في القرآن أكثر من أن يُذْكَرَ ههنا، ولولا أنه مستقرٌّ في العقول والفطر حُسْنُ عبادته وشكره، وقُبح عبادة غيره وتركُ شكره= لما ٱحتَجَّ عليهم بذلك أصلًا، وإنما كانت الحجَّةُ في مجرَّد الأمر.

وطريقةُ القرآن صريحةٌ في هذا، كقوله تعالىٰ: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعْبُدُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ وَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿٢١﴾ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ فِرَٰشًا وَٱلسَّمَآءَ بِنَآءً وَأَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَخْرَجَ بِهِۦ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ رِزْقًا لَّكُمْ ۖ فَلَا تَجْعَلُوا۟ لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢١ - ٢٢]، فذكر سبحانه أمرَهم بعبادته، وذكر اسمَ الربِّ مضافًا إليهم لمقتضىٰ عبوديَّتهم لربهم ومالكهم، ثمَّ ذكر ضروبَ إنعامه عليهم: بإيجادهم وإيجاد من قبلهم، وجَعْل الأرض فراشًا لهم يمكنُهم الاستقرارُ عليها والبناءُ والسُّكنىٰ، وجَعْل السَّماء بناءً وسقفًا؛ فذكر أرض العالم وسقفَه، ثمَّ ذكر إنزال مادَّة أقواتهم ولباسهم وثمارهم، منبِّهًا بهذا علىٰ ٱستقرار حُسْن عبادة من هذا شأنُه وتشكره الفطرُ والعقول(١)، وقُبح الإشراك به وعبادة غيره.

* ومن هذا قولُه تعالىٰ حاكيًا عن صاحب ياسينَ أنه قال لقومه محتجًّا عليهم بما تُقِرُّ به فطرُهم وعقولهم: ﴿وَمَا لِىَ لَآ أَعْبُدُ ٱلَّذِى فَطَرَنِى وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ [يس: ٢٢]، فتأمَّل هذا الخطابَ كيف تجدُ تحته أشرفَ معنًى وأجلَّه، وهو أنَّ كونه سبحانه فاطرًا لعباده يقتضي عبادتهم له، وأنَّ من كان(٢) مفطورًا مخلوقًا فحقيقٌ به أن يعبُد فاطرَه وخالقه، ولا سيَّما إذا كان مردُّه إليه؛ فمبدؤه منه ومصيرُه إليه، وهذا يوجبُ عليه التفرُّغ لعبادته.

ثمَّ ٱحتجَّ عليهم بما تُقِرُّ به عقولهم وفطرُهم من قُبح عبادة غيره، وأنها أقبحُ شيءٍ في العقل وأنكرُه، فقال: ﴿ءَأَتَّخِذُ مِن دُونِهِۦٓ ءَالِهَةً إِن يُرِدْنِ ٱلرَّحْمَـٰنُ

(١) أي: ومن تشكره الفطر والعقول.

(٢) (ت، ق، د): «وان كان». والمثبت من (ط)، وهو أشبه.

بِضُرٍّ لَّا تُغْنِ عَنِّى شَفَٰعَتُهُمْ شَيْـًٔا وَلَا يُنقِذُونِ ﴿٢٣﴾ إِنِّىٓ إِذًا لَّفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ [يس: ٢٣ - ٢٤]، أفلا تراه كيف لم يحتجَّ عليهم بمجرَّد الأمر، بل ٱحتجَّ عليهم بالعقل الصَّحيح ومقتضىٰ الفطرة؟!

* ومن هذا قولُه تعالىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ضُرِبَ مَثَلٌ فَٱسْتَمِعُوا۟ لَهُۥٓ ۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ لَن يَخْلُقُوا۟ ذُبَابًا وَلَوِ ٱجْتَمَعُوا۟ لَهُۥ ۖ وَإِن يَسْلُبْهُمُ ٱلذُّبَابُ شَيْـًٔا لَّا يَسْتَنقِذُوهُ مِنْهُ ۚ ضَعُفَ ٱلطَّالِبُ وَٱلْمَطْلُوبُ ﴿٧٣﴾ مَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦٓ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَقَوِىٌّ عَزِيزٌ﴾ [الحج: ٧٣ - ٧٤]؛ فضربَ لهم سبحانه مثلًا من عقولهم يدلُّهم علىٰ قُبح عبادتهم لغيره، وأنَّ هذا أمرٌ مستقرٌّ قبحُه وهُجْنتُه في كلِّ عقلٍ وإن لم يَرِد به الشرع.

وهل في العقل أنكرُ وأقبحُ مِن عبادة مَن لو ٱجتمعوا كلُّهم لم يخلقوا ذبابًا واحدًا وإن يَسْلُبهم الذُّبابُ شيئًا لم يَقْدِروا علىٰ الانتصار منه واستنقاذ ما سَلَبَهم إياه، وتَرْك عبادة الخلَّاق العليم، القادر علىٰ كلِّ شيء، الذي ليس كمثله شيء؟!

أفلا تراه كيف ٱحتجَّ عليهم بما ركَّبه في العقول من حُسْن عبادته وحده وقُبح عبادة غيره؟!

* وقال تعالىٰ: ﴿ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا رَّجُلًا فِيهِ شُرَكَآءُ مُتَشَٰكِسُونَ وَرَجُلًا سَلَمًا لِّرَجُلٍ هَلْ يَسْتَوِيَانِ مَثَلًا﴾ [الزمر: ٢٩]، هذا مثلٌ ضربه الله لمن عَبَده وحده فسَلِمَ له، ولمن عبد من دونه آلهةً فهم شركاءُ فيه متشاكِسُون عَسِرُون، فهل يستوي في العقول هذا وهذا؟!

وقد أكثَر تعالىٰ من هذه الأمثال ونوَّعها مستدلًّا بها علىٰ حُسْن شكره

وعبادته، وقُبح عبادة غيره، ولم يحتجَّ عليهم بنفس الأمر، بل بما ركَّبه في عقولهم من الإقرار بذلك، وهذا كثيرٌ في القرآن، فمن تتبَّعه وجده.

* وقال تعالىٰ: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ﴾ [الإسراء: ٢٣]، فذكر توحيدَه، وذكر المناهي التي نهاهم عنها، والأوامرَ التي أمرهم بها، ثمَّ خَتَم الآيات بقوله: ﴿كُلُّ ذَٰلِكَ كَانَ سَيِّئُهُۥ عِندَ رَبِّكَ مَكْرُوهًا﴾ [الإسراء: ٣٨] أي: مخالفةُ هذه الأوامر وارتكاب هذه المناهي سيِّئةٌ مكروهةٌ لله.

فتأمَّل قوله: ﴿كَانَ سَيِّئُهُۥ عِندَ رَبِّكَ مَكْرُوهًا﴾ أي: أنه سيِّئٌ[1] في نفس الأمر عند الله، حتىٰ لو لم يَرِد به تكليفٌ لكان سيِّئةً في نفسه عند الله مكروهًا له، وكراهتُه سبحانه له لما هو عليه من الصِّفة التي ٱقتضت أن كَرِهَه، ولو كان قُبحُه إنما هو مجرَّدُ النهي لم يكن مكروهًا لله؛ إذ لا معنىٰ للكراهة عندهم إلا كونُه منهيًّا عنه، فيعودُ قولُه: ﴿كُلُّ ذَٰلِكَ كَانَ سَيِّئُهُۥ عِندَ رَبِّكَ مَكْرُوهًا﴾ إلىٰ معنىٰ: كلُّ ذلك منهيٌّ عنه عند ربك! ومعلومٌ أنَّ هذا غيرُ مرادٍ من الآية.

وأيضًا؛ فإذا وقع ذلك منهم فهو عند النُّفاة للحُسْن والقُبح محبوبٌ لله، مرضيٌّ له؛ لأنه إنما وقع بإرادته، والإرادةُ عندهم هي المحبة لا فرق بينهما. والقرآنُ صريحٌ في أنَّ هذا كلَّه قبيحٌ عند الله، مكروهٌ، مبغوضٌ له، وقع أو لم يقع، وجعل سبحانه هذا البغض والقبحَ سببًا للنهي عنه، ولهذا جعله علَّةً وحكمةً للأمر، فتأمَّله، والعلَّةُ غيرُ المعلول.

* وقال تعالىٰ: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِٱلْبَيِّنَٰتِ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْمِيزَانَ لِيَقُومَ ٱلنَّاسُ بِٱلْقِسْطِ﴾ [الحديد: ٢٥]، دلَّ ذلك علىٰ أنَّ في نفس

(١) (د، ق): «سيئة». وهي قراءة محتملة.

الأمر قِسطًا، وأنَّ الله سبحانه أنزل كتابه وأنزل الميزانَ ـ وهو العدل ـ ليقوم النَّاسُ بالقِسط الذي[1] أُنزِل الكتابُ لأجله والميزان.

فعُلِم أنَّ في نفس الأمر ما هو قِسطٌ وعدلٌ حسن، ومخالفتُه قبيحة، وأنَّ الكتابَ والميزان نزلا لأجله، ومن ينفي الـحُسنَ والقُبحَ يقول: ليس في نفس الأمر ما هو عدلٌ حَسَن، وإنما صار قِسطًا وعدلًا بالأمر فقط. ونحن لا ننكرُ أنَّ الأمر كساه حُسْنًا وعدلًا إلىٰ حُسْنه وعدله في نفسه، فهو في نفسه قِسطٌ حَسَن، وكساه الأمرُ حُسْنًا آخر يُضاعَفُ به كونُه عدلًا حسنًا؛ فصار ذلك ثابتًا له من الوجهين جميعًا.

* ومن هذا قولُه تعالىٰ: ﴿وَإِذَا فَعَلُوا۟ فَـٰحِشَةً قَالُوا۟ وَجَدْنَا عَلَيْهَآ ءَابَآءَنَا وَٱللَّهُ أَمَرَنَا بِهَا ۗ قُلْ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِٱلْفَحْشَآءِ ۖ أَتَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف: ٢٨]؛ فقوله: ﴿قُلْ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِٱلْفَحْشَآءِ﴾ دليلٌ علىٰ أنها في نفسها فحشاء، وأنَّ الله لا يأمرُ بما يكونُ كذلك، وأنه يتعالىٰ ويتقدَّسُ عنه، ولو كان كونُه فاحشةً إنما عُلِم بالنهي خاصَّةً كان بمنزلة أن يقال: إنَّ الله لا يأمرُ بما ينهىٰ عنه. وهذا كلامٌ يُصَانُ عنه آحادُ العقلاء، فكيف بكلام ربِّ العالمين؟!

ثمَّ أكَّد سبحانه هذا الإنكار بقوله: ﴿قُلْ أَمَرَ رَبِّى بِٱلْقِسْطِ ۖ وَأَقِيمُوا۟ وُجُوهَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَٱدْعُوهُ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ﴾ [الأعراف: ٢٩]، فأخبرَ أنه يتعالىٰ عن الأمر بالفحشاء، بل أوامرُه كلُّها حسنةٌ في العقول، مقبولةٌ في الفِطر؛ فإنه أمَر بالقِسط لا بالـجَوْر، وبإقامة الوجوه له عند مساجده لا لغيره، وبدعوته وحده مخلصينَ له الدِّين لا بالشِّرك؛ فهذا هو الذي يأمرُ به تعالىٰ، لا بالفحشاء.

---

(١) «الذي» ليست في (ق)، وضرب عليها ابن بردس في (د).

أفلا تراه كيف يُخْبِرُ بجنس[1] ما يأمرُ به وبحُسْنه[2]، وينزِّه نفسَه عن الأمر بضدِّه، وأنه لا يليقُ به تعالىٰ؟!

* [وقال تعالىٰ]: ﴿ وَمَنْ أَحْسَنُ دِينًا مِّمَّنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُۥ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ وَٱتَّبَعَ مِلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفًا ۗ وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبْرَٰهِيمَ خَلِيلًا ﴾ [النساء: ١٢٥]، فاحتجَّ سبحانه علىٰ حُسْن دين الإسلام وأنه لا شيء أحسنُ منه بأنه[3] يتضمَّنُ إسلامَ الوجه لله، وهو إخلاصُ القصد والتوجُّه والعمل له سبحانه، والعبدُ مع ذلك محسنٌ آتٍ بكلِّ حَسَن، لا مرتكبٌ للقُبح الذي يكرهُه الله، بل هو مخلصٌ لربِّه، محسنٌ في عبادته بما يحبُّه ويرضاه، وهو مع ذلك متَّبعٌ لملَّة إبراهيم في محبَّته لله وحده، وإخلاص الدِّين له، وبَذْل النَّفس والمال في مرضاته و محبته.

وهذا ٱحتجاجٌ منه علىٰ أنَّ دين الإسلام أحسنُ الأديان بما تضمَّنه مما تستحسنُه العقول، وتشهدُ به الفِطر، وأنه قد بلغ الغاية القصوىٰ في درجات الـحُسْن والكمال.

وهذا ٱستدلالٌ بغير الأمر المجرَّد، بل هو دليلٌ علىٰ أنَّ ما كان كذلك فحقيقٌ بأن يأمر به عبادَه، ولا يرضىٰ منهم سواه.

* ومثلُ هذا قولُه تعالىٰ: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا مِّمَّن دَعَآ إِلَى ٱللَّهِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا وَقَالَ إِنَّنِى مِنَ ٱلْمُسْلِمِينَ﴾ [فصلت: ٣٣]، فهذا ٱحتجاجٌ بما ركَّب في العقول والفِطر، لأنه لا قول للعبد أحسنُ من هذا القول.

---

(١) (ت): «بحسن». تحريف.

(٢) الضبط من (ق). ومهملة في (د). (ط): «ويحسنه».

(٣) في الأصول: «فإنه». والمثبت من (ط) أشبه.

* وقال تعالىٰ: ﴿فَبِظُلْمٍ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُوا۟ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَٰتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ﴾ [النساء: ١٦٠]، فأيُّ شيءٍ أصرحُ من هذا[1]؟! حيثُ أخبَر سبحانه أنه حرَّمه عليهم مع كونه طيِّبًا في نفسه، فلولا أنَّ طِيبَه أمرٌ ثابتٌ له بدون الأمر لم يكن ليجمع الطِّيبَ والتَّحريم.

وقد أخبَر تعالىٰ أنه حرَّم عليهم طيِّباتٍ كانت حلالًا عقوبةً لهم، فهذا تحريمُ عقوبة، بخلاف التَّحريم علىٰ هذه الأمَّة فإنه تحريمُ صيانةٍ وحماية، ولا فرق عند النُّفاة بين الأمرين، بل الكلُّ سواء.

فالله سبحانه[2] أمر عبادَه بما أمرهم به رحمةً منه وإحسانًا وإنعامًا عليهم، لأنَّ صلاحهم في معاشهم وأبدانهم وأحوالهم وفي معادهم ومآلهم إنما هو بفعلِ ما أُمِروا به، وهو في ذلك بمنزلة الغذاء الذي لا قِوام للبدن إلا به، بل أعظم، ليس مجرَّد تكليفٍ وابتلاءٍ كما يظنُّه كثيرٌ من النَّاس، ونهاهم عما نهاهم عنه صيانةً وحِمْيةً[3] لهم، إذ لا بقاء لصحَّتهم ولا حِفظ لها إلا بهذه الحِمْية.

فلم يأمرهم حاجةً منه إليهم وهو الغنيُّ الحميد، ولا حرَّم عليهم ما حرَّم بخلًا منه عليهم وهو الجوادُ الكريم، بل أمرُه ونهيه عينُ حظِّهم وسعادتهم العاجلة والآجلة، ومَصْدَرُ أمره ونهيه رحمتُه الواسعة وبرُّه وجودُه وإحسانُه وإنعامُه، فلا يُسألُ عمَّا يفعل؛ لكمال حكمته وعلمه ووقوع أفعاله علىٰ وَفْق المصلحة والرحمة والحكمة.

---

(١) (ت): «أصرح من هذا القول».

(٢) (ق، د): «فإنه سبحانه».

(٣) (ت): «وحماية». وضبطها ابن بردس في (د) بتشديد الياء!

* وقال تعالىٰ: ﴿أَمْ لَمْ يَعْرِفُوا رَسُولَهُمْ فَهُمْ لَهُ مُنكِرُونَ ﴿٦٩﴾ أَمْ يَقُولُونَ بِهِ جِنَّةٌ بَلْ جَاءَهُم بِالْحَقِّ وَأَكْثَرُهُمْ لِلْحَقِّ كَارِهُونَ ﴿٧٠﴾ وَلَوِ اتَّبَعَ الْحَقُّ أَهْوَاءَهُمْ لَفَسَدَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ وَمَن فِيهِنَّ ۚ بَلْ أَتَيْنَاهُم بِذِكْرِهِمْ فَهُمْ عَن ذِكْرِهِم مُّعْرِضُونَ﴾ [المؤمنون: ٦٩ - ٧١]، فأخبَر سبحانه أنَّ الحقَّ لو اتَّبع أهواء العباد فجاء شرعُ الله ودينُه بأهوائهم لفسدت السَّمواتُ والأرض ومن فيهنَّ.

ومعلومٌ أنَّ عند النُّفاة يجوزُ أن يَرِد شرعُ الله ودينُه بأهواء العباد، وأنه لا فرق في نفس الأمر بين ما وَرَد به وبين ما تقتضيه أهواؤهم إلا مجرَّدُ الأمر، وأنه لو وَرَد بأهوائهم جاز وكان تعبُّدًا ودينًا. وهذه مخالفةٌ صريحةٌ للقرآن، وأنه من المحال أن يتَّبع الحقُّ أهواءهم، وأنَّ أهواءهم مشتملةٌ علىٰ قُبحٍ عظيمٍ لو وَرَد الشرعُ به لفَسَد العالَـمُ أعلاه وأسفلُه وما بين ذلك.

ومعلومٌ أنَّ هذا الفساد إنما يكونُ لقُبح خلاف ما شرعه الله وأمر به، ومنافاته لصلاح العالم عُلويِّه وسُفليِّه، وأنَّ خرابَ العالم وفساده لازمٌ لحصوله ولشرعه، وأنَّ كمال حكمة الله وكمال علمه ورحمته وربوبيَّته يأبىٰ ذلك ويمنعُ منه[1]، ومن يقول: الجميعُ في نفس الأمر سواء، يجوِّزُ ورودَ التعبُّد بكلِّ شيء، سواء كان مقتضىٰ[2] أهوائهم أو خلافها.

* ومثلُ هذا قولُه تعالىٰ: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا ۚ فَسُبْحَانَ اللَّهِ رَبِّ الْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٢]، أي: لو كان في السَّموات والأرض آلهةٌ تُعبَدُ غيرُ الله لفسَدتا وبَطَلتا، ولم يقل: أربابٌ، بل قال: آلهة؛ والإلهُ هو المعبودُ

---

(١) (ت، ق): «تأبىٰ ذلك وتمنع منه».

(٢) (ق، ت): «يقتضي». والحرف الأول مهمل في (د). والمثبت أقوم.

الـمَألوه، وهذا يدلُّ علىٰ أنه من الممتنع المستحيل عقلًا أن يَشْرَع اللهُ عبادةَ غيره أبدًا، وأنه لو كان معه معبودٌ سواه لفسَدت السَّمواتُ والأرض.

فقُبْحُ عبادة غيره قد ٱستقرَّ في الفِطر والعقول وإن لم يَرِد بالنهي[1] عنه شرع، بل العقلُ يدلُّ علىٰ أنه أقبحُ القبيح علىٰ الإطلاق، وأنه من المحال أن يشرعه الله قطُّ؛ فصلاحُ العالم في أن يكون الله وحده هو المعبود، وفسادُه وهلاكُه في أن يُعْبَد معه غيرُه، ومحالٌ أن يشرع لعباده ما فيه فسادُ العالم وهلاكُه، بل هو المنزَّهُ عن ذلك.

فصل

* وقد أنكر تعالىٰ علىٰ من نسب إلىٰ حكمته التسويةَ بين المختلفَيْن، كالتسوية بين الأبرار والفجَّار؛ فقال تعالىٰ: ﴿أَمْ نَجْعَلُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ كَٱلْمُفْسِدِينَ فِى ٱلْأَرْضِ أَمْ نَجْعَلُ ٱلْمُتَّقِينَ كَٱلْفُجَّارِ﴾ [ص: ٢٨]، وقال تعالىٰ: ﴿أَمْ حَسِبَ ٱلَّذِينَ ٱجْتَرَحُوا۟ ٱلسَّيِّـَٔاتِ أَن نَّجْعَلَهُمْ كَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ سَوَآءً مَّحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ ۚ سَآءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾ [الجاثية: ٢١]؛ فدلَّ علىٰ أنَّ هذا حكمٌ سيِّئٌ قبيح، ينزَّه اللهُ عنه.

ولم ينكره[2] سبحانه من جهة أنه أخبر بأنه لا يكون، وإنما أنكره من جهة قُبحِه في نفسه، وأنه حكمٌ سيِّئٌ يتعالىٰ ويتنزَّهُ عنه لمنافاته لحكمته وغِنَاه وكماله ووقوع أفعاله كلِّها علىٰ السَّداد والصَّواب والحكمة، فلا يليقُ به أن يجعل البرَّ كالفاجر، ولا المحسنَ كالمسيء، ولا المؤمنَ كالمفسد في

(١) (ت): «في النهي».

(٢) في الأصول: «ولم ينكر». والمثبت من (ط).

الأرض؛ فدلَّ علىٰ أنَّ هذا قبيحٌ في نفسه، تعالىٰ الله عن فعله.

* ومن هذا أيضًا: إنكارُه سبحانه علىٰ من جوَّز أن يَتْرُك عبادَه سُدًى، فلا يأمرُهم ولا ينهاهم، ولا يثيبُهم ولا يعاقبُهم، وأنَّ هذا الحُسبان باطل، والله متعالٍ عنه لمنافاته لحكمته وكماله.

كما قال تعالىٰ: ﴿أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَٰنُ أَن يُتْرَكَ سُدًى﴾ [القيامة: ٣٦].

قال الشافعي رضي الله عنه: «أي: مهملًا لا يُؤمر ولا يُنهىٰ»[1]. وقال غيره: «لا يثابُ ولا يعاقَب»[2].

والقولان واحد؛ لأنَّ الثَّوابَ والعقاب غايةُ الأمر والنهي، فهو سبحانه خلقهم للأمر والنهي في الدُّنيا والثَّواب والعقاب في الأخرىٰ، فأنكر سبحانه علىٰ من زعم أنه يُتْرَكُ سدًى إنكارَ من جَعَل في العقل ٱستقباحَ ذلك واستهجانه، وأنه لا يليقُ أن يُنسَب ذلك إلىٰ أحكم الحاكمين.

ومثلُه قوله تعالىٰ: ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَٰكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ ﴿١١٥﴾ فَتَعَٰلَى ٱللَّهُ ٱلْمَلِكُ ٱلْحَقُّ ۖ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ رَبُّ ٱلْعَرْشِ ٱلْكَرِيمِ﴾ [المؤمنون: ١١٥ - ١١٦]، فنزَّه نفسَه سبحانه وباعَدَها عن هذا الحُسْبان، وأنه يتعالىٰ عنه ولا يليقُ به؛ لقُبحِه ولمنافاته لحكمته ومُلْكه وإلهيَّته.

أفلا ترىٰ كيف ظهرَ في العقل الشَّهادةُ بدينه وشرعه وثوابه وعقابه؟!

وهذا يدلُّ علىٰ إثبات المعاد بالعقل، كما يدلُّ علىٰ إثباته بالسَّمع، وكذلك دينُه وأمرُه وما بعث به رسلَه هو ثابتٌ في العقول جملةً، ثمَّ عُلِمَ

---

(١) انظر: «الرسالة» (٢٥)، و«إبطال الاستحسان» (٩/ ٦٨ - الأم).

(٢) انظر: «زاد المسير» (٨/ ٤٢٥)، و«تفسير ابن كثير» (٨/ ٣٦٧٢).

بالوحي؛ فقد تطابقت شهادةُ العقل والوحي علىٰ توحيده وشرعه، والتَّصديق بوعده ووعيده، وأنه سبحانه دعا عبادَه علىٰ ألسنة رسله إلىٰ ما وضع في العقول حُسْنَه والتَّصديقَ به جملةً، فجاء الوحيُ مفصِّلًا ومبيِّنًا ومقرِّرًا ومذكِّرًا لما هو مركوزٌ في الفِطر والعقول.

ولهذا سأل هِرَقْلُ أبا سفيانَ في جملة ما سأله عنه من أدلَّة النُّبوَّة وشواهدها عمَّا يأمرُ به النبيُّ ﷺ، فقال: بم يأمرُكم؟ قال: يأمرُنا بالصَّلاة والصِّدق والعفاف[1]، فجَعَل ما يأمرُ به من أدلَّة نبوَّته؛ فإنَّ أكذبَ الخلق وأفجَرهم من ٱدَّعىٰ النُّبوَّة وهو كاذبٌ فيها علىٰ الله، وهذا محالٌ أن يأمر إلا بما يليقُ بكذبه وفجوره وافترائه، فدعوتُه تليقُ به، وأمَّا الصَّادقُ البارُّ الذي هو أصدقُ الخلق وأبرُّهم، فدعوتُه لا تكونُ إلا أكملَ دعوةٍ وأشرفَها وأجلَّها وأعظمَها؛ فإنَّ العقول والفِطر تشهدُ بحُسْنها وصِدق القائم بها.

فلو كانت الأفعالُ كلُّها سواءً في نفس الأمر لم يكن هناك فرقانٌ بين ما يجوزُ أن يدعو إليه الرسول وما لا يجوزُ أن يدعو إليه، إذ العُرْفُ [وضدُّه][2] إنما يُعْلَمُ بنفس الدَّعوة والأمر والنهي.

وكذلك مسألةُ النَّجاشيِّ لجعفر وأصحابه عمَّا يدعو إليه الرسول[3].

---

(١) أخرجه البخاري (٧)، ومسلم (١٧٧٣) من حديث أبي سفيان.

(٢) زيادة من (ط) يقتضيها السياق. والعُرْف: المعروف. وضدُّه: المنكر.

(٣) أخرج الخبر ابن إسحاق في «السيرة» (٢٨٢)، ومن طريقه البيهقي في «دلائل النبوة» (٢/ ٣٠١) من حديث أم سلمة بإسنادٍ حسن.
وروي من حديث جعفر بن أبي طالب، وابن مسعود، وأبي موسىٰ الأشعري. انظر: «مسند أحمد» (١/ ٤٦١)، و«دلائل النبوة» لأبي نعيم (١٩٦)، وللبيهقي (٢/ ٢٩٧)، و«البداية والنهاية» (٤/ ١٧٨).

فدلَّ علىٰ أنه من المستقرِّ في العقول والفِطر ٱنقسامُ الأفعال إلىٰ قبيحٍ وحَسَنٍ في نفسه، وأنَّ الرُّسل تدعو إلىٰ حَسَنها وتنهىٰ عن قبيحها، وأنَّ ذلك من آيات صِدقهم وبراهين رسالتهم، وهو أولىٰ وأعظمُ عند أولي الألباب والحِجىٰ من مجرَّد خوارق العادات، وإن كان ٱنتفاعُ ضعفاء العقول بالخوارق في الإيمان أعظمَ من ٱنتفاعهم بنفس الدَّعوة وما جاء به في الإيمان[1].

فطرقُ الهداية متنوِّعة؛ رحمةً من الله بعباده ولطفًا بهم؛ لتفاوُت عقولهم وأذهانهم وبصائرهم:

* فمنهم من يهتدي بنفس ما جاء به وما دعا إليه مِنْ غير أن يطلُبَ منه برهانًا خارجًا[2] عن ذلك، كحال الكُمَّل[3] من الصَّحابة، كالصِّدِّيق رضي الله عنه.

* ومنهم من يهتدي بمعرفته بحاله ﷺ، وما فُطِر عليه من كمال الأخلاق والأوصاف والأفعال، وأنَّ عادة الله أن لا يخزي من قامت به تلك الأوصافُ والأفعال؛ لعلمه بالله ومعرفته به وأنه لا يخزي من كان بهذه المثابة.

كما قالت أمُّ المؤمنين خديجة رضي الله عنها له ﷺ: «أبشِر، فوالله لن يخزيكَ الله أبدًا؛ إنك لتَصِلُ الرحِم، وتصدُق الحديث، وتَحْمِلُ الكَلَّ،

(١) (ط): «من الإيمان». وانظر لهذا المعنىٰ: «أيمان القرآن» (٣٤٣).

(٢) (ت): «خارقا».

(٣) (ت): «كحال الكامل».

وتَـقْري الضيف، وتُعِينُ علىٰ نوائب الحقِّ»[1].

فاستدلَّت بمعرفتها بالله وحكمته ورحمته علىٰ أنَّ من كان كذلك فإنَّ الله لا يخزيه ولا يفضحه، بل هو جديرٌ بكرامة الله واصطفائه ومحبته ونبوَّته.

وهذه المقاماتُ في الإيمان عَجَز عنها أكثر الخلق.

* فاحتاجوا إلىٰ الخوارق والآيات المشهودة بالحِسِّ، فآمن كثيرٌ منهم عليها.

* وأضعفُ النَّاس إيمانًا من كان إيمانُه صادرًا من المَظْهَر[2] ورؤية غَلَبته ﷺ للنَّاس، فاستدلُّوا بذلك المَظْهَر والغَلَبة والنُّصرة علىٰ صحَّة الرسالة، فأين بصائرُ هؤلاء مِن بصائر من آمن به وأهلُ الأرض قد نَصَبوا له العداوة، وقد نال منه قومُه ضروبَ الأذىٰ، وأصحابُه في غاية قلَّة العَدَد والمخافة من النَّاس، ومع هذا فقلبُه ممتلىءٌ بالإيمان، واثقٌ بأنه سيظهرُ علىٰ الأمم[3]، وأنَّ دينَه سيعلو كلَّ دين؟!

* وأضعفُ مِنْ هؤلاء إيمانًا مَن إيمانُه إيمانُ العادة والمَرْبا والمنشأ؛ فإنه نشأ بين أبوين مسلمين وأقاربَ وجيرانٍ وأصحابٍ كذلك، فنشأ واحدًا منهم، ليس عنده من الرسول والكتاب إلا ٱسمُهما، ولا مِن الدِّين إلا ما رأىٰ عليه أقاربَه وأصحابه. فهذا دينُ العوائد، وهو أضعفُ شيء، وصاحبُه بحسب من

---

(١) تقدم تخريجه (ص: ٣٨٥).

(٢) أي: الظهور والانتصار.

(٣) (ت): «سيظهر علىٰ كل دين في سائر الأمم».

يقترنُ به[١]، فلو قُيِّض له من يخرجه عنه لم يكن عليه كُلْفةٌ في الانتقال عنه.

والمقصودُ أنَّ خواصَّ الأمَّة ولُبابها لـمَّا شَهِدَت عقولهم حُسْنَ هذا الدِّين وجلالتَه وكمالَه، وشَهِدَت قُبْحَ ما خالفه ونقصَه ورداءته، خالط الإيمانُ به ومحبتُه بشاشةَ قلوبهم، فلو خُيِّر بين أن يُلْقىٰ في النَّار وبين أن يختار دينًا غيره لاختار أن يُقْذَف في النَّار، ويقطَّع أعضاءً، ولا يختار دينًا غيره.

وهذا الضربُ من النَّاس هم الذين ٱستقرَّت أقدامُهم في الإيمان، وهم أبعدُ النَّاس عن الارتداد عنه، وأحقُّهم بالثَّبات عليه إلىٰ يوم لقاء الله، ولهذا قال هرقلُ لأبي سفيان: أيرتدُّ أحدٌ منهم عن دينه سَخْطةً له؟ قال: لا. قال: فكذلك الإيمانُ إذا خالط بشاشةَ القلوب لا يَسْخَطُه أحد[٢].

والمقصودُ أنَّ الدَّاخلين في الإسلام، المستدلِّين علىٰ أنه من عند الله لحُسْنه وكماله، وأنه دينُ الله الذي لا يجوز أن يكون من عند غيره، هم خواصُّ الخلق، والنُّفاة سَدُّوا علىٰ أنفسهم هذا الطَّريق فلا يمكنُهم سلوكُه.

فصل

وتحقيقُ هذا المقام بالكلام في مقامين:

أحدهما: الأعمال خصوصًا ومراتبها[٣] في الحُسْن والقُبح.

الثَّاني: في الموجودات عمومًا ومراتبها في الخير والشرِّ.

---

(١) (ت): «يقترب منه».

(٢) تقدم تخريجه قريبًا.

(٣) في الأصول: «مراتبها». والمثبت من (ط).

أمـا **المقـام الأول**، فـالأعمال إمـا أن تـشتمل عـلىٰ مـصلحةٍ خالـصةٍ، أو راجحـة، وإمـا أن تـشتمل عـلىٰ مفـسدةٍ خالـصةٍ، أو راجحـة، وإمـا أن تـستوي مصلحتُها ومفسدتها.

فهذه أقسامٌ خمسة، منها أربعةٌ تأتي بها الشرائع، فتأتي بما مصلحتُه خالـصةٌ أو راجحةٌ آمرةً به مقتضيةً له، وما مفسدتُه خالصةٌ أو راجحـةٌ فحكمُهـا فيـه النهيُ عنه وطلبُ إعدامه. فتأتي بتحـصيل المـصلحة الخالـصة والراجحة وتكميلهما بحسب الإمكان، وتعطيـل المفـسدة الخالـصة أو الراجحـة أو تقليلهما بحـسب الإمكان. فمدارُ الشرائع والدِّيانات علىٰ هذه الأقسام الأربعة.

وتنازع النَّاسُ هنا في مسألتين:

المسألة الأولىٰ: في وجود المصلحة الخالصة والمفسدة الخالصة.

* فمنهم من مَنَعَه، وقال: لا وجـود لـه؛ قـال: لأنَّ المـصلحة هـي النَّعـيمُ واللذَّةُ وما يفضي إليه، والمفسدةُ هي العذابُ والألم وما يفضي إليه.

قالوا: والمأمورُ به لا بدَّ أن يقترن به ما يحتاج معـه إلىٰ الـصَّبر عـلىٰ نـوعٍ من الألـم، وإن كان فيه لذَّةٌ وسرورٌ وفرحٌ فلا بدَّ من وقوع أذىٰ، لكن لمـا كـان هـذا مغمـورًا بالمـصلحة لم يُلتفَـت إليـه ولـم تعطَّـل المـصلحةُ لأجلـه، فـتركُ الخير الكثير الغالب لأجل الشرِّ القليل المغلوب شرٌّ كثير.

قالوا: وكذلك الشرُّ المنهيُّ عنه إنما يفعلُه الإنسانُ لأنَّ له فيه غرضًا ووطرًا ما، وهذه مصلحةٌ عاجلةٌ له، فإذا نُـهِي عنه وتركَه فاتت عليه مصلحتُه ولذَّتُه العاجلة وإن كانت مفسدتُه أعظمَ من مصلحته، بل مصلحتُه مغمورةٌ جدًّا في جنب مفسدته، كما قال تعالىٰ في الخمر والميسر: ﴿قُلْ فِيهِمَآ إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنَٰفِعُ لِلنَّاسِ وَإِثْمُهُمَآ أَكْبَرُ مِن نَّفْعِهِمَا﴾ [البقرة: ٢١٩].

فالرِّبا[1] والظُّلمُ والفواحشُ والسِّحرُ وشربُ الخمر وإن كانت شرورًا ومفاسدَ ففيها منفعةٌ ولذَّةٌ لفاعلها، ولذلك يؤثِرها ويختارُها، وإلا فلو تجرَّدت مفسدتُها من كلِّ وجهٍ لما آثرها العاقل، ولا فعَلها أصلًا.

ولما كانت خاصَّةُ العقل النَّظر إلىٰ العواقب والغايات، كان أعقلُ النَّاس أتركَهم لما ترجَّحت مفسدتُه في العاقبة، وإن كانت فيه لذَّةٌ ما ومنفعةٌ يسيرةٌ بالنسبة إلىٰ مضرَّته.

* ونازعهم آخرون، وقالوا: القسمةُ تقتضي إمكانَ هذين القسمين، والوجودُ يدلُّ علىٰ وقوعهما، فإنَّ معرفة الله ومحبتَه والإيمان به خيرٌ محضٌ من كلِّ وجهٍ لا مفسدة فيه بوجهٍ ما.

قالوا: ومعلومٌ أنَّ الجنَّة خيرٌ محضٌ لا شرَّ فيها أصلًا، وأنَّ النَّار شرٌّ محضٌ لا خير فيها أصلًا، وإذا كان هذان القسمان موجودان في الآخرة فما المُحِيلُ[2] لوجودهما في الدُّنيا؟!

قالوا: وأيضًا فالمخلوقاتُ كلُّها منها ما هو خيرٌ محضٌ لا شرَّ فيه أصلًا كالأنبياء والملائكة، ومنها ما هو شرٌّ محضٌ لا خير فيه أصلًا كإبليسَ والشياطين، ومنها ما هو خيرٌ وشرٌّ وأحدُهما غالبٌ علىٰ الآخر، فمن النَّاس من يَغْلِبُ خيرُه علىٰ شرِّه، ومنهم من يَغْلِبُ شرُّه علىٰ خيره؛ فهكذا الأعمالُ منها ما هو خالصُ المصلحة وراجحُها، وخالصُ المفسدة وراجحُها، هذا في الأعمال كما أنَّ ذلك في العُمَّال.

---

(١) (ت): «فالزنا».

(٢) (ق): «المحل». تحريف.

قالوا: وقد قال الله تعالىٰ في السَّحرة: ﴿وَيَتَعَلَّمُونَ مَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ﴾ [البقرة: ١٠٢]، فهذا دليلٌ علىٰ أنه مضرَّةٌ خالصةٌ لا منفعة فيه:

إمَّا لأنَّ بعض أنواعه مضرَّةٌ خالصةٌ لا منفعة فيها بوجه، فما كلُّ السِّحر يحصِّلُ غرضَ السَّاحر، بل يتعلَّمُ مئة بابٍ منه حتىٰ يحصِّل غرضَه بباب، والباقي مضرَّةٌ خالصة. وقِس علىٰ هذا[1]. فهذا من القسم الخالص المفسدة.

وإمَّا لأنَّ المنفعة الحاصلة للسَّاحر لما كانت مغمورةً مُسْتَهلَكةً في جنب المفسدة العظيمة فيه جُعِلت كَلا منفعة؛ فيكونُ من القسم الراجح المفسدة.

وعلىٰ القولين[2] فكلُّ مأمورٍ به فهو راجحُ المصلحة علىٰ تركه، وإن كان مكروهًا للنُّفوس؛ قال تعالىٰ: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهٌ لَّكُمْ وَعَسَىٰ أَن تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَعَسَىٰ أَن تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢١٦]، فبيَّن أنَّ الجهاد الذي أُمِروا به وإن كان مكروهًا للنُّفوس شاقًّا عليها فمصلحتُه راجحة، وهو خيرٌ لهم، وأحمَدُ عاقبة، وأعظمُ فائدةً من التقاعُد عنه وإيثار البقاء والراحة، فالشرُّ الذي فيه مغمورٌ بالنسبة إلىٰ ما تضمَّنه من الخير.

وهكذا كلُّ منهيٍّ عنه فهو راجحُ المفسدة وإن كان محبوبًا للنُّفوس موافقًا للهوىٰ، فمضرَّتُه ومفسدتُه أعظمُ مما فيه من المنفعة، وتلك المنفعةُ

---

(١) (ت): «وعلىٰ هذا».

(٢) في وجود المصلحة والمفسدة الخالصتين، وعدمه.

واللذَّةُ مغمورةٌ مُسْتَهلَكةٌ في جنب مضرَّته، كما قال تعالىٰ: ﴿وَإِثْمُهُمَآ أَكۡبَرُ مِن نَّفۡعِهِمَا﴾، وقال: ﴿وَعَسَىٰٓ أَن تُحِبُّواْ شَيۡـٔٗا وَهُوَ شَرّٞ لَّكُمۡ﴾.

* وفصلُ الخطاب في المسألة: إن أُرِيد بالمصلحة الخالصة أنها في نفسها خالصةٌ من المفسدة لا يشُوبها مفسدة؛ فلا ريب في وجودها، وإن أُرِيد بها المصلحةُ التي لا يشُوبها مشقَّةٌ ولا أذًى في طريقها والوسيلة إليها ولا في ذاتها؛ فليست بموجودةٍ بهذا الاعتبار، إذ المصالحُ والخيراتُ واللذَّاتُ والكمالاتُ كلُّها لا تُنالُ إلا بحظٍّ من المشقَّة، ولا يُعْبَرُ إليها إلا علىٰ جسرٍ من التَّعب.

وقد أجمع عقلاءُ كلِّ أمَّةٍ علىٰ أنَّ النَّعيمَ لا يُدْرَكُ بالنَّعيم[1]، وأنَّ من آثَر الراحةَ فاتتهُ الراحة، وأنَّ بحسب ركوب الأهوال واحتمال المشاقِّ تكونُ الفرحةُ والملذَّة؛ فلا فرحة لمن لا همَّ له، ولا لذَّة لمن لا صبر له، ولا نعيم لمن لا شقاء له، ولا راحة لمن لا تعب له، بل إذا تعب العبدُ قليلًا ٱستراح طويلًا، وإذا تحمَّل مشقَّة الصَّبر ساعةً قاده لحياة الأبد، وكلُّ ما فيه أهلُ النَّعيم المقيم فهو ثمرةُ صبر ساعة، والله المستعان، ولا قوَّة إلا بالله.

وكلَّما كانت النفوسُ أشرف، والهمَّةُ أعلىٰ، كان تعبُ البدن أوفر، وحظُّه من الراحة أقلَّ، كما قال المتنبِّي[2]:

وإذا كانت النفوسُ كبارًا تعبَت في مرادها الأجسامُ

(١) انظر ما تقدم (ص: ٣٩٩).

(٢) في ديوانه (٢٤٩).

وقال ٱبنُ الرُّومي[1]:

قلبٌ يُطِلُّ علىٰ أفكاره[2]، ويَدٌ ... تمضي الأمورَ، ونفسٌ لهوُها التَّعبُ

وقال مسلمٌ في «صحيحه»[3]: «قال يحيىٰ بن أبي كثير: لا يُنَالُ العلمُ براحة الجسم».

ولا ريب عند كلِّ عاقلٍ أنَّ كمال الراحة بحسب التَّعب، وكمال النَّعيم بحسب تحمُّل المشاقِّ في طريقه، وإنما تخلُص الراحةُ واللذَّةُ والنَّعيمُ في دار السَّلام، فأمَّا في هذه الدَّار فكلَّا ولمَّا.

وبهذا التفصيل يزولُ النزاعُ في المسألة، وتعودُ مسألةَ وِفَاق.

فصل

وأمَّا **المسألةُ الثَّانية**، وهي ما تساوت مصلحتُه ومفسدتُه؛ فقد ٱختُلِفَ في وجوده وحكمه؛ فأثبتَ وجودَه قومٌ، ونفاهُ آخرون.

والجواب: هذا القسمُ لا وجود له وإن حَصَرَه التقسيم، بل التفصيل: إمَّا أن يكون حصولُه أولىٰ بالفاعل، وهو راجحُ المصلحة. وإمَّا أن يكون عدمُه أولىٰ به، وهو راجحُ المفسدة.

وأمَّا فعلٌ يكون حصولُه أولىٰ به لمصلحته، وعدمُه أولىٰ به لمفسدته،

---

(١) كذا في الأصول، وزاد ناسخ (ت): «رحمه الله تعالى»!. وهو وهم. والبيت للبحتري، في ديوانه (١/ ١٧٢). وهو من محاسنه.

(٢) فهي لا تحيطُ به، وإنما هو عالٍ عليها. يصفُ قلة مبالاته بالخطوب التي تُحْدِثُ أفكارًا تستغرق القلوب. انظر: «المثل السائر» (١/ ٧٩).

(٣) (٦١٢).

وكلاهما متساويان؛ فهذا مما لم يقُم دليلٌ علىٰ ثبوته، بل الدَّليلُ يقتضي نفيَه، فإنَّ المصلحة والمفسدة، والمنفعة والمضرَّة، واللذَّة والألم، إذا تقابلا فلا بدَّ أن يغلبَ أحدُهما الآخر فيصير الحكمُ للغالب، وأمَّا أن يتدافعا ويتصادما بحيث لا يغلبُ أحدُهما الآخرَ فغيرُ واقعٍ أصلًا.

فإنه إمَّا أن يقال: يوجدُ الأثران[1] معًا، وهو محال؛ لتصادمهما[2] في المحلِّ الواحد. وإمَّا أن يقال: يمتنعُ وجودُ كلٍّ من الأثرين[3]، وهو ممتنعٌ أيضًا؛ لوجود مقتضيه. وإمَّا أن يقال بوِجدان أحدهما دون الآخر ــ مع تساويهما ــ، وهو ممتنع؛ لأنه ترجيحٌ لأحد الجائزَين[4] من غير مرجِّح.

وهذا المحالُ إنما نشأ من فَرْض تدافُع المؤثِّرَين وتصادمهما، فهو محال، فلا بدَّ أن يقهر أحدُهما صاحبَه فيكون الحكمُ له.

فإن قيل: ما المانعُ من أن يمتنع وجودُ الأثرين؟ قولكم: «إنه محالٌ لوجود مقتضيه» إن أردتم به المقتضي السَّالم عن المعارض فغيرُ موجود، وإن أردتم المقتضي المقارِن لوجود المعارض فتخلُّف أثره عنه غيرُ ممتنع والمعارض قائمٌ هاهنا في كلٍّ منهما، فلا يمتنعُ تخلُّفُ الأثرين.

فالجواب: أنَّ المعارض إذا كان قد سَلَبَ تأثيرَ المقتضي في مُوجَبه مع قوَّته وشدَّة ٱقتضائه لأثره، ومع هذا فقد قَوِي علىٰ سَلْبه قوَّة التأثير والاقتضاء، فلأنْ يقوىٰ علىٰ سَلْبه قوَّة مَنْعِه لتأثيره هو في مقتضاه ومُوجَبه

---

(١) (د، ق): «الأمران». وسيأتي على الصواب.

(٢) (ق): «وهو مجاز، لتضادهما». خطأ.

(٣) (ت، ق، د): «الأمرين». وسيأتي على الصواب.

(٤) (ت): «الجانبين».

بطريق الأولىٰ، ووجهُ الأولويَّة أنَّ ٱقتضاءه لأثره أشدُّ من منعه تأثيرَ غيره، فإذا قَوِي علىٰ سَلْبه للأقوىٰ فسلبُه للأضعف[1] أولىٰ وأحرىٰ.

فإن قيل: هذا ينتقضُ بكلِّ مانعٍ يمنعُ تأثير العلَّة في معلولها، وهو باطلٌ قطعًا.

قيل: لا ينتقضُ بما ذكرتم، والنقضُ مندفع؛ فإنَّ العلَّة والمانع ههنا لم يتدافعا ويتصادما، ولكنَّ المانع أضعفَ العلَّة، فبطل تأثيرُها، فهو عائقٌ لها عن الاقتضاء. وأمَّا في مسألتنا فالعلَّتان متصادمتان متعارضتان، كلٌّ منهما تقتضي أثرَها، فلو بطل أثرُهما لكانت كلُّ واحدةٍ مؤثِّرةً غير مؤثِّرة، غالبةً مغلوبة، مانعةً ممنوعة، وهذا يمتنع، وهو دليلٌ[2] يشبه دليل التمانع[3].

وسرُّ الفرق أنَّ العلَّة الواحدة إذا قارنها مانعٌ منع تأثيرَها لم تَبْقَ مقتضيةً له، بل المانعُ عاقَها عن ٱقتضائها، وهذا غيرُ ممتنع، وأمَّا العلَّتان المتمانعتان اللتان كلٌّ منهما مانعةٌ للأخرىٰ من تأثيرها فإنَّ تمانعهما وتقابلهما يقتضي إبطال كلِّ واحدةٍ منهما للأخرىٰ، وتأثيرَها فيها، وعدمَ تأثيرها معًا، وهو جمعٌ بين النقيضين؛ لأنها إذا بطلت لم تكن مؤثِّرة، وإذا لم تكن مؤثِّرةً لم تُبطِل غيرَها، فتكونُ كلٌّ منهما مؤثِّرةً غيرَ مؤثِّرة، باطلةً غيرَ باطلة، وهذا محال؛ فثبتَ أنهما لا بدَّ أن تؤثِّر إحداهما في الأخرىٰ بقوَّتها فيكون الحكمُ لها.

فإن قيل: فما تقولون فيمن توسَّط أرضًا مغصوبةً، ثمَّ بدا له في التَّوبة،

---

(١) (ت): «سلبه الأقوىٰ فسلبه الأضعف».

(٢) (ت): «وهذا دليل».

(٣) تقدمت الإشارة إليه (ص: ٥٨٨).

فإن أمرتموه باللُّبث فهو محال، وإن أمرتموه بقطعها والخروج من الجانب الآخر فقد أمرتموه بالحركة والتصرُّف في ملك الغير. وكذلك إن أمرتموه بالرجوع فهو حركةٌ منه وتصرُّفٌ في أرض الغَصْب. فهذا قد تعارضت فيه المصلحةُ والمفسدة، فما الحكمُ في هذه الصُّورة؟

وكذلك من توسَّط بين فئةٍ مُثْبَتةٍ بالجِراح منتظرين للموت، وليس له ٱنتقالٌ إلا علىٰ أحدهم، فإن أقام علىٰ من هو فوقه قَتَله، وإن ٱنتقل إلىٰ غيره قَتَله. فقد تعارضت هنا مصلحةُ النُّقلة ومفسدتُها علىٰ السَّواء.

وكذلك من طلع عليه الفجرُ وهو مجامِعٌ، فإن أقام أفسد صومَه، وإن نَزع فالنَّزعُ من الجماع، والجماعُ مركَّبٌ من الحركتين. فهاهنا أيضًا قد تضادَّت العلَّتان.

وكذلك ـ أيضًا ـ إذا تترَّس الكفَّارُ بأسرىٰ من المسلمين هم بعَدَد المُقاتِلة، ودار الأمرُ بين قتل التُّرس وبين الكفِّ عنه وقتل الكفَّار لـمُقاتِلة[1] المسلمين. فهاهنا أيضًا قد تقابلت المصلحةُ والمفسدةُ علىٰ السَّواء.

وكذلك ـ أيضًا ـ إذا أُلقِي في مركبهم نارٌ وعاينُوا الهلاك بها، فإن أقاموا ٱحترقوا، وإن لجؤوا إلىٰ الماء هلكوا بالغَرق.

وكذلك الرجلُ إذا ضاق عليه الوقتُ ليلة عَرفة، ولم يبق منه إلا ما يسعُ قَدْر صلاة العشاء، فإن ٱشتغل بها فاته الوقوف، وإن ٱشتغل بالذَّهاب إلىٰ عرفة فاتته الصَّلاة. فهاهنا قد تعارضت المصلحتان والمفسدتان علىٰ السَّواء.

---

(١) (ت): «المقاتلة». وهي محتملة.

وكذلك الرجلُ إذا ٱستيقظ قبل طلوع الشمس وهو جُنُبٌ ولم يبق من الوقت إلا ما يسعُ لقَدْر الغُسل أو الصَّلاة بالتيمُّم؛ فإن ٱغتسل فاتته مصلحةُ الصَّلاة في الوقت، وإن صلىٰ بالتيمُّم فاتته مصلحةُ الطَّهارة. فقد تقابلت المصلحةُ والمفسدة.

وكذلك إذا ٱغتَلَمَ البحرُ[1] بحيث يعلمُ رُكبان السَّفينة[2] أنهم لا يخلُصون إلا بتغريق شطر الرُّكبان لتَخِفَّ بهم السَّفينة؛ فإن ألقَوا شطرَهم كان فيه مفسدة، وإن تركوهم كان فيه مفسدة. فقد تقابلت المفسدتان والمصلحتان علىٰ السَّواء.

وكذلك لو أُكرِه رجلٌ علىٰ إفساد درهمٍ من درهمين متساويين، أو إتلاف حيوانٍ من حيوانين متساويين، أو شُرب قَدَحٍ من قَدَحين متساويين، أو وَجَد كافرين قويَّين في حال المبارزة لا يمكنُه إلا قتلُ أحدهما، أو قَصَد المسلمين عدوَّان متكافئان من كلِّ وجهٍ في القُرب والبُعد والعَدَد والعداوة[3].

فإنه في هذه الصُّور كلِّها تساوت المصالحُ والمفاسد، ولا يمكنكم ترجيحُ أحدٍ من المصلحتين ولا أحدٍ من المفسدتين، ومعلومٌ أنَّ هذه حوادثُ لا تخلو من حكمٍ لله فيها.

وأمَّا ما ذكرتم من ٱمتناع تقابل المصلحة والمفسدة علىٰ السَّواء، فكيف

---

(١) أي: هاج واضطربت أمواجُه. «المعجم الوسيط» (غلم).

(٢) (ت): «ركاب السفينة»، في الموضعين. والمثبت من (د، ق) و«قواعد الأحكام».

(٣) «قواعد الأحكام» للعز بن عبد السلام (١/ ٩٨، ١٣٣ - ١٣٥، ١٣٨).

يمكنكم[1] إنكارُه وأنتم تقولون بالموازنة[2]، وأنَّ من النَّاس من تستوي حسناتُه وسيئاتُه فيبقىٰ في الأعراف بين الجنَّة والنَّار، لتقابُل مقتضىٰ الثَّواب والعقاب[3] في حقِّه؛ فإنَّ حسناته قَصُرَت به عن دخول النَّار، وسيئاته قَصُرَت به عن دخول الجنَّة، وهذا ثابتٌ عن الصَّحابة حذيفة بن اليمان وابن مسعودٍ وغيرهما[4].

فالجوابُ من وجهين: مجملٍ ومفصَّل:

أما المجمل: فليس في شيءٍ مما ذكرتم دليلٌ علىٰ محلِّ النِّزاع، فإنَّ مَوْرِد النِّزاع أن تتقابل المصلحةُ والمفسدةُ وتتساويا[5]، فيتدافعا ويبطُل أثرُهما، وليس في هذه الصُّور شيءٌ كذلك.

وهذا يتبيَّنُ **بالجواب التفصيليِّ** عنها صورةً صورة:

* فأمَّا من توسَّط أرضًا مغصوبة[6]؛ فإنه مأمورٌ من حين دخل فيها بالخروج منها، فحكمُ الشارع في حقِّه المبادرةُ إلىٰ الخروج، وإن ٱستلزم ذلك حركةً في الأرض المغصوبة فإنها حركةٌ تتضمَّنُ ترك الغصب، فهي من

---

(١) في الأصول: «عليكم». وهو تحريف.

(٢) انظر: «طريق الهجرتين» (٨٢٩)، و«مدارج السالكين» (١/ ٢٧٨).

(٣) في الأصول: «مقتضىٰ العقاب». والمثبت من (ط).

(٤) انظر: «تفسير الطبري» (٨/ ٣٦٠، ٣٦٣).

(٥) في الأصول: «تساوتا». والأشبه ما أثبت من (ط).

(٦) انظر: «مدارج السالكين» (١/ ٢٨٧)، و«مجموع الفتاوىٰ» (١٦/ ٢١)، و «الموافقات» (١/ ٣٦٤)، و«البرهان» (١/ ٢٩٨)، و«الواضح» لابن عقيل (٥/ ٤٢٦)، و«المسودة» (٢٣٠)، وغيرها.

باب ما لا خلاص عن الحرام إلا به، وإن قيل: إنها واجبة، فوجوبٌ عقليٌّ لزوميٌّ لا شرعيٌّ مقصود.

فمفسدةُ هذه الحركة مغمورةٌ في مصلحة تفريغ الأرض والخروج عن الغصب. وإذا قُدِّر تساوي الجوانب بالنسبة إليه؛ فالواجبُ القدرُ المشتركُ وهو الخروجُ من أحدها.

وعلىٰ كلِّ تقدير، فمفسدةُ هذه الحركة مغمورةٌ جدًّا في مصلحة ترك الغصب، فليس مما نحنُ فيه بسبيل.

* وأمَّا مسألةُ من توسَّط بين قتلىٰ لا سبيل له إلىٰ المقام أو النُّقلة إلا بقتل أحدهم[1]، فهذا ليس مكلَّفًا في هذه الحال، بل هو في حكم الـمُلْجَأ، والـمُلْجَأ ليس مكلَّفًا ٱتفاقًا، فإنه لا قصدَ له ولا فِعل، وهذا مُلْجَأٌ من حيث إنه لا سبيل له إلىٰ ترك النُّقلة عن واحدٍ[2] إلا إلىٰ آخر؛ فهو مُلْجَأٌ إلىٰ لُبْثِه فوق واحدٍ ولا بدَّ، ومثلُ هذا لا يوصفُ فعلُه بإباحةٍ ولا تحريمٍ ولا حكمٍ من أحكام التكليف؛ لأنَّ أحكام التكليف منُوطةٌ بالاختيار، فلا تتعلَّقُ بمن لا ٱختيار له.

فلو كان بعضهم مسلمًا وبعضهم كافرًا مع ٱشتراكهم في العصمة فقد قيل: يلزمه الانتقالُ إلىٰ الكافر، أو المقامُ عليه؛ لأنَّ قتله أخفُّ مفسدةً من قتل المسلم، ولهذا يجوزُ قتلُ من لا نقتله في المعركة إذا تترَّس بهم الكفَّار، فيرميهم ويقصدُ الكفَّار.

---

(١) انظر: «البرهان» (١/ ٣٠٢)، و«الواضح» (٥/ ٤٢٧، ٤٣٣)، و«إيضاح المحصول» للمازري (٢٣٠)، و«المسودة» (٢٣١)، وغيرها.

(٢) (ت، ق): «غير واجد». (د): «غير واحد». والمثبت من (ط).

* وأمَّا من طلع عليه الفجرُ وهو مجامع، فالواجبُ عليه النَّزعُ عينًا، ويحرُم عليه ٱستدامةُ الجماع واللُّبث، وإنما ٱختُلِف في وجوب القضاء والكفَّارة عليه علىٰ ثلاثة أقوالٍ في مذهب أحمد وغيره[1]:

أحدها: عليه القضاءُ والكفَّارة، وهذا ٱختيارُ القاضي أبي يعلىٰ.

والثَّاني: لا شيء عليه، وهذا ٱختيارُ شيخنا[2]، وهو الصَّحيح.

والثَّالث: عليه القضاءُ دون الكفَّارة.

وعلىٰ الأقوال كلِّها فالحكمُ في حقِّه وجوبُ النَّزع، والمفسدةُ التي في حركة النَّازع مفسدةٌ مغمورةٌ في مصلحة إقلاعه ونزعه؛ فليست المسألةُ من موارد النِّزاع.

* وأمَّا إذا تترَّس الكفَّارُ بأسرىٰ من المسلمين بعدد الـمُقاتِلة[3]، فإنه لا يجوزُ رميُهم إلا أن يخشىٰ علىٰ جيش المسلمين[4]، وتكون مصلحةُ حفظ الجيش أعظمَ من مصلحة حفظ الأُسارىٰ، فحينئذٍ يجوزُ رميُ الأُسارىٰ، ويكونُ من باب دفع أعظم المفسدتين باحتمال أدناهما، فلو ٱنعكس الأمرُ وكانت مصلحةُ بقاء الأسرىٰ أعظمَ من رميهم لم يجُز رميُهم.

---

(١) انظر: «الأم» (٣/ ٢٤٥)، و«المغني» (٣/ ٣٧٩)، و«المجموع» (٦/ ٣٢٩، ٣٣٢)، و«البرهان» (١/ ٣٠٣)، و«شرح العمدة» لابن تيمية (١/ ٤٦٩ـ الطهارة) و(١/ ٣٣٦ـ الصيام).

(٢) انظر: «مجموع الفتاوىٰ» (١٦/ ٢٢، ٢٥/ ٢٦٤).

(٣) أي: المقاتلين من جيش المسلمين.

(٤) انظر: «المغني» (١٣/ ١٤١)، و«فتح القدير» (٥/ ٤٤٨)، و«مجموع الفتاوىٰ» (٢٠/ ٥٢، ٢٨/ ٥٤٦).

فهذا البابُ مبنيٌّ علىٰ دفع أعظم المفسدتين بأدناهما، وتحصيل أعظم المصلحتين بتفويت أدناهما، فإن فُرِض الشكُّ وتساوي الأمرين لم يجُز رميُ الأسرىٰ؛ لأنه علىٰ يقينٍ مِنْ قتلهم، وعلىٰ ظنٍّ وتخمينٍ مِنْ قتل أصحابه وهلاكهم، ولو قُدِّر أنهم تيقَّنوا ذلك ولم يكن في قتلهم ٱستباحةُ بيضة الإسلام وغلبةُ العدوِّ علىٰ الدِّيار لم يجُز أن يَقُوا نفوسَهم بنفوس الأسرىٰ، كما لا يجوزُ للمُكرَه علىٰ قتل المعصوم أن يقتله ويَقِيَ نفسَه بنفسه، بل الواجبُ عليه أن يستسلم للقتل ولا يجعل النفوسَ[1] المعصومة وقايةً لنفسه.

* وأمَّا إذا أُلقِيَ في مركبهم نار؛ فإنهم يفعلون ما يَرَوْن السَّلامة فيه، وإن شكُّوا: هل السَّلامةُ في مقامهم أو في وقوعهم في الماء؟ أو تيقَّنوا الهلاكَ في الصُّورتين، أو غلبَ علىٰ ظنِّهم غلبةً متساويةً لا يترجَّحُ أحدُ طرفيها، ففي الصُّور الثَّلاث قولان لأهل العلم[2]، وهما روايتان منصوصتان عن أحمد:

إحداهما: أنهم يخيَّرون بين الأمرين، لأنهما موتتان قد عَرَضتا لهم، فلهم أن يختاروا أيسرهما عليهم، إذ لا بدَّ من أحدهما، وكلاهما بالنسبة إليهم سواءٌ، فيخيَّرون بينهما.

والقولُ الثَّاني: أن يلزمهم المقام، ولا يُعِينون علىٰ أنفسهم، لئلَّا يكون موتُهم بسببٍ من جهتهم، وليتمحَّضَ موتُهم شهادةً بأيدي عدوِّهم.

* وأمَّا الذي ضاق عليه وقتُ الوقوف بعرفة والصَّلاة؛ فإنَّ الواجبَ في

---

(١) (د): «النفس».

(٢) انظر: «المغني» (١٣/ ١٩٠)، و«الواضح» (٥/ ٤٣٣).

حقِّه تقوىٰ الله بحسب الإمكان، وقد ٱختُلِف في تعيين ذلك الواجب علىٰ ثلاثة أقوالٍ في مذهب أحمد وغيره[1]:

أحدها: أنَّ الواجبَ في حقِّه معيَّنًا إيقاعُ الصَّلاة في وقتها؛ فإنها قد تضيَّقت، والحجُّ لم يتضيَّق وقتُه، فإنه إذا فعله في العام القابل لم يكن قد أخرجه عن وقته، بخلاف الصَّلاة.

والقول الثَّاني: أنه يقدِّمُ الحجَّ ويقضي الصَّلاة بعد الوقت؛ لأنَّ مشقَّة فواته وتكليفه[2] إنشاء سفرٍ آخر أو إقامةً في مكَّة إلىٰ قابلٍ ضررٌ عظيمٌ تأباه الحنيفيةُ السَّمحة، فيشتغلُ بإدراكه ويقضي الصَّلاة بعد الوقت.

والثَّالث: يقضي الصَّلاة وهو سائرٌ إلىٰ عَرَفة، فيكونُ في طريقه مصلِّيًا كما يصلي الهاربُ من سيلٍ أو سَبُعٍ أو عدوٍّ ٱتفاقًا، أو الطَّالبُ لعدوٍّ يخشىٰ فواته علىٰ أصحِّ القولين.

وهذا أقيسُ الأقوال وأقربها إلىٰ قواعد الشرع ومقاصده[3]؛ فإنَّ الشريعة مبناها علىٰ تحصيل المصالح بحسب الإمكان، وأن لا يفُوتَ منها شيء، فإن أمكن تحصيلُها كلِّها حصِّلت، وإن تزاحمت ولم يمكن تحصيلُ بعضها إلا بتفويت البعض قُدِّم أكملُها وأهمُّها وأشدُّها طلبًا للشارع.

وقد قال عبد الله بن أُنيس: بعثني رسولُ الله ﷺ إلىٰ خالد بن سفيان

---

(١) انظر: «المجموع» (٢/ ١٢)، و«مغني المحتاج» (١/ ٣٠٥)، و«الإنصاف» (٢/ ٢٤٥).

(٢) (ت): «وتكلفه».

(٣) انظر: «قواعد الأحكام» (١/ ٩٨).

العُرنيِّ، وكان نحو عُرَنة وعرفات، فقال: «اْذهب فاقتله»، فرأيتُه، وحضرت صلاةُ العصر، فقلت: إني أخافُ أن يكون بيني وبينه ما إنْ أُؤَخِّر الصَّلاة[1]، فانطلقتُ أمشي وأنا أصلي، أومىءُ إيماءً نحوه، فلمَّا دنوتُ منه قال لي: من أنت؟ قلت: رجلٌ من العرب، بلغني أنك تجمعُ لهذا الرجل، فجئتك في ذلك. قال: إني لفي ذلك. قال: فمشيتُ معه ساعةً حتىٰ إذا أمكنني عَلَوْتُه بسيفي حتىٰ بَرَد. رواه أبو داود[2].

وأمَّا مسألةُ المستيقظ قبل طلوع الشَّمس جُنُبًا وضاق الوقتُ[3] عليه بحيثُ لا يتَّسعُ للغُسل والصَّلاة، فهذا الواجبُ في حقِّه عند جمهور العلماء أن يغتسل وإن طلعت الشمس، ولا تجزئه الصَّلاةُ بالتيمُّم؛ لأنه واجدٌ للماء[4].

وإن كان غير مفرِّطٍ في نومه فلا إثم عليه، كما لو نام حتىٰ طلعت

---

(١) لفظ رواية أحمد: «خشيت أن يكون بيني وبينه محاولة تشغلني عن الصلاة».

(٢) (١٢٤٩)، وأحمد (٣/ ٤٩٦)، وغيرهما. وصححه ابن خزيمة (٩٨٢)، وابن حبان (٧١٦٠)، وحسَّن إسناده ابن حجر في «الفتح» (٢/ ٤٣٧).
ورُوي من وجهٍ آخر:
أخرجه الطبراني في «الكبير» (١٠١ - قطعة من مسانيد من اسمه عبد الله) - ومن طريقه الضياء في «المختارة» (٩/ ٢٧) -، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٢٠٣١)، والفاكهي في «أخبار مكة» (٢٧٢٧)، وغيرهم. ولا بأس به، محمد بن كعب القرظي يحتمل سماعه من عبد الله بن أنيس، إلا أنه ليس فيه ذكر الإيماء، إنما قال: «وصليت العصر ركعتين خفيفتين».

(٣) (ق): «وضيق الوقت».

(٤) انظر: «المغني» (١/ ٣٤٥)، و«مجموع الفتاوىٰ» (٢٢/ ٣٥).

الشمس، والواجبُ في حقِّه المبادرةُ إلىٰ الغُسل والصَّلاة، وهذا وقتُها في حقِّ أمثاله.

وعلىٰ هذا القول الصَّحيح فلم يتعارض هاهنا مصلحةٌ ومفسدةٌ متساويتان، بل مصلحةُ الصَّلاة بالطَّهارة أرجحُ من إيقاعها في الوقت بالتيمُّم.

وفي المسألة قولٌ ثانٍ، وهو روايةٌ عن مالك: أنه يتيمَّمُ ويصلي في الوقت[1]، لأنَّ الشارع له ٱلتفاتٌ إلىٰ إيقاع الصَّلاة في الوقت بالتيمُّم أعظمُ من ٱلتفاته إلىٰ إيقاعها بطهارة الماء خارجَ الوقت، والعَدَمُ المبيحُ للتيمُّم هو العدمُ بالنسبة إلىٰ وقت الصَّلاة لا مطلقًا، فإنه لا بدَّ أن يجد الماء ولو بعد حين، ومع هذا فأوجبَ عليه الشارعُ التيمُّم؛ لأنه عادمٌ للماء بالنسبة إلىٰ وقت الصَّلاة، وهكذا هذا النَّائمُ، وإن كان واجدًا للماء لكنه عادمٌ بالنسبة إلىٰ الوقت.

وصاحبُ هذا القول يقول: مصلحةُ إيقاع الصَّلاة في الوقت بالتيمُّم أرجحُ في نظر الشارع من إيقاعها خارجَ الوقت بطهارة الماء؛ فعلىٰ كلا القولين لم تتساوَ المصلحةُ والمفسدة؛ فثبت أنه لا وجود لهذا القسم في الشَّرع.

وأمَّا مسألةُ ٱغتِلام البحر؛ فلا يجوزُ إلقاءُ أحدٍ منهم في البحر بالقُرعة ولا غيرها؛ لاستوائهم في العصمة وقَتْل من لا ذنبَ له وقايةً لنفس القاتل به

(١) انظر: «المدونة» (١/ ٤٤)، و«النوادر والزيادات» (١/ ١١٠)، و«الأوسط» لابن المنذر (٢/ ٣٠).

وليس أولىٰ بذلك منه[1].

نعم؛ لو كان في السَّفينة مالٌ أو حيوانٌ وجبَ إلقاءُ المال ثـمَّ الحيـوان؛ لأنَّ المفسدة في فـوات الأمـوال والحيوانـات أولىٰ مـن المفسدة في فـوات أنفُس النَّاس المعصومة.

وأمَّا سائرُ الصُّور التي تساوت مفاسدُها، كإتلاف الدِّرهمين والحيـوانين وقتل أحد العدوَّين، فهذا الحكـمُ فيـه التَّخييرُ بيـنهما؛ لأنـه لا بـدَّ مـن إتـلاف أحـدهما وقايـةً لنفـسه، وكلاهمـا سـواء، فيخـيَّر بيـنهما، وكـذلك العـدوَّان المتكافئان يخيَّر بين قتالهما، كالواجب المخيَّر، وأولىٰ[2].

وأمَّا من تساوت حسناتُه وسيئاتُه وتدافَع أثرهما، فهو حجَّةٌ عليكم؛ فـإنَّ الحكمَ للحسنات، وهي تَغْلِبُ السَّيئات؛ فإنه لا يدخلُ النَّار ولكنه يبقـىٰ عـلىٰ الأعراف مدَّةً ثمَّ يصيرُ إلىٰ الجنَّة؛ فقد تبيَّن غلبةُ الحسنات لجانب الـسَّيئات، ومنعُها من ترتُّب أثرها عليها، وأنَّ الأثر هو أثرُ الحسنات فقط.

فبانَ أنه لا دليل لكم علىٰ وجود هذا القسم أصلًا، وأنَّ الدَّليل يـدلُّ عـلىٰ ٱمتناعه.

فإن قيل[3]: فما قولكم فيما إذا عـارض المفسدةَ مـصلحةٌ أرجـحُ منهـا، وترتَّـب الحكـمُ عـلىٰ الـراجح، هـل يترتَّـبُ عليـه مـع بقـاء المرجـوح مـن المصلحة والمفسدة، لكنه لمـا كـان مغمـورًا لم يُلْتَـفت إليـه؟ أو تقولـون: إنَّ المرجوحَ زال أثرُه بالراجح، فلم يبق له أثر؟

(١) انظر: «أحكام القرآن» لابن العربي (١٦٢٣).
(٢) أي: أولىٰ بالتخيير. وتحرفت في الأصول إلى: «والولي».
(٣) (ت، د): «قيل لكم».

ومثالُ ذلك: أنَّ الله تعالىٰ حرَّم الميتة والدَّم ولحمَ الخنزير؛ لما في تناولها من المفسدة الراجحة؛ وهو خبثُ التَّغذية، والغاذي شبيهٌ بالـمُغْتَذِي[1]، فيصيرُ الـمُغْتَذي بهذه الخبائث خبيثَ النَّفس؛ فمن محاسن الشريعة تحريمُ هذه الخبائث.

فإن ٱضطرَّ إليها وخاف علىٰ نفسه الهلاكَ إن لم يتناولها أُبيحَت له، فهل إباحتُها والحالةُ هذه مع بقاء وصف الخبث فيها، لكن عارضه مصلحةٌ أرجحُ منه وهي حفظُ النَّفس، أو إباحتُها أزالت وصفَ الخبث منها، فما أُبيحَ له إلا طيِّبٌ وإن كان خبيثًا في حال الاختيار؟

قيل: هذا موضعٌ دقيق، وتحقيقُه يستدعي ٱطلاعًا علىٰ أسرار الشريعة والطَّبيعة، فلا تَسْتَهوِنْه وأعطِه حقَّه من النَّظر والتأمُّل. وقد ٱختلف النَّاسُ فيه علىٰ قولين:

فكثيرٌ منهم ـ أو أكثرهم ـ سلك مسالكَ التَّرجيح مع بقاء وصف الخبث فيه، وقال: مصلحةُ حفظ النَّفس أرجحُ من مفسدة خبث التَّغذية.

وهذا قولُ من لم يحقِّق النَّظر، ويُمْعِن التأمُّل، بل ٱسترسل مع ظاهر الأمر، والصَّوابُ أنَّ وصفَ الخبث منتفٍ حال الاضطرار.

وكشفُ الغطاء عن المسألة: أنَّ وصفَ الخبث غيرُ مستقلٍّ بنفسه في المحلِّ الـمُغْتَذىٰ به، بل هو متولِّدٌ من القابل والفاعل، فهو حاصلٌ من الـمُغْتَذِي والـمُغْتَذىٰ به، ونظيرُه تأثيرُ السُّمِّ في البدن، هو موقوفٌ علىٰ الفاعل والمحلِّ القابل.

---

(١) انظر: «القانون» (١/ ١٥٠)، و«الحاوي» (٢/ ٥٥٨)، وما مضىٰ (ص: ٦٦٩).

إذا عُلِمَ ذلك، فتناولُ هذه الخبائث في حال الاختيار يوجبُ حصول الأثر المطلوب عَدَمُه، فإذا كان المتناولُ لها مضطرًّا فإنَّ ضرورته تمنعُ قبول الخبث الذي في الـمُغْتَذىٰ به، فلم تحصُل تلك المفسدة؛ لأنها مشروطةٌ بالاختيار الذي به يقبلُ المحلُّ خبثَ التَّغذية، فإذا زال الاختيارُ زال شرطُ القبول، فلم تحصُل المفسدةُ أصلًا.

وإن ٱعتاصَ هذا علىٰ فهمك فانظُر في الأغذية والأشربة الضارَّة التي لا يتخلَّفُ عنها الضررُ إذا تناولها المختارُ الواجدُ لغيرها، فإذا ٱشتدَّت ضرورتُه إليها ولم يجد منها بُدًّا فإنها تنفعُه ولا يتولَّدُ له منها ضررٌ أصلًا؛ لأنَّ قبول طبيعته وفاقتها إليها وميلها إليها منعَها من التضرُّر بها، بخلاف[1] حال الاختيار.

وأمثلةُ ذلك معلومةٌ مشهودةٌ بالحِسِّ، فإذا كان هذا في الأوصاف الحسِّية المؤثِّرة في محالِّها بالحِسِّ، فما الظَّنُّ بالأوصاف المعنوية التي تأثيرُها إنما يُعْلَمُ بالعقل أو بالشرع؟!

فلا تظنَّ[2] أنَّ الضرورة أزالت وصفَ المحلِّ وبدَّلته، فإنَّا لم نقُل هذا، ولا يقوله عاقل، وإنما الضرورةُ منعت تأثيرَ الوصف وأبطلته، فهي من باب المانع الذي يمنعُ تأثيرَ المقتضي، لا أنه يُزِيلُ قوَّته، ألا ترىٰ أنَّ السَّيفَ الحادَّ إذا صادفَ حجرًا فإنه يمنعُ قطعَه وتأثيرَه، لا أنه يُزِيلُ حِدَّته وتهيُّؤه لقَطْع القابل؟!

---

(١) (ت): «من الضرر بلا خلاف».

(٢) (ت): «ولا يظن».

ونظيرُ هذا الملابسُ المحرَّمةُ إذا اُضطرَّ إليها؛ فإنَّ ضرورته تمنعُ ترتُّبَ المفسدة التي حرِّمت لأجلها.

فإن قال: فهذا ينتقض عليكم بتحريم نكاح الأمَة؛ فإنه حرِّم للمفسدة التي تتضمَّنُه مِنْ إرقاق ولده، ثمَّ أبيحَ عند الضرورة إليه وهي خوفُ العَنَت الذي هو أعظمُ فسادًا من إرقاق الولد، ومع هذا فالمفسدةُ قائمةٌ بعينها، ولكنْ عارضها مصلحةُ حفظ الفرج عن الحرام، وهي أرجحُ عند الشَّارع من رقِّ الولد.

قيل: هذا لا ينقُض ما قرَّرناه[1]؛ فإنَّ الله سبحانه لـمَّا حرَّم نكاحَ الأمَة لما فيه من مفسدة رقِّ الولد، واشتغال الأمَة بخدمة سيِّدها، فلا يحصُل لزوجها من السَّكن إليها والإيواء ودوام المعاشرة[2] ما تَقَرُّ به عينُه، وتسكُن به نفسُه= أباحه عند الحاجة إليه، بأن لا يقْدِر علىٰ نكاح حُرَّة، ويخشىٰ علىٰ نفسه مواقعة المحظور؛ فكانت المصلحةُ له في نكاحها في هذه الحال أرجحَ من تلك المفاسد.

وليس هذا حال ضرورةٍ يباحُ لها المحظور؛ فإنَّ الله سبحانه لا يضطرُّ عبدَه إلىٰ الجِماع بحيثُ إن لم يجامِع مات، بخلاف الطَّعام والشَّراب، ولهذا لا يباحُ الزِّنا بضرورةٍ كما يباحُ الخنزيرُ والميتةُ والدَّم، وإنما الشَّهوةُ وقضاءُ الوَطَر يَشُقُّ علىٰ الرجل تحمُّله وكفُّ النَّفس عنه؛ لضعفه وقلَّة صبره، فرَحِمه أرحمُ الراحمين، وأباح له مِن أطايب النِّساء وأحسنهنَّ أربعًا من

---

(١) (د، ق): «لا ينقض بما قررناه». وفي (ت) و(ط): «لا ينتقض بما قررناه». والأشبه ما أثبت.

(٢) (د، ت): «المعاش». وصحِّحت في طرة (د).

الحرائر، وما شاء من ملك يمينه من الإماء، فإن عجز عن ذلك أباح له نكاحَ الأمَة رحمةً به، وتخفيفًا عنه؛ لضَعْفِه.

ولهذا قال تعالىٰ: ﴿وَمَن لَّمْ يَسْتَطِعْ مِنكُمْ طَوْلًا أَن يَنكِحَ ٱلْمُحْصَنَٰتِ ٱلْمُؤْمِنَٰتِ فَمِن مَّا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُم مِّن فَتَيَٰتِكُمُ ٱلْمُؤْمِنَٰتِ ۚ وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَٰنِكُم﴾ إلىٰ قوله: ﴿وَٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَيُرِيدُ ٱلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ٱلشَّهَوَٰتِ أَن تَمِيلُوا۟ مَيْلًا عَظِيمًا ﴿٢٧﴾ يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمْ ۚ وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا﴾ [النساء: ٢٥ - ٢٨]؛ فأخبر سبحانه أنه شرع لهم هذه الأحكام تخفيفًا عنهم؛ لضَعْفِهم وقلَّة صبرهم؛ ورحمةً بهم وإحسانًا إليهم.

فليس هاهنا ضرورةٌ تبيحُ المحظور، وإنما هي مصلحةٌ أرجحُ من مصلحة، ومفسدةٌ أقلُّ من مفسدة، فاختار لهم أعظمَ المصلحتين وإن فاتت أدناهما، ودَفَع عنهم أعظمَ المفسدتين وإن فاتت أدناهما.

وهذا شأنُ الحكيم اللطيف الخبير البَرِّ المُحْسِن.

فإذا تأمَّلتَ شرائعَ دينه التي وضعها بين عباده وجدتها لا تخرجُ عن تحصيل المصالح الخالصة أو الراجحة بحسب الإمكان، وإن تزاحمت قُدِّم أهمُّها وأجلُّها وإن فاتت أدناها[1]، وتعطيل المفاسد الخالصة أو الراجحة بحسب الإمكان، وإن تزاحمت عُطِّل أعظمُها فسادًا باحتمال أدناها.

وعلىٰ هذا وَضَع أحكمُ الحاكمينَ شرائعَ دينه دالَّةً عليه، شاهدةً له بكمال علمه وحكمته ولُطْفِه بعباده وإحسانه إليهم.

---

(١) (ق، د): «أدناهما». خطأ. وسقط من (ت) من قوله: «وهذا شأن الحكيم» إلىٰ هنا لانتقال النظر.

وهذه الجملةُ لا يستريبُ فيها من له ذوقٌ من الشريعة وارتضاعٌ من ثَديها، وورودٌ من عَفْو حَوضِها[1]، وكلَّما كان تضلُّعه منها أعظمَ كان شهودُه لمحاسنها ومصالحها أكمل.

ولا يمكنُ أحدًا من الفقهاء أن يتكلَّم في مآخذ الأحكام وعِلَلِها والأوصاف المؤثِّرة فيها جمعًا وفَرْقًا[2] إلا علىٰ هذه الطَّريقة، وأمَّا طريقةُ إنكار الحِكَم والتَّعليل، ونفي الأوصاف المقتضية لحُسْن ما أُمِرَ به وقُبْح ما نُهِيَ عنه، وتأثيرها واقتضائها للحبِّ والبغض الذي هو مصدرُ الأمر والنهي، بطريقةٍ جدليَّةٍ كلاميَّة= لا يُتصوَّرُ بناءُ الأحكام عليها، ولا يمكنُ فقيهًا أن يستعملها في بابٍ واحدٍ من أبواب الفقه.

كيف والقرآنُ وسنَّة رسول الله ﷺ مملوآن من تعليل الأحكام بالحِكَم والمصالح، وتعليل الخلق بهما، والتَّنبيه علىٰ وجوه الحِكَم التي لأجلها شرع تلك الأحكام، ولأجلها خلق تلك الأعيان.

ولو كان هذا في القرآن والسُّنَّة في نحو مئة موضعٍ أو مئتين لسُقناها، ولكنه يزيدُ علىٰ ألف موضعٍ بطرقٍ متنوِّعة[3]:

* فتارةً يذكرُ لام التَّعليل الصريحة.

* وتارةً يذكرُ المفعول لأجله الذي هو المقصودُ بالفعل.

---

(١) عَفْوُ كلِّ شيء: خِيارُه وأجودُه وما لا تعب فيه. «اللسان» (عفا). وفي (ط): «صفو حوضها».

(٢) في الأصول: «حقا وفرقا». وأصلحت في (ط) إلى «حقا وصدقا». والصواب ما أثبت. وانظر: «إعلام الموقعين» (٤/ ١٠٤، ١/ ١٩٠)، و«بدائع الفوائد» (١٥٣٣).

(٣) انظر: «شفاء العليل» (٥٣٧ - ٥٧١)، و«الداء والدواء» (٣١ - ٣٤).

* وتارةً يذكرُ «مِنْ أجل» الصريحة في التَّعليل.

* وتارةً يذكرُ أداة «كي».

* وتارةً يذكرُ الفاء و«إنَّ»[1].

* وتارةً يذكرُ أداة «لعلَّ» المتضمِّنة للتَّعليل، المجرَّدة عن معنىٰ الرجاء المضاف إلىٰ المخلوق.

* وتارةً ينبِّه علىٰ السَّبب بذكره صريحًا.

* وتارةً يذكرُ الأوصافَ المشتقَّة المناسبة لتلك الأحكام، ثمَّ يرتِّبها عليها ترتيبَ المسبَّبات علىٰ أسبابها.

* وتارةً ينكرُ علىٰ من زعم أنه خلق خلقَه وشرع دينه عبثًا وسُدىٰ.

* وتارةً ينكرُ علىٰ من ظنَّ أنه يسوِّي بين المختلفَين اللذَين يقتضيان أثرين مختلفَين.

* وتارةً يخبرُ بكمال حكمته وعلمه المقتضي أنه لا يفرِّقُ بين متماثلَين ولا يسوِّي بين مختلفَين، وأنه ينزِّل الأشياء منازلها ويرتِّبها مراتبها.

* وتارةً يستدعِي من عباده التفكُّرَ والتأمُّل والتدبُّر والتعقُّل لحُسْن[2] ما بعث به رسوله وشرعه لعباده، كما يستدعِي منهم التفكُّر والنَّظر في مخلوقاته وحِكَمها وما فيها من المنافع والمصالح.

* وتارةً يذكرُ منافع مخلوقاته منبِّهًا بها علىٰ كمال حكمته وعلمه، كما

---

(١) انظر: «زاد المعاد» (٥/ ٧٦٢).

(٢) (ت): «بحسن».

يذكرُ مصالح أمره منبِّهًا بها علىٰ ذلك وأنه الله الذي لا إله إلا هو.

* وتارةً يختمُ آياتِ خلقه وأمره بأسماءٍ وصفاتٍ تناسبُها وتقتضيها.

والقرآنُ مملوءٌ من أوَّله إلىٰ آخره بذكر حِكَم الخلق والأمر ومصالحهما ومنافعهما، وما تضمَّناه من الآيات الشَّاهدة له الدَّالَّة عليه، ولا يمكن من له أدنىٰ ٱطِّلاعٍ علىٰ معاني القرآن إنكارُ ذلك.

وهل جعل الله سبحانه في فِطَر العباد ٱستواءَ العدل والظُّلم، والصِّدق والكذب، والفُجور والعِفَّة، والإحسان والإساءة، والصَّبر والعفو، والاحتمال والطَّيش، والانتقام والحدَّة، والكرم والسَّماحة، والبَذْل والبُخل، والشُّحِّ والإمساك؟! بل الفطرةُ علىٰ الفُرقان بين ذلك كالفطرة علىٰ قبول الأغذية النَّافعة، وتركِ ما لا ينفعُ ولا يغذِّي، ولا فرق في الفطرة بينهما أصلًا.

وإذا تأمَّلتَ الشريعةَ التي بعث الله بها رسوله حقَّ التأمُّل وجدتها من أوَّلها إلىٰ آخرها شاهدةً بذلك، ناطقةً به، ووجدتَ الحكمةَ والمصلحة والعدل والرحمة باديًا علىٰ صفحاتها، مناديًا عليها، يدعو العقول والألبابَ إليها، وأنه لا يجوزُ علىٰ أحكم الحاكمين ولا يليقُ به أن يشرع لعباده ما يضادُّها؛ وذلك لأنَّ الذي شرعها عَلِم ما في خلافها من المفاسد والقبائح والظُّلم والسَّفَه الذي يتعالىٰ عن إرادته وشرعه، وأنه لا يصلُح العبادُ إلا عليها، ولا سعادة لهم بدونها البتَّة.

فتأمَّل محاسنَ الوضوء بين يَدَي الصَّلاة، وما تضمَّنه من النَّظافة والنَّزاهة ومجانبة الأوساخ والمستقذرات.

وتأمَّل كيف وُضِع علىٰ الأعضاء الأربعة التي هي آلةُ البطش والمشي،

ومَجْمَعُ الحواسِّ التي أكثرُ تعلُّق الذُّنوب والخطايا بها، ولهذا[1] خصَّها النَّبيُّ ﷺ بالذِّكر في قوله: **«إنَّ اللهَ كتب علىٰ ابن آدم حظَّه من الزِّنا أدركَ ذلك لا محالة؛ فالعينُ تزني وزناها النَّظر، والأذنُ تزني وزناها الاستماع، واليدُ تزني وزناها البطش، والرِّجلُ تزني وزناها المشي، والقلبُ يتمنَّىٰ ويشتهي، والفرجُ يصدِّقُ ذلك أو يكذِّبه»**[2].

فلمَّا كانت هذه الأعضاءُ هي أكثر الأعضاء مباشرةً للمعاصي، كان وَسَخُ الذُّنوب ألصَق بها، وأعلَق من غيرها؛ فشرع أحكمُ الحاكمين الوضوء عليها ليتضمَّن نظافتَها وطهارتها من الأوساخ الحِسِّية وأوساخ الذُّنوب والمعاصي[3].

وقد أشار النَّبيُّ ﷺ إلىٰ هذا المعنىٰ بقوله: **«إذا توضَّأ العبدُ المسلم خرجت خطاياه مع الماء ـ أو: مع آخر قَطْر الماء ـ، حتىٰ تخرجَ من تحت أظفاره»**[4].

وقال أبو أمامة: يا رسول الله، كيف الوضوء؟ فقال: **«أمَا فإنَّك إذا توضَّأتَ فغسلتَ كفَّيك فأنقيتَهما خرجَت خطاياكَ من بين أظفارك وأناملك، فإذا مَضْمَضْتَ واسْتَنْشَقْتَ بمَنْخِرِيك، وغسلتَ وجهَك ويديكَ إلىٰ المرفقَين، ومسحتَ برأسك، وغسلتَ رجليكَ إلىٰ الكعبين= اغتسلتَ من**

---

(١) (ق، ت): «قال ولهذا».

(٢) أخرجه البخاري (٦٢٤٣)، ومسلم (٢٦٥٧) من حديث أبي هريرة.

(٣) انظر: «محاسن الشريعة» (٥٠)، و«إثبات العلل» للحكيم الترمذي (٩٠).

(٤) أخرج مسلم (٢٤٤) شطره الأول من حديث أبي هريرة، وشطره الثاني (٢٤٥) من حديث عثمان.

عامَّة خطاياك؛ فإن أنت وضعتَ وجهَك لله خرجتَ من خطاياكَ كيوم ولدتكَ أمُّك» رواه النَّسائي[1].

والأحاديثُ في هذا الباب كثيرة.

فاقتضت حكمةُ أحكم الحاكمين ورحمتُه أن شرع الوضوءَ علىٰ هذه الأعضاء التي هي أكثرُ الأعضاء مباشرةً للمعاصي، وهي الأعضاءُ الظَّاهرةُ البارزةُ للغُبار والوَسَخ أيضًا، وهي أسهلُ الأعضاء غسلًا، فلا يشقُّ تكرارُ غَسلها في اليوم والليلة؛ فكانت الحكمةُ الباهرةُ في شرع الوضوء عليها دون سائر الأعضاء.

وهذا يدلُّ علىٰ أنَّ المضمضة من آكد أعضاء الوضوء، ولهذا كان النَّبيُّ ﷺ يداومُ عليها، ولم يُنْقَل عنه بإسنادٍ قطُّ أنه أخلَّ بها يومًا واحدًا، وهذا يدلُّ علىٰ أنها فرضٌ لا يصحُّ الوضوءُ بدونها، كما هو الصَّحيحُ من مذهب أحمدَ وغيره من السَّلف[2].

فمن سوَّىٰ بين هذه الأعضاء وغيرها، وجعل تعيينَها بمجرَّد الأمر الخالي عن الحكمة والمصلحة، فقد ذهب مذهبًا فاسدًا[3]، فكيف إذا زعم مع ذلك أنه لا فرق في نفس الأمر بين التَّعبُّد بذلك وبين أن يُتَعَبَّد بالنَّجاسة

---

(١) (١٤٦). وأصله في «صحيح مسلم» (٨٣٢) في سياقٍ طويل. وهو في جميع المصادر من حديث أبي أمامة عن عمرو بن عبسة أنه سأل النبي ﷺ، فذكره.

(٢) انظر: «مسائل إسحاق بن منصور الكوسج» (١١)، و«الروايتين والوجهين» (١/ ٧٠)، و«اختلاف العلماء» لمحمد بن نصر (٩٧)، و«الأوسط» (١/ ٣٧٧)، و«الطهور» لأبي عبيد (٣٧٧)، و«الاستذكار» (٢/ ١١).

(٣) انظر: «إعلام الموقعين» (٢/ ٩٤ - ٩٧).

وأنواع الأقذار والأوساخ والأنتان والرائحة الكريهة، ويجعل ذلك مكانَ الطَّهارة والوضوء، وأنَّ الأمرين سواء، وإنما يحكمُ بمجرَّد المشيئة بهذا الأمر دون ضدِّه، ولا فرق بينهما في نفسِ الأمر؟! وهذا قولٌ تصوُّره كافٍ في الجزم ببطلانه.

وجميعُ مسائل الشريعة كذلك آياتٌ بيِّنات، ودلالاتٌ واضحات، وشواهدُ ناطقاتٌ بأنَّ الذي شرعها له الحكمةُ البالغة، والعلمُ المحيط، والرحمة والعنايةُ بعباده، وإرادةُ الصَّلاح لهم، وسَوْقِهم بها إلىٰ كمالهم وعواقبهم الحميدة.

وقد نبَّه سبحانه عباده علىٰ هذا، فقال: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمۡتُمۡ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغۡسِلُواْ وُجُوهَكُمۡ وَأَيۡدِيَكُمۡ إِلَى ٱلۡمَرَافِقِ وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ وَأَرۡجُلَكُمۡ إِلَى ٱلۡكَعۡبَيۡنِۚ﴾، إلىٰ قوله: ﴿مَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيَجۡعَلَ عَلَيۡكُم مِّنۡ حَرَجٖ وَلَٰكِن يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمۡ وَلِيُتِمَّ نِعۡمَتَهُۥ عَلَيۡكُمۡ لَعَلَّكُمۡ تَشۡكُرُونَ﴾ [المائدة: ٦]؛ فأخبَر سبحانه أنه لم يأمرهم بذلك حَرَجًا عليهم، وتضييقًا ومشقَّة، ولكنْ إرادةَ تطهيرهم(١) وإتمام نعمته عليهم، ليشكروه علىٰ ذلك، فله الحمدُ كما هو أهلُه، وكما ينبغي لكرم وجهه وعِزِّ جلاله.

فإن قيل: فما جوابكم عن الأدلَّة التي ذكرها نفاةُ التَّحسين والتَّقبيح علىٰ كثرتها؟

قيل: قد كَفَوْنا بحمد الله مُؤنةَ إبطالها بقَدْحِهم فيها، وقد أبطلها كلَّها

---

(١) (د، ق): «تطهرهم».

واعترض عليها فضلاءُ أتباعها وأصحابها: أبو عبد الله ٱبن الخطيب[1]، وأبو الحسن الآمِدي[2]، واعتمد كلٌّ منهم علىٰ مسلكٍ من أفسد المسالك، واعتمد القاضي[3] علىٰ مسلكٍ من جنسهما في المفاسد، فاعتمد هؤلاء الفضلاءُ علىٰ ثلاث مسالك فاسدة، وتعرَّضوا لإبطال ما سواها والقَدْح فيه.

ونحن نذكرُ مسالكَهم التي ٱعتمدوا عليها، ونبيِّن فسادَها وبطلانها:

* فأمَّا ٱبنُ الخطيب، فاعتمد علىٰ المسلك المشهور، وهو أنَّ فعلَ العبد غيرُ ٱختياريٍّ، وما ليس بفعلٍ ٱختياريٍّ لا يكونُ حسنًا ولا قبيحًا عقلًا، بالاتفاق؛ لأنَّ القائلين بالحُسْن والقُبْح العقليَّين يعترفون[4] بأنه إنما يكونُ كذلك إذا كان ٱختياريًّا، وقد ثبت أنه ٱضطراريٌّ، فلا يوصفُ بحُسنٍ ولا قُبحٍ علىٰ المذهبين.

أمَّا بيانُ كونه غير ٱختياريٍّ، فلأنه إن لم يتمكَّن العبدُ من فعله وتركه فواضح؛ وإن كان متمكِّنًا من فعله وتركه كان جائزًا، فإمَّا أن يفتقر ترجيحُ الفاعليَّة علىٰ التَّاركيَّة إلىٰ مرجِّحٍ أو لا؟ فإن لم يفتقر كان ٱتفاقيًّا، والاتفاقُ لا يوصفُ بالحُسن والقُبح، وإنْ ٱفتَقر إلىٰ مرجِّحٍ فهو مع مرجِّحه إمَّا [أن يكون] لازمًا وإمَّا جائزًا، فإن كان لازمًا فهو ٱضطراريٌّ، وإن كان جائزًا عاد

---

(١) محمد بن عمر، فخر الدين الرازي (ت: ٦٠٦). انظر: «السير» (٢١/ ٥٠٠)، و«لسان الميزان» (٤/ ٤٢٦).

(٢) علي بن أبي علي، سيف الدين، الأصولي المتكلِّم (ت: ٦٣١). انظر: «السير» (٢٢/ ٣٦٤)، و«لسان الميزان» (٣/ ١٣٤).

(٣) أبو بكر الباقلاني. تقدمت ترجمته.

(٤) في الأصول: «يعرفون». والمثبت من (ط)، وهو أجود.

التَّقسيم، فإمَّا أن ينتهي إلىٰ ما يكونُ لازمًا فيكون ضروريًّا، أو لا ينتهي إليه فيتسلسلُ، وهو محالٌ، أو يكون ٱتفاقيًّا فلا يوصفُ بحُسنٍ ولا قُبح[1].

فهذا الدَّليلُ هو الذي يصولُ به ويجول، ويُثْبِتُ به الجَبْر، ويردُّ به علىٰ القَدَريَّة، وينفي به التحسينَ والتقبيح.

وهو فاسدٌ من وجوهٍ متعدِّدة:

أحدها: أنه يتضمَّنُ التَّسوية بين الحركة الضرورية والاختيارية، وعدم التفريق بينهما. وهو باطلٌ بالضرورة والحِسِّ والشَّرع، فالاستدلالُ علىٰ أنَّ فعلَ العبد غيرُ ٱختياريٍّ ٱستدلالٌ علىٰ ما هو معلومُ البطلان ضرورةً وحِسًّا وشرعًا، فهو بمنزلة الاستدلال علىٰ الجمع بين النقيضين، وعلىٰ وجود المحال، وبابِه[2].

الوجه الثَّاني: لو صحَّ الدَّليلُ المذكورُ لَزِم منه أن يكون الربُّ تعالىٰ غيرَ مختارٍ في فعله؛ لأنَّ التقسيم المذكورَ والتَّرديدَ جارٍ فيه بعَيْنه بأن يقال: فعلُه تعالىٰ إمَّا أن يكون لازمًا أو جائزًا؛ فإن كان لازمًا كان ضروريًّا، وإن كان جائزًا فإن ٱحتاج إلىٰ مرجِّحٍ عاد التقسيم، وإلا فهو ٱتفاقيٌّ.

ويكفي في بطلان الدَّليل المذكور أن يستلزم كونَ الربِّ غيرَ مختار.

---

(١) انظر مسلك الرازي هذا في كتبه: «المحصل» (٢٠٢)، و«الأربعين» (٣٤٦)، و«المطالب العالية» (٣/ ٣٣٢)، و«المحصول» (١/ ١٢٤)، و«التفسير» (١/ ١٨٥).

(٢) (ت): «الايه». وكذلك في (د، ق) إلا أنها مهملة. والصواب ما أثبت. أي: باب الجمع بين النقيضين ووجود المحال وسائر ما هو معلوم البطلان ضرورةً وحسًّا وشرعًا. وانظر ما سيأتي (ص: ١١٢٣).

الوجه الثَّالث: أنَّ الدَّليل المذكور لو صحَّ لزم بطلانُ الحُسْن والقُبْح الشرعيَّين؛ لأنَّ فعلَ العبد ضروريٌّ أو ٱتفاقيٌّ، وما كان كذلك فإنَّ الشرع لا يحسِّنُه ولا يقبِّحُه؛ لأنه لا يَرِدُ بالتكليف به فضلًا عن أن يجعله متعلَّق الحُسْن والقُبْح.

الوجه الرابع: أنَّ قولك: «إمَّا أن يكون الفعلُ لازمًا أو جائزًا».

قلنا: هو لازمٌ عند مرجِّحه التَّامِّ. وكان ماذا قولك: «يكونُ ضروريًّا» أتعني به أنه لا بدَّ منه؟ أو تعني به أنه لا يكونُ ٱختياريًّا؟

فإن عنيتَ الأوَّل منَعْنا ٱنتفاءَ اللَّازم، فإنه لا يلزمُ منه أن يكون غيرَ مختار، ويكون حاصلُ الدَّليل: إن كان لا بدَّ منه فلا بدَّ منه، ولا يلزمُ من ذلك أن يكون غيرَ ٱختياريٍّ.

وإن عنيتَ الثَّاني ـ وهو أنه لا يكونُ ٱختياريًّا ـ منَعْنا الملازمة؛ إذ لا يلزمُ من كونه لا بدَّ منه أن يكون غيرَ ٱختياريٍّ، وأنت لم تذكُر علىٰ ذلك دليلًا، بل هي دعوىٰ معلومةُ البطلان بالضرورة.

الوجه الخامس: أن يقال: هو جائز[1].

قولك: «إمَّا أن يتوقَّف تَرجُّحُ الفاعلية علىٰ التَّاركية علىٰ مرجِّحٍ أو لا».
قلنا: يتوقَّفُ علىٰ مرجِّح.
قولك عند المرجِّح: «إمَّا أن يجب أو يبقىٰ جائزًا».

قلنا: هو واجبٌ بالمرجِّح، جائزٌ بالنَّظر إلىٰ ذاته، والمرجِّحُ هو الاختيار، وما وجب بالاختيار لا ينافي أن يكون ٱختياريًّا، فلزومُ الفعل

---

(١) جوابًا علىٰ قوله: «إما أن يكون الفعل لازمًا أو جائزًا».

بالاختيار لا ينافي كونه ٱختياريًّا.

الوجه السَّادس: أنَّ هذا الدَّليل الذي ذكرتَه بعينه حجَّةٌ علىٰ أنه ٱختياريٌّ؛ لأنه وجب بالاختيار، وما وجب بالاختيار لا يكونُ إلا ٱختياريًّا، وإلا كان ٱختياريًّا غيرَ ٱختياريٍّ، وهو جمعٌ بين النقيضين، والدَّليلُ المذكورُ حجَّةٌ علىٰ فساد قولك، وأنَّ الفعل والواجب بالاختيار ٱختياريٌّ.

الوجه السَّابع: أنَّ صدور الفعل عن المختار بشرط[1] تعلُّق ٱختياره به لا ينافي كونه مقدورًا له، وإلا كانت إرادتُه وقدرتُه غير مشروطةٍ في الفعل، وهو محال، وإذا لم يناف ذلك كونَه مقدورًا فهو ٱختياريٌّ قطعًا.

الوجه الثَّامن: قولك: «إن لم يتوقَّف علىٰ مرجِّحٍ فهو ٱتفاقيٌّ».

إن عنيتَ بالمرجِّح ما يُخْرِجُ الفعلَ عن أن يكون ٱختياريًّا ويجعله ٱضطراريًّا، فلا يلزمُ من نفي هذا المرجِّح كونه ٱتفاقيًّا؛ إذ هذا مرجِّحٌ خاصٌّ، ولا يلزم من نفي المرجِّح المعيَّن نفيُ مطلق المرجِّح[2]، فما المانعُ من أن يتوقَّف علىٰ مرجِّحٍ ولا يجعله ٱضطراريًّا غيرَ ٱختياريٍّ؟

وإن عنيتَ بالمرجِّح ما هو أعمُّ من ذلك لم يلزم مِنْ توقُّفه علىٰ المرجِّح الأعمِّ أن يكون غير ٱختياريٍّ؛ لأنَّ المرجِّح هو الاختيار، وما ترجَّح بالاختيار لم يمتنع كونُه ٱختياريًّا.

---

(١) (ت، ق): «شرط».

(٢) (ت): «ولا يلزم من نفي المرجح المعين علىٰ المطلق المرجح». وفي (ق): «ولا يلزم من نفي المرجح المعين نفي المطلق المترجح». والمثبت من (ط)، وهو الذي يقتضيه السياق.

الوجه التَّاسع: قولك: «وإن لم يتوقَّف علىٰ مرجِّحٍ فهو ٱتفاقيٌّ».

ما تعني بالاتفاقيِّ؟ أتعني به ما لا فاعل له؟ أو ما فاعلُه مرجِّحٌ باختياره؟ أو معنًى ثالثًا؟

فإن عنيتَ الأوَّل لم يلزم مِنْ عدم المرجِّح الـمُوجِب كونَه ٱضطراريًّا أن يكون الفعلُ صادرًا من غير فاعل، وإن عنيتَ الثَّاني لم يلزم منه كونُه ٱضطراريًّا، وإن عنيتَ معنًى ثالثًا فأبدِه.

الوجه العاشر: أنَّ غاية هذا الدَّليل أن يكون الفعلُ لازمًا عند وجود سببه، وأنت لم تُقِم دليلًا علىٰ أنَّ ما كان كذلك يمتنع تحسينُه وتقبيحُه سوىٰ الدَّعوىٰ المجرَّدة، فأين الدَّليلُ علىٰ أنَّ ما كان لازمًا بهذا الاعتبار يمتنع تحسينُه وتقبيحُه؟ ودليلُك إنما يدلُّ علىٰ أنَّ ما كان غير ٱختياريٍّ من الأفعال ٱمتنع تحسينُه وتقبيحُه، فمحلُّ النِّزاع لم يتناوله الدَّليلُ المذكور، وما تناوله وصحَّت مقدماتُه فهو غيرُ متنازعٍ فيه؛ فدليلُك لم يُفِد شيئًا.

الوجه الحادي عشر: أنَّ قولك: «يلزمُ أن لا يوصفَ بحُسْنٍ ولا قُبْحٍ علىٰ المذهبين» باطلٌ؛ فإنَّ منازعيك إنما يمنعون مِنْ وصفِ الفعل بالحُسْن والقُبْح إذا لم يكن متعلِّق القدرة والاختيار، أمَّا ما وجب بالقدرة والاختيار فإنهم لا يساعدونك علىٰ ٱمتناع وصفه بالحُسْن والقُبْح أبدًا.

الوجه الثَّاني عشر: أنَّ هذا الدَّليل لو صحَّ لَزِم بطلانُ الشرائع والتكليف جملةً؛ لأنَّ التكليف إنما يكونُ بالأفعال الاختيارية، إذ يستحيلُ أن يكلَّف المرتعِشُ بحركة يده، وأن يكلَّف الـمَحْمُومُ بتسخين جِلْده، والـمَقْرورُ بقرِّه[1]،

(١) المحموم: من أصابته الحمَّىٰ. والمقرور: من أصابه القرُّ (بفتح القاف وضمها)، وهو البرد.

وإذا كانت الأفعالُ ٱضطراريةً غير ٱختياريةٍ لم يُتَصَوَّر تعلُّق التكليف والأمر والنهي بها؛ فلو صحَّ الدَّليلُ المذكورُ لبطلت الشرائعُ جملةً.

فهذا هو الدَّليلُ الذي ٱعتمده ٱبنُ الخطيب وأبطلَ أدلَّة غيره[1].

* وأمَّا الدَّليلُ الذي ٱعتمد عليه الآمديُّ[2]، فهو أنَّ حُسْنَ الفعل لو كان أمرًا زائدًا علىٰ ذاته لَزِم قيامُ المعنىٰ بالمعنىٰ، وهو محال؛ لأنَّ العَرَض لا يقومُ بالعَرَض[3].

وهذا في البطلان من جنس ما قبله؛ فإنه منقوضٌ بما لا يحصىٰ من المعاني التي توصفُ بالمعاني[4]، كما يقال: علمٌ ضروريٌّ، وعلمٌ كَسْبيٌّ، وإرادةٌ جازمة، وحركةٌ سريعة، وحركةٌ بطيئة، وحركةٌ مستديرة، وحركةٌ مستقيمة، ومِزاجٌ معتدل، ومِزاجٌ منحرف، وسوادٌ برَّاق، وحمرةٌ قانية، وخضرةٌ ناصعة، ولونٌ مشرِق، وصوتٌ شَجٍ، وحِسٌّ[5] رَخِيمٌ ورفيعٌ ودقيقٌ وغليظ، وأضعافُ أضعاف ذلك مما لا يحصىٰ مما توصفُ المعاني

---

(١) انظر: «التسعينية» (٩٠٩)، و«الإحكام» للآمدي (١/ ٨٤)، و«بيان المختصر» للأصفهاني (١/ ٣٠٠)، و«رفع الحاجب» (١/ ٤٦٠)، و«درء القول القبيح» للطوفي (٨٧).

(٢) (ت، ق): «ابن الآمدي».

(٣) انظر: «أبكار الأفكار»، و«الإحكام» (١/ ٨٤ - ٨٧)، و«غاية المرام» (٢٣٤)، و«رفع الحاجب» (١/ ٤٥٨).

(٤) وهذا الوجه الأول في ردِّ دليل الآمدي. وانظر له: «الرد علىٰ المنطقيين» (٤٢١، ٤٢٢).

(٥) مضبوطة في (د). والحِسُّ: الصوت الخفي. ويشبه أن تكون محرفة عن: «وحَسَن» صفة للصوت، وستأتي بعد قليل. أو عن: «وأجشُّ».

والأعراض فيه بمعانٍ وأعراضٍ وجودية، ومن ادعىٰ أنها عَدَمِيةٌ فهو مكابر.

وهل شكَّ أحدٌ في وصف المعاني بالشِّدَّة والضعف؟! فيقال: همٌّ شديد، وحُبٌّ شديد، وحزنٌ شديد، وألمٌ شديد، ومُقابِلُها.

فوصفُ المعاني بصفاتها أمرٌ معلومٌ عند كلِّ العقلاء.

الوجه الثَّاني: أنَّ قوله: «يلزمُ منه قيامُ المعنىٰ بالمعنىٰ» غيرُ صحيح، بل المعنىٰ يوصفُ بالمعنىٰ ويقومُ به، تبعًا لقيامه بالجوهر الذي هو المحلُّ، فيكونُ المعنيان جميعًا قائمَيْن بالمحلِّ، وأحدُهما تابعٌ للآخر، وكلاهما تبعٌ للمحلِّ، فما قام العَرَض بالعَرَض، وإنما قام العَرضان جميعًا بالجوهر، فالحركةُ والسُّرعةُ قائمتان بالمتحرِّك، والصَّوتُ وشَجَاهُ وغِلَظه ودقَّته وحسنُه وقبحُه قائمةٌ بالحامل له، والمحالُ إنما هو قيامُ المعنىٰ بالمعنىٰ من غير أن يكون لهما حامل، فأمَّا إذا كان لهما حاملٌ وأحدُهما صفةٌ للآخر وكلاهما قام بالمحلِّ الحامل فليس بمحال، وهذا في غاية الوضوح[1].

الوجه الثَّالث: أنَّ حُسْنَ الفعل وقبحَه شرعًا أمرٌ زائدٌ عليه؛ لأنَّ المفهوم منه زائدٌ علىٰ المفهوم من نفس الفعل، وهما وجوديَّان لا عَدَمِيَّان؛ لأنَّ نقيضهما يحملُ علىٰ العَدَم، فهو عَدَمِيٌّ، فهما إذن وجوديَّان؛ لأنَّ كون أحد النقيضين عَدَمِيًّا يستلزمُ كونَ نقيضه وجوديًّا.

فلو صحَّ دليلكم المذكورُ لزم أن لا يوصف بالحُسْن والقُبح شرعًا، ولا خلاص عن هذا إلا بإلزام كون الحُسْن والقُبح الشرعيَّين عدميَّين، ولا سبيل إليه؛ لأنَّ الثَّواب والعقاب والمدح والذَّمَّ مرتَّبٌ عليهما ترتُّبَ الأثر علىٰ

---

(١) انظر: «التسعينية» (٩٠٩).

مؤثِّره، والمقتضىٰ علىٰ مقتضيه، وما كان كذلك لم يكن عَدَمًا محضًا؛ إذ العدمُ المحض لا يترتَّبُ عليه ثوابٌ ولا عقاب، ولا مدحٌ ولا ذمٌّ.

وأيضًا؛ فإنه لا معنىٰ لكون الفعل حسنًا وقبيحًا شرعًا إلا أنه يشتملُ علىٰ صفةٍ لأجلها كان حسنًا محبوبًا للربِّ مرضيًّا له متعلَّقًا للمدح والثواب، وكون القبيح مشتملًا علىٰ صفةٍ لأجلها كان قبيحًا مبغوضًا للربِّ متعلَّقًا للذَّمِّ والعقاب.

وهذه أمورٌ وجودية ثابتةٌ له في نفسه، و محبةُ الربِّ له وأمره به كساه أمرًا وجوديًّا زاده حُسْنًا إلىٰ حُسْنه، وبغضُه له ونهيُه عنه كساه أمرًا وجوديًّا زاده قُبحًا إلىٰ قُبحه، فجعلُ ذلك كلِّه عدمًا محضًا ونفيًا صِرْفًا لا يرجعُ إلىٰ أمرٍ ثبوتيٍّ في غاية البطلان والإحالة.

وظهر أنَّ هذا الدَّليل في غاية البطلان، ولم نتعرَّض للوجوه التي قدحوا بها فيه، فإنها ــ مع طُولها ــ غيرُ شافيةٍ ولا مُقنِعة، فمن ٱكتفىٰ بها فهي موجودةٌ في كتبهم(١).

* وأمَّا المسلكُ الذي ٱعتمده كثيرٌ منهم، كالقاضي وأبي المعالي وأبي عمرو ابن الحاجب(٢) من المتأخِّرين، فهو: أنَّ الحُسْن والقُبْحَ لو كانا ذاتيَّين لما ٱختلفا باختلاف الأحوال والمتعلِّقات والأزمان، ولاستحال ورودُ

---

(١) انظر: «بيان المختصر» للأصفهاني (١/ ٢٩٤ – ٢٩٨)، و«رفع الحاجب» (١/ ٤٥٨).

(٢) أبو المعالي: الجوينىٰ. والقاضي: أبو بكر الباقلاني. وابن الحاجب: جمال الدين عثمان بن عمر، فقيهٌ أصوليٌّ نحويٌّ متكلِّم (ت: ٦٤٦). انظر: «السير» (٢٣/ ٢٦٤)، و«الديباج المذهب» (٢/ ٨٦).

النَّسخ علىٰ الفعل، لأنَّ ما ثبت للذَّات فهو باقٍ ببقائها لا يزولُ وهي باقية.

ومعلومٌ أنَّ الكذبَ يكونُ حسنًا إذا تضمَّن عصمةَ نبيٍّ[1] أو مسلمٍ، ولو كان قبحُه ذاتيًّا له لكان قبيحًا أين وُجِد.

وكذلك ما نُسِخ من الشريعة لو كان حُسْنُه لذاته لم يَسْتَحِلْ قبيحًا، ولو كان قبحُه لذاته لم يَسْتَحِلْ حسنًا بالنَّسخ.

قالوا: وأيضًا، لو كان ذاتيًّا لاجتمع النقيضان في صِدْق من قال: «لأكذِبنَّ غدًا» وكَذِبِه؛ فإنه لا يخلو إمَّا أن يكذِبَ في الغد، أو يصدُق:

فإن كَذَبَ لزم قبحُه لكونه كذبًا، وحُسْنُه لاستلزامه صِدْقَ الخبر[2] الأوَّل، والمستلزمُ للحُسْن حَسَن؛ فيجتمعُ في الخبر الثَّاني الحُسْن والقُبح، وهما نقيضان.

وإن صَدَق لزم حُسْنُ الخبر الثَّاني من حيث إنه صدقٌ في نفسه، وقبحُه من حيث إنه مستلزمٌ لكذب الخبر الأوَّل؛ فلَزِم النقيضان.

قالوا: وأيضًا فلو كان القتلُ والجلدُ وقطعُ الأطراف قبيحًا لذاته أو لصفةٍ لازمةٍ للذات لم يكن حسنًا في الحدود والقصاص؛ لأنَّ مقتضىٰ الذات لا يتخلَّفُ عنها، فإذا تخلَّف فيما ذكرنا من الصُّور وغيرها دلَّ علىٰ أنه ليس ذاتيًّا[3].

---

(١) أي: سلامته ونجاته. وكذا وردت العبارة في «مختصر ابن الحاجب» وشروحه، وفيما سيأتي (ص: ٩٤٨). وفي (ط) وبعض المصادر: «عصمة دم نبي».

(٢) (ق، د): «الجزء». في سائر المواضع الآتية. والمثبت من (ت) و«شرح المختصر».

(٣) انظر: «التمهيد» للباقلاني (١٢٨، ٣٨٣ – ٣٨٦)، و«التقريب والإرشاد» (١/ ٢٨٤)، =

فهذا تقريرُ هذا المسلك، وهو مِنْ أفسد المسالك؛ لوجوه:

أحدها: أنَّ كون الفعل حسنًا أو قبيحًا لذاته أو لصفةٍ لم نَعْنِ به أنَّ ذلك يقومُ بحقيقةٍ لا ينفكُّ عنها بحال، مثل كونه عَرَضًا، وكونه مفتقِرًا إلىٰ محلٍّ يقوم به، وكون الحركة حركةً والسَّواد لونًا.

ومِنْ هاهنا غَلِط علينا المنازعون لنا في المسألة وألزمونا ما لا يلزمنا، وإنما نعني بكونه حسنًا أو قبيحًا لذاته أو لصفته: أنه في نفسه مَنْشَأٌ للمصلحة والمفسدة، وترتُّبهما عليه كترتُّب المسبَّبات علىٰ أسبابها المقتضية لها، وهذا كترتُّب الرِّيِّ علىٰ الشُّرب، والشِّبَع علىٰ الأكل، وترتُّب منافع الأغذية والأدوية ومضارِّها عليها.

فحسنُ الفعل أو قبحُه هو من جنس كون الدَّواء الفلانيِّ حسنًا نافعًا أو قبيحًا ضارًّا، وكذلك الغذاءُ واللباسُ والمسكنُ والجماعُ والاستفراغُ والنَّومُ والرياضةُ وغيرها، فإنَّ ترتُّبَ آثارها عليها ترتُّبَ المعلولات والمسبَّبات علىٰ عِلَلِها وأسبابها، ومع ذلك فإنها تختلفُ باختلاف الأزمان، والأحوال، والأماكن، والمحلِّ القابل، ووجود المعارِض.

فتخلُّف الشِّبَع والرِّيِّ عن الخبز واللحم والماء في حقِّ المريض ومن به علَّةٌ تمنعُه من قبول الغذاء لا تخرجُه عن كونه مقتضيًا لذلك لذاته حتىٰ يقال: «لو كان كذلك لذاته لم يتخلَّف، لأنَّ ما بالذات لا يتخلَّف».

وكذلك تخلُّف الانتفاع بالدَّواء في شدَّة الحرِّ والبرد وفي وقت تزايد

= و«البرهان» (١/ ٩٠)، و«التلخيص» (١/ ١٦٠)، و«الإرشاد» (٢٣٣)، و«نهاية الأقدام» (٣٩)، و«بيان المختصر» (١/ ٢٩١)، و«رفع الحاجب» (١/ ٤٥٧).

العلَّة لا يخرجه عن كونه نافعًا في ذاته، وكذلك تخلُّف الانتفاع باللباس في زمن الحرِّ ـ مثلًا ـ لا يدلُّ علىٰ أنه ليس في ذاته نافعًا ولا حسنًا.

فهذه قُوىٰ الأغذية والأدوية واللباس ومنافعُ الجماع والنَّوم تتخلَّفُ عنها آثارُها زمانًا ومكانًا وحالًا، وبحسَب القبول والاستعداد، فتكونُ نافعةً حسنةً في زمانٍ دون زمان، ومكانٍ دون مكان، وحالٍ دون حال، وفي حقِّ طائفةٍ أو شخصٍ دون غيرهم، ولم يخرجها ذلك عن كونها مقتضيةً لآثارها بقُواها وصفاتها.

فهكذا أوامرُ الربِّ تبارك وتعالىٰ وشرائعُه سواء؛ يكونُ الأمرُ مَنْشأ المصلحة ونافعًا للمأمور في وقتٍ دون وقت، فيأمرُ به تبارك وتعالىٰ في الوقت الذي عَلِمَ أنه مصلحةٌ فيه، ثمَّ ينهىٰ عنه في الوقت الذي يكون فعلُه فيه مفسدة، علىٰ نحو ما يأمرُ الطَّبيبُ بالدَّواء والحِمْية في وقتٍ هو مصلحةٌ للمريض، وينهاه عنه في الوقت الذي يكون تناولُه مفسدةً له.

بل أحكمُ الحاكمين الذي بهرت حكمتُه العقولَ أولىٰ بمراعاة مصالح عباده ومفاسدهم في الأوقات والأحوال والأماكن والأشخاص، وهل وُضِعَت الشرائعُ إلا علىٰ هذا؟!

فكان نكاحُ الأخت حسنًا في وقته حيث[1] لم يكن بدٌّ منه في التَّناسل وحفظ النَّوع الإنسانيِّ، ثمَّ صار قبيحًا لما ٱستُغْنِي عنه فحرَّمه علىٰ عباده، فأباحه في وقتٍ كان فيه حسنًا، وحرَّمه في وقتٍ صار فيه قبيحًا.

---

(١) في الأصول: «حتىٰ». والأشبه للسياق ولأسلوب المصنف ما أثبت.
وقال شيخنا الإصلاحي: كثيرًا ما يقع تحريفٌ بين «حتى» و«حين»، أي بين الياء والنون. فالأقرب: «حين».

وكذلك كلُّ ما نسخَه تعالىٰ من الشَّرع، بل الشريعةُ الواحدةُ كلُّها لا تخرجُ عن هذا، وإن خفي وجهُ المصلحة والمفسدة فيه علىٰ أكثر الناس.

وكذلك إباحةُ الغنائم، كان قبيحًا في حقِّ من قبلنا؛ لئلَّا تحملهم إباحتُها علىٰ القتال لأجلها والعمل لغير الله، فتفوتَ عليهم مصلحةُ الإخلاص التي هي أعظمُ المصالح، فحمىٰ أحكمُ الحاكمين جانبَ هذه المصلحة العظيمة بتحريمها عليهم؛ ليتمحَّض[1] قتالهم لله لا للدُّنيا؛ فكانت المصلحةُ في حقِّهم تحريمَها عليهم، ثمَّ لما أوجَد هذه الأمَّة[2] التي هي أكملُ الأمم عقولًا، وأرسخُهم إيمانًا، وأعظمُهم توحيدًا[3] وإخلاصًا، وأرغبُهم في الآخرة، وأزهدُهم في الدُّنيا= أباح لهم الغنائم، وكانت إباحتُها حسنةً بالنسبة إليهم وإن كانت قبيحةً بالنسبة إلىٰ من قبلهم؛ فكانت كإباحة الطَّبيب اللَّحمَ للصَّحيح الذي لا يخشىٰ عليه من مضرَّته، وحِمْيَته منه للمريض المَحْموم.

وهذا الحكمُ فيما شُرِع في الشريعة الواحدة في وقتٍ ثمَّ نُسِخ في وقتٍ آخر، كالتَّخيير في الصَّوم في أوَّل الإسلام بين الإطعام وبينه، لمَّا كان غير مألوفٍ لهم ولا معتاد، والطِّباعُ تأباه، إذ هو هجرُ مألوفها و محبوبها، ولم تَذُق بعدُ حلاوتَه وعواقبه المحمودة وما في طيِّه من المصالح والمنافع، وخيِّرت بينه وبين الإطعام، ونُدِبَت إليه، فلمَّا عَرَفَت علَّته[4] وأَلِفَتْهُ، وعرفت

---

(١) (ق): «ليتمحص». بالمهملة.

(٢) (ت): «الأمة العظيمة».

(٣) (ت): «وأعظمهم تعظيمًا».

(٤) في طرة (ق) تعليقًا: «يعني حكمته». وأُقحِمَ في متن (ط).

ما ضمنه من المصالح والفوائد= حُتِّمَ عليها عينًا، ولم يُقْبَل منها سواه؛ فكان التَّخييرُ في وقته مصلحةً، وتعيينُ الصَّوم في وقته مصلحةً، فاقتضت الحكمةُ البالغةُ شرعَ كلِّ حكمٍ في وقته؛ لأنَّ المصلحة فيه في ذلك الوقت.

وكذلك فرض الصَّلاة أوَّلًا ركعتين ركعتين، لما كانوا حَدِيثي عهدٍ بالإسلام، ولم يكونوا معتادين لها ولا أَلِفَتْها طباعُهم وعقولهم، فُرِضت عليهم بوصف التخفيف، فلمَّا ذُلِّلت بها جوارحُهم، وطوَّعت[1] بها أنفسُهم، واطمأنت إليها قلوبهم، وباشَرَت نعيمَها ولذَّتها وطِيبَها، وذاقت حلاوة عبودية الله فيها ولذَّة مناجاته= زِيدَت ضِعْفَها، وأُقِرَّت في السَّفر علىٰ الفرض الأوَّل؛ لحاجة المسافر إلىٰ التخفيف، ولمشقَّة السَّفر عليه.

فتأمَّل كيف جاء كلُّ حكمٍ في وقته مطابقًا للمصلحة والحكمة، شاهدًا لله بأنه أحكمُ الحاكمين وأرحمُ الراحمين، الذي بهرت حكمتُه العقولَ والألباب، وبدا علىٰ صفحاتها بأنَّ ما خالفها هو الباطل، وأنها هي عينُ المصلحة والصَّواب.

ومِنْ هذا أمرُه سبحانه لهم بالإعراض عن الكافرين، وتركِ أذاهم، والصَّبر عليهم، والعفو عنهم، لمَّا كان ذلك عينَ المصلحة؛ لقلَّة عَدَد المسلمين، وضعف شوكتهم، وغلبة عدوِّهم، فكان هذا في حقِّهم إذ ذاك عينَ المصلحة، فلمَّا تحيَّزوا إلىٰ دارٍ، وكثُر عددهم، وقَوِيَت شوكتُهم، وتجرَّأت أنفسُهم لمناجَزة عدوِّهم= أَذِنَ لهم في ذلك إذنًا من غير إيجابٍ عليهم؛ ليذيقهم حلاوة النَّصر والظَّفر، وعِزَّ الغلبة، وكان الجهادُ أشقَّ شيءٍ علىٰ النُّفوس، فجعله أوَّلًا إلىٰ ٱختيارهم إذنًا لا حتمًا، فلمَّا ذاقوا عِزَّ النَّصر

(١) (ت): «تطوعت».

والظَّفر، وعرفوا عواقبه الحميدة، أوجبه عليهم حتمًا، فانقادوا له طوعًا ورغبةً و محبة؛ فلو أتاهم الأمرُ به مفاجأةً علىٰ ضعفٍ وقلَّةٍ لنَفَروا عنه أشدَّ النِّفار.

وتأمَّل الحكمة الباهرة في شرع الصَّلاة أوَّلًا إلىٰ بيت المقدس، إذ كانت قبلةَ الأنبياء، فبُعِثَ بما بُعِثَ به الرسلُ وبما يعرفُه أهلُ الكتاب، وكان ٱستقبالُ بيت المقدس مقرِّرًا لنبوَّته، وأنه بُعِثَ بما بُعِثَ به الأنبياءُ قبله، وأنَّ دعوتَه هي دعوةُ الرسل بعينها، وليس بِدْعًا من الرسل، ولا مخالفًا لهم، بل مصدِّقًا لهم، مؤمنًا بهم.

فلمَّا ٱستقرَّت أعلامُ نبوَّته في القلوب، وقامت شواهدُ صدقه من كلِّ جهة، وشَهِدَت القلوبُ له بأنه رسولُ الله حقًّا وإن أنكروا رسالته عنادًا وحسدًا وبغيًا، وعَلِمَ سبحانه أنَّ المصلحة له ولأمَّته أن يستقبلوا الكعبة البيتَ الحرام أفضل بقاع الأرض، وأحبَّها إلىٰ الله، وأعظمَ البيوت وأشرفَها وأقدمَها= قرَّر قبله أمورًا كالمقدِّمات بين يديه[1]؛ لعِظَم شأنه:

فذكر النَّسخَ أوَّلًا، وأنه إذا نَسَخَ آيةً أو حكمًا أتىٰ بخيرٍ منه أو مثله، وأنه علىٰ كلِّ شيءٍ قدير، وأنَّ له ملك السَّموات والأرض.

ثمَّ حذَّرهم التعنُّتَ علىٰ رسوله والإعراض، كما فعل[2] أهلُ الكتاب قبلهم.

---

(١) انظر: «إعلام الموقعين» (٤/ ١٦٣)، و«زاد المعاد» (٣/ ٦٧).

(٢) (ت): «عما فعل». والمثبت أشبه. فهو يريد الآية: ١٠٨ من سورة البقرة، وفيها ذكر تعنت بني إسرائيل في سؤال موسىٰ، واستبدال الكفر بالإيمان.

ثمَّ حذَّرهم من أهل الكتاب وعداوتهم وأنهم يودُّون لو ردُّوهم كفَّارًا، فلا يسمعوا منهم ولا يقبلوا قولهم.

ثمَّ ذكر تعظيمَ دين الإسلام وتفضيلَه علىٰ اليهودية والنصرانية، وأنَّ أهله هم السُّعداءُ الفائزون لا أهل الأماني الباطلة.

ثمَّ ذكر ٱختلاف اليهود والنصارىٰ، وشهادة بعضهم علىٰ بعضٍ بأنهم ليسوا علىٰ شيء، فحقيقٌ بأهل الإسلام أن لا يقتدوا بهم، وأن يخالفوهم في هديهم الباطل.

ثمَّ ذكر جُرْم من منع عبادَه من ذِكر ٱسمه في بيوته ومساجده، وأن يُعْبَد فيها، وظُلْمَه، وأنه بذلك ساعٍ في خرابها، لأنَّ عمارتها إنما هي بذكر ٱسمه وعبادته فيها.

ثمَّ بيَّن أنَّ له المشرق والمغرب، وأنه سبحانه لعظمته وإحاطته حيث ٱستقبل المصلي فثَمَّ وجهُه تعالىٰ، فلا يظنَّ الظَّانُّ أنه إذا ٱستقبل البيتَ الحرام خرج عن كونه مستقبلًا ربَّه وقبلته، فإنَّ الله واسعٌ عليم.

ثمَّ ذكر عبودية أهل السَّموات والأرض له، وأنهم كلٌّ له قانتون.

ثمَّ نبَّه علىٰ عدم المصلحة في موافقة أهل الكتاب، وأنَّ ذلك لا يعودُ باستصلاحهم، ولا يرجىٰ معه إيمانهم، وأنهم لن يرضوا عنه حتىٰ يتَّبِع ملَّتهم، وضِمنَ هذا تنبيهٌ لطيفٌ علىٰ أنَّ موافقتهم في القبلة لا مصلحة فيها، فسواءٌ وافقتهم فيها أو خالفتهم فإنهم لن يرضوا عنك حتىٰ تتَّبع ملَّتهم.

ثمَّ أخبر أنَّ هداهُ هو الهدىٰ الحقُّ، وحذَّره من ٱتباع أهوائهم.

ثمَّ ٱنتقل إلىٰ تعظيم إبراهيم[1] صاحب البيت وبانيه، والثَّناء عليه، وذِكْر إمامته للنَّاس، وأنه أحقُّ من اتُّبع.

ثمَّ ذكر جلالةَ البيت وفضلَه وشرفَه، وأنه أمنٌ للنَّاس ومَثابةٌ لهم يثوبون إليه ولا يقضون منه وَطَرًا. وفي هذا تنبيهٌ علىٰ أنه أحقُّ بالاستقبال من غيره.

ثمَّ أمرهم أن يتَّخذوا من مقام إبراهيم مُصَلىٰ.

ثمَّ ذكر بناء إبراهيم وإسماعيل البيتَ، وتطهيرَه[2] بعَهْدِه وإذنه، ورفعَهما قواعدَه، وسؤالهما ربهما القبول منهما، وأن يجعلهما مسلمَيْن له، ويريهما مناسكهما، ويبعث في ذرِّيتهما رسولًا منهم يتلو عليهم آياته ويزكِّيهم ويعلِّمهم الكتابَ والحكمة.

ثمَّ أخبر عن جهل من رَغِبَ عن ملَّة إبراهيم وسَفَهه ونقصان عقله.

ثمَّ أكَّد عليهم أن يكونوا علىٰ ملَّة إبراهيم، وأنهم إن خرجوا عنها إلىٰ يهوديةٍ أو نصرانيةٍ أو غيرها كانوا ضُلَّالًا غير مهتدين.

وهذه كلُّها مقدِّماتٌ بين يدي الأمر باستقبال الكعبة لمن تأمَّلها وتدبَّرها وعلم ٱرتباطها بشأن القبلة؛ فإنه يعلمُ بذلك عظمةَ القرآن وجلالتَه[3]، وتنبيهَه[4] علىٰ كمال دينه وحُسْنه وجلالته، وأنه هو عينُ المصلحة لعباده، لا

(١) (ق): «إلىٰ إبراهيم».

(٢) (ق): «وتطهره».

(٣) (ت): «وجلالته» ليست في (ت).

(٤) سبحانه وتعالىٰ.

مصلحة لهم سواه، وشَوَّق[1] بذلك النُّفوسَ إلىٰ الشهادة له بالحُسْن والكمال والحكمة التَّامَّة.

فلما قرَّر ذلك كلَّه أعلمهم بما سيقول السُّفهاءُ من النَّاس إذا تركوا قبلَتهم لئلَّا يَفْجَأهم مِنْ غير علمٍ به فيعظُم موقعُه عندهم، فلمَّا وقع لم يَهُلْهُم، ولم يصعُب عليهم، بل أخبر أنَّ له المشرق والمغرب يهدي من يشاء إلىٰ صراطٍ مستقيم.

ثمَّ أخبر أنه كما جعلهم أمَّةً وسطًا خيارًا ٱختار لهم أوسط جهات الاستقبال وخيرَها، كما ٱختار لهم خيرَ الأنبياء، وشرع لهم خيرَ الأديان، وأنزل عليهم خيرَ الكتب، وجعلهم شهداء علىٰ النَّاس كلِّهم لكمال فضلهم وعلمهم وعدالتهم. وظهرت حكمتُه في أن ٱختار لهم أفضلَ قبلةٍ وأشرفَها؛ لتتكامل جهاتُ الفضل في حقِّهم بالقِبلة[2] والرسول والكتاب والشريعة.

ثمَّ نبَّه سبحانه علىٰ حكمته البالغة في أن جعل القِبلة أوَّلًا هي بيت المقدس؛ ليعلمَ سبحانه واقعًا في الخارج ما كان معلومًا له قبل وقوعه ممَّن يتَّبعُ الرسول في جميع أحوالِه، وينقادُ له ولأوامر الربِّ تعالىٰ ويَدِينُ بها كيف كانت وحيث كانت؛ فهذا هو المؤمنُ حقًّا الذي أعطىٰ العبوديةَ حقَّها، ومن ينقلبُ[3] علىٰ عَقِبَيه ممَّن لم يَرْسَخ في الإيمان قلبُه، ولم يستقرَّ عليه

(١) (د): «وشوف». وفي طرتها: «لعله: وشوق». وهو تعبيرٌ معهودٌ من المصنف. انظر: «الفوائد» (٢٨٢)، و«أيمان القرآن» (٤٩١)، و«طريق الهجرتين» (٤٧٦).

(٢) (ت): «جهات الفضل في القبلة».

(٣) معطوفٌ علىٰ قوله: «ممن يتبع الرسول...».

قدمُه، فعارَض وأعرض ورجع علىٰ حافِرَته[1]، وشَكَّ في النُّبوَّة، وخالَط قلبَه شبهةُ الكفَّار الذين قالوا: إن كانت القبلةُ الأولىٰ حقًّا فقد خرجتم عن الحقِّ، وإن كانت باطلًا فقد كنتم علىٰ باطل، وضاق عقلُه المنكوسُ عن القسم الثَّالث الحقِّ وهو أنها كانت حقًّا ومصلحةً في الوقت الأوَّل، ثمَّ صارت مفسدةً باطلةَ الاستقبالِ في الوقت الثَّاني.

ولهذا أخبر سبحانه عن عِظَم شأن هذا التَّحويل والنَّسخ في القبلة، فقال: ﴿وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُ﴾ [البقرة: ١٤٣].

ثمَّ أخبر أنه سبحانه لم يكن يُضِيعُ ما تقدَّم لهم من الصَّلوات إلىٰ القبلة الأولىٰ، وأنَّ رأفتَه ورحمته بهم تأبىٰ إضاعةَ ذلك عليهم وقد كان طاعةً لهم.

فلما قرَّر سبحانه ذلك كلَّه وبيَّن حُسْنَ هذه الجهة بعظمة البيت وعُلوِّ شأنه وجلالته، قال: ﴿قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي ٱلسَّمَآءِ ۖ فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَىٰهَا ۚ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ۚ وَحَيْثُ مَا كُنتُمْ فَوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُۥ﴾ [البقرة: ١٤٤]، وأكَّد ذلك عليهم مرَّةً بعد مرَّة، ٱعتناءً بهذا الشأن، وتفخيمًا له، وأنه شأنٌ ينبغي الاعتناءُ به، والاحتفالُ بأمره.

فتدبَّر هذا الاعتناءَ وهذا التقريرَ وبيانَ المصالح النَّاشئة من هذا الفرع من فروع الشريعة، وبيانَ المفاسد النَّاشئة من خلافه، وأنَّ كلَّ جهةٍ فهي في وقتها كان ٱستقبالها هو المصلحة، وأنَّ للربِّ تعالىٰ الحكمة البالغة في شَرْع القبلة الأولىٰ وتحويل عبادِه عنها إلىٰ المسجد الحرام.

---

(١) أي الطريق الذي جاء منه. «اللسان» (حفر). وهو من أمثال العرب، يضربُ للراجع إلىٰ عادته السوء. انظر: «مجمع الأمثال» (١/ ٣٠٨).

فهذا معنىٰ كون الـحُسْن والقُبح ذاتيًّا للفعل ناشئًا من ذاته، ولا ريبَ عند ذوي العقـول أنَّ مثـل هـذا يختلـفُ بـاختلاف الأزمـان والأمكنـة والأحـوال والأشخاص.

وتأمَّل حكمة الربِّ تعالىٰ في أمره إبراهيمَ خليلَه ﷺ بذبح ولده؛ لأنَّ الله اتخذه خليلًا، والـخُلَّة منزلةٌ تقتضي إفراد الخليل بالمحبة، وأن لا يكون له فيها منازعٌ أصلًا، بل تخلَّلت محبتُه جميعَ أجزاء القلب والرُّوح فلم يَبْقَ فيها موضعٌ خالٍ من حبِّه، فضلًا عن أن يكون محلًّا لمحبة[1] غيره.

فلمَّا سأل إبراهيمُ الولدَ وأُعْطِيَه أخذ شعبةً من قلبه كما يأخذُ الولدُ شعبةً من قلب والده، فغار المحبوبُ علىٰ خليله أن يكون في قلبه موضعٌ لغيره، فأمره بذبح الولد ليُخْرِجَ حبَّه من قلبه ويكون الله أحبَّ إليه وآثر عنده، ولا يبقىٰ في القلب سوىٰ محبته، فوطَّن نفسَه علىٰ ذلك وعزم عليه، فخَلَصت[2] المحبة لوليِّها ومستحقِّها، فحصلت مصلحةُ المأمور به من العزم عليه وتوطين النَّفس علىٰ الامتثال، فبقي الذَّبحُ مفسدةً؛ لحصول المصلحة بدونه، فنسَخَه في حقِّه لمَّا صار مفسدة، وأمَره به لمَّا كان عزمُه عليه وتوطينُ نفسه مصلحةً لهما.

فأيُّ حكمةٍ فوق هذا؟! وأيُّ لطفٍ وبرٍّ وإحسانٍ يزيدُ علىٰ هذا؟! وأيُّ مصلحةٍ فوق هذه المصلحة بالنسبة إلىٰ هذا الأمر[3] ونَسْخِه؟!

---

(١) (ت): «محل المحبة».

(٢) (ت): «فحصلت».

(٣) «الأمر» ليست في (ق).

وإذا تأمَّلتَ أمرَ الشرائع النَّاسخة والمنسوخة وجدتها كلَّها بهذه المنزلة؛ فمنها ما يكون وجهُ المصلحة فيه ظاهرًا مكشوفًا، ومنها ما يكون ذلك فيه خفيًّا لا يُدْرَكُ إلا بفضل فطنةٍ وجودة إدراك.

فصل

وهاهنا سرٌّ بديعٌ من أسرار الخلق والأمر، به يتبيَّنُ لك حقيقةُ الأمر؛ وهو أن الله لم يخلق شيئًا ولم يأمر بشيءٍ ثمَّ أبطله وأعدمه بالكلِّية، بل لا بدَّ أن يثبته بوجهٍ ما؛ لأنه إنما خلقه لحكمةٍ له في خلقِه، وكذلك أمرُه به وشرعُه إياه هو لِمَا فيه من المصلحة.

ومعلومٌ أنَّ تلك المصلحة والحكمة تقتضي إبقاءه، فإذا عارض تلك المصلحة مصلحةٌ أخرىٰ أعظمُ منها كان ما ٱشتملت عليه أولىٰ بالخلق والأمر، ويُبْقِي في الأولىٰ[1] ما شاء من الوجه الذي يتضمَّنُ المصلحة، ويكونُ هذا من باب تزاحم المصالح، والقاعدةُ فيها شرعًا وخلقًا تحصيلُها واجتماعُها بحسب الإمكان، فإن تعذَّر قدِّمت المصلحةُ العظمىٰ وإن فاتت الصُّغرىٰ.

وإذا تأمَّلتَ الشريعةَ والخلق رأيتَ ذلك ظاهرًا، وهذا سرٌّ قلَّ من تفطَّن له من النَّاس[2].

فتأمَّل الأحكام المنسوخة حكمًا حكمًا، كيف تجدُ المنسوخَ لم يبطُل بالكلِّية، بل له بقاءٌ بوجه:

(١) (ت، ق): «ويبقىٰ الأولىٰ». والمثبت من (ط).

(٢) (ت): «قل من تفطن إليه».

* **فمن ذلك**: نسخُ القبلة وبقاءُ بيت المقدس معظَّمًا محترمًا، تُشَدُّ إليه الرِّحال، ويُقْصَدُ بالسَّفر إليه وحطِّ الأوزار عنده، واستقباله مع غيره من الجهات في السَّفر، فلم يبطُل تعظيمُه واحترامُه بالكلِّية، وإن بطل خصوصُ ٱستقباله بالصَّلوات، فالقصدُ إليه ليصلَّىٰ فيه باقٍ، وهو نوعٌ من تعظيمه وتشريفه بالصَّلاة فيه، والتوجُّهُ إليه قصدًا لفضيلته وشرفه[1] له نسبةٌ من التوجُّه إليه بالاستقبال في الصَّلوات.

فقُدِّم البيتُ الحرام عليه في الاستقبال؛ لأنَّ مصلحتَه أعظمُ وأكمل، وبقي قصدُه وشدُّ الرحال إليه والصَّلاةُ فيه مَنْشَأً للمصلحة؛ فتمَّت للأمَّة المحمَّدية المصلحتان المتعلِّقتان بهذين البيتين[2]، وهذا نهايةُ ما يكونُ من اللُّطف وتحصيل المصالح وتكميلها لهم؛ فتأمَّل هذا الموضع.

* **ومن ذلك**: نسخُ التَّخيير في الصَّوم بتعيينه؛ فإنَّ له بقاءً وبيانًا ظاهرًا، وهو أنَّ الرجل كان إذا أراد أفطر وتصدَّق، فحصلت له مصلحةُ الصَّدقة دون مصلحة الصَّوم، وإن شاء صام ولم يَفْدِ، فحصلت له مصلحةُ الصَّوم دون الصَّدقة، فحُتِّمَ الصَّومُ علىٰ المكلَّف لأنَّ مصلحته أتمُّ وأكملُ من مصلحة الفدية، ونُدِبَ إلىٰ الصَّدقة في شهر رمضان؛ فإذا صام وتصدَّق حصلت له المصلحتان معًا، وهذا أكملُ ما يكونُ من الصَّوم، وهو الذي كان يفعلُه النبيُّ ﷺ، فإنه كان أجودَ ما يكونُ في رمضان[3]، فلم تبطُل المصلحةُ الأولىٰ جملةً، بل قُدِّم عليها ما هو أكملُ منها وجوبًا، وشُرِع الجمعُ بينها وبين الأخرىٰ ندبًا واستحبابًا.

---

(١) في الأصول: «وشرعه». ولعل المثبت أشبه.

(٢) (ت): «البيتين المعمورين».

(٣) أخرجه البخاري (٦)، ومسلم (٢٣٠٨) من حديث ابن عباس.

* **ومن ذلك**: نسخُ ثبات الواحد من المسلمين للعشرة من العدوِّ بثباته للاثنين، ولم تبطُل الحكمةُ الأولىٰ من كلِّ وجه، بل بقي ٱستحبابُه وإن زال وجوبُه، بل إذا غلبَ علىٰ ظنِّ المسلمين ظفرُهم بعدوِّهم وهم عشرةُ أمثالهم وجبَ عليهم الثَّباتُ وحرُم عليهم الفرار[1]، فلم تبطُل الحكمةُ الأولىٰ من كلِّ وجه.

* **ومن ذلك**: نسخُ وجوب الصَّدقة بين يدي مناجاة الرسول ﷺ، لم يبطُل حكمُه بالكلِّية، بل نُسِخ وجوبُه، وبقي ٱستحبابُه والنَّدبُ إليه وما عُلِم من تنبيهه وإشارته وهو أنه إذا ٱستُحِبَّت الصَّدقةُ بين يدي مناجاة المخلوق فاستحبابها بين يدي مناجاةِ الله عند الصَّلوات والدُّعاء أولىٰ، فكان بعض السَّلف الصَّالح يتصدَّقُ بين يدي الصَّلاة والدَّعاء إذا أمكنه، ويتأوَّلُ هذه الأولوية[2]، ورأيتُ شيخَ الإسلام ابن تيمية يفعلُه ويتحرَّاه ما أمكنه[3]، وفاوضتُه فيه، فذكر لي هذا التَّنبيه والإشارة.

* **ومن ذلك**: نسخُ الصَّلوات الخمسين التي فرضها الله علىٰ رسوله ليلة الإسراء بخمس، فإنها لم تبطُل بالكلية، بل أُثبِتَت خمسين في الثَّواب والأجر، وجُعِلت خمسًا في العمل والوجوب، وقد أشار تعالىٰ إلىٰ هذا بعينه حيثُ يقول علىٰ لسان نبيِّه: «**لا يُبَدَّلُ القولُ لديَّ، هي خمسٌ وهي خمسون في الأجر**»[4].

---

(١) انظر: «المغني» (١٣/ ١٨٩)، و«بدائع الصنائع» (٧/ ٩٩).

(٢) انظر: «البداية والنهاية» (١٢/ ٤٧٥).

(٣) انظر: «زاد المعاد» (١/ ٤٠٧).

(٤) أخرجه البخاري (٣٤٩)، ومسلم (١٦٣) في حديث الإسراء الطويل.

فتأمَّل هذه الحكمة البالغة والنعمة السَّابغة؛ فإنه لما ٱقتضت المصلحةُ أن تكون خمسين، تكميلًا للثَّواب وسَوْقًا لهم بها إلىٰ أعلىٰ المنازل، واقتضت أيضًا أن تكون خمسًا؛ لعجز الأمَّة وضعفهم وعدم ٱحتمالهم الخمسين= جعلها خمسًا من وجهٍ وخمسين من وجه؛ جمعًا بين المصالح وتكميلًا لها.

ولو لم تطَّلع[1] من حكمته في شرعه وأمره ولطفه بعباده ومراعاة مصالحهم وتحصيلها لهم علىٰ أتمِّ الوجوه إلا علىٰ هذه الثَّلاثة وحدها لكفىٰ بها دليلًا علىٰ ما وراءها.

فسُبحان من له في كلِّ ما خلق وأمر حكمةٌ بالغةٌ شاهدةٌ[2] له بأنه أحكمُ الحاكمين وأرحمُ الراحمين، وأنه الله الذي لا إله إلا هو ربُّ العالمين.

* **ومن ذلك**: الوصيةُ للوالدين والأقربين؛ فإنها كانت واجبةً علىٰ من حضره الموتُ، ثمَّ نسخ الله ذلك بآية المواريث، وبقيت مشروعةً في حقِّ الأقارب الذين لا يَرِثون. وهل ذلك علىٰ سبيل الوجوب أو الاستحباب؟ فيه قولان للسَّلف والخلف، وهما في مذهب أحمد[3].

فعلىٰ القول الأوَّل بالاستحباب، إذا أوصىٰ للأجانب دونهم صحَّت الوصية، ولا شيء للأقارب.

وعلىٰ القول بالوجوب فهل لهم أن يُبطِلوا وصية الأجانب ويختصُّوا[4]

---

(١) (ط): «نطلع».

(٢) (ت): «حكمة شاهدة».

(٣) انظر: «المغني» (٨/ ٣٩٠)، و«الإنصاف» (٧/ ١٤٣).

(٤) (ق): «ويختصون». في الموضعين.

هم بالوصية، كما للورثة أن يُبطِلوا وصية الوارث، أو يُبطِلوا ما زاد علىٰ ثلث الثُّلث ويختصُّوا هم بثلثيه، كما للورثة أن يُبطِلوا ما زاد علىٰ ثلث المال من الوصية، ويكون الثُّلثُ في حقِّهم بمنزلة المال كلِّه في حقِّ الورثة؟ علىٰ وجهين[1].

وهذا الثَّاني[2] أقْيسُ وأفقَه، وسرُّه أنَّ الثُّلثَ لما صار مستحقًّا لهم كان بمنزلة جميع المال في حقِّ الورثة، وهم لا يكونون أقوىٰ من الورثة، فكما لا سبيل للورثة إلىٰ إبطال الوصية بالثُّلث للأجانب، فلا سبيل لهؤلاء إلىٰ إبطال الوصية بثلث الثُّلث للأجانب.

وتحقيقُ هذه المسائل والكلام علىٰ مآخذها له موضعٌ آخر.

والمقصودُ هنا أنَّ إيجابَ الوصية للأقارب وإن نُسِخ لم يبطُل بالكلِّية، بل بقي منه ما هو مَنْشَأ المصلحة ـ كما ذكرناه ـ، ونُسِخ منه ما لا مصلحة فيه، بل المصلحةُ في خلافه.

* **ومن ذلك**: نسخُ الاعتداد في الوفاة بحولٍ بالاعتداد بأربعة أشهرٍ وعشر، علىٰ المشهور من القولين في ذلك، فلم تبطُل العِدَّة الأولىٰ جملةً.

* **ومن ذلك**: حبسُ الزَّانية في البيت حتىٰ تموت؛ فإنه علىٰ أحد القولين لا نسخَ فيه؛ لأنه مُغَيًّا بالموت أو يجعل الله لهنَّ سبيلًا[3]، وقد جعل الله لهنَّ سبيلًا بالحدِّ، وعلىٰ القول الآخر هو منسوخٌ بالحدِّ، وهو عقوبةٌ من

---

(١) انظر: «التمهيد» (١٤/ ٣٠٠)، و«المغني» (٨/ ٣٩٥).

(٢) أي القول بإبطال ما زاد علىٰ ثلث الثلث، واختصاص الأقارب بالثلثين.

(٣) انظر: «معالم السنن» (٣/ ٣١٦)، و«أحكام القرآن» (٣٥٤)، و«الناسخ والمنسوخ» (٢/ ١٥١) لابن العربي.

جنس عقوبة الحبس.

فلم تبطُل العقوبةُ عنها بالكلِّية، بل نُقِلت من عقوبةٍ إلىٰ عقوبة، وكانت العقوبةُ الأولىٰ أصلحَ في وقتها؛ لأنهم كانوا حَدِيثي عهدٍ بجاهلية وزنًا، فأُمِروا بحبس الزَّانية أوَّلًا، ثمَّ لما ٱستوطنت أنفسُهم علىٰ عقوبتها، وخرجوا عن عوائدهم الجاهلية، ورَكنوا إلىٰ التَّحريم والعقوبة= نُقِلوا إلىٰ أغلظُ من العقوبة الأولىٰ، وهو الرجمُ والجلد؛ فكانت كلُّ عقوبةٍ في وقتها هي المصلحة التي لا يُصْلِحُهم سواها.

وهذا الذي ذكرناه إنما هو في نسخ الحكم الذي ثبتَ شرعُه وأمرُه[1]، وأمَّا ما كان مُسْتَصْحَبًا بالبراءة الأصلية فهذا لا يلزمُ مِنْ رفعه بقاءُ شيءٍ منه؛ لأنه لم يكن مصلحةً لهم، وإنما أُخِّر عنهم تحريمُه إلىٰ وقتٍ لضربٍ من المصلحة في تأخير التَّحريم، ولم يلزم من ذلك أن يكون مصلحةً حين فِعْلِهم إياه.

وهذا كتحريم الرِّبا[2] والمُسْكِرِ وغير ذلك من المحرَّمات التي كانوا يفعلونها ٱستصحابًا لعدم التَّحريم؛ فإنها لم تكن مصلحةً في وقت، ولهذا لم يشرعها الله تعالىٰ، ولهذا كان رفعُها بالخطاب لا يسمَّىٰ نسخًا، إذ لو كان ذلك نسخًا لكانت الشريعةُ كلُّها نسخًا[3]، وإنما النَّسخُ رفعُ الحكم الثَّابت بالخطاب، لا رفعُ مُوجَب الاستصحاب، وهذا متَّفقٌ عليه[4].

---

(١) (ق): «بشرعه وأمره».

(٢) (ت): «الزنا».

(٣) انظر: «إعلام الموقعين» (٢/ ٣١١، ٣٢٠).

(٤) انظر: «قواطع الأدلة» (٣/ ٦٩)، و«روضة الناظر» (١/ ٢٨٤).

فصل

وأمَّا ما خلقه سبحانه؛ فإنه أوجده لحكمةٍ في إيجاده، فإذا ٱقتضت حكمتُه إعدامَه جملةً أعدَمه، وأحدث بدله، وإذا ٱقتضت حكمتُه تبديلَه وتغييره وتحويله من صورةٍ إلىٰ صورةٍ بدَّله وغيَّره وحوَّله، ولم يُعْدِمه جملة.

ومن فَهِم هذا فَهِم مسألة المعاد وما جاءت به الرسلُ فيه؛ فإنَّ القرآن والسنَّة إنما دلَّا علىٰ تغيير العالم وتحويله وتبديله، لا جَعْلِه عدمًا محضًا وإعدامه بالكلِّية؛ فدلَّ علىٰ تبديل الأرض غيرَ الأرض والسَّموات، وعلىٰ تشقُّق السَّماء وانفطارها، وتكوير الشمس، وانتثار الكواكب، وسَجْر البحار، وإنزال المطر علىٰ أجزاء بني آدم المختلطة بالتُّراب، فينبتون كما ينبتُ النَّبات، وتُردُّ تلك الأرواحُ بعينها إلىٰ تلك الأجساد التي أُحِيلت[1] ثمَّ أُنشِئت نشأةً أخرىٰ، وكذلك القبورُ تُبعثَر، وكذلك الجبالُ تُسَيَّر ثمَّ تُنسَفُ وتصيرُ كالعِهْن المنفوش، وتَقِيءُ الأرضُ[2] يوم القيامة أفلاذَ أكبادها أمثال الأُسطوان من الذَّهب والفضة[3]، وتُمَدُّ الأرض، وتدنو الشمسُ من رؤوس النَّاس.

فهذا هو الذي أخبر به القرآنُ والسنَّة، ولا سبيل لأحدٍ من الملاحدة

(١) (ت): «أحييت».

(٢) (ت): «وتلقي الأرض».

(٣) كما ورد في «صحيح مسلم» (١٠١٣).

والأسطوان: جمع أسطُوانة، وهي السارية والعمود. والمعنىٰ: أن الأرض تلقي ما فيها من الكنوز. وقيل: ما رسخ فيها من العُروق المعدنية. انظر: «إكمال المعلم» (٣/ ٥٣٣)، و«شرح النووي» (٧/ ٩٨).

الفلاسفة وغيرهم إلىٰ الاعتراض علىٰ هذا المعاد الذي جاءت به الرسلُ بحرفٍ واحد، وإنما اعتراضاتهم علىٰ المعاد الذي عليه طائفةٌ من المتكلِّمين أنَّ الرسلَ جاؤوا به، وهو أنَّ الله يُعْدِمُ أجزاءَ العالم العُلويِّ والسُّفليِّ كلَّها، فيجعلُها عدمًا محضًا، ثمَّ يعيدُ ذلك العدم وجودًا[1].

ويا ليت شِعْري أين في القرآن والسنَّة أنَّ الله يُعْدِمُ ذرَّات العالم وأجزاءه جملةً، ثمَّ يقلِبُ ذلك العدم وجودًا؟!

وهذا هو المعادُ الذي أنكرته الفلاسفةُ ورمتهُ بأنواع الاعتراضات وضروب الإلزامات، واحتاج المتكلِّمون إلىٰ تعسُّف الجواب وتقريره[2] بأنواعٍ من المكابرات.

وأمَّا المعادُ الذي أخبرت به الرسلُ فبريءٌ من ذلك كلِّه، مصُونٌ عنه، لا مطمع للعقل في الاعتراض عليه، ولا يقدحُ فيه شبهةً واحدة.

وقد أخبر سبحانه أنه يحيي العظامَ بعد ما صارت رميمًا، وأنه قد عَلِمَ ما تنقُص الأرض من لحوم بني آدم وعظامهم، فيردُّ ذلك إليهم عند النَّشأة الثَّانية، وأنه ينشِىء تلك الأجساد بعينها بعد ما بَلِيَت نشأةً أخرىٰ، ويَردُّ إليها تلك الأرواح؛ فلم يدلَّ القرآنُ علىٰ أنه يُعْدِم تلك الأرواح ويُفْنِيها حتىٰ تصير عدمًا محضًا ثمَّ يخلقها خلقًا جديدًا[3]، ولا دلَّ علىٰ أنه يُفْنِي الأرضَ

---

(١) انظر: «الفوائد» (٥)، و«مجموع الفتاوىٰ» (٥/ ٤٢٥، ١٦/ ٢٧٧، ١٧/ ٢٤٦ - ٢٦١)، و«الصفدية» (٢/ ٣٢٨)، و«النبوات» (١/ ٣١٦).

(٢) من قوله: «بأنواع الاعتراضات...» إلىٰ هنا ساقطٌ من (ت).

(٣) (ق): «... ويرد إليها تلك الأرواح ويفنيها حتىٰ تصير عدما محضا، فلم يدل القرآن علىٰ أنه يعدم تلك الأرواح ثم يخلقها خلقا جديدا». وفي (ط): «... ويرد إليها تلك =

والسَّموات ويُعْدِمها عدمًا صِرْفًا ثمَّ يجدِّد وجودَهما، وإنما دلَّت النُّصوصُ علىٰ تبديلهما وتغييرهما من حالٍ إلىٰ حال.

فلو أُعطِيَت النُّصوص حقَّها لارتفع أكثر النِّزاع من العالم، ولكن خَفِيَت النُّصوص، وفُهِمَ منها خلافُ مرادها، وانضافَ إلىٰ ذلك تسليطُ الآراء عليها، واتِّباعُ ما تقضي به؛ فتضاعفَ البلاء، وعظُم الجهل، واشتدَّت المحنة، وتفاقَم الخَطب.

وسببُ ذلك كلِّه الجهلُ بما جاء به الرسول، وبالمراد منه؛ فليس للعبد أنفعُ من سَمْع ما جاء به الرسولُ وعَقْل معناه، وأمَّا من لم يسمعه ولم يَعقِله فهو من الذين قال الله فيهم: ﴿وَقَالُوا۟ لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِىٓ أَصْحَـٰبِ ٱلسَّعِيرِ﴾ [الملك: ١٠].

فلنرجِع إلىٰ الكلام علىٰ الدَّليل المذكور[1]؛ وهو: «أنَّ الحُسْن أو القُبح لو كان ذاتيًّا لما ٱختلف...» إلىٰ آخره.

فنقول: قد بيَّنَّا أنَّ ٱختلافه بحسب الأزمنة والأمكنة والأحوال والشُّروط لا يخرجه عن كونه ذاتيًّا[2].

الثَّاني: أنه ليس المعنىٰ مِنْ كونه ذاتيًّا إلا أنه ناشىءٌ من الفعل، فالفعلُ

= الأرواح، فلم يدل علىٰ أنه يعدم تلك الأرواح ويفنيها حتىٰ تصير عدما محضا، فلم يدل القرآن علىٰ أنه يعدم تلك الأرواح ثم يخلقها خلقا جديدا». والمثبت من (ت، د).

(١) (ت): «فلنرجع إلىٰ الدليل المذكور».

(٢) وهذا حاصل الوجه الأول، وهو ما مضىٰ من (ص: ٩٢٨) إلىٰ هنا.

مَنْشؤه، وهذا لا يوجبُ ٱختلافه[1]، بدليل ما ذكرنا من الصُّور.

الثَّالث: أنه يجوزُ ٱقتضاءُ الذَّات الواحدة لأمرين متنافيَيْن بحسب شرطين متنافيَيْن[2]، فتقتضي التَّبريدَ مثلًا في محلٍّ معيَّن بشرطٍ معيَّن، والتَّسخينَ في محلٍّ آخر بشرطٍ آخر، والجسمُ في حيِّزه يقتضي السُّكون، فإذا خرج عن حيِّزه ٱقتضىٰ الحركة، واللحمُ يقتضي الصحَّة بشرط سلامة البدن من الحمَّىٰ والمرض الممتنع منه الاغتذاء[3]، ويقتضي المرض بشرط كون الجسم محمومًا ونحوه. ونظائر ذلك أكثرُ من أن تحصىٰ.

فإن قيل: محلُّ النِّزاع أنَّ الفعلَ لذاته أو لوصفٍ لازمٍ له يقتضي الحُسْن والقُبح، والشرطان متنافيان يمتنعُ أن يكونَ كلُّ واحدٍ منهما وصفًا لازمًا؛ لأنَّ اللازمَ يمتنعُ ٱنفكاكُ الشيء عنه.

قيل: معنىٰ كونه يقتضي الحُسْن والقُبْحَ لذاته أو لوصفه اللازم: أنَّ الحُسْن ينشأ من ذاته أو من وصفه[4] بشرطٍ معيَّن، والقُبحَ ينشأ من ذاته أو من وصفه بشرطٍ آخر، فإذا عُدِم شرطُ الاقتضاء، أو وُجِد مانعٌ يمنعُ ٱقتضاءه، زال الأمرُ المترتِّبُ بحسب الذَّات أو الوصف لزوال شرطه أو لوجود مانعه، وهذا واضحٌ جدًّا.

---

(١) كذا في الأصول. وصواب الكلام: لا يوجب عدم اختلافه باختلاف الأزمان والأماكن والأحوال. كما مر في الوجه الأول.

(٢) (ت): «بحسب اقتضاء شرطين متنافيين».

(٣) غير واضحة في (ق). وفي (ط): «الغذاء». أي: الذي يمنع الاغتذاء.

(٤) (ت، ق): «صفة». والمثبت من (ط).

الثَّالث[1]: أنَّ قولكم: «يحسُن الكذبُ إذا تضمَّن عِصْمةَ نبيٍّ أو مسلم»[2]، فهذا فيه طريقان:

أحدهما: لا نسلِّمُ أنه يحسُن الكذب، فضلًا عن أن يجب، بل لا يكون الكذبُ إلا قبيحًا، وأمَّا الذي يحسُن فالتَّعريض والتَّورية، كما وردت به السنَّة النَّبوية، كما عرَّض إبراهيمُ للملك الظالم بقوله: «هذه أختي» لزوجته، وكما قال: «إني سقيم» فعرَّض بأنه سقيمٌ قلبُه من شِرْكهم، أو سيسقَمُ يومًا ما، وكما فعل في قوله: ﴿بَلْ فَعَلَهُۥ كَبِيرُهُمْ هَٰذَا فَسْـَٔلُوهُمْ إِن كَانُوا۟ يَنطِقُونَ﴾ [الأنبياء: ٦٣]، فإنَّ الخبرَ والطَّلبَ كلاهما معلَّق بالشَّرط، والشرطُ متصلٌ بهما، ومع هذا فسمَّاها ﷺ ثلاثَ كذبات[3]، وامتنع بها من مقام الشَّفاعة، فكيف تصحُّ دعواكم أنَّ الكذبَ يجبُ إذا تضمَّن عصمة مسلمٍ[4] مع ذلك؟!

فإن قيل: كيف سمَّاها إبراهيمُ كذباتٍ وهي توريةٌ وتعريضٌ صحيح؟!

قيل: لا يلزمنا جوابُ هذا السُّؤال، إذ الغرض إبطالُ ٱستدلالكم، وقد حَصَل، فالجوابُ عنه تبرُّعٌ منَّا وتكميلٌ للفائدة، ولم أجد في هذا المقام للنَّاس جوابًا شافيًا يسكن القلبُ إليه، وهذا السُّؤال لا يختصُّ به طائفةٌ معيَّنة، بل هو واردٌ عليكم بعينه.

---

(١) كذا في الأصول. تكرر عدُّ الثالث، سهوًا.

(٢) انظر ما تقدم (ص: ٩٢٧).

(٣) كما في الحديث الذي أخرجه البخاري (٣٣٥٨) ومسلم (٢٣٧١).

(٤) (ت): «نبي مسلم».

وقد فتحَ الله[1] الكريمُ بالجواب عنه، فنقول: [الكلام] له نسبتان؛ نسبةٌ إلىٰ المتكلِّم وقصدِه وإرادته، ونسبةٌ إلىٰ السَّامع وإفهام المتكلِّم[2] إياه مضمونه.

فإذا أخبَر المتكلِّمُ بخبرٍ مطابقٍ للواقع، وقَصَد إفهامَ المخاطَب إياه= صَدَق بالنِّسبتين؛ فإنَّ المتكلِّم إن قَصَد الواقع وقَصَد إفهامَ المخاطَب فهو صدقٌ من الجهتين.

وإن قَصَد خلافَ الواقع، وقَصَد مع ذلك إفهامَ المخاطَب خلافَ ما قَصَد[3]، بل معنًى ثالثًا لا هو الواقعُ ولا هو المراد= فهو كذبٌ من الجهتين بالنِّسبتين معًا.

وإن قَصَد معنًى مطابِقًا صحيحًا، وقَصَد مع ذلك التَّعمية علىٰ المخاطَب وإفهامَه خلافَ ما قَصَده= فهو صدقٌ بالنِّسبة إلىٰ قصدِه، كذبٌ بالنِّسبة إلىٰ إفهامه. ومن هذا الباب التَّوريةُ والمعاريض، وبهذا[4] أطلق عليها إبراهيمُ الخليل ﷺ اسمَ الكذب، مع أنه الصَّادقُ في خبره، ولم يخبِر إلا صدقًا[5].

فتأمَّل هذا الموضعَ الذي أشكل علىٰ النَّاس.

وقد ظهر بهذا أنَّ الكذبَ لا يكونُ قطُّ إلا قبيحًا، وأنَّ الذي يحسُن ويجبُ إنما هو التَّورية، وهي صدق، وقد يطلَق عليها الكذبُ بالنِّسبة إلىٰ

---

(١) (ت، ق): «خلف الله». والمثبت من (ط).

(٢) (ت): «وإيهام المتكلم».

(٣) (ت): «ما وقع».

(٤) (ت): «ولهذا».

(٥) انظر بحث المعلمي في «التنكيل» (٢/ ٢٤٨ - ٢٥٣)، و«أحكام الكذب».

الإفهام لا إلىٰ الغاية(١).

الطريق الثَّاني: أنَّ تخلُّف القُبح عن الكذب لفوات شرطٍ أو قيام مانعٍ يقتضي مصلحةً راجحةً علىٰ الصِّدق لا تخرجُه عن كونه قبيحًا لذاته، وتقريرُه(٢) ما تقدَّم.

وقد تقدَّم أنَّ الله سبحانه حرَّم الميتةَ والدَّمَ ولحمَ الخنزير للمفسدة التي في تناولها، وهي ناشئةٌ من ذوات هذه المحرَّمات، وتخلُّفُ التَّحريم عنها عند الضرورة لا يوجبُ أن تكون ذاتُها [غيرَ](٣) مقتضيةٍ للمفسدة التي حرِّمت لأجلها؛ فهكذا الكذبُ المتضمِّنُ نجاةَ نبيٍّ أو مسلم.

الوجه الرابع: قوله: «لو كان ذاتيًّا لاجتمع النقيضان في صِدْق من قال: «لأكذبنَّ غدًا» وكذبِه...» إلىٰ آخره.

جوابه: أنه متىٰ يجتمعُ النقيضان: إذا كان الحُسْن والقُبح باعتبارٍ واحدٍ من جهةٍ واحدة، أو إذا كانا باعتبارين من جهتين، أو أعمَّ من ذلك؟

فإن عنيتُم الأوَّل فمسلَّم، ولكن لا نسلِّمُ الملازمة؛ فإنه لا يلزمُ من ٱجتماع الحُسْن والقُبح في الصُّورة المذكورة أن يكون لجهةٍ واحدةٍ واعتبارٍ واحد؛ فإنَّ ٱجتماع الحُسْن والقُبح فيهما باعتبارين مختلفين من جهتين متباينتَيْن، وهذا ليس بممتنع؛ فإنه إذا كان كذبًا كان قبيحًا بالنَّظر إلىٰ ذاته، وحسنًا بالنَّظر إلىٰ تضمُّنه صِدْق الخبر الأوَّل. ونظيره أن يقول: والله لأشربنَّ

---

(١) أي: القصد. وفي الأصول: «العناية». وهو تحريف.

(٢) (ق): «وتقديره». (ت): «وتقدير».

(٣) زيادة لازمة من (ط).

الخمر غدًا، أو: والله لأسرقنَّ هذا الثَّوبَ غدًا، ونحوه.

وإن عنيتُم الثَّاني فهو حقٌّ، ولكن لا نسلِّم ٱنتفاءَ اللازم.

وإن عنيتُم الثَّالثَ منعنا الملازمةَ أيضًا علىٰ التقدير الأوَّل، وانتفاءَ اللازم علىٰ التقدير الثَّاني.

وهذا واضحٌ جدًّا.

الوجه الخامس: قوله: «القتلُ والضربُ حسنٌ إذا كان حدًّا أو قِصاصًا، وقبيحٌ في غيره، فلو كان ذاتيًّا لاجتمع النقيضان»= كلامٌ في غاية الفساد؛ فإنَّ القتل والضربَ واحدٌ بالنَّوع، فالقبيحُ منه ما كان ظلمًا وعدوانًا، والحسنُ منه ما كان جزاءً علىٰ إساءةٍ إمَّا حدًّا وإمَّا قِصاصًا، فلم يرجع الحُسْن والقُبح إلىٰ واحدٍ بالعَيْن.

ونظيرُ هذا: السُّجود؛ فإنه في غاية الحُسْن لذاته إذا كان عبوديةً وخضوعًا للواحد المعبود، وفي غاية القُبح إذا كان لغيره.

ولو سلَّمنا أنَّ القتل والضربَ الواحدَ بالعَيْن إذا كان حدًّا أو قِصاصًا فإنه يكونُ حسنًا قبيحًا، لم يكن ذلك محالًا؛ لأنه باعتبارين؛ فهو حسنٌ لِمَا تضمَّنه من الزَّجر والنَّكال وعقوبة المستحقِّ، وقبيحٌ بالنَّظر إلىٰ المقتول المضروب، فهو قبيحٌ له حسنٌ في نفسه، وهذا كما أنه مكروهٌ مبغوضٌ له، وهو محبوبٌ مرضيٌّ لفاعله والآمر به، فأيُّ محالٍ في هذا؟!

فظهر أنَّ هذا الدَّليل فاسد، والله أعلم.

فصل

فهذه أقوىٰ أدلَّة النُّفاة، باعترافهم بضعف ما سواها، فلا حاجة بنا إلىٰ ذكرها وبيان فسادها.

فقد تبيَّن الصُّبحُ لذي عينَيْن، وجُلِيَت عليك المسألةُ رافلةً في حُلَل أدلَّتها الصَّحيحة، وبراهينها المستقيمة، ولا تَغْضُض طرفَ بصيرتك عن هذه المسألة، فإنَّ شأنها عظيمٌ وخَطْبها جسيم.

* وقد ٱحتجَّ بعضهم بدليلٍ أفسدَ من هذا كلِّه، فقالوا: لو حَسُنَ الفعلُ أو قَبُحَ لذاته أو لصفته لم يكن الباري تعالىٰ مختارًا في الحكم؛ لأنَّ الحكمَ بالمرجوح علىٰ خلاف المعقول، فيلزمُ الآخر؛ فلا ٱختيار[1].

وتقريرُ هذا الاستدلال ببيان الملازمة المذكورة أوَّلًا، وبيان ٱنتفاء اللازم ثانيًا:

أمَّا المقام الأوَّل، وهو بيانُ الملازمة: أنَّ الفعل لو حَسُنَ لذاته أو لصفته لكان راجحًا علىٰ القُبح في كونه متعلَّقًا للوجوب أو النَّدب، ولو قَبُحَ لذاته أو لصفته لكان راجحًا علىٰ الحُسْن في كونه[2] متعلَّقًا للتَّحريم أو الكراهة.

فحينئذٍ؛ إمَّا أن يتعلَّق الحكمُ بالراجح المقتضي له، أو المرجوح المقتضي لضدِّه[3]، والثَّاني باطلٌ قطعًا؛ لاستلزامه ترجيحَ المرجوح، وهو

---

(١) انظر: «بيان المختصر» (١/ ٣٠٣)، و«رفع الحاجب» (١/ ٤٦٤).

(٢) (ت): «لكونه».

(٣) (ت): «إما أن يتعلق الحكم بالراجح المقتضي له أو بالمرجوح المقتضي له أو بالراجح المقتضي لضده».

باطلٌ بصريح العقل، فتعيَّن الأوَّلُ ضرورةً؛ فإذا كان تعلُّق الحكم بالراجحِ لازمًا ضرورةً لم يكن الباري مختارًا في حكمه[1].

فتأمَّل هذه الشبهة ما أفسدَها وأبينَ بطلانها!، والعجبُ ممَّن يرضىٰ لنفسه أن يحتجَّ بمثلها!

وحَسْبك فسادًا لحجَّةٍ مضمونها أنَّ الله تعالىٰ لم يَشْرَع السُّجود له وتعظيمَه وشكره، ويحرِّم السُّجودَ للصَّنم وتعظيمَه، لحُسْن هذا وقُبْح هذا، [بل] مع ٱستوائهما، تفريقًا بين المتماثلين!

فأيُّ برهانٍ أوضحُ من هذا علىٰ فساد هذه الشُّبهة الباطلة؟!

الثَّاني[2]: أن يقال: هذا يوجبُ أن تكون أفعالُه[3] كلُّها مستلزمةً للتَّرجيح بغير مرجِّح، إذ لو ترجَّح الفعلُ منها بمرجِّحٍ لَزِم عدمُ الاختيار بغير ما ذكرتم[4]، إذ الحكمُ بالمرجِّح لازم.

فإن قيل: لا يلزمُ الاضطرار وتركُ الاختيار؛ لأنَّ المرجِّح هو الإرادة والاختيار.

قيلَ: فهلَّا قَنِعتم بهذا الجواب منَّا وقلتم: إذا كان ٱختيارُه تعالىٰ متعلِّقًا بالفعل لِمَا فيه من المصلحة الدَّاعية إلىٰ فعله وشرعه، وتحريمُه له لِمَا فيه من المفسدة الدَّاعية إلىٰ تحريمه والمنع منه؛ فكان الحكمُ بالراجح في

---

(١) انظر: «بيان المختصر» للأصفهاني (١/ ٣٠٣).

(٢) أي الوجه الثاني في ردِّ هذه الشبهة. والأول هو تصوُّر مضمونها الفاسد.

(٣) (ت): «أن أفعاله».

(٤) (ط): «بعين ما ذكرتم».

الموضعين متعلِّقًا باختياره تعالىٰ وإرادته، فإنه الحكيمُ في خلقه وأمره؛ فإذا عَلِم في الفعل مصلحةً راجحةً شرعه وأحبَّه وفرضه، وإذا عَلِم فيه مفسدةً راجحةً كَرِهه وأبغضه وحرَّمه.

هذا في شرعه.

وكذلك في خلقه؛ لم يفعل شيئًا إلا ومصلحتُه راجحةٌ وحكمتُه ظاهرة، واشتمالُه علىٰ المصلحة والحكمة التي فَعَله لأجلها لا ينافي ٱختيارَه، بل لا يتعلَّق بالفعل إلا لما فيه من المصلحة والحكمة، وكذلك تركُه لما فيه من خلاف حكمته.

فلا يلزمُ من تعلُّق الحكم بالراجح أن لا يكون الحكمُ ٱختياريًّا؛ فإنَّ المختار الذي هو أحكمُ الحاكمين لا يختار إلا ما يكونُ علىٰ وَفْقِ الحكمة والمصلحة.

الثَّالث: أنَّ قوله: «إذا لَزِم تعلُّق الحكم بالراجح لم يكن مختارًا»(١) تلبيسٌ؛ فإنه إنما تعلَّق بالراجح باختياره وإرادته، واختيارُه وإرادتُه ٱقتضت تعلُّقه بالراجح علىٰ وجه اللزوم، فكيف لا يكونُ مختارًا واختيارُه ٱستلزم تعلُّق الحكم بالراجح؟!

الرابع: أنَّ تعلُّق حكمه تعالىٰ بالفعل المأمور به أو المنهيِّ عنه: إمَّا أن يكون جائزَ الوجود والعدم، أو راجحَ الوجود، أو راجحَ العدم.

فإن كان جائزَ الطَّرفين لم يترجَّح أحدُهما إلا بمرجِّح، وإن كان راجحًا فالتَّعلُّق لازم؛ لأنَّ الحكمَ يمتنعُ ثبوتُه مع المساواة ومع المرجوحية.

---

(١) حكىٰ المصنف القول بالمعنىٰ، وقد تقدَّم بلفظٍ آخر.

أمَّا الأوَّل؛ فلاستلزامه التَّرجيحَ بلا مرجِّح.

وأمَّا الثَّاني؛ فلاستلزامه ترجيحَ المرجوح؛ وهو باطلٌ بصريح العقل، فلا يثبتُ إلا مع المرجِّح التَّامِّ، وحينئذٍ فيلزم عدمُ الاختيار.

وما تجيبون به عن الإلزام المذكور هو جوابكم بعينه عن شبهتكم التي ٱستدللتُم بها(١).

الخامس: أنَّ هذه الشبهة الفاسدة مستلزمةٌ لأحد الأمرين ولا بدَّ: إمَّا التَّرجيح بلا مرجِّح، وإمَّا أن لا يكونَ الباري تعالىٰ مختارًا كما قررتم. وكلاهما باطل.

السَّادس: أنها تقتضي أن لا يكونَ في الوجود قادرٌ مختارٌ إلا من يرجِّحُ أحدَ المتساويين علىٰ الآخر بلا مرجِّح، وأمَّا من رجَّح أحدَ الجائزين بمرجِّحٍ فلا يكونُ مختارًا. وهذا مِنْ أبطل الباطل، بل القادرُ المختارُ لا يرجِّحُ أحدَ مقدُورَيْه علىٰ الآخر إلا بمرجِّح(٢)، وهو معلومٌ بالضرورة.

* واحتجَّ النُّفاة أيضًا بقوله تعالىٰ: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء: ١٥]؛ ووجهُ الاحتجاج بالآية أنه سبحانه نفىٰ التَّعذيبَ قبل بعثة الرُّسل، فلو كان حُسْنُ الفعل وقبحُه ثابتًا له قبل الشَّرع لكان مرتكبُ القبيح وتاركُ الحسن فاعلًا للحرام وتاركًا للواجب؛ لأنَّ قبحَه عقلًا يقتضي تحريمَه عقلًا عندكم، وحُسْنَه عقلًا يقتضي وجوبَه عقلًا، فإذا فَعَل المحرَّم وتَرك الواجبَ ٱستحقَّ العذابَ عندكم، والقرآنُ نصٌّ صريحٌ أنَّ الله لا يعذِّبُ بدون بعثة الرُّسل.

---

(١) (ت): «استلزمتم بها».

(٢) (ق، د، ت): «علىٰ الآخر لا المرجح». والمثبت من (ط).

فهذا تقريرُ الاستدلال ٱحتجاجًا والتزامًا[1].

ولا ريب أنَّ الآية حجَّةٌ علىٰ تناقض المثبتين إذا أثبتوا التَّعذيبَ قبل البعثة، فيلزم تناقضهم وإبطالُ جَمْعِهِم بين هذين الحكمين: إثبات الحُسْن والقُبْح عقلًا، وإثبات التَّعذيب علىٰ ذلك بدون البعثة.

وليس إبطالُ القول بمجموع الأمرين موجبًا لإبطال كلِّ واحدٍ منهما، فلعلَّ الباطل هو قولهم بجواز التَّعذيب قبل البعثة. وهذا هو المتعيِّن؛ لأنه خلافُ نصِّ القرآن، وخلافُ صريح العقل أيضًا، فإنَّ الله سبحانه إنما أقام الحجَّة علىٰ العباد برسله؛ قال تعالىٰ: ﴿رُّسُلًا مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةُۢ بَعۡدَ ٱلرُّسُلِ﴾ [النساء: ١٦٥]، فهذا صريحٌ بأنَّ الحجَّة إنما قامت بالرُّسل، وأنه بعد مجيئهم لا يكونُ للنَّاس علىٰ الله حجَّة، وهذا يدلُّ علىٰ أنه لا يعذِّبهم قبل مجيء الرُّسل إليهم؛ لأنَّ الحجَّة حينئذٍ لم تقُم عليهم.

فالصَّوابُ في هذه المسألة إثباتُ الحُسْن والقُبح عقلًا، ونفيُ التَّعذيب علىٰ ذلك إلا بعد بعثة الرُّسل، فالحُسْن والقُبح العقليُّ لا يستلزمُ التَّعذيب، وإنما يستلزمه مخالفةُ المرسَلين.

وأمَّا المعتزلةُ فقد أجابوا عن ذلك بأن قالوا: الحُسْن والقُبح العقليُّ يقتضي ٱستحقاقَ العقاب علىٰ فعل القبيح وتركِ الحسن، ولا يلزم من ٱستحقاق العقاب وقوعُه؛ لجواز العفو عنه.

---

(١) انظر: «بيان المختصر» (١/ ٣٠٤)، و«رفع الحاجب» (١/ ٤٦٥).

قالوا: ولا يَرِدُ هذا علينا حيث نَمْنَعُ[1] العفوَ بعد البعثة إذا أوعَد الربُّ علىٰ الفعل؛ لأنَّ العذابَ قد صار واجبًا بخبره، ومستَحقًّا بارتكاب القبيح، وهو سبحانه لم يحصُل منه إيعادٌ قبل البعثة، فلا يقبُح العفو؛ لأنه لا يستلزم خُلْفًا في الخبر، وإنما غايتُه تركُ حقٍّ له قد وجب قبل البعثة، وهذا حسن.

والتحقيقُ في هذا أنَّ سببَ العقاب قائمٌ قبل البعثة، ولكن لا يلزمُ من وجود سبب العذاب حصولُه؛ لأنَّ هذا السَّببَ قد نَصَبَ اللهُ له شرطًا وهو بعثةُ الرُّسل، وانتفاءُ التَّعذيب قبل البعثة هو لانتفاء شرطه، لا لعدم سببه ومقتضِيه.

وهذا فصلُ الخطاب في هذا المقام، وبه يزولُ كلُّ إشكالٍ في المسألة وينقشعُ غَيْمُها ويُسْفِرُ صُبْحُها، والله الموفق للصَّواب.

* واحتجَّ بعضهم أيضًا بأن قال: لو كان الفعلُ حسنًا لذاته لامتنع من الشارع نسخُه قبل إيقاع المكلَّف له وقبل تمكُّنه منه؛ لأنه إذا كان حسنًا لذاته فهو مَنْشَأٌ للمصلحة الراجحة، فكيف يُنْسَخُ ولم تحصُل منه تلك المصلحة؟!

وأجاب المعتزلةُ عن هذا بالتزامه، ومَنَعوا النَّسخَ قبل وقت الفعل[2]، ونازعهم جمهورُ هذه الأمَّة في هذا الأصل، وجوَّزوا وقوع النَّسخ قبل

---

(١) (ت، ق): «يمنع».

(٢) انظر: «المعتمد» لأبي الحسين البصري (١/ ٤٠٧)، و«منهاج الوصول إلىٰ معيار العقول» لابن المرتضىٰ (٤٤٠)، و«مجموع الفتاوىٰ» (١٤/ ١٤٦، ١٧/ ١٩٨)، و«الأصفهانية» (٧٠٥).

حضور وقت الفعل[1]، ثمَّ ٱنقسموا قسمين:

فنُفاة التَّحسين والتقبيح بنَوه علىٰ أصلهم.

ومُثْبِتُو التَّحسين والتقبيح أجابوا عن ذلك بأنَّ المصلحة كما تنشأ من الفعل فإنها أيضًا قد تنشأ من العزم عليه وتوطين النَّفس علىٰ الامتثال، وتكونُ المصلحةُ المطلوبةُ هي العزمَ وتوطينَ النَّفس، لا إيقاعَ الفعل في الخارج، فإذا أُمِرَ المكلَّفُ بأمرٍ، فعَزم عليه وتهيَّأ له ووطَّن نفسَه علىٰ ٱمتثاله، فحصلت المصلحةُ المرادةُ منه= لم يمتنع نسخُ الفعل وإن لم يوقِعْه؛ لأنه لا مصلحة له فيه.

وهذا كأمر إبراهيمَ الخليل بذبح ولده؛ فإنَّ المصلحة لم تكن في ذبحه، وإنما كانت في ٱستسلام الوالد والولد لأمر الله، وعَزْمِهما عليه، وتوطينهما أنفسَهما علىٰ ٱمتثاله، فلما حصلت هذه المصلحةُ بقي الذَّبحُ مفسدةً في حقِّهما، فنسخَه الله ورفعه.

وهذا هو الجوابُ الحقُّ الشافي في المسألة، وبه تتبيَّنُ الحكمةُ الباهرةُ في إثبات ما أثبته الله من الأحكام، ونَسْخ ما نسَخه منها بعد وقوعه ونَسْخ ما نسَخ منها قبل إيقاعه، وأنَّ له في ذلك كلِّه من الحِكَم البالغة ما تشهدُ له بأنه أحكمُ الحاكمين، وأنه اللطيفُ الخبير، الذي بهرت حكمتُه العقول، فتبارك الله ربُّ العالمين.

* ومما ٱحتجَّ به النُّفاة أيضًا: أنه لو حَسُنَ الفعلُ أو قَبُحَ لغير الطَّلب لم يكن تعلُّق الطَّلب لنفسه؛ لتوقُّفه علىٰ أمرٍ زائد.

---

(١) انظر: «البرهان» (٢/ ١٣٠٣)، و«المستصفىٰ» (١/ ٢١٥)، و«قواطع الأدلة» (٣/ ١١٠)، و«الفنون» (١/ ١٩٩)، وغيرها.

وتقريرُ هذه الحجَّة: أنَّ حُسْنَ الفعل وقبحَه لا يجوزُ أن يكون لغير نفس الطَّلب، بل لا معنىٰ لـحُسْنه إلا كونُه مطلوبًا للشارع إيجادُه، ولا لقُبحه إلا كونُه مطلوبًا له إعدامُه، لأنه لو حَسُنَ وقَبُحَ لمعنًى غير الطَّلب الشرعيِّ لم يكن الطَّلبُ متعلِّقًا بالمطلوب لنفسه، بل كان التعلُّق لأجل ذلك المعنىٰ، فيتوقَّفُ الطَّلبُ علىٰ حصول الاعتبار الزَّائد علىٰ الفعل.

وهذا باطل؛ لأنَّ التعلُّق نسبةٌ بين الطَّلب والفعل، والنسبةُ بين الأمرين لا تتوقَّفُ إلا علىٰ حصولهما، فإذا حَصَل الفعلُ تعلَّق الطَّلبُ به، سواءٌ حصل فيه ٱعتبارٌ زائدٌ علىٰ ذاته أو لا.

فإن قلتم: الطَّلبُ وإن لم يتوقَّف إلا علىٰ الفعل المطلوب والفاعل المطلوب منه(١)، لكنَّ تعلُّقه بالفعل متوقِّفٌ علىٰ جهة الحُسْن والقُبح المقتضي لتعلُّق الطَّلب به.

قلنا: الطَّلبُ قديم، والجهةُ الموجِبةُ للحُسن والقُبح حادثة، ولا يصحُّ توقُّف القديم علىٰ الحادث.

وسرُّ الدَّليل: أنَّ تعلُّق الطَّلب بالفعل ذاتيٌّ، فلا يجوز أن يكون معلَّلًا بأمرٍ زائدٍ علىٰ الفعل، إذ لو كان تعلُّقه به معلَّلًا لم يكن ذاتيًّا.

وهذا وجهُ تقرير هذه الشُّبهة وإن كان كثيرٌ من شُرَّاح «المختصر»(٢) لم

---

(١) (ت): «إلا علىٰ الفعل والفاعل المطلوب منه».

(٢) «مختصر ابن الحاجب». انظر: «بيان المختصر» (١/ ٣٠٣)، و«رفع الحاجب» (١/ ٤٦٤)، و«شرح العضد» (١/ ٢٠٩)، و«الردود والنقود» للبابرتي (ت: ٧٨٦) (١/ ٣٣٠) وهو أقربهم تقريرًا لما ذكره ابن القيم.

يفهموا تقريرها علىٰ هذا الوجه فقرَّروها علىٰ وجهٍ آخر لا يفيدُ شيئًا[1].

وبعدُ؛ فهي شبهةٌ فاسدةٌ من وجوه:

أحدهما: أن يقال: ما تعنُون بأنَّ تعلُّق الطَّلب بالفعل ذاتيٌّ له؟ أتعنُون به أنَّ التَّعلُّق مُقَوِّمٌ لماهية الطَّلب، وأنَّ تقوُّم الماهية به كتقوُّمها بجِنْسها وفَصْلِها؟ أم تعنُون به أنه لا تُعْقَلُ ماهيةُ الطَّلب إلا بالتَّعلُّق المذكور؟ أم أمرًا آخر؟

فإن عنيتم الأوَّل، والتَّعلُّق نسبةٌ إضافية، وهي عَدَمِية عندكم لا وجود لها في الأعيان؛ فكيف تكونُ النِّسبةُ العدمية مُقَوِّمةً للماهية الوجودية، وأنتم تقولون: إنه ليس لمتعلَّق الطَّلب من الطَّلب صفةٌ ثبوتية؛ لأنَّ هذا هو الكلامُ النفسيُّ، وليس لمتعلَّق القول فيه صفةٌ ثبوتية؟!

وإن عنيتم الثَّاني؛ فلا يلزمُ من ذلك توقُّف الطَّلب علىٰ اعتبارٍ زائدٍ علىٰ الفعل يكون ذلك الاعتبارُ شرطًا في الطَّلب.

وإن عنيتم أمرًا ثالثًا فلا بدَّ من بيانه، وعلىٰ تقدير بيانه فإنه لا ينافي توقُّفَ التَّعلُّق علىٰ الشرط المذكور.

الثَّاني: أنَّ غاية ما قرَّرتموه أنَّ التَّعلُّق ذاتيٌّ للطَّلب، والذَّاتيُّ لا يعلَّل، كما ادَّعيتموه في المنطق دعوىٰ مجرَّدة، ولم تقرِّروه، ولم تبيِّنوا ما معنىٰ كونه غيرَ معلَّل، حتىٰ ظنَّ بعض المقلِّدين المنطقيِّين[2] أنَّ معناه ثبوتية الذَّات لنفسه بغير واسطة. وهذا في غاية الفساد، لا يقولُه من يدري ما يقول،

---

(١) (ت): «علىٰ وجه آخر طوله لا يفيد شيئًا».

(٢) (ط): «من المنطقيين».

وإنما معناه: أنه لا تحتاجُ الذَّاتُ في ٱتصافها به[1] إلىٰ علَّةٍ مغايرةٍ لعلَّة وجودها، بل علَّة وجودها هو علةُ الذَّاتيِّ[2]؛ فهذا معنىٰ كونه غير معلَّلٍ بعلَّةٍ خارجيةٍ عن علَّة الذَّات، بل علَّةُ الذَّات علَّتُه. وليس هذا موضع ٱستقصاء الكلام علىٰ ذلك[3].

والمقصودُ أنَّ كون التَّعلُّق ذاتيًّا للطَّلب فلا يعلَّل بغير علَّة الطَّلب لا ينافي توقُّفه علىٰ شرط، فهَب أنَّ صفة الفعل لا تكونُ علَّةً للتَّعلُّق، فما المانعُ أن تكون شرطًا له، ويكون تعلُّق الطَّلب بالفعل مشروطًا بكونه علىٰ الجهة المذكورة، فإذا ٱنتفت تلك الجهةُ ٱنتفىٰ التَّعلُّق لانتفاء شرطه؟

وهذا مما لم يتعرَّضوا لبطلانه أصلًا، ولا سبيل لكم إلىٰ إبطاله.

الثَّالث: أنَّ قولكم: «الطَّلبُ قديم، والجهةُ المذكورة حادثةٌ للفعل، ولا يصحُّ توقُّف القديم علىٰ الحادث» كلامٌ في غاية البطلان؛ فإنَّ الفعل المطلوبَ حادث، والطَّلبُ متوقِّفٌ عليه، إذ لا تتصوَّرُ ماهية الطَّلب بدون المطلوب، فما كان جوابكم عن توقُّف الطَّلب علىٰ الفعل الحادث فهو جوابنا عن توقُّفه علىٰ جهة الفعل الحادثة؛ فإنَّ جهته لا تزيدُ عليه، بل هي صفةٌ من صفاته.

فإن قلتم: التوقُّف هاهنا إنما هو لتعلُّق الطَّلب بالمطلوب، لا لنفس

(١) (ت): «في إثباتها به».

(٢) (ط): «بل علة وجودها هي علة اتصاف الذات».

(٣) انظر: «الإشارات والتنبيهات» لابن سينا بشرح الطوسي (١/ ١٥٢). وهذا أحد فروقٍ ثلاثة يذكرها المناطقة للتفريق بين الذاتيِّ والعرضي، وهو تفريقٌ عسرٌ باعتراف محققيهم.

الطَّلب، ولا محذور[1] في توقُّف التَّعلُّق؛ لأنه حادث.

قلنا: فهلَّا قَنِعتُم بهذا الجواب في صفة الفعل، وقلتم: التَّوقُّف علىٰ الجهة المذكورة هو محذور توقُّف التَّعلُّق[2]، لا توقُّف نفس الطَّلب[3]، فنسبةُ التَّعلُّق إلىٰ جهة الفعل كنسبته إلىٰ ذاته، ونسبةُ الطَّلب إلىٰ الجهة كنسبته إلىٰ نفس الفعل سواءً بسواء، فنسبةُ القديم إلىٰ أحد الحادثَيْن كنسبته إلىٰ الآخر، ونسبةُ تعلُّقه بأحد الحادثَيْن كنسبة تعلُّقه بالآخر، فتبيَّن فسادُ الدَّليل المذكور.

وحَسْبك بمذهبٍ فسادًا ٱستلزامُه جوازَ ظهور المعجزة علىٰ يد الكاذب، وأنه ليس بقبيح، واستلزامُه جوازَ نسبة الكذب إلىٰ أصدق الصَّادقين، وأنه لا يَقْبُح منه، واستلزامُه التَّسويةَ بين التَّثليث والتَّوحيد في العقل، وأنه قبل ورود النُّبوَّة لا يَقْبُح التَّثليث، ولا عبادةُ الأصنام، ولا مَسَبَّة المعبود، ولا شيءٌ من أنواع الكفر، ولا السَّعيُ في الأرض بالفساد، ولا تقبيحُ شيءٍ من القبائح أصلًا.

وقد التزم النُّفاة ذلك، وقالوا: إنَّ هذه الأشياء لم تَقْبُح عقلًا، وإنما جهة قُبحِها السَّمعُ فقط، وأنه لا فرق قبل السَّمع بين ذكر الله والثناء عليه وحمده وبين ضدِّ ذلك، ولا بين شُكره بما يَقْدِرُ عليه العبدُ وبين ضدِّه، ولا بين الصِّدق والكذب، والعفَّة والفُجور، والإحسان إلىٰ العالَم والإساءة إليهم بوجهٍ ما، وإنما التَّفريقُ بالشرع بين متماثلَيْن من كلِّ وجه.

---

(١) (ق، ت): «تجدون». وهو تحريف. وصوِّبت في طرة (د).

(٢) (د، ت): «هو توقف التعلق».

(٣) في (ط) زيادة: «معه». وهي مشتبهة في (ق)، وليست في (د، ت).

وقد كان تصوُّر هذا المذهب علىٰ حقيقته كافيًا في العلم ببطلانه وأن لا يُتكلَّف ردُّه، ولهذا رَغِبَ عنه فحولُ الفقهاء والنُّظَّار من الطَّوائف كلِّهم:

* فأطبق أصحابُ أبي حنيفة علىٰ خلافه، وحَكَوه عن أبي حنيفة نصًّا(١).

* واختاره من أصحاب أحمد: أبو الخطَّاب(٢)، وابن عقيل(٣)، وأبو يعلىٰ الصَّغير(٤)، ولم يقل أحدٌ من متقدِّميهم بخلافه، ولا يمكنُ أن يُنقَل عنه(٥) حرفٌ واحدٌ موافقٌ للنُّفاة.

---

(١) انظر: «تخريج الفروع علىٰ الأصول» للزنجاني (٢٤٥)، و«تيسير التحرير» (١/ ٣٨٣، ٢/ ١٥٠)، و«البحر المحيط» (١/ ١٤١، ١٤٦)، و«درء التعارض» (٧/ ٤٥٧، ٩/ ٤٩، ٦٢)، و«النبوات» (٦٧٥)، و«الجواب الصحيح» (٢/ ٣٠٩)، و«الأصفهانية» (٧٠٤).

(٢) محفوظ بن أحمد الكلوذاني (ت: ٥١٠). وهو يوافق المعتزلة في الإيجاب العقلي في العِلميَّات، واستحقاق عذاب الآخرة بمجرد مخالفته. انظر كتابه: «التمهيد» (٤/ ٢٨٧، ٢٩٥)، و«العدة» لأبي يعلىٰ (١٢٥٧)، و«الجواب الصحيح» (٢/ ٢٩٦، ٣١١)، و«درء التعارض» (٩/ ٥٩)، وما سيأتي (ص: ١١٢١).

(٣) أبو الوفاء (ت: ٥١٣). وظاهر كلامه في «الواضح» (٥/ ٢٥٩، ٢٦٩) نفيُ التحسين والتقبيح. وهو المنقول عنه. انظر: «المسودة» (٨٦٧)، و«درء التعارض» (٧/ ٤٥٧)، و«نقض التأسيس» (١/ ٢١٤)، و«النبوات» (٦٧٥).

(٤) محمد بن القاضي أبي خازم بن شيخ المذهب القاضي أبي يعلىٰ بن الفراء (ت: ٥٦٠). انظر: «السير» (٢٠/ ٣٥٣)، و«المقصد الأرشد» (٢/ ٥٠٠). وله كتابٌ في أصول الدين. انظر: «نقض التأسيس» (١/ ٢٠١).

(٥) أي: عن الإمام أحمد. وانظر: «المعتمد» للقاضي أبي يعلىٰ (٢١)، و«العدة» (١٢٥٩)، و«التمهيد» لأبي الخطاب (٤/ ٢٩٥)، و«درء التعارض» (٩/ ٥١)، =

* واختاره من أئمَّة الشافعية: الإمام أبو بكرٍ محمَّد بن علي بن إسماعيل القفَّال الكبير(١)، وبالغ في إثباته(٢)، وبنىٰ كتابه «محاسن الشريعة» عليه، وأحسنَ فيه ما شاء، وكذلك الإمام سعدُ بن علي الزَّنجاني(٣) بالغ في إنكاره علىٰ أبي الحسن الأشعريِّ القولَ بنفي التَّحسين والتقبيح وأنه لم يسبقه إليه أحد(٤)، وكذلك أبو القاسم الراغب(٥)، وكذلك أبو عبد الله الحَلِيميُّ(٦)، وخلائقُ لا يحصون.

= و«الأصفهانية» (٧٠٤). وفي (ط): «ينقل عنهم» أي متقدمي أصحاب أحمد.

(١) (ت: ٣٦٥). انظر: «السير» (١٦/ ٢٨٣). واتُّهم بأن له ميلًا إلىٰ الاعتزال؛ لقوله في هذه المسألة. وانظر في الاعتذار عنه: «البحر المحيط» (١/ ١٤٠)، و «الإبهاج» للسبكي (١/ ١٣٨)، و«طبقات الشافعية الكبرىٰ» (٣/ ٢٠٢).

(٢) حتىٰ صار قوله قريبًا من قول المعتزلة. انظر: «البحر المحيط» (١/ ١٣٩).

(٣) الإمام العلامة، شيخ الحرم (ت: ٤٧١). انظر: «السير» (١٨/ ٣٨٥)، و «الأنساب» (٦/ ٣٠٧).

(٤) ذكر ذلك في شرح قصيدته في السنَّة. انظر: «منهاج السنة» (١/ ٤٥٠)، و«درء التعارض» (٩/ ٥٠)، و«الأصفهانية» (٧٠٤)، و«التسعينية» (٩٠٩)، و «الرد علىٰ المنطقيين» (٤٢١).

وانظر قول الأشعري في رسالته لأهل الثغر (٧٤)، و«اللمع» (١١٧).

وممن بالغ في الإنكار علىٰ الأشعري: السجزي (ت: ٤٤٤) في رسالته لأهل زبيد (٩٥، ١٣٩).

(٥) تقدمت ترجمته (ص: ٥٤). وانظر: كتابيه: «تفصيل النشأتين» (١٤٢)، و «الذريعة إلىٰ مكارم الشريعة» (٢٧٢).

(٦) الحسين بن الحسن بن محمد، من أئمة الشافعية (ت: ٤٠٣). انظر: «السير» (١٧/ ٢٣١)، و«طبقات الشافعية الكبرىٰ» (٤/ ٣٣٣). ونقل عنه هذا القول السمعانيُّ في «القواطع» (٣/ ٤٠٠).

وكلُّ من تكلَّم في عِلَل الشرع و محاسنه وما تضمَّنه من المصالح ودرء المفاسد فلا يمكنُه ذلك إلا بتقرير الحُسْن والقُبح العقليَّين؛ إذ لو كان حُسْنُه وقُبْحُه بمجرَّد الأمر والنهي لم يتعرَّض في إثبات ذلك لغير الأمر والنهي فقط، وعلىٰ تصحيح الكلام في القياس[1] وتعليق الأحكام بالأوصاف المناسبة المقتضية لها دون الأوصاف الطَّردية التي لا مناسبة فيها، فيجعل الأوَّلَ ضابطًا للحكم دون الثَّاني= إلا علىٰ إثبات هذا الأصل[2]؛ فلو تساوت الأوصافُ في أنفسها لانسدَّ بابُ القياس والمناسبات والتَّعليل بالحِكَم والمصالح ومراعاة الأوصاف المؤثِّرة دون الأوصاف التي لا تأثير لها.

فصل

وإذ قد انتهينا في هذه المسألة إلىٰ هذا الموضع ـ وهو بَحْرُها ومُعْظَمُها ـ فلنذكر سِرَّها وغايتَها وأصولها التي أُثبِتَت عليها، فبذلك تتمُّ الفائدة؛ فإنَّ كثيرًا من الأصوليِّين ذكروها مجرَّدةً ولم يتعرَّضوا لسِرِّها وأصلها الذي أُثبِتَت عليه، وللمسألة ثلاثةُ أصولٍ هي أساسُها:

الأصل الأوَّل: هل أفعالُ الربِّ تعالىٰ وأوامرُه معلَّلةٌ بالحِكَم والغايات؟ وهذه مِنْ أجلِّ مسائل التَّوحيد[3] المتعلِّقة بالخلق والأمر، بالشَّرع والقدر.

الأصل الثَّاني: أنَّ تلك الحِكَم المقصودة فعلٌ يقومُ به سبحانه قيامَ

---

(١) معطوفٌ علىٰ قوله: «وكل من تكلم في علل الشرع...».

(٢) أي: لا يمكن المتكلم علىٰ تصحيح القياس ذلك إلا بإثبات الحسن والقبح.

(٣) (ت): «وهذه من أصل التوحيد».

الصِّفة به، فيرجع إليه حكمُها، ويُشتقُّ له ٱسمُها، أم يرجع إلىٰ المخلوق فقط مِنْ غير أن يعود إلىٰ الربِّ منها حكمٌ أو يُشتقَّ له منها ٱسم؟

الأصل الثَّالث: هل تعلُّق إرادة الربِّ تعالىٰ بجميع الأفعال تعلُّقٌ واحد، فما وُجِد منها فهو مرادٌ له محبوبٌ مَرْضِيٌّ، طاعةً كان أو معصية، وما لم يوجَد منها فهو مكروهٌ له مبغوضٌ غيرُ مراد؛ طاعةً كان أو معصية، أم هو يحبُّ الأفعال الحسنة التي هي مَنْشَأ المصالح وإن لم يشأ تكوينَها وإيجادها[1]؛ لأنَّ في مشيئته لإيجادها فَوَاتَ حكمةٍ أخرىٰ هي أحبُّ إليه منها، ويبغض الأفعال القبيحة التي هي مَنْشَأ المفاسد ويمنعُها ويمقتُ أهلَها وإن شاء تكوينَها وإيجادها؛ لما تستلزمه من حكمةٍ ومصلحةٍ هي أحبُّ إليه منها ولا بدَّ من توسُّط هذه الأفعال في وجودها؟

فهذه الأصولُ الثَّلاثةُ عليها مدار هذه المسألة ومسائلِ القدر والشرع[2].

وقد ٱختلف النَّاسُ فيها قديمًا وحديثًا إلىٰ اليوم:

* فالجبرية تنفي الأصول الثَّلاثة، وعندهم أنَّ الله لا يفعلُ لحكمة، ولا يأمرُ لها، ولا يدخُل في أمره وخلقه لامُ التَّعليل بوجهٍ، وإنما هي لامُ العاقبة،

(١) النصُّ مضطربٌ في الأصول، رُسِمَت بعض كلماته رسمًا. (د): «طاعة كان أو معصية مما شاء وجوده التي هي منشأ المصالح منها فهو وان لم يشأ تكوينها وإيجادها». (ق): «طاعة كان أو معصية مما شاء وجوده التي هي منشأ المصالح منها فهذه وان لم يشأ تكوينها وإيجادها». (ت): «طاعة كان أو معصية مما شاء ووجه التي هي منشأ المصالح منها وان لم يشأ تكوينها وإيجادها». والمثبت من (ط) مع تعديل.

(٢) (ت): «بل ومسائل الشرع والقدر».

كما لا يدخُل في أفعاله باءُ السَّببية، وإنما هي باء المصاحَبة.

ومنهم من يثبتُ الأصل الثَّالث وينفي الأصلين الأوَّلين، كما هو أحدُ القولين للأشعريِّ، وقولُ كثيرٍ من أئمَّة أصحابه، وأحدُ القولين لأبي المعالي(١).

* والمشهورُ من مذهب المعتزلة إثباتُ الأصل الأوَّل، وهو التَّعليلُ بالحِكَم والمصالح، ونفيُ الثَّاني؛ بناءً علىٰ قواعدهم الفاسدة في نفي الصِّفات.

فأمَّا الأصلُ الثَّالث فهم فيه ضدُّ الجبرية من كلِّ وجه؛ فهما طرفا نقيض؛ فإنهم لا يثبتون لأفعال العباد سوىٰ المحبة لحَسَنها والبِغْضة لقبيحها، وأمَّا المشيئةُ لها فعندهم أنَّ مشيئة الله لا تتعلَّق بها، بناءً منهم علىٰ نفي خلق أفعال العباد، فليست عندهم إرادةُ الله لها إلا بمعنىٰ محبَّته لحَسَنها فقط، وأمَّا قبيحُها فليس مرادًا لله بوجه. وأمَّا الجبرية فعندهم أنه لم يتعلَّق بها سوىٰ المشيئة والإرادة، وأمَّا المحبة عندهم فهي نفسُ الإرادة والمشيئة، فما شاءه فقد أحبَّه ورَضِيَه.

* وأمَّا أصحابُ القول الوسط ــ وهم أهلُ التَّحقيق من الأصوليِّين والفقهاء والمتكلِّمين ــ فيثبتون الأصول الثَّلاثة؛ فيثبتون الحكمة المقصودة بالفعل في أفعاله تعالىٰ وأوامره، ويجعلونها عائدةً إليه حكمًا، ومشتقًّا له ٱسمُها، فالمعاصي كلُّها ممقوتةٌ مكروهةٌ وإن وقعت بمشيئته وخلقه، والطَّاعاتُ كلُّها محبوبةٌ له مرضيةٌ وإن لم يشأها ممَّن لم يُطِعه ومن وُجِدَت

(١) (ت): «عن أبي المعالي».

منه[1]، فقد تعلَّق بها المشيئةُ والحبُّ؛ فما لم يوجد من أنواع المعاصي فلم تتعلَّق به مشيئتُه ولا محبتُه، وما وُجِد منها تعلَّقت به مشيئتُه دون محبَّته، وما لم يوجد من الطاعات المقدورة تعلَّق بها محبتُه دون مشيئته، وما وُجِد منها تعلَّق به محبتُه ومشيئتُه.

ومن لم يُحْكِم هذه الأصول الثَّلاثة لم يستقرَّ له في مسائل الحِكَم والتعليل والتحسين والتقبيح قَدَم. بل لا بدَّ من تناقضه، ويتسلَّطُ عليه خصومه من جهة نفيه لواحدٍ منها.

ولهذا لما رأىٰ القَدَريةُ الجَبْرية[2] أنهم لو سلَّموا للمعتزلة شيئًا من هذا تسلَّطوا عليهم به، سَدُّوا علىٰ أنفسهم البابَ بالكلِّية، وأنكروها جملةً، فلا حكمة عندهم ولا تعليل، ولا محبة تزيدُ علىٰ المشيئة.

ولما أنكر المعتزلةُ رجوعَ الحكمة إليه تعالىٰ سلَّطوا عليهم خصومَهم فأبدَوا تناقضهم وكشفوا عوراتهم.

ولما سلك أهلُ السُّنَّة القول الوسط، وتوسَّطوا بين الفريقين، لم يطمع أحدٌ في مناقضتهم ولا في إفساد قولهم.

وأنت إذا تأمَّلتَ حججَ الطَّائفتين وما ألزمتْه كلٌّ منهما للأخرىٰ علمتَ أنَّ من سلك القول الوسط لم يلزمه شيءٌ من إلزاماتهم ولا تناقضهم، والحمد لله ربِّ العالمين، هادي من يشاء إلىٰ صراطٍ مستقيم.

---

(١) (ت): «وإن وجدت منه».

(٢) يعني: الأشاعرة. وفي (ق): «القدرية والجبرية». وهو خطأ. والمعتزلة هم القدرية النفاة. وسيذكرهما المصنف فيما يأتي (ص: ١٠٩٦).

فصل

وقد سلَّم كثيرٌ من النُّفاة أنَّ كونَ الفعل حسنًا أو قبيحًا بمعنىٰ الملاءمة والمنافرة والكمال والنقصان= عقليٌّ. وقال: نحن لا ننازعكم في الحُسْن والقُبح بهذين الاعتبارين، وإنما النزاعُ في إثباته عقلًا، بمعنىٰ كونه متعلَّق المدح والذَّمِّ عاجلًا، والثَّواب والعقاب آجلًا، فعندنا لا مَدْخَل للعقل في ذلك، وإنما يُعْلَمُ بالسَّمع المجرَّد.

قال هؤلاء: فيطلَق الحُسْن والقُبح بمعنىٰ الملاءمة والمنافرة وهو عقليٌّ، وبمعنىٰ الكمال والنقصان وهو عقليٌّ[1]، وبمعنىٰ ٱستلزامه للثَّواب والعقاب وهو محلُّ النزاع[2].

وهذا التفصيلُ لو أُعطِي حقَّه والتُزِمَت لوازمُه رُفِع النزاع، وأعاد المسألة ٱتفاقية؛ فإنَّ كونَ الفعل[3] صفة كمالٍ أو نقصانٍ يستلزمُ إثباتَ تعلُّق الملاءمة والمنافَرة؛ لأنَّ الكمال محبوبٌ للعالم به، والنقصَ مبغوضٌ له، ولا معنىٰ للملاءمة والمنافرة إلا الحبُّ والبغض؛ فإنَّ الله سبحانه يحبُّ الكاملَ من الأفعال والأقوال والأعمال، ومحبتُه لذلك بحسب كماله، ويبغضُ النَّاقصَ منها ويمقُته، ومَقْتُه له بحسب نقصانه، ولهذا أسلفنا أنَّ من أصول المسألة

---

(١) انتقد ابن تيمية إيراد الرازي لهذا المعنىٰ؛ لأنه لا يخالف الذي قبله. «مجموع الفتاوىٰ» (٨/ ٣١٠).

(٢) هذا تلخيص الرازي المشهور لمحلِّ النزاع. انظر: «المحصول» (١/ ١٢٣)، و«المحصل» (٤٧٩)، و«الأربعين» (٢٤٦)، و«التحصيل» للأرموي (١/ ١٨٠)، و«نفائس الأصول» للقرافي (١/ ٣٥١)، و«درء القول القبيح» للطوفي (٨٢).

(٣) في الأصول: «وأن كون الفعل». ولعل الصواب ما أثبت.

إثباتَ صفة الحبِّ والبغض لله، فتأمَّل كيف قادت[1] المسألةُ إليه، وتوقَّفت عليه!

والله سبحانه يحبُّ كلَّ ما أمَر به، ويبغُض كلَّ ما نهىٰ عنه، ولا يسمَّىٰ ذلك ملاءمةً ومنافَرة، بل يُطلق عليه الأسماءُ التي أطلقها علىٰ نفسه، وأطلقها عليه رسولُه، مِنْ محبَّته للفعل الحسن المأمور به، وبُغْضِه للفعل القبيح ومَقْتِه له، وما ذاك إلا لكمال الأوَّل ونقصان الثَّاني.

فإذا كان الفعلُ مستلزمًا للكمال والنقصان، واستلزامُه له عقليٌّ، والكمالُ والنقصانُ يستلزم الحبَّ والبغض الذي سمَّيتموه ملاءمةً ومنافَرة، واستلزامُه عقليٌّ= فبيان[2] كون الفعل حسنًا كاملًا محبوبًا مَرْضِيًّا، وكونُه قبيحًا ناقصًا مسخوطًا مبغوضًا، أمرٌ عقليٌّ.

بَقِيَ حديثُ المدح والذَّمِّ والثَّواب والعقاب. ومن أحاط علمًا بما أسلفناه في ذلك ٱنكشفت له المسألة، وأسفرت عن وجهها، وزال عنها كلُّ شبهةٍ وإشكال:

* فأمَّا المدحُ والذَّمُّ فترتُّبه علىٰ النقصان والكمال عقليٌّ، كترتُّب المسبَّبات علىٰ أسبابها، فمدحُ العقلاء لـمُؤْثِر الكمال والمتَّصف به، وذمُّهم لـمُؤْثِر النقص والمتَّصف به، أمرٌ عقليٌّ فطريٌّ، وإنكارُه يُزاحِمُ المكابرة!

* وأمَّا العقابُ فقد قرَّرنا أنَّ ترتُّبه علىٰ فعل القبيح مشروطٌ بالسَّمع، وأنه إنما ٱنتفىٰ عند ٱنتفاء السَّمع ٱنتفاءَ المشروط لانتفاء شرطه، لا ٱنتفاءَه لانتفاء سببه، فإنَّ

(١) (ط): «عادت».

(٢) كذا في الأصول. ولعلها: فإن.

سببَه قائم، ومُقْتَضِيه موجود، إلا أنه لم يتمَّ لتوقُّفه علىٰ شرطه.

وعلىٰ هذا فكونُه متعلِّقًا للثَّواب والعقاب والمدح والذَّمِّ عقليٌّ، وإن كان وقوعُ العقاب موقوفًا علىٰ شرطٍ وهو ورودُ السَّمع.

وهل يقال: إنَّ الاستحقاقَ ليس بثابت، لأنَّ ورودَ السَّمع شرطٌ فيه؟ هذا فيه طريقان للنَّاس، ولعلَّ النزاع لفظيٌّ:

فإن أُرِيدَ بالاستحقاق الاستحقاقُ التَّامُّ، فالحقُّ نفيُه.

وإن أُرِيدَ به قيامُ السَّبب، والتَّخلُّفُ لفوات شرطٍ أو وجود مانع، فالحقُّ إثباتُه.

فعادت الأقسامُ الثَّلاثة ـ أعني: الكمال والنقصان، والملاءمة والمنافَرة، والمدح والذَّمَّ ـ إلىٰ حرفٍ واحدٍ[1]، وهو كونُ الفعل محبوبًا أو مبغوضًا، ويلزم من كونه محبوبًا أن يكون كمالًا، وأن يستحقَّ عليه المدحَ والثَّواب، ومِنْ كونه مبغوضًا أن يكون نقصًا يستحقُّ به الذَّمَّ والعقاب.

فظهَر أنَّ ٱلتزام لوازم هذا التفصيل وإعطاءه حقَّه يرفعُ النزاع، ويعيدُ المسألةَ ٱتفاقية، ولكنَّ أصول الطَّائفتين تأبىٰ ٱلتزام ذلك، فلا بدَّ لهما من التَّناقض إذا طَرَدوا أصولهم، وأمَّا من كان أصلُه إثباتَ الحكمة واتِّصاف الربِّ تعالىٰ بها، وإثباتَ الحبِّ والبغض له، وأنهما أمرٌ وراء المشيئة العامَّة؛ فأصولُه مستلزمةٌ لفروعه، وفروعُه دالَّةٌ علىٰ أصوله، فأصولُه وفروعُه لا تتناقض، وأدلَّتُه لا تُمانَع ولا تُعارَض.

* * *

(١) (ق): «عرف واحد».

قال النُّفاة[1]: لو قدَّر نفسَه وقد خُلِقَ تامَّ الخِلقة[2]، كاملَ العقل، دفعةً واحدة، مِنْ غير أن يتخلَّق بأخلاق قوم، ولا تأدَّب بتأديب الأبوين، ولا تربَّىٰ في الشَّرع[3]، ولا تعلَّم من معلِّم، ثمَّ عُرِض عليه أمران: **أحدُهما**: أنَّ الاثنين أكثرُ من الواحد، **والثَّاني**: أنَّ الكذبَ قبيح؛ بمعنىٰ أنه يستحقُّ من الله تعالىٰ لومًا عليه= لم نشكَّ أنه لا يتوقَّفُ في الأوَّل، ويتوقَّفُ في الثَّاني.

ومن حَكَم بأنَّ الأمرين سِيَّان بالنسبة إلىٰ عقله خَرَجَ عن قضايا العقول وعانَد كعِناد الفُضول[4].

كيف ولو تقرَّر عنده أنَّ الله تعالىٰ لا يتضرَّرُ بكذبٍ ولا ينتفعُ بصدق، فإنَّ القولين في حُكم التكليف[5] علىٰ وتيرةٍ واحدة= لم يُمْكِنه أن يرُدَّ أحدَهما عن الثَّاني[6] بمجرَّد عقله.

والذي يوضِّحُه: أنَّ الصِّدق والكذبَ علىٰ حقيقةٍ ذاتية لا تتحقَّقُ ذاتُهما إلا بأركان تلك الحقيقة[7]، مثلًا، كما يقال: إنَّ الصِّدق إخبارٌ عن أمرٍ علىٰ ما هو عليه، والكذبَ إخبارٌ عن أمرٍ علىٰ خلاف ما هو به. ونحن نعلمُ أنَّ من أدرك هذه الحقيقةَ عَرَف المحقَّق، ولم يخطُر بباله كونُه حسنًا أو قبيحًا، فلم

(١) نقلها المصنف من «نهاية الأقدام» للشهرستاني.

(٢) «نهاية الأقدام»: «تام الفطرة».

(٣) «نهاية الأقدام»: «ولا تزيًّا بزيِّ الشرع».

(٤) «نهاية الأقدام»: «وعاند عناد الفضول».

(٥) في الأصول: «التكاليف». والمثبت من «نهاية الأقدام»، وما يأتي (ص: ١٠٢٠).

(٦) (ط): «دون الثاني». وفي «نهاية الأقدام»: «لم يمكنه أن يرجح أحدهما علىٰ الثاني».

(٧) «نهاية الأقدام»: «إلا بأن كان تلك الحقيقة».

يدخُل الـحُسْن والقُبح إذنْ في صفاتهما الذَّاتية التي تحقَّقت حقيقتُهما بها، ولا يَلْـزمهما[1] في الـوَهم بالبديهـة، كـما بيَّنَّـا، ولا يَلْـزمهما[2] في الوجـود ضرورةً؛ فإنَّ من الأخبار التي هي صادقةٌ ما يُلام عليه؛ مثلُ الدَّلالـة عـلىٰ مـن هَرَبَ مِنْ ظالم[3]، ومن الأخبار التي هـي كاذبةٌ مـا يُثابُ عليهـا، مثلُ إنكـار الدَّلالة عليه.

فلم يدخُل كونُ الكذب قبيحًا في حدِّ الكـذب، ولا لَزِمَـه في الـوهم، ولا لَزِمَه في الوجـود، فـلا يجـوزُ أن يُعَـدَّ مـن الـصِّفات الذَّاتيـة التـي تَلْـزَمُ الـنَّفسَ وجودًا وعدمًا عندهم؛ ولا يجوزُ أن يُعَدَّ من الـصِّفات التَّابعـة للحـدوث، فـلا يُعْقَـلُ بالبديهـة ولا بـالنَّظر؛ فـإنَّ النَّظـريَّ[4] لا بـدَّ أن يُـرَدَّ إلىٰ الـضروريِّ البديهيِّ، وإذ لا بديهيَّ فلا مردَّ له أصلًا.

فلم يَبْق لهـم إلا الاسـترواحُ إلىٰ عـادات النَّاس مِـنْ تـسمية مـا يـضرُّهم: قبيحًـا ومـا يـنفعهم: حسنًا، ونحـن لا ننكـرُ أمثـال تلـك الأسـامي، عـلىٰ أنهـا تـختلفُ بعـادة قـومٍ [دون قـوم]، وزمـانٍ [دون زمـان]، ومكـانٍ دون مكـان، وإضافةٍ دون إضافة، وما يختلفُ بتلـك النِّسَب والإضـافات لا حقيقـة لـه في الذَّات، فربَّما يستحسنُ قومٌ ذبحَ الحيوان، وربَّما يستقبحُه قـوم، وربَّـما يكـون

---

(١) «نهاية الأقدام»: «ولا لزمتهما»، وفي إحدىٰ نسخه: «ولا لزمهـا». (د): «ولـو لزمهـا». (ق): «ولو ألزمها». (ت): «ولو لازمها». والمثبت مما سيأتي (ص: ١٠٢١).

(٢) (د) و«نهايـة الأقـدام»: «ولا لزمهـا». (ق): «ولا لزامهـا». (ت): «والا لزمهـا». والمثبت مما سيأتي (ص: ١٠٢١).

(٣) في الأصـول: «علىٰ هـرب مـن ظـالـم». وفي «نهايـة الأقـدام»: «عـلىٰ نبـي هـرب مـن ظالم». والمثبت مما سيأتي (ص: ١٠٢١).

(٤) في الأصول: «النظر». والمثبت من «نهاية الأقدام».

بالنسبة إلىٰ قومٍ وزمانٍ حسنًا، وربَّما يكونُ قبيحًا، لكنَّا وضعنا الكلامَ في حُكم التكليف بحيث يجبُ الحسنُ به وجوبًا[1]، يثابُ عليه قطعًا، ولا يتطرَّقُ إليه لومٌ أصلًا، ومثل هذا يمتنعُ إدراكُه[2] عقلًا[3].

قالوا: فهذه طريقةُ أهل الحقِّ علىٰ أحسن ما تقرَّر وأحسن ما تحرَّر[4].

قالوا[5]: وأيضًا؛ فنحن لا ننكرُ ٱشتهارَ حُسْن الفضائل التي ذُكِر ضَرْبُهم بها الأمثال، وقُبحَها بين الخلق، وكونها محمودةً مشكورةً مُثنًى علىٰ فاعلها، أو مذمومةً مذمومًا فاعلُها، ولكنَّ مستندها[6] إمَّا [التَّديُّن] بالشرائع وإمَّا الأغراض، ونحنُ إنما ننكرها في حقِّ الله عزَّ وجلَّ لانتفاء الأغراض عنه، فأمَّا إطلاقُ النَّاس هذه الألفاظ فيما يدورُ بينهم فيُسْتَمَدُّ من الأغراض، ولكن قد تَدِقُّ الأغراض[7] وتخفىٰ فلا ينتبهُ لها إلا المحقِّقون[8].

قالوا: ونحن ننبِّه علىٰ مثارات الغلط فيه، وهي ثلاثة مثاراتٍ يغلطُ الوهمُ فيها:

---

(١) «نهاية الأقدام»: «فيه وجوبا».

(٢) «نهاية الأقدام»: «ومثل هذا لا يمتنع إدراكه».

(٣) «نهاية الأقدام» (٣٧١ - ٣٧٣).

(٤) «نهاية الأقدام» (٣٧٣).

(٥) من «المستصفىٰ» للغزالي.

(٦) (د، ق): «نستنكرها». (ت): «نشكرها». وهو تحريف. وفيما يأتي (ص: ١٠٢٤): «سبب ذكرها». والمثبت من «المستصفىٰ»، وإن كان الأشبه بسياقه: مستمدَّها.

(٧) (ق، د): «قد بدت الأغراض». (ت): «قسدت الأغراض». وهو تحريف. والمثبت من «المستصفىٰ».

(٨) «المستصفىٰ» (١/ ١١٦).

الأولىٰ: أنَّ الإنسان يُطْلِقُ ٱسمَ القُبح علىٰ ما يخالفُ غرضَه، وإن كان يوافقُ غرضَ غيره، من حيث إنه لا يلتفتُ إلىٰ الغير، فإنَّ كلَّ طبعٍ مشغوفٌ بنفسه ومستحقِرٌ لغيره، فيقضي بالقُبح مطلقًا، وربَّما يضيفُ القُبحَ إلىٰ ذات الشيء ويقول: هو في نفسه قبيح.

فقد قضىٰ بثلاثة أمورٍ هو مصيبٌ في واحدٍ منها وهو أصلُ الاستقباح، ومخطىءٌ في أمرين:

أحدهما: إضافةُ القُبح إلىٰ ذاته، وغَفَل عن كونه قبيحًا لمخالفة غرضه.

والثَّاني: حكمُه بالقُبح مطلقًا، ومنشؤه عدمُ الالتفات إلىٰ غيره، بل عدمُ الالتفات(١) إلىٰ بعض أحوال نفسه، فإنه قد يستحسِنُ في بعض الأحوال عينَ ما يستقبحُه إذا ٱختلف الغرض.

الغلطة الثَّانية: سببُها أنَّ ما هو مخالفٌ للغَرض(٢) في جميع الأحوال إلا في حالةٍ نادرةٍ قد لا يلتفتُ الوهمُ إلىٰ تلك الحالة النَّادرة، [بل لا يخطُر بالبال، فيراه مخالفًا في كل الأحوال، فيقضي بالقبح مطلقًا؛ لاستيلاء أحوال قُبحه علىٰ قلبه، وذهاب الحالة النادرة](٣) عن ذِكْره، كحُكمِه علىٰ الكذب بأنه قبيحٌ مطلقًا، وغفلته عن الكذب الذي يستفادُ منه عصمةُ نبيٍّ أو وليٍّ.

وإذا قضىٰ بالقُبح مطلقًا، واستمرَّ عليه مدَّةً، وتكرَّر ذلك علىٰ سمعه ولسانه، ٱنغَرس في قلبه ٱستقباحٌ منفِّر(٤)، فلو وقعت تلك الحالةُ النَّادرةُ

---

(١) في الأصول: «عن الالتفات». والمثبت من «المستصفىٰ».

(٢) في الأصول: «غالب للغرض». والمثبت من «المستصفىٰ» وما سيأتي (ص: ١٠٣٢).

(٣) مستدرك من «المستصفىٰ» وما سيأتي (ص: ١٠٣٣). وسقط هنا لانتقال النظر.

(٤) (ط): «استقباحه والنفرة منه».

وجد في نفسه نفرةً عنها؛ لطول نشوئه علىٰ الاستقباح؛ فإنه أُلقِيَ إليه منذ الصِّبا علىٰ سبيل التَّأديب[1] والإرشاد أنَّ الكذبَ قبيحٌ لا ينبغي أن يُقْدِم عليه أحد، ولا ينبَّه علىٰ حُسْنِه في بعض الأحوال، خيفةً من أن لا تَسْتَحْكِمَ نُفْرَتُه عن الكذب، فيُقْدِم عليه، وهو قبيحٌ في أكثر الأحوال، والسَّماعُ في الصِّغَر كالنقش في الحجر، فينغرسُ في النَّفس، ويجدُ التَّصديقَ به مطلقًا[2]، وهو صدقٌ لكن لا علىٰ الإطلاق، بل في أكثر الأحوال، ٱعتقَده مطلقًا[3].

الغلطة الثَّالثة: سببها سبقُ الوهم إلىٰ العكس؛ فإنَّ من رأىٰ شيئًا[4] مقرونًا بشيءٍ يَظُنُّ أنَّ الشيء لا محالةَ مقرونٌ به مطلقًا، ولا يدري أنَّ الأخصَّ أبدًا مقرونٌ بالأعمِّ، والأعمَّ لا يَلْزَمُ أن يكون مقرونًا بالأخصِّ.

ومثاله: نُفْرةُ نفس الذي نهشَته الحيةُ عن الحَبل المرقَّش اللون، لأنه وَجَدَ الأذىٰ مقرونًا بهذه الصُّورة، فتوهَّمَ أنَّ هذه الصُّورةَ مقرونةٌ بالأذىٰ.

وكذلك يَنْفِرُ عن العَسَل إذا شبَّهه بالعَذِرَة؛ لأنه وَجَد الاستقذارَ مقرونًا بالرَّطب الأصفر، فتوهَّم أنَّ الرَّطبَ الأصفر يقترنُ به الاستقذار، وقد يَغْلِبُ عليه الوهمُ حتىٰ يتعذَّر الأكل، وإن كان حُكم العقل يكذِّبُ الوهمَ، ولكن خُلِقَت قُوىٰ النَّفس مطيعةً للأوهام وإن كانت كاذبةً، حتىٰ إنَّ الطَّبعَ ينفِرُ عن

---

(١) في الأصول: «التأدب». والمثبت من «المستصفىٰ».

(٢) «المستصفىٰ»: «ويحنُّ إلىٰ التصديق به مطلقا».

(٣) «المستصفىٰ»: «بل في أكثر الأحوال. وإذا لم يكن علىٰ ذكره إلا أكثر الأحوال، فهو بالإضافة إليه كل الأحوال، فلذلك يعتقده مطلقا».

(٤) في الأصول: «من ترك شيئا». والمثبت من «المستصفىٰ».

حسناء سمِّيت باسم اليهود[1]؛ إذْ وَجَدَ الاسمَ مقرونًا بالقُبح، فظنَّ أنَّ القُبحَ أيضًا يلازمُ الاسم.

ولهذا يُورَدُ علىٰ بعض العوامِّ مسألةٌ عقليةٌ جليَّةٌ فيقبلُها، فإذا قلتَ: هذا مذهبُ الأشعريِّ أو المعتزليِّ أو الظَّاهريِّ[2] أو غيره، نَفَر عنه إن كان سيِّيء الاعتقاد فيمن نسبتَها إليه، وليس هذا طبعَ العاميِّ، بل طبعُ أكثر العقلاء المتوسِّمينَ[3] بالعلم، إلا العلماء الراسخينَ الذين أراهم الله الحقَّ حقًّا، وقوَّاهم علىٰ ٱتِّباعه.

وأكثرُ الخلق قُوىٰ نفوسِهم[4] مطيعةٌ للأوهام الكاذبة، مع علمهم بكذبها، وأكثرُ إقدام الخلق وإحجامهم بسبب هذا الأوهام؛ فإنَّ الوهمَ عظيمُ الاستيلاء علىٰ النَّفس، ولذلك يَنفِرُ طبعُ الإنسان عن المبيت في بيتٍ فيه ميِّتٌ مع قطعه بأنه لا يتحرَّك، ولكنه يتوهَّمُ في كلِّ ساعةٍ حَرَكَته ونُطْقَه[5].

قالوا: فإذا ٱنتبهتَ لهذه المثارات عرفتَ بها سِرَّ القضايا التي تستحسنُها العقول، وسِرَّ ٱستحسانها إياها، والقضايا التي تستقبحُها العقول، وسِرَّ ٱستقباحها لها.

ولنضربْ لذلك مثلين، وهما مما يحتجُّ بهما علينا أهلُ الإثبات[6]:

---

(١) مهملة في (د). وفي بعض نسخ «المستصفىٰ»: «الهنود».

(٢) «المستصفىٰ»: «مذهب الأشعري أو الحنبلي أو المعتزلي».

(٣) «المستصفىٰ»: «المتسمين». وفي بعض نسخه: «المترسمين».

(٤) في الأصول: «ترىٰ نفوسهم». والمثبت من «المستصفىٰ». وتقدم آنفًا.

(٥) «المستصفىٰ» (١/ ١١٦ - ١١٧).

(٦) إثبات الحسن والقبح العقليِّين.

المثل الأوَّل: الملِكُ العظيمُ المستولي علىٰ الأقاليم، إذا رأىٰ ضعيفًا مُشْرِفًا علىٰ الهلاك فإنه يميلُ إلىٰ إنقاذه ويستحسنُه، وإن كان لا يعتقدُ أصلَ الدِّين لينتظر ثوابًا أو مجازاة[1] ـ ولا سيَّما إذا لم يعرفه المسكينُ ولم يَـرَه، بأن كان أعمىٰ أصمَّ لا يسمعُ الصَّوت ـ، ولا يوافقُ ذلك غرضه بل ربَّما يتعبُ به.

بل يحكمُ العقلاءُ بحُسْن الصَّبر علىٰ السَّيف إذا أُكرِه علىٰ كلمة الكفر، أو علىٰ إفشاء السِّرِّ ونقض العَهد، وهو علىٰ خلاف غرض المكرَه[2].

وعلىٰ الجملة، فاستحسانُ مكارم الأخلاق وإفاضة النِّعَم لا ينكره إلا من عانَد[3].

المثل الثَّاني: العاقلُ إذا سَنَحَت له حاجةٌ وأمكنَ قضاؤها بالصِّدق كما أمكنَ بالكذب، بحيث تساويا في حصول الغَرض منهما كلَّ التَّساوي، فإنه يُؤثِرُ الصِّدقَ ويختاره، ويميلُ إليه طبعُه، وما ذاك إلا لحُسْنه، فلولا أنَّ الكذبَ علىٰ صفةٍ يجبُ عنده الاحترازُ عنه وإلا لما ترجَّح الصدقُ عنده[4].

قالوا: وهذا الفرضُ واضحٌ في حقِّ من أنكر الشَّرائع، وفي حقِّ من لم تبلُغه الدَّعوة، حتىٰ لا يُلزِمونا[5] كونَ التَّرجيح بالتكليف[6].

---

(١) ثوابًا من الله، أو مجازاةً من المسكين. وفي «المستصفىٰ»: «لينتظر ثوابا، ولا ينتظرها منه أيضا مجازاة وشكرا».

(٢) (د، ق): «الكفرة». (ت): «الكفر». وكلاهما تحريف. والمثبت من «المستصفىٰ».

(٣) «المستصفىٰ» (١/ ١١٥).

(٤) «نهاية الأقدام»: «رجَّح الصدق عليه».

(٥) «نهاية الأقدام»: «حتىٰ لا يلزم».

(٦) «نهاية الأقدام» (٣٧٣).

فهذا مِنْ حُجَجهم، [ونحن نجيبُ عن ذلك، فنبيِّن أنه لا] يثبتُ[1] حكمٌ علىٰ هذين المثالين، فنقول:

أمَّا قضيةُ إنقاذ الملك وحُسْنِه حتىٰ في حقِّ من لم تبلُغه الدَّعوة وأنكر الشَّرائع، فسببه دفعُ الأذىٰ الذي يلحقُ الإنسانَ مِنْ رقَّة الجِنْسيَّة[2]، وهو طبعٌ يستحيلُ الانفكاكُ عنه.

وذلك لأنَّ الإنسانَ يقدِّر نفسَه في تلك البَلِيَّة، ويقدِّر غيرَه معرضًا عن الإنقاذ، فيستقبحُه منه لمخالفة غرضه، فيعودُ ويقدِّر ذلك الاستقباحَ من المُشْرِف علىٰ الهلاك في حقِّ نفسه، فيَدْفَعُ عن نفسه ذلك القُبحَ المتوهَّم.

فإن فُرِض في بهيمةٍ أو شخصٍ لا رِقَّة فيه، فهو بعيدٌ تصوُّره. ولو تُصُوِّرَ فيبقىٰ أمرٌ آخرُ وهو طلبُ الثَّناء علىٰ إحسانه.

فإن فُرِض بحيث لا يُعْلَمُ أنه المنقِذ، فيتوقَّعُ أن يُعْلَم؛ فيكونُ ذلك التَّوقُّع باعثًا.

فإن فُرِض في موضعٍ يستحيلُ أنْ يُعْلَم، فيبقىٰ مَيلٌ وترجيحٌ يضاهي نُفْرةَ طبع السَّليم عن الحَبْل[3]، وذلك أنه رأىٰ هذه الصُّورة مقرونةً بالثَّناء، فيظُنُّ أنَّ الثَّناء مقرونٌ بها بكلِّ حال، كما أنه لما رأىٰ الأذىٰ مقرونًا بصورة الحَبْل، وطبعُه يَنفِرُ عن الأذىٰ، فيَنفِرُ عن المقرون به؛ فالمقرونُ باللذيذ لذيذ،

---

(١) في الأصول: «فيثبت». والمثبت من (ط)، وما بين المعكوفين منها.

(٢) (ق، ت): «الحية». وأهملت في (د). والمثبت من «المستصفىٰ» وما سيأتي (ص: ١٠٤١).

(٣) أي: الحبل المرقَّش. والسليم هو الملدوغ.

والمقرونُ بالمكروه مكروه، بل الإنسانُ إذا جالس من عَشِقَه في مكانٍ فإذا ٱنتهىٰ إليه أحسَّ في نفسه تفرِقةً بين ذلك المكان وغيره[1].

قال الشاعر[2]:

أمــرُّ عــلىٰ الــدِّيارِ ديــارِ لــيلىٰ	أقبِّــلُ ذا الجِــدارَ وذا الجِــدارا
ومــا حُــبُّ الــدِّيارِ شَــغَفْنَ قلبــي	ولكــنْ حُــبُّ مــن سَــكَنَ الــدِّيارا

وقال ابنُ الرُّومي[3] منبِّهًا علىٰ سبب حبِّ الأوطان:

وحَبَّــبَ أوطــانَ الرِّجــالِ إلــيهمُ	مــآربُ قَــضَّاها الــشبابُ هنالكــا
إذا ذَكَــرُوا أوطــانهمْ ذَكَّــرَتهمُ	عُهــودًا جَرَت فيهــا فحَنُّــوا لــذلكا

قالوا: وشواهدُ ذلك مما يكثُر، وكلُّ ذلك مِنْ حُكم الوهم[4].

قالوا: وأمَّا الصَّبرُ علىٰ السَّيف في تركه كلمةَ الكفر مع طمأنينة النَّفس فلا يستحسنُه جميعُ العقلاء لولا الشَّرع، بل ربَّما ٱستقبحوه، فإنما يستحسنُه من ينتظر الثَّوابَ علىٰ الصَّبر أو من ينتظر الثَّناءَ عليه بالشَّجاعة والصَّلابة في الدِّين، فكم من شجاعٍ رَكِب متنَ الخطر وهَجَم علىٰ عددٍ[5] وهو يعلمُ أنه لا يطيقهم، ويستحقِرُ ما يناله من الألم؛ لِمَا يعتاضُه مِن توهُّم الثَّناء والحمد ولو بعد موته.

---

(١) في الأصول: «في نفسه من ذلك المكان وغيره». والمثبت من «المستصفىٰ» وما سيأتي (ص: ١٠٤٢).

(٢) مجنون بني عامر. انظر: ديوانه (١٣١)، و«خزانة الأدب» (٤/ ٢٢٨).

(٣) في ديوانه (٥/ ١٨٢٦).

(٤) «المستصفىٰ» (١/ ١١٨).

(٥) (ت): «علىٰ العدد الكثير». وفي «المستصفىٰ»: «علىٰ عددٍ هم أكثر منه».

وكذلك إخفاءُ السرِّ وحفظُ العَهد، إنما يتواصىٰ النَّاسُ بهما لما فيهما من المصالح، ولذلك أكثروا الثَّناء عليهما؛ فمن يحتملُ الضرر فيه[1] فإنما يحتملُه لأجل الثَّناء.

[فإن فُرِض حيث لا ثناء، فقد وُجِد مقرونًا بالثناء، فيبقىٰ مَيلُ الوهم إلىٰ المقرون باللذيذ وإن كان خاليًا عنه][2].

فإن فُرِض من لا يستولي عليه هذا الوهمُ ولا ينتظر الثَّناء والثَّواب، فهو يَسْتَقْبِحُ السَّعيَ في هلاك نفسه بغير فائدة، ويَسْتَحْمِقُ من يفعل ذلك قطعًا؛ فمن يسلِّم أنَّ مثل ذلك يُؤثِرُ الهلاك علىٰ الحياة؟![3].

قالوا: وهذا هو الجوابُ عمَّن عَرَضت له حاجةٌ وأمكنَ قضاؤها بالصِّدق والكذب، واستويا عنده، وإيثاره الصِّدق.

علىٰ أنَّا نقول: تقديرُ ٱستواء الصِّدق والكذب في المقصود مع قطع النَّظر عن الغير تقديرٌ مستحيل؛ لأنَّ الصِّدق والكذبَ متنافيان، ومن المحال تساوي المتنافيَيْن في جميع الصِّفات، فلأجل ذلك التقدير المستحيل يَسْتَبَعِدُ العقلُ إيثارَ الكذب ومنعَ إيثار الصِّدق.

قالوا: ولا يلزمُ من ٱستبعاد مَنْع إيثار الصِّدق علىٰ التقدير المستحيل ٱستبعادُه في نفس الأمر، وإنما يلزم لو كان التقديرُ المستلزم واقعًا، وهو ممنوع.

---

(١) في الأصول: «يحتمل الضرر لله». والمثبت من «المستصفىٰ».

(٢) مستدرك من «المستصفىٰ» وما سيأتي (ص: ١٠٤٤).

(٣) «المستصفىٰ» (١/ ١١٩).

قالوا: ولئن سلَّمنا أنَّ ذلك التقديرَ ممكن، فغايتُه أن يدلَّ علىٰ حُسْن الصِّدق شاهدًا، ولكن لا يلزمُ حُسْنُه غائبًا إلا بطريق قياس الغائب علىٰ الشاهد، وهو فاسد؛ لوضوح الفرق المانع من القياس.

والذي يقطعُ دابرَ القياس أنَّ السَّيِّد لو رأىٰ عبيدَه وإماءه يَمُوجُ بعضهم في بعض، ويركبون الظُّلمَ والفواحش، وهو مطَّلعٌ عليهم، قادرٌ علىٰ منعهم، لقَبُحَ ذلك منه، والله عزَّ وجلَّ قد فعل ذلك بعباده، بل أعانهم وأمدَّهم، ولم يقبُح منه سبحانه.

ولا يصحُّ قولهم: إنه سبحانه تركهم لينزجروا بأنفسهم ليستحقُّوا الثَّواب؛ لأنه سبحانه قد عَلِمَ أنهم لا ينزجرون، فلْيَمْنَعهم قهرًا[1]، فكم من ممنوعٍ من الفواحش لعلَّةٍ وعجز[2]، وذلك أحسنُ من تمكينه مع العلم بأنه لا ينزجر[3].

وبالجملة، فقياسُ أفعال الله علىٰ أفعال العباد باطلٌ قطعًا، وهو محضُ التَّشبيه في الأفعال، ولهذا جمعَت المعتزلةُ القدرية بين التَّعطيل في الصِّفات والتَّشبيه في الأفعال، فهم معطِّلةٌ مشبِّهة، لباسُهم مُعَلَّمٌ من الطَّرفين!

كيف وإنَّ إنقاذ الغَرقىٰ الذي ٱستدللتم به حجَّةٌ عليكم، فإنَّ نفسَ الإغراق والإهلاك يحسُن منه سبحانه ولا يقبُح، وهو أقبحُ شيءٍ منَّا، فالإنقاذُ إن كان حسنًا فالإغراقُ يجبُ أن يكون قبيحًا.

---

(١) (ت، د): «ولم يمنعهم قهرا». (ق): «ولا يمنعهم قهرا». وهو خطأ. والمثبت من «المستصفى». وانظر: «المنخول» (٧٠)، و«إحكام الأحكام» للآمدي (١/ ٨٦).

(٢) «المستصفىٰ»: «بعنَّةٍ وعجز».

(٣) «المستصفىٰ» (١/ ١١٩).

فإن قلتم: لعلَّ في ضمن الإغراق والإهلاك سرًّا لم نطَّلع عليه، وغرضًا لم نَصِل إليه، فقدِّروا مثلَه في ترك إنقاذنا نحن للغَرقىٰ، بل في إهلاكنا لمن نُهْلِكه، والفعلان من حيث الصِّفات النَّفسية واحدٌ[1] عقلًا وشرعًا.

فإنه سبحانه لا يتضرَّرُ بمعصية العبد، ولا ينتفعُ بطاعته، ولا تتوقَّفُ قدرتُه في الإحسان إلىٰ العبد علىٰ فعلٍ يصدُر من العبد، بل كما أنعَم عليه ٱبتداءً بأجزل المواهب وأفضل العطايا، مِنْ حُسْن الصُّورة، وكمال الخِلقة، وقوام البِنْية، وإعداد الآلة، وإتمام الأداة، وتعديل القامة[2]، وما متَّعه من أرواح الحياة، وفضَّله به من حياة الأرواح، وما أكرمه به من قبول العلم، وهداه إلىٰ معرفته التي هي أسنىٰ جوائزه؛ ﴿وَإِن تَعُدُّواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ لَا تُحْصُوهَآ﴾ [إبراهيم: ٣٤]= فهو سبحانه أقدَر علىٰ الإنعام عليه دوامًا.

فكيف يوجبُ علىٰ العبد عبادةً شاقَّةً في الحال لارتقاب ثوابٍ في ثاني الحال؟! أليس لو ألقىٰ إليه زمام الاختيار حتىٰ يفعل ما يشاء، جريًا علىٰ رسُوم طبعه[3] المائل إلىٰ لذيذ الشهوات، ثمَّ أجزل له في العطاء من غير حساب؛ كان ذلك أروَحَ للعبد، ولم يكن قبيحًا عند العقل؟!

فقد تعارض الأمران:

أحدهما: أن يكلِّفهم، فيأمر ويَنهىٰ حتىٰ يُطاع ويُعصىٰ، ثمَّ يثيبهم

---

(١) في الأصول: «من حيث الصفات التكليف والإيجاب». وهو تحريف. والمثبت من «نهاية الأقدام» وما سيأتي (ص: ١٠٦٤).

(٢) «نهاية الأقدام»: «وتعديل القناة».

(٣) في الأصول: «سوم طبعه». وفي «نهاية الأقدام»: «نسق طبيعته». والمثبت مما سيأتي (ص: ١٠٧١).

ويعاقبهم علىٰ فعلهم.

الثَّاني: أن لا يكلِّفهم بأمرٍ ولا نهي؛ إذ لا يتزيَّن سبحانه منهم بطاعة، ولا يتضرَّر منهم بمعصية[1]، فلا تكونُ نِعَمه ثوابًا[2]، بل ٱبتداءً.

وإذا تعارض في العقول هذان الأمران، فكيف يهتدي العقلُ إلىٰ ٱختيار أحدهما حقًّا وقطعًا؟! فكيف يعرِّفنا العقلُ وجوبًا علىٰ نفسه بالمعرفة، وعلىٰ الجوارح بالطَّاعة، وعلىٰ الباري سبحانه بالثَّواب والعقاب؟![3].

قالوا: ولا سيَّما علىٰ أصول المعتزلة القدرية؛ فإنَّ التكليفَ بالأمر والنهي والإيجاب من الله لا حقيقة له علىٰ أصلهم، فإنه لا يرجعُ إلىٰ ذات الربِّ تعالىٰ صفةٌ يكونُ بها آمرًا ناهيًا مُوجِبًا مكلِّفًا بالأمر والنهي للخَلق[4]، ومعلومٌ أنه لا يرجعُ إلىٰ ذاته من الخلق صفة.

والعقلُ عندهم إنما يعرفه علىٰ هذه الصِّفة، ويستحيلُ عندهم أن يعرفه بأنه يقتضي ويطلبُ منه شيئًا، أو يأمره وينهاه بشيء، كما يُعْقَلُ الأمرُ والنهيُ بالطَّلب القائم بالآمر والنَّاهي؛ فإذا لم يقُم به طلبٌ ٱستحال أن يكون آمرًا ناهيًا.

فغايةُ العقل عندهم أن يعرفه علىٰ صفةٍ يستحيلُ عليه الاتصافُ بالأمر

---

(١) «نهاية الأقدام»: «ولا يتشيَّن منهم بمعصية». وفيما سيأتي (ص: ١٠٧٥): «ولا تشينه معصيتهم».

(٢) في الأصول: «بل لا تكون نعمه ثوابا». والمثبت مما سيأتي (ص: ١٠٩٠).

(٣) «نهاية الأقدام» (٣٨٠، ٣٨٢ - ٣٨٥).

(٤) في الأصول: «مكلفا عن فعله للأمر والنهي لفعله للخلق». وفي «نهاية الأقدام»: «مكلفا بل هو عالم قادر فاعل للأمر كما هو فاعل للخلق». والمثبت من (ط).

والنهي، فكيف يعرفه علىٰ صفةٍ يريدُ منه طاعةً فيستحقُّ عليها ثوابًا، أو يكره منه معصيةً يستحقُّ عليها عقابًا.

وإذ لا أمرَ ولا نهيَ يُعْقَلُ فلا طاعة ولا معصية؛ إذ هما فرعُ الأمر والنهي، فلا ثوابَ ولا عقاب إذَن؛ إذ هما فرعُ الطَّاعة والمعصية.

وغايةُ ما يقولون: إنه يخلُق في الهواء أو في شجرةٍ[1]: «ٱفعَل» أو: «لا تفعل»، بشرط أن لا يدلَّ الأمرُ والنهيُ المخلوقُ علىٰ صفةٍ في ذاته غيرَ كونه عالمًا قادرًا.

ومعلومٌ أنَّ هذا لا يدلُّ إلا علىٰ كونِ الفاعلِ قادرًا عالمًا حيًّا، مريدًا لفعلِه، وأمَّا دلالتُه علىٰ حقيقة الأمر والنهي المستلزمة للطَّاعة والمعصية المستلزمَيْن للثَّواب والعقاب فلا.

فلْيُعْرَف[2] من ذلك أنَّ من نفىٰ قيام الكلام والأمر والنهي[3] بذات الله لم يمكنه إثباتُ التكليف علىٰ العبد أبدًا، ولا إثباتُ حُكمٍ للفعل بحُسْنٍ ولا قُبح، وفي ذلك إبطالُ الشَّرائع جملةً، مع ٱستنادها إلىٰ قول من قامت البراهينُ علىٰ صدقه، ودلَّت المعجزةُ علىٰ نبوَّته، فضلًا عن الأحكام العقلية المتعارضة المستندة إلىٰ عادات النَّاس المختلفة؛ بالإضافة والنِّسَب والأزمنة والأمكنة والأقوال.

---

(١) مهملة في (د). وفي (ق، ت): «بحره». وهو تحريف. والمثبت من «نهاية الأقدام». وانظر: «مجموع الفتاوىٰ» (٦/ ٨٤، ١٢/ ٥٠٣)، و«بغية المرتاد» (١/ ٣٨٣)، و«الأصفهانية» (٢٤٧)، وغيرها.

(٢) في الأصول: «فلنعرف». والمثبت من «نهاية الأقدام».

(٣) (ت): «قيام الأمر والنهي». وفي «نهاية الأقدام»: «من نفىٰ الأمر الأزلي».

وقد عُرِفَ بهذا أنَّ من نفىٰ قول الله وكلامه فقد نفىٰ التكليفَ جملةً، وصار مِنْ أخبث القدريَّة وشرِّهم مقالةً؛ حيث أثبتَ تكليفًا وإيجابًا وتحريمًا بلا أمرٍ ولا نهيٍ ولا ٱقتضاءٍ ولا طلب، وهذه قَدَرِيةٌ[1] في حقِّ الربِّ تعالىٰ، وأثبتَ فعلًا وطاعةً ومعصيةً بلا فاعلٍ ولا مُحْدِث، وهذه قَدَرِيةٌ في حقِّ العبد؛ فليتنبَّه لهذه الدَّقيقة[2].

قالوا: وأيضًا، فما مِنْ معنًى يُستنبطُ من قولٍ أو فعلٍ ليُربَط به حكمٌ مناسبٌ له إلا ومن حيث[3] العقل يعارضُه آخرُ يساويه في الدَّرجة، أو يَفْضُل عليه في المرتبة، فيتحيَّر العقلُ في الاختيار، إلىٰ أن يَرِدَ شرعٌ يختارُ أحدَهما، أو يرجِّحه من تلقائه، فيجبُ علىٰ العاقل ٱعتبارُه واختيارُه لترجيح الشَّرع له، لا لرُجْحانه في نفسه.

ونضربُ لذلك مثالًا، فنقول: إذا قتل إنسانٌ إنسانًا مثله، عَرَض للعقل الصَّريح هاهنا آراءُ متعارضةٌ مختلفة، منها: أنه يجبُ أن يُقتَل قصاصًا؛ ردعًا

(١) (ق) في الموضعين: «مقدرته». (د، ت) في الموضع الأول: «مقدرته»، وفي الثاني: «قدرته». ولعل الصواب ما أثبت. وانظر ما سيأتي (ص: ١٠٩٦).

(٢) مهملة في (د). (ق، ت): «الثلاثة». والنصُّ في «نهاية الأقدام» (٣٨٦): «وكثيرًا ما نقول: من نفىٰ قول الله فقد نفىٰ فعل العبد، فصار من أوحش الجبرية. أعني: أثبتَ جبرًا علىٰ الله تعالىٰ وجبرًا علىٰ العبد. ومن نفىٰ أكساب العباد فقد نفىٰ قول الله، فصار من أوحش القدرية. أعني: قدرًا علىٰ الله وقدرًا علىٰ العبد. والقدرية جبريةٌ من حيث نفي الفعل والكسب المأمور به. فليتنبه لهذه الدقيقة». وقد لخَّصه المصنفُ كما ترىٰ، وسيذكر آخره في موضعٍ لاحق.

(٣) مهملة في (د). وفي (ق، ت): «جنسه». والمثبت من «نهاية الأقدام» وما سيأتي (ص: ١٠٩٧).

للجُناة، وزجرًا للطُّغاة، وحفظًا للحياة، وشفاءً للغَيظ، وتبريدًا لحَرِّ المصيبة اللاحقة لأولياء القتيل.

ويعارضه معنًى آخر: أنه إتلافٌ بإزاء إتلاف، وعدوانٌ في مقابلة عدوان، ولا يحيا الأوَّلُ بقتل الثَّاني؛ ففيه تكثيرُ المفسدة بإعدام النَّفسَيْن، وأمَّا مصلحةُ الرَّدع والزَّجر واستبقاء النَّوع فأمرٌ متوهَّم، وفي القصاصِ ٱستهلاكٌ محقَّق.

فقد تعارض الأمران، وربَّما يعارضه أيضًا معنًى ثالثٌ وراءهما، فيفكِّر العقلُ: أيراعي شرائطَ أُخَر وراء مجرَّد الإنسانية، من العقل والبلوغ، والعلم والجهل، والكمال والنقص، والقرابة والأجنبية؟ فيتحيَّر العقلُ كلَّ التَّحيُّر، فلا بدَّ إذَن من شارعٍ يفصِّلُ هذه الخطَّة، ويعيِّنُ قانونًا[1] يطَّردُ عليه أمرُ الأمَّة، وتستقيمُ عليه مصالحهم.

وظهَر بهذا أنَّ المعاني المستنبطة راجعةٌ إلىٰ مجرَّد ٱستنباط العقل، [ووضع الذِّهن، من غير أن يكون الفعلُ مشتملًا عليها؛ فإنها لو كانت صفاتٍ نفسيةً للفعل][2] لَزِمَ من ذلك أن تكون الحركةُ الواحدةُ مشتملةً علىٰ صفاتٍ متناقضةٍ وأحوالٍ متنافرة.

وليس معنىٰ قولنا: «إنَّ العقل ٱستنبط منها» أنها كانت موجودةً في الشيء فاستخرجَها العقلُ، بل العقلُ تردَّد بين إضافات الأحوال بعضها إلىٰ بعض، ونِسَبِ الأشخاص والحركات نوعًا إلىٰ نوع، وشخصًا إلىٰ شخص،

(١) مهملة في الأصول. والمثبت مما سيأتي (ص: ١١٠٧).
(٢) مستدركٌ من «نهاية الأقدام» وما سيأتي (ص: ١١١٤، ١١١٦).

فيطرأ عليه من تلك المعاني ما حكيناه وأحصيناه، وربَّما يبلغُ مبلغًا يَشِذُّ عن الإحصاء.

فعُرِف بذلك أنَّ المعاني لم ترجع إلىٰ الذَّات، بل إلىٰ مجرَّد الخواطر الطَّارئة علىٰ العقل[1]، وهي متعارضة[2].

قالوا: وأيضًا، لو ثبتَ الحُسْن والقُبح العقليَّين[3] لتعلَّق بهما الإيجابُ والتَّحريمُ شاهدًا وغائبًا علىٰ العبد والربِّ، واللازمُ محال، فالملزومُ كذلك.

أمَّا الملازمة؛ فقد كفانا أهلُ الإثبات[4] تقريرَها بالتزامهم أنه يجبُ علىٰ العبد عقلًا بعضُ الأفعال الحسنة، ويحرُم عليه القبيح، ويستحقُّ الثَّوابَ والعقابَ علىٰ ذلك، وأنه يجبُ علىٰ الربِّ تعالىٰ فعلُ الحسن ورعايةُ الصَّلاح والأصلح، ويحرُم عليه فعلُ القبيح والشرِّ وما لا فائدة فيه كالعبَث، ووضعوا بعقولهم شريعةً أوجبوا بها علىٰ الربِّ تعالىٰ، وحرَّموا عليه، وهذا عندهم ثمرةُ المسألة وفائدتها.

وأمَّا ٱنتفاءُ اللازم؛ فإنَّ الوجوبَ والتَّحريمَ بدون الشرع ممتنع؛ إذ لو ثبت بدونه لقامت الحجَّةُ بدون الرُّسل، والله سبحانه إنما أثبتَ الحجَّة بالرُّسل خاصَّة، كما قال تعالىٰ: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةٌۢ بَعۡدَ ٱلرُّسُلِ﴾ [النساء: ١٦٥].

---

(١) في الأصول: «الأصل». وهو خطأ. والمثبت من «نهاية الأقدام».

(٢) «نهاية الأقدام» (٣٨٧ - ٣٨٨).

(٣) كذا في الأصول هنا وفيما سيأتي (ص: ١١٢١).

(٤) إثبات الحسن والقبح العقليين. والمراد المعتزلة منهم، كما سيأتي.

وأيضًا؛ فلو ثبت بدون الشَّرع لاستُحِقَّ الثَّوابُ والعقابُ عليه، وقد نفىٰ الله سبحانه العقابَ قبل البعثة، فقال: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء: ١٥].

وقال تعالىٰ: ﴿وَهُمْ يَصْطَرِخُونَ فِيهَا رَبَّنَآ أَخْرِجْنَا نَعْمَلْ صَٰلِحًا غَيْرَ ٱلَّذِى كُنَّا نَعْمَلُ ۚ أَوَلَمْ نُعَمِّرْكُم مَّا يَتَذَكَّرُ فِيهِ مَن تَذَكَّرَ وَجَآءَكُمُ ٱلنَّذِيرُ﴾ [فاطر: ٣٧]؛ فإنما ٱحتجَّ عليهم بالنَّذير.

وقال تعالىٰ: ﴿وَنَادَوْا۟ يَٰمَٰلِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ ۖ قَالَ إِنَّكُم مَّٰكِثُونَ ۝٧٧ لَقَدْ جِئْنَٰكُم بِٱلْحَقِّ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَكُمْ لِلْحَقِّ كَٰرِهُونَ﴾ [الزخرف: ٧٧ – ٧٨]؛ والحقُّ هاهنا هو ما بُعِث به المرسَلون[1]، باتفاق المفسِّرين.

وقال تعالىٰ: ﴿كُلَّمَآ أُلْقِىَ فِيهَا فَوْجٌ سَأَلَهُمْ خَزَنَتُهَآ أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ ۝٨ قَالُوا۟ بَلَىٰ قَدْ جَآءَنَا نَذِيرٌ فَكَذَّبْنَا وَقُلْنَا مَا نَزَّلَ ٱللَّهُ مِن شَىْءٍ إِنْ أَنتُمْ إِلَّا فِى ضَلَٰلٍ كَبِيرٍ﴾ [الملك: ٨ – ٩].

وقال تعالىٰ: ﴿وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ فَيَقُولُ مَاذَآ أَجَبْتُمُ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ [القصص: ٦٥]؛ فلا يسألهم تبارك وتعالىٰ عن مُوجِبات عقولهم، بل عمَّا أجابوا به رسلَه، فعليه يقعُ الثَّوابُ والعقاب.

وقال تعالىٰ: ﴿أَلَمْ أَعْهَدْ إِلَيْكُمْ يَٰبَنِىٓ ءَادَمَ أَن لَّا تَعْبُدُوا۟ ٱلشَّيْطَٰنَ ۖ إِنَّهُۥ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ ۝٦٠ وَأَنِ ٱعْبُدُونِى ۚ هَٰذَا صِرَٰطٌ مُّسْتَقِيمٌ﴾ [يس: ٦٠ – ٦١]؛ فاحتجَّ عليهم تبارك وتعالىٰ بما عَهِدَ إليهم علىٰ ألسنة رسله خاصَّة؛ فإنَّ عهدَه هو أمرُه ونهيُه الذي بلَّغته رسلُه.

---

(١) (ت): «هو بعثة المرسلين».

وقال تعالىٰ: ﴿وَغَرَّتْهُمُ ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَا وَشَهِدُواْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ أَنَّهُمْ كَانُواْ كَـٰفِرِينَ﴾ [الأنعام: ١٣٠]؛ فهذا في حكم الوجوب والتَّحريم علىٰ العباد قبل البعثة.

وأمَّا ٱنتفاءُ الوجوب والتحريم علىٰ من له الخلقُ والأمرُ ولا يُسأَلُ عمَّا يفعَل؛ فمن وجوهٍ متعدِّدة:

أحدها: أنَّ الوجوبَ والتَّحريمَ في حقِّه سبحانه غيرُ معقولٍ علىٰ الإطلاق، وكيف يُعْلَمُ أنه سبحانه يجبُ عليه أن يَمْدَحَ ويَذُمَّ ويثيبَ ويعاقِب علىٰ الفعل بمجرَّد العقل؟ وهل ذلك إلا مغيَّبٌ[1] عنَّا؟

فبم نَعْرِفُ[2] أنه رَضِيَ عن فاعلٍ وسَخِط علىٰ فاعل، وأنه يثيبُ هذا ويعاقِبُ هذا، ولم يخبر عنه بذلك مخبرٌ صادق، ولا دلَّ علىٰ مواقع رضاه وسخطه عقل، ولا أخبَرَ عن محكومه ومَعْلُومه مخبر؟!

فلم يَبْقَ إلا قياسُ أفعاله علىٰ أفعال عبادِه، وهو مِنْ أفسد القياس وأعظمه بطلانًا؛ فإنه تعالىٰ كما أنه ليس كمثله شيءٌ في ذاته ولا في صفاته، فكذلك ليس كمثله شيءٌ في أفعاله، وكيف يقاسُ علىٰ خلقه في أفعاله فيحسُن منه ما يحسُن منهم، ويقبُح منه ما يقبُح منهم، ونحن نرىٰ كثيرًا من الأفعال تقبُح منَّا وهي حسنةٌ منه تعالىٰ، كإيلام الأطفال والحيوان، وإهلاك من لو أهلكناه نحن لقبُح منَّا من الأموال والأنفس، وهو منه تعالىٰ مستحسنٌ غيرُ مستقبَح، وقد سئل بعض العلماء عن ذلك[3]، فأنشَد السَّائلَ:

---

(١) «نهاية الأقدام» (٣٧٩) وما سيأتي (ص: ١١٤٤): «غيب».

(٢) «نهاية الأقدام» وما سيأتي (ص: ١١٤٤): «فبم يعرف».

(٣) انظر: «منهاج السنة» (٣/ ١٩٠)، و«مجموع الفتاوىٰ» (١١/ ٣٥٤).

ويقبُح مِنْ سِواكَ الفعلُ عندي ... فتفعلُه فيحسُن منك ذاكا[1]

ونحن نرىٰ تركَ إنقاذ الغرقىٰ والهلكىٰ قبيحًا منَّا، وهو سبحانه إذا أغرقهم وأهلكهم لم يكن قبيحًا منه، ونرىٰ تركَ أحدنا عبيدَه وإماءه يقتلُ بعضهم بعضًا، ويسبي بعضهم بعضًا، ويفسدُ بعضهم بعضًا، وهو متمكِّنٌ من منعهم= قبيحًا، وهو سبحانه قد ترك عبادَه كذلك، وهو قادرٌ علىٰ منعهم، وهو منه حسنٌ غيرُ قبيح.

وإذا كان هذا شأنه سبحانه وشأننا، فكيف يصحُّ قياسُ أفعاله علىٰ أفعالنا؟! فلا يُدْرَكُ إذَن الوجوبُ والتَّحريمُ عليه بوجه، كيف والإيجابُ والتَّحريمُ يقتضي مُوجِبًا محرِّمًا، آمرًا ناهيًا، وبينه فرقٌ وبين الذي يجبُ عليه ويحرُم. وهذا محالٌ في حقِّ الواحد القهَّار، فالإيجابُ والتَّحريمُ طلبٌ للفعل والتَّرك علىٰ سبيل الاستعلاء، فكيف يُتصَوَّرُ غائبًا؟!

قالوا: وأيضًا، فلهذا الإيجاب والتَّحريم اللذَيْن زعمتم علىٰ الله لوازمُ فاسدة[2]، يدلُّ فسادُها علىٰ فساد الملزوم:

اللازم الأوَّل: إذا أوجبتم علىٰ الله تعالىٰ رعايةَ الصَّلاح والأصلح في أفعاله، فيجبُ أن توجبوا علىٰ العبد رعايةَ الصَّلاح والأصلح أيضًا في أفعاله، حتىٰ يصحَّ اعتبارُ الغائب بالشَّاهد، وإذا لم يجب علينا رعايتُهما بالاتفاق - بحسب المقدور - بَطَل ذلك في الغائب.

ولا يصحُّ تفريقُكم بين الغائب والشَّاهد بالتَّعب والنَّصَب الذي يلحقُ

(١) البيت لأبي نواس، في ديوانه (٣٨٣). ونُسِبَ لغيره.

(٢) انظر: «نهاية الأقدام» (٤٠٦ - ٤١٠).

الشَّاهدَ دون الغائب؛ لأنَّ ذلك لو كان فارقًا في محلِّ الإلزام لكان فارقًا في أصل الصَّلاح، فإن ثبتَ الفرقُ في صفته ومقداره ثبتَ في أصله، وإن بَطَل الفرقُ ثبتَ الإلزام المذكور.

اللازم الثَّاني: أنَّ القُربات من النَّوافل صلاح، فلو كان الصَّلاحُ واجبًا وجبَ وجوبَ الفرائض.

اللازم الثَّالث: أنَّ خلودَ أهل النَّار في النَّار يجبُ أن يكون صلاحًا لهم دون أن يُرَدُّوا فيُعْتِبوا ربَّهم[1] ويتوبوا إليه.

ولا ينفعكم ٱعتذاركم عن هذا الإلزام بأنهم لو رُدُّوا لعادوا لما نُهوا عنه؛ فإنَّ هذا حقٌّ، ولكن لو أماتهم وأعدَمهم فقطع عِتابهم كان أصلحَ لهم، ولو غَفَر لهم ورحمهم وأخرجهم من النَّار كان أصلحَ لهم من إماتتهم وإعدامهم ولم يتضرَّر سبحانه بذلك.

اللازم الرابع: أنَّ ما فَعَله الربُّ تعالىٰ من الصَّلاح والأصلح، وتَركه من الفساد والعبَث، لو كان واجبًا عليه لما ٱستَوجب بفعله له حمدًا وثناءً، فإنه في فعله ذلك قد قضىٰ ما وَجَبَ عليه، وما ٱستَوجبه العبدُ بطاعته من ثوابه؛ فإنه عندكم حقُّه الواجبُ له علىٰ ربِّه، ومن قضىٰ دينَه لم يستوجب بقضائه شيئًا آخر.

اللازم الخامس: أنَّ خلقَ إبليسَ وجنوده أصلحُ للخلق وأنفعُ لهم من أن لم يُخْلَق، مع أنَّ إقطاعَه من العباد من كلِّ ألفٍ تسعُ مئةٍ وتسعةٌ وتسعون.

اللازم السَّادس: أنه مع كون خَلْقه أصلحَ لهم وأنفعَ أن يكونَ إنظارُه إلىٰ

---

(١) انظر ما مضىٰ (ص: ٣٤٠).

يوم القيامة أصلحَ لهم وأنفعَ من إهلاكه وإماتته.

اللازم السَّابع: أن يكونَ تمكينُه من إغوائهم وجَرَيانه منهم مجرىٰ الدَّم في أبشارهم أنفعَ لهم وأصلحَ لهم من أنْ يحال بينهم وبينه.

اللازم الثَّامن: أن يكون إماتةُ الرُّسل[1] أصلحَ للعباد من بقائهم بين أظهرهم، مع هدايتهم لهم، وأصلحَ من أن يحال بينهم وبينها[2].

اللازم العاشر[3]: ما ألزَمه أبو الحسن الأشعريُّ للجُبَّائيِّ وقد سأله عن ثلاثة إخوةٍ أمات الله أحدَهم صغيرًا وأحيا الآخرَين، فاختار أحدُهما الإيمان والآخرُ الكفر، فرفَع درجةَ المؤمن البالغ علىٰ أخيه الصَّغير في الجنَّة لعمله، فقال أخوه: يا ربِّ لم لا تبلِّغُني منزلة أخي؟ فقال: إنه عاش وعمل أعمالًا ٱستحقَّ بها هذه المنزلة، فقال: يا ربِّ فهلَّا أحييتني حتىٰ أعمل مثلَ عمله! فقال: كان الأصلحُ لك أن توفَّيتُك صغيرًا؛ لأني علمتُ أنك إن بلغتَ ٱخترتَ الكفر، فكان الأصلحُ في حقِّك أن أمتُّك صغيرًا، فنادىٰ أخوهما الثَّالثُ من أطباق النَّار: يا ربِّ فهلَّا عملتَ معي هذا الأصلح، واختَرَمْتَني صغيرًا كما عملتَه مع أخي واخترمتَه صغيرًا؟ فأُسكِتَ الجُبَّائيُّ ولم يُجِبه بشيء[4].

---

(١) (ق): «إماتته الرسل».

(٢) بين الرسل والإماتة. وفي (ت): «وبين أن يحال بينهم وبينها».

(٣) كذا في (ق، د)، وفي الطرة إشارة إلىٰ سقوط اللازم التاسع. وفي (ت): «التاسع»، وسقط منها الحادي عشر.

(٤) انظر: «وفيات الأعيان» (٤/ ٢٦٧)، و«السير» (١٥/ ٨٩)، و«منهاج السنة» (٣/ ١١٧).

فإذا عَلِمَ الله سبحانه أنه لو ٱختَرم العبدَ قبل البلوغ وكمال العقل لكان ناجيًا، ولو أمهَله وسهَّل له النَّظر لعَنَد وكَفَر وجَحَد، فكيف يقال: إنَّ الأصلحَ في حقِّه إبقاؤه حتىٰ يبلُغ، والمقصودُ عندكم بالتكليف الاستصلاحُ والتَّعريض لأسنىٰ الدَّرجات[1] التي لا تُنالُ إلا بالأعمال؟!

أوليس الواحدُ منَّا إذا عَلِمَ من حال ولده أنه إذا أُعطِيَ مالًا يتَّجرُ به فهلكَ وخَسِر بسبب ذلك فإنه لا يعرِّضه لذلك، ويقبُح منه تعريضه له، وهو مِنْ ربِّ العالمين حسنٌ غيرُ قبيح؟!

وكذلك من عَلِمَ من حال ولده أنه لو أعطاه سيفًا أو سلاحًا يقاتِلُ به العدوَّ، فقتل به نفسَه وأعطىٰ السِّلاحَ لعدوِّه، فإنه يقبُح منه إعطاؤه ذلك السِّلاح، والرَّبُّ تعالىٰ قد عَلِمَ من أكثر عباده ذلك، ولم يقبُح منه سبحانه تمكينُهم وإعطاؤهم الآلات، بل هو حسنٌ منه.

كيف وقد ساعدوا علىٰ نفوسِهم بأنَّ الله سبحانه لو عَلِمَ أنه لو أرسل رسولًا إلىٰ خلقه وكلَّفه الأداءَ عنه، مع علمه بأنه لا يؤدِّي، فإنَّ علمَه سبحانه بذلك يَصْرِفُه عن إرادة الخير والصَّلاح[2]، وهذا بمثابة من أدلىٰ حبلًا إلىٰ غريقٍ ليخلِّصَ نفسَه من الغرق، مع علمه بأنه يخنُق نفسَه به.

وقد ساعدوا أيضًا علىٰ نفوسِهم بأنَّ الله سبحانه إذا عَلِمَ أنَّ في تكليفه عبدًا من عباده فسادَ الجماعة فإنه يقبُح تكليفُه، لأنه ٱستفسادٌ لمن يَعْلَمُ أنه

---

(١) في الأصول: «والتعويض بأسنىٰ الدرجات». وهو تحريف. وفي «النهاية»: «والتعريض لا معنىٰ الدرجات». ولعل الصواب ما أثبت.

(٢) «نهاية الأقدام» (٤٠٨): «فإن علمه به يصرفه عن إرادته الأداء عنه، فكذلك لو علم أنه يكفر ويهلك وجب أن يصرفه عن إرادته الخير والصلاح له».

يكفُر عند تكليفه.

الإلزام الحادي عشر[1]: أنهم قالوا ـ وصدَقوا ـ: إنَّ الرَّبَّ تعالىٰ قادرٌ علىٰ التفضُّل بمثل الثَّواب ٱبتداءً بلا واسطة عمل، فأيُّ غَرَضٍ له في تعريض العباد للبلوىٰ والمشاقِّ؟!

ثمَّ قالوا – وكذَبوا ـ: الغرض في التكليف أنَّ ٱستيفاء المستحِقِّ حقَّه أهنأ له وألذُّ من قبول التفضُّل واحتمال المِنَّة. وهذا كلامُ أجهل الخلق بالرَّبِّ تعالىٰ وبحقِّه وبعظمته، ومُساوٍ بينه وبين آحاد النَّاس، وهو من أقبح التشبيه[2] وأخبثه، تعالىٰ الله عن ضلالهم علوًّا كبيرًا.

فكيف يستنكفُ العبدُ المخلوقُ المربوبُ من قبول فضل الله تعالىٰ ومِنَّته؟! وهل المِنَّةُ في الحقيقة إلا لله المانِّ بفضله؟!

قال تعالىٰ: ﴿يَمُنُّونَ عَلَيْكَ أَنْ أَسْلَمُوا قُل لَّا تَمُنُّوا عَلَيَّ إِسْلَامَكُم بَلِ اللَّهُ يَمُنُّ عَلَيْكُمْ أَنْ هَدَاكُمْ لِلْإِيمَانِ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾ [الحجرات: ١٧]، وقال تعالىٰ: ﴿لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِن كَانُوا مِن قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ [آل عمران: ١٦٤]، ولما قال النَّبيُّ ﷺ للأنصار: «**ألم أجِدْكم ضُلَّالًا فهداكم الله بي؟ وعالةً فأغناكم الله بي؟**» أجابوه بقولهم: الله ورسولُه أمَنُّ[3].

---

(١) (ت): «الإلزام العاشر».

(٢) في الأصول: «أقبح النسبة». والمثبت من (ط)، وهو أشبه.

(٣) أخرجه البخاري (٤٣٣٠)، ومسلم (١٠٦١) من حديث عبد الله بن زيد بن عاصم رضي الله عنه.

ويا للعقول التي قد خُسِف بها! أيُّ حقٍّ للعبد على الرَّبِّ حتى يمتنع من قبول مِنَّته عليه؟! فبأيِّ حقٍّ ٱستحقَّ الإنعامَ عليه بالإيجاد، وكمال الخِلقة، وحُسْن الصُّورة، وقوام البِنية، وإعطائه القُوىٰ والمنافع والآلات والأعضاء، وتسخير ما في السَّموات وما في الأرض له؟!

ومِنْ أقلِّ ما له عليه من النِّعم التنفُّسُ في الهواء الذي لا يكادُ يخطُر بباله أنه من النِّعم، وهو في اليوم والليلة أربعةٌ وعشرون ألف نفَس، فإذا كانت أقلَّ نِعَمه عليهم ـ ولا أقلَّ منها ـ أربعةٌ وعشرون ألف نعمةٍ كلَّ يومٍ وليلة، فما الظَّنُّ بما هو أجلُّ منها من النِّعم؟!

فيا للعقول السَّخيفة المخسوف بها! أيُّ علمٍ لكم[1] وأيُّ سعيٍ يقابلُ القليلَ من نِعَمه الدُّنيويَّة حتىٰ لا يبقىٰ لله عليكم منَّةٌ إذا أثابكم، لأنكم ٱستوفيتم ديونكم قِبَله ولا نعمة له عليكم فيها؟!

فأيُّ أمَّةٍ من الأمم بلغ جهلُها بالله هذا المبلغ، واستنكفَت عن قبول مِنَّته، وزعمَت أنَّ لها الحقَّ علىٰ ربها، وأنَّ تفضُّلَه عليها ومِنَّتَه مكدِّرٌ لالتذاذها بعطائه؟!

ولو أنَّ العبدَ ٱستعمل هذا الأدبَ مع ملكٍ من ملوك الدُّنيا لـمَقَته وأبعَده وسَقط من عينِه، مع أنه لا نعمة له عليه في الحقيقة، إنما المنعِمُ في الحقيقة هو الله وليُّ النِّعم ومُولِيها.

ولقد كشَف القومُ عن أقبح عورةٍ من عورات الجهل بهذا الرَّأي السَّخيف والمذهب القبيح، والحمدُ لله الذي عافانا مما ٱبتلىٰ به أربابَ هذا المذهب، المستنكِفين من قبول مِنَّة الله، الزَّاعمين أنَّ ما أنعم الله به عليهم

---

(١) كذا في الأصول. ولعل الصواب: أيُّ عمل لكم.

حقُّهم عليه وحقُّهم قِبَله، وأنه لا يستحقُّ الحمدَ والثَّناء علىٰ أداء ما عليه من الدَّين والخروج مما عليه من الحقِّ؛ لأنَّ أداء الواجب يقتضي غيره[1]. تعالىٰ الله عن إفكهم وكذبهم علوًّا كبيرًا.

الإلزام الثَّاني عشر: أنه يلزمهم أن يوجبوا علىٰ الله عزَّ وجلَّ أن يميتَ كلَّ من عَلِمَ من الأطفال أنه لو بلَغ لكفَر وعاند، فإنَّ ٱخترامَه هو الأصلحُ له بلا ريب. أو أن يجحَدوا علمَه سبحانه بما سيكونُ قبل كونه، كما ٱلتزمه سلفُهم الخبيث الذين ٱتفق سلفُ الأمَّة الطيِّبُ علىٰ تكفيرهم، ولا خلاصَ لهم عن أحد هذين الإلزامَيْن إلا بالتزام مذهب أهل السُّنَّة والجماعة أنَّ أفعال الله تعالىٰ[2] لا تقاسُ بأفعال عباده، ولا تدخُل[3] تحت شرائع عقولهم القاصرة، بل أفعالُه لا تُشْبِهُ أفعالَ خلقه، ولا صفاتُه صفاتِهم؛ ولا ذاتُه ذواتِهم؛ ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورىٰ: ١١].

الإلزام الثَّالث عشر: أنه سبحانه لا يُؤْلِم أحدًا من خلقه أبدًا؛ لعدم المنفعة في ذلك بالنسبة إليه وإلىٰ العبد.

ولا ينفعكم ٱعتذارُكم بأنَّ الإيلام سببُ مضاعفة الثَّواب ونيل الدَّرجات العُلىٰ؛ فإنَّ هذا[4] ينتقض بالحيوان البهيم، وينتقض بالأطفال الذين لا يستحقُّون ثوابًا ولا عقابًا[5].

---

(١) كذا في الأصول. وانظر ما مضىٰ في اللازم الرابع.

(٢) (ت): «وأن الله تعالىٰ».

(٣) (ت): «ولا يدخل».

(٤) (د، ت): «وأن هذا». ولعل الصواب ما أثبت.

(٥) من قوله: «ولا ينفعكم» إلىٰ هنا ساقط من (ق).

ولا ينفعكم اعتذارُكم بأنَّ الطِّفل ينتفعُ به بالآخرة في زيادة ثوابه؛ لانتقاضه عليكم بالطِّفل الذي عَلِمَ الله أنه يبلُغ ويختارُ الكفرَ والجحود، فأيُّ مصلحةٍ له في إيلامه؟!

وأيُّ معنًى ذكرتمُوه علىٰ أصولكم الفاسدة فهو منتقضٌ عليكم بما لا جوابَ لكم عنه.

الإلزام الرَّابع عشر: أنَّ من عَلِمَ الله سبحانه [أنه] إذا بَلَغ [من] الأطفال يختارُ الإيمانَ والعمل الصَّالح(١)، فإنَّ الأصلحَ في حقِّه أن يُحْيِيَه حتىٰ يبلُغ ويؤمِن، فينال بذلك الدَّرجة العالية، وأن لا يخترمه صغيرًا. وهذا مما لا جوابَ لكم عنه.

الإلزام الخامس عشر: وهو مِنْ أعظم الإلزامات وأصحِّها إلزامًا؛ وقد ٱلتزمه القدريَّة، وهو أنه ليس في مقدور الله تعالىٰ لطفٌ لو فَعَله الله تعالىٰ بالكفَّار لآمنوا، وقد ٱلتزم المعتزلةُ القدريَّةُ هذا اللَّازم، وبنَوه علىٰ أصلهم الفاسد: أنه يجبُ علىٰ الله تعالىٰ أن يفعل في حقِّ كلِّ عبد ما هو الأصلحُ له، فلو كان في مقدوره فعلٌ يؤمِنُ العبدُ عنده لوَجَب عليه أن يفعله به.

والقرآنُ من أوَّله إلىٰ آخره يردُّ هذا القول ويكذِّبه، ويخبرُ تعالىٰ أنه لو شاء لهدىٰ النَّاسَ جميعًا، ولو شاء لآمنَ من في الأرض كلُّهم جميعًا، ولو شاء لآتىٰ كلَّ نفسٍ هُداها.

الإلزام السَّادس عشر: وهو مما ٱلتزمه القومُ أيضًا؛ أنَّ لطفَه ونعمته وتوفيقَه بالمؤمن كلُطفه بالكافر، وأنَّ نعمتَه عليهما سواءٌ لم يخُصَّ المؤمنَ بفضلٍ عن الكافر!

---

(١) ما بين المعكوفات ليس في الأصول.

وكفىٰ بالوحي وصريح المعقول وفطرة الله والاعتبار الصَّحيح وإجماع الأمَّة ردًّا لهذا القول وتكذيبًا له.

الإلـزام السَّابع عشر: أنَّ ما مِنْ أصلحَ إلا وفوقه ما هو أصلحُ منه، والاقتصار علىٰ رتبةٍ واحدةٍ[1] كالاقتصار علىٰ الصَّلاح، فلا معنىٰ لقولكم: يجبُ مراعاة الأصلح، إذ لا نهاية له، فلا يمكنُ في العقل[2] رعايتُه.

الإلـزام الثَّامن عشر: أنَّ الإيجابَ والتَّحريمَ يقتضي سؤال الموجِب المحرِّم لمن أوجَب عليه وحرَّم: هل فَعَل مقتضىٰ ذلك أم لا؟ وهذا محالٌ في حقِّ من لا يُسْأَلُ عمَّا يفعل، وإنَّما يُعْقَلُ في حقِّ المخلوقين وأنهم يُسْأَلون.

وبالجملة؛ فتحتُم بهذه المسألة طريقًا للاستغناء عن النُّبوَّات[3]، وسلَّطتم بها الفلاسفةَ والصَّابئةَ والبَراهِمة وكُلَّ منكرٍ للنُّبوَّات، فهذه المسألةُ بابٌ بيننا وبينهم[4]؛ فإنكم إذا زعمتم أنَّ في العقل حاكمًا يحسِّن ويقبِّح، ويوجبُ ويحرِّم، ويتقاضىٰ الثَّوابَ والعقاب، لم تكن الحاجةُ إلىٰ البعثة ضروريَّة، لإمكان الاستغناء عنها بهذا الحاكم.

ولهذا قالت الفلاسفةُ ــ وزادت عليكم حجَّةً وتقريرًا ــ: قد ٱشتمل الوجودُ علىٰ خيرٍ مطلق، وشرٍّ مطلق، وخيرٍ وشرٍّ ممتزجَيْن[5]، والخيرُ

---

(١) (ت) و«نهاية الأقدام» (٤١٠): «مرتبة واحدة».

(٢) في الأصول: «الفعل». والمثبت من «نهاية الأقدام».

(٣) في الأصول: «عن الصواب». وهو تحريف. والمثبت مما سيأتي (ص: ١١٤٩).

(٤) في الأصول: «فهذه المسألة بيننا وبينهم». والمثبت مما سيأتي (ص: ١١٤٩).

(٥) (ت): «ممزوجين».

المطلقُ مطلوبٌ في العقل لذاته، والشرُّ المطلقُ مرفوضٌ في العقل لذاته[1]، والممتزجُ مطلوبٌ من وجهٍ ومرفوضٌ من وجه، وهو بحسب الغالب من جهته.

ولا يشكُّ العاقلُ أنَّ العلمَ بجنسه ونوعه خيرٌ ومحمودٌ ومطلوب، والجهلَ بجنسه ونوعه شرٌّ في العقل[2]، فهو مستقبَحٌ عند الجمهور، والفِطرُ السَّليمةُ داعيةٌ إلىٰ تحصيل المستحسَن ورفض المستقبَح، سواءٌ حمَلَه عليه شارعٌ أو لم يحمله.

ثمَّ الأخلاقُ الحميدةُ والخِصالُ الرَّشيدةُ من العِفَّة والجود والسَّخاء[3] والنَّجدة مستحسَناتٌ فعليَّة، وأضدادُها مستقبَحاتٌ فعليَّة[4]، وكمالُ حال الإنسان أن تستكمِل النَّفسُ قُوىٰ العلم الحقِّ والعمل الخير.

والشرائعُ إنما تَرِدُ بتمهيد ما تقرَّر في العقل لا بتغييره، لكنَّ العقول الجزئيَّة[5] لما كانت قاصرةً عن اكتساب المعقولات بأسْرِها، عاجزةً[6]

(١) «نهاية الأقدام» (٣٧٥): «مطلوب العقل لذاته... مرفوض العقل لذاته».

(٢) «نهاية الأقدام»: «شر مذموم غير مطلوب».

(٣) «نهاية الأقدام»: «والجود والشجاعة».

(٤) «نهاية الأقدام»: «علمية». وفي نسخة: «عملية».

(٥) (ق): «الحرورية». والمثبت من «نهاية الأقدام» (٣٧٥، ٣٩٣، ٣٣٩)، وهو الصواب. وفي نسخة من «النهاية»: «الجزوية» بتسهيل الهمز، وهي كذلك في (د) لكن مهملة، وما في (ق) محرَّفٌ عنها.
وانظر للعقل الجزئي والكلي عند الفلاسفة: «الملل والنحل» (٢/ ١١٧)، و«الصفدية» (٢/ ١٩٩)، و«بغية المرتاد» (١٨٧).

(٦) من قوله: «ولكن العقول» إلىٰ هنا ساقط من (ت).

عن الاهتداء إلىٰ المصلحة الكليَّة الشاملة لنوع الإنسان= وَجَبَ مِنْ حيث الحكمة أن يكونَ بين النَّاس شرعٌ يفرضُه شارعٌ يحمِلُهم علىٰ الإيمان بالغيب جملة[1]، ويهديهم إلىٰ مصالح معاشهم ومعادهم تفصيلًا؛ فيكونُ قد جمَع لهم بين حظَّي العلم والعمل[2] علىٰ مقتضىٰ العقل، وحمَلهم علىٰ التَّوجُّه إلىٰ الخير المحض، والإعراض عن الشرِّ المحض؛ ٱستبقاءً لنوعِهم، واستدامةً لنظام العالم.

ثمَّ ذاك الشارع[3] يجبُ أن يكون مميَّزًا من بينِهم بآياتٍ تدلُّ علىٰ أنها من عند ربِّه سبحانه، راجحًا عليهم بعقله الرَّزين، ورأيه المتين، وحَدْسِه النَّافذ[4]، وخلقه الحسن، وسَمْته وهَدْيه، يَلِينُ لهم في القول، ويشاوِرُهم في الأمر، ويكلِّمهم علىٰ قَدر عقولهم، ويكلِّفهم بحسب وُسْعِهم وطاقتهم.

قالوا[5]: وقد أخطأت المعتزلةُ حين ردُّوا الحُسْنَ والقُبحَ إلىٰ الصِّفات الذَّاتية للأفعال، وكان من حقِّهم تقريرُ ذلك في العلم والجهل، إذ الأفعالُ تختلفُ بالأشخاص والأزمان وسائر الإضافات، وليست هي علىٰ صفاتٍ نفسيَّةٍ لازمةٍ لها بحيث لا تفارقها البتَّة.

---

(١) (ق): «جملة جملة». وهو خطأ.

(٢) في الأصول: «العلم والعدل». تحريف. والمثبت من «نهاية الأقدام».

(٣) أي: النبي.

(٤) (د، ق): «وحديثه الناقد». (ت): «وحديثه النافذ». وفي «نهاية الأقدام»: «وحدسه النافذ، وبصره الناقد».

(٥) أي: الفلاسفة.

ثُـمَّ زادت الـصَّابئةُ[1] في ذلـك عـلىٰ الفلاسـفة، وقـالوا: لمـا كانـت الموجوداتُ في العالم السُّفليِّ مركَّبةً[2] علىٰ تأثير الكواكب والرُّوحانيَّات[3] التي هي مدبِّراتُ الكواكب، وكان في اتصالاتها نظرُ سعدٍ[4] ونَحْس، وَجَبَ أن يكونَ في آثارها حُسْنٌ وقُبحٌ في الأخلاق والخَلق والأفعال.

والعقولُ الإنسانيةُ متساويةٌ في النَّوع، فوَجَبَ أن يدركها كلُّ عقلٍ سليمٍ وطبعٍ قَوِيم، ولا تتوقَّفُ معرفةُ المعقولات علىٰ من هو مثلُ ذلك العاقل في النَّوع، فنحن لا نحتاجُ إلىٰ من يُعَرِّفُنا حُسْنَ الأشياء وقُبحَها، وخيرَها وشرَّها، ونفعَها وضرَّها، وكما أنَّا نستخرجُ بالعقول من طبائع الأشياء منافعَها ومضارَّها، كذلك نستنبطُ من أفعال نوع الإنسان[5] حَسَنَها وقبيحَها، فنُلابِسُ ما هو حَسَنٌ منها[6] بحسب الاستطاعة، ونجتنبُ ما هو قبيحٌ منها بحسب الطَّاقة، فأيُّ حاجةٍ بنا إلىٰ شارعٍ يتحكَّمُ علىٰ عقولنا؟!

---

(١) المشركون منهم، الذين يعظِّمون الروحانيات، كهياكل الكواكب السبعة، يجعلونها وسائط بينهم وبين الله. ومنهم طائفةٌ أخرىٰ موحِّدون. انظر: «الملل والنحل» (٢/ ٧)، و«درء التعارض» (٧/ ٣٣٤)، و«الرد على المنطقيين» (٢٨٨، ٤٨٠)، و«الرد على الشاذلي» (١٣٦)، و«إغاثة اللهفان» (٢/ ٢٩٥)، و«أحكام أهل الذمة» (٢٣١)، وما سيأتي (ص: ١١٧٢).

(٢) «نهاية الأقدام»: «مرتبة».

(٣) بضمِّ الراء وفتحها، من الرُّوح أو الرَّوح. انظر: «الملل والنحل» (٢/ ٦).

(٤) في الأصول: «سعيد». والمثبت من «نهاية الأقدام».

(٥) (ت): «أنواع فعل الإنسان».

(٦) في الأصول: «أحسن منها». والمثبت من «نهاية الأقدام».

وزادت التَّناسُخيَّـةُ[1] علىٰ الصَّابئة بأن قالوا: نوعُ الإنسان لـمَّا كان موصوفًا بنوع ٱختيارٍ في أفعاله، مخصوصًا بنُطقٍ وعقلٍ في علومه وأحواله؛ ٱرتفَع عن الدَّرجة الحيوانية ٱرتفاعَ ٱسْتِسْخارٍ لها[2]، فإن كانت أعمالُه علىٰ مناهج الدَّرجة الإنسانية ٱرتفعَت إلىٰ الملائكة[3]، وإن كانت علىٰ مناهج الدَّرجة الحيوانية ٱنخفضت إليها أو إلىٰ أسفل، وهو أبدًا في أحد أمرين: إمَّا فعلٍ يقتضي جزاءً[4]، أو مجازاةٍ علىٰ فِعل، فما باله يحتاجُ في أفعاله وأحواله إلىٰ شخصٍ مثله يحسِّنُ أو يقبِّح؟!

فلا العقلُ يحسِّنُ ويقبِّحُ، ولا الشَّرع، ولكنْ حُسْنُ أفعاله جزاءٌ علىٰ حُسْن أفعال غيره، وقُبح أفعاله كذلك، وربَّما يَظْهَرُ[5] حُسْنُها وقبحُها صُورًا حيوانيةً روحانيـة[6]، وربَّما يصيرُ[7] الحُسْن والقُبح في الحيوانات أفعالًا إنسانية، وليس بعد هذا العالم عالمٌ آخر[8] يُحْكَمُ فيه ويحاسَبُ ويثابُ ويعاقَب.

---

(١) الذين قالوا بتناسخ الأرواح في الأجساد، وانتقالها من شخصٍ إلىٰ شخص، وما يلقىٰ الإنسانُ من الراحة والتعب فمرتَّبٌ علىٰ ما أسلفه من قبل وهو في بدن آخر، جزاءً علىٰ ذلك. انظر: «الملل والنحل» (١/ ٢٥٣)، و«الروح» (٣٠٤)، و «طريق الهجرتين» (٢٤٩ - ٢٥٠).

(٢) الاستسخار من التسخير، بمعنىٰ: الاستخدام. وذلك شأن الإنسان مع الحيوان.

(٣) «نهاية الأقدام»: «إلىٰ الملكية».

(٤) «نهاية الأقدام»: «إما فعل الجزاء».

(٥) «نهاية الأقدام»: «وربما يصير».

(٦) (ت): «وريحانية». وليست في «نهاية الأقدام».

(٧) في الأصول: «وانما يصير». والمثبت من «نهاية الأقدام».

(٨) «نهاية الأقدام»: «عالم جزاء».

وزادت البَراهِمَةُ[1] علىٰ التَّناسُخية بأن قالوا: نحن لا نحتاجُ إلىٰ شريعةٍ وشارعٍ أصلًا؛ فإنَّ ما يأمرُ به النَّبيُّ لا يخلو إمَّا أن يكون معقولًا أو غيرَ معقول، فإن كان معقولًا فقد ٱستُغْنِي بالعقل عن النَّبيِّ، وإن لم يكن معقولًا لم يكن مقبولًا[2].

فهذه الطَّوائفُ كلُّها لما جعلت في العقل حاكمًا بالحُسْن والقُبح أدَّاها إلىٰ هذه الآراء الباطلة والنِّحَل الكافرة، وأنتم يا معاشِرَ المُثْبِتة[3] يصعُب عليكم الرَّدُّ عليهم وقد وافقتموهم علىٰ هذا الأصل، وأمَّا نحنُ فأخَذنا عليهم رأسَ الطَّريق، وسَدَدنا عليهم الأبواب، فمَن طرَّق لهم الطَّريق، وفتح لهم الأبواب، ثمَّ رام مُناجَزة القوم، فقد رام مرتقًى صعبًا.

فهذه مَجامعُ جيوش النُّفاة قد وافَتك بعَدَدها وعُدَدها، وأقبلَت إليك بحَدِّها وحَدِيدها، فإن كنتَ من أبناء الطَّعن والضَّرب فقد ٱلتقىٰ الزَّحفان، وتقابَل الصَّفَّان، وإن كنتَ من أصحاب التُّلول[4] فالزَم مقامَك، ولا تَدْنُ من الوطيس فإنه قد حَمِي، وإن كنتَ من أهل الأسراب[5] الذين يسألونَ عن الأنباء ولا يثبُتون عند اللقاء:

---

(١) نسبةً إلىٰ رجلٍ منهم اسمه «براهم»، يقرُّون بالله، ويجحدون الرسل. وهم طوائفُ ثلاث. انظر: «الملل والنحل» (٢/ ٢٥٠ - ٢٥٥).

(٢) «نهاية الأقدام» (٣٧٥ - ٣٧٨).

(٣) مثبتة الحُسن والقُبح العقليين.

(٤) أي: من حظُّه من المعركة الجلوسُ علىٰ التلول للنظر إليها فحسب، فهم نظَّارةُ الحرب، كما قال المصنف فيما مضىٰ (ص: ٨٦). والتلُّ: ما ارتفع من الأرض عما حوله، وهو دون الجبل.

(٥) جمع: سَرَب، وهو الجُحر والنَّفق. «اللسان» (سرب).

فَدَعِ الحُروبَ لأقوامٍ لها خُلِقوا ... وما لها مِنْ سوىٰ أجسامِهم جُنَنُ
ولا تَلُمْهُم علىٰ ما فيكَ مِنْ جُبُنٍ ... فبِئسَتِ الخَلَّتانِ اللُّؤمُ والجُبُنُ[1]

قال المتوسِّطون من أهل الإثبات: ما منكم أيها الفريقان إلا من معه حقٌّ وباطل، ونحن نُساعِدُ كلَّ فريقٍ علىٰ حقِّه ونصيرُ له، ونُبْطِلُ ما معه من الباطل ونردُّه عليه؛ فنجعلُ حقَّ الطَّائفتين مذهبًا ثالثًا يخرُج من بين فَرْثٍ ودمٍ لبنًا خالصًا سائغًا للشاربين، من غير أن ننتسبَ[2] إلىٰ ذي مقالةٍ وطائفةٍ معيَّنةٍ آنتسابًا يحمِلُنا علىٰ قبول جميع أقوالها[3]، والانتصار لها بكلِّ غثٍّ وسمين، وردِّ جميع أقوال خصومها ومكابرتها[4] علىٰ ما معها من الحقِّ، حتىٰ لو كانت تلك الأقوالُ منسوبةً إلىٰ رئيسِها وطائفتِها لبالغَت في نصرتها وتقريرها، وهذه آفةٌ ما نجا منها إلا من أنعَم الله عليه وأهَّله لمتابعة الحقِّ أين كان ومع من كان، وأمَّا من يرىٰ أنَّ الحقَّ وقفٌ مؤبَّدٌ علىٰ طائفته وأهل مذهبه، وحِجْرٌ محجورٌ علىٰ من سواهم ممَّن لعلَّه أقربُ إلىٰ الحقِّ والصَّواب منه، فقد حُرِم خيرًا كثيرًا، وفاته هدًى عظيم.

قالوا: وها نحن[5] نجلسُ مجلسَ الحكومة بين هاتين المقالتين، فمن أدلىٰ بحجَّته في موضعٍ كان المحكومَ له في ذلك الموضع، وإن كان المحكومَ عليه حيث يُدْلِي خصمُه بحجَّته.

---

(١) الجُبُن، بالتحريك، لغةٌ في الجُبْن، وليست ضرورة.

(٢) في الأصول: «ننسب». والمثبت من (ط)، ويؤيده ذكر المصدر عقبه.

(٣) في الأصول: «أحوالها». والمثبت أولىٰ، بدلالة ما بعده.

(٤) (ت): «ومكابريها». (ق): «ومكابروها». وأهملت في (د). والمثبت أشبه بالصواب.

(٥) (ق، د): «وهنا نحن». (ت): «وهنا». والمثبت أشبه بنمط كلام المصنف.

والله تعالىٰ أرسل رسوله بالهدىٰ ودين الحقِّ(١) والعدل بين الطَّوائف المختلفة، قال تعالىٰ: ﴿شَرَعَ لَكُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِۦ نُوحًا وَٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِۦٓ إِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰٓ ۖ أَنْ أَقِيمُوا۟ ٱلدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا۟ فِيهِ ۚ كَبُرَ عَلَى ٱلْمُشْرِكِينَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ ۚ ٱللَّهُ يَجْتَبِىٓ إِلَيْهِ مَن يَشَآءُ وَيَهْدِىٓ إِلَيْهِ مَن يُنِيبُ ﴿١٣﴾ وَمَا تَفَرَّقُوٓا۟ إِلَّا مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلْعِلْمُ بَغْيًۢا بَيْنَهُمْ ۚ وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِن رَّبِّكَ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى لَّقُضِىَ بَيْنَهُمْ ۚ وَإِنَّ ٱلَّذِينَ أُورِثُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ مِنۢ بَعْدِهِمْ لَفِى شَكٍّ مِّنْهُ مُرِيبٍ ﴿١٤﴾ فَلِذَٰلِكَ فَٱدْعُ ۖ وَٱسْتَقِمْ كَمَآ أُمِرْتَ ۖ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَهُمْ ۖ وَقُلْ ءَامَنتُ بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِن كِتَٰبٍ ۖ وَأُمِرْتُ لِأَعْدِلَ بَيْنَكُمُ ۖ ٱللَّهُ رَبُّنَا وَرَبُّكُمْ ۖ لَنَآ أَعْمَٰلُنَا وَلَكُمْ أَعْمَٰلُكُمْ ۖ لَا حُجَّةَ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ ۖ ٱللَّهُ يَجْمَعُ بَيْنَنَا ۖ وَإِلَيْهِ ٱلْمَصِيرُ﴾ [الشورىٰ: ١٣ - ١٥].

فأخبَر تعالىٰ أنه شَرع لنا دينَه الذي وصَّىٰ به نوحًا والنَّبيِّين من بعده، وهو دينٌ واحد، ونهانا عن التفرُّق فيه(٢)، ثمَّ أخبَرنا أنه ما تفرَّق مَنْ قبلنا في الدِّين إلا بعد العلم الموجِب للاتفاق(٣) وعدم التفرُّق، وأنَّ الحامل علىٰ ذلك التفرُّق البغيُ من بعضهم علىٰ بعض، وإرادةُ كلِّ طائفةٍ أن يكون العلوُّ والظُّهورُ لها ولقولها دون غيرها. وإذا تأمَّلتَ تفرُّق أهل البدع والضَّلال رأيتَه صادرًا عن هذا بعَيْنه.

ثمَّ أمر سبحانه نبيَّه أن يدعو إلىٰ دينه الذي شرعَه لأنبيائه، وأن يستقيمَ كما أمره ربُّه، وحذَّره من اتِّباع أهواء المتفرِّقين، وأمره أن يؤمنَ بكلِّ ما أنزله

---

(١) (ت): «ودين الحق ليظهره علىٰ الدين كله».

(٢) (ق): «التفريق فيه».

(٣) في الأصول: «للاثبات». والمثبت أشبه.

الله من الكتب. وهذه حالُ الـمُحِقِّ؛ أن يؤمنَ بكلِّ ما جاءه من الحقِّ علىٰ لسان أيِّ طائفةٍ كانت.

ثمَّ أمره أن يخبرهم بأنه أُمِرَ بالعدل بينهم، وهذا يَعُمُّ العدلَ في الأقوال والأفعال والآراء والمحاكمات، فنَصَبَه ربُّه ومُرْسِلُه للعدل بين الأمم. فهكذا وارثُه ينتصبُ للعدل بين المقالات والآراء والمذاهب، ونسبته[1] منها إلىٰ القَدْر المشترَك بينها من الحقِّ فهو أولىٰ به وبتقريره والـحُكم لمن خاصمَ به.

ثمَّ أمره أن يخبرهم بأنَّ الرَّبَّ المعبود واحد، فما الحاملُ للتفرُّق والاختلاف، وهو ربُّنا وربُّكم، والدِّينُ واحد، ولكلِّ عاملٍ عملُه لا يَعْدُوه إلىٰ غيره؟!

ثمَّ قال: ﴿لَا حُجَّةَ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ﴾ والحجَّةُ هاهنا هي الخصومة، أي: لا خصومة، ولا وجه لخصومةٍ بيننا وبينكم بعد ما ظهرَ الحقُّ وأسفَر صبحُه، وبانت أعلامُه، وانكشفت الغمَّةُ عنه.

وليس المرادُ نفيَ الاحتجاج من الطَّرفين، كما يظنُّه بعض من لا يدري ما يقول، وأنَّ الدِّين لا ٱحتجاجَ فيه. كيف، والقرآنُ من أوَّله إلىٰ آخره حُجَجٌ وبراهينُ علىٰ أهل الباطل قطعيَّةٌ يقينيَّة، وأجوبةٌ لمعارضاتهم وإفسادٌ لأقوالهم بأنواع الـحُجَج والبراهين، وإخبارٌ[2] عن أنبيائه ورسله بإقامة

(١) كذا في (ت، ق). وهي مهملة في (د). ولستُ منها علىٰ ثلج.

(٢) في الأصول: «وإخبارا»، بالنصب، وما قبله من المعطوفات. ولعل المثبت هو الصواب.

الحُجَج والبراهين، وأمرٌ لرسوله بمجادلة المخالفين بالتي هي أحسن، وهل تكونُ المجادلةُ إلا بالاحتجاج وإفساد حُجَج الخصم؟!

وكذلك أمَر المسلمينَ بمجادلة أهل الكتابِ بالتي هي أحسن، وقد ناظر النَّبيُّ ﷺ جميعَ طوائف الكفر أتمَّ مُناظرة، وأقام عليهم ما أفحَم به[1] من الحُجَج، حتىٰ عَدَل بعضهم إلىٰ محاربته بعد أن عجَز عن ردِّ قوله وكَسْر حجَّته، واختار بعضُهم مسالـمَته ومتاركَته، وبعضُهم بذَل الجزيةَ عن يدٍ وهو صاغر، كلُّ ذلك بعد إقامة الحُجَج عليهم، وأخْذِها بكَظَمِهم[2]، وأسْرِها لنفوسهم، وما ٱستجاب له من ٱستجاب إلا بعد أن وضحَت له الحجَّة، ولم يجد إلىٰ ردِّها سبيلًا، وما خالفه أعداؤه إلا عنادًا منهم وميلًا إلىٰ المكابرة، بعد ٱعترافهم بصحَّة حُجَجه، وأنها لا تُدْفَع؛ فما قام الدِّينُ إلا علىٰ ساق الحجَّة[3].

فقوله: ﴿لَا حُجَّةَ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ﴾ أي: لا خصومة؛ فإنَّ الرَّبَّ واحد، فلا وجه للخصومة فيه، ودينُه واحد، وقد قامت الحجَّةُ وتحقَّق البرهان، فلم يَبْق للاحتجاج والمخاصَمة فائدة، فإنَّ فائدة الاحتجاج ظهورُ الحقِّ ليتَّبع، فإذا ظهر وعانده المخالفُ وترَكه جحودًا وعنادًا لم يَبْق للاحتجاج فائدة، فلا حجَّة بيننا وبينكم أيها الكفَّار، فقد وضحَ الحقُّ واستبان، ولم يَبْق إلا الإقرارُ به أو العناد، والله يجمعُ بيننا يوم القيامة فيقضي للمُحِقِّ علىٰ المُبْطِل، وإليه المصير.

---

(١) كذا في الأصول. وفي (ط): «ما أفحمهم به».

(٢) الكَظَم: الحَلق، أو مخرج النَّفَس منه. «اللسان» (كظم).

(٣) (ت): «إلا ببيان الحجة».

قالوا: وها نحنُ نتحرَّىٰ القِسْط بين الفريقين، عملًا بقوله ﷺ: «**المُقْسِطون عند الله يوم القيامة علىٰ منابرَ مِنْ نور، عن يمين الرَّحمن، الذين يَعْدِلون في حُكمهم وأهليهم وما وَلُوا**»(١).

ويكفي في هذا قولُه تعالىٰ: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ كُونُوا۟ قَوَّٰمِينَ لِلَّهِ شُهَدَآءَ بِٱلْقِسْطِ ۖ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعْدِلُوا۟ ۚ ٱعْدِلُوا۟ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ۖ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ خَبِيرٌۢ بِمَا تَعْمَلُونَ ﴾ [المائدة: ٨].

قالوا: قد أصاب أهلُ الإثبات من المعتزلة في قولهم: إنَّ الحُسْن والقُبحَ صفاتٌ ثبوتيةٌ للأفعال، معلومةٌ بالعقل والشَّرع، وأنَّ الشَّرع جاء بتقرير ما هو مستقرٌّ في الفِطر والعقول، مِنْ تحسين الحسَن والأمر به، وتقبيح القبيح والنهي عنه، وأنه لم يجِيء بما يخالفُ العقلَ والفطرة، وإن جاء بما تَعْجَزُ العقولُ عن إدراكه(٢) والاستقلال به؛ فالشرائعُ جاءت بمَحَارات العقول لا مُحَالاتها(٣)، وفرقٌ بين ما لا تُدْرِكُ العقولُ حُسْنَه وبينَ ما تَشْهَدُ بقُبْحِه، فالأوَّلُ مما يأتي به الرُّسلُ دون الثَّاني. وأخطؤوا في ترتيب العقاب علىٰ هذا القبيح عقلًا، كما تقدَّم.

وأصابوا في إثبات الحكمة لله تعالىٰ، وأنه سبحانه لا يفعلُ فعلًا خاليًا

---

(١) أخرجه مسلم (١٨٢٧) من حديث عبد الله بن عمرو.

(٢) (ق، ت): «عن أحواله». وهو تحريف.

(٣) هذه العبارة البليغة من بديع كَلِم شيخ الإسلام ابن تيمية. انظر: «درء التعارض» (١/ ١٤٧، ٢/ ٣١٤، ٥/ ٢٩٧، ٧/ ٣٢٧)، وغيره.
وتحرفت «محارات» في (ط) وبعض المصادر إلىٰ: «مجازات». انظر: «درء التعارض» (٢/ ٣١٤).

عن الحكمة، بل كلُّ أفعاله مقصودةٌ لعواقبها الحميدة، وغاياتها المحبوبة له.

وأخطؤوا في موضعين:

أحدهما: أنهم أعادوا تلك الحكمة إلىٰ المخلوق، ولم يعيدوها إلىٰ الخالق سبحانه، علىٰ فاسد أصولهم في نفي قيام الصِّفات به، فنفَوا الحكمةَ من حيث أثبتوها، وجَحَدوها من حيث أقرُّوا بها.

الموضع الثَّاني: أنهم وضعوا لتلك الحكمة شريعةً بعقولهم، وأوجبوا علىٰ الرَّبِّ تعالىٰ بها وحرَّموا، وشبَّهوه بخلقه في أفعاله، بحيث ما حَسُنَ منهم حَسُنَ منه، وما قَبُحَ منهم قَبُحَ منه، فلَزِمَتْهم بذلك[1] اللوازمُ الشَّنيعة، وضاق عليهم المجال، وعَجَزوا عن التَّخلُّص عن تلك الإلزامات[2]، ولو أنهم أثبتوا له حكمةً تليقُ به لا يُشْبِهُ خلقَه فيها، بل نسبتُها إليه كنسبة صفاته إلىٰ ذاته، فكما أنه لا يُشْبِهُ خلقَه في صفاته فكذلك في أفعاله[3]، ولا يصحُّ الاستدلالُ بقُبح القبيحِ وحُسْن الحسَن منهم علىٰ ثبوت ذلك في حقِّه تعالىٰ.

ومِنْ هاهنا ٱستطال عليهم النُّفاة، وصاحوا عليهم مِنْ كلِّ قُطر، وأقاموا عليهم ثائرةَ الشناعة[4].

---

(١) (ق): «فلزمته بذلك». وهو خطأ.

(٢) في الأصول: «الالتزامات». والمثبت أولىٰ.

(٣) جواب (لو) محذوف، وتقديره ظاهر.

(٤) (ق): «نايرة الشناعة». وفي «جمهرة اللغة» (٨٠٨): «نارت نائرةٌ، أي ثارت ثائرة».

وأصابوا ـ أيضًا ـ في قولهم بأنَّ الربَّ تعالىٰ لا يمتنعُ في نفسه الوجوبُ والتَّحريم.

وأخطؤوا في جَعْل ذلك تابعًا لمقتضىٰ عقولهم وآرائهم، بل يجبُ عليه ما أوجبه علىٰ نفسه، ويحرُم عليه ما حرَّمه هو علىٰ نفسه، فهو الذي كتبَ علىٰ نفسه الرَّحمة، وأحقَّ علىٰ نفسه نصرَ المؤمنين، وأحقَّ علىٰ نفسه ثوابَ المطيعين، وحرَّم علىٰ نفسه الظُّلم، كما جعله محرَّمًا بين عباده.

وأصابوا في قولهم: إنه سبحانه لا يحبُّ الشرَّ والكفرَ وأنواع الفساد، بل يكرهها، وأنه يحبُّ الإيمانَ والخير والبرَّ والطَّاعة.

ولكن **أخطؤوا** في تفسير هذه المحبة والكراهة بمجرَّدِ معانٍ مفهومةٍ من ألفاظٍ خَلَقها في الهواء أو في الشَّجرة، ولم يجعلوها صفاتٍ قائمةً[1] به تعالىٰ، علىٰ فاسد أصولهم في التَّعطيل ونفي الصِّفات، فنفَوا المحبةَ والكراهةَ من حيث أثبتوها، وأعادوها إلىٰ مجرَّد الشَّرع، ولم يثبتوا لها حقيقةً قائمةً بذاته؛ فإنَّ شرع الله هو أمرُه ونهيُه، ولم يقُم به عندهم أمرٌ ولا نهي؛ فحقيقةُ قولهم أنه لا شَرْع ولا محبة ولا كراهة، وإن زخرفوا القول[2] وتحيَّلوا لإثبات ما سَدُّوا علىٰ نفوسهم طريقَ إثباته.

وأصابوا ـ أيضًا ـ في قولهم: إنَّ مصلحة المأمور تنشأ من الفعل تارةً، ومن الأمر أخرىٰ، فرُبَّ فعلٍ لم يكن مَنْشَأً لمصلحة المكلَّف، فلما أُمِرَ به صار مَنْشَأً لمصلحته بالأمر.

---

(١) (ت): «معاني مايهتدي». وهي مهملة في (د، ق). والمثبت أقرب ما يحتمله الرسمُ من الصواب.

(٢) (ت): «قولهم».

ولو توسَّطوا هذا التَّوسُّط، وسلكوا هذا المسلك، وقالوا: إنَّ المصلحة تنشأ من الفعل المأمور به تارةً، ومن الأمر تارةً، ومنهما تارةً، ومن العزم المجرَّد تارةً؛ لانتصَفوا مِنْ خصومهم.

فمثال الأوَّل: الصِّدق، والعِفَّة، والإحسان، والعدل؛ فإنَّ مصالحها ناشئةٌ منها.

ومثال الثَّاني: التَّجرُّد في الإحرام، والتَّطهُّر بالتُّراب، والسَّعيُ بين الصَّفا والمروة، ورميُ الجمار، ونحو ذلك؛ فإنَّ هذه الأفعال لو تجرَّدت عن الأمر لم تكن مَنْشَأً لمصلحة، فلما أُمِرَ بها نشأت مصلحتُها من نفس الأمر.

ومثال الثَّالث: الصَّوم، والصَّلاة، والحجُّ، وإقامةُ الحدود، وأكثر الأحكام الشرعيَّة؛ فإنَّ مصلحتَها ناشئةٌ من الفعل والأمر معًا، فالفعلُ يتضمَّنُ مصلحةً والأمرُ به يتضمَّنُ مصلحةً أخرىٰ، فالمصلحةُ فيها مِنْ وجهين.

ومثال الرَّابع: أمرُ الله تعالىٰ خليلَه إبراهيمَ بذبح ولده؛ فإنَّ المصلحة إنما نَشَأت مِنْ عزمِه علىٰ المأمور به، لا من نفس الفعل، وكذلك أمرُه نبيَّه ﷺ ليلة الإسراء بخمسين صلاة(١).

فلما حَصَرتم المصلحة في الفعل وحده تسلَّط عليكم خصومُكم بأنواع المناقَضات والإلزامات.

قالوا: وقد أصابَ النُّفاةُ حيث قالوا: إنَّ الحجَّة إنما تقوم علىٰ العباد بالرِّسالة، وأنَّ الله لا يعذِّبهم قبل البعثة، ولكنهم نَقَضوا الأصل ولم يَطْرُدوه،

---

(١) انظر: «تنبيه الرجل العاقل» (١١١، ٥٢٥)، و«مجموع الفتاوىٰ» (١٧/ ٢٠١، ٢٠٣)، و«الأصفهانية» (٢٠٤).

حيث جوَّزوا تعذيبَ من لم تقُم عليه الحجَّةُ أصلًا من الأطفال والمجانين ومن لم تبلُغه الدَّعوة.

وأخطؤوا في تسويتهم بين الأفعال التي خالفَ الله بينها فجَعَل بعضها حسنًا وبعضها قبيحًا، وركَّب في العقول والفِطر التَّفرِقة بينهما كما ركَّب في الحواسِّ التَّفرِقة بين الحُلو والحامض، والمُرِّ والعَذْب، والسُّخن والبارد، والضَّارِّ والنَّافع.

فزَعَمَ النُّفاةُ أنه لا فرق في نفس الأمر أصلًا بين فعلٍ وفعلٍ في الحُسْن والقُبح، وإنما يعودُ الفرقُ[1] إلىٰ عادةٍ مجرَّدةٍ أو وَهمٍ أو خيالٍ أو مجرَّد الأمر والنهي، وسَلَبوا الأفعالَ خواصَّها التي جعلها الله عليها من الحُسْن والقُبْح.

فخالفوا الفِطر والعقول، وسلَّطوا عليهم خصومَهم بأنواع الإلزامات والمناقَضات الشنيعة جدًّا، ولم يجدُوا إلىٰ ردِّها سبيلًا إلا بالعناد وجَحْدِ الضرورة.

وأصابوا في نفيهم الإيجابَ والتَّحريمَ علىٰ الله الذي أثبتته القَدَرِيَّةُ من المعتزلة، ووضعوا علىٰ الله شريعةً بعقولهم قادتْهم إلىٰ ما لا قِبَل لهم به من اللوازم الباطلة.

وأخطؤوا في نفيهم عنه إيجابَ ما أوجبه علىٰ نفسه، وتحريمَ ما حرَّمه علىٰ نفسه بمقتضىٰ حكمته وعدله وعزَّته وعلمه.

وأخطؤوا ــ أيضًا ــ في نفيهم حكمتَه تعالىٰ في خلقه وأمره، وأنه لا

---

(١) (ت): «يعود الأمر».

يفعلُ شيئًا لشيء[1]، ولا يأمرُ بشيءٍ لشيء، وفي إنكارهم الأسبابَ والقُوىٰ التي أودعها اللهُ في الأعيان والأعمال، وجَعْلِهم كلَّ لام دَخَلت في القرآن لتعليل أفعاله وأوامره لامَ عاقبة، وكلَّ باءٍ دَخَلت لرَبْطِ المسبَّب بسببه باءَ مصاحَبة.

فنفَوا الحِكَم والغايات المطلوبة في أوامره وأفعاله، وردُّوها إلىٰ العلم والقدرة، فجَعَلوا مطابقةَ المعلوم للعلم ووقوعَ المقدور علىٰ وَفْقِ القدرة هو الحكمة، ومعلومٌ أنَّ وقوعَ المقدور بالقدرة ومطابقةَ المعلوم للعلم غيرُ الحكمة[2] والغايات المطلوبة من الفعل، وتعلُّقُ القدرة بمقدورها والعلم بمعلومه أعمُّ من كون المعلوم والمقدور مشتملًا علىٰ حكمةٍ ومصلحةٍ أو مجرَّدًا عن ذلك، والأعمُّ لا يُشْعِرُ بالأخصِّ ولا يستلزمه، وهل هذا في الحقيقة إلا نفيٌ للحكمة وإثباتٌ لأمرٍ آخر؟!

وأخطؤوا ـ أيضًا ـ في تسويتهم بين المحبة والمشيئة، وأنَّ كلَّ ما شاءه الله من الأفعال والأعيان فقد أحبَّه ورَضِيَه، وما لم يَشَأه فقد كَرِهَه وأبغضه، فمحبتُه مشيئتُه وإرادتُه العامة، وكراهتُه وبغضه عدمُ مشيئته وإرادته.

فلَزِمَهم من ذلك أن يكون إبليسُ محبوبًا له، وفرعونُ وهامانُ وجميعُ الشياطين والكفَّار، بل أن يكون الكفرُ والفسوقُ والظُّلمُ والعدوانُ الواقعةُ في العالم محبوبةً له مَرْضِيَّة، وأن يكون الإيمانُ والهدىٰ ووفاءُ العهد[3] والبرُّ ـ التي لم توجد من النَّاس ـ مكروهةً مسخوطةً له، ممقوتةً عنده!

---

(١) (ت): «لأجل شيء».

(٢) (ت): «عين الحكمة». وهو تحريف.

(٣) (ت): «والهدىٰ والعدل».

فسوَّوا بين الأفعال التي فاوَتَ الله بينها، وسوَّوا بين [المشيئة] المتعلِّقة بتكوينها وإيجادها والمحبة المتعلِّقة بالرِّضا بها واختيارها، وهذا مما ٱستطال به عليهم خصومُهم، كما ٱستطالوا هم عليهم حيث أخرجوها عن مشيئة الله وإرادته العامَّة، ونفَوا تعلُّق قدرته وخَلْقِه بها.

فاستطال كلٌّ من الفريقين علىٰ الآخر بسبب ما معهم من الباطل، وهدىٰ الله أهلَ السُّنَّة الذين هم وَسَطٌ في المقالات والنِّحَل لما ٱختلف الفريقان فيه من الحقِّ بإذنه، والله يهدي من يشاء إلىٰ صراطٍ مستقيم.

فالقَدَرِيَّةُ حَجَرُوا علىٰ الله وألزموه شريعةً حرَّموا عليه الخروجَ عنها، وخصومُهم من الجبريَّة جوَّزوا عليه كلَّ فعلٍ ممكنٍ يتنزَّه عنه سبحانه، إذ لا يَلِيقُ بغِناهُ وحمدِه[1] وكماله ما نزَّه نفسَه عنه وحَمِدَ نفسَه بأنه لا يفعلُه. فالطَّائفتان متقابلتان غايةَ التقابل.

والقَدَريَّةُ أثبتوا له حكمةً وغايةً مطلوبةً من أفعاله علىٰ حسب ما أثبتوه لخلقه، والجبريَّةُ نفَوا حكمتَه اللائقةَ به التي لا يشابهه فيها أحد.

والقَدَرِيَّةُ قالت: إنه لا يريدُ من عباده طاعتَهم وإيمانهم، وإنه لا يشاء[2] ذلك منهم، والجبريَّةُ قالت: إنه يحبُّ الكفرَ والفسوق والعصيان ويرضاه مِنْ فاعله.

والقَدَرِيَّةُ قالت: إنه يجبُ عليه سبحانه أن يفعل بكلِّ شخصٍ ما هو الأصلحُ له، والجبريَّةُ قالت: إنه يجوزُ أن يعذِّب أولياءه وأهلَ طاعته ومن لم

---

(١) (ت): «وحكمته».

(٢) في الأصول: «لا يسال». وهو تحريف.

يَعْـصِه قـطُّ، ويـنعِّمَ أعـداءه ومـن كفَـر بـه وأشرَك، ولا فـرق عنـده بـين هـذا وهذا[1]!

فلْيَعْجَب العاقلُ من هذا التَّقابل والتَّباعُد الذي يزعُم كلُّ فريقٍ أنَّ قولهم هو محض العقل[2]، وما خالفه باطلٌ بصريح العقل!

وكذلك القَدَرِيَّةُ قالت: إنه ألقىٰ إلىٰ عباده زمام الاختيار، وفوَّض إليهم المشيئة والإرادة، وإنه لم يخُصَّ أحدًا منهم دون أحدٍ بتوفيقٍ ولا لُطفٍ ولا هداية، بل ساوىٰ بينهم في مقدوره، ولو قَدَرَ أن يهدي أحدًا ولم يهده كان بُخْلًا، وإنه لا يهدي أحدًا ولا يضلُّه إلا بمعنىٰ البيان والإرشاد، وأمَّا خَلْقُ الهدىٰ والضَّلال فهو إليهم ليس إليه.

وقالت الجبريَّة: إنه سبحانه أجبَر عبادَه علىٰ أفعالهم. بل قالوا: إنَّ أفعالهم هي نفسُ أفعاله، ولا فِعْلَ لهم في الحقيقة ولا قدرة ولا اختيار ولا مشيئة، وإنما يعذِّبهم علىٰ ما فَعَلَه هو لا علىٰ ما فعلوه، ونسبةُ أفعالهم إليه كنسبة حركات الأشجار[3] والمياه والجمادات.

فالقَدَريَّةُ سَلَبوه قدرتَه علىٰ أفعال العباد ومشيئته لها، والجبريَّةُ جعلوا أفعالَ العباد نفسَ أفعاله، وأنهم ليسوا فاعلينَ لها في الحقيقة، ولا قادرين عليها. فالقَدَرِيَّةُ سَلَبَته كمالَ مُلكِه، والجبريَّةُ سَلَبَته كمالَ حكمته، والطَّائفتان سَلَبَته كمالَ حمدِه.

---

(١) (ت): «ولا فرق بينه وبين هذا وهذا».

(٢) (ت): «محض القول».

(٣) (ق): «كحركات الأشجار».

وأهلُ السُّنَّة الوسطُ أثبتوا كمالَ الملك والحمد والحكمة؛ فوصفوه بالقدرة التَّامَّة علىٰ كلِّ شيءٍ من الأعيان وأفعال العباد وغيرهم، وأثبتوا له الحكمةَ التَّامَّة في جميع خلقه وأمره، وأثبتوا له الحمدَ كلَّه في جميع ما خلقه وأمر به، ونزَّهوه عن دخوله تحت شريعةٍ يضعُها العبادُ بآرائهم، كما نزَّهوه عمَّا نزَّه نفسَه عنه مما لا يليقُ به؛ فاستولوا علىٰ محاسن المذاهب، وتجنَّبوا أردأها، ففازوا بالقِدْح المُعَلَّىٰ، وغيرُهم طافَ علىٰ أبواب المذاهب ففاز بأخسِّ المطالب، والهدىٰ هدىٰ الله[1] يختصُّ به من يشاء من عباده.

فصل

إذا عرفتَ هذه المقدِّمة، فالكلام علىٰ كلمات النُّفاة من وجوه:

أحدها: قولكم: **«لو قدَّر الإنسانُ نفسَه وقد خُلِقَ تامَّ الخِلقة، تامَّ العقل، دفعةً [واحدةً]، مِنْ غير تأدُّبٍ بتأديب الأبوين ولا تعلُّمٍ من معلِّم، ثمَّ عُرِض عليه أمران: أحدهما: أنَّ الواحدَ أكثرُ من الاثنين، والآخر: أنَّ الكذبَ قبيح، لم يتوقَّف في الأوَّل، ويتوقَّفُ في الثَّاني»**[2]= تقديرٌ مستحيل[3]، ركَّبتم عليه غيرَ معلوم الصحَّة؛ فإنَّ تقديرَ الإنسان كذلك محال.

الوجه الثَّاني: سلَّمنا إمكانَ التَّقدير، لكن لِمَ قلتم بأنه لا يتوقَّفُ في كون الواحد نصفَ الاثنين، ويتوقَّفُ في كون الكذب قبيحًا بعد تصوُّر حقيقته؟ فلا نسلِّم أنه إذا تصوَّر ماهيَّةَ الكذب توقَّف في الجزم بقُبْحِه، وهل هذا إلا دعوىٰ مجرَّدة؟!

---

(١) (ت): «ولهذا هدىٰ الله».

(٢) انظر ما مضىٰ: (ص: ٩٧٢).

(٣) (ق): «فهذا تقدير مستحيل».

الوجه الثَّالث: سلَّمنا أنه قد يتوقَّفُ في الحكم بقُبْحِه، ولكن لا يلزمُ من ذلك أن لا يكونَ قبيحًا لذاته، وقُبْحُه معلومٌ للعقل، وتوقُّفُ الذِّهن في الحكم العقليِّ لا يخرجُه عن كونه عقليًّا، ولا يجبُ التَّساوي في العقليَّات؛ إذ بعضها أجلىٰ من بعض.

فإن قلتم: فهذا التَّوقُّفُ ينفي أن يكونَ الحكمُ بقُبْحِه ضروريًّا، وهو يُبْطِلُ قولَكم.

قلنا: هذا إنما لَزِم من التقدير المستحيل في الواقع، والمحالُ قد يَلْزَمه محالٌ آخر.

سلَّمنا أنه ينفي كونَ الحكم بقُبْحِه ضروريًّا ٱبتداءً، فلِمَ قلتم: إنه لا يكونُ ضروريًّا بعدَ التأمُّل والنَّظر؟ والضروريُّ أعمُّ من كونه ضروريًّا ٱبتداءً بلا واسطةٍ أو ضروريًّا بواسطة، ونفيُ الأخصِّ لا يستلزمُ نفيَ الأعمِّ، ومن ٱدَّعىٰ سَلْبَ الوسائط عن الضروريَّات فقد كابَر، أو ٱصطَلَحَ مع نفسه علىٰ تسمية الضروريَّات بما لا يتوقَّفُ علىٰ واسطة!

الوجه الرَّابع: أن تصوُّر ماهيَّة الكذب يقتضي جَزْمَ العقل بقُبْحِه، ونسبةُ الكذب إلىٰ العقل(١) كنسبة المتنافرات الحِسِّيَّة إلىٰ الحِسِّ، فكما أنَّ إدراك الحواسِّ المتنافرات يقتضي نُفْرَتها عنها، فكذلك إدراكُ العقل لحقيقة الكذب، ولا فرق بينهما إلا فرقُ ما بين إدراك الحِسِّ وإدراك العقل، فإن جاز القدحُ في مُدْرَكات العقول وحُكمها فيها بالحُسْن والقُبْح جاز القدحُ في مُدْرَكات الحواسِّ.

---

(١) (ق) و(ت): «الفعل». والمثبت من (ط).

الوجه الخامس: أنكم فتحتم بابَ السَّفْسَطة[1]؛ فإنَّ القدحَ في معلومات العقول ومُوجَباتها كالقدح في مُدْرَكات الحواسِّ ومُوجَباتها، فمن لجأ إلىٰ المكابرة في المعقولات فقد فَتَحَ بابَ المكابرة في المحسوسات.

ولهذا كانت السَّفْسَطةُ حالًا تَعْرِض في هذا وهذا، وليست مذهبًا لأمَّةٍ من النَّاس يعيشون عليه كما يظنُّه بعض أهل المقالات[2]، ولا يمكنُ أن تعيش أمَّةٌ ولا أحدٌ علىٰ ذلك، ولا تتمُّ له مصلحة، وإنما هي حالٌ عارضةٌ لكثيرٍ من النَّاس، وهي تكثُر وتقلُّ، وما مِنْ صاحب مذهبٍ باطلٍ إلا وهو مرتكبٌ للسَّفْسَطة شاء أم أبىٰ، وسنذكرُ إن شاء الله فصلًا فيما بعدُ نبيِّن فيه أنَّ جميعَ أرباب المذاهب الباطلة سُوفسطائيَّة؛ صريحًا ولزومًا، قريبًا وبعيدًا[3].

الوجه السَّادس: قولكم: **«من حكمَ بأنَّ هذين الأمرين سِيَّان بالنسبة إلىٰ عقله خَرَجَ عن قضايا العقول»**[4].

جوابه: أنكم إن أردتم بالتَّسوية كونَهما معقولان[5] في الجملة، فمِنْ

---

(١) كلمة يونانيةٌ معرَّبة، معناها: الحكمة المموَّهة، وتقوم علىٰ الخداع والمغالطة، وصارت في عرف المتكلمين عبارة عن جحد الحقائق. وتنقسم إلىٰ أقسام. انظر: «التعريفات» (١٥٨)، و«المعجم الفلسفي» (١/ ٦٥٨)، و«التسعينية» (٢٥٤)، و«الصفدية» (١/ ٩٨)، و«منهاج السنة» (٢/ ٥٢٥).

(٢) انظر: «الرد علىٰ المنطقيين» (٣٢٩)، و«الرد علىٰ البكري» (١/ ١٧٨)، و«درء التعارض» (٥/ ١٣٠، ٧/ ٤٠٤)، و«مجموع الفتاوىٰ» (١٣/ ١٥١)، و«التسعينية» (٢٥٢)، و«نقض التأسيس» (١/ ٣٢٢، ٢/ ٥٤).

(٣) لم أجد الفصل المشار إليه في باقي الكتاب وسائر كتب المصنف.

(٤) انظر: (ص: ٩٧٢).

(٥) كذا في الأصول. والصواب: معقولين. خبر كان.

أين يخرُج عن قضايا العقول من حَكَمَ بذلك؟ وهل الخارجُ في الحقيقة عنها إلا من مَنَعَ هذا الحكم؟

وإن أردتم بالتَّسوية الاستواءَ في الإدراك، وأنَّ كليهما علىٰ رتبةٍ واحدةٍ من الضرورة، فلا يلزمُ مِنْ عَدَم هذا الاستواء أن لا يكون العلمُ بقُبْح الكذب عقليًّا.

الوجه السَّابع: قولكم: «**لو تقرَّر عند المُثْبِت أنَّ الله تعالىٰ لا يتضرَّر بكذبٍ ولا ينتفعُ بصدقٍ كان الأمران في حُكم التكليف علىٰ وتيرةٍ واحدة**»[1] كلامٌ لا يرتضيه عاقل؛ فإنَّ من المتقرِّر أنَّ الله تعالىٰ لا يتضرَّرُ بكذبٍ ولا ينتفعُ بصدق، وإنما يعودُ نفعُ الصِّدق وضررُ الكذب علىٰ المكلَّف، ولكن ليتَ شعري مِنْ أين يلزمُ أن يكون هذان الضِّدَّان بالنسبة إلىٰ التكليف علىٰ وتيرةٍ واحدة؟ وهل هذا إلا مجرَّدُ تحكُّمٍ ودعوىٰ باطلة؟!

الوجه الثَّامن: أنه لا يَلْزَمُ من كَون الحكيم لا يتضرَّرُ بالقُبْح ولا ينتفعُ بالحُسْن أن لا يحبَّ هذا ولا[2] يبغض هذا، بل تكون نسبتُهما إليه نسبةً واحدة. بل الأمرُ بالعكس، وهو أنَّ حكمتَه تقتضي بُغْضَه للقبيح وإن لم يتضرَّر به، ومحبَّته للحَسَن وإن لم ينتفع به.

وحينئذٍ فيُقْلَبُ هذا الكلامُ عليكم، ونكونُ أسعَد به منكم، فنقول: لو تقرَّر عند النَّافي أنَّ الله تعالىٰ حكيمٌ عليمٌ يضعُ الأشياء مواضعَها، ويُنْزِلها منازلها، لعَلِمَ أنَّ الأمرين ــ أعني: الصِّدق والكذب ــ بالنسبة إلىٰ شرعه

---

(١) انظر: (ص: ٩٧٢).

(٢) (ق، د): «وأن». (ت): «أو أن». والمثبت من (ط).

وتكليفه متباينان غايةَ التَّباين، متضادَّان، وأنه يستحيلُ في حكمته التَّسويةُ بينهما، وأن يكونا علىٰ وتيرةٍ واحدة، ومعلومٌ أنَّ هذا هو المعقول، وما ذكرتموه خارجٌ عن المعقول.

الوجه التَّاسع: قولكم: «**إنَّ الصِّدق والكذبَ علىٰ حقيقةٍ ذاتيَّة، وإنَّ الحُسْن والقُبحَ غيرُ داخلَيْن في صفاتهما الذَّاتيَّة، ولا يلزمهما في الوهم بالبديهة ولا في الوجود ضرورةً**»(١).

جوابه: أنكم إن أردتم أنَّ الحُسْن والقُبحَ لا يدخُل في مسمَّىٰ الصِّدق والكذب، فمُسَلَّم، ولكن لا يفيدكُم شيئًا؛ فإنَّ غايتَه إنما يدلُّ علىٰ تغايُر المفهومَيْن، فكان ماذا؟!

وإن أردتم أنَّ ذاتَ الصِّدق والكذب لا تقتضي الحُسْن والقُبْح ولا تستلزمهما، فهل هذا إلا مجرَّدُ المذهب ونفسُ الدَّعوىٰ؟! وهو مُصادَرةٌ علىٰ المطلوب.

وخصومكم يقولون: إنَّ معنىٰ كونهما ذاتيَّين للصِّدق والكذب: أنَّ ذاتَ الصِّدق والكذب تقتضي الحُسْن والقُبْح، وليس مرادهم أنَّ الحُسْن والقُبْح صفةٌ داخلةٌ في مسمَّىٰ الصِّدق والكذب، وأنتم لم تُبْطِلوا عليهم هذا.

الوجه العاشر: قولكم: «**ولا يَلْزمهما في الوهم بالبديهة ولا في الوجود**» دعوىٰ مجرَّدة، كيف وقد عُلِمَ بطلانها بالبرهان والضرورة؟!

الوجه الحادي عشر: قولكم: «**إنَّ من الأخبار التي هي صادقةٌ ما يلامُ عليه؛ مثل الدَّلالة علىٰ من هَرَبَ من ظالم، ومن الأخبار التي هي كاذبةٌ ما**

---

(١) انظر: (ص: ٩٧٢).

يثابُ عليها؛ مثل إنكار الدلالة عليه، فلم يدخل كونُ الكذب قبيحًا في حدِّ الكذب، ولا لَزِمه في الوهم ولا في الوجود، ولا يجوز أن يُعَدَّ من الصِّفات الذَّاتية التي تَلْزَمُ النَّفسَ وجودًا وعَدمًا»[1].

جوابه مِنْ وجوه:

أحدها: أنَّا لا نُسَلِّمُ أنَّ الصِّدق يقبُح في حال، ولا أنَّ الكذبَ يحسُن في حالٍ أبدًا، ولا تنقلبُ ذاتُه، وإنما يحسُن اللَّومُ علىٰ الخبر الصَّادق من حيثُ[2] لم يُعَرِّض المُخْبِرُ ولم يُوَرِّ بما يقتضي سلامةَ النَّبيِّ أو الوليِّ.

الوجه الثَّاني: أنه أخبرَ بما لا يجوز له الإخبارُ به؛ لاستلزامه مفسدةً راجحة، ولا يقتضي هذا كونَ الصِّدق قبيحًا، بل الإخبار بالصِّدق هو القبيح، وفرقٌ بين النسبة المطابِقة التي هي صدقٌ وبين الإعلام بها، فالقُبح إنما نشَأ من الإعلام لا من النسبة الصَّادقة، والإعلامُ غيرُ ذاتيٍّ للخبر، ولا داخلٍ في حدِّه، إذ الخبرُ غيرُ الإخبار، ولا يَلْزَمُ من كون الإخبار قبيحًا أن يكون الخبرُ قبيحًا، وهذه الدَّقيقةُ غَفَل عنها الطَّائفتان كلاهما.

الوجه الثالث: أنَّ قُبحَ الصِّدق وحُسْنَ الكذب المذكورَيْن في بعض المواضع لمعارضة مصلحةٍ أو مفسدةٍ راجحة= لا يقتضي عدمَ اتصافِ ذات كلٍّ منهما بحُكمه[3] عقلًا؛ فإنَّ العِلَل العقلية والأوصافَ الذَّاتية المقتضية لأحكامها قد تتخلَّف عنها لِفَوَات شرطٍ أو قيام مانع، ولا يوجبُ ذلك سلبَ

---

(١) انظر: (ص: ٩٧٣).

(٢) في الأصول: «هو حيث». والمثبت من (ط).

(٣) (ق): «بحكمة».

ٱقتضائها لأحكامها عند عدم المانع وقيام الشَّرط، وقد تقدَّم تقريرُ ذلك.

الوجه الثَّاني عشر: قولكم: «**إنه لم يَبْق للمُثْبِتين إلا الاسترواحُ إلىٰ عادات النَّاس، مِنْ تسمية ما يضرُّهم قبيحًا، وما ينفعُهم حسنًا**»(١) كلامٌ باطل؛ فإنَّ ٱسترواحَهم إلىٰ ما ركَّبه الله تعالىٰ في عقولهم وفِطرهم، وبعَث رسلَه بتقريره وتكميلِه، مِنْ ٱستحسان الحسَن واستقباح القبيح.

الوجه الثَّالث عشر: قولكم: «**إنها تختلفُ بعادة قومٍ دون قوم، وزمانٍ دون زمان، ومكانٍ دون مكان، وإضافةٍ دون إضافة**»(٢).

فقد تقدَّم أنَّ هذا الاختلافَ لا يخرِجُ هذه القبائحَ والمستحسَنات عن كون الحُسْن والقُبْح ناشئًا من ذواتها(٣)، وأنَّ الزَّمانَ المعيَّن، والمكانَ المخصوص، والشَّخصَ القابِلَ(٤)، والإضافةَ= شروطٌ لهذا الاقتضاء، علىٰ حدِّ ٱقتضاء الأغذية والأدوية والمساكن والملابس آثارَها؛ فإنَّ ٱختلافها بالأزمنة والأمكنة والأشخاص والإضافات لا يخرجها عن الاقتضاء الذَّاتيِّ، ونحن لا نعني بكون الحُسْن والقُبْح ذاتيَّين إلا هذا.

والمشاحَّةُ(٥) في الاصطلاحات لا تنفعُ طالبَ الحقِّ، ولا تُجْدِي عليه إلا المُناكَدة والتعنُّت، فكم تُعِيدوا وتُبْدوا في الذَّاتيِّ وغير الذَّاتيِّ! سَمُّوا هذا

---

(١) انظر: (ص: ٩٧٣).

(٢) انظر: (ص: ٩٧٣).

(٣) في الأصول: «ذواتهما». وهو تحريف.

(٤) في الأصول: «والقابل». وهو تحريف.

(٥) في الأصول: «والمشاحنة». والمثبت أشبه. وانظر: «مدارج السالكين» (٣/ ٣٠٦)، و«الصواعق المرسلة» (٩٧٠)، وما سيأتي (ص: ١٥٨٧).

المعنىٰ بما شئتم، ثمَّ إن أمكنكم إبطالُه فأبطِلوه!

الوجه الرَّابع عشر: قولكم: «**نحن لا ننكرُ اشتهارَ القضايا الحسنة والقبيحة بين الخلق، وكونها محمودةً مشكورة[1]، مُثنًى علىٰ فاعلها أو مذمومًا، ولكنَّ سببَ ذكرها إمَّا التَّديُّن بالشرائع وإمَّا الأغراض، ونحن إنما ننكرها في حقِّ الله عزَّ وجلَّ لانتفاء الأغراض عنه**»[2].

فهذا مُعْتَرَكُ القول بين الفِرَق في هذه المسألة وغيرها؛ فنقول لكم: ما تَعنُون ـ معاشرَ النُّفاة ـ بالأغراض التي نفيتموها عن الله عزَّ وجلَّ، ونفيتم لأجلها حُسْنَ أوامره الذَّاتية وقُبحَ نواهيه الذَّاتية، وزعمتم لأجلها أنه لا فرق عنده بين مذمومها و محمودها، وأنها بالنسبة إليه سواء؟

فأخبرونا عن مرادكم بهذه اللفظة البدعيَّة المحتَملة:

أتعنُون بها الحِكَم والمصالحَ والعواقبَ الحميدة والغاياتِ المحبوبة التي يفعل ويأمرُ لأجلها؟ أم تعنُون بها أمرًا وراء ذلك يجبُ تنزيهُ الرَّبِّ عنه ـ كما يُشْعِرُ به لفظُ «الأغراض» ـ من الإرادات الفاسدة والأمور التي يكون الفاعلُ محتاجًا إليها، مستفيدًا لها من غيره؟ أم ماذا تعنُون بالأغراض؟

فإن أردتم المعنىٰ الأوَّل، فنفيُكم إياه عن أحكم الحاكمين مذهبٌ لكم خالفتم به صريحَ المنقول وصريحَ المعقول، وأتيتم ما لا تُقِرُّ به العقولُ مِن فِعْل فاعلٍ حكيمٍ مختارٍ لا لحكمةٍ ولا لمصلحةٍ ولا لغايةٍ محمودةٍ ولا عاقبةٍ

---

(١) (ت): «منكورة». وهي أقربُ للسياق بإضافة حرف عطف. وتقدمت (ص: ٩٧٤) كما هنا لكن في سياقٍ أطول. وفي «المستصفىٰ» (١/ ١١٦): «مشهورة».

(٢) انظر: (ص: ٩٧٤).

مطلوبة، بل الفعلُ وعَدمُه بالنسبة إليه سِيَّان، وقلتم ما تنكره الفِطرُ والعقول، ويردُّه التَّنزيلُ(١) والاعتبار.

وقد قرَّرنا مِنْ ذِكر الحِكَم الباهرة في الخلق والأمر ما تقَرُّ به عينُ كلِّ طالبٍ للحقِّ، وهاهنا من أدلَّة إثبات الحِكَم المقصودة بالخلق والأمر أضعافُ أضعاف ما ذكرنا، بل لا نسبة لما ذكرناه إلىٰ ما تركناه.

وكيف يمكنُ إنكارُ ذلك والحكمةُ في خَلْق العالم وأجزائه ظاهرةٌ لمن تأمَّلها، باديةٌ لمن أبصَرها، وقد رُقِمَت سطورُها علىٰ صفحات المخلوقات، يقرؤها كلُّ عاقلٍ كاتبٍ وغير كاتب؟! نُصِبَت شاهدةً لله بالوحدانيَّة والرُّبوبيَّة، والعلم والحكمة، واللُّطف والخِبْرة.

تأمَّل سُطورَ الكائنات فإنها	من الملأ الأعلىٰ إليكَ رسائلُ
وقد خُطَّ فيها لو تأمَّلتَ خطَّها	ألا كلُّ شيءٍ ما خلا اللهَ باطلُ(٢)

وأمَّا النُّصوصُ علىٰ ذلك؛ فمن طلبها بَهَرَته كثرتُها وتطابقها، ولعلَّها أن تزيدَ علىٰ المِئين.

وما يخيِّلُه(٣) النُّفاة لحكمة الله تعالىٰ: أنَّ إثباتها يستلزمُ افتقارًا منه، واستكمالًا بغيره؛ فهَوَسٌ ووساوس؛ فإنَّ هذا بعَيْنه واردٌ عليهم في أصل الفعل.

---

(١) (ت): «التنزيه».

(٢) البيتان لركن الدين ابن القويع المالكي (ت: ٧٣٨) في ترجمته من «أعيان العصر» (٥/ ١٦٣)، و«الدرر الكامنة» (٤/ ١٨٣).

(٣) مهملة في (د). وفي (ت، ق): «يحيله». ولعل المثبت أشبه.

وأيضًا؛ فهذا إنما هو إكمالٌ للصُّنع[1]، لا ٱستكمالٌ بالصُّنع.

وأيضًا؛ فإنه سبحانه فِعالُه عن كماله، فإنه كَمُلَ ففَعَل، لا أنَّ كماله عن فِعاله، فلا يقال: فَعَلَ فكَمُل، كما يقال للمخلوق[2].

وأيضًا؛ فإنَّ مَصْدرَ الحكمة ومتعلَّقها وأسبابها عنه سبحانه؛ فهو الخالق، وهو الحكيم، وهو الغنيُّ من كلِّ وجهٍ أكملَ الغِنىٰ وأتمَّه، وكمالُ الغِنىٰ والحمد في كمال القدرة والحكمة، والمحالُ أن يكون سبحانه وتعالىٰ فقيرًا إلىٰ غيره، فأمَّا إذا كان كلُّ شيءٍ فهو فقيرٌ إليه من كلِّ وجه، وهو الغنيُّ المطلقُ عن كلِّ شيء= فأيُّ محذورٍ في إثبات حكمته مع ٱحتياج مجموع العالم وكلِّ ما يقدَّرُ معه إليه [دون] غيره؟! وهل الغِنىٰ إلا ذلك؟!

ولله سبحانه في كلِّ صُنعٍ من صنائعه وأمرٍ من شرائعه حكمةٌ باهرة، وآيةٌ ظاهرة، تدلُّ علىٰ وحدانيَّته وحكمته وعلمه، وغِناهُ وقيُّوميَّته ومُلكِه، لا تنكرُها إلا العقولُ السَّخيفة، ولا تنبُو عنها إلا الفِطرُ المنكوسة.

ولله في كلِّ تسكينةٍ ... وتحريكةٍ أبدًا شاهدُ
وفي كلِّ شيءٍ له آيةٌ ... تدلُّ علىٰ أنه واحدُ[3]

وبالجملة؛ فنحن لا ننكرُ حكمةَ الله ولا نُساعِدُكم علىٰ جحدها لتسميتكم إياها: «أغراضًا» وإخراجِكم لها في هذا القالب، فالحقُّ لا يُنْكَرُ لسوء التَّعبير عنه، وهذا اللفظُ بدعيٌّ لم يَرِد به كتابٌ ولا سُنَّة، ولا أطلقَه أحدٌ

---

(١) (ت): «كمال للصنيع».

(٢) انظر: «بدائع الفوائد» (٢٨٧)، و«الصواعق المرسلة» (١٥٦٤).

(٣) تقدم تخريج البيتين (ص: ٦٤٢).

من أئمَّة الإسلام وأتباعهم علىٰ الله، وقد قال الإمام أحمد: «لا نُزِيلُ عن الله صفةً من صفاته لأجل شناعةٍ شُنِّعَت»[1]، فهل ننكرُ[2] صفات كماله سبحانه لأجل تسمية المعطِّلة والجهميَّة لها: «أعراضًا»[3]؟!

ولأرباب المقالات أغراضٌ في سوء التَّعبير عن مقالات خصومهم وتخيُّرهم لها أقبحَ الألفاظ، وحُسْن التَّعبير عن مقالات أصحابهم وتخيُّرهم لها أحسنَ الألفاظ، وأتباعُهم محبوسون في قيود تلك العبارات[4]، ليس معهم في الحقيقة سواها، بل ليس مع المتبوعين غيرها.

وصاحبُ البصيرة لا تَهُولُه تلك العباراتُ الهائلة، بل يجرِّدُ المعنىٰ عنها، ولا يكسُوه عبارةً منها، ثمَّ يَحْمِلُه علىٰ محلِّ الدَّليل السَّالم عن المعارِض، فحينئذٍ يتبيَّنُ له الحقُّ من الباطل، والحالي من العاطِل.

الوجه الخامس عشر: قولكم: «**مستندُ الاستحسان والاستقباح التَّديُّنُ بالشرائع**».

فيقال: لا ريب أنَّ التَّديُّن بالشرائع يقتضي الاستحسانَ والاستقباح، ولكنَّ الشرائعَ إنما جاءت بتكميل الفِطر وتقريرها، لا بتحويلها وتغييرها، فما كان في الفطرة مستحسَنًا جاءت الشريعةُ باستحسانه، فكَسَتْهُ حُسْنًا إلىٰ حُسْنه، فصار حسَنًا من الجهتين، وما كان في الفطرة مستقبَحًا جاءت

---

(١) (د، ق): «شناعة المشنعين». والمثبت من (ت) والمصادر المتقدمة في التعليق (ص: ٣٩٦).

(٢) (ت): «فهل ننكر».

(٣) انظر: «الصواعق المرسلة» (٤٣٩، ٩٣٥، ١٢١٣)، و«مدارج السالكين» (٣/ ٣٥٩).

(٤) (ت): «تلك المقالات».

الشريعةُ باستقباحه، فكَسَتْهُ قُبحًا إلىٰ قُبحه، فصار قبيحًا من الجهتين.

وأيضًا؛ فهذه القضايا مستحسَنةٌ ومستقبَحةٌ عند من لم تبلُغه الدَّعوة، ولم يقرَّ بنبوَّة.

وأيضًا؛ فمجيء الرَّسول بالأمر بحسَنها، والنهي عن قبيحها دليلٌ علىٰ نبوَّته، وعَلَمٌ علىٰ رسالته، كما قال بعض الصَّحابة وقد سئل عمَّا أوجبَ إسلامَه؛ فقال: «ما أمَر بشيءٍ فقال العقل: ليته نهىٰ عنه، ولا نهىٰ عن شيءٍ فقال العقل: ليته أمَر به»(١).

فلو كان الحُسْنُ والقُبْح لم يكن مركوزًا في الفِطر والعقول لم يكن ما أمَر به الرسولُ ونهىٰ عنه عَلَمًا من أعلام صِدقه، ومعلومٌ أنَّ شرعَه ودينَه عند الخاصَّة من أكبر أعلام صِدقه وشواهد نبوَّته، كما تقدَّم.

الوجه السَّادس عشر: قولكم في مَثارات الغَلط التي يَغْلَطُ الوهمُ فيها: **إنها ثلاثُ مثارات:**

الأولىٰ: أنَّ الإنسان يُطْلِقُ ٱسمَ القبيح علىٰ ما يخالفُ غرضَه، وإن كان يوافقُ غرضَ غيره، من حيث إنه لا يلتفتُ إلىٰ الغير، فإنَّ كلَّ طبعٍ مشغوفٌ بنفسه، فيقضي بالقُبح مطلقًا؛ [فأصاب في أصل الاستقباح](٢)، وأخطأ في إضافة القُبح إلىٰ ذات الشيء، وغَفَل عن كونه قبيحًا لمخالفة غَرَضِه، وأخطأ في حكمه بالقُبح مطلقًا، ومنشؤه عدمُ الالتفات إلىٰ غيره(٣).

---

(١) تقدم (ص: ٨٧٤).

(٢) ليست في الأصول. ويدلُّ عليها نصُّ كلام الغزالي المتقدم (ص: ٩٧٥).

(٣) انظر: (ص: ٩٧٥).

فحاصلُه أمران:

أحدهما: أنه إنما قضىٰ بالـحُسْن والقُبح لموافقته غَرَضَه ومخالفته.

الثَّاني: أنَّ هـذه الموافقـة والمخالفـة ليست عامَّةً في حقِّ كـلِّ شـخصٍ وزمانٍ ومكان، بل ولا في جميع أحوال الشَّخص.

هذا حاصلُ ما طوَّلتم به.

فيقال: لا ريب أنَّ الـحُسْن يوافقُ الغَرَض، والقُبحَ يخالفـه، لكـنَّ موافقـة هذا ومخالفة هذا هي لِمَا قام بكلِّ واحدٍ من الصِّفات التي أوجبَت الموافقـةَ والمخالفة؛ إذ لو كانا سواءً في نفس الأمر وذواتُهـما[1] لا تقتـضي حُسْنًا ولا قُبحًا لم يختَصَّ أحدُهما بالموافقة والآخرُ بالمخالفة، ولم يكن أحـدُهما بـما ٱختَصَّ به أولىٰ من العكس.

فما لجأتم إليه من موافقة الغَرض ومخالفته من أكبر الأدلَّة علىٰ أنَّ ذاتَ الفعـل متَّـصفةٌ بـما لأجلـه وافـق الغَـرض وخالفـه، وهـذا كموافقـة الغَـرض ومخالفته في الطُّعوم والأغذية والـرَّوائح؛ فـإنَّ مـا لاءم منهـا الإنسانَ ووافقـه مخالفٌ بالذَّات والوصف لمـا نـافَره منهـا وخالفَـه، ولـم تكـن تلـك الملاءمـةُ والمنافرةُ لمجرَّد العادة، بل لِمَا قـام بالـمُلائم والـمُنافِر مـن الـصِّفات؛ ففـي الخبز والماء واللَّحم والفاكهة من الصِّفات التي ٱقتضت ملاءمتها الإنسانَ مـا لـيس في الـتُّراب والحجـر والقَـصَب والعَـصْف وغيرهـا، ومـن سـاوىٰ بـين الأمرين فقد كابر حِسَّه وعقله.

فهكذا ما لاءم العقولَ والفِطر من الأعمال والأحوال وما خالفها هو لِـمَا

---

(١) (ق): «وذاتهما».

قام بكلٍّ منها من الصِّفات التي ٱختصَّت به، فأوجبَ الملاءمةَ والمنافرة؛ فملاءمةُ العدل والإحسان والبرِّ للعقول والفِطر والحيوان [هي] لِـمَا ٱختصَّت به ذواتُ هذه الأفعال من أمورٍ ليست في الظُّلم والإساءة[1]، وليست هذه الملاءمةُ والمنافَرةُ لمجرَّد العادة والتَّديُّن بالشرائع، بل هي أمورٌ ذاتيةٌ لهذه الأفعال، وهذا مما لا ينكرُه العقلُ بعد تصوُّره.

الوجه السَّابع عشر[2]: أنَّا لا ننكِرُ أنَّ للعادة واختلاف الزَّمان والمكان والإضافة والحال تأثيرًا في الملاءمة والمنافَرة، ولا ننكرُ أنَّ الإنسان يلائمُه ما ٱعتاده من الأغذية والمساكن والملابس، وينافِرُه ما لم يَعْتَدْه منها وإن كان أشرفَ منها وأفضل، ومن هذا إلفُ الأوطان، وحبُّ المساكن والحنينُ إليها.

ولكن هل يلزمُ من هذا أن تكون الملاءمةُ والمنافَرةُ كلُّها ترجعُ إلىٰ الإلف والعادة المجرَّدة؟ ومعلومٌ أنَّ هذا مما لا سبيل إليه؛ إذ الحكمُ علىٰ فردٍ جزئيٍّ من أفراد النَّوع لا يقتضي الحكمَ علىٰ جميع النَّوع، واستلزامُ الفرد المعيَّن من النَّوع للازمٍ معيَّنٍ لا يقتضي ٱستلزامَ النَّوع له، وثبوتُ خاصَّةٍ معيَّنةٍ للفرد الجزئيِّ لا يقتضي ثبوتها للنَّوع الكليِّ.

الوجه الثَّامن عشر: أنَّ غاية ما ذكرتم من خطأ الوهم في ٱعتقاده إضافةَ القُبح إلىٰ ذات الفعل، وحُكمه بالاستقباح مطلقًا، مما قد يَعْرِض في بعض الأفعال، فهل يلزمُ من ذلك أنه[3] حيث قضىٰ بهاتين القضيَّتين يكونُ غالطًا بالنسبة إلىٰ كلِّ فعل؟ ونحن إنما عَلِمنا غلطَه فيما غَلِط فيه لقيام الدَّليل

---

(١) (ت): «ليست من الظلم والإساءة».

(٢) وقع في أرقام الأوجه اضطراب في الأصول، والمثبت من (ط).

(٣) في الأصول: «أثر». وفي طرة (د، ق): «لعله: أنه»، وهو ما أثبتُّ.

العقليِّ علىٰ غلطه، فأمَّا إذا كان الدَّليلُ العقليُّ مطابقًا لحكمه فمِن أين لكم الحكمُ بغَلَطِه؟!

فإن قلتم: إذا ثبتَ أنه يغلطُ في حكمٍ ما لم يكن حكمُه مقبولًا؛ إذ لا ثقةَ بحكمه.

قلنا: إذا جوَّزتم أن يكون في الفطرة حاكمان: حاكمُ الوهم، وحاكمُ العقل، ونسبتم حُكمَ العقل إلىٰ حُكم الوهم[1]، وقلتم في بعض القضايا التي يجزم العقلُ بها: هي مِنْ حُكم الوهم= لم يَبْق لكم وثوقٌ بالقضايا التي يجزم بها العقلُ ويحكمُ بها؛ لاحتمال أن يكونَ مستندُها حُكمَ الوهم لا حُكمَ العقل، فلا بدَّ لكم من التفريق بينهما، ولا بدَّ للتفريق أن تكونَ قضاياه ضروريَّةً ٱبتداءً وانتهاءً، وإذا جوَّزتم أن يكونَ بعض القضايا الضروريَّة وهميَّةً لم يَبْق لكم طريقٌ إلىٰ التفريق!

الوجه التَّاسع عشر: أنَّ هذا الذي فرضتموه فيمن يستقبِحُ شيئًا لمخالفة غَرضِه ويستحسِنُه لموافقة غَرضِه، أو بالعكس؛ إنما مَوْرِدُه الحِسِّيَّاتُ غالبًا، كالمآكل والملابس والمساكن والمناكِح؛ فإنها بحسب الدَّواعي والميول والعوائد والمناسبات، فهو إنما يكونُ في الجزئيَّات[2] وأمَّا الكلِّيَّاتُ العقليةُ فلا يكاد يَعْرِضُ فيها ذلك[3]، فلا يكون العدلُ والصِّدقُ والإحسانُ حَسَنًا عند بعض العقول قبيحًا عند بعضها، كما يكون اللونُ الأسودُ مُشْتهًى حَسَنًا موافقًا لبعض النَّاس مبغوضًا لبعضهم، ومن ٱعتَبر هذا بهذا فقد خَرَجَ واعتَبر

(١) (ت): «ونسبتم حكم الوهم إلىٰ حكم العقل».
(٢) في الأصول: «الحركات». وهو تحريف.
(٣) (ق): «فلا تكاد تعرض ذلك».

الشيءَ بما لا يصحُّ ٱعتبارُه به.

ويؤيِّد هـذا **الوجه العشرون**: أنَّ العقل إذا حكم بقُبح الكذب والظُّلم والفواحش، فإنه لا يختلفُ حكمُه بذلك في حقِّ نفسه ولا غيره، بل يعلمُ أنَّ كلَّ عقلٍ يستقبحُها وإن كان يرتكبُها لحاجته أو جهلِه، فكما أصابَ في ٱستقباحها أصابَ في نسبة القُبح إلىٰ ذاتها، وأصابَ في حُكمه بقُبحها مطلقًا، ومن غلَّطه في بعض هذه الأحكام فهو الغالطُ عليه.

وهذا بخلاف ما إذا حَكَمَ باستحسان مطعمٍ أو ملبسٍ أو مسكنٍ أو لونٍ فإنه يعلمُ أنَّ غيرَه يحكمُ باستحسان غيره، وأن هذا مما يختلفُ باختلاف العوائد والأمم والأشخاص، فلا يحكمُ به حكمًا كلِّيًّا إلا حيث يعلمُ أنه لا يختلف، كما يحكمُ حكمًا كلِّيًّا بأنَّ كلَّ ظمآنٍ يستحسنُ شربَ الماء ما لم يَمْنَع منه مانع، وكلَّ مَقْرورٍ يستحسنُ لباسَ ما فيه دِفؤه ما لم يَمْنَع منه مانع، وكذلك كلُّ جائعٍ يستحسنُ ما يَدْفعُ به سَوْرَة الجوع.

فهذا حكمٌ كلِّيٌّ[1] في هذه الأمور المحسوسة لا غَلَط فيه، مع كون المحسوسات عُرضةً لاختلاف النَّاس في ٱستحسانها واستقباحها بحسب الأغراض والعوائد والإلف، فما الظَّنُّ بالأمور الكلِّيَّة العقليَّة التي لا تختلف، إنما هي نفيٌ وإثبات؟!

الوجه الحادي والعشرون: قولكم: «**مِنْ مَشارات الغَلَط: أنَّ ما هو مخالفٌ للغَرض في جميع الأحوال إلا في حالةٍ نادرة، قد لا يَلْتَفِتُ**[2]

(١) «كلي» ليست في (ت).

(٢) في الأصول: «بل لا يلتفت». وهو تحريف.

الوهمُ إلىٰ تلك الحالة النَّادرة، بل لا يخطُر بالبال، فيقضي بالقُبح مطلقًا؛ لاستيلاء قُبحِه علىٰ قلبه، وذهاب الحالة النَّادرة عن ذِكره، كحُكمِه[1] علىٰ الكذب بأنه قبيحٌ مطلقًا، وغفلته عن الكذب [الذي] يستفادُ به عصمةُ دم نبيٍّ أو وليٍّ.

وإذا قضىٰ بالقُبح مطلقًا واستمرَّ عليه مدَّةً، وتكرَّر ذلك علىٰ سمعه ولسانه، ٱنغَرس في قلبه ٱستقباحٌ منفِّرٌ[2]...» إلىٰ آخره[3].

فمضمونه ـ بعد الإطالة ـ أنه لو كان الكذبُ قبيحًا لذاته لما تخلَّف عنه القُبح، ولكنه يتخلَّف إذا تضمَّن عصمةَ دم نبيٍّ أو وليٍّ، ففي هذه الحالة ونحوها لا يكونُ قبيحًا، وهي حالةٌ نادرةٌ لا تكاد تخطُر بالبال، فيقضي العقلُ بقُبح الكذب مطلقًا، ويغفلُ عن هذه الحالة، وهي تنافي حكمَه بقُبحه مطلقًا، ثمَّ يترك[4] ويَنْشَأ علىٰ ذلك الاعتقاد، فيَظنُّ أنَّ قُبحَه لذاته مطلقًا. وليس كذلك.

وهذا ـ بعد تسليمه ـ لا يمنعُ كونَه قبيحًا لذاته وإن تخلَّف القبحُ عنه لمعارضٍ راجح، كما أنَّ الاغتذاء بالميتة والدَّم ولحم الخنزير يوجبُ نباتًا خبيثًا وإن تخلَّف عنه ذلك عند المَخْمَصة.

كيف، وقد بيَّنَّا أنَّ القُبحَ لا يتخلَّف عن الكذب أصلًا، وأمَّا إذا تضمَّن عصمةَ وليٍّ فالحسَنُ إنما هو التَّعريض، والصِّدقُ لا يقبُح أبدًا، وإنما القبيحُ

---

(١) في الأصول: «فحكمه». وهو تحريف.

(٢) (ت): «مفتقر». (ق، د): «مستقر». (ط): «مستند». وكله تحريف.

(٣) انظر: (ص: ٩٧٥).

(٤) كذا في (ت). ولم تحرَّر في (د، ق). ولستُ منها علىٰ ثلج.

الإعلامُ به، وفرقٌ بين الخبر والإخبار، فالقُبح إنما وقعَ في الإخبار لا في الخبر.

ولو سلَّمنا ذلك كلَّه؛ فتخلُّف الحُكم العقليِّ لقيام مانعٍ أو لفوات شرطٍ غيرُ مستنكَر.

فهذه الشُّبهة مِنْ أضعف الشُّبه[1]، وحَسْبك ضعفًا بحكمٍ إنما يستندُ إليها وإلىٰ أمثالها!

الوجه الثَّاني والعشرون: أنَّ الوهمَ قد سبق إلىٰ العكس[2]، كمن يرىٰ شيئًا مقرونًا بشيءٍ فيَظنُّ الشيءَ لا محالة مقرونًا به مطلقًا، ولا يدري أنَّ الأخصَّ أبدًا مقرونٌ بالأعمِّ، مِنْ غير عكس.

وتمثيلكم ذلك بنُفرة السَّليم من الحَبل المرقَّش، ونفور الطَّبع عن العسل إذا شُبِّه بالعَذِرَة، إلىٰ آخر ما ذكرتم من الأمثال[3]، كنُفرة الطَّبع عن الحسناء ذات الاسم القبيح، ونُفرة الرَّجُل عن البيت الذي فيه الميِّت، ونُفرة كثيرٍ من النَّاس عن الأقوال الصَّحيحة التي تضافُ إلىٰ من يسيئون الظَّنَّ بهم.

فنحن لا ننكرُ أنَّ للوهم تأثيرًا في النُّفوس وفي الحبِّ والبُغض، بل هو غالبٌ علىٰ أكثر النُّفوس في كثيرٍ من الأحوال، ولكن إذا سُلِّط عليه العقلُ الصَّريحُ تبيَّن غلطُه، وأنَّ ما حَكَم به إنما هو موهومٌ لا معقول.

كما إذا سُلِّط العقلُ الصَّريحُ[4] والحِسُّ علىٰ الحَبل المرقَّش تبيَّن أنَّ نُفرة الطَّبع عنه مستندُها الوهمُ الباطل.

---

(١) (ت): «أعظم الشبه».

(٢) أي: قولكم بأن من مثارات الغلط: سبقُ الوهم إلىٰ العكس.

(٣) انظر: (ص: ٩٧٦).

(٤) «الصريح» ليست في (ت).

وكذلك إذا سُلِّط الذَّوقُ والعقلُ علىٰ العسل تبيَّن أنَّ نُفرة الطَّبع عنه مستندُها الوهمُ الكاذب.

وإذا تأمَّل الطَّرفُ محاسنَ الجميلة البديعة الجمال تبيَّن أنَّ نُفرتَه عنها لقُبح ٱسمها وهمٌ فاسد.

وإذا سُلِّط العقلُ الصَّريحُ علىٰ الميِّت تبيَّن أنَّ نُفرة الرَّجل عنه لتَوهُّم حركته وثَوَرانه خيالٌ باطلٌ ووهمٌ فاسد.

وهكذا نظائر ذلك.

أفترىٰ يَلْزَمُ من هذا أنَّا إذا سلَّطنا العقلَ الصَّريحَ علىٰ الكذب، والظُّلم، والفواحش، والإساءة إلىٰ النَّاس، وكُفران النِّعم، وضَرْب الوالدين، والمبالغة في إهانتهما وسبِّهما، وأمثال ذلك= تبيَّن أنَّ حُكمَه بقُبحِها وهمٌ منه، ليكون نظيرَ ما ذكرتم من الأمثلة؟!

وهل في الاعتبار أفسدُ من ٱعتباركم هذا؟!

فإنَّ الحُكمَ فيما ذكرتم قد تبيَّن بالعقل الصَّريح والحِسِّ أنه حكمٌ وهميٌّ، ونحن لا ننازعُ فيه ولا عاقل؛ لأنَّا لمَّا سلَّطنا عليه العقلَ والحِسَّ ظهر أنَّ مستندَه الوهم، وأمَّا في القضايا التي رُكِّبَ في العقول والفِطر حُسْنُها وقُبحها فإنَّا إذا سلَّطنا العقلَ الصَّريحَ عليها لم يحكُم لها بخلاف ما هي عليه أبدًا، إلا أن يَلْجَؤوا إلىٰ دبُّوس الشِّلاق[1]؛ وهو الصِّدقُ المتضمِّنُ هلاكَ

---

(١) الدبُّوس: هراوةٌ مُدَمْلَكةُ الرأس، شديدة البأس. والشِّلاق: لعبةٌ داميةٌ في العهد المملوكي، يتقاتلُ فيها الفريقان أشدَّ القتال، وكان يترتبُ عليها شرٌّ كبيرٌ ومفاسد بدمشق، كما يقول الذهبي، ووصفها القزوينيُّ في «آثار البلاد» (١٢٣). =

وليٍّ والكذبُ المتضمِّنُ عِصْمَته، وليس معكم ما تصُولون به سواه، وقد بيَّنَّا حقيقةَ الأمر فيه بما فيه كفاية(١)، وحتىٰ لو كان الأمرُ فيهما كما ذكرتم قطعًا لم يجُز أن يُبْطَل بهما ما ركَّبه الله في العقول والفِطر وألزَمها إياه ٱلتزامًا لا ٱنفكاك لها عنه، مِنْ ٱستحسان الحسَن، واستقباح القبيح والحكم بقُبحه، والتَّفرِقة العقلية ـ التَّابعة لذواتهما وأوصافهما ـ بينهما.

وقد أنكر الله سبحانه علىٰ العقول التي جوَّزت أن يجعل اللهُ فاعلَ القبيح وفاعلَ الحسَن سواءً، ونزَّه نفسَه عن هذا الظَّنِّ وعن نسبة هذا الحكم الباطل إليه، ولولا أنَّ ذلك قبيحٌ عقلًا لما أنكره علىٰ العقول التي جوَّزته؛ فإنَّ الإنكار إنما كان يتوجَّه عليهم بمجرَّد الشَّرع والخبر لا بإفساد ما ظنُّوه عقلًا.

ولا يقال: «فلو كان هذا الحكمُ باطلًا قطعًا لما جوَّزه أولئك العقلاء»؛

= انظر: «تاريخ الإسلام» (١٤/ ٣٦١، ١٥/ ٦١٤، ٨٩٧)، و«السلوك» للمقريزي (٢/ ٦٩٥، ٣/ ١٧٠)، و«الخطط» (٢/ ٩٦)، و«النجوم الزاهرة» (١٠/ ١٢٢)، و«المدخل» لابن الحاج (٢/ ٥٣).

والفعل منها: يُشَالِق، ويَشْتَلِق. وأصل المادة من الشَّلْق، وهو الضَّرب. وليست بعربيةٍ محضة. انظر: «العين» (٥/ ٤١)، و«الجمهرة» (٨٧٥).

ولشدَّة بأس هذا الدبُّوس في الشَّلاق فهو كنايةٌ عن أمضىٰ ما يعتمدُ عليه المرء، وأبلغه نكاية. وكان البلقيني يحفظ مختصر المنذري لسنن أبي داود ويستشهدُ به، ويقول: «هو دبُّوسٌ شافٍ»!. انظر: «لحظ الألحاظ» لابن فهد (١٣٩).

وقد وردت هذه الكناية الغريبة في مواضع من كتب المصنف. انظر: «الكافية الشافية» (٢/ ٥٣٣)، وما مضىٰ من الكتاب (ص: ٣٦).

وتحرفت «الشلاق» في بعض الأصول، (ق): «السلاق»، (ت): «التلاق»، وفي بعض أصول «الكافية»: «الشقاق».

(١) انظر: (ص: ٩٤٨).

لأنَّ هذا ٱحتجاجٌ بعقول أهل الشرك الفاسدة التي عابها اللهُ وشَهِدَ عليهم بأنهم لا يعقلون، وشَهِدُوا علىٰ أنفسهم بأنهم لو كانوا يسمعون أو يعقلون ما كانوا في أصحاب السَّعير.

وهل يقال: إنَّ ٱستحسانَ عبادة الأصنام بعقولهم، واستحسانَ التَّثليث والسُّجود للقمر وعبادة النَّار وتعظيم الصَّليب، يدلُّ علىٰ حُسْنها؛ لاستحسان بعض العقلاء لها؟!

فإن قيل: فهذا حجَّةٌ عليكم؛ فإنَّ عقول هؤلاء قد قضت بحُسنها، وهي أقبحُ القبائح.

قيل: ما مثَلنا ومثَلكم في ذلك إلا كمثَل من قال: إذا كان الأحولُ يرىٰ القمرَ ٱثنين لم يَبْق لنا وثوقٌ برؤية الصحيح العينَين له واحدًا، وإن كان المَحرورُ[1] يجدُ طعمَ الماء العَذب والعسل مُرًّا لم يَبْق لنا وثوقٌ[2] بكون صحيح الفم يذوقُه عذبًا وحُلوًا، وإذا كان صاحبُ الفهم السَّقيم يعيبُ القولَ الصَّحيح ويشهدُ ببطلانه لم يَبْق لنا وثوقٌ بشهادة صاحب الفهم المستقيم بصحَّته، إلىٰ أمثال ذلك.

فإذا كانت فطرةُ أمَّةٍ من الأمم وشِرذمةٍ من النَّاس وعقولُهم قد فَسَدَت، فهل يلزمُ من هذا إبطالُ شهادة العقول السَّليمة والفِطر المستقيمة؟!

ولو صحَّ لكم هذا الاعتراض لبَطَل ٱستدلالكم علىٰ كلِّ منازعٍ لكم في كلِّ مسألة؛ فإنه عاقلٌ وقد شَهِد عقلُه بها بخلاف قولكم!

---

(١) وهو من غلبت عليه الحرارة، ضد المبرود. وخصُّوه في كتب اللغة بمن تداخَلته حرارةُ الغيظ. انظر: «اللسان» (حرر).

(٢) من قوله: «برؤية الصحيح...» إلىٰ هنا ساقطٌ من (ق).

وكفىٰ بهذا فسادًا وبطلانًا، وكفىٰ بردِّ العقول وسائر العقلاء له، والحمدُ لله ربِّ العالمين.

الوجه الثَّالث والعشرون: قولكم: «**إنَّ المَلِك العظيمَ إذا رأىٰ مسكينًا مُشْرِفًا علىٰ الهلاك ٱسْتَحْسَنَ إنقاذَه، والسَّببُ في ذلك دفعُ الأذىٰ الذي يَلْحَقُ الإنسانَ مِنْ رِقَّة الجنسية، وهو طبعٌ يستحيلُ الانفكاكُ عنه...**»[1] إلىٰ آخره= كلامٌ في غاية الفساد.

فإنَّ مضمونه أنَّ هذا الإحسانَ العظيمَ والتَّنزُّل مِنْ مثل هذا الملك القادر إلىٰ الإحسان إلىٰ مجهُودٍ مَضرورٍ قد مسَّه الضُّرُّ، وتقطَّعت به الأسباب، وانقطعت به الحِيَل= ليس فعلًا حسنًا في نفسه، ولا فرق عند العقل بين ذلك وبين أن يُلقِي عليه حجرًا يُغْرِقُه، وإنما مال إليه طبعُه لرقَّة الجنسيَّة، ولتصويره نفسَه في تلك الحال واحتياجه إلىٰ من يُنْقِذُه، وإلا فلو جرَّدنا النَّظرَ إلىٰ ذات الفعل، وضَرَبنا صفحًا عن لوازمه وما يقترنُ به ويبعثُ عليه، لم يَقْضِ العقلُ بحُسنه، ولم يفرِّق بينه وبين إلقاء حجرٍ عليه حتىٰ يُغْرِقَه!!

فهذا قولٌ يكفي في فساده مجرَّدُ تصوُّره، وليس في المقدِّمات البديهيَّة ما هو أجلىٰ وأوضحُ من كون مثل هذا الفعل حسنًا لذاته حتىٰ يُحْتَجَّ بها عليه؛ فإنَّ الاحتجاج إنما يكونُ بالأوضح علىٰ الأخفىٰ، فإذا كان المطلوبُ المستَدلُّ عليه أوضحَ من الدَّليل كان الاستدلالُ عناءً وكُلْفَة، ولكنْ تُصَوَّرُ الدَّعوىٰ ومُقابِلتُها تصويرًا مجرَّدًا، ويُعْرَضان علىٰ العقول التي لم يَسْبِق إليها تقليدُ الآراء، ولم يتواطأ عليها ويتلقَّاها صاغرٌ عن كابر، وولدٌ عن والد، حتىٰ نَشَأت معها بنشوئها، فهي تسعىٰ في نُصرتها بما دَبَّ ودَرَجَ من الأدلَّة؛

---

(١) انظر: (ص: ٩٧٨).

لاعتقادها ـ أوَّلًا ـ أنها حقٌّ في نفسها؛ لإحسانها الظَّنَّ بأربابها، فلو تجرَّدَت من حبٍّ من والَتْهُ وبُغض من خالفَته، وجرَّدَت النَّظر، وصابرَت العلمَ، وتابعَت المسيرَ في المسألة إلىٰ آخرها= لأوشَك أن تعلَم الحقَّ من الباطل، ولكن حبُّك الشيءَ يُعْمِي ويُصِمُّ[1]، والنَّاظرُ بعَيْن البُغض يَرىٰ المحاسنَ مساوىء، هذا في إدراك البصر مع ظهوره ووضوحه، فكيف في إدراك البصيرة، لا سيَّما إذا صادفَ مُشْكِلًا، فهذه بليَّةُ أكثر العالَم.

فإن تَنْجُ منها تَنْجُ مِنْ ذي عَظِيمةٍ وإلا فإني لا إخالُكَ ناجِيا[2]

الوجه الرَّابع والعشرون: أنَّ ٱقتران هذه الأمور التي ذكرتموها، مِنْ رِقَّة الجنسيَّة، وتَصَوُّر نفسِه بصورة[3] من يريدُ إنقاذَه، ونحوها، هي أمورٌ تقترنُ بهذا الإحسان، فيقوىٰ الباعثُ علىٰ فعله، ولا يوجبُ تجرُّدَه عن وصفٍ يقتضي حُسْنَه، وأن لا تكون ذاتُه مقتضيةً لحُسْنه، وإن ٱقتَرن بفاعله[4] هذه الأمور.

---

(١) مثلٌ مشهور. انظر: «جمهرة الأمثال» (١/ ٣٥٦).
وروي مرفوعًا بإسنادٍ ضعيف. وروي موقوفًا، وهو أشبه. انظر: «المقاصد الحسنة» (٢١٦)، و«السلسلة الضعيفة» (١٨٦٨).

(٢) البيت للأسود بن سريع في «البيان والتبين» (١/ ٣٦٧)، و«المعارف» لابن قتيبة (٥٥٧) وقال: «فسرقه الفرزدق». ونُسِب للفرزدق في مصادر كثيرة، وليس في ديوانه. انظر: «طبقات فحول الشعراء» (١٨٢، ٣٦٣)، و«التمثيل والمحاضرة» (٦٩). وورد في مصادر أخرىٰ منسوبًا لذي الرمَّة، ولعسعس بن سلامة.

(٣) (ق، د): «تصوره». (ت): «تصور». والمثبت من (ط).

(٤) (ت): «بفاعليه».

وما مثَلكم في ذلك إلا كمثَل من قال: إنَّ تناول الأطعمة والأغذية والأدوية ليس حَسَنًا لذاته، فإنه يقترنُ بتناولها مِنْ لَذْعَة المِرَّة لفم المعدة[1] ما يوجبُ نزوعَها إلىٰ طلب الغذاء لقيام البِنية، وكذلك الأدويةُ وغيرها.

ومعلومٌ أنَّ هذه البواعثَ والدَّواعي وأسبابَ الميول لا تنافي الاقتضاءَ الذَّاتيَّ وقيامَ الصِّفات التي تقتضي الانتفاعَ بها، فكذلك تلك البواعثُ والدَّواعي وأسبابُ الميول التي تحصُل لفاعل الإحسان، ومُنْقِذ الغريق والحريق، ومُنْجِي الهالك، لا تنافي ما عليه هذه الأفعالُ في ذواتها من الصِّفات التي تقتضي حُسْنَها وقُبْحَ أضدادها.

الوجه الخامس والعشرون: قولكم: «**إنه يقدِّرُ نفسَه في تلك الحال، ويقدِّرُ غيرَه مُعْرِضًا عن الإنقاذ، فيستقبحُه منه، لمخالفته غرضَه، فيَدْفَعُ عن نفسه ذلك القُبْحَ المتوهَّم**»[2].

فيقال: هذا القُبح المتوهَّمُ إنما نَشَأ عن القُبح المتحقِّق في ترك الإحسان إليه مع قدرته عليه وعدم تضرُّره به، فالقُبح محقَّقٌ في ترك إنقاذه، ومتوهَّمٌ في تصويره نفسَه بتلك الحال وعدم إنقاذ غيره له، فلولا تلك الحقيقةُ لم يحكُم العقلُ بهذا القُبح الموهوم، وكونُ الإنقاذ موافقًا للغَرض وتركُه مخالفًا له لا ينفي أن يكون في ذاته حَسَنًا وقبيحًا، وإنما[3] وافقَ الغَرض

---

(١) تحرفت في الأصول «للذعة» إلىٰ: لذة. ومن شأن المِرَّة أن تلذع فمَ المعدة، فتحرِّك شهوة الجوع بحموضتها وتثيرها. انظر: «الإحياء» (٤/ ١١٤)، و«القانون» (١/ ١٦، ٦٢، ٧٣)، و«الحاوي» (٢/ ٢١١) و«أيمان القرآن» (٥٩٠).

(٢) انظر: (ص: ٩٧٩).

(٣) في الأصول: «ملائما». وهو تحريف.

وخالفه لما ٱتصفت به ذاتُه من الصِّفات المقتضية لهذه الموافقة والمخالفة.

الوجه السَّادس والعشرون: قولكم: «**فلو فُرِض هذا في بهيمةٍ أو شخصٍ لا رِقَّة فيه، فيبقىٰ أمرٌ آخر، وهو طلبُ الثَّناء علىٰ إحسانه**»[(١)].

فيقال: طلبُ الثَّناء يقتضي أنَّ هذا الفعلَ مما يتعلَّقُ الثَّناء به، وما ذاك إلا لأنه في نفسه علىٰ صفةٍ تقتضي الثَّناءَ علىٰ فاعله، ولو كان هذا الفعلُ مساويًا لضدِّه في نفس الأمر لم يتعلَّق الثَّناءُ به والذَّمُّ بضدِّه، وفِعْلُه لتوقُّع الثَّناء لا ينفي أن يكون علىٰ صفةٍ لأجلها ٱستحقَّ فاعلُه الثَّناء، بل هو باقتضاء ذلك أولىٰ مِنْ نفيه.

الوجه السَّابع والعشرون: قولكم: «**فإن فُرِض في موضعٍ يستحيلُ أن يُعْلَم، فيبقىٰ ميلٌ وترجيحٌ يضاهي نُفرة طبع السَّليم عن الحَبل، وذلك أنه رأىٰ هذه الصُّورة مقرونةً بالثَّناء، فيظُنُّ أنَّ الثَّناء مقرونٌ بها بكلِّ حال، كما أنه لما رأىٰ الأذىٰ مقرونًا بصورة الحَبل، وطبعُه ينفرُ عن الأذىٰ، فينفِرُ عن المقرون به؛ فالمقرونُ باللذيذ لذيذ، والمقرونُ بالمكروه مكروه**»[(٢)].

فيقال: يا عجبًا، كيف يُرَدُّ أعظمُ الإحسان الذي فَطر اللهُ عقولَ عباده وفِطَرهم علىٰ ٱستحسانه[(٣)]، حتىٰ لو تُصُوِّر نُطْقُ الحيوان البهيم لشَهِد باستحسانه= إلىٰ مجرَّد وهمٍ وخيالٍ فاسدٍ يُشْبه نُفرةَ طبع الرَّجل السَّليم[(٤)] عن حَبلٍ مرقَّش؟!

---

(١) انظر: (ص: ٩٧٩).

(٢) انظر: (ص: ٩٧٩).

(٣) (ق): «احسانه». وهو تحريف.

(٤) السليم: الملدوغ. كما تقدم.

فتأمَّل كيف تحمِلُ نُصْرَةُ[1] الآراء المتقلَّدة وبُغض مخالفيها[2] علىٰ أمثال هذه الشُّنَع[3].

وهل سوَّىٰ اللهُ سبحانه في العقول والفِطر بين إنقاذ الغريق والحريق، وتخليص الأسير من عدوِّه، وإحياء النُّفوس، وبين نُفْرَة طبع السَّليم عن حبلٍ مرقَّشٍ لتوهُّمه أنه حَيَّة؟!

وقد كان مجرَّدُ تصوُّر هذه الشُّبهة[4] كافيًا في العلم ببطلانها، ولكنَّا زِدنا الأمرَ إيضاحًا وبيانًا.

الوجه الثَّامن والعشرون: قولكم: «الإنسانُ إذا جالَس من عَشِقَه في مكان، فإذا ٱنتهىٰ إليه أحسَّ في نفسه تَفرِقَةً بين ذلك المكان وغيره»، واستشهادكم علىٰ ذلك بقول الشاعر:

* أمُرُّ علىٰ الدِّيار ديارِ ليلىٰ *

وقوله:

* وحَبَّبَ أوطانَ الرِّجال إليهمُ *[5]

فيقال: لا ريب أنَّ الأمرَ هكذا، ولكن هل يلزمُ من هذا ٱستواءُ الصِّدق والكذب في نفس الأمر، واستواءُ العدل والظُّلم والبرِّ والفُجور والإحسان

---

(١) مهملة في (د). وفي (ت، ق): «بصره». (ط): «نفرة». وكلاهما تحريف.

(٢) في الأصول: «مخالفتها». والمثبت أشبه.

(٣) أي: القبائح.

(٤) (ت): «الشبه».

(٥) انظر: (ص: ٩٨٠). وسلف تخريج البيتين هناك.

والإساءة؟!

بل هذا المثال نفسُه حجَّةٌ عليكم، فإنه لم يَمِل طبعُه إلىٰ ذلك المكان مع مساواته لجميع الأمكنة عنده، وكذلك حنينُه إلىٰ وطنه ومحبتُه له، وكذلك حنينُه إلىٰ إلْفِه من النَّاس وغيرهم؛ فإنَّ هذا لا يقعُ منه مع تساوي تلك الأماكن والأشخاص عنده، بل لظنِّه ٱختصاصَها بأمورٍ لا توجدُ في سواها، فترَتَّبَ ذلك الحبُّ والميلُ علىٰ هذا الظَّنِّ.

ثمَّ له حالان:

أحدهما: أن لا يكون كما ظنَّه[1]، بل ذلك المكانُ أو الشخصُ مُساوٍ لغيره، وربَّما يكون غيرُه أكملَ منه في الأوصاف التي تقتضي حبَّه والميلَ إليه، فهذا إذا سُلِّط العقلُ والحسُّ[2] علىٰ سبب مَيْله وحبِّه عُلِمَ أنه مجرَّدُ إلفٍ أو عادةٍ أو تذكُّرٍ أو تخيُّل.

وهذا الوهمُ مستنِدٌ إلىٰ ما تقرَّر في العقل من أنَّ ٱختصاصَ الحبِّ والميل بالشيء دونَ غيره لِـمَا ٱختصَّ به من الصِّفات التي ٱقتضت ذلك، وكذلك تعلُّق النُّفرة والبغض به، ثمَّ يَغْلِبُ الوهمُ حتىٰ يتخيَّل تلك الصِّفات ثابتةً[3] في المحلِّ، وليست فيه، بل يكونُ المحلُّ مقارِنًا تلك الصِّفات[4]،

---

(١) في الأصول: «أن يكون كما ظنه». وأرجو أن الصواب ما أثبت، والحالة الثانية التي طواها المصنف هي: أن يكون كما ظنه.

(٢) (ت): «والحسن». تحريف.

(٣) مهملةٌ في (ق، د). وفي (ط): «بائنة عن المحل». وهو غلط.

(٤) من قوله: «تلك الصفات ثابتة...» إلىٰ هنا ساقط من (ت).

فيُحِبُّ ويُبْغِضُ لأجل تلك المقارنة[1]، فمقارِنُ المحبوب محبوبٌ، ومقارنُ المكروه مكروه، كقوله:

وما حُبُّ الدِّيار شَغَفْنَ قلبي ولكنْ حُبُّ من سَكَنَ الدِّيارا

وقولِ الآخر:

إذا ذَكَروا أوطانَهم ذَكَّرَتهمُ عُهودًا جَرَت فيها فَحَنُّوا لذلِكا

الوجه التَّاسع والعشرون: قولكم: «**إنَّ الصَّبرَ علىٰ السَّيف في ترك كلمة الكفر لا يستحسنُه العقلاءُ لولا الشرع، بل ربَّما ٱستقبَحوه، إنَّما يُستَحسَنُ للثَّواب أو الثَّناء بالشجاعة، وكذلك بالصَّبر[2] علىٰ حِفظ السرِّ والوفاء بالعهد، لِمَا في ذلك من المصالح، فإن فُرِض حيث لا ثناء فيه فقد وُجِدَ مقرونًا بالثَّناء، فيبقىٰ ميلُ الوهم للمقرون**»[3].

فيقال لكم: ٱستحسانُ الشرع له مطابقٌ لاستحسان العقل لا مخالف، وكذلك ٱنتظارُ الثَّواب به هو لحُسْنه في نفسه.

وكذلك المصالحُ المترتِّبةُ علىٰ حِفظ السرِّ والوفاء بالعهد هي لِمَا قام بذوات هذه الأفعال من الصِّفات التي أوجبت المصالح؛ إذ لو ساوت غيرَها لم تكن باقتضاء المصلحة أولىٰ منها.

وقولكم: «**إنه إذا فُرِض حيث لا ثناء، يبقىٰ[4] ميلُ الوهم للمقارنة**»، فقد

---

(١) (د، ق): «المفارقة». وهو تحريف.

(٢) كذا في الأصول. ولعل الصواب حذف باء الجر.

(٣) انظر: (ص: ٩٨٠).

(٤) غير محررة في (د). وفي (ق، ت): «ينفي». وهو تحريف.

تقدَّم أنَّ هذا الميلَ تبعٌ للحقيقة، وأنه يستحيلُ وجودُه في فعلٍ لا تقتضي ذاتُه المصلحةَ والاستحسان، وأنَّ حصولَ الوهم المقارن تبعٌ للحقيقة الثَّابتة؛ لاستحالة حصول هذا الوهم في فعلٍ لا تكونُ ذاتُه مَنْشَأً للأمر الموهوم[1]، فيتوهَّمُ الذِّهنُ حيث تنتفي الحقيقة.

الوجه الثَّلاثون: قولكم: «**إنَّ من عَرَضت له حاجة، وأمكنَ قضاؤها بالصِّدق والكذب، فإنه يُؤثِرُ الصِّدقَ لأنه وَجَده مقرونًا بالثَّناء، فهو يُؤثِره لما يقترنُ به من الثَّناء**»[2].

فجوابه أيضًا ما تقدَّم، وأنَّ ٱقترانَه بالثَّناء لِمَا ٱختُصَّ به من الصِّفاتِ التي ٱقتضت الثَّناءَ علىٰ فاعله.

كيف، والكذبُ متضمِّنٌ لفساد نظام العالم، ولا يمكن قيامُ العالم عليه، لا في معاشهم ولا في معادهم، بل هو متضمِّنٌ لفساد المعاش والمعاد؟! ومفاسدُ الكذب اللازمةُ له معلومةٌ عند خاصَّة النَّاس وعامَّتهم.

كيف، وهو منشأ كلِّ شرٍّ وفساد، وشرُّ الأعضاء لسانٌ كذوب[3]؟!

وكم قد أُزيلت بالكذب مِنْ دُولٍ وممالِك، وخرِّبت به مِنْ بلاد، واستُلِبت به مِنْ نِعَم، وتعطَّلت به مِنْ معايش، وفَسَدَت به مِنْ مصالح، وغُرِسَت به مِنْ عداوات، وقُلِعَت به مِنْ مودَّات، وافتَقر به غنيٌّ، وذَلَّ به عزيزٌ، وهُتِكَت به مَصُونةٌ، ورُمِيَت به محصَنةٌ، وخَلَت به دُورٌ وقصور،

---

(١) (ت): «وأن حصول الوهم المقارن مع الحقيقة الثانية».

(٢) انظر: (ص: ٩٨١).

(٣) انظر: «روضة العقلاء» (٥٢)، و«حلية الأولياء» (١/ ٢٨٨).

وعمِّرت به قبور، وأُزيل به أُنس، واستُجلِبت به وَحْشَة، وأُفسِد بـه بـين الابـن وأبيه، وغـاض بـين الأخ وأخيـه(١)، وأحـال الـصَّديقَ عـدوًّا مبينًـا، ورَدَّ الغنـيَّ العزيزَ ذليلًا مسكينًا!

وكم فرَّق بين الحبيب وحبيبه، فأفسَد عليـه عِيشتَه ونغَّـص عليـه حياتَـه! وكم جَلا عن الأوطان! وكم سوَّد مِنْ وجوه، وطمَس مِـنْ نـور، وأعمـىٰ مِـنْ بصيرة، وأفسَد مِنْ عقل، وغيَّر مِنْ فِطرة، وجلَب مِن مَعَرَّة، وقطِّعت بـه [مِـن] السُّبل، وعَفَت به [مِنْ] معالم الهداية، ودَرَسَت به مِنْ آثار النُّبوَّة، وخَفِيَـت بـه مِنْ طرق الرَّشاد، وتعطَّلت به مِنْ مصالح العباد في المعاش والمعاد!

وهذا وأضعافُه ذرَّةٌ من مفاسده وجناحُ بعوضةٍ من مضارِّه ومَـقابِحه(٢)، وإلا فما يجلِبُه من غـضب الرَّحمن، وحِرمـان الجِنـان، وحلـول دار الهـوان، أعظمُ من ذلك.

وهل مُلِئت الجحيمُ إلا بأهل الكـذب، الكـاذبين علـىٰ الله وعلـىٰ رسـوله وعلىٰ دينه وعلىٰ أوليائه، المكذِّبين بالحقِّ حَـمِيَّةً وعـصبيَّـةً جاهليَّـة؟! وهـل عُمِّرت الجِنانُ إلا بأهل الصِّدق، الصَّادقين المصدِّقين بالحقِّ؟!

قال تعالىٰ: ﴿فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن كَذَبَ عَلَى ٱللَّهِ وَكَذَّبَ بِٱلصِّدْقِ إِذْ جَآءَهُۥٓ ۚ أَلَيْسَ فِى جَهَنَّمَ مَثْوًى لِّلْكَٰفِرِينَ ﴿٣٢﴾ وَٱلَّذِى جَآءَ بِٱلصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِۦٓ ۙ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُتَّقُونَ ﴿٣٣﴾ لَهُم مَّا يَشَآءُونَ عِندَ رَبِّهِمْ ۚ ذَٰلِكَ جَزَآءُ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [الزمر: ٣٢ - ٣٤].

---

(١) نقَص ما بينهما من المودة.

(٢) (ق، د): «ومصالحه». وهو تحريف. وسقطت من (ت).

وإذا كانت هذه حال الكذب والصِّدق، أفليس مِنْ أبطل الباطل دعوىٰ تساويهما، وأنَّ العقلَ إنما يُؤثِرُ الصِّدقَ لتوهُّم ٱقترانه بالثَّناء، وإنما يتجنَّبُ الكذبَ لتوهُّم ٱقترانه بالقُبح، كتوهُّم ٱقتران اللَّسْع في الحبل المرقَّش، وردُّ ٱستقباح[1] هذه المفاسد والمَقابِح التي لا أقبَح منها إلىٰ مجرَّد وهمٍ باطلٍ يُشْبِه نفرة الطَّبع عن الحبل المرقَّش؟!

ونفسُ العلم بهذه المقالة كافٍ في الجزم ببطلانها.

ولو ذهبنا نعدِّدُ قبائحَ الكذب النَّاشئة من ذاته وصفاته لزادت علىٰ الألف، وما مِنْ عاقلٍ إلا وعنده العلمُ ببعض ذلك علمًا ضروريًّا مركوزًا في فطرته، فما سوَّىٰ اللهُ بينه وبين الصِّدق أبدًا، ودعوىٰ ٱستوائهما كدعوىٰ ٱستواء النُّور والظُّلمة، والكفر والإيمان، وخَراب العالم وإهلاك الحرث والنَّسل وعمارته، بل كدعوىٰ ٱستواء الجوع والشِّبَع، والرِّيِّ والظَّمأ، والفرح والغمِّ، ولا فرق عند العقل بين علمه بهذا وهذا.

الوجه الحادي والثَّلاثون: قولكم: «**الصِّدقُ والكذبُ متنافيان، ومن المحال تساوي المتنافيَين في جميع الصِّفات...**»[2] إلىٰ آخره= إقرارٌ منكم بالحقِّ، ونقضٌ لما أصَّلتموه.

فإنهما إذا كانا متنافيَيْن ذاتًا وصفاتٍ لم يرجع الفرقُ بينهما ٱستحسانًا واستقباحًا إلىٰ مجرَّد العادة والمنشأ والمَرْبىٰ أو مجرَّد التَّديُّن بالشرائع، بل يكون مرجعُ الفرق إلىٰ ذاتيهما، وأنَّ ذاتَ هذا مقتضيةٌ[3] لحُسْنه وذاتَ هذا

---

(١) معطوفٌ علىٰ: «دعوىٰ تساويهما...».

(٢) انظر: (ص: ٩٨١).

(٣) (ت): «مفضية». في الموضعين.

مقتضيةٌ لقُبحه، وهذا هو عينُ الصَّواب لولا أنكم لا تُـثْبِتون علَّتَه[1]، وتصرِّحون بأنَّ الفرق بينهما سببُه العادةُ والتَّربيةُ والمنشأُ والتَّديُّنُ بشرائع الأنبياء، حتىٰ لو فُرِض ٱنتفاءُ ذلك لم يُؤثِر الرَّجلُ الصِّدقَ علىٰ الكذب. وهل في التَّناقض أقبحُ من هذا؟!

الوجه الثَّاني والثَّلاثون: قولكم: «**إنَّ غاية هذا أن يَدُلَّ علىٰ قُبح الكذب وحُسن الصِّدق شاهدًا، ولا يلزم منه حسنُه وقبحُه غائبًا إلا بطريق قياس الغائب علىٰ الشاهد، وهو باطلٌ؛ لوضوح الفَرق**»، واستنادكم في الفَرق إلىٰ ما ذكرتم مِنْ تخلية الله بين عباده يموجُ بعضهم في بعضٍ ظلمًا وإفسادًا، وقُبح ذلك شاهدًا[2].

فيا لله العَجَب! كيف يجوِّزُ العقلُ ٱلتزامَ مذهبٍ يُلْتَزمُ معه[3] جوازُ الكذب علىٰ ربِّ العالمين وأصدق الصَّادقين، وأنه لا فرق أصلًا بالنسبة إليه بين الصِّدق والكذب، بل جوازُ الكذب عليه ــ سبحانه وتعالىٰ عمَّا يقولون علوًّا كبيرًا ـ كجواز الصِّدق، وحُسْنُه كحُسْنِه؟!

وهل هذا إلا مِنْ أعظم الإفك والباطل؟!

ونِسبتُه إلىٰ الله تعالىٰ جوازًا كنسبة ما لا يليقُ بجلاله إليه من الولد والزَّوجة والشريك، بل كنسبة أنواع الظُّلم والشرِّ إليه جوازًا، تعالىٰ الله عن ذلك علوًّا كبيرًا، فمن أصدقُ من الله حديثًا؟! ومن أصدقُ من الله قِيلًا؟!

---

(١) كذا في الأصول. ويمكن أن تقرأ: «تَثْبُتون عليه».

(٢) انظر: (ص: ٩٨٢).

(٣) في الأصول: «ملتزم معه». والمثبت أشبه.

وهل هذا الإفكُ المفترىٰ إلا رافعٌ للوثوق بأخباره ووعده ووعيده، وتجويزٌ عليه وعلىٰ كلامه ما هو من أقبح القبائح التي يتنزَّه عنها بعضُ عبيده، ولا تليقُ به، فضلًا عنه سبحانه؟!

فلو ٱلتزمتم كلَّ إلزامٍ يَلْزَم مثبتي[1] الحُسْن والقُبح العقليَّين لكان أسهَل من ٱلتزام هذا الإدِّ التي تكادُ السَّمواتُ يتفطَّرن منه وتنشقُّ الأرض وتَخِرُّ الجبالُ هدًّا.

ولا نسبة في القُبح بين الولد والشَّريك والزَّوجة وبين الكذب، ولهذا فَطَر اللهُ عقولَ عباده علىٰ الإزراء والذَّمِّ والمَقْت للكاذب دون من له زوجةٌ وولدٌ وشريك؛ فتنزُّهُ أصدق الصَّادقين عن هذا القبيح كتنزُّهه عن الولد والزَّوجة والشريك، بل لا يُعْرَفُ أحدٌ من طوائف العالم جوَّز الكذبَ علىٰ الله؛ لِمَا فَطَر اللهُ عقولَ البشر وغيرهم علىٰ قُبحه ومَقْتِ فاعله وخِسَّته ودناءته، ونَسَبَت إليه طوائفُ المشركين الشريكَ والولدَ لمَّا لم يكن قبحُه عندهم كقُبح الكذب.

وكفىٰ بمذهبٍ بطلانًا وفسادًا هذا القولُ العظيمُ والإفكُ المبينُ لازِمُه، ومع هذا فأهلُه لا يتحاشَون من ٱلتزامه!! فلو ٱلتَزم القائلُ أيَّ مذهبٍ أُلْزِم[2] كان خيرًا له من هذا.

ونحن نستغفرُ الله من التقصير في ردِّ هذا المذهب القبيح، ولكنَّ ظهورَ قُبحه للعقول والفِطر أقوىٰ شاهدٍ علىٰ ردِّه وإبطاله، ولقد كان كافينا مِنْ ردِّه نفسُ تصويره وعَرْضِه علىٰ عقول النَّاسِ وفِطرهم.

---

(١) (د، ق): «كل الذم بلزوم مسمى». (ت): «كل اللزوم بلزوم مسمى». وهو تحريفٌ عن المثبت.

(٢) في الأصول: «أن يذهب الذم». ولعل الصواب ما أثبت.

فليتأمَّل اللبيبُ الفاضلُ ماذا يعودُ إليه نصرُ المقالات، والتَّعصُّبُ لها، والتزامُ لوازمها، وإحسانُ الظَّنِّ بأربابها بحيث يَرىٰ مساوئهم محاسنَ، وإساءةُ الظَّنِّ بخصومهم بحيث يَرىٰ محاسنَهم مساوىء، كم أفسَد هذا السُّلوكُ من فطرةٍ وصاحبُها من الذين يحسبون أنهم علىٰ شيءٍ، ألا إنهم هم الكاذبون!

ولا تتعجَّب من هذا؛ فإنَّ مرآة القلب لا يزالُ يُتَنفَّسُ فيها[1] حتىٰ يَسْتَحْكِمَ صدؤها، فليس ببِدْعٍ لها أن ترىٰ الأشياء علىٰ خلاف ما هي عليها، فمبدأ الهدىٰ والفلاح صِقالُ تلك المرآة، ومنعُ الهوىٰ من التنفُّس فيها، وفتحُ عَيْن البصيرة في أقوال من تسيءُ الظَّنَّ بهم كما تفتحُها في أقوال من تحسنُ الظَّنَّ بهم، وقيامُك لله، وشهادتُك بالقِسط، وأن لا يحملك بغضُ منازعيك وخصومك علىٰ جَحْد زَيْنِهم[2]، وتقبيح محاسنهم، وترك العدل فيهم، فإنَّ الله لا يعتدُّ بتعب مَنْ هذا شأنُه، ولا يُجْدِي علمُه نفعًا أحوجَ ما يكونُ إليه، والله يحبُّ المقسطين، ولا يحبُّ الظَّالمين.

الوجه الثَّالث والثَّلاثون: قولكم: «**إنَّ مستندَ الحكم بقُبح الكذب غائبًا قياسُ الغائب علىٰ الشاهد، وهو فاسد**».

فيقال: الرَّبُّ تعالىٰ لا يدخُل مع خلقه في قياس تمثيلٍ ولا قياس شمولٍ يستوي أفرادُه، فهذان النوعان من القياس يستحيلُ ثبوتُهما في حقِّه، وأمَّا قياسُ الأولىٰ فهو غيرُ مستحيلٍ في حقِّه، بل هو واجبٌ له، وهو مستعملٌ في حقِّه عقلًا ونقلًا:

---

(١) انظر: «مدارج السالكين» (٢/ ٤٧٣)، و«روضة المحبين» (١٤٠)، و«بدائع الفوائد» (٤٢).

(٢) في الأصول: «دينهم». والمثبت أشبه بالصواب.

* أمَّا العقل، فكاستدلالنا علىٰ أنَّ معطي الكمال أحقُّ بالكمال، فمن جعل غيرَه سميعًا بصيرًا عالمًا متكلِّمًا حيًّا حكيمًا قادرًا مريدًا رحيمًا محسنًا فهو أولىٰ بذلك وأحقُّ منه، ويثبتُ له مِنْ هذه الصِّفات أكملُها وأتمُّها.

وهذا مقتضىٰ قولهم[1]: «كمالُ المعلول مستفادٌ من كمال علَّته»، ولكن نحن ننزِّه الله عزَّ وجلَّ عن إطلاق هذه العبارة في حقِّه، بل نقول: كلُّ كمالٍ ثبتَ للمخلوق غير مستلزمٍ للنَّقص فخالقُه ومُعْطِيه إياه أحقُّ بالاتصاف به، وكلُّ نقصٍ في المخلوق فالخالقُ أحقُّ بالتنزُّه عنه، كالكذب والظُّلم والسَّفَه والعبث[2]، بل يجبُ تنزيهُ الربِّ تعالىٰ عن النَّقائص والعيوب مطلقًا وإن لم يتنزَّه عنها[3] بعض المخلوقين.

وكذلك إذا ٱستدللنا علىٰ حكمته تعالىٰ بهذه الطَّريق، نحو أن يقال: إذا كان الفاعلُ الحكيمُ الذي لا يَفْعَلُ فعلًا إلا لحكمةٍ وغايةٍ مطلوبةٍ له مِنْ فعله أكملَ ممَّن يفعلُ لا لغايةٍ ولا لحكمةٍ ولا لأجل عاقبةٍ محمودةٍ وهي مطلوبةٌ مِنْ فعله في الشاهد= ففي حقِّه تعالىٰ أولىٰ وأحرىٰ، فإذا كان الفعلُ للحكمة كمالًا فينا فالربُّ تعالىٰ أولىٰ به وأحقُّ، وكذلك إذا كان التنزُّه عن الظُّلم والكذب كمالًا في حقِّنا فالربُّ تعالىٰ أولىٰ وأحقُّ بالتنزُّه عنه.

* وبهذا ونحوه ضرب اللهُ الأمثالَ في القرآن، وذكَّر العقولَ ونبَّهها وأرشدَها إلىٰ ذلك:

---

(١) أي: الفلاسفة. انظر: «النبوات» (٨٩٣)، و«الصفدية» (١/ ٩١، ٢/ ٢٦)، و«الجواب الصحيح» (٣/ ٢٠٨)، و«مجموع الفتاوىٰ» (١٢/ ١٩٣، ١٦/ ٣٥٨).

(٢) مهملة في (د). وفي (ق): «والعيب». وهو تحريف.

(٣) (ت): «ينزه عنها».

كقولـــه: ﴿ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا رَّجُلًا فِيهِ شُرَكَآءُ مُتَشَٰكِسُونَ وَرَجُلًا سَلَمًا لِّرَجُلٍ هَلْ يَسْتَوِيَانِ مَثَلًا﴾ [الزمر: ٢٩]، فهـذا مثـلٌ ضربـه يتـضمَّنُ قيـاسَ الأولىٰ في حقِّـه(١)، يعنـي: إذا كـان المملـوكُ فـيكم لـه مُـلَّاكٌ مـشتركون فيـه، وهـم متنازعون، ومملوكٌ آخرُ له مالكٌ واحد، فهل يكـونُ هـذا وهـذا سـواءً؟! فإذا كان هذا ليس عنـدكم كمـن لـه ربٌّ واحـدٌ ومالـكٌ واحـد، فكيـف ترضـون أن تجعلوا لأنفسكم آلهـةً متعـدِّدةً تجعلونهـا شركـاءَ لله، تحبُّونهـا كـما تحبُّونـه، وتـخافونها كما تـخافونه، وترجونها كما ترجونه؟!

وكقوله تعالىٰ: ﴿وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِمَا ضَرَبَ لِلرَّحْمَٰنِ مَثَلًا ظَلَّ وَجْهُهُۥ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ﴾ [الزخرف: ١٧]، يعني: أنَّ أحدكم(٢) لا يرضىٰ أن يكون له بنتٌ، فكيف تجعلون لله ما لا ترضونه لأنفسكم؟!

وكقوله: ﴿ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا عَبْدًا مَّمْلُوكًا لَّا يَقْدِرُ عَلَىٰ شَيْءٍ وَمَن رَّزَقْنَٰهُ مِنَّا رِزْقًا حَسَنًا فَهُوَ يُنفِقُ مِنْهُ سِرًّا وَجَهْرًا ۖ هَلْ يَسْتَوُۥنَ ۚ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ۚ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٧٥﴾ وَضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا رَّجُلَيْنِ أَحَدُهُمَآ أَبْكَمُ لَا يَقْدِرُ عَلَىٰ شَيْءٍ وَهُوَ كَلٌّ عَلَىٰ مَوْلَىٰهُ أَيْنَمَا يُوَجِّههُّ لَا يَأْتِ بِخَيْرٍ ۖ هَلْ يَسْتَوِى هُوَ وَمَن يَأْمُرُ بِٱلْعَدْلِ ۙ وَهُوَ عَلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [النحل: ٧٥ - ٧٦]، يعني: إذا كان لا يستوي عندكم عبد مملوكٌ لا يَقْدِرُ علىٰ شيءٍ وغنيٌّ مُوسَّعٌ عليه يُنْفِقُ مما رزقه الله، فكيف تجعلون الصَّنمَ الذي هو أسوأ حالًا من هذا العبد شريكًا لله؟!

---

(١) «حقه» ساقطة من (ق).

(٢) (ت): «أحدهم».

وكذلك إذا كان لا يستوي عندكم رجلان أحدُهما أبكمُ لا يَعْقِلُ ولا يَنْطِق، وهو مع ذلك عاجزٌ لا يَقْدِرُ علىٰ شيء، وآخرُ علىٰ طريقٍ مستقيمٍ في أقواله وأفعاله، وهو آمرٌ بالعدل عاملٌ به لأنه علىٰ صراطٍ مستقيم، فكيف تُسَوُّون بين الله وبين الصَّنم في العبادة؟!

ونظائرُ ذلك كثيرةٌ في القرآن وفي الحديث، كقوله في حديث الحارث الأشعريِّ: «**وإنَّ الله أمركم أن تعبدوه ولا تشركوا به شيئًا، وإنَّ مثَل من أشرك كمثَل رجلٍ ٱشترىٰ عبدًا من خالص ماله، وقال له: ٱعمَل وأدِّ إليَّ، فكان يعملُ ويؤدِّي إلىٰ غيره، فأيكم يحبُّ أن يكون عبدُه كذلك؟!**»(١).

فالله سبحانه لا تُضرَبُ له الأمثالُ التي يشتركُ هو وخلقُه فيها شمولًا ولا تمثيلًا، وإنَّما يُستعمَلُ في حقِّه قياسُ الأولىٰ كما تقدَّم.

الوجه الرابع والثَّلاثون: أنَّ النُّفاة إنما ردُّوا علىٰ خصومهم من الجهمية والمعتزلة في إنكارهم الصِّفات(٢) بقياس الغائب علىٰ الشاهد(٣).

فقالوا: العالِمُ شاهدًا من له العلم، والمتكلِّمُ من قام به الكلام، والحيُّ والمريدُ والقادرُ من قام به الحياةُ والإرادةُ والقدرة، ولا يُعْقَلُ إلا هذا.

---

(١) أخرجه أحمد (٤/ ٢٠٢)، والترمذي (٢٨٦٣)، وغيرهما.
وصححه الترمذي، وابن خزيمة (٩٣٠)، وابن حبان (٦٢٣٣)، والحاكم (١/ ١١٨) ولم يتعقبه الذهبي.

(٢) (ق): «إنكار الصفات».

(٣) انظر: «التمهيد» للباقلاني (٣٢)، و«الإرشاد» للجويني (٨٢)، و«نهاية الأقدام» (١٧١، ١٨٢، ١٨٦).

قالوا: ولأنَّ شرطَ إطلاق الاسم شاهدًا وجودُ هذه الصِّفات، ولا يستحقُّ الاسمَ في الشاهد إلا من قامت [به]، فكذلك في الغائب.

قالوا: ولأنَّ شرطَ العلم والقدرة والإرادة في الشاهد الحياةُ، فكذلك في الغائب.

قالوا: ولأنَّ علَّة[1] كون العالِم عالمًا شاهدًا وجودُ العلم وقيامُه به، فكذلك في الغائب.

فقالوا بقياس الغائب علىٰ الشاهد في العلَّة والشرط والاسم والحدِّ؛ فقالوا: حدُّ العالِم شاهدًا من قام به العلم، فكذلك غائبًا، وشرطُ صحَّة إطلاق الاسم عليه شاهدًا قيامُ العلم به، فكذلك غائبًا، وعلَّةُ[2] كونه عالمًا شاهدًا قيامُ العلم به، فكذلكَ غائبًا.

فكيف تُنكِرون هنا قياسَ الغائب علىٰ الشاهد، وتحتجُّون به في مواضع أخرىٰ؟! وأيُّ تناقضٍ أكثر من هذا؟!

فإن كان قياسُ الغائب علىٰ الشاهد باطلًا بَطَل ٱحتجاجُكم علينا به في هذه المواضع، وإن كان صحيحًا بَطَل ردُّكم في هذا الموضع، فأمَّا أن يكون صحيحًا إذا ٱستدللتم به، باطلًا إذا ٱستدلَّ به خصومكم، فهذا أقبحُ التَّطفيف، وقبحُه ثابتٌ بالعقل والشرع[3].

---

(١) (ق): «علم». وهو تحريف.

(٢) في الأصول: «وعليه». وهو تحريف.

(٣) الاستدلال بقياس الشاهد علىٰ الغائب مسلك متقدمي الأشاعرة، وضعَّفه بعض متأخريهم، كالجويني في «البرهان» (١/ ١٢٧، ١٢٩)، والآمدي في «غاية المرام» (٤٥). وانظر: «شرح المقاصد» (٢/ ٧٣)، و«المواقف» (٣/ ٦٧، ٦٩).

الوجه الخامس والثَّلاثون: قولكم: «إنَّ الله خلَّىٰ بين العباد وظُلم بعضهم بعضًا، وأنَّ ذلك ليس بقبيحٍ منه، فإنه قبيحٌ منَّا»[1].

فذلك فاسدٌ علىٰ أصل التكليف؛ فإنَّ التكليفَ إنما يتمُّ بإعطاء القدرة والاختيار، والله تعالىٰ قد أقدَرَ عبادَه علىٰ الطَّاعات والمعاصي، والصَّلاح والفساد، وهذا الإقدارُ هو مناطُ الشرع والأمر والنهي، فلولاه لم يكن شرعٌ ولا رسالة، ولا ثوابٌ ولا عقاب، وكان النَّاسُ بمنزلة الجمادات والأشجار والنَّبات.

فلو حالَ سبحانه بين العباد وبين القدرة علىٰ المعاصي لارتفع الشرعُ والرِّسالةُ والتكليف، وانتفت فوائدُ البعثة، ولَزِم من ذلك لوازمُ لا يحبُّها الله، وتعطَّلت به غاياتٌ محمودةٌ محبوبةٌ لله وهي ملزومةٌ لإقدار العباد وتمكينهم من الطَّاعة والمعصية، ووجودُ الملزوم بدون اللازم محال، وقد نبَّهنا علىٰ شيءٍ يسيرٍ من الحِكَم المطلوبة والغايات المحمودة فيما سَلَف من هذا الفصل وفي أوَّل الكتاب[2].

فلو أنَّ الربَّ تعالىٰ خلق خلقَه ممنوعين من المعاصي غيرَ قادرين عليها بوجهٍ[3] لم يكن لإرسال الرسل وإنزال الكتب والأمر والنهي والثَّواب والعقاب سببٌ يقتضيه، ولا حكمةٌ تستدعيه، وفي ذلك تعطيلُ الأمر جملة، بل تعطيلُ المُلك والحمد، والربُّ تعالىٰ له الخلقُ والأمر، وله الملكُ والحمد.

---

(١) انظر: (ص: ٩٨٢).

(٢) انظر: (ص: ١٢، ٨١٠، ٨١٢- ٨٤٧).

(٣) «بوجه» ليست في (ت).

والغاياتُ المطلوبةُ والعواقبُ المحمودةُ التي لأجلها أنزَل كتبَه، وأرسل رسلَه، وشرع شرائعَه، وخلَق الجنةَ والنَّار، ووضعَ الثَّوابَ والعقاب، لا تحصُل[1] إلا بإقدار العبادِ علىٰ الخير والشرِّ، وتمكينهم من ذلك، وإعطائهم[2] الأسبابَ والآلات التي يتمكَّنون بها مِنْ فعل هذا وهذا.

فلهذا حَسُنَ منه تبارك وتعالىٰ التَّخلِيةُ بين عباده وبين ما هم فاعِلُوه، وقَبُحَ من أحدنا أن يخلِّيَ بين عبيده وبين الإفساد وهو قادرٌ علىٰ منعهم، هذا مع أنه سبحانه لم يخلِّ بينهم، بل مَنَعَهم منه، وحرَّمه عليهم، ونَصَبَ لهم العقوبات الدُّنيوية والأخروية علىٰ القبائح، وأحلَّ بهم مِنْ بأسه وعذابه وانتقامه[3] ما لا يفعلُه السيِّدُ من المخلوقين بعبيده ليمنعَهم ويزجُرهم.

فقولكم: «**إنه خلَّىٰ بين عباده وبين إفساد بعضهم بعضًا وظُلم بعضهم بعضًا**» كذبٌ عليه، فإنه لم يخلِّ بينهم شرعًا ولا قَدَرًا، بل حالَ بينهم وبين ذلك شرعًا أتمَّ حَيْلُولة، ومَنَعَهم قَدَرًا بحسب ما تقتضيه حكمتُه الباهرةُ وعلمُه المحيط، وخلَّىٰ بينهم وبين ذلك بحسب ما تقتضيه حكمتُه وشرعُه ودينُه.

فمنعُه سبحانه لهم وحيلولتُه بينهم وبين الشرِّ أعظمُ من تخلِيَته، والقَدْرُ الذي خلَّاه بينهم في ذلك هو ملزومُ أمره وشرعه ودينه؛ فالذي فعَله في الطَّرفين غايةُ الحكمة والمصلحة، ولا نهاية فوقه لاقتراح عقل.

---

(١) مهملة في (د)، وفي طرتها: «لعله: وذلك». (ق): «وذلك لا يحصل». وهو خطأ، سببه توهُّم أن قوله: «والغايات المطلوبة» معطوفٌ علىٰ «الملك والحمد».

(٢) (ق): «فأعطاهم».

(٣) (ت): «وعقابه».

ولو خلَّىٰ بينهم - كما زعمتم - لكانوا بمنزلة الأنعام السَّائمة، بل لو تركهم ودواعي طباعهم لأهلَك بعضُهم بعضًا، ولخَرِبَ العالمُ ومن عليه، بل ألجمهم لجامَ العجز والمنع من كلِّ ما يريدون، فلو أنه خلَّىٰ بينهم وبين ما يريدون لفسَدت الخليقة، كما ألجمهم بلجام الشرع والأمر، ولو منَعهم جملةً ولم يمكِّنهم ولم يُقْدِرهم لتعطَّل الأمرُ والشرعُ جملة، وانتفت[1] حكمةُ البعثة والإرسال والثَّواب والعقاب.

فأيُّ حكمةٍ فوق هذه الحكمة؟! وأيُّ أمرٍ أحسنُ مما فعله بهم؟!

ولو أعطىٰ النَّاسُ هذا المقام بعض حقِّه لعلموا أنه مقتضىٰ الحكمة البالغة، والقدرة التَّامَّة، والعلم المحيط، وأنه غايةُ الحكمة.

ومن فُتِحَ له بفهمٍ في القرآن رآه من أوَّله إلىٰ آخره، ينبِّه العقولَ علىٰ هذا، ويرشدُها إليه، ويدلُّها عليه، وأنه يتعالىٰ ويتنزَّه أن يكون هذا منه عبثًا، أو سُدًى، أو باطلًا، أو بغير الحقِّ، أو لا لمعنًى ولا لداعٍ وباعث، وأنَّ مصدَر ذاك جميعه عن عزَّته وحكمته.

ولهذا كثيرًا ما يَقْرِنُ تعالىٰ بين هذين الاسمين (العزيز الحكيم) في آيات التَّشريع والتكوين والجزاء؛ ليَدُلَّ عبادَه علىٰ أنَّ مصدَر ذلك كلِّه عن حكمةٍ بالغة، وعزَّةٍ قاهرة[2].

---

(١) (ت): «فانتفت».

(٢) انظر: «مدارج السالكين» (١/ ٣٦)، و«طريق الهجرتين» (٢٣٠).
كما يقرن سبحانه بين الاسمين (العليم الحكيم) عند ذكر مصدر خلقه وشرعه.
انظر: «شفاء العليل» (٥٦١)، و«التبوكية» (٧٩).

ففَهِمَ الموفَّقون عن الله عزَّ وجلَّ مرادَه وحكمتَه، وانتهَوا إلىٰ ما وَقَفوا عليه ووصلت إليه أفهامُهم وعلومُهم، وردُّوا علمَ ما غاب عنهم من ذلك إلىٰ أحكم الحاكمين ومن هو بكلِّ شيءٍ عليم، وتحقَّقوا بما عَلِمُوه من حكمته التي بَهَرت عقولهم أنَّ لله في كلِّ ما خلق وأمرَ وأثابَ وعاقبَ من الحِكَم البوالغ ما تقصُر عقولهم عن إدراكه، وأنه تعالىٰ هو الغنيُّ الحميد، العليمُ الحكيم، فمصدَر خلقه وأمره وثوابه وعقابه غناهُ وحمدُه وعلمُه وحكمتُه، ليس مصدرُه مشيئةً مجرَّدةً وقدرةً خاليةً من الحكمة والرَّحمة والمصلحة والغايات المحمودة المطلوبة له خلقًا وأمرًا، وأنه سبحانه لا يُسْأَلُ عمَّا يفعل؛ لكمال حكمته وعلمه ووقوع أفعاله كلِّها علىٰ أحسن الوجوه وأتمِّها علىٰ الصَّواب والسَّداد ومطابقة الحِكَم، والعباد يُسْألون؛ إذ ليست أفعالهم كذلك.

ولهذا قال خطيبُ الأنبياء شعيبٌ ﷺ(1): ﴿إِنِّي تَوَكَّلْتُ عَلَى ٱللَّهِ رَبِّي وَرَبِّكُمۚ مَّا مِن دَآبَّةٍ إِلَّا هُوَ ءَاخِذُۢ بِنَاصِيَتِهَآۚ إِنَّ رَبِّي عَلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ﴾ [هود: ٥٦]، فأخبر عن عموم قدرته تعالىٰ، وأنَّ الخلقَ كلَّهم تحت تسخيره وقدرته، وأنه آخذٌ بنواصيهم، فلا محيصَ لهم من نفوذ مشيئته وقدرته فيهم.

ثمَّ عقَّبَ ذلك بالإخبار عن تصرُّفه فيهم، وأنه بالعدل لا بالظُّلم، وبالإحسان لا بالإساءة، وبالصَّلاح لا بالفساد، فهو يأمرُهم وينهاهم، إحسانًا إليهم وحمايةً وصيانةً لهم، لا حاجةً إليهم ولا بخلًا عليهم، بل جودًا وكرمًا ولطفًا وبرًّا، ويثيبُهم إحسانًا وتفضُّلًا ورحمة، لا لمعاوَضةٍ واستحقاقٍ منهم

---

(1) كذا قال المصنف رحمه الله. وهو وهم؛ فقائل هذا هودٌ عليه السلام. ووقع كذلك في «إعلام الموقعين» (١/ ١٦٢)، و«روضة المحبين» (٩٦). وعلىٰ الصواب في «زاد المعاد» (٤/ ٢٠٧)، و«المدارج» (٣/ ٤٥٦)، وغيرها.

ودَيْنٍ واجبٍ لهم يستحقُّونه عليه، ويعاقبُهم عدلًا وحكمة، لا تشفِّيًا ولا مخافةً ولا ظلمًا كما يعاقبُ الملوكُ وغيرُهم، بل هو علىٰ الصِّراط المستقيم، وهو صراطُ العدل والإحسان في أمره ونهيه وثوابه وعقابه.

فتأمَّل ألفاظ هذه الآية، وما جمعَته من عموم القدرة وكمال المُلك، ومن تمام الحكمة والعدل والإحسان، وما تضمَّنته من الرَّدِّ علىٰ الطَّائفتين، فإنها من كنوز القرآن، ولقد كَفَت وشَفَت لمن فُتِحَ عليه بفهمها[1].

فكونُه تعالىٰ علىٰ صراطٍ مستقيمٍ ينفي ظلمَه للعباد وتكليفَه إياهم ما لا يطيقون، وينفي العبثَ[2] من أفعاله وشرعه، ويُثْبِتُ لها غايةَ الحكمة والسَّداد؛ ردًّا علىٰ منكري ذلك.

وكونُ كلِّ دابَّةٍ تحت قبضته وقدرته، وهو آخذٌ بناصيتها، ينفي أن يقعَ في مُلكه من أحدٍ من المخلوقات شيءٌ بغير مشيئته وقدرته، وأنَّ من ناصيتُه بيد الله وفي قبضته لا يمكِنُه أن يتحرَّك إلا بتحريكِه، ولا يفعل إلا بإقدارِه، ولا يشاء إلا بمشيئته تعالىٰ؛ ردًّا علىٰ مُنكري ذلكَ من القدريَّة.

فالطَّائفتان ما وفَّوا الآيةَ معناها، ولا قَدَرُوها حقَّ قَدْرها، فهو سبحانه علىٰ صراطٍ مستقيمٍ في عطائه ومنعه، وهدايته وإضلاله، وفي نفعه وضرِّه، وعافيته وبلائه، وإغنائه وإفقاره، وإعزازه وإذلاله، وإنعامه وانتقامه، وثوابه وعقابه، وإحيائه وإماتته، وأمره ونهيه، وتحليله وتحريمه، وفي كلِّ ما يخلُق وكلِّ ما يأمرُ به.

---

(١) (ت): «تفهمها».

(٢) مهملة في (د). (ت، ق): «العيب». وهو تحريف. فالعبث تقابله الحكمة، والعيب يقابله الكمال. ويأتي كثيرًا في كتب المصنف.

وهذه المعرفةُ بالله لا تكونُ إلا للأنبياء ولورثتهم.

ونظيرُ هذه الآية قوله تعالىٰ: ﴿ وَضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا رَّجُلَيْنِ أَحَدُهُمَآ أَبْكَمُ لَا يَقْدِرُ عَلَىٰ شَىْءٍ وَهُوَ كَلٌّ عَلَىٰ مَوْلَىٰهُ أَيْنَمَا يُوَجِّههُّ لَا يَأْتِ بِخَيْرٍ هَلْ يَسْتَوِى هُوَ وَمَن يَأْمُرُ بِٱلْعَدْلِ وَهُوَ عَلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴾ [النحل: ٧٦]، فالمثلُ الأوَّلُ للصَّنم وعابديه، والمثلُ الثَّاني ضربه الله تعالىٰ لنفسه، وأنه يأمرُ بالعدل وهو علىٰ صراطٍ مستقيم، فكيف يُسَوَّىٰ بينه وبين الصَّنم الذي له مثلُ السَّوء؟!

فما فَعَله الرَّبُّ تبارك وتعالىٰ مع عباده هو غايةُ الحكمة والإحسان والعدل، في إقدارهم وإعطائهم ومنعِهم وأمرهم ونهيهم.

فدعوىٰ المدَّعي أنَّ هذا نظيرُ تخلِيَة السيِّد بين عبيده وإمائه يفجُر بعضُهم ببعض، ويسبي بعضهم بعضًا، أكذبُ دعوىٰ وأبطلُها، والفرقُ بينهما أظهرُ وأعظمُ من أن يُحتاج إلىٰ ذكره والتَّنبيه عليه.

والحمدُ لله الغنيِّ الحميد؛ فغناهُ التَّامُّ فارقٌ، وحَمْدُه ومُلْكه[1]، وعزَّتُه وحكمتُه، وعلمُه وإحسانُه، وعدلُه ودينُه، وشرعُه وحكمُه، وكرمُه ومحبتُه للمغفرة والعفو عن الجناة، والصَّفح عن المسيئين، وتوبةِ التَّائبين، وصبر الصَّابرين، وشُكر الشاكرين، الذين يؤثِرُونه علىٰ غيره، ويتطلَّبون مَراضيه، ويعبدونه وحده، ويسيرون في عبيده بسِيرة العدل والإحسان والنَّصائح، ويجاهدون أعداءه، فيبذُلون دماءهم وأموالهم في محبَّته ومرضاته، فيتميَّز الخبيثُ من الطَّيب، ووليُّه من عدوِّه، ويخرجُ طيِّبات هؤلاء وخبائث أولئك إلىٰ الخارج، فيترتَّبُ عليها آثارُها المحبوبةُ للربِّ تعالىٰ من الثَّواب والعقاب، والحمد لأوليائه، والذمِّ لأعدائه.

---

(١) أي: وكذا حمدُه وملكُه فارقٌ بين فعل الله تعالىٰ وفعل السيِّد في المثل المتقدم.

وقد نبَّه تعالىٰ علىٰ هذه الحكمة في كتابه في غير موضع، كقوله تعالىٰ: ﴿مَّا كَانَ ٱللَّهُ لِيَذَرَ ٱلْمُؤْمِنِينَ عَلَىٰ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ حَتَّىٰ يَمِيزَ ٱلْخَبِيثَ مِنَ ٱلطَّيِّبِ ۗ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى ٱلْغَيْبِ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَجْتَبِى مِن رُّسُلِهِۦ مَن يَشَآءُ﴾ [آل عمران: ١٧٩].

وهذه الآيةُ من كنوز القرآن؛ نبَّه فيها علىٰ حكمته تعالىٰ المقتضية(١) تمييزَ الخبيث من الطيِّب، وأنَّ ذلك التمييزَ لا يقعُ إلا برسله، فاجتبىٰ منهم من شاء وأرسله إلىٰ عباده، فتميَّز برسالتهم الخبيثُ من الطيِّب، والوليُّ من العدوِّ، ومن يصلُح لمجاورته وقُربه وكرامته ممَّن لا يصلُح إلا للوقود.

وفي هذا تنبيهٌ علىٰ الحكمة في إرسال الرُّسل، وأنه لا بدَّ منه، وأنَّ الله تعالىٰ لا يليقُ به الإخلالُ به، وأنَّ من جَحَدَ رسالةَ رسله فما قَدَرَه حقَّ قَدْره، ولا عَرفه حقَّ معرفته، ونَسَبَه إلىٰ ما لا يليقُ به؛ كما قال تعالىٰ: ﴿وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦٓ إِذْ قَالُوا۟ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَىٰ بَشَرٍ مِّن شَىْءٍ﴾ [الأنعام: ٩١].

فتأمَّل هذا الموضع حقَّ التأمُّل، وأعطِه حظَّه من الفِكر، فلو لم يكن في هذا الكتاب سواه لكان من أجلِّ ما يستفاد، والله الهادي إلىٰ سبيل الرَّشاد.

الوجه السادس والثَّلاثون: قولكم: «**إنَّ الإغراق والإهلاك يحسُن منه تعالىٰ، وهو أقبحُ شيءٍ منَّا، فكيف يدَّعون حُسْنَ إنقاذ الغرقىٰ عقلًا...**»(٢) إلىٰ آخره= كلامٌ فاسدٌ جدًّا؛ فإنَّ الإغراق والإهلاك من الربِّ تعالىٰ لا يخرُج قطُّ عن المصلحة والعدل والحكمة.

---

(١) (ت): «المفضية».

(٢) انظر: (ص: ٩٨٢).

فإنه إذا أغرَق أعداءه وأهلكهم وانتقم منهم كان هذا غايةَ الحكمة والعدل والمصلحة، وإن أغرَق أولياءه وأهلَ طاعته فهو سببٌ من الأسباب التي نَصَبَها لموتهم وتخليصهم من الدُّنيا والوصول إلىٰ دار كرامته ومحلِّ قُربه، ولا بدَّ من موتٍ علىٰ كلِّ حال، فاختار لهم أكمل الموتتَين وأنفعَها لهم في معادهم، ليُوصِلهم بها إلىٰ درجاتٍ عاليةٍ لا تُنالُ إلا بتلك الأسباب التي نَصَبَها الله مُوصِلةً إليها كإيصال سائر الأسباب إلىٰ مسبَّباتها.

ولهذا سلَّط علىٰ أنبيائه وأوليائه ما سلَّط عليهم، من القتل وأذىٰ النَّاس وظُلمِهم لهم وعُدوانهم عليهم، وما ذاك لهوانهم عليه ولا لكرامة أعدائهم عليه، بل ذاك عَيْنُ كرامتهم وهوان أعدائهم عليه وسقوطِهم من عَيْنه؛ لينالوا بذلك ما خُلِقُوا له من مساكنهم في دار الهوان، وينال أولياؤه وحِزبُه ما هُيِّىء لهم من الدَّرجات العُلىٰ والنَّعيم المقيم؛ فكان تسليطُ أعدائه وأعدائهم عليهم عَيْنَ كرامتهم وعَيْنَ إهانة أعدائهم.

فهذا مِنْ بعض حِكَمه تعالىٰ في ذلك، ووراء ذلك من الحِكَم ما لا تبلُغه العقولُ والأفهام.

وكان إغراقُه وإهلاكُه وابتلاؤه محضَ الحكمة والعدل في حقِّ أعدائه ومحضَ الإحسان والفضل والرَّحمة في حقِّ أوليائه؛ فلهذا حَسُنَ منه.

ولعلَّ الإغراق وتسليط القتل عليهم أسهلُ الموتتَيْن[1] عليهم، مع ما في ضِمنه من الثَّواب العظيم، فيكونُ قد بَلَغَ حُسْنُ ٱختياره لهم إلىٰ أن خفَّف عليهم المَوتة، وأعاضهم[2] عليها أفضلَ الثَّواب؛ فإنه لا يجدُ الشهيدُ من

---

(١) (ت): «أهون الموتتين».

(٢) (ت): «وأعطاهم».

ألم القتل إلا كمسِّ القَرْصَة.

ومن لم يَمُتْ بالسَّيف ماتَ بغيره   تنوَّعت الأسبابُ والداءُ واحدُ[1]

فليس إماتةُ أوليائه شهداءَ بيد أعدائه إهانةً لهم ولا غضبًا عليهم، بل كرامةً ورحمةً وإحسانًا ولطفًا، وكذلك الغَرَقُ والحَرَقُ والهَدْمُ والتَّردِّي[2] والبَطْنُ وغيرُ ذلك، والمخلوقُ ليس بهذه المثابة، فلهذا قَبُحَ منه الإغراقُ والإهلاكُ وحَسُنَ من اللطيف الخبير.

الوجه السابع والثَّلاثون: قولكم: **«إذا كان لله في إغراقه وإهلاكه سبحانه حكمةٌ وسِرٌّ لا نطَّلعُ عليه نحن، فقدِّروا مثلَه في ترك إنقاذنا الغرقىٰ»**[3] كلامٌ تغني رِكَّتُه وفسادُه عن تكلُّف ردِّه.

وهل يجوزُ أن يقال: إذا كان لله الحكمةُ البالغةُ والأسرارُ العظيمةُ في إهلاك من يهلكه وابتلاء من يبتليه، ولهذا حَسُنَ منه ذلك= فيَلْزَمُ من هذا أن يقال: يجوزُ أن يكون في تركنا إنجاءَ الغرقىٰ ونصرَ المظلوم وسَدَّ الخَلَّة وسترَ العورة حِكَمًا وأسرارًا لا يعلمها العقلاء؟!

والمُناكَدةُ في البُحوث إذا وصلت إلىٰ هذا الحدِّ سَمُجَت وثَقُلَت علىٰ النُّفوس ومجَّتها القلوبُ والأسماع.

---

(١) البيت لابن نُباتة السعدي (ت: ٤٠٥)، في ديوانه (٢١٧)، وترجمته من «وفيات الأعيان» (٣/ ١٩٣)، و«السير» (١٧/ ٢٣٤)، وغيرها.

(٢) ورد في حديثٍ شديد الضعف عند الطبراني (١٨/ ٨٧)، وأبي نعيم في «معرفة الصحابة» (٥٥٧٣) أن المتردِّي شهيد. ووردت الأخبار بشهادة الباقين من وجوهٍ صحاح. والبطن: داء البطن.

(٣) انظر: (ص: ٩٨٣).

الوجه الثامن والثَّلاثون: قولكم: «الفعلان من حيث الصِّفات النفسيَّة واحدٌ، فكيف يقبُح أحدُهما من فاعلٍ ويحسُن الآخر من فاعل»[1].

فيقال: هذا في البطلان والفساد مِنْ جنس ما قبله وأبطَلُ، وهو بمنزلة أن يقال: القتلُ من المعتدي ومن الـمُقْتَصِّ من حيث الصفات النفسيَّة واحدٌ، فكيف يقبُح أحدُهما ويحسُن الآخر؟![2]، وبمنزلة أن يقال: السُّجودُ لله والسُّجودُ للصَّنم واحدٌ من حيث الصِّفات النفسيَّة، فكيف يقبُح أحدُهما ويحسُن الآخر؟! وهل في الباطل أبطَلُ من هذا الوهم؟!

فما جعَل الله ذلك واحدًا أصلًا، وليس إماتةُ الله لعبده مثلَ قتل المخلوق له، ولا إجاعتُه وإعراؤه وابتلاؤه مساويًا في الصِّفات النفسيَّة لفعل المخلوق بالمخلوق ذلك، ودعوىٰ التَّساوي كذبٌ وباطل، فلا أعظمَ من التَّفاوت بينهما، وهل يستوي عند العقل والفطرة فعلُ الله وفعلُ المخلوق؟!

فيا لله العَجب! إن تناولهما ٱسمُ الفعل المشترك صارا سواءً في الصِّفات النفسيَّة، أترىٰ[3] حصل لهما هذا التَّساوي من جهة الفعلَيْن، والذي أوجبَ هذا الخيال الفاسد ٱتحادُ المحلِّ وتعلُّق الفعلَيْن به، وهل يدلُّ هذا علىٰ ٱستواء الفعلَيْن في الصِّفات النفسيَّة؟!

ولقد وَهَتْ أركانُ مسألةٍ بُنِيَت علىٰ هذا الشَّفا، فإنه شَفَا جُرُفٍ هار، والله المستعان.

---

(١) انظر: (ص: ٩٨٣).

(٢) من قوله: «فيقال...» إلىٰ هنا ساقط من (ق).

(٣) غير محررة في (د)، رسمها ابن بردس رسمًا علىٰ عادته في المشكلات.

الوجه التاسع والثلاثون: قولكم: «مَواجِبُ العقول في أصل التكليف متعارضةُ الأصول»[1].

فيقال: معاذَ الله من تعارضها[2]، بل هي متفقةُ الأصول، مستقرٌّ حُسْنُها في العقول والفِطر، مركوزٌ ذلك فيها، فما شَرَع اللهُ شيئًا فقال العقلُ السَّليم: ليته شرع خلافَه. بل هي متعارضةٌ بين العقل والهوىٰ، فالعقلُ يقتضي حُسْنَها ويدعو إليها، ويأمرُ بمتابعتها جملةً في بعضها و جملةً وتفصيلًا في بعض، والهوىٰ والشهوةُ قد يدعوان غالبًا إلىٰ خلافها.

فالتعارضُ واقعٌ بين مَواجِب العقول ومَواجِب الهوىٰ، وما جعل الله في العقل ولا في الفطرة ٱستقباحَ ما أمَر به، ولا ٱستحسانَ ما نهىٰ عنه، وإن مال الهوىٰ إلىٰ خلاف أمره ونهيه فالعقلُ حينئذٍ يكونُ مأسورًا[3] مع الهوىٰ، مقهورًا في قبضته، وتحت سلطانه.

الوجه الأربعون: قولكم: «نطالبكم بإظهار وجه الحُسن في أصل التكليف والإيجاب عقلًا وشرعًا»[4].

فيقال: يا لله العجب! أيحتاجُ أمرُ الله تعالىٰ لعباده بما فيه غايةُ صلاحهم وسعادتهم في معاشهم ومعادهم، ونهيُه لهم عمَّا فيه هلاكهم وشقاؤهم في

(١) «نهاية الأقدام» (٣٨٤). وتحرَّف النص في الأصول إلىٰ: «فواجب العقول في أصل التكليف معارضة الأصول».

(٢) (ت): «معارضتها». (ق، د): «تعارضهما». وهو تحريف.

(٣) (ق، د): «مأمورا». (ت): «مكنوزا». والمثبت أشبه بالصواب. انظر: «طريق الهجرتين» (٤٤١).

(٤) «نهاية الأقدام» (٣٨٤).

معاشهم ومعادهم، إلىٰ المطالبة بحُسْنه؟! ثمَّ لا يُقتَصرُ علىٰ المطالبة بحُسْنه عقلًا حتىٰ يُطالَب بحُسْنه عقلًا وشرعًا!

فأيُّ حُسْنٍ لم يأمر الله به ويستحبَّه[1] لعباده ويندُبهم إليه؟! وأيُّ حُسْنٍ فوق حُسْن ما أمَر به وشرعَه؟! وأيُّ قبيحٍ لم يَنْهَ عنه ولم يزجُر عبادَه عن ٱرتكابه؟! وأيُّ قُبحٍ فوق قُبح ما نهىٰ عنه؟!

وهل في العقل دليلٌ أوضحُ من علمه بحُسْن ما أمر الله به من الإيمان والإسلام والإحسان، وتفاصيلها: من العدل، والإحسان، وإيتاء ذي القُربىٰ، وأنواع البرِّ والتقوىٰ، وكلِّ معروفٍ تشهَدُ الفِطرُ والعقولُ به: من عبادته وحده لا شريك له علىٰ أكمل الوجوه وأتمِّها، والإحسان إلىٰ خلقِه بحسب الإمكان؟!

فليس في العقل مقدِّماتٌ هي أوضحُ من هذا المستدَلِّ عليه فيُجْعَل دليلًا له.

وكذلك ليس في العقل دليلٌ أوضحُ مِنْ قُبح ما نهىٰ عنه من الفواحش ما ظهَر منها وما بطَن، والإثم والبغي بغير الحقِّ، والشِّرك بالله ـ بأن يُجْعَل له عَدِيلٌ من خلقِه فيُعْبَد كما يُعْبَد، ويُحَبَّ كما يُحَبُّ، ويُعَظَّمَ كما يُعَظَّم ـ، ومن الكذب علىٰ الله وعلىٰ أنبيائه وعباده المؤمنين، الذي فيه خرابُ العالَم وفسادُ الوجود.

فأيُّ عقلٍ لم يُدْرِك حُسْنَ ذاك وقُبحَ هذا فأحرىٰ أن لا يُدْرِك الدَّليل علىٰ ذلك!

---

(١) (ت): «ويستحسنه».

ولـيس يَـصِحُّ في الأذهـانِ شيءٌ إذا ٱحتـاجَ النهـارُ إلىٰ دليـلِ[1]

فما أبقىٰ اللهُ عزَّ وجلَّ حَسَنًا إلا أمَر بـه وشرَعـه، ولا قبيحًا إلا نهىٰ عنه وحذَّر منه.

ثـمَّ إنـه سبحانه أودَع في الفِطـر والعقـول الإقـرارَ بـذلك، فأقـام عليهـا الحجَّةَ من الـوجهين، ولكـن ٱقتـضت رحمتُـه وحكمتُـه أن لا يعـذِّبها إلا بعـد إقامتها عليها برسله، وإن كانت قائمةً عليهـا بـما أودَع فيهـا واستـشهَدها عليـه من الإقرار به وبوحدانيَّته واستحقاقه الـشُّكرَ مـن عبـاده - بحـسب طـاقتهم - علىٰ نِعَمه، وبما نَصَبَ عليها من الأدلَّـة المتنوِّعـة المستلزمة إقرارَهـا بحُسْن الحسن وقُبح القبيح.

الوجه الحادي والأربعون: أنَّا نذكر لكـم وجهًـا مـن الوجـوه الدَّالَّـة عـلىٰ وجه الـحُسْن في أصل التكليف والإيجاب، فنقـول: لا ريـب أنَّ إلـزامَ النَّـاس شريعةً يأتمرون بأوامرها التي فيها صلاحُهم، وينتهون عن مناهيهـا التـي فيهـا فسادُهم أحسنُ عند كلِّ عاقلٍ من تـركهم همَلًا كالأنعـام، لا يَعْرِفُـون معروفًـا ولا يُنكِرون منكرًا، وينزُو بعضهم علىٰ بعضٍ نَـزْوَ الكـلاب والـحُمُر، ويَعْـدُو بعضهم علىٰ بعضٍ عَدْوَ السِّباع والكلاب والذِّئاب، ويأكُلُ قـويُّهم ضـعيفَهم، ولا يعرفون الله، ولا يعبدونه، ولا يذكرونه، ولا يشكرونه، ولا يمجِّدونـه[2]، ولا يَدِينُون بدين، بل هم من جنس الأنعام السَّائمة.

ومـن كـابرَ عقلَـه في هـذا سَـقَط الكـلامُ معـه، ونـادىٰ عـلىٰ نفسه بغاية

(١) البيت للمتنبي في ديوانه (٣٣٤)، وروايته: «الأفهام»، وفي نسخة: «الأوهام».
(٢) (ت): «يحمدونه».

الوَقاحة ومفارقة الإنسانيَّـة.

وما نظيرُ مطالبتكم هذه إلا مطالبةُ من يقول: نحن نطالبكم بإظهار وجه المنفعة في خَلق الماء والهواء والرِّياح والتُّراب، وخَلق الأقوات والفواكه والأنعام، بل في خَلق الأسماع والأبصار والألسن والقُوىٰ والأعضاء التي في العبد؛ فإنَّ هذه أسبابٌ ووسائلُ ووسائط، وأمَّا أمرُه وشرعُه ودينُه فكمالُه غايةٌ وسعادةٌ في المعاش والمعاد، ولا ريب عند العقلاء أنَّ وجهَ الـحُسْن فيه أعظمُ من وجه الـحُسْن في الأمور الحِسِّيَّـة، وإن كان الحِسُّ[1] هو الغالب علىٰ النَّاس، وإنما غايةُ أكثرهم إدراكُ الـحُسْن والمنفعة في الحِسِّيَّات، وتقديمُها وإيثارُها علىٰ مدارك العقول والبصائر؛ قال تعالىٰ: ﴿وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ۝٦ يَعْلَمُونَ ظَٰهِرًا مِّنَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَهُمْ عَنِ ٱلْءَاخِرَةِ هُمْ غَٰفِلُونَ﴾ [الروم: ٦ – ٧].

ولـو ذهبنـا نـذكر وجـوهَ المحاسـن الـمُودَعة في الشريعة لـزادت عـلىٰ الألوف، ولعلَّ الله أن يُساعدَ بمُصَنَّفٍ في ذلك[2]، مـع أنَّ هـذه المسألة بابُـه وقاعدتُه التي عليها بناؤه.

الوجه الثاني والأربعون: قولكم: «**إنه سبحانه لا يتضرَّرُ بمعصية العبد، ولا ينتفعُ بطاعته، ولا تتوقَّفُ قدرتُه في الإحسان علىٰ فعلٍ يصدُر من العبد، بل كما أنعَم عليه ٱبتداءً فهو قادرٌ علىٰ أن ينعمَ عليه بلا توسُّطِ عمل**»[3].

---

(١) (ت): «الحسن». وهو تحريف.

(٢) لعله لم يتيسر لـه، إذ لم أر لـه ذكرًا عند مترجميه. وانظر: «بدائع الفوائد» (٦٧٠)، و«ابن القيم» للشيخ بكر (٢٩٥).

(٣) انظر: (ص: ٩٨٣).

فيقال: هذا حقٌّ، ولكن لا يلزمُ منه[1] أن لا تكون الشريعةُ والأمرُ والنهيُ معلومةَ الحُسْن عقلًا وشرعًا، ولا يلزمُ منه أيضًا عدمُ حُسْن التكليف عقلًا وشرعًا، فذِكرُكم هذا عديمُ الفائدة؛ فإنه لم يَقُل منازعوكم ولا غيرُهم: إنَّ الله سبحانه يتضرَّرُ بمعاصي العباد وينتفعُ بطاعاتهم، ولا إنه غيرُ قادرٍ علىٰ إيصال الإحسان إليهم بلا واسطة. ولكنَّ تركَ التكليف وتركَ العباد همَلًا كالأنعام لا يُؤمَرون ولا يُنهَون منافٍ لحكمته وحمده وكمال مُلكه وإلهيَّته، فيجبُ تنزيهه عنه، ومن نسَبه إليه فما قَدَرَه حقَّ قَدْره، وحكمتُه البالغةُ ٱقتضت الإنعامَ عليهم ٱبتداءً وبواسطة الإيمان، والواسطةُ من إنعامه عليهم أيضًا؛ فهو المُنْعِمُ بالوسيلة والغاية، وله الحمدُ والنِّعمةُ في هذا وهذا. يوضِّحُه:

الوجه الثالث والأربعون: وهو أنَّ إنعامَه عليه ٱبتداءً بالإيجاد وإعطاء الحياة والعقل والسَّمع والبصر والنِّعم التي سخَّرها له إنما فعَلها به لأجل عبادته إياه وشُكره له؛ كما قال تعالىٰ: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦]، وقال تعالىٰ: ﴿قُلْ مَا يَعْبَؤُا۟ بِكُمْ رَبِّى لَوْلَا دُعَآؤُكُمْ﴾ [الفرقان: ٧٧]، وأصحُّ الأقوال في الآية أنَّ معناها: ما يصنعُ بكم وما يكترثُ بكم لولا عبادتُكم إياه[2]، فهو سبحانه لم يخلقكم إلا لعبادته.

فكيف يقالُ بعد هذا: إنَّ تكليفَه إياهم عبادتَه غيرُ حسنٍ في العقل، لأنه قادرٌ علىٰ الإنعام عليهم بالجزاء من غير توسُّط العبادة؟!

---

(١) في الأصول: «فيه». وهو تحريف.

(٢) (ق): «ما يصنع بكم ربي لولا عبادتكم إياه».

الوجه الرابع والأربعون: أنَّ قدرتَه علىٰ الشيء لا تنفي حكمتَه المانعة من وجوده؛ فإنه تعالىٰ يَقْدِرُ علىٰ مقدوراتٍ تُمْنَعُ بحكمته، كقدرته علىٰ قيام السَّاعة الآن، وقدرته علىٰ إرسال الرُّسل بعد النَّبيِّ ﷺ، وقدرته علىٰ إبقائهم بين ظهور الأمَّة إلىٰ يوم القيامة، وقدرته علىٰ إماتة إبليسَ وجنوده وإراحة العالَم منهم.

وقد ذكر سبحانه في القرآن قدرتَه علىٰ ما لا يفعلُه لحكمته في غير موضع؛ كقوله تعالىٰ: ﴿قُلْ هُوَ ٱلْقَادِرُ عَلَىٰٓ أَن يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِّن فَوْقِكُمْ أَوْ مِن تَحْتِ أَرْجُلِكُمْ﴾ [الأنعام: ٦٥]، وقوله تعالىٰ: ﴿وَأَنزَلْنَا مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءًۢ بِقَدَرٍ فَأَسْكَنَّٰهُ فِى ٱلْأَرْضِ ۖ وَإِنَّا عَلَىٰ ذَهَابٍۭ بِهِۦ لَقَٰدِرُونَ﴾ [المؤمنون: ١٨]، وقوله: ﴿أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَٰنُ أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُۥ ۝٣ بَلَىٰ قَٰدِرِينَ عَلَىٰٓ أَن نُّسَوِّىَ بَنَانَهُۥ﴾ [القيامة: ٣ - ٤]، أي: نجعلُها كخُفِّ البعير صفحةً واحدة، وقوله تعالىٰ: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَءَاتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَىٰهَا وَلَٰكِنْ حَقَّ ٱلْقَوْلُ مِنِّى﴾ [السجدة: ١٣]، وقوله: ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَءَامَنَ مَن فِى ٱلْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا﴾ [يونس: ٩٩]، وقوله: ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ ٱلنَّاسَ أُمَّةً وَٰحِدَةً﴾ [هود: ١١٨].

فهذه وغيرُها مقدوراتٌ له سبحانه، وإنما ٱمتنعت لكمال حكمته، فهي التي ٱقتضت عدمَ وقوعها، فلا يلزمُ من كون الشيء مقدورًا أن يكون حسنًا موافقًا للحكمة.

وعلىٰ هذا، فقدرتُه تبارك وتعالىٰ علىٰ ما ذكرتم لا تقتضي حُسْنَه وموافقتَه لحكمته، ونحن إنما نتكلَّمُ معكم في الثَّاني لا في الأوَّل، فالكلامُ في الحكمة ومقتضىٰ(١) الحكمة والعناية غيرُ(٢) الكلام في المقدور،

---

(١) (ت، ق): «يقتضىٰ». وأهملت في (د). ولعل الأقرب ما أثبت.

(٢) رسمها ابن بردس في (د) رسمًا بلا إعجام، فرابني صنيعُه.

فمتَعلَّقُ الحكمة شيءٌ ومتَعلَّقُ القدرة[1] شيء، ولكن أنتم إنما أُتِيتم من إنكار الحكمة، فلا يُمْكِنكم التفريقُ بين المُتَعلَّقَين، بل قد اعترفَ سلفُكم وأئمَّتكم بأنَّ الحكمةَ لا تخرُج عن صحَّة تعلُّق القدرة بالمقدور ومطابقته لها أو تعلُّق العلم بالمعلوم ومطابقته له، ولمَّا بنيتُم علىٰ هذا الأصل لم يُمْكِنكم الفرقُ بين مُوجَب الحكمة ومُوجَب القدرة، فتوعَّرت عليكم الطَّريق، وألجأتم أنفسَكم إلىٰ أصعب مضيق.

الوجه الخامس والأربعون: قولكم: «**إنه تعالىٰ لو ألقىٰ إلىٰ العبد زِمامَ الاختيار، وتركه يفعلُ ما يشاء، جريًا علىٰ رُسوم طبعِه[2] المائل إلىٰ لذيذ الشهوات، ثمَّ أجزل له في العطاء من غير حساب؛ كان أروَحَ للعبد، ولم يكن قبيحًا عند العقل**»[3].

فيقال لكم: ما تعنُون بإلقاء زِمام الاختيار إليه؟ أتعنُون به أنه لا يكلِّفه ولا يأمرُه ولا ينهاه، بل يجعلُه كالبهيمة السَّائمة المهمَلة؟ أم تعنُون به أنه يلقي إليه زمامَ الاختيار مع تكليفه وأمره ونهيه؟

فإن عنيتُم الأوَّل، فهو مِنْ أقبح شيءٍ في العقل وأعظمه نقصًا في الآدميِّ، ولو تُرِك ورسومَ طبعه لكانت البهائمُ أكملَ منه، ولم يكن مكرَّمًا مفضَّلًا علىٰ كثيرٍ ممَّن خلق الله تفضيلًا، بل كان كثيرٌ من المخلوقات ــ أو أكثرها ــ مفضَّلًا عليه، فإنه يكونُ مصدودًا عن كماله الذي هو مستعدٌّ له قابلٌ له، وذلك أسوأ حالًا وأعظمُ نقصًا ممَّا مُنِعَ كمالًا ليس قابلًا له.

---

(١) (ت): «المقدور».

(٢) (ت): «شؤم طبعه». وكذا في الموضعين الآتيين.

(٣) انظر: (ص: ٩٨٣).

وتأمَّل حال الآدميِّ المُخَلَّىٰ ورُسومَ طبعه، المتروكَ ودواعي هواه، كيف تجدُه من شرار الخليقة وأفسدها للعالم، ولولا من يأخذُ علىٰ يديه لأهلك الحرثَ والنَّسل، وكان شرًّا من الخنازير والذِّئاب والحيَّات؛ فكيف يستوي في العقل أمرُه ونهيُه بما فيه صلاحُه وصلاحُ غيره به، وتركُه وما فيه أعظمُ فساده وفساد النَّوع وغيره به؟! وكيف لا يكونُ هذا القولُ قبيحًا؟! وأيُّ قُبحٍ أعظمُ من هذا؟!

ولهذا أنكر الله سبحانه علىٰ من جوَّز عقلُه مثلَ هذا، ونزَّه نفسَه عنه، فقال تعالىٰ: ﴿أَيَحْسَبُ الْإِنسَانُ أَن يُتْرَكَ سُدًى﴾ [القيامة: ٣٦]، قال الشافعي: «معطَّلًا، لا يُؤمَر ولا يُنهىٰ». وقيل: «لا يثابُ ولا يعاقَب»(١).

وقال تعالىٰ: ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ﴾ [المؤمنون: ١١٥]، ثمَّ نزَّه نفسَه عن هذا الظَّنِّ الكاذب، وأنه لا يليقُ به، ولا يجوزُ في العقول نسبةُ مثله إليه؛ لمنافاته لحكمته وربوبيَّته وإلهيَّته وحمدِه، فقال: ﴿فَتَعَالَى اللَّهُ الْمَلِكُ الْحَقُّ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ رَبُّ الْعَرْشِ الْكَرِيمِ﴾ [المؤمنون: ١١٦].

وقال تعالىٰ: ﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَاعِبِينَ (٣٨) مَا خَلَقْنَاهُمَا إِلَّا بِالْحَقِّ﴾ [الدخان: ٣٨ - ٣٩]، وفُسِّر الحقُّ بالثَّواب والعقاب، وفُسِّر بالأمر والنهي، وهذا تفسيرٌ له ببعض معناه؛ والصَّوابُ أنَّ الحقَّ هو إلهيَّته وحكمتُه المتضمِّنةُ للخلق والأمر والثَّواب والعقاب، فمَصْدَرُ ذلك كلِّه الحقُّ، وبالحقِّ وُجِد، وبالحقِّ قام، وغايتُه الحقُّ(٢)، وبه قيامُه، فمحالٌ

---

(١) انظر ما تقدم (ص: ١٧، ٧٦، ٨٨٧).

(٢) (ت): «وبالحق قام، وللحق وجد، والحق سببه وغايته».

أن يكون علىٰ غير هذا الوجه، فإنه يكونُ باطلًا وعبثًا، فتعالىٰ الله عنه لمنافاته إلهيَّتَه وحكمتَه وكمال ملكه وحمده[1].

وقال تعالىٰ: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ لَآيَاتٍ لِأُولِي الْأَلْبَابِ ﴿١٩٠﴾ الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَامًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَٰذَا بَاطِلًا سُبْحَانَكَ فَقِنَا عَذَابَ النَّارِ﴾ [آل عمران: ١٩٠ - ١٩١].

وتأمَّل كيف أخبَر سبحانه عنهم[2] بنفي الباطليَّة عن خلقه[3]، دون إثبات الحكمة؛ لأنَّ نفيَ الباطل[4] علىٰ سبيل العموم والاستغراق أوغَلُ في المعنىٰ المقصود وأبلغُ من إثبات الحِكَم؛ لأنَّ بيان جميعها لا تَـفِي به أفهامُ الخليقة، وبيانَ البعض يُؤذِن بتناهي الحكمة، ونفيُ البطلان والخلُوِّ عن الحكمة والفائدة يفيدُ أنَّ كلَّ جزءٍ من أجزاء العالم عُلويِّه وسُفليِّه متضمِّنٌ لحِكَمٍ جمَّةٍ وآياتٍ باهرة.

ثمَّ أخبَر سبحانه عنهم بتنزيهه عن الخلقِ باطلًا خِلْوًا عن الحكمة، ولا معنىٰ لهذا التَّنزيه عند النُّفاة؛ فإنَّ الباطل عندهم هو المحالُ لذاته، فعلىٰ قولهم نزَّهوه عن المحال لذاته الذي ليس بشيء، كالجمع بين النَّقيضين، وكَوْن الجسم الواحد لا يكونُ في مكانين. ومعلومٌ قطعًا أنَّ هذا ليس مرادَ

---

(١) انظر: «مدارج السالكين» (١/ ٩٨)، و«طريق الهجرتين» (٥٢٢)، و«شفاء العليل» (٥٥٥)، و«روضة المحبين» (٩٥).

(٢) في الأصول: «عنه». وستأتي علىٰ الصواب بعد قليل.

(٣) (ت): «فتأمل كيف أخذ سبحانه ينفي الباطلية عن خلقه».

(٤) (ق): «لأن بيان نفي الباطل».

الرَّبِّ تعالىٰ مما نزَّه نفسَه عنه، وأنه لا يُمْدَحُ أحدٌ بتنزيهه عن هـذا، ولا يكـونُ المنزِّه به مُثنِيًا ولا حامدًا، ولـم يخطُر هذا بقلب بشرٍ حتىٰ ينكـره الله علىٰ مـن زعمه ونسَبه إليه.

وقال تعالىٰ: ﴿وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَٰعِبِينَ ۝٣٨ مَا خَلَقْنَٰهُمَآ إِلَّا بِٱلْحَقِّ﴾ [الدخان: ٣٨ - ٣٩]، فنفىٰ اللَّعبَ عن خلقِه، وأثبتَ أنه إنما خلقهما بالحقِّ، فجمَع تعالىٰ بين نفي اللَّعب الصَّادر عن غير حكمةٍ وغايةٍ محمودة، وإثباتِ الحقِّ المتضمِّن للحِكَم والغايات المحمودة والعواقب المحبوبة.

والقرآنُ مملوءٌ من هذا، بنفي العبث والباطل واللعب تارة، وتنزيه الـرَّبِّ نفسَه عنه تارة، وإثبات الحِكَم الباهرة في خلقه تارة.

فكيف يجوزُ أن يقال: إنه لـو عطَّل خلقَه وتـركهم سُدًى لم يكـن ذلـك قبيحًا في العقل؟!

فإن عَنَيتم أنه يلقِي إليـه زمـامَ الاختيـار مـع أمـره ونهيـه، فهـذا حـقٌّ؛ فإنـه جعله مختارًا مـأمورًا منهيًـا، وإن كـان ٱختيـارُه مخلوقًـا لـه تعـالىٰ، إذ هـو مـن جملة الحوادث الصَّادرة عن خلقه، ولكنَّ هـذا الاختيـار لا ينـافي التكليـف، ولا يكونُ بوجه[1]، بل لا يصحُّ التكليفُ إلا به.

الوجه السَّادس والأربعون: قولكم: «**فقد تعارض الأمران:**

(١) أي: لا يكون منافيًا بوجه. وفي (ق): «إلا بوجه». وهـو خطـأ. وفي طرة (د): «لعلـه: ولا يكون الأمر بوجه».

أحدهما: أن يكلِّفهم؛ فيأمرَ وينهىٰ حتىٰ يطاع ويُعصىٰ، ثمَّ يثيبهم ويعاقبهم.

الثَّاني: أن لا يكلِّفهم؛ إذ لا يتزيَّنُ منهم بطاعة، ولا تَشِينُه معصيتُهم.

وإذا تعارض في المعقول[1] هذان الأمران، فكيف يهتدي العقلُ إلىٰ ٱختيار أحدهما حقًّا؟! فكيف يعرِّفنا الوجوبَ علىٰ نفسه بالمعرفة، وعلىٰ الجوارح بالطَّاعة، وعلىٰ الرَّبِّ تعالىٰ بالثَّواب؟!»[2].

فيقال لكم: لم يتعارض بحمد الله الأمران؛ لأنَّ أحدَهما قد عُلِمَ قبحُه في المعقول، والآخرَ قد عُلِمَ حسنُه في المعقول، فكيف يتعارض في العقل جواز الأمرين، وأن تكون نسبتُهما إلىٰ الرَّبِّ تعالىٰ نسبةً واحدةً؟! وإنما تتعارض الجائزاتُ علىٰ حدٍّ[3] سواء، بحيث لا يترجَّحُ بعضها علىٰ بعض، فأمَّا الحُسْن والقُبح فلم يتعارض في العقل قطُّ ٱستواؤهما.

وقد قرَّرنا بما لا مَدْفَع له قُبحَ التَّرك سُدًى بمنزلة الأنعام السَّائمة، وحُسْنَ الأمر والنهي واستصلاحهم في معاشهم ومعادهم، فكيف يقال: إنَّ هذين الأمرين سواءٌ في العقل بحيث يتعارضا فيه ويقضي باستوائهما بالنسبة إلىٰ أحكم الحاكمين؟!

فإن قيل: إنما تعارضا في المقدُوريَّة؛ إذ نسبةُ القدرة إليهما واحدة.

قلنا: قد تقدَّم أنه لا يلزمُ من كون الشيء مقدورًا أن لا يكون ممتنعًا

---

(١) في الموضع الماضي (ص: ٩٨٤)، والآتي (ص: ١٠٩٢): «العقول».

(٢) انظر: (ص: ٩٨٤).

(٣) في الأصول: «كل». وهو تحريف.

لمنافاته الحكمة؛ وقد بيَّنَّا ذلك قريبًا[1]، فيكون تركُهم همَلًا وسُدًى مقدورًا للرَّبِّ تعالىٰ لا يقتضي معارضته لمقدوره الآخَر مِنْ تكليفهم وأمرهم ونهيهم.

الوجه السابع والأربعون: قولكم: «**إذ لا يتزيَّنُ منهم بطاعةٍ ولا تَشِينُه معصيتُهم**».

قلنا: ومن الذي نازع في هذا؟! ولكنَّ حُسْنَ التكليف لا ينفي ذلك عن الرَّبِّ تعالىٰ، وأنه إنما يكلِّفهم تكليفَ من لا يبلغوا ضرَّه فيضرُّوه ولا يبلغوا[2] نفعَه فينفعوه، وأنهم لو كانوا كلُّهم علىٰ أتقىٰ قلب رجلٍ واحدٍ منهم ما زاد ذلك في ملكه شيئًا، ولو كانوا علىٰ أفجر قلب رجلٍ واحدٍ منهم ما نقَص ذلك من ملكه شيئًا.

وهاهنا ٱختلفت الطُّرقُ بالنَّاس في علَّة التكليف وحكمته، مع كونه سبحانه لا ينتفِعُ بطاعتهم، ولا تضرُّه معصيتُهم:

* فسلكت الجبريَّة مسلكها المعروف، وأنَّ ذلك صادرٌ عن محض المشيئة وصِرْف الإرادة، وأنه لا علَّة له ولا ما يحثُّ عليه سوىٰ محض الإرادة.

* وسلكت القَدَرِيَّة مسلكها المعروف، وهو أنَّ ذلك ٱستئجارٌ منه لعبيده، لينالوا أجرَهم بالعمل، فيكون ألذَّ من ٱقتضائهم الثَّوابَ بلا عمل، لما فيه من تكدير المِنَّة.

---

(١) (ص: ١٠٧٠).

(٢) كذا في الأصول، بحذف النون.

والمسلكان كما ترىٰ! وحسبك ما يدلُّ عليه العقلُ الصريحُ والنقلُ الصحيحُ من بطلانهما وفسادهما.

* وليس عند النَّاس غيرُ هذين المسلكين إلا مسلك من هو خارجٌ عن الدِّيانات وأتباع الرُّسل، ممن يرىٰ أنَّ الشرائع وُضِعَت نواميسَ تقومُ عليها مصلحةُ النَّاس ومعيشتُهم، وأنَّ فائدتها تكميلُ قوَّة النَّفس العملية وارتياضها، لتَخْرُجَ عن شَبه الأنعام، فتصيرَ مستعدةً لأن تكون محلًّا لقبول الفلسفة العليا والحكمة.

وهذا مسلكٌ خارجٌ عن مناهج الأنبياء وأممهم[1].

* وأمَّا أتباعُ الرُّسل الذين هم أهلُ البصائر، فحكمةُ الله عزَّ وجلَّ في تكليفهم ما كلَّفهم به أعظمُ وأجلُّ عندهم مما يخطُر بالبال، أو يجري به المقال، ويشهدون له سبحانه في ذلك من الحِكَم الباهرة والأسرار العظيمة أكثر مما يشهدونه في مخلوقاته وما تضمَّنته من الأسرار والحِكَم.

ويعلمون ـ مع ذلك ـ أنه لا نسبة لما أطلَعهم سبحانه عليه من ذلك إلىٰ ما طوىٰ علمَه عنهم واستأثر به دونهم، وأنَّ حكمتَه في أمره ونهيه وتكليفهم أجلُّ وأعظمُ مما تطيقُه عقولُ البشر، فهم يعبدونه سبحانه بأمره ونهيه لأنه تعالىٰ أهلٌ أن يُعْبَد، وأهلٌ أن يكون الحبُّ كلُّه له، والعبادةُ كلُّها له، حتىٰ لو لم يخلُق جنَّةً ولا نارًا، ولا وَضَع ثوابًا ولا عقابًا؛ لكان أهلًا أن يُعْبَد أقصىٰ ما تناله قدرةُ خلقِه من العبادة.

وفي بعض الآثار الإلهيَّة: «لو لم أخلُق جنَّةً ولا نارًا ألم أكُن أهلًا أن

---

(١) وهو مسلك الفلاسفة.

أُعْبَد؟!»[1].

حتىٰ إنه لو قُدِّر أنه لم يرسل رسلَه ولم ينزل كتبَه لكان في الفطرة والعقل ما يقتضي شكرَه وإفرادَه بالعبادة، كما [أنَّ] فيهما ما يقتضي تناولَ المنافع واجتنابَ المضارِّ، ولا فرق بينهما في الفطرة والعقل؛ فإنَّ الله فطر خليقتَه علىٰ محبته والإقبال عليه، وابتغاء الوسيلة إليه، وأنه لا شيء علىٰ الإطلاق أحبُّ إليها منه، وإن فسدت فِطرُ أكثر الخلق بما طرأ عليها مما ٱقتَطعها واجتالها عمَّا خُلِق فيها، كما قال تعالىٰ: ﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًاۚ فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَا﴾ [الروم: ٣٠].

فبيَّن سبحانه أنَّ إقامةَ الوجه ـ وهو إخلاصُ القصد، وبذلُ الوُسع لدينه، المتضمِّنُ محبتَه وعبادته، حنيفًا، مقبلًا عليه، معرضًا عما سواه ـ هو فطرتُه التي فَطَر عليها عبادَه، فلو خُلُّوا ودواعي فِطَرهم لما رَغِبُوا عن ذلك، ولا اختاروا سواه، ولكن غيِّرت الفِطرُ وأُفسِدت، كما قال النبيُّ ﷺ: **«ما من مولودٍ إلا يولدُ علىٰ الفطرة، فأبواه يهوِّدانه وينصِّرانه ويمجِّسانه، كما تُنْتَجُ البهيمةُ بهيمةً جَمْعاء، هل تحسُّون فيها مِنْ جَدعاء؟ حتىٰ تكونوا أنتم تَجْدَعُونها»**[2]، ثمَّ يقول أبو هريرة: ٱقرؤوا إن شئتم: ﴿فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَاۚ لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ ٱللَّهِۚ ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلْقَيِّمُ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٣٠﴾ ۞ مُنِيبِينَ إِلَيْهِ وَٱتَّقُوهُ﴾ [الروم: ٣٠ ـ ٣١].

(١) نقله وهب بن منبه عن الزَّبور. انظر: «قوت القلوب» (٢/ ١١١)، و«الإحياء» (٤/ ٣٠٢).

(٢) أخرجه البخاري (١٣٥٨)، ومسلم (٢٦٥٨).

و ﴿مُنِيبِينَ﴾ نُصِبَ علىٰ الحال من المفعول، أي: فَطَرهم منيبين إليه. والإنابةُ إليه تتضمَّنُ الإقبالَ عليه بمحبته وحده والإعراض عمَّا سواه.

وفي «صحيح مسلم»[1] عن عِيَاض بن حِمَار، عن النبيِّ ﷺ قال: «**إنَّ الله أمرني أن أعلِّمكم ما جهلتم مما علَّمني في مقامي هذا ـ أنه قال ـ: كلُّ مالٍ نَحَلتُه عبدًا فهو له حلال، وإني خلقتُ عبادي حنفاء فأتتهم الشياطينُ فاجتالتهم عن دينهم، وأمَرتْهم أن يشركوا بي ما لم أنزِّل به سلطانًا، وحرَّمَت عليهم ما أحللتُ لهم**»؛ فأخبر سبحانه أنه إنما خلق عبادَه علىٰ الحنيفيَّة المتضمِّنة لكمال حبِّه، والخضوع له، والذُّلِّ له، وكمال طاعته وحده دونَ غيره.

وهذا من الحقِّ الذي خُلِقَت له، وبه قامت السَّمواتُ والأرض وما بينهما، وعليه قام العالم، ولأجله خُلِقت الجنةُ والنَّار، ولأجله أرسَل رسلَه وأنزل كتبَه، ولأجله أهلَك القرونَ التي خرجت عنه وآثرت غيرَه.

فكونُه سبحانه أهلًا أن يُعْبَد[2] ويُحَبَّ ويُحْمَد ويُثنىٰ عليه أمرٌ ثابتٌ له لذاته، فلا يكونُ إلا كذلك، كما أنه الغنيُّ القادرُ الحيُّ القيُّومُ السَّميعُ البصير، فهو سبحانه الإلهُ الحقُّ المبين، والإلهُ هو الذي يستحقُّ أن يُؤْلَه محبةً وتعظيمًا، وخشيةً وخضوعًا، وتذلُّلًا وعبادة، فهو الإلهُ الحقُّ ولو لم يخلُق خلقَه، وهو الإلهُ الحقُّ ولم لم يعبدوه.

فهو المعبودُ حقًّا، الإلهُ حقًّا، المحمودُ حقًّا، ولو قُدِّر أنَّ خلقَه لم يعبدوه

---

(١) (٢٨٦٥). وفي سياق المصنف تصرُّفٌ يسيرٌ واختصار.

(٢) (ت): «فإنه سبحانه أهل أن يعبد».

ولم يحمدوه ولم يَأْلَهوه، فهو الله الذي لا إله إلا هو قبل أن يخلقهم وبعد أن خلقهم وبعد أن يفنيهم، لم يَسْتَحْدِث بخلقه لهم ولا بأمره إياهم ٱستحقاقَ الإلهية والحمد، بل إلهيتُه وحمدُه ومجدُه وغِناه أوصافٌ ذاتيةٌ له يستحيلُ مفارقتُها له، كحياته[1] ووجوده وقدرته وعلمه وسائر صفات كماله.

فأولياؤه وخاصَّتُه وحِزبُه لمَّا شَهِدت عقولهم وفِطرُهم أنه أهلٌ أن يُعْبَد وإن لم يرسِل إليهم رسولًا ولم ينزِّل عليهم كتابًا، ولو لم يخلُق جنةً ولا نارًا= علموا أنه لا شيء في العقول والفِطر أحسن من عبادته، ولا أقبح من الإعراض عنه.

وجاءت الرُّسلُ وأنزلت الكتبُ بتقرير ما ٱستَودع سبحانه في الفِطر والعقول من ذلك، وتكميله، وتفصيله[2]، وزيادته حُسْنًا إلىٰ حُسْنِه.

فاتفقت شريعتُه وفطرتُه، وتطابقَا وتوافقَا، وظهر أنهما من مشكاةٍ واحدة.

فعبدُوه وأحبُّوه ومجَّدوه وحمدُوه بداعي الفطرة وداعي الشرع وداعي العقل، فاجتمعَت لهم الدَّواعي ونادتهم من كلِّ جهة، ودَعَتهم إلىٰ وليِّهم وإلههم وفاطرهم، فأقبلوا إليه بقلوبٍ سليمةٍ لم يعارِض خبرَه عندها شبهةٌ توجبُ ريبًا وشكًّا، ولا أمرَه شهوةٌ توجبُ رغبتَها عنه وإيثارَها سواه.

فأجابوا دواعي المحبة والطَّاعة إذ نادت بهم: حيَّ علىٰ الفلاح، وبذلوا أنفسَهم في مرضاة مولاهم الحقِّ بَذْلَ أخي السَّماح، وحَمِدُوا عند الوصول

(١) (ق، ت): «لحياته». تحريف.

(٢) (د، ق): «وتفضيله»، بالمعجمة. وهو تحريف.

إليه مَسْراهم، وإنما يَحْمَدُ القومُ السُّرىٰ عند الصَّباح، فدينُهم دينُ الحبِّ، وهو الدِّينُ الذي لا إكراه فيه، وسَيرُهم سَيرُ المحبِّين، وهو السَّيرُ الذي لا وقفةَ تعتريه.

إني أدِينُ بدين الحُبِّ ويحَكمُ ... فذاك ديني ولا إكراه في الدِّينِ
ومن يكن دينُه كُرهًا فليس له ... إلا العنَاءُ وإلا السَّيرُ في الطِّينِ
وما ٱستوىٰ سَيرُ عبد في محبته ... وسَيرُ خالٍ من الأشواقِ في دينِ
فقُل لغير أخي الأشواق ويحكَ قد ... غُبِنتَ حظَّكَ[1] لا تَغتَرَّ بالدُّونِ
نجائبُ الحُبِّ تعلُو بالمحبِّ إلى ... أعلىٰ المراتبِ مِن فوقِ السَّلاطينِ
وأطيبُ العيشِ في الدَّارينِ قد رَغِبَت ... عنه التِّجارُ فباعت بَيْعَ مغبونِ
فإن تُرِد علمَه فاقرأهُ ويحكَ في ... آياتِ طهَ وفي آياتِ ياسينِ[2]

ولا ريب أنَّ كمال العبوديَّة تابعٌ لكمال المحبة، وكمال المحبة تابعٌ لكمال المحبوب في نفسه، والله سبحانه له الكمالُ المطلقُ التَّامُّ من كلِّ وجه، الذي لا يعتريه توهُّمُ نقصٍ أصلًا[3]، ومَن هذا شأنُه فإنَّ القلوبَ لا يكونُ شيءٌ أحبَّ إليها منه ما دامت فِطرُها وعقولها سليمة، وإذا كان[4] أحبَّ الأشياء إليها فلا محالة أنَّ محبتَه توجبُ عبوديتَه وطاعتَه، وتتبُّعَ مرضاته، واستفراغ الجهد في التعبُّد له والإنابة إليه.

---

(١) (ت): «حقك».

(٢) البيت الأول لابن رَشِيق، في «الحماسة المغربية» (١٠٤٠). وتتمة الأبيات أظنُّها من نسج المصنف.

(٣) (ت): «لا يعتريه توهم ولا نقص أصلا».

(٤) في الأصول: «كانت». وهو تحريف.

وهذا الباعثُ أكملُ بواعث العبوديَّة وأقواها، حتىٰ لو فُرِض تجرُّده عن الأمر والنهي والثَّواب والعقاب ٱستفرَغ الوُسعَ واستَخلَص القلبَ للمعبود الحقِّ(١).

ومن هذا قولُ بعض السَّلف: «إنه ليَسْتَخْرِجُ حبُّه من قلبي ما لا يسْتَخْرِجُه خوفُه»(٢)، ومنه قول عمر في صُهيب: «لو لم يَخَفِ اللهَ لم يَعْصِه»(٣).

وقد كان هذا هو الواجبَ علىٰ كلِّ عاقل، كما قال بعضهم:

هَبِ البَعْثَ لم تَأتِنا رُسْلُه ... وجَاحِمَةُ النَّارِ لم تُضْرَمِ
ألَيسَ من الواجب المُسْتَحَقْـ ... ـقِ طاعةُ ربِّ الورىٰ الأكرمِ(٤)

---

(١) في (ت) زيادة: «ومن هذا شأنه فهو المعبود الحق».

(٢) (ق، ت): «ما لا يستخرجه قوله». وهو تحريف. وقد سلف الأثر وتخريجه (ص: ٨٢١).

(٣) يعني: أنه لو لم يخف من الله لكان في قلبه من محبة الله وإجلاله ما يمنعه من معصيته. انظر: «طريق الهجرتين» (٥٩٠)، و«بدائع الفوائد» (٩٢)، و «مجموع الفتاوىٰ» (١٠/ ٦٤)، و«جامع المسائل» (٣/ ٣١٥).
وقد اشتهر هذا الأثر في كلام الأصوليين وأصحاب المعاني وأهل العربية، وبعضهم يذكره مرفوعًا، وقال العراقي وغيره: لا أصل له. انظر: «المقاصد الحسنة» (٥٢٦)، و«تدريب الراوي» (٢/ ١٦٢).
وورد مرفوعًا بمعناه في سالم مولىٰ أبي حذيفة. أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (١/ ١٧٧) من حديث عمر، ولا يصح. انظر: «السلسلة الضعيفة» (٣١٧٩).

(٤) الأول للوزير المهلَّبي في «يتيمة الدهر» (٢/ ٢٨٥)، والثاني عنده:
أليس بكافٍ لذي فكرةٍ ... حياءُ المسيء من المنعم
وأنشدهما ابن الجوزي في «المدهش» (٦٩٩) دون نسبة.

وقد قام النبيُّ ﷺ حتىٰ تفطَّرت قدماه، فقيل له: تفعلُ هذا وقد غُفِرَ لك ما تقدَّم من ذنبك وما تأخَّر؟! قال: «**أفلا أكونُ عبدًا شكورًا؟**»[1]، واقتَصر ﷺ من جوابهم علىٰ ما تُدْرِكه عقولهم، وتنالُه أفهامهم، وإلا فمن المعلوم أنَّ باعثَه علىٰ ذلك الشُّكر أمرٌ يجِلُّ عن الوصف، ولا تنالُه العبارةُ ولا الأذهان.

فأين هذا الشُّهودُ مِنْ شُهود طائفة القَدَريَّة والجبريَّة؟!

فليعرِض العاقلُ اللبيبُ ذَينِك المشهدَين علىٰ هذا المشهد، ولينظُر ما بين الأمرين من التفاوت.

فالله سبحانه يُعْبَدُ ويُحْمَدُ ويُحَبُّ لأنه أهلٌ لذلك ومُستَحِقُّه، بل ما يستحقُّه سبحانه من عباده أمرٌ لا تنالُه قدرتهم ولا إرادتُهم، ولا تتصوَّره عقولهم، ولا يُمْكِنُ أحدٌ[2] من خلقِه قطُّ أن يعبُده حقَّ عبادته، ولا يوفِّيه حقَّه من المحبة والحمد.

ولهذا قال أفضلُ خلقه وأكملُهم وأعرفُهم به وأحبُّهم إليه وأطوعُهم له: «**لا أحصي ثناءً عليك**»[3]، وأخبَرَ أنَّ عملَه ﷺ لا يستقلُّ بالنَّجاة، فقال: «**لن يُنْجِي أحدًا منكم عملُه**»، قالوا: ولا أنت يا رسول الله؟! قال: «**ولا أنا إلا أن يتغمَّدني اللهُ برحمةٍ منه وفضل**»[4]. فصلواتُ الله وسلامه عليه عَدَد ما خَلَق في السَّماء، وعَدَد ما خَلَق في الأرض، وعَدَد ما بينَهما، وعَدَد ما هو خالق.

---

(١) أخرجه البخاري (١١٣٠)، ومسلم (٢٨١٩) من حديث المغيرة بن شعبة.

(٢) كذا ضبطها ابن بردس في (د) بالرفع. كأنه علىٰ تضمين: يقدر، أو يستطيع.

(٣) أخرجه مسلم (٤٨٦) من حديث عائشة.

(٤) أخرجه البخاري (٦٤٦٧)، ومسلم (٢٨١٦) من حديث عائشة.

وفي الحديث المرفوع المشهور أنَّ من الملائكة من هو ساجدٌ لله لا يرفعُ رأسَه منذ خُلِق، ومنهم راكعٌ لا يرفعُ رأسَه من الرُّكوع منذ خُلِق إلىٰ يوم القيامة، وأنهم يقولون يوم القيامة: سبحانك ما عبدناك حقَّ عبادتك[1].

ولـمَّا كانت عبادتُه تعالىٰ تابعةً لمحبته وإجلاله، وكانت المحبةُ نوعان[2]: محبةً تنشأ عن الإنعام والإحسان، فتُوجِبُ شكرًا وعبوديَّةً بحسب كمالها ونقصانها، ومحبةً تنشأ عن جمال المحبوب وكماله[3]، فتُوجِبُ عبوديَّةً وطاعةً أكمَل من الأولىٰ= كان الباعثُ علىٰ الطاعة والعبوديَّة لا يخرُج عن هذين النَّوعين.

وأمَّا أن تقعَ الطَّاعةُ صادرةً عن خوفٍ محضٍ غير مقرونٍ بمحبة، فهذا قد ظنَّه كثيرٌ من المتكلِّمين، وهي عندهم غايةُ العارِف[4]، بناءً علىٰ أصلهم الباطل: أنَّ الله لا تتعلَّق المحبةُ بذاته، وإنما تتعلَّق بمخلوقاته مما هو في الجنَّة من النَّعيم؛ فهم لا يحبُّونه لذاته وكماله ولا لإحسانه، ويُنْكِرون محبتَه لذلك، وإنما المحبوبُ عندهم في الحقيقة غيرُه.

---

(١) أخرجه محمد بن نصر في «تعظيم قدر الصلاة» (٢٦٠)، وأبو الشيخ الأصبهاني في «العظمة» (٥١٥)، وغيرهما من حديث رجلٍ من أصحاب النبي ﷺ.
قال ابن كثير في «التفسير» (٨/ ٣٦٦٢): «وهذا إسناد لا بأس به».
وروي نحوه من حديث جابر وعبد الله بن عمرو.

(٢) كذا في الأصول. بالألف.

(٣) (ت): «ومحبة تنشأ عن كمال المحبوب».

(٤) (ق): «المعارف». وكلاهما محتمل. وانظر: «الصواعق المرسلة» (١٥٨)، و«مدارج السالكين» (٣/ ١٢٤، ٥٠٥).

وهذا من أبطَل الباطل، وسنذكُر في القسم الثَّاني إن شاء الله من هذا الكتاب بطلانَ هذا المذهب من أكثر من مئة وجه[1].

ولو عرَف القومُ صفاتِ الأرواح وأحكامَها لعلموا أنَّ طاعةَ من لا يُحَبُّ[2] وعبادتَه محال، وأنَّ من أتىٰ بصورة الطَّاعة خوفًا مجرَّدًا عن الحبِّ فليس بمطيعٍ ولا عابد، وإنما هو كالمُكْرَه، أو كأجير السَّوء الذي إن أُعطِيَ عَمِل وإن لم يُعْطَ كَفَر وأبَق.

وسَيَرِدُ عليك بسطُ الكلام في هذا عن قريبٍ إن شاء الله[3].

والمقصودُ أنَّ الطَّاعةَ والعبادة النَّاشئة عن محبة الكمال والجمال أعظمُ من الطَّاعة النَّاشئة عن رؤية الإنعام والإحسان، وفرقٌ عظيمٌ بين ما تعلَّق بالحيِّ الذي لا يموت، وبين ما تعلَّق بالمخلوق، وإن شَمِل النَّوعين ٱسمُ المحبة، ولكنْ كم بين من يحبُّك لذاتك وأوصافك و جمالك، وبين من يحبُّك لخَيْرِك ودراهمك؟!

فصل

والأسماء الحسنىٰ والصِّفاتُ العُلىٰ مقتضيةٌ لآثارها من العبوديَّة والأمر ٱقتضاءها لآثارها من الخلق والتكوين، فلكلِّ صفةٍ عبوديَّةٌ خاصَّةٌ هي من مُوجَباتها ومقتضياتها، أعني: مِنْ مُوجَبات العلم بها والتَّحقُّق[4] بمعرفتها.

---

(١) لم يقع ذلك. وراجع ما كتبناه في المقدمة عن تقسيم الكتاب.

(٢) (ق): «تجب». تحريف.

(٣) انظر التعليق المتقدم قبل قليل.

(٤) في الأصول: «والتحقيق». والمثبتُ من (ط) أشبه.

وهذا مطَّردٌ في جميع أنواع العبوديَّة التي علىٰ القلب والجوارح:

* فعِلمُ العبد بتفرُّد الرَّبِّ تعالىٰ بالضُّرِّ والنَّفع، والعطاء والمنع، والخلق والرَّزق، والإحياء والإماتة= يُثمِرُ له عبوديَّة التَّوكُّل عليه باطنًا، ولوازمَ التَّوكُّل وثمراته ظاهرًا.

* وعِلمُه بسمعه تعالىٰ وبصره وعِلمه[1]، وأنه لا يخفىٰ عليه مثقالُ ذرَّةٍ في السَّموات ولا في الأرض، وأنه يعلمُ السِّرَّ وأخفىٰ، ويعلمُ خائنةَ الأعيُن وما تخفي الصُّدور= يُثمِرُ له حِفظ لسانه وجوارحه وخَطراتِ قلبه عن كلِّ ما لا يرضي الله، وأن يجعل تعلُّق هذه الأعضاء بما يحبُّه الله ويرضاه؛ فيُثمِرُ له ذلك الحياءَ باطنًا، ويُثمِرُ له الحياءُ اجتنابَ المحرَّمات والقبائح.

* ومعرفتُه بغِناه وجوده، وكرمه وبِرِّه، وإحسانه ورحمته= توجبُ له سَعَةَ الرَّجاء، ويُثمِرُ له ذلك من أنواع العبوديَّة الظَّاهرة والباطنة بحسب معرفته وعلمه.

* وكذلك معرفتُه بجلال الله وعظمته وعِزِّه تُثمِرُ له الخضوعَ[2] والاستكانة والمحبة، وتُثمِرُ له تلك الأحوالُ الباطنةُ أنواعًا من العبوديَّة الظَّاهرةِ هي مُوجَباتها.

* وكذلكَ عِلْمُه بكمالِه وجمالِه وصفاتِه العُلىٰ يُوجِبُ له محبةً خاصَّةً تُثمِرُ له[3] أنواعَ العبوديَّة.

---

(١) «وعلمه» ليست في (ت).

(٢) (ت): «الخضوع له».

(٣) في الأصول: «بمنزلة». وهو تحريف.

فرجَعَت العبوديَّةُ كلُّها إلىٰ مقتضىٰ الأسماء والصِّفات، وارتبطت بها ٱرتباط الخلق بها؛ فخلقُه سبحانه وأمرُه هو مُوجَبُ أسمائه وصفاته في العالَم وآثارُها ومقتضاها، لا أنه يتزيَّنُ مِنْ عباده بطاعتهم، ولا تَشِينُه معصيتُهم.

وتأمَّل قوله ﷺ في الحديث الصَّحيح الذي يرويه عن ربِّه تبارك وتعالىٰ: «**يا عبادي، إنكم لن تبلُغوا ضُرِّي فتضرُّوني، ولن تبلُغوا نفعي فتنفعوني**»[1]، ذَكَر هذا عقبَ قوله: «**يا عبادي، إنكم تخطئون بالليل والنهار، وأنا أغفرُ الذُّنوبَ جميعًا، فاستغفروني أغفِر لكم**».

فتضمَّن ذلك أنَّ ما يفعلُه تعالىٰ بهم، مِنْ غفران زلَّاتهم، وإجابة دعَواتهم، وتفريج كُرباتهم؛ ليس لجلْب منفعةٍ منهم، ولا لدفع مضرَّةٍ يتوقَّعها منهم، كما هو عادةُ المخلوق الذي ينفعُ غيرَه ليكافئه بنفعٍ مثله، أو ليدفع عنه ضررًا.

فالرَّبُّ تعالىٰ لم يحسِن إلىٰ عباده ليكافئوه، ولا ليدفعوا عنه ضررًا؛ فقال: «**لن تبلُغوا نفعي فتنفعوني، ولن تبلُغوا ضُرِّي فتضرُّوني**»؛ إني[2] لستُ إذا هديتُ مُسْتَهْدِيكم، وأطعمتُ مُسْتَطْعِمَكم، وكسوتُ مُسْتَكْسِيكم، وأرويتُ مُسْتَسْقِيكم، وكفَيتُ مُسْتَكْفِيكم، وغفرتُ لمستَغْفِركم= بالذي أطلبُ منكم أن تنفعوني، أو تدفعوا عني ضررًا، فإنكم لن تبلُغوا ذلك، وأنا الغنيُّ الحميد.

---

(١) أخرجه مسلم (٢٥٧٧) من حديث أبي ذر.

(٢) (ت): «وإني». وانظر: «مجموع الفتاوىٰ» (١٨/ ١٩٣).

كيف والخلقُ عاجزون عمَّا يَقْدِرُون عليه من الأفعال إلا بإقداره وتيسيره وخلقه، فكيف بما لا يَقْدِرون عليه؟!

فكيف يبلُغوا[1] نفعَ الغنيِّ الصَّمد الذي يمتنعُ في حقِّه أن يَسْتَجْلِبَ من غيره نفعًا أو يَسْتَدْفِعَ منه ضررًا، بل ذلك مستحيلٌ في حقِّه؟!

ثمَّ ذَكَر بعد هذا قوله: «**يا عبادي، لو أنَّ أوَّلكم وآخرَكم وإنسَكم وجنَّكم كانوا علىٰ أتقىٰ قلب رجلٍ واحدٍ منكم ما زاد ذلك في ملكي شيئًا، ولو أنَّ أوَّلكم وآخرَكم وإنسَكم وجنَّكم كانوا علىٰ أفجَر قلب رجلٍ واحدٍ منكم ما نقصَ ذلك من ملكي شيئًا**»؛ فبيَّن سبحانه أنَّ ما أمرهم به من الطَّاعات، وما نهاهم عنه من السيِّئات، لا يتضمَّنُ ٱستجلابَ نفعهم، ولا ٱستدفاعَ ضررهم؛ كأمر السيِّد عبدَه، والوالد ولدَه، والإمام رعيَّتَه، بما ينفعُ الآمرَ والمأمور، ونهيِهم عمَّا يضرُّ النَّاهي والمنهيَّ؛ فبيَّن تعالىٰ أنه المنزَّه عن لحوق نفعهم وضرِّهم به، في إحسانه إليهم بما يفعلُه بهم، وبما يأمرُهم به.

ولهذا لمَّا ذَكَر الأصلَيْن بعد هذا، وأنَّ تقواهم وفجورَهم الذي هو طاعتُهم ومعصيتُهم لا يزيدُ في مُلكه شيئًا ولا ينقُصه، وأنَّ نسبة ما يسألونه كلُّهم إياه فيعطيهم إلىٰ ما عنده كَلا نسبة؛ فتضمَّن ذلك أنه لم يأمرهم ولم يحسن إليهم بإجابة الدَّعوات، وغفران الزَّلَّات، وتفريج الكُربات، لاستجلاب منفعةٍ، ولا لاستدفاع مَضرَّة، وأنهم لو أطاعوه كلُّهم لم يزيدوا في مُلكه شيئًا، ولو عصَوه كلُّهم لم ينقُصوا من مُلكه شيئًا، وأنه الغنيُّ الحميد.

---

(١) كذا في الأصول. بحذف النون.

ومن كان هكذا فإنه لا يتزيَّنُ بطاعة عباده، ولا تَشِينُه معاصيهم، ولكن من له الحِكَمُ البوالغُ[1] في تكليف عباده وأمرِهم ونهيهم ما يقتضيه ملكُه التَّامُّ وحمدُه وحكمتُه، ولو لم يكن في ذلك إلا أنه يستوجِبُ من عباده شكرَ نِعَمه التي لا تحصىٰ، بحسب قُواهم وطاقتهم، لا بحسب ما ينبغي له، فإنه أعظمُ وأجلُّ من أن يَقْدِر خلقُه عليه، ولكنه سبحانه يرضىٰ من عباده بما تسمحُ به طبائعُهم وقُواهم.

فلا شيء أحسنُ في العقول والفِطر مِنْ شُكر المُنْعِم[2]، ولا أنفعُ للعبد منه.

فهذان مسلكان آخران في حُسْن التكليف والأمر والنهي:

أحدهما: يتعلَّق بذاته وصفاته، وأنه أهلٌ لذلك، وأنَّ جماله تعالىٰ وكماله وأسماءه وصفاته تقتضي من عباده غايةَ الحبِّ والذُّلِّ والطَّاعة له.

الثَّاني: متعلِّقٌ بإحسانه وإنعامه، ولا سيَّما مع غِناه عن عباده، وأنه إنما يحسِنُ إليهم رحمةً منه وجودًا وكرمًا، لا لمعاوَضةٍ ولا لاستجلاب منفعةٍ ولا لدفع مضرَّة.

وأيُّ المسلكين سَلَكه العبدُ أوقعَه علىٰ محبته وبذلِ الجهد في مرضاته. فأين هذان المسلكان من ذَيْنِك المسلكين[3]؟!

وإنما أُتي القومُ من إنكارهم المحبة، وذلك الذي حَرَمهم من العلم

---

(١) (ط): «ولكن له من الحكم البوالغ».

(٢) (ت): «النعم».

(٣) مسلكي القدرية والجبرية في علة التكليف وحكمته. وقد تقدَّما قريبًا.

والإيمان ما حَرَمهم، وأوجبَ لهم سلوكَ تلك الطُّرق المسدودة، والله الفتَّاحُ العليم.

الوجه الثَّامن والأربعون: قولكم: «**فلا تكونُ نِعَمُه تعالىٰ ثوابًا، بل ٱبتداءً**»(1)= كلامٌ يحتملُ حقًّا وباطلًا.

فإن أردتم به أنه لا يثيبُهم علىٰ أعمالهم بالجنَّة ونعيمها، ويجزيهم بأحسن ما كانوا يعملون= فهو باطل، والقرآنُ أعظمُ شاهدٍ ببطلانه:

قال تعالىٰ: ﴿فَٱلَّذِينَ هَاجَرُواْ وَأُخۡرِجُواْ مِن دِيَٰرِهِمۡ وَأُوذُواْ فِي سَبِيلِي وَقَٰتَلُواْ وَقُتِلُواْ لَأُكَفِّرَنَّ عَنۡهُمۡ سَيِّـَٔاتِهِمۡ وَلَأُدۡخِلَنَّهُمۡ جَنَّٰتٖ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ ثَوَابٗا مِّنۡ عِندِ ٱللَّهِۚ وَٱللَّهُ عِندَهُۥ حُسۡنُ ٱلثَّوَابِ﴾ [آل عمران: ١٩٥]، وقال تعالىٰ: ﴿لِيُكَفِّرَ ٱللَّهُ عَنۡهُمۡ أَسۡوَأَ ٱلَّذِي عَمِلُواْ وَيَجۡزِيَهُمۡ أَجۡرَهُم بِأَحۡسَنِ ٱلَّذِي كَانُواْ يَعۡمَلُونَ﴾ [الزمر: ٣٥].

وقال تعالىٰ: ﴿وَتِلۡكَ ٱلۡجَنَّةُ ٱلَّتِيٓ أُورِثۡتُمُوهَا بِمَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ﴾ [الزخرف: ٧٢]، وقال تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ قَالُواْ رَبُّنَا ٱللَّهُ ثُمَّ ٱسۡتَقَٰمُواْ فَلَا خَوۡفٌ عَلَيۡهِمۡ وَلَا هُمۡ يَحۡزَنُونَ ۝١٣ أُوْلَٰٓئِكَ أَصۡحَٰبُ ٱلۡجَنَّةِ خَٰلِدِينَ فِيهَا جَزَآءَۢ بِمَا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ﴾ [الأحقاف: ١٣ - ١٤].

وقال تعالىٰ: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ جَزَآؤُهُم مَّغۡفِرَةٞ مِّن رَّبِّهِمۡ وَجَنَّٰتٞ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَاۚ وَنِعۡمَ أَجۡرُ ٱلۡعَٰمِلِينَ﴾ [آل عمران: ١٣٦]، وقال تعالىٰ: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَنُبَوِّئَنَّهُم مِّنَ ٱلۡجَنَّةِ غُرَفٗا تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ

---

(1) انظر: (ص: ٩٨٤).

خَٰلِدِينَ فِيهَاۚ نِعۡمَ أَجۡرُ ٱلۡعَٰمِلِينَ﴾ [العنكبوت: ٥٨].

وهذا في القرآن كثير، يبيِّن أنَّ الجنَّة ثوابُهم وجزاؤهم، فكيف يقال: لا تكونُ نِعَمُه ثوابًا علىٰ الإطلاق؟! بل لا تكونُ نِعَمُه تعالىٰ في مقابلة الأعمال والأعمالُ ثَمَنًا لها؛ فإنه لن يُدْخِل أحدًا الجنَّةَ عملُه، ولا يدخُلها أحدٌ إلا بمجرَّد فضل الله ورحمته.

وهذا لا ينافي ما تقدَّم من النُّصوص؛ فإنها إنما تدلُّ علىٰ أنَّ الأعمال أسبابٌ لا أعواضٌ وأثمان، والذي نفاه النبيُّ ﷺ من الدُّخول بالعمل هو نفيُ ٱستحقاق العِوَض ببذل عِوَضِه؛ فالمثبَتُ باءُ السَّببيَّة، والمنفيُّ باءُ المعاوَضة والمقابَلة. وهذا فصلُ الخطاب في هذه المسألة[1].

والقَدَرِيَّةُ الجبريَّةُ تنفي باءَ السَّببيَّة جملة، وتنكرُ أن تكون الأعمالُ سببًا في النَّجاة ودخول الجنَّة، وتلك النُّصوصُ وأضعافُها تُبْطِلُ قولَهم.

والقَدَرِيَّةُ النُّفاةُ تثبتُ باءَ المعاوَضة والمقابَلة، وتزعمُ أنَّ الجنَّة عِوَضُ الأعمال، وأنها ثمنٌ لها، وأنَّ دخولها إنما هو بمحض الأعمال، والنُّصوصُ النَّافيةُ لذلك تُبْطِلُ قولَهم.

والعقلُ والفِطرُ تُبْطِلُ قول الطَّائفتين، ولا يصحُّ في النُّصوص والعقول إلا ما ذكرناه من التَّفصيل، وبه يتبيَّن أنَّ الحقَّ مع الوَسَط بين الفِرَق في جميع المسائل، لا يستثنىٰ من ذلك شيء، فما ٱختلفت الفِرَقُ إلا كان الحقُّ مع الوَسَط[2].

---

(١) انظر ما مضىٰ (ص: ٢١) والتعليق عليه.

(٢) والقول الصواب في مسائل النزاع هو الوسط بين طرفين متباعدَيْن، كما قال المصنف =

وكلٌّ من الطَّائفتين معه حقٌّ وباطل:

فأصاب الجبريَّةُ في نفي المعاوَضة، وأخطؤوا في نفي السَّببيَّة.

وأصاب القَدَرِيَّةُ في إثبات السَّببيَّة، وأخطؤوا في إثبات المعاوَضة.

فإذا ضممتَ أحد نفيَي الجبريَّة إلىٰ أحد إثباتَي القَدَرِيَّة، ونفيتَ باطلَهما؛ كنتَ أسعدَ بالحقِّ منهما.

فإن أردتم بأنَّ نِعَمه لا تكونُ ثوابًا هذا القَدْر، وأنها لا تكونُ عِوَضًا، بل هو المنعِمُ بالأعمال والثَّواب، وله المنَّةُ في هذا وهذا، ونعمتُه[1] بالثَّواب مِنْ غير ٱستحقاقٍ ولا ثمنٍ يُعاوَضُ عليه، بل فضلٌ منه وإحسان= فهذا هو الحقُّ، فهو المانُّ بهدايته للإيمان، وتيسيره للأعمال، وإحسانه بالجزاء، كلُّ ذلك مجرَّدُ منَّته وفضله؛ قال تعالىٰ: ﴿يَمُنُّونَ عَلَيْكَ أَنْ أَسْلَمُوا قُل لَّا تَمُنُّوا عَلَيَّ إِسْلَامَكُم بَلِ اللَّهُ يَمُنُّ عَلَيْكُمْ أَنْ هَدَاكُمْ لِلْإِيمَانِ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾ [الحجرات: ١٧].

الوجه التاسع والأربعون: قولكم: «وإذا تعارض في العقول هذان الأمران، فكيف يهتدي العقلُ إلىٰ ٱختيار أحدهما؟!»[2].

قلنا: قد تبيَّن ـ بحمد الله ـ أنه لا تعارض في العقول بين الأمرين أصلًا،

= في «روضة المحبين» (٢٦٢). وانظر: «مدارج السالكين» (٢/ ٣٩٢)، و«الصلاة وحكم تاركها» (٢٢٦).

وهذا الأصل كما هو في المسائل الخبرية العلمية، فكذلك هو في مسائل الفروع العملية. انظر: «مجموع الفتاوىٰ» (٢١/ ١٤١).

(١) (ق): «ونعمه».

(٢) انظر: (ص: ٩٨٤).

وإنما يُقَدَّرُ التعارضُ بين العقل والهوىٰ، وأمَّا أن يتعارض في العقول إرشادُ العباد إلىٰ سعادتهم في المعاش والمعاد، وتركُهم همَلًا كالأنعام السَّائمة لا يعرفون معروفًا ولا ينكرون منكرًا؛ فلم يتعارض هذان في عقلٍ صحيحٍ أبدًا.

الوجه الخمسون: قولكم: «**فكيف يُعَرِّفنا العقلُ وجوبًا علىٰ نفسِه بالمعرفة، وعلىٰ الجوارح بالطَّاعة وعلىٰ الرَّبِّ بالثَّواب والعقاب؟!**»[١].

فيقال: وأيُّ ٱستبعادٍ في ذلك؟! وما الذي يُحِيلُه؟! فقد عرَّفنا العقلُ من الواجبات عليه ما يقبُح من العبد تركُها، كما عرَّفنا وعرَّف أهلَ العقول وذوي الفِطَر التي لم تتواطأ علىٰ الأقوال الفاسدة وجوبَ الإقرار بالله وربوبيَّته وشكر نعمته و محبته، وعرَّفنا قُبحَ الإشراك به والإعراض عنه ونسبته إلىٰ ما لا يليقُ به، وعرَّفنا قُبحَ الفواحش والظُّلم والإساءة والفجور والكذب والبَهْت والإثم والبغي والعدوان.

فكيف يُسْتَبْعَدُ منه أن يعرِّفنا وجوبًا علىٰ نفسه بالمعرفة، وعلىٰ الجوارح بالشُّكر المقدور المسْتَحْسَن في العقول، التي جاءت الشرائعُ بتفصيل ما أدركه العقلُ منه جملةً، وبتقرير ما أدركه منه تفصيلًا؟!

وأمَّا الوجوبُ علىٰ الله بالثَّواب والعقاب؛ فهذا مما تتباينُ فيه[٢] الطَّائفتان أعظمَ تبايُن:

* فأثبتت القَدَرِيَّةُ من المعتزلة عليه تعالىٰ وجوبًا عقليًّا وضعوه شريعةً

---

(١) انظر: (ص: ٩٨٤).

(٢) في الأصول: «تتباين منه». والمثبت من (ط).

له بعقولهم، وحرَّموا عليه الخروجَ عنه، وشبَّهوه في ذلك كلِّه[1]. وبدَّعهم في ذلك سائرُ الطَّوائف، وسفَّهوا رأيهم فيه، وبيَّنوا مُناقَضتَهم، وألزموهم بما لا محيدَ لهم عنه.

* ونفَت الجبريَّةُ أن يجبَ عليه ما أوجبه علىٰ نفسه ويحرُم عليه ما حرَّمه علىٰ نفسه، وجوَّزوا عليه ما يتعالىٰ ويتنزَّه عنه وما لا يليقُ بجلاله مما حرَّمه علىٰ نفسه، وجوَّزوا عليه تركَ ما أوجبه علىٰ نفسه مما يتعالىٰ ويتنزَّه عن تركه وفعلِ ضدِّه.

فتباينَ الطَّائفتان أعظمَ تبايُن.

* وهدىٰ الله الذين آمنوا ـ أهلَ السُّنَّة الوَسط ـ للطَّريقة المثلىٰ التي جاء بها رسولُه، ونزل بها كتابُه، وهي أنَّ العقول البشريَّة ـ بل وسائر المخلوقات ـ لا توجبُ علىٰ ربِّها شيئًا ولا تحرِّمه، وأنه يتعالىٰ ويتنزَّه عن ذلك، وأمَّا ما كَتَبه علىٰ نفسه وحرَّمه علىٰ نفسه فإنه لا يُخِلُّ به، ولا يقعُ منه خلافُه، فهو إيجابٌ منه علىٰ نفسه بنفسه، وتحريمٌ منه علىٰ نفسه بنفسه، فليس فوقه تعالىٰ مُوجِبٌ ولا محرِّم. وسيأتي إن شاء الله تعالىٰ بسطُ ذلك وتقريرُه[2].

الوجه الحادي والخمسون: قولكم: «**إنه علىٰ أصول المعتزلة يستحيلُ الأمرُ والنهيُ والتكليف**»[3]، وتقريرُكم ذلك= فكلامٌ لا مَطْعَن فيه، والأمرُ فيه كما ذكرتم، وأنَّ حقيقةَ قول القوم أنه لا أمرَ ولا نهيَ ولا شرعَ أصلًا؛ إذ

---

(١) أي: بخلقه. تعالىٰ الله عن ذلك علوًّا كبيرًا.

(٢) انظر: (ص: ١١٣٦).

(٣) انظر: (ص: ٩٨٤).

ذلك إنما يصحُّ إذا ثبت قيامُ الكلام بالـمُرْسِل الآمر النَّاهي وقيامُ الاقتضاء والطَّلب والحبِّ لما أمَرَ به والبغض لما نهىٰ عنه.

فأمَّا إذا لم يثبُت له كلامٌ ولا إرادةٌ ولا ٱقتضاءٌ ولا طلبٌ ولا حبٌّ ولا بغضٌ قائمٌ به، فإنه لا يُعْقَلُ أصلًا كونُه آمرًا ولا ناهيًا، ولا باعثًا للرُّسل، ولا محبًّا للطَّاعة باغضًا للمعصية.

فأصولُ هذه الطَّائفة تعطلُ الصَّانع[1] عن صفات كماله، فإنها تستلزمُ إبطالَ الرِّسالة والنبوَّة جملةً، ولكن رُبَّ لازمٍ لا يلتزمُه صاحبُ المقالة، ويتناقضُ في القول بملزومه دونَ القول به، ولا ريبَ أنَّ فسادَ اللازم مستلزمٌ لفساد الملزوم.

ولكن يقالُ لكم معاشرَ الجبريَّة: لا تكونوا ممَّن يرىٰ القذاةَ في عين أخيه ولا يرىٰ الجِذْعَ المُعْتَرِض في عينه، فقد ألزمَتكم القَدَرِيَّةُ ما لا محيدَ لكم عنه، وقالوا: من نفىٰ فعلَ العبد جملةً فقد عطَّل الشرائعَ والأمرَ والنهي؛ فإنَّ الأمرَ والنهيَ لا يتعلَّقُ إلا بالفعل المأمور به، فهو الذي يُؤمَرُ به ويُنهىٰ عنه، ويثابُ عليه ويعاقَب، فإذا نفيتم فعلَ العبد فقد رفعتم متعلَّقَ الأمر والنهي، وفي ذلك إبطالُ الأمر والنهي، فلا فرقَ بين رفع المأمور به المنهيِّ عنه ورفع المأمور المنهيِّ نفسِه؛ فإنَّ الأمرَ يستلزمُ آمرًا ومأمورًا به، ولا تصحُّ له حقيقةٌ إلا بهذه الثَّلاث.

---

(١) في الأصول: «الصفات». ولعل الصواب ما أثبت. انظر: «الصواعق المرسلة» (٨١٩، ١١١١، ١١٢١)، و«شفاء العليل» (٤٤٧)، و«مدارج السالكين» (١/ ٢٦).

ومعلومٌ أنَّ أمرَ الآمِرِ [غيرَه][1] بفعلِ نفسِه ونهيَه عن [فعلِ][2] نفسِه يُبْطِلُ التكليفَ جملةً؛ فإنَّ التكليف لا يُعْقَلُ معناه إلا إذا كان المكلَّفُ قد كُلِّفَ بفعله [الذي] هو المقدورُ له، التَّابعُ لإرادته ومشيئته.

وأمَّا إذا رفعتم ذلك من البَيْن[3]، وقلتم: بل هو مكلَّفٌ بفعل الله حقيقةً، لا يدخُل تحت قدرة العبد، ولا هو متمكِّنٌ من الإتيان به، ولا هو واقعٌ بإرادته ومشيئته؛ فقد نفيتم التكليف جملةً من حيث أثبتموه، وفي ذلك إبطالٌ للشرائع والرِّسالة جملة.

قالوا: فليتأمَّل المنصفُ الفَطِنُ ــ لا البليدُ المتعصِّب ــ صحَّةَ هذا الإلزام، فلن يجد عنه محيدًا.

قالوا: فأنتم معاشرَ الجبريَّة قَدَرِيَّةٌ من حيث نفيُكم[4] الفعلَ المأمورَ به، فإن كان خصومكم قَدَرِيَّةً من حيث نفَوا تعلُّقَ القدرة القديمة، فأنتم أولىٰ أن تكونوا قَدَرِيَّةً من حيث نفيتم فعلَ العبد له، وتأثيرَه فيه، وتعلُّقه بمشيئته، فأنتم أثبتُّم قَدَرًا علىٰ الله وقَدَرًا علىٰ العبد:

* أمَّا القَدَرُ علىٰ الله، فحيث زعمتم أنه تعالىٰ يأمرُ بفعلِ نفسِه، وينهىٰ عن فعلِ نفسِه. ومعلومٌ أنَّ ذلك لا يصلُح أن يكون مأمورًا به منهيًّا عنه، فأثبتُّم أمرًا ولا مأمورَ به، ونهيًا ولا منهيَّ عنه. وهذه قَدَرِيَّةٌ محضةٌ في حقِّ الرَّبِّ.

---

(١) زيادة توضيحية. وانظر: «شفاء العليل» (٢٢٦، ٤١٢، ٤١٣).
(٢) ساقطة من الأصول. وهي لازمة. وستأتي العبارة علىٰ الصواب.
(٣) أي: الوسط.
(٤) (ت): «نفيتم».

* وأمَّا في حقِّ العبد، فإنكم جعلتموه مأمورًا منهيًّا من غير أن يكون له فعلٌ يُؤمَرُ به ويُنهىٰ عنه. فأيُّ قَدَرِيَّةٍ أبلغُ من هذه؟!

فمن الذي تضمَّن قولُه إبطالَ الشَّرائع وتعطيلَ الأوامر؟!

فليتنبَّه اللبيبُ لـمَواقع[1] هذه المساجَلة، وسهام هذه المناضَلة، ثمَّ ليَخْتَر منهما إحدىٰ خُطَّتين، ولا والله «ما فيهما حظٌّ لمختار»[2].

ولا ينجو من هذه الوَرَطاتِ إلا من أثبت كلامَ الله القائمَ به، المتضمِّنَ لأمره ونهيه ووعده ووعيده، وأثبت له ما أثبت لنفسه من صفات كماله، ومن الأمور الثُّبوتيَّة القائمة به، ثمَّ أثبت مع ذلك فعلَ العبد واختيارَه ومشيئتَه وإرادتَه التي هي مناطُ الشرائع ومتعلَّقُ الأمر والنهي، فلا جَبْرِيٌّ ولا جهميٌّ ولا قَدَريٌّ.

وكيف يختارُ العاقلُ آراءً ومذاهبَ هذه بعض لوازمها؟! ولو صابَرها إلىٰ آخرها لاستبانَ له من فسادها وبطلانها ما يتعجَّبُ معه من قائلها ومُنْتَحِلها، والله الموفِّق للصَّواب.

الوجه الثَّاني والخمسون: قولكم: «إنه ما مِن معنًى يُستَنبطُ من قولٍ أو فعلٍ ليُربَط به معنًى مناسبٌ له إلا ومن حيث العقلُ يعارضُه معنًى آخرُ يساويه في الدَّرجة أو يفضُل عليه في المرتبة، فيتحيَّر العقلُ في الاختيار، إلىٰ أن يَرِدَ شرعٌ يختارُ أحدَهما أو يرجِّحُه من تلقائه، فيجبُ علىٰ العاقل اعتبارُه

---

(١) في الأصول: «لمواقعة». وهو تحريف.

(٢) اقتباسٌ من قول الأعشى:

فقال: ثكلٌ وغدرٌ أنت بينهما ... فاختر، وما فيهما حظٌّ لمختار

واختيارُه لترجيح الشَّرع له، لا لرجحانه في نفسه»[1].

فيقال: إن أردتم بهذه المعارضة أنها ثابتةٌ في جميع الأفعال والأقوال المشتملة علىٰ الأوصاف المناسبة التي رُبِطت بها الأحكام ـ كما يدلُّ عليه كلامكم ـ؛ فدعوىٰ باطلةٌ بالضرورة، وهي كذبٌ محضٌ. وكذلك إن أردتم أنها ثابتةٌ في أكثرها.

فأيُّ معارضةٍ في العقل للوصف القبيح في الكذب والفجور، والظُّلم وإهلاك الحرث والنَّسل، والإساءة إلىٰ المحسنين، وضرب الوالدَيْن واحتقارهما والمبالغة في إهانتهما بلا جُرْم؟! وأيُّ معارضةٍ في العقل للأوصاف القبيحة في الشِّرك بالله ومشيئته وكفران نِعَمه؟! وأيُّ معارضةٍ في العقل للوصف القبيح[2] في أنواع الفواحش التي فُطِرَت العقولُ والفِطرُ علىٰ ٱستقباحها؟! وأيُّ معارضةٍ في العقل للوصف القبيح في نكاح الأمَّهات واستفراشهنَّ كاستفراش الإماء والزَّوجات؟! إلىٰ أضعاف أضعاف ما ذكرنا مما تَشْهَدُ العقول بقُبحه من غير مُعارِضٍ فيها.

بل نحن لا ننكرُ أن يكونَ داعي الشهوة والهوىٰ وداعي العقل يتعارضان؛ فإن أردتم هذا التعارض فمُسَلَّمٌ، ولكن لا يُجْدِي عليكم إلا عكسَ مطلوبكم.

وكذلك أيُّ معارضةٍ في العقول للأوصاف المقتضية حُسْنَ عبادة الله وشكره، وتعظيمه وتمجيده، والثَّناء عليه بآلائه وإنعامه وصفات جلاله ونُعوت كماله، وإفراده بالمحبة والعبادة والتَّعظيم؟!

---

(١) انظر: (ص: ٩٨٦).

(٢) (ت): «وأي معارضة للقبيح». والعبارة برمتها ليست في (ق).

وأيُّ معارضةٍ في العقول للأوصاف المقتضية حُسْنَ الصِّدق والبِرِّ، والإحسان والعدل، والإيثار، وكشف الكُربات وقضاء الحاجات وإغاثة اللَّهَفات، والأخذ علىٰ أيدي الظَّالمين، وقَمْع المفسدين، ومنع البُغاة والمعتدين، وحِفظ عقول العالمين وأموالهم ودمائهم وأعراضهم بحسب الإمكان، والأمر بما يُصْلِحُها ويكمِّلها، والنهي عمَّا يُفْسِدُها وينقُصها؟!

وهذه حالُ جملة الشَّرائع وجمهورها، إذا تأمَّلها العقلُ جَزَم أنه يستحيلُ علىٰ أحكم الحاكمين أن يشرَع خلافَها لعباده.

وأمَّا إن أردتم أنَّ في بعض ما يَدِقُّ منها مسائلَ تتعارض فيها الأوصافُ المستنبَطةُ في العقول، فيتحيَّر العقلُ بين المناسب منها وغير المناسب؛ فهذا وإن كان واقعًا فإنه لا ينفي[1] حُسْنَها الذَّاتيَّ وقُبحَ منهيِّها الذَّاتي، وكونُ الوصف خفيَّ المناسبة والتَّأثير في بعض المواضع مما لا يَدْفَعُه. وهذه حالُ كثيرٍ من الأمور العقليَّة المحضة، بل الحِسِّيَّة.

وهذا الطِّبُّ مع أنه حِسِّيٌّ تجريبيٌّ تُدْرَكُ منافعُ الأغذية والأدوية وقُواها وحرارتُها وبرودتُها ورطوبتُها ويبوستُها فيه بالحِسِّ، ومع هذا فأنتم ترونَ ٱختلافَ أهله في كثيرٍ من مسائلهم في الشيء الواحد، هل هو نافعٌ كذا، ملائمٌ له أو منافرٌ مؤذٍ[2]؟ وهل هو حارٌّ أو بارد؟ وهل هو رطبٌ أو يابس؟ وهل فيه قوَّةٌ تصلُح لأمرٍ من الأمور أو لا قوَّة فيه؟

ومع هذا فالاختلافُ المذكورُ لا ينفي عند العقلاء ما جُعِلَ في الأغذية والأدوية من القُوىٰ والمنافع والمضارِّ والكيفيَّات؛ لأنَّ سببَ الاختلاف

---

(١) (ق): «فإنها لا تنفي». وهو تحريف.

(٢) (ت، ق): «مود».

خفاءُ تلك الأوصاف علىٰ بعض العقلاء، ودِقَّتُها، وعجزُ الحِسِّ والعقل عن تمييزها ومعرفة مقاديرها والنِّسَب الواقعة بين كيفيَّاتها وطبائعها.

ولم يكن هذا الاختلافُ بمُوجِبٍ عند أحدٍ من العقلاء إنكارَ جملة العلم وجمهور قواعده ومسائله، ودعوىٰ أنه ما مِنْ وصفٍ يُستنبَطُ من دواءٍ مفرَدٍ أو مركَّبٍ أو من غذاءٍ إلا وفي العقل ما يعارضه فيتحيَّر العقل! ولو ٱدَّعىٰ هذا مُدَّعٍ لضَحِك منه العقلاء، بما عَلِمُوه بالضرورة والحسِّ من ملاءمة الأوصاف ومنافرتها، واقتضاءِ تلك الذَّوات للمنافع والمضارِّ في الغالب، ولا يكون ٱختلافُ بعض العقلاء يُوجِبُ إنكارَ ما عُلِمَ بالضرورة والحسِّ. فهكذا الشرائع.

الوجه الثالث والخمسون: إنَّ قولكم: «**إذا قتَل إنسانٌ إنسانًا مثله عرَض للعقل هاهنا آراءٌ متعارضةٌ مختلفة...**»[1] إلىٰ آخره.

فيقال: إن أردتم أنَّ العقل يسوِّي بين ما شرَعه الله من القصاص وبين تركِه لمصلحة الجاني، فبَهْتٌ للعقل وكذبٌ عليه؛ فإنه لا يستوي عند عاقلٍ قطُّ حُسْنُ الاقتصاص من الجاني بمثل ما فَعَلَ وحُسْنُ تركِه والإعراض عنه، ولا يُعْلَمُ عقلٌ صحيحٌ يسوِّي بين الأمرين.

وكيف يستوي أمران: أحدُهما يستلزمُ فسادَ النَّوع، وخرابَ العالم، وتركَ الانتصار للمظلوم، وتمكينَ الجُناة من البغي والعدوان. والثَّاني يستلزمُ صلاحَ النَّوع، وعمارةَ العالم، والانتصارَ للمظلوم، ورَدْعَ الجُناة والبُغاة والمعتدين؟!

---

(١) انظر: (ص: ٩٨٦).

فكان في القِصاص حياةُ العالَم وصلاحُ الوجود.

وقد نبَّه تعالىٰ علىٰ ذلك بقوله: ﴿وَلَكُمْ فِي ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ يَٰٓأُو۟لِي ٱلْأَلْبَٰبِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [البقرة: ١٧٩]، وفي ضِمْن هذا الخطاب ما هو كالجواب لسؤالٍ مقدَّر: أنَّ إعدام[1] هذه البِنْية الشريفة[2]، وإيلامَ هذه النَّفس وإعدامَها، في مقابلة إعدام المقتول تكثيرٌ لمفسدة القتل، فلأيَّة حكمةٍ صَدَرَ هذا ممَّن وَسِعَت رحمتُه كلَّ شيء، وبَهَرت حكمتُه العقول؟!

فتضمَّن الخطابُ جوابَ ذلك بقوله تعالىٰ: ﴿وَلَكُمْ فِي ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ﴾، وذلك لأنَّ القاتلَ إذا توهَّم أنه يُقْتَلُ قِصاصًا بمن قَتَله كَفَّ عن القتل وارتَدَع، وآثَر حُبَّ حياته ونفسِه؛ فكان فيه حياةٌ له ولمن أراد قتلَه.

ومن وجهٍ آخر؛ وهو أنهم كانوا إذا قُتِل الرَّجلُ من عشيرتهم وقبيلتهم قَتَلوا به كلَّ من وجدوه من عشيرة القاتل وحَيِّه وقبيلته، وكان في ذلك من الفساد والهلاك ما يَعُمُّ ضررُه، وتشتدُّ مُؤنتُه؛ فشرَع الله تعالىٰ القِصاص، وأن لا يُقْتَل بالمقتول غيرُ قاتله، ففي ذلك حياةُ عشيرته وحَيِّه وأقاربه.

ولم تكن الحياةُ في القِصاص مِنْ حيث إنه قتلٌ، بل مِنْ حيث كونُه قِصاصًا يُؤخَذُ القاتلُ وحده بالمقتول، لا غيرُه.

فتضمَّن القِصاصُ الحياةَ في الوجهين جميعًا.

وتأمَّل ما تحت هذه الألفاظ الشَّريفة من الجلالة والإيجاز، والبلاغة والفصاحة، والمعنىٰ العظيم:

---

(١) في الأصول: «عدم». والمثبت من (ط).

(٢) وهي جسم الإنسان. انظر: «نهاية الرتبة» للشيزري (٩٧).

* فصَدَّر الآيةَ بقوله: ﴿وَلَكُمْ﴾ الـمُؤْذِن بأنَّ منفعة القِصاص مختصَّةٌ بكم عائدةٌ إليكم، فشرعُه إنما كان رحمةً بكم وإحسانًا إليكم، فمنفعتُه ومصلحتُه لكم، لا لمن لا يبلغُ العبادُ ضرَّه ونفعَه.

* ثمَّ عقَّبه بقوله: ﴿فِي ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ﴾ إيذانًا بأنَّ الحياة الحاصلة إنما هي في العدل، وهو أن يُفْعَل به كما فَعَل.

والقصاصُ في اللغة: المماثلَة، وحقيقتُه راجعةٌ إلىٰ الاتِّباع[1]. ومنه قوله: ﴿وَقَالَتْ لِأُخْتِهِۦ قُصِّيهِ﴾ [القصص: ١١] أي: اتّبعي أثرَه. ومنه قوله: ﴿فَٱرْتَدَّا عَلَىٰٓ ءَاثَارِهِمَا قَصَصًا﴾ [الكهف: ٦٤] أي: يقُصَّان الأثرَ ويتَّبعانه. ومنه: قَصُّ الحديث واقتصاصُه؛ لأنه يَتْبَعُ بعضُه بعضًا في الذِّكر. فسمِّي جزاءُ الجاني قِصاصًا لأنه يُتَّبعُ أثرُه فيُفْعَلُ به كما فَعَل.

وهذا أحدُ ما يُسْتَدلُّ به علىٰ أن يُفعَل بالجاني كما فَعَل، فيُقْتَل بمثل ما قَتَل به؛ لتحقيق معنىٰ القِصاص.

وقد ذكرنا أدلَّة المسألة من الطَّرفين، وترجيحَ القول الرَّاجح بالنَّصِّ والأثر والمعقول في كتاب «تهذيب السُّنن»[2].

* ونكَّر سبحانه الحياةَ تعظيمًا لها وتفخيمًا لشأنها، وليس المرادُ حياةً ما، بل المعنىٰ أنَّ في القِصاص حصولَ هذه الحقيقة المحبوبة للنُّفوس، الـمُؤْثَرة عندها، الـمُسْتَحْسَنة في كلِّ عقل.

---

(١) انظر: «مقاييس اللغة» (٥/ ١١).

(٢) (١٢/ ٢٧٣). وانظر: «زاد المعاد» (٤/ ٨٤)، و«إعلام الموقعين» (١/ ٣١٨)، و«أحكام الجناية علىٰ النفس» للشيخ بكر أبو زيد (١٨٩ - ٢٠٢، ٢٠٤ - ٢٢٨).

والتَّنكيرُ كثيرًا ما يجيء للتَّعظيم والتَّفخيم، كقوله: ﴿وَسَارِعُوٓاْ إِلَىٰ مَغۡفِرَةٖ مِّن رَّبِّكُمۡ وَجَنَّةٍ﴾ [آل عمران: ١٣٣]، وقوله: ﴿وَرِضۡوَٰنٞ مِّنَ ٱللَّهِ أَكۡبَرُۚ﴾ [التوبة: ٧٢]، وقوله: ﴿إِنۡ هُوَ إِلَّا وَحۡيٞ يُوحَىٰ﴾ [النجم: ٤].

* ثمَّ خصَّ أولي الألباب، وهم أولو العقول التي عَقَلَت عن الله أمرَه ونهيَه وحكمتَه؛ إذ هم المنتفعون بالخطاب.

ووازِن بين هذه الكلمات وبين قولهم: «القتلُ أنفىٰ للقتل»، تتبيَّنْ مقدارَ التَّفاوت وعظمةَ القرآن وجلالتَه(١).

الوجه الرابع والخمسون: قولكم: «إنَّ القِصاصَ إتلافٌ بإزاء إتلاف، وعدوانٌ في مقابلة عدوان، ولا يحيا الأوَّلُ بقتل الثَّاني، ففيه تكثيرُ المفسدة بإعدام النَّفْسَيْن، وأمَّا مصلحةُ الرَّدع والزَّجر واستبقاء النَّوع فأمرٌ متوهَّم، وفي القِصاص ٱستهلاكٌ محقَّق»(٢).

فيقال: هذا الكلامُ من أفسد الكلام وأبينه بطلانًا؛ فإنه يتضمَّنُ التَّسويةَ بين القبيح الذي ٱتفقت العقولُ والدياناتُ علىٰ قُبحه وفساده، وبين الحسَن(٣) الذي ٱتفقت العقولُ والدياناتُ علىٰ حُسْنه وصلاح الوجود به.

---

(١) انظر: «النكت في إعجاز القرآن» للرماني (٧٧)، و«دلائل الإعجاز» (٢٨٩)، و«تحرير التحبير» (٤٦٨)، و«مقدمة تفسير ابن النقيب» (١٤٢)، و«سر الفصاحة» (٣١٢)، و«الصناعتين» (١٧٥)، و«الاعتقاد» للبيهقي (٣٤٩)، و «الإتقان» للسيوطي (١٣٩٥)، و«وحي القلم» للرافعي (٣/ ٣٩٧).

(٢) انظر: (ص: ٩٨٧).

(٣) من قوله: «الذي اتفقت» إلىٰ هنا ساقط من (ت، ق)؛ لانتقال النظر. وتصرف ناشر (ط) فأثبت موضعه: «والحسن ونفي حسن القصاص».

وهل يستوي في عقلٍ أو دينٍ أو فطرةٍ القتلُ ظلمًا وعدوانًا بغير حقٍّ والقتلُ قِصاصًا وجزاءً بالحقِّ؟!

ونظيرُ هذه التَّسوية[1]: تسويةُ المشركين بين الرِّبا والبيع؛ لاستوائهما في صورة العقد. ومعلومٌ أنَّ ٱستواء الفعلَين في الصُّورة لا يُوجِبُ ٱستواءهما في الحقيقة، ومدَّعي ذلك في غاية المكابرة.

وهل يدلُّ استواءُ السُّجود لله والسُّجود للصَّنم في الصُّورة الظَّاهرة ـ وهو وضعُ الجبهة علىٰ الأرض ـ علىٰ أنهما سواءٌ في الحقيقة، حتىٰ يتحيَّر العقلُ بينهما، ويتعارضان فيه؟!

ويكفي في فساد هذا إطباقُ العقلاء قاطبةً علىٰ قُبح القتل الذي هو ظلمٌ وبغيٌ وعُدوان، وحُسْن القتل الذي هو جزاءٌ وقِصاصٌ ورَدْعٌ وزَجْر، والفرقُ بين هذين مثلُ الفرق بين الزِّنا والنكاح، بل أعظمُ وأظهَر، بل الفرقُ بينهما من جنس الفرق بين الإصلاح في الأرض والإفساد فيها، فما تَعارض في عقلٍ صحيحٍ قطُّ هذان الأمران حتىٰ يتحيَّر بينهما أيهما يُؤْثِرُه ويختارُه.

وقولكم: «**إنه إتلافٌ بإزاء إتلاف، وعدوانٌ في مقابلة عدوان**»، فكذلك هو، لكن إتلافٌ حسَن، هو مصلحةٌ وحكمةٌ وصلاحٌ للعالم، في مقابلة إتلافٍ هو فسادٌ وسَفَهٌ وخرابٌ للعالم، فأنَّىٰ يستويان؟! أم كيف يعتدلان، حتىٰ يتحيَّر العقلُ بين الإتلاف الحسَن وتَرْكِه؟!

وقولكم: «**لا يحيا الأوَّلُ بقتل الثَّاني**».

---

(١) (ت): «المسألة».

قلنا: يحيا به عددٌ كثيرٌ من النَّاس؛ إذ لو تُرِك ولم يُؤْخَذ علىٰ يديه لأهلكَ النَّاسُ بعضُهم بعضًا، فإن لم يكن في قتل الثَّاني حياةٌ للأوَّل، ففيه حياةٌ للعالَم، كما قال تعالىٰ: ﴿ وَلَكُمْ فِي ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ يَٰٓأُوْلِي ٱلْأَلْبَٰبِ ﴾، ولكنَّ هذا المعنىٰ لا يُدْرِكه حقَّ الإدراك إلا أولو الألباب.

فأين هذه الشريعةُ وهذه الحكمةُ وهذه المصلحةُ من هذا الهذيان الفاسد، وأن يقال: قتلُ الجاني إتلافٌ بإزاء إتلاف، وعدوانٌ في مقابلة عدوان، فيكونُ قبيحًا لولا الشَّرع؟!

فوازِن بين هذا وبين ما شرَعه الله وجَعَل مصالحَ عباده منُوطةً به.

وقولكم: «**فيه تكثيرُ المفسدة بإعدام النَّفْسَيْن**».

فيقال: لو أعطيتم رُتَبَ المصالح والمفاسد حقَّها لم ترتضوا بهذا الكلام الفاسد؛ فإنَّ الشرائعَ والفِطرَ والعقولَ متَّفقةٌ علىٰ تقديم المصلحة الراجحة، وعلىٰ ذلك قام العالَم، وما نحن فيه كذلك؛ فإنه ٱحتمالٌ لمفسدة إتلاف الجاني إلىٰ هذه المفسدة العامَّة. فمن تحيَّر عقلُه بين هاتين المفسدتين فلِفَسادٍ فيه!

والعقلاء قاطبةً متَّفقون علىٰ أنه يحسُن إتلافُ جزءٍ لسلامة كلٍّ؛ كقطع الإصبع أو اليد المتأكِّلة لسلامة سائر البدن، وكذلك يحسُن الإيلامُ لدفع إيلامٍ أعظمَ منه؛ كقطع العُروق وبَطِّ الخُرَاج[1] ونحوه، فلو طَرَد العقلاءُ قياسَكم هذا الفاسد، وقالوا: هذا إيلامٌ متحقِّقٌ لدفع إيلامٍ متوهَّم، لفَسَدَ البدنُ جملةً. ولا فرق عند العقول بين هذا وبين قياسكم في الفساد.

---

(١) بَطَّ الجرحَ: شَقَّه. والخُراج (كالغُراب): ورمٌ يخرج في البدن. «اللسان».

الوجه الخامس والخمسون: قولكم: «**إنَّ مصلحةَ الرَّدع والزَّجر وإحياء النَّوع أمرٌ متوهَّم**»= كلامٌ بيِّنٌ فسادُه، بل هو أمرٌ متحقِّقٌ وقوعُه عادةً، ويدلُّ عليه ما نشاهدُه من الفساد العامِّ عند ترك الجُناة والمفسدين وإهمالهم وعدم الأخذ علىٰ أيديهم، والمتوهِّم من زَعَمَ أنَّ ذلك موهوم.

وهو بمثابة من دَهَمه العدوُّ، فقال: لا نعرِّض أنفسَنا لمشقَّة قتالهم، فإنه مفسدةٌ متحقِّقة، وأمَّا ٱستيلاؤهم علىٰ بلادنا وسَبْيُهم ذرارينا وقتلُ مقاتِلَتنا فموهومٌ!

فياليت شِعْري.. من الموهومُ[1] المخطئ في وهمِه؟!

ونظيرُه أيضًا: أنَّ الرَّجلَ إذا تبيَّغ به الدَّم[2]، واضطُرَّ إلىٰ إخراجه، أن لا يَعْرِض لشَقِّ جِلْده وقَطْع عُروقه؛ لأنه ألمٌ محقَّقٌ لأمرٍ موهوم!

ولو طُرِدَ هذا القياسُ الفاسدُ لخَرِبَ العالم، وتعطَّلت الشرائع.

والاعتمادُ في طلب مصالح الدَّارين ودفع مفاسدهما مبنيٌّ علىٰ هذا الذي سمَّيتموه أنتم موهومًا؛ فالعُمَّالُ في الدُّنيا إنما يتصرَّفون بناءً علىٰ الغالب المعتاد الذي ٱطَّردت به العادة، وإن لم يجزموا به؛ فإنَّ الغالبَ صِدقُ العادة واطِّرادُها عند قيام أسبابها:

فالتَّاجرُ يحتمِلُ مشقَّةَ السَّفر في البرِّ والبحر بناءً علىٰ أنه يَسْلَمُ ويَغْنَم، فلو طَرَدَ هذا القياسَ الفاسد، وقال: «السَّفرُ مشقَّةٌ متحقِّقة، والكسبُ أمرٌ موهوم»، لتعطَّلت أسفارُ النَّاس بالكليَّة.

---

(١) (ط): «الواهم».

(٢) أي: هاجَ به، وذلك حين تظهرُ حمرتُه في البدن. «اللسان».

وكذلك عُمَّالُ الآخرة، لو قالوا: «تعبُ العملِ ومشقَّتُه أمرٌ متحقِّق، وحُسْنُ الخاتمة أمرٌ موهوم»، لعطَّلوا الأعمالَ جملة.

وكذلك الأُجَراءُ والصُّنَّاعُ والملوكُ والجندُ وكلُّ طالب أمرٍ من الأمور الدُّنيويَّة أو الأخرويَّة، لولا بناؤه علىٰ الغالب وما جرت به العادةُ لما ٱحتَمل المشقَّة المتيقَّنة لأمرٍ منتَظر.

ومِنْ هاهنا قيل: إنَّ إنكار هذه المسألة يستلزمُ تعطيلَ الدُّنيا والآخرة من وجوهٍ متعدِّدة.

الوجه السادس والخمسون: قولكم: «**ويعارضُه معنًى ثالثٌ وراءهما فيفكِّر العقلُ: أيراعِي شروطًا أخرىٰ وراء مجرَّد الإنسانية، من العقل والبلوغ، والعلم والجهل، والكمال والنَّقص، والقَرابة والأجنبية، فيتحيَّر العقلُ كلَّ التحيُّر، فلا بدَّ إذَن من شارعٍ يفصِّلُ هذه الخُطَّة، ويعيِّنُ قانونًا يطَّردُ عليه أمرُ الأمَّة، وتستقيمُ عليه مصالحهم**»[1].

فيقال: لا ريبَ أنَّ الشرائعَ تأتي بما لا تستقلُّ العقولُ بإدراكه، فإذا جاءت به الشريعةُ ٱهتدىٰ العقلُ[2] حينئذٍ إلىٰ وجه حُسْن مأموره وقُبح منهيِّه، فنبَّهَته[3] الشريعةُ علىٰ وجه الحكمة والمصلحة الباعثَين لشرعه.

فهذا مما لا يُنْكَر.

وهذا الذي قلنا فيه: إنَّ الشرائعَ تأتي بمَحَارات العقول لا بمُحَالات

---

(١) انظر: (ص: ٩٨٧).

(٢) (ت): «جاءت به الشرائع اهتدىٰ به العقل».

(٣) في الأصول: «فسرته». وفي طرة (د): «لعله: فنبهته». وهو ما أثبت.

العقول، ونحن لم ندَّع ـ ولا عاقلٌ قطُّ ـ أنَّ العقلَ يستقلُّ بجميع تفاصيل ما جاءت به الشَّريعة بحيث لو تُرِكَ وحده لاهتدىٰ إلىٰ كلِّ ما جاءت به.

إذا عُرِفَ هذا، فغايةُ ما ذكرتم أنَّ الشريعةَ الكاملة ٱشترطت في وجوب القِصاص شروطًا لا يهتدي العقلُ إليها. وأيُّ شيءٍ يَلْزَمُ مِنْ هذا؟! وماذا يُنْتِجُ لكم[1] ومُنازِعوكم يسلِّمونه لكم؟!

وقولكم: «**إنَّ هذا مُعارِضٌ للوصف المقتضي لثبوت القِصاص مِنْ قيام مصلحة العالم**»، إمَّا غفلةٌ عن شروط المعارَضة، وإمَّا ٱصطلاحٌ طارٍ سمَّيتم فيه ما لا يهتدي العقلُ إليه من شروط ٱقتضاء الوصف لمُوجَبه مُعارَضةً!

فيالله العَجب! أيُّ مُعارَضةٍ هاهنا إذا كان العقلُ والفطرةُ قد شَهِدا بحُسْنِ القتل قِصاصًا وانتظامِه للعالَم، وتوقَّفا في ٱقتضاء هذا الوصف: هل يُضَمُّ إليه شرطٌ آخرُ غيرُه أم يكفي بمجرَّده، وفي تعيينِ[2] تلك الشروط؟!

فأدرَكَ العقلُ ما ٱستقلَّ بإدراكه، وتوقَّف عمَّا لا يستقلُّ بإدراكه حتىٰ ٱهتدىٰ إليه بنور الشريعة.

يوضِّحُ هذا:

الوجه السَّابعُ والخمسون: أنَّ ما وَرَدَت به الشريعةُ في أصل القِصاص وشروطه منقسمٌ إلىٰ قسمين:

أحدهما: ما حُسْنُه معلومٌ بصريح العقل الذي لا يستريبُ فيه عاقل، وهو أصلُ القِصاص، وانتظامُ مصالح العالم به.

---

(١) غير محررة في (د). وفي (ق، ت): «يقبح لكم». والمثبت أشبه بالصواب.
(٢) (ت): «في تعيين».

والثَّاني: ما حُسْنُه معلومٌ بنظر العقل وفكره وتأمُّله، فلا يهتدي إليه إلا الخواصُّ، وهو ما ٱشترط ٱقتضاء هذا الوصف، أو جُعِل تابعًا له.

فاشترط له المكافأة في الدِّين؛ وهذا في غاية المراعاة للحكمة والمصلحة؛ فإنَّ الدِّين هو الذي فرَّق بين النَّاس في العِصمة، وليس في حكمة الله وحُسْن شرعِه أن يجعل دمَ وليِّه، وعبده، وأحبِّ خلقه إليه، وخير بريَّته، ومن خَلَقَه لنفسِه، واختصَّه بكرامته، وأهَّله لجواره في جنَّته، والنَّظر إلىٰ وجهه، وسماع كلامه في دار كرامته= كَدَم عدوِّه، وأمقَتِ خلقِه إليه، وشرِّ بريَّته، والعادِل به[1]، العادِل[2] عن عبادته إلىٰ عبادة الشيطان، الذي خَلَقَه للنَّار، وللطَّرد عن بابه، والإبعاد عن رحمته.

وبالجملة؛ فحاشا حكمتَه أن تسوِّي بين دماء خير البريَّة ودماء شرِّ البريَّة في أخذِ هذه بهذه، سيَّما وقد أباح لأوليائه دماءَ أعدائه وجَعَلهم قرابينَ لهم، وإنما ٱقتضت حكمتُه أن يكفُّوا عنهم إذا صاروا تحت قَهْرهم وإذلالهم كالعبيد لهم، يؤدُّون إليهم الجِزيةَ التي هي خَراجُ رؤوسِهم[3]، مع بقاء السَّبب المُوجِب لإباحة دمائهم.

وهذا التَّركُ والكفُّ لا يقتضي ٱستواءَ الدَّمَيْن عقلًا، ولا شرعًا، ولا مصلحة. ولا ريبَ أنَّ الدَّمَيْن قبل القهر والإذلال لم يكونا بمستويَيْن؛ لأجل الكفر، فأيُّ

---

(١) أي: المسوِّي به غيرَه. قال سبحانه: ﴿ثُمَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِرَبِّهِمۡ يَعۡدِلُونَ﴾ [الأنعام: ١]. وانظر: «زاد المعاد» (٣/ ٢٢٩)، و«المدارج» (١/ ٣٤١)، و«إعلام الموقعين» (٢/ ٢٧).

(٢) ليست في (ت، ق).

(٣) ويسمىٰ: مال الجماجم. انظر: «مفاتيح العلوم» (٤٠).

مُوجِبٍ لاستوائهما بعد الاستذلال، والكفرُ قائمٌ بعينِه؟! فهل في الحكمة وقواعد الشريعة ومُوجَبات العقول أن يكون الإذلالُ والقهرُ للكافر مُوجِبًا لمساواة دمه لدم المسلم؟! هذا مما تأباهُ الحكمةُ والمصلحةُ والعقول.

وقد أشار ﷺ إلىٰ هذا المعنىٰ، وكَشَف الغطاء، وأوضحَ المُشْكِل، بقوله: «**المسلمون تتكافأُ دماؤهم**»[1]، أو قال: «**المؤمنون...**»[2]؛ فعلَّق المكافأة بوصفٍ لا يجوزُ إلغاؤه وإهدارُه وتعليقُها بغيره؛ إذ يكونُ إبطالًا لما ٱعتبره الشارعُ واعتبارًا لما أبطَله، فإذا علَّق المكافأةَ بوصف الإيمان كان كتعليقه سائرَ الأحكام بالأوصاف؛ كتعليق القَطْع بوصف السَّرقة، والرَّجم بوصف الزِّنا، والجَلْدِ بوصف القَذف والشُّرب، ولا فرقَ بينهما أصلًا.

فكلُّ من علَّق الأحكامَ بغير الأوصاف التي علَّقها به الشارعُ كان تعليقُه منقطعًا مُنْصَرِمًا، وهذا مما ٱتفق أئمَّةُ الفقهاء علىٰ صحَّته.

فقد أدَّىٰ نظرُ العقل إلىٰ أنَّ دَمَ عدوِّ الله الكافر لا يساوي دَمَ وَلِيِّه، ولا يكافئه أبدًا، وجاء الشرعُ بمُوجَبه، فأيُّ معارضةٍ هاهنا؟! وأيُّ حَيْرة؟! إن هو إلا بصيرةٌ علىٰ بصيرة، ونورٌ علىٰ نور.

---

(١) أخرجه أبو داود (٢٧٥١)، وابن ماجه (٢٦٨٥)، وغيرهما من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده بإسنادٍ حسن.
وخرَّجه ابن الجارود في «المنتقىٰ» (٧٧١، ١٠٧٣).
وأخرجه الطيالسي (٢٣٧٢) بلفظ: «المؤمنون تتكافأ...».

(٢) أخرجه أبو داود (٤٥٣٠)، والنسائي (٤٧٤٦)، وأحمد (١/ ١١٩)، وغيرهم من طرقٍ عن علي. وصححه الحاكم (٢/ ١٤١) ولم يتعقبه الذهبي.
وصححه ابن حبان (٥٩٩٦) من حديث ابن عمر.

وليس هذا مكانَ ٱستيعاب الكلام علىٰ هـذه المسألة[1]، وإنـما الغـرض التَّنبيهُ علىٰ أنَّ في صريح العقل الشهادةَ لما جاء به الشرعُ فيها.

فصل

وعكـسُ هـذا أنـه لم يَـشْترط المكافـأةَ في علـمٍ وجهـل، ولا في كـمالٍ وقُبح، ولا في شَرَفٍ وضَـعَة، ولا في عقـلٍ وجنـون، ولا في أجنبيَّـةٍ وقَرابـة، خلا الوالدَ والولد.

وهذا من كمال الحكمة وتمام النِّعمة، وهـو في غايـة المـصلحة؛ إذ لـو رُوعِيَت هذه الأمورُ لتعطَّلت مصلحةُ القِصاص إلا في النَّادر البعيد؛ إذ قلَّ أن يـستوي شخـصان مـن كـلِّ وجـه، بـل لا بـدَّ مـن التَّفـاوت بيـنهما في هـذه الأوصافِ أو في بعضها؛ فلو أنَّ الشريعة جاءت بأن لا يُقْتَصَّ إلا مِنْ مُكـافئٍ مِنْ كلِّ وجه، لفسدَ العالَـم، وعَظُـمَ الـهَرْج، وانتـشر الفـساد. ولا يجـوزُ علـىٰ عاقـلٍ وضـعُ هـذه الـسِّياسة الجـائرة، وواضِـعُها إلىٰ الـسَّفه أقـربُ منـه إلىٰ الحكمة، فلا جَرَمَ أهدَرَت الشَّرائعُ ٱعتبارَ ذلك[2].

وأمَّا الولدُ والوالدُ فمَنَعَ من جَرَيان القِصاص بينهما حقيقةُ البعضيَّة والـجُزئيَّة[3] التي بينهما؛ فإنَّ الولد جزءٌ من الوالد، ولا يُقْتَصُّ لبعض أجزاء الإنسان من بعض، وقد أشار تعالىٰ إلىٰ ذلك بقوله: ﴿وَجَعَلُواْ لَهُۥ مِنْ عِبَادِهِۦ

---

(١) انظر: «التقريب لعلوم ابن القيم» (٣٥١)، و«أحكام الجناية علىٰ النفس» للشيخ بكر أبو زيد (١٦٧ - ١٧٣).

(٢) في الأصول: «(د: أهدررتك، ق: أهدتك، ت: أهدرتك) شرائع الاعتبار ذلك». والأشبه ما أثبت.

(٣) (د): «والجزوية». بتسهيل الهمز. وانظر ما مضىٰ (ص: ١٠٠٠).

﴿جُزْءًا﴾ [الزخرف: ١٥]، وهو قولهم: «الملائكةُ بناتُ الله»؛ فدلَّ علىٰ أنَّ الولدَ جزءٌ من والده.

وعلىٰ هذا الأصل ٱمتَنَعَت شهادتُه له، وقطعُه بالسَّرقة من ماله، وحَدُّه إياه[1] علىٰ قَذْفِه.

وعن هذا الأصل ذهبَ كثيرٌ من السَّلف ـ ومنهم الإمامُ أحمدُ وغيره ـ إلىٰ أنَّ له أن يتملَّك ما شاء من مال ولده، وهو كالمباح في حقِّه.

وقد ذكرنا هذه المسألة مستقصاةً بأدلَّتها، وبيَّنَّا دلالةَ القرآن عليها من وجوهٍ متعدِّدةٍ في غير هذا الموضع[2].

وهذا المأخذُ أحسنُ من قولهم: إنَّ الأبَ لمَّا كان هو السَّببَ في إيجاد الولد، فلا يكونُ الولدُ سببًا في إعدامه.

وفي المسألة مسلكٌ آخر، وهو مسلكٌ قويٌّ جدًّا، وهو أنَّ الله سبحانه جَعَل في قلب الوالد من الشَّفقة علىٰ ولده والحرص علىٰ حياتِه ما يُوازِي شفقتَه علىٰ نفسِه وحرصَه علىٰ حياة نفسِه، وربَّما يزيدُ علىٰ ذلك، فقد يُؤثِرُ الرَّجلُ حياةَ ولده علىٰ حياته، وكثيرًا ما يَحْرِمُ الرَّجلُ نفسَه حُظوظَها ويُؤثِرُ بها ولدَه، وهذا القَدْرُ مانعٌ من كونه يريدُ إعدامَه وإهلاكَه، بل لا يَقْصِدُ في الغالب إلا تأديبَه وعقوبتَه علىٰ إساءته؛ فلا يقعُ قتلُه في الأغلب عن قصدٍ وتعمُّد، بل عن خطأٍ وسَبْقِ يَدٍ.

وإذا وقعَ ذلك غلطًا أُلْحِقَ بالقتل الذي لم يُقْصَد به إزهاقُ النَّفس،

---

(١) (ق، د): «أباه». وهو تحريف.

(٢) انظر: «التقريب لعلوم ابن القيم» (٢٨٦).

فأسبابُ التُّهمة والعداوة الحاملة علىٰ القتل لا تكادُ توجدُ في الآباء، وإن وُجِدَت نادرًا فالعبرةُ بما ٱطَّردَت عليه عادةُ الخليقة.

وهنا للنَّاس طريقان:

أحدهما: أنَّا إذا تحقَّقنا التُّهمةَ وقصدَ القتلِ والإزهاق، بأن يُضْجِعَه ويذبحه ـ مثلًا ـ، أجرَينا القِصاصَ[1] بينهما؛ لتحقُّق قصدِ الجناية، وانتفاءِ المانع من القصاص. وهذا قولُ أهل المدينة[2].

والثَّاني: أنه لا يجري القِصاصُ بينهما بحال، وإن تحقَّق قصدُ القتل؛ لمكان الجُزئيَّة والبعضيَّة المانعة من الاقتصاص من بعض أجزاء الإنسان لبعضه. وهو قولُ الأكثرين[3].

ولا يَرِدُ عليهم قتلُ الولد بوالده، وإن كان بعضَه؛ لأنَّ الأبَ لم يُخْلَق من نطفة الابن، فليس الأبُ بجزءٍ له حقيقةً ولا حكمًا، بخلاف الولد فإنه جزءٌ حقيقةً.

وليس هذا موضعَ ٱستقصاء الكلام علىٰ هذه المسائل؛ إذ المقصودُ بيانُ ٱشتمالها علىٰ الحِكَم والمصالح التي يُدْرِكُها العقلُ وإن لم يَسْتَقِلَّ بها، فجاءت الشريعةُ بها مقرِّرةً لما ٱستقرَّ في العقل إدراكُه ولو من بعض الوجوه.

---

(١) «القصاص» ساقطة من (ق).

(٢) انظر: «النوادر والزيادات» (١٤/ ٣٣)، و«التفريع» (٢/ ٢١٧)، و«عقد الجواهر الثمينة» (١٠٩٦).

(٣) انظر: «مختصر اختلاف العلماء للطحاوي» للجصاص (٥/ ١٠٦)، و«المغني» (١١/ ٤٨٣).

وبعد النُّزول عن هذا المقام، فأقصىٰ ما فيه أن يقال: إنَّ الشريعة جاءت بما يَعْجَزُ العقلُ عن إدراكه، لا بما يُحِيلُه العقل، ونحن لا ننكرُ ذلك، ولكن لا يَلْزَمُ منه نفيُ الحِكَم والمصالح التي ٱشتملت عليها الأفعالُ في ذواتها، والله أعلم.

الوجه الثَّامن والخمسون: قولكم: «**وظَهَرَ بهذا أنَّ المعاني المستنبطةَ راجعةٌ إلىٰ مجرَّد ٱستنباط العقل، ووضعِ الذِّهن، من غير أن يكون الفعلُ مشتملًا عليها**»[1]= كلامٌ في غاية الفساد والبطلان، لا يرتضيه أهلُ العلم والإنصاف، وتصوُّره حقَّ التصوُّر كافٍ في الجزم ببطلانه من وجوهٍ عديدة:

أحدها: أنَّ العقلَ والفطرةَ يشهدان ببطلانه، والوجود يكذِّبه؛ فإنَّ أكثر المعاني المستنبطة من الأحكام ليست من أوضاع الأذهان المجرَّدة عن ٱشتمال الأفعال عليها، ومُدَّعِي ذلك في غاية المكابرة التي لا تُجْدِي عليه إلا تَوْهِينَ المقالة.

وهذه المعاني المستنبطةُ من الأحكام موجودةٌ مشهودة، يعلمُ العقلاءُ أنها ليست من أوضاع الذِّهن، بل الذِّهنُ أدركها وعَلِمَها، وكان نسبةُ الذِّهن إلىٰ إدراكها كنسبة البصر إلىٰ إدراك الألوان وغيرها، وكنسبة السَّمع إلىٰ إدراك الأصوات، وكنسبة الذَّوق إلىٰ إدراك الطُّعوم، والشَّمِّ إلىٰ إدارك الرَّوائح، فهل يسوغُ لعاقلٍ أن يدَّعيَ أنَّ هذه المُدْرَكاتِ من أوضاع الحواسِّ؟!

وكذلك العقلُ إذا أدرَك ما ٱشتملَ عليه الكذبُ والفجورُ وخرابُ العالم

---

(١) انظر: (ص: ٩٨٧).

والظُّلمُ وإهلاكُ الحرث والنَّسل والزِّنا بالأمَّهات وغيرُ ذلك من القبائح، وأدرَك ما ٱشتملَ عليه الصِّدقُ والبرُّ والإحسانُ والعدلُ وشُكرانُ المُنعِم والعِفَّةُ وفعلُ كلِّ جميلٍ من الحُسْن= لم تكن تلك المعاني التي ٱشتملت عليها هذه الأفعالُ مجرَّدَ وضع الذِّهن واستنباط العقل، ومُدَّعِي ذلك مَؤُوفٌ[1] في عقله؛ فإنَّ المعاني التي ٱشتملت عليها المنهيَّاتُ المُوجِبةُ لتحريمها أمورٌ ناشئةٌ من الأفعال ليست أوضاعًا ذهنيَّة، والمعاني التي ٱشتملت عليها المأموراتُ المُوجِبةُ لحُسْنها ليست مجرَّدَ أوضاعٍ ذهنيَّة، بل أمورٌ حقيقيَّةٌ ناشئةٌ من ذوات الأفعال تَرتُّبُ آثارِها عليها كترتُّب آثار الأدوية والأغذية عليها.

وما نظيرُ هذه المقالة إلا مقالةُ من يزعمُ أنَّ القُوىٰ والآثار المستنبطة من الأغذية والأدوية لا حقيقة لها، إنما هي أوضاعٌ ذهنيَّة! ومعلومٌ أنَّ هذا بابٌ من السَّفْسَطة[2].

فاعْرِض معاني الشريعة الكليَّة علىٰ عقلك، وانظر ٱرتباطَها بأفعالها وتعلُّقَها بها، ثمَّ تأمَّل هل تجدُها أمورًا حقيقيةً تنشأ من الأفعال، فإذا فُعِل الفعلُ نَشَأ منه أثرُه، أو تجدُها أوضاعًا ذهنيَّةً لا حقيقة لها؟

وإذا أردتَ معرفةَ بطلان المقالة فكرِّر النَّظر في أدلَّتها، فأدلَّتُها من أكبر الشواهد علىٰ بطلانها، بل العاقلُ يستغني بأدلة الباطل عن إقامة الدَّليل علىٰ بطلانه، بل نفسُ دليله هو دليلُ بطلانه.

---

(١) أصابته آفة. وفي (د): «مقرز». (ق، ت): «مقرر». وهو تحريف. وانظر: «الصواعق المرسلة» (٧٢٩، ٩١٦).

(٢) وهي عبارةٌ عن جحد الحقائق. كما تقدم (ص: ١٠١٩).

الوجه الثَّاني: أنَّ ٱستنباطَ العقول ووضعَ الأذهان لما لا حقيقة له من باب الخيالات والتَّقديرات التي لا يترتَّبُ عليها علمٌ ولا معلوم، ولا صلاحٌ ولا فساد؛ إذ هي خيالاتٌ مجرَّدة، وأوهامٌ مقدَّرة؛ كوضعِ الذِّهن سائرَ ما يضعُه من المقدِّرات الذِّهنيَّة.

ومعلومٌ أنَّ المعاني المستنبطة من الأحكام هي من أجلِّ العلوم، ومعلومُها من أشرف المعلومات وأنفعها للعباد، وهي منشأُ مصالحهم في معاشهم ومعادهم، وترتُّبُ آثارها عليها مشهودٌ في الخارج، معقولٌ في الفِطر، قائمٌ في المعقول، فكيف يُدَّعىٰ أنه مجرَّدُ وضعٍ ذهنيٍّ لا حقيقة له به؟!

الوجه الثَّالث: أنَّ ٱستنباطَ الذِّهن لما يستنبطُه من المعاني، واعتقادَه أنَّ الأفعال مشتملةٌ عليها، مع كون الأمر ليس كذلك= جهلٌ مركَّب، واعتقادٌ باطل؛ فإنه إذا ٱعتقد أنَّ الأفعال مشتملةٌ علىٰ تلك المعاني، وأنها مَنْشَؤها، وليس كذلك؛ كان ٱعتقادًا للشيء بخلاف ما هو به. وهذا غايةُ الجهل.

فكيف يُدَّعىٰ هذا في أشرف العلوم وأزكاها وأنفعها وأعظمها تضمُّنًا لمصالح العباد في المعاش والمعاد؟! وهل هو إلا لُبُّ الشريعة ومضمونُها؟! فكيف يَسُوغُ أن يُدَّعىٰ فيها هذا الباطلُ ويُرمىٰ بهذا البهتان؟!

وبالجملة؛ فبطلانُ هذا القول أظهرُ من أن يُتَكلَّفَ ردُّه، ولم يقل هذا القولَ من شَمَّ للفقه رائحةً أصلًا.

الوجه التَّاسع والخمسون: قولكم: «**لو كانت صفاتٍ نفسيَّةً للفعل لَزِمَ من ذلك أن تكون الحركةُ الواحدةُ مشتملةً علىٰ صفاتٍ متناقضةٍ وأحوالٍ متنافرة**»[1].

---

(١) انظر: (ص: ٩٨٧).

فيقال: وما الذي يُحِيلُ أن يكون الفعلُ مشتملًا علىٰ صفتَين مختلفتَين تقتضي كلٌّ منهما أثرًا غيرَ الأثر الآخر، وتكونُ إحدىٰ الصِّفتَين والأثـرَين أولىٰ به، تكونُ مصلحتُه أرجح، فإذا رُتِّبَ علىٰ صفته الأخرىٰ أثرُها فاتت المصلحةُ الراجحةُ المطلوبةُ شرعًا وعقلًا؟!

بل هذا هو الواقع، ونحن نجدُ هذا حِسًّا في قُوىٰ الأغذية والأدوية ونحوها من صفات الأجسام الحِسِّية الـمُدْرَكة بالحِسِّ، فكيف بصفات الأفعال الـمُدْرَكة بالعقل؟

وأمثلةُ ذلك في الشريعة تزيدُ علىٰ الألْف.

فهذه الصَّلاةُ في وقت النهي: فيها مصلحةُ تكثير العبادة، وتحصيل الأرباح، ومزيد الثَّواب، والتقرُّب إلىٰ ربِّ الأرباب، وفيها مفسدةُ المشابهة الصُّوريَّة[1] بالكفَّار وعُبَّاد الشمس[2]، وفي تركها مصلحةُ سَدِّ ذريعة الشِّرك، وفَطْم النُّفوس عن المشابهة بالكفَّار[3] حتىٰ في وقت العبادة.

وكانت هذه المفسدةُ أولىٰ بالصَّلاة في أوقات النهي من مصلحتها، فلو شُرِعَت لما فيها من المصلحة لفاتت مصلحةُ التَّرك، وحَصَلت مفسدةُ المشابهة التي هي أقوىٰ من مصلحة الصَّلاة حينئذ.

ولـمَّا[4] كانت مصلحةُ أداء الفرائض في هذه الأوقات أرجحَ من

---

(١) ليست في (ت، ق).

(٢) (ق): «بالكفار في عبادة الشمس». وانظر: «زاد المعاد» (٤/ ٧٨)، و«الداء والدواء» (٣٠٩).

(٣) سقط من (ت) من الموضع الأول إلىٰ هنا؛ لانتقال نظر الناسخ.

(٤) في الأصول: «ولهذا». وهو تحريف.

مفسدة المشابهة، بحيث ٱنغمَرَت هذه المفسدةُ بالنسبة إلىٰ الفريضة= لم يُمْنَع منها، بخلاف النَّافلة؛ فإنَّ في فعلها في غير هذه الأوقات غُنْيةً عن فعلها فيها، فلا تفُوتُ مصلحتُها، فيقعُ فعلُها في وقت النهي مفسدةً راجحة.

ومِنْ هاهنا جوَّز كثيرٌ من الفقهاء ذواتِ الأسباب في وقت النهي؛ لتَرجُّح مصلحتها؛ فإنها لا تُقْضىٰ، ولا يمكنُ تداركُها، وكانت مفسدةُ تفويتها أرجحَ من مفسدة المشابهة المذكورة.

وليس هذا موضع ٱستقصاء هذه المسألة(١).

فما الذي يُحِيلُ ٱشتمالَ الحركة الواحدة علىٰ صفاتٍ مختلفةٍ بهذه المثابة، ويكونُ بعضها أرجحَ من بعض، فيُقْضىٰ للرَّاجح عقلًا وشرعًا؟!

وعلىٰ هذا المثال مسائلُ عامَّة الشريعة، ولولا الإطالةُ لكتبنا منها ما يبلغُ ألفَ مثال، والعالمُ ينتبهُ للجزئيَّات بالقاعدة الكليَّة.

الوجه الستُّون: قولكم: «وليس معنىٰ قولنا: إنَّ العقلَ ٱستنبطَ منها أنها كانت موجودةً في الشيء فاستخرجَها العقل، بل العقلُ تردَّد بين إضافات الأحوال بعضِها إلىٰ بعض، ونِسَبِ الحركات والأشخاص نوعًا إلىٰ نوع، وشخصًا إلىٰ شخص، فطَرأ عليه من تلك المعاني ما حكيناه، وربَّما يبلُغ مبلغًا يَشِذُّ عن الإحصاء، فعُرِفَ أنَّ المعاني لم ترجِع إلىٰ الذَّات، بل إلىٰ مجرَّد الخواطر، وهي متعارضة»(٢).

---

(١) انظر: «إعلام الموقعين» (٢/ ١٦١، ٣٤٢)، و«روضة المحبين» (١٣٤)، و «مجموع الفتاوىٰ» (١/ ١٦٤، ٢٣/ ١٨٦ - ٢١٧).

(٢) انظر: (ص: ٩٨٧).

فيقال: يا عجبًا لعقلٍ يَرُوجُ عليه مثلُ هذا الكلام، ويبني عليه مثلَ هذه القاعدة العظيمة! وذلك بناءٌ علىٰ شَفَا جُرُفٍ هار.

وقد تقدَّم ما يكفي في بطلان هذا الكلام، ونزيدُ هاهنا أنه كلامٌ فاسدٌ لفظًا ومعنًى؛ فإنَّ الاستنباط هو ٱستخراجُ الشيء الثَّابت الخفيِّ الذي لا يَعْثُر عليه كلُّ أحد، ومنه: ٱستنباطُ الماء؛ وهو ٱستخراجُه من موضعه، ومنه قوله تعالىٰ: ﴿وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى ٱلرَّسُولِ وَإِلَىٰٓ أُوْلِى ٱلْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسْتَنۢبِطُونَهُۥ مِنْهُمْ﴾ [النساء: ٨٣]، أي: يستخرجون حقيقتَه وتدبيرَه بفطنتهم وذكائهم وإيمانهم ومعرفتهم بمواطن الأمن والخوف.

ولا يصحُّ معنًى إلا في شيءٍ ثابتٍ له حقيقةٌ خفيَّةٌ يستنبطُها الذِّهنُ ويستخرجُها، فأمَّا ما لا حقيقة له فإنه مجرَّدٌ ذِهنيٌّ[1]، فلا ٱستنباط فيه بوجه، وأيُّ شيءٍ يُسْتَنْبَطُ منه؟! وإنما هو تقديرٌ وفَرْض، وهذا لا يسمَّىٰ ٱستنباطًا في عقلٍ ولا لغة.

وحينئذٍ، فيُقْلَبُ الكلامُ عليكم، ويكون من يَقْلِبُه أسعدَ بالحقِّ منكم، فنقول: وليس معنىٰ قولنا: «إنَّ العقلَ ٱستنبط من تلك الأفعال» أنَّ ذلك مجرَّدُ خواطرَ طارئة، وإنما معناه أنها كانت موجودةً في الأفعال، فاستخرجَها العقلُ باستنباطِه، كما يُسْتَخْرَجُ الماءُ الموجودُ في الأرض باستنباطِه. ومعلومٌ أنَّ هذا هو المعقولُ المُطابِقُ للعقل واللُّغة، وما ذكرتموه فخارجٌ عن العقل واللغة جميعًا.

فعُرِفَ أنه لا يصحُّ معنىٰ الاستنباط إلا لشيءٍ موجودٍ يستخرجُه العقل،

---

(١) في الأصول: «مجرد ذهنه». تحريف. وانظر: «الصواعق المرسلة» (١٣٢٤).

ثمَّ ينسبُ إليه أنواع تلك الأفعال وأشخاصها، فأيُّها[1] كان أولىٰ به حكم له بالاقتضاء والتَّأثير.

وهذا هو المعقول، وهو الذي يعرفُه الفقهاءُ والمتكلِّمون علىٰ مناسباتِ الشريعة وأوصافها وعِلَلِها التي تُرْبَطُ بها الأحكام، فلو ذَهَبَ هذا من أيديهم لانسَدَّ عليهم بابُ الكلام في القياس والمناسبات والحِكَم، واستخراجِ ما تضمَّنته الشريعةُ من ذلك، وتعليقِ الأحكام بأوصافها المقتضية لها، إذا كان مَرَدُّ الأمر[2] بزعمكم إلىٰ مجرَّد خواطرَ طارئةٍ علىٰ العقل و مجرَّد وضعِ الذِّهن، وهذا من أبطل الباطل وأبيَن المُحال.

ولقد أنصفكم خصومُكم في ٱدِّعائهم عليكم لازمَ هذا المذهب، وقالوا: لو رُفِعَ الحُسْن والقُبح من الأفعال الإنسانيَّة، ورُدَّ إلىٰ مجرَّد تعلُّق الخطاب بها، بَطَلَت المعاني العقليَّةُ التي تُستَنبطُ من الأصول الشرعيَّة، فلا يمكنُ أن يقاسَ فعلٌ علىٰ فعل، ولا قولٌ علىٰ قول، ولا يمكنُ أن يقال: لِمَ كذا؟ إذ لا تعليل للذَّوات، ولا صفات للأفعال هي عليها في نفس الأمر حتىٰ ترتبط بها الأحكام.

وذلك رفعٌ للشَّرائع بالكليَّة مِنْ حيث إثباتُها، لا سيَّما والتعلُّق أمرٌ عَدَمِيٌّ، ولا معنىٰ لحُسْن الفعل أو قُبحه إلا التعلُّقُ العدميُّ بينه وبين الخطاب، فلا حُسْنَ في الحقيقة ولا قُبحَ لا شرعًا ولا عقلًا، لا سيَّما إذا ٱنضمَّ إلىٰ ذلك نفيُ فعل العبد واختياره بالكليَّة، وأنه مجبُورٌ محض، فهذا فعلُه وذلك صفةُ فعلِه، فلا فِعلَ له ولا وصفَ لفعلِه[3] البتَّة.

---

(١) (ق، د): «فانها». (ت): «فانه». وكله تحريف.

(٢) (ت): «يرد الأمر».

(٣) ساقطة من (ت). وفي (د، ق): «لقوله». وهو تحريف.

فأيُّ تعطيلٍ ورفعٍ للشرائع أكثرُ من هذا؟!

فهذا إلزامُهم لكم، كما أنكم ألزمتموهم نظيرَ ذلك في نفي صفة الكلام، وأنصفتموهم في الإلزام.

الوجه الحادي والستُّون: قولكم: «**لو ثبت الحُسن والقُبح العقليَّين**[1] **لتعلَّق بهما الإيجابُ والتَّحريمُ شاهدًا وغائبًا، واللازمُ محال، فالملزومُ كذلك...**» إلىٰ آخره[2].

فنقول: الكلام هاهنا في مقامين:

أحدهما: في التَّلازُم المذكور بين الحُسْن والقُبح العقليَّين، وبين الإيجاب والتَّحريم غائبًا.

والثَّاني: في ٱنتفاء اللازم وثبوته.

* **فأمَّا المقام الأوَّل**، فلمُثْبتي الحُسْن والقُبح طريقان:

أحدهما: ثبوتُ التَّلازُم والقولُ باللازم، وهذا القولُ هو المعروفُ عن المعتزلة، وعليه يُناظِرون، وهو القولُ الذي نَصَبَ خصومُهم الخلافَ معهم فيه.

والقول الثَّاني: إثباتُ الحُسْن والقُبح[3]، فإنهم يقولون بإثباته، ويصرِّحون بنفي الإيجاب قبل الشَّرع علىٰ العبد، وبنفي إيجاب العقل علىٰ الله شيئًا البتَّة؛ كما صرَّح به كثيرٌ من الحنفيَّة، والحنابلة كأبي الخطَّاب

---

(١) كذا في الأصول. والصواب: العقليان.

(٢) انظر: (ص: ٩٨٨).

(٣) أي: دون لازم التحريم والإيجاب غائبًا.

وغيره، والشافعيَّة كسعد بن عليٍّ الزَّنجاني الإمام المشهور وغيره[1].

ولهؤلاء في نفي الإيجاب العقليِّ في المعرفة بالله وثبوته خلاف.

فالأقوالُ إذَن أربعةٌ لا مزيد عليها[2]: **أحدُها**: نفيُ الحُسْن والقُبح[3]، ونفيُ الإيجاب العقليِّ في العمليَّات دون العِلْميَّات كالمعرفة، وهذا ٱختيارُ أبي الخطَّاب وغيره[4].

فعُرِفَ أنه لا تلازُمَ بين الحُسْن والقُبح وبين الإيجاب والتَّحريم العقليَّين.

فهذا أحدُ المقامين.

* وأمَّا **المقام الثَّاني**، وهو ٱنتفاءُ اللازم وثبوتُه، فللنَّاس فيه هاهنا ثلاثةُ طرق:

أحدها: ٱلتزامُ ذلك، والقولُ بالوجوب والتَّحريم العقليَّين شاهدًا وغائبًا. وهذا قولُ المعتزلة.

وهؤلاء يقولون بترتُّب الوجوب شاهدًا، وبترتُّب المدح والذَّمِّ عليه.

وأمَّا العقابُ، فلهم فيه ٱختلافٌ وتفصيل، ومن أثبتَه منهم لم يُثْبِته علىٰ الوجوب الثَّابت بعد البعثة، ولكنهم يقولون: إنَّ العذابَ الثَّابتَ بعد

(١) انظر ما تقدم (ص: ٩٦٣، ٩٦٤) والتعليق عليه.

(٢) الثلاثة المتقدمة (نفي الحسن والقبح، وإثباتهما مع التزام الإيجاب العقلي، وإثباتهما مع نفي الإيجاب العقلي مطلقًا)، والرابع هو الآتي.

(٣) كذا في الأصول. وهو سبقُ قلم أو تحريف. والصواب: إثبات الحسن والقبح.

(٤) انظر ما تقدم (ص: ٩٦٣) والتعليق عليه.

الإيجاب الشرعيِّ نوعٌ آخرُ غيرُ العذاب الثَّابت علىٰ الإيجاب العقليِّ. وبذلك يجيبون عن النُّصوص النَّافية للعذاب قبل البعثة.

وأمَّا الإيجابُ والتَّحريمُ العقليَّان غائبًا، فهم مصرِّحون بهما، ويفسِّرون ذلك باللُّزوم الذي أوجبَته حكمتُه وحرَّمَته، وأنه يستحيلُ عليه خلافُه، كما يستحيلُ عليه الحاجةُ والنَّومُ والتَّعبُ واللُّغوب.

فهذا معنىٰ الوجوب والامتناع في حقِّ الله عندهم، فهو وجوبٌ ٱقتضته ذاتُه وحكمتُه وغِناه، وامتناعٌ يستحيلُ عليه الاتصافُ به؛ لمنافاته كمالَه وغِناه.

قالوا: وهذا في الأفعال نظيرُ ما تقولونه[1] في الصِّفات أنه يجبُ له كذا، ويمتنعُ عليه كذا، فقولنا نحنُ في الأفعال نظيرُ قولكم في الصِّفات، ما يجبُ له منها وما يمتنعُ عليه، فكما أنَّ ذلك وجوبٌ وامتناعٌ ذاتيٌّ يستحيلُ عليه خلافُه، فهكذا ما تقتضيه حكمتُه وتأباه وجوبٌ وامتناعٌ يستحيلُ عليه الإخلالُ به، وإن كان مقدورًا له، لكنه لا يُخِلُّ به؛ لكمال حكمته وعلمه وغِناه.

والفرقةُ الثَّانية منَعت ذلك جملةً، وأحَالت القولَ به[2]، وجوَّزت علىٰ الرَّبِّ تعالىٰ كلَّ شيءٍ ممكن، ورَدَّت الإحالةَ والامتناعَ في أفعاله إلىٰ غير الممكن من المُحالات؛ كالجمع بين النَّقيضين، وبابِه[3].

فقابلوا المعتزلةَ أشدَّ مقابلة، واقتسما طَرَفي الإفراط والتفريط.

---

(١) في الأصول: «يقولونه». وهو خطأ.

(٢) (ت): «وأحالت العقول به».

(٣) أي: باب الجمع بين النقيضين.

ورَدَّ هؤلاء الوجوبَ والتَّحريمَ الذي جاءت به النُّصوصُ إلىٰ مجرَّد صِدقِ المُخْبِر، فما أخبَر بأنه يكونُ فهو واجب؛ لتصديق خبرِه، وما أخبَر أنه لا يكونُ فهو ممتنع؛ لتصديق خبرِه. فالوجوبُ والتحريمُ عندهم راجعٌ إلىٰ مطابقة[1] العلم لمعلومه، والمُخْبَر لخبره.

وقد يفسِّرون التَّحريمَ بالامتناع عقلًا، كتحريم الظُّلم علىٰ نفسه؛ فإنهم يفسِّرون الظُّلمَ بالمستحيل لذاته، كالجمع بين النَّقيضين، وليس عندهم في المقدور شيءٌ هو ظلمٌ يتنزَّهُ الله عنه مع قدرته عليه، لغِناهُ وحكمته وعدله.

فهذا قولُ هؤلاء.

والفرقةُ الثَّالثة هم الوَسَطُ بين هاتين الفرقتين:

فإنَّ الفرقة الأولىٰ أوجَبَت علىٰ الله شريعةً بعقولها، وحرَّمت عليه وأوجَبَت ما لم يحرِّمه علىٰ نفسه ولم يُوجِبه علىٰ نفسه.

والفرقة الثَّانية جوَّزت عليه ما يتعالىٰ ويتنزَّه عنه؛ لمنافاته حكمتَه وحمدَه وكمالَه.

والفرقة الوَسَط أثبتَت له ما أثبته لنفسه من الإيجاب والتَّحريم الذي هو مقتضىٰ أسمائه وصفاته، الذي لا يليقُ به نسبتُه إلىٰ ضدِّه؛ لأنه مُوجَبُ كماله وحكمته وعدله، ولم تُدْخِله تحت شريعةٍ وضعَتها بعقولها كما فعلت الفرقةُ الأولىٰ، ولم تجوِّز عليه ما نزَّه نفسَه عنه كما فعلته الفرقةُ الثَّانية.

قالت الفرقةُ الوَسَط: قد أخبَر تعالىٰ أنه حرَّم الظُّلمَ علىٰ نفسه، كما قال

---

(١) من قوله: «خبره وما أخبر...» إلىٰ هنا ساقطٌ من (ق).

علىٰ لسان رسوله: «يا عبادي، إني حرَّمتُ الظُّلمَ علىٰ نفسي»[1]، وقال: ﴿وَلَا يَظۡلِمُ رَبُّكَ أَحَدٗا﴾ [الكهف: ٤٩]، وقال: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٖ لِّلۡعَبِيدِ﴾ [فصلت: ٤٦]، وقال: ﴿وَلَا يُظۡلَمُونَ فَتِيلًا﴾ [النساء: ٤٩]، وقال: ﴿وَمَا ٱللَّهُ يُرِيدُ ظُلۡمٗا لِّلۡعِبَادِ﴾ [غافر: ٣١]؛ فأخبرَ عن تحريمه علىٰ نفسه، ونفىٰ عن نفسه فِعلَه وإرادتَه.

وللنَّاس في تفسير هذا الظُّلم ثلاثةُ أقوال[2]، بحسب أصولهم وقواعدهم:

أحدها: أنَّ الظُّلمَ الذي حرَّمه وتنزَّه عن فعله وإرادته هو نظيرُ الظُّلم من الآدميِّين بعضِهم لبعض[3]، وشبَّهوه في الأفعال ـ ما يحسُن منها وما لا يحسُن ـ بعباده، فضربوا له مِنْ قِبَل أنفسِهم الأمثال، وصاروا بذلك مشبِّهةً ممثِّلةً في الأفعال.

فامتنعوا من إثبات المثَل الأعلىٰ الذي أثبته لنفسه، ثمَّ ضربوا له الأمثال ومثَّلوه في أفعاله بخلقه، كما أنَّ الجهميَّة المعَطِّلة ٱمتنعت من إثبات المثَل الأعلىٰ الذي أثبته لنفسه، ثمَّ ضربوا له الأمثالَ ومثَّلوه في صفاته بالجمادات النَّاقصة، بل بالمعدومات.

وأهلُ السنَّة نزَّهوه عن هذا وهذا، وأثبتوا له ما أثبته لنفسه من صفات

(١) أخرجه مسلم (٢٥٧٧) من حديث أبي ذر.

(٢) انظر: «شرح حديث أبي ذر» ضمن «مجموع الفتاوىٰ» (١٨/ ١٣٧)، و«جامع الرسائل» (١/ ١٢١)، و«منهاج السنة» (١/ ١٣٤، ٢/ ٣٠٤، ٣/ ٢٠، ٥/ ٩٦).

(٣) وهذا قول المعتزلة. انظر: «المغني» للقاضي عبد الجبار (٦/ ١٢٧)، و«شرح الأصول الخمسة» (٣٤٥).

الكمال، ونزَّهوه فيها عن الشَّبَه والمِثَال، فأثبتوا له المثَل الأعلىٰ، ولم يَضْرِبوا له الأمثال، فكانوا أسعدَ الطَّوائف بمعرفته، وأحقَّهم بالإيمان به وبولايته و محبته، وذلك فضلُ الله يؤتيه من يشاء.

ثمَّ ٱلتزم أصحابُ هذا التَّفسير عنه من اللوازم الباطلة ما لا قِبَل لهم به:

قالوا عن هذا التفسير الباطل[1]: إنه تعالىٰ إذا أمَر العبدَ ولم يُعِنْهُ بجميع مَقْدُوره تعالىٰ من وجوه الإعانة كان ظالمًا له.

والتزموا لذلك: أنه لا يَقْدِرُ أن يهديَ ضالًّا، كما قالوا: إنه لا يَقْدِرُ أن يُضِلَّ مهتديًا.

وقالوا عنه أيضًا: إنه إذا أمَر اثنين بأمرٍ واحد، وخَصَّ أحدهما بإعانته علىٰ فعل المأمور، كان ظالمًا.

وقالوا عنه أيضًا: إنه إذا ٱشترك ٱثنان في ذنبٍ يُوجِبُ العقاب، فعاقبَ به أحدَهما، وعفا عن الآخَر، كانَ ظالمًا.

إلىٰ غير ذلك من اللوازم الباطلة التي جَعَلوا لأجلها تركَ تسويته بين عباده في فضله وإحسانه ظلمًا.

فعارضهم أصحابُ التفسير الثَّاني، وقالوا: الظُّلمُ المنزَّه عنه من الأمور الممتنعة لذاتها، فلا يجوزُ أن يكون مقدورًا، ولا أنه تعالىٰ تَرَكه بمشيئته واختياره، وإنما هو من باب الجمع بين الضِّدَّين، وجَعْل الجسم الواحد في مكانَين، وقَلْب القديم مُحْدَثًا والمُحْدَث قديمًا، ونحو ذلك، وإلا فكلُّ ما يقدِّرُه الذِّهنُ، وكان وجودُه ممكنًا، والربُّ قادرٌ عليه؛ فليس بظُلْمٍ، سواءٌ

(١) الفعل «قالوا» مُضَمَّنٌ معنىٰ «التزَموا».

فعَله أو لم يفعله[1].

وتلقَّىٰ هذا القولَ عنهم طوائفُ من أهل العلم[2]، وفسَّروا الحديثَ به وأسنَدوا ذلك وقوَّوهُ بآياتٍ وآثارٍ زعموا أنها تدلُّ عليه:

كقوله: ﴿إِن تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ﴾ [المائدة: ١١٨]، يعني لم تتصرَّف في غير مُلكِك، بل إن عذَّبتَ عذَّبتَ من تملِك.

وعلىٰ هذا، فجوَّزوا تعذيبَ كلِّ عبد له ولو كان محسِنًا، ولم يرَوا ذلكَ ظلمًا.

وبقوله تعالىٰ: ﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٣].

وبقول النبيِّ ﷺ: **«إنَّ الله لو عذَّبَ أهلَ سماواته وأهلَ أرضه لعذَّبهم وهو غيرُ ظالمٍ لهم»**[3].

وبقوله ﷺ في دعاء الهمِّ والحزن: **«اللهمَّ إني عبدُك وابنُ عبدك، ماضٍ فيَّ حُكمُك، عَدلٌ فيَّ قضاؤك»**[4].

وبما رُوِي عن إياسِ بن معاوية قال: ما ناظرتُ بعقلي كلِّه أحدًا إلا القَدَريَّة، قلتُ لهم: ما الظُّلم؟ قالوا: أن تأخذَ ما ليس لك، أو أن تتصرَّف فيما

---

(١) وهذا قول الجهمية والأشاعرة ومن وافقهم. انظر «غاية المرام» للآمدي (٢٤٥) وحاشيته، و«جامع الرسائل» (١/ ١٢٢).

(٢) من أهل الإثبات، من أصحاب مالك والشافعي وأحمد ومن شرَّاح الحديث. انظر: «مجموع الفتاوىٰ» (١٨/ ١٣٩)، و«منهاج السنة» (٢/ ٣٠٤).

(٣) تقدم تخريجه (ص: ٢١).

(٤) تقدم تخريجه (ص: ٨١٧).

ليس لك. قلت: فللَّه كلُّ شيء[1].

والتزم هؤلاء عن هذا القول لوازمَ باطلة:

كقولهم: إنَّ الله تعالىٰ يجوزُ عليه أن يعذِّبَ أنبياءه ورسلَه وملائكتَه وأولياءه وأهلَ طاعته، ويخلِّدهم في العذاب الأليم، ويُكْرِم أعداءه من الكفَّار والمشركين[2] والشياطين، ويخصَّهم بجنَّته وكرامته، وكلاهما عدلٌ وجائزٌ عليه، وأنه يُعْلَمُ أنه لا يفعلُ ذلك بمجرَّد خبره[3]؛ فصار ممتنعًا لإخباره أنه لا يفعلُه لا لمنافاته حكمتَه[4]، ولا فرق بين الأمرين بالنسبة إليه، ولكن أراد هذا وأخبَر به، وأراد الآخرَ وأخبَر به، فوجبَ هذا لإرادته وخبره، وامتنعَ ضدُّه لعدم إرادته واختياره بأنه لا يكون.

والتزموا له أيضًا: أنه يجوزُ أن يعذِّبَ الأطفالَ الذين لا ذنبَ لهم أصلًا، ويخلِّدهم في الجحيم. وربَّما قالوا بوقوع ذلك[5].

فأنكَر علىٰ الطَّائفتين معًا أصحابُ التفسير الثَّالث، وقالوا: الصَّوابُ الذي دلَّت عليه النُّصوص: أنَّ الظُّلمَ الذي حرَّمه اللهُ علىٰ نفسه وتنزَّه عنه فعلًا وإرادةً هو ما فسَّره به سلفُ الأمَّة وأئمَّتُها؛ أنه لا يُحْمَلُ عليه[6] سيِّئاتُ

---

(١) أخرجه عبد الله بن أحمد في «السنة» (٩٤٦)، واللالكائي (١٢٨٠)، والبيهقي في «الاعتقاد» (١٧٢)، وأبو نعيم في «الحلية» (٣/ ١٢٤).

(٢) (ت): «الكفار والمنافقين».

(٣) انظر: «منهاج السنة» (٣/ ٨٧)، و«النبوات» (٤٦٨).

(٤) (ق) و(ت): «إلا لمنافاته حكمته». وهو تحريف.

(٥) انظر: «النبوات» (٤٦٨، ٤٦٩).

(٦) أي: علىٰ العبد. وسقطت الكلمة من (ق).

غيره، ولا يعذَّبُ بما لم تكسِب يداه ولم يكن سعىٰ فيه، ولا يُنْقَصُ من حسناته، فلا يجازىٰ بها[1] أو ببعضها إذا قارنها أو طرأ عليها ما يقتضي إبطالَهَا أو ٱقتصاصَ المظلومين منها[2].

وهذا الظُّلمُ الذي نفىٰ اللهُ تعالىٰ خوفَه عن العبد بقوله: ﴿وَمَن يَعْمَلْ مِنَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا﴾ [طه: ١١٢]، قال السَّلفُ والمفسِّرون: لا يخافُ أن يُحمَل عليه من سيِّئات غيره، ولا يُنْقَصَ من حسناته ما يتحمَّل[3].

فهذا هو المعقولُ من الظُّلم ومِنْ عَدَم خوفِه، وأمَّا الجمعُ بين النَّقيضين وقَلبُ القديم مُحْدَثًا والمُحدَث قديمًا؛ فممَّا يتنزَّه كلامُ آحاد العقلاء عن تسميته ظُلمًا، وعن نفي خوفِه عن العبد، فكيف بكلام ربِّ العالمين؟!

وكذلك قوله: ﴿وَمَا ظَلَمْنَٰهُمْ وَلَٰكِن كَانُوا۟ هُمُ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [الزخرف: ٧٦]، فنفىٰ أن يكون تعذيبُه لهم ظلمًا، ثمَّ أخبَرَ أنهم هم الظَّالمون بكفرِهم، ولو كان الظُّلمُ المنفيُّ هو المحالَ لم يحسُن مقابلةُ قوله: ﴿وَمَا ظَلَمْنَٰهُمْ﴾ بقوله: ﴿وَلَٰكِن كَانُوا۟ هُمُ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾، بل يقتضي الكلامُ أن يقال: «وما ظلمناهم ولكن تصرَّفنا في مُلكِنا وعبيدنا». فلمَّا نفىٰ الظُّلمَ عن نفسه وأثبته لهم دلَّ علىٰ أنَّ الظُّلمَ المنفيَّ هو أن يعذِّبهم بغير جُرْم، وأنه إنما عذَّبهم بجُرْمِهم وظُلمِهم ولا تحتملُ الآيةُ غيرَ هذا، ولا يجوزُ تحريفُ كلام الله لنصرة المقالات.

---

(١) (ت): «ولا يجازىٰ بها».

(٢) انظر: «مجموع الفتاوىٰ» (١٨/ ١٤٦).

(٣) انظر: «تفسير الطبري» (١٨/ ٣٧٩).

وقال تعالىٰ: ﴿ وَمَن يَعْمَلْ مِنَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ مِن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُو۟لَٰٓئِكَ يَدْخُلُونَ ٱلْجَنَّةَ وَلَا يُظْلَمُونَ نَقِيرًا ﴾ [النساء: ١٢٤]، ولا ريب أنَّ هذا مذكورٌ في سياق التَّحريض علىٰ الأعمال الصَّالحة والاستكثار منها؛ فإنَّ صاحبَها يجزىٰ بها، ولا يُنْقَصُ منها بذرَّة، ولهذا يسمِّيه[1] تعالىٰ: تَوْفِيَةً، كقوله: ﴿وَإِنَّمَا تُوَفَّوْنَ أُجُورَكُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ﴾ [آل عمران: ١٨٥]، وقوله: ﴿وَوُفِّيَتْ كُلُّ نَفْسٍ مَّا عَمِلَتْ﴾ [الزمر: ٧٠].

فتركُ الظُّلم هو العدل، لا فِعلُ كلِّ ممكِن، وعلىٰ هذا قام الحساب، ووُضِعَ الموازينُ القِسْط، ووُزِنت الحسناتُ والسيِّئات، وتفاوتت الدَّرجاتُ العُلىٰ بأهلها، والدَّركاتُ السُّفلىٰ بأهلها.

وقال تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ﴾ [النساء: ٤٠]، أي: لا يضيعُ جزاءَ من أحسَن ولو بمثقال ذرَّة؛ فدلَّ علىٰ أنَّ إضاعتَها وتركَ المجازاة بها[2] مع عدم ما يُبْطِلُها ظلمٌ يتعالىٰ الله عنه. ومعلومٌ أنَّ تركَ المجازاة عليها مقدورٌ يتنزَّه الله عنه؛ لكمال عدله وحكمته. ولا تحتملُ الآيةُ قطُّ غيرَ معناها المفهوم منها.

وقال تعالىٰ: ﴿ مَّنْ عَمِلَ صَٰلِحًا فَلِنَفْسِهِۦ ۖ وَمَنْ أَسَآءَ فَعَلَيْهَا ۗ وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ ﴾ [فصلت: ٤٦]، أي: لا يعاقِبُ العبدَ بغير إساءته، ولا يَحْرِمُه ثوابَ إحسانه[3]. ومعلومٌ أنَّ ذلك مقدورٌ له تعالىٰ.

---

(١) (ق): «يسمى». (ت، د): «سمى». والمثبت أشبه.

(٢) (ت): «وترك الجزاء بها».

(٣) (ت): «حسناته».

وهذا نظيرُ قولـه تعـالىٰ: ﴿أَمْ لَمْ يُنَبَّأْ بِمَا فِي صُحُفِ مُوسَىٰ ﴿٣٦﴾ وَإِبْرَاهِيمَ الَّذِي وَفَّىٰ ﴿٣٧﴾ أَلَّا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ ﴿٣٨﴾ وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَانِ إِلَّا مَا سَعَىٰ﴾ [النجم: ٣٦ - ٣٩]؛ فأخبَرَ أنه ليس على أحدٍ مِن وِزْرِ غيرِه شيء، وأنه لا يستحقُّ إلا ما سَعاه، وأنَّ هذا هو العدلُ الذي نزَّه نفسَه عن خلافه.

[وقال]: ﴿وَقَالَ الَّذِي آمَنَ يَا قَوْمِ إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُم مِّثْلَ يَوْمِ الْأَحْزَابِ ﴿٣٠﴾ مِثْلَ دَأْبِ قَوْمِ نُوحٍ وَعَادٍ وَثَمُودَ وَالَّذِينَ مِن بَعْدِهِمْ ۚ وَمَا اللَّهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِّلْعِبَادِ﴾ [غافر: ٣٠ - ٣١]؛ بيَّن أنَّ هذا العقابَ لم يكن ظلمًا من الله للعباد، بل لذنوبهم واستحقاقهم.

ومعلومٌ أنَّ المحال الذي لا يُمْكِنُ ولا يكونُ مقدورًا أصلًا لا يصلُح أن يُمْدَحَ الممدوحُ بعدم إرادته ولا فعلِه، ولا يُحْمَد علىٰ ذلك، وإنما يكونُ المدحُ بترك الأفعال لمن هو قادرٌ عليها وأن يتنزَّه عنها لكماله وغِناه وحمده.

وعلىٰ هذا يَتِمُّ[1] قولُه: «**إني حرَّمتُ الظُّلمَ علىٰ نفسي**»، وما شاكَله من النُّصوص. فأما أن يكون المعنىٰ: إني حرَّمتُ علىٰ نفسي ما لا حقيقة له وما ليس بممكِن، مثل خَلْقِ مثلي، ومثل جَعْل القديم مُحْدَثًا والـمُحدَث قديمًا، ونحو ذلك من المحالات، ويكون المعنىٰ: إني أخبَرتُ عن نفسي بأنَّ ما لا يكونُ مقدورًا لا يكونُ مني= فهذا مما يتيقَّنُ الـمُنْصِفُ أنه ليس مرادًا من اللفظ قطعًا، وأنه يجبُ تنزيهُ كلام الله ورسوله عن حمله علىٰ مثل ذلك.

قالوا: وأمَّا استدلالكم بتلك النُّصوص الدَّالَّة علىٰ أنه سبحانه إن عذَّبهم فإنهم عبادُه، وأنه غيرُ ظالمٍ لهم، وأنه لا يُسْأَلُ عمَّا يفعل، وأنَّ قضاءه فيهم

---

(١) (ت): «هدايتهم». ولعل «يتم» محرفة عن «يُفْهَم»، وكلاهما محتمل.

عدلٌ، وبمناظرة إياسٍ للقَدَرِيَّة= فهذه النُّصوصُ وأمثالها كلُّها حقٌّ يجبُ القولُ بمُوجَبها، ولا تُحَرَّفُ معانيها، والكلُّ من عند الله، ولكن أيُّ دليلٍ فيها يدلُّ علىٰ أنه تعالىٰ يجوزُ عليه أن يعذِّبَ أهلَ طاعته، ويُنَعِّمَ أهلَ معصيته، وأنه يعذِّبُ بغير جُرْم، ويَحْرِمُ المحسِنَ جزاءَ عمله، ونحو ذلك؟! بل كلُّها متفقةٌ متطابقةٌ دالَّةٌ علىٰ كمال القدرة، وكمال العدل والحكمة.

فالنُّصوصُ التي ذكرناها تقتضي كمالَ عدله وحكمته وغِناه، ووضعَه العقوبةَ والثَّوابَ مواضعَهما وأنه لم يَعْدِلْ بهما عن سَنَنهما.

والنُّصوصُ التي ذكرتموها تقتضي كمالَ قدرته وانفرادَه بالرُّبوبيَّة والحُكم، وأنه ليس فوقه آمرٌ ولا ناهٍ يتعقَّبُ أفعالَه بسؤال، وأنه لو عذَّبَ أهلَ سماواته وأرضه لكان ذلك تعذيبًا لحقِّه عليهم، وكانوا إذ ذاك مستحِقِّين للعذاب؛ لأنَّ أعمالهم لا تَفِي بنجاتهم، كما قال النبيُّ ﷺ: «**لن يُنْجِي أحدًا منكم عملُه**» قالوا: ولا أنت يا رسول الله؟ قال: «**ولا أنا، إلا أن يتغمَّدني الله برحمةٍ منه وفضل**»(١).

فرحمتُه لهم ليست في مقابلة أعمالهم، ولا هي ثمنًا لها، فإنها خيرٌ منها، كما قال في الحديث نفسه: «**ولو رَحِمَهم لكانت رحمتُه لهم خيرًا من أعمالهم**»؛ أي: فجَمَع بين الأمرين في الحديث: أنه لو عذَّبهم لعذَّبهم باستحقاقهم، فلم يكن ظالمًا لهم، وأنه لو رَحِمَهم لكان ذلك مجرَّدَ فضله وكرمه، لا بأعمالهم، إذ رحمتُه خيرٌ من أعمالهم.

فصلواتُ الله وسلامُه علىٰ من خَرَجَ هذا الكلامُ أوَّلًا من شفتَيه، فإنه

---

(١) تقدم تخريجه (ص: ٢٠).

أعرفُ الخلق بالله وبحقِّه، وأعلمُهم به وبعدله وفضله وحكمته، وما يستحقُّه علىٰ عباده.

وطاعاتُ العباد كلُّها لا تكونُ مقابلةً لنِعَم الله عليهم، ولا مساويةً لها، بل ولا للقليل منها، فكيف يستحِقُّون بها علىٰ الله النَّجاة؟!

وطاعةُ المطيع لا نسبة لها إلىٰ نعمةٍ من نِعَم الله عليه؛ فتبقىٰ سائرُ النِّعم تتقاضاه شكرًا، والعبدُ لا يقومُ بمقدوره الذي يجبُ لله عليه.

فجميعُ عباده تحت عفوه ورحمته وفضله، فما نجا منهم أحدٌ إلا بعفوه ومغفرته، ولا فاز بالجنَّة إلا بفضله ورحمته.

وإذا كانت هذه حالَ العباد فلو عذَّبهم لعذَّبهم وهو غيرُ ظالمٍ لهم، لا لكونه قادرًا عليهم وهم مُلْكُه، بل لاستحقاقهم، ولو رَحِمَهم لكان ذلك بفضله لا بأعمالهم.

وأمَّا قوله: ﴿فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ﴾؛ فليس المرادُ به أنك قادرٌ عليهم مالِكٌ لهم. وأيُّ مدحٍ في هذا؟! ولو قلتَ لشخص: إن عذَّبتَ فلانًا فإنك قادرٌ علىٰ ذلك. أيُّ مدحٍ يكونُ في ذلك؟!

بل في ضِمن ذلك الإخبارُ بغاية العدل، وأنه تعالىٰ إن عذَّبهم فإنهم عبادُه الذين أنعمَ عليهم بإيجادهم وخلقِهم ورَزقهم وإحسانه إليهم، لا بوسيلةٍ منهم، ولا في مقابلة بذلٍ بَذَلُوه، بل ٱبتدأهم بنِعَمه وفضله، فإذا عذَّبهم بعد ذلك وهم عبيدُه لم يعذِّبهم إلا بجُرْمهم واستحقاقهم وظلمِهم، فإنَّ من أنعَم عليهم ٱبتداءً بجلائل النِّعَم كيف يعذِّبهم بغير ٱستحقاقِ أعظم النِّقَم؟!

وفيه أيضًا أمرٌ آخرُ ألطفُ مِنْ هذا؛ وهو أنَّ كونهم عبادَه يقتضي عبادتَه وحده وتعظيمَه وإجلاله، كما يُجِلُّ العبدُ سيِّدَه ومالكه الذي لا يصلُ إليه نفعٌ إلا علىٰ يده، ولا يدفعُ عنه ضرًّا إلا هو، فإذا كفَروا به أقبحَ الكفر، وأشركوا به أعظمَ الشِّرك، ونسبُوه إلىٰ كلِّ نقيصةٍ مما تكادُ السَّمواتُ يتفطَّرنَ منه وتنشَقُّ الأرضُ وتخرُّ الجبالُ هدًّا= كانوا أحقَّ عباده وأولاهم بالعذاب. والمعنىٰ: هم عبادُك الذين أشركوا بك، وعَدَلوا بك، وجَحَدوا حقَّك؛ فهم عبادٌ مستحِقُّون للعذاب.

وفيه أمرٌ آخرُ ـ أيضًا ـ لعلَّه ألطفُ مما قبله، وهو: إن تعذِّبهم فإنهم عبادُك، وشأنُ السيِّد المحسِن المنعِم أن يتعطَّف علىٰ عبده ويرحمه ويَحْنُو عليه[1]، فإن عذَّبتَ هؤلاء وهم عبيدُك لا تعذِّبهم إلا باستحقاقهم وإجرامهم، وإلَّا فكيف يشقىٰ العبدُ بسيِّده وهو مطيعٌ له متَّبعٌ لمرضاته؟!

فتأمَّل هذه المعاني، ووازِن بينها وبين قول من يقول: «إن تعذِّبهم فأنت الملكُ القادر، وهم المملوكون المربوبون، وإنما تصرَّفتَ في مُلكِك، مِن غير أن يكون قد قام بهم سببُ العذاب»؛ فإنَّ القوم نفاةُ الأسباب، وعندهم أنَّ كفرَ الكافرين وشِرْكَهم ليس سببًا للعذاب، بل العذابُ بمجرَّد المشيئة، ومحض الإرادة.

وكذلك الكلامُ في مناظرة إياسٍ للقَدَرِيَّة، إنما أراد بأنَّ التصرُّفات الواقعةَ منه تعالىٰ في مُلْكه لا تكونُ ظلمًا قطُّ، وهذا حقٌّ؛ فإنَّ كلَّ ما فَعَله الرَّبُّ ويفعلُه لا يخرُج عن العدل والحكمة والمصلحة والرَّحمة، فليس في أفعاله ظلمٌ ولا جَورٌ ولا سَفَه؛ وهذا حقٌّ لا ريب فيه، فإياسٌ بيَّن أنه سبحانه

---

(١) (ت): «ويحسن إليه».

في تصرُّفه في مُلكِه غيرُ ظالم[1].

فهذه مجامعُ طُرقِ العالَم في هذا المقام، قد أُلقِيَت إليك مختصرةً بذِكْر قواعدها[2] وأدلَّتها، وترجيح الصَّواب منها وإبطال الباطل، ولعلَّك لا تجدُ هذا التفصيلَ والكلام علىٰ هذه المذاهب وأصولها في كتابٍ من كتب القوم، والله تعالىٰ المسؤولُ إتمامَ نعمته، ومزيدَ العلم والهدىٰ، إنه المانُّ بفضله.

(١) بموجب حدِّ القدرية للظُّلم. فرأىٰ إياسٌ أن هذا الجواب المطابِقَ لحدِّهم خاصِمٌ لهم، ولم يدخل معهم في التفصيل الذي يطول. انظر: «مجموع الفتاوىٰ» (١٨/ ١٣٩، ١٤٠).

(٢) (ت): «مختصرة بجوامع قواعدها».

فصل

وكذلك الكلامُ في الإيجاب في حقِّ الله سواء؛ والأقوالُ فيه كالأقوال في التحريم.

وقد أخبَر سبحانه عن نفسه أنه كتبَ علىٰ نفسه وأحقَّ علىٰ نفسه، قال تعالىٰ: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الروم: ٤٧]، وقال تعالىٰ: ﴿وَإِذَا جَآءَكَ ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِـَٔايَٰتِنَا فَقُلْ سَلَٰمٌ عَلَيْكُمْ ۖ كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ﴾ [الأنعام: ٥٤]، وقال تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ ٱشْتَرَىٰ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ أَنفُسَهُمْ وَأَمْوَٰلَهُم بِأَنَّ لَهُمُ ٱلْجَنَّةَ ۚ يُقَٰتِلُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ ۖ وَعْدًا عَلَيْهِ حَقًّا فِى ٱلتَّوْرَىٰةِ وَٱلْإِنجِيلِ وَٱلْقُرْءَانِ﴾ [التوبة: ١١١].

وفي الحديث الصَّحيح أن النبيَّ ﷺ قال لمعاذ: «**أتدري ما حقُّ الله علىٰ عباده؟**» قلت: الله ورسولُه أعلم. قال: «**حقُّه عليهم أن يعبدوه ولا يشركوا به شيئًا، أتدري ما حقُّ العباد علىٰ الله إذا فعلوا ذلك؟**» قلت: الله ورسولُه أعلم. قال: «**حقُّهم عليه أن لا يعذِّبهم**»[1].

ومنه قوله ﷺ في غيرِ حديثٍ: من فعلَ كذا كان علىٰ الله[2] أن يفعلَ به كذا وكذا. في الوعد والوعيد[3].

---

(١) أخرجه البخاري (٢٨٥٦)، ومسلم (٣٠).

(٢) (ق): «كان علىٰ الله».

(٣) انظر - مثلًا - في الوعد: «صحيح البخاري» (٢٧٩٠)، وفي الوعيد: «سنن أبي داود» (٣٦٨٠).

ونظيرُ هذا ما أخبَر به سبحانه مِن قَسَمِه ليفعلنَّ ما أقسَم عليه، كقوله: ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَسْـَٔلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴿٩٢﴾ عَمَّا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ [الحجر: ٩٢-٩٣]، ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَحْشُرَنَّهُمْ وَٱلشَّيَـٰطِينَ ثُمَّ لَنُحْضِرَنَّهُمْ حَوْلَ جَهَنَّمَ جِثِيًّا﴾ [مريم: ٦٨]، وقوله: ﴿لَنُهْلِكَنَّ ٱلظَّـٰلِمِينَ﴾ [إبراهيم: ١٣]، وقوله: ﴿لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنكَ وَمِمَّن تَبِعَكَ مِنْهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [ص: ٨٥]، وقوله: ﴿فَٱلَّذِينَ هَاجَرُوا۟ وَأُخْرِجُوا۟ مِن دِيَـٰرِهِمْ وَأُوذُوا۟ فِى سَبِيلِى وَقَـٰتَلُوا۟ وَقُتِلُوا۟ لَأُكَفِّرَنَّ عَنْهُمْ سَيِّـَٔاتِهِمْ وَلَأُدْخِلَنَّهُمْ جَنَّـٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَـٰرُ﴾ [آل عمران: ١٩٥]، وقوله: ﴿فَلَنَسْـَٔلَنَّ ٱلَّذِينَ أُرْسِلَ إِلَيْهِمْ وَلَنَسْـَٔلَنَّ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ [الأعراف: ٦]، وقوله فيما يرويه عنه رسولُ الله ﷺ: «**وعزَّتي وجلالي لأقتصَّنَّ للمظلوم من الظَّالم ولو لطمةً، ولو ضربةً بيدٍ**»[1].

إلىٰ أمثال ذلك من صِيَغ القَسَم المتضمِّن معنىٰ إيجاب الـمُقْسِم علىٰ نفسه أو مَنْعِه نفسَه؛ وهو القَسَمُ الطَّلبيُّ المتضمِّن للحضِّ[2] والمنع، بخلاف القَسَم الخبريِّ المتضمِّن للتصديق أو التكذيب، ولهذا قسَّم الفقهاءُ وغيرهم اليمينَ إلىٰ: مُوجِبةٍ للحضِّ والمنع، أو التصديق والتكذيب[3].

---

(١) أخرجه أحمد (٣/ ٤٩٥)، والبخاري في «الأدب المفرد» (٩٧٠)، وابن قدامة في «صفة العلو» (٤٢) واللفظ له، وغيرهم من طرقٍ عن جابر، يثبتُ بمجموعها، وصحَّح أحدها الحاكم (٢/ ٤٣٧) ولم يتعقبه الذهبي، وحسَّنه المنذري في «الترغيب والترهيب» (٤/ ٤٠٤)، وابن حجر في «الفتح» (١/ ١٧٤)، وابن ناصر الدين الدمشقي في الجزء الذي أفرده لهذا الحديث (٣٨).

(٢) (ق، د) في الموضعين: «الحظ». وفي (ت) في الموضع الأول: «الحصر»، وفي الثاني: «الحظر». وكله تحريف.

(٣) انظر: «مجموع الفتاوىٰ» (٣٣/ ١٩٧، ٢٣٢)، و«إغاثة اللهفان» (٢/ ٨٧، ٩٤)، =

قالوا: وإذا كان معقولًا من العبد أن يكونَ طالبًا من نفسه، وتكون نفسُه طالبةً منه[1]، كقوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلنَّفْسَ لَأَمَّارَةٌۢ بِٱلسُّوٓءِ﴾ [يوسف: ٥٣]، وقوله: ﴿وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِۦ وَنَهَى ٱلنَّفْسَ عَنِ ٱلْهَوَىٰ﴾ [النازعات: ٤٠]، مع كون العبد له آمرٌ وناهٍ فوقه= فالربُّ تعالىٰ الذي ليس فوقه آمرٌ ولا ناهٍ كيف يمتنعُ منه أن يكونَ طالبًا من نفسه، فيكتبَ علىٰ نفسه، ويُحِقَّ علىٰ نفسه، ويحرِّم علىٰ نفسه؟! بل ذلك أولىٰ وأحرىٰ في حقِّه من تصوُّره في حقِّ العبد، وقد أخبَرَ به عن نفسه وأخبَرَ به عنه رسولُه.

قالوا: وكتابُه ما كتبه علىٰ نفسه وإحقاقُه ما أحقَّه عليها متضمِّنٌ لإرادته ذلك، ومحبته له، ورضاه به، وأنه لا بدَّ أن يفعله. وتحريمُه ما حرَّمه علىٰ نفسه متضمِّنٌ لبغضه لذلك، وكراهته له، وأنه لا يفعلُه.

ولا ريب أنَّ محبته لما يريدُ أن يفعلَه ورضاه به يُوجِبُ وقوعَه بمشيئته واختياره، وكراهتَه للفعل وبغضه له يمنعُ وقوعَه[2] منه مع قدرته عليه لو شاءه، وهذا غيرُ ما يحبُّه من فعل عبده ويكرهُه منه، فذاك نوعٌ وهذا نوع، ولمَّا لم يميِّز كثيرٌ من الناس بين النوعين، وأدخلُوهما تحت حكمٍ واحد، ٱضطربت عليهم مسائلُ القضاء والقَدَر والحِكَم والتعليل.

= و«بدائع الفوائد» (٦٤٥)، و«الإنصاف» (٩/ ١٠٦).

(١) (د، ق): «فيكون نفسه طالبة منها». وفي (ت) «فيكون بنفسه طالبًا منها». ولعل المثبت هو الصواب، وتدلُّ عليه الآياتُ المذكورة بعده. والعبارة في «شرح حديث أبي ذر» ضمن «مجموع الفتاوىٰ» (١٨/ ١٥٠): «وإذا كان معقولًا في الإنسان أنه يكون آمرًا مأمورًا...»، وهو مصدر المصنف.

(٢) (ق): «يمتنع وقوعه».

وبهذا التفصيل يُسْفِرُ لك وجهُ المسألة، ويتبلَّجُ صُبْحُها.

ففرقٌ بين فعله هو سبحانه الذي هو فعلُه، وبين فعل عباده الذي هو مفعولُه؛ فمحبتُه تعالىٰ وكراهتُه للأول تُوجِبُ وقوعَه وامتناعَه، وأمَّا محبتُه وكراهتُه للثاني فلا تُوجِبُ وقوعَه ولا ٱمتناعَه.

فإنه يحبُّ الطَّاعةَ والإيمانَ من عباده كلِّهم وإن لم تكن محبتُه مُوجِبةً لطاعتهم وإيمانهم جميعًا؛ إذ لم يحبَّ فعلَه الذي هو إعانتُهم وتوفيقُهم وخَلْقُ ذلك لهم، ولو أحبَّ ذلك لاستلزم طاعتَهم وإيمانهم.

ويُبْغِضُ معاصيهم وكفرَهم وفسوقَهم، ولم تكن هذه الكراهةُ والبغضُ مانعةً من وقوع ذلك منهم؛ إذ لم يكره سبحانه خذلانهم وإضلالَهم؛ لما له في ذلك من الغايات المحبوبة التي فواتُها يستلزمُ فواتَ ما هو أحبُّ إليه من إيمانهم وطاعتهم، وتَعَقُّلُ ذلك ممَّا يقصُر عنه عقولُ أكثر الناس، وقد أشَرنا إليه فيما تقدَّم من الكتاب(١).

فالربُّ تعالىٰ يحبُّ من عباده الطاعةَ والإيمان، ويحبُّ مع ذلك مِن تضرُّعهم وتذلُّلهم وتوبتهم واستغفارهم ومِن توبته ومغفرته وعفوه وصَفْحِه وتجاوزه ما هو ملزومٌ لمعاصيهم وذنوبهم، ووجودُ الملزوم بدون لازمه ممتنع.

وإذا عُقِلَ هذا في حقِّ المذنبين فيُعْقَلُ مثلُه في حقِّ الكفار، وأنَّ خَلْقَهم وإضلالَهم لازمٌ لأمورٍ محبوبةٍ للربِّ تعالىٰ لم تكن تحصُل إلا بوجود لازمها؛ إذ وجودُ الملزوم بدون لازمه ممتنع، فكانت تلك الأمورُ المحبوبةُ

---

(١) (ص: ١٢، ٨١٠، ٨١٢- ٨٤٧).

والغاياتُ المحمودةُ متوقِّفةً علىٰ خلقهم وإضلالهم توقُّفَ الملزوم علىٰ لازمه.

وهذا فصلٌ معترِضٌ لم يكن مِن غرَضنا، وإن كان أهمَّ ممَّا سُقْنا الكلامَ لأجله.

ونكتةُ المسألة: الفرقُ بين ما هو فعلٌ له تستلزمُ محبتُه وقوعَه منه، وبين ما هو مفعولٌ له لا تستلزمُ محبتُه له وقوعَه من عبده.

وإذا عُرِفَ هذا، فالظلمُ والكفرُ والفسوقُ والعصيانُ وأنواعُ الشُّرور واقعةٌ في مفعولاته المنفصلة التي لا يتَّصفُ بها، دون أفعاله القائمة به.

ومن ٱنكشفَ له هذا المقامُ فَهِمَ معنىٰ قوله ﷺ: «**والشرُّ ليس إليك**»[1].

فهذا الفرقُ العظيمُ يزيلُ أكثر الشُّبه التي حارت لها عقولُ كثيرٍ من النَّاس في هذا الباب، وهدىٰ الله الذين آمنوا لما ٱختلفوا فيه من الحقِّ بإذنه، والله يهدي من يشاء إلىٰ صراطٍ مستقيم.

فما في مخلوقاته ومفعولاته تعالىٰ من الظُّلم والشرِّ فهو بالنسبة إلىٰ فاعله المكلَّف الذي قامَ به الفعل، كما أنه بالنسبة إليه يكون زنًا وسرقةً وعدوانًا وأكلًا وشربًا ونكاحًا، فهو الزاني السارقُ الآكلُ الناكِح، والله خالقُ كلِّ فاعلٍ وفعلِه.

وليست نسبةُ هذه الأفعال إلىٰ خالقها كنسبتها إلىٰ فاعلها الذي قامت به، كما أن نسبةَ صفات المخلوقين إليه ـ كطُوله[2] وقِصَره، وحُسْنه وقُبحه،

---

(١) أخرجه مسلم (٧٧١) من حديث عليٍّ في دعائه ﷺ في قيام الليل.

(٢) أي: المخلوق.

وشكله ولونه ـ ليست كنسبتها إلىٰ خالقها فيه.

فتأمَّل هذا الموضع، وأعْطِ الفرقَ حقَّه، وفَرِّق بين النِّسبتَين؛ فكما أن صفات المخلوق ليست صفاتٍ لله بوجهٍ وإن كان هو خالقَها، فكذلك أفعالُه ليست أفعالًا لله تعالىٰ ولا إليه وإن كان هو خالقها.

فلنرجِع الآن إلىٰ ما نحنُ بصدده، فنقول: الأمرُ الذي كتَبه علىٰ نفسه مستحِقٌّ عليه الحمدَ والثناء، ويتعالىٰ ويتقدَّسُ عن تركه؛ إذ تركُه منافٍ للثَّناء والحمد الذي يستحقُّه عليه، متضمِّنًا لما يستحقُّه من ذلك لذاته[1]، بقَطْع النظر عن كلِّ فعل.

وكذلك ما حرَّمه علىٰ نفسه هو مستحِقٌّ للحمد والثَّناء علىٰ تركه، فهو يتعالىٰ ويتقدَّس عن فعله؛ لأن فعلَه منافٍ لما يستحقُّه من الحمد والثَّناء علىٰ تركه، متضمِّنًا[2] لما يستحقُّه لذاته[3].

وهذا بحمد الله بيِّنٌ عند من أوتي العلمَ والإيمان، وهو مستقرٌّ في فِطرهم، لا ينسخُه منها شبهاتُ الـمُبْطِلين.

وهذا الموضعُ مما خَفِيَ علىٰ طائفتي القَدَرِيَّة والجَبْرِيَّة، فخَبَطُوا في عشواء، وحَطَبُوا في ليلةٍ ظلماء، والله الموفِّق الهادي للصواب[4].

---

(١) (ق): «لما يستحقه لذاته».

(٢) (ت): «متضمن». والوجه النصب، كالموضع السابق، حالٌ من الحمد.

(٣) من قوله: «بقطع النظر...» إلىٰ هنا ساقط من (ق).

(٤) انظر: «مجموع الفتاوىٰ» (١٨/ ١٤٩).

فصل

وقد ظهَر بهذا بطلانُ قول الطائفتين معًا:

* الذين وَضعوا لله شريعةً بعقولهم، أوجبوا عليه وحرَّموا منها ما لم يُوجِبه علىٰ نفسه ولم يحرِّمه علىٰ نفسه، وسَوَّوا بينه وبين عباده فيما يحسُن منهم ويقبُح.

وبذلك ٱستطال عليهم خصومُهم، وأبدَوا مناقضتَهم، وكشَفوا عوراتهم، وبيَّنوا فضائحَهم.

* وكذلك بطلانُ قول الطائفة التي جوَّزت عليه كلَّ شيء، وأنكَرت حكمتَه، وجحدَت في الحقيقة ما يستحقُّه من الحمد والثَّناء علىٰ ما يفعلُه مما يُمْدَحُ بفعله، وعلىٰ ترك ما يتركُه مع قدرته عليه مما يُمْدَحُ بتركه، وجعلت النَّوعين واحدًا، ولا فرق عندهم بالنسبة إليه تعالىٰ بين فِعْلِ ما يُمْدَحُ بفعله وبين تركِه، ولا بين تركِ ما يُمْدَحُ بتركه وبين فعلِه.

وبهذا تسلَّط عليهم خصومُهم، وأبدَوا مناقضتَهم، وبيَّنوا فضائحَهم.

قال المتوسِّطون: وأمَّا نحن فلا يَلْزَمُنا شيءٌ من هذه الفضائح والأباطيل، فإنَّا لم نُوافِق طائفةً من الطائفتين علىٰ كلِّ ما قالته، بل وافقنا كلَّ طائفةٍ فيما أصابت فيه الحقَّ، وخالفناها فيما خالفت فيه الحقَّ، فكنَّا أسعدَ به من الطائفتين، ولله المنَّةُ والفضل.

وهذا قولُنا قد أوضحناه في هذه المسألة غايةَ الإيضاح، وأفصَحنا عنه بما أمكننا من الإفصاح، فمن وَجَد سبيلًا إلىٰ المعارَضة، أو رامَ طريقًا إلىٰ المناقَضة، فليُبْدِها، فإنَّا من وراء الردِّ عليه، وإهداء عُيوب مقالته إليه، ونحن نعلمُ

أنه لا يَرُدُّ علينا مقالتنا إلا بإحدىٰ المقالتين اللتَين كشفنا عن عوارهما، وبيَّنا فسادَهما، فلْيستُر عورةَ مقالته، ويُصْلِحْ فسادَها، ويَرُمَّ شَعَثَها، ثمَّ ليَلْقَ خصومَه بها، فالمحاكمةُ إلىٰ النقل الصَّريح والعقل الصَّحيح، والله المستعان.

الوجه الثاني والستون: قولكم: «الوجوبُ والتحريمُ بدون الشَّرع ممتنع؛ لأنه لو ثبتَ لقامت الحجَّةُ بدون الرسل، والله سبحانه إنما أقامَ حجَّتَه برسله...» إلىٰ آخره[1].

فيقال: لا ريب أنَّ الوجوبَ والتحريمَ اللذَين هما متعلَّقُ الثواب والعقاب بدون الشَّرع ممتنع، كما قرَّرتموه، والحجَّةُ إنما قامت علىٰ العباد بالرُّسل، ولكنَّ هذا الوجوبَ والتحريمَ أخصُّ من مطلق الوجوب والتحريم[2]، ونفيُ الأخصِّ لا يستلزم نفيَ الأعمِّ، فمِنْ أين ينتفي مطلقُ الوجوب والتحريم[3] بمعنىٰ حصول المقتضِي للثواب والعقاب، وإن تخلَّف عنه مقتضاه لقيام مانعٍ أو فواتِ شرط، كما تقدَّم تقريره؟!

وقد قال تعالىٰ: ﴿وَلَوْلَآ أَن تُصِيبَهُم مُّصِيبَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ فَيَقُولُوا۟ رَبَّنَا لَوْلَآ أَرْسَلْتَ إِلَيْنَا رَسُولًا فَنَتَّبِعَ ءَايَٰتِكَ وَنَكُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [القصص: ٤٧]؛ فأخبَر تعالىٰ أنَّ ما قدَّمت أيديهم سببٌ لإصابة المصيبة إيَّاهم، وأنه سبحانه أرسلَ رسولَه وأنزل كتابَه لئلَّا يقولوا: ﴿رَبَّنَا لَوْلَآ أَرْسَلْتَ إِلَيْنَا رَسُولًا فَنَتَّبِعَ ءَايَٰتِكَ﴾.

---

(١) انظر ما تقدم (ص: ٩٨٨).

(٢) «أخص من مطلق الوجوب والتحريم» ليس من (ت).

(٣) من قوله: «أخص من مطلق...» إلىٰ هنا ساقط من (ق)؛ لانتقال النظر.

فدلَّت الآية علىٰ بطلان قول الطائفتين جميعًا:

* الذين يقولون: إنَّ أعمالهم قبل البعثة ليست قبيحةً لذاتها، بل إنما قَبُحَت بالنَّهي فقط.

* والذين يقولون: إنها قبيحة، ويستحقُّون عليها العقوبةَ عقلًا بدون البعثة.

فتضمَّنت الآية بطلانَ قول الطائفتين، ودلَّت علىٰ القول الوسط الذي ٱخترناه ونصَرناه: أنها قبيحةٌ في نفسها، ولا يستحقُّون العقاب إلا بعد إقامة الحجَّة بالرسالة، فلا تلازم[1] بين ثبوت الحُسن والقُبح العقليَّين وبين ٱستحقاق الثَّواب والعقاب[2]، فالأدلَّةُ إنما ٱقتضت ٱرتباطَ الثواب والعقاب بالرسالة وتوقُّفهما عليها، ولم تَقْتَض توقُّفَ الحُسن والقُبح بكلِّ ٱعتبارٍ عليها، وفرقٌ بين الأمرين.

الوجه الثالث والستون: قولكم: **«كيف يُعْلَمُ أنه سبحانه يجبُ عليه أن يمدَح ويَذُمَّ ويثيبَ ويعاقِبَ علىٰ الفعل بمجرد العقل؟ وهل ذلك إلا غيبٌ عنَّا؟ فبم يُعْرَفُ أنه رضي عن فاعلٍ وسخطَ علىٰ فاعل، وأنه يثيبُ هذا ويعاقبُ هذا، ولم يُخْبِر عنه بذلك مخبِرٌ صادق، ولا دلَّ علىٰ مواقع رضاه وسخطه عقل، ولا أخبَرَ عن معلومه ومحكومه مخبِر؟ فلم يبقَ إلا قياسُ أفعاله علىٰ أفعال عباده، وهو مِنْ أفسد القياس؛ فإنه ليس كمثله شيء»**[3].

---

(١) غير محررة في (د)، رسمها ابنُ بردس رسمًا.

(٢) في الأصول: «الحسن والقبح العقليين بلازم». والمثبت من (ط).

(٣) انظر ما تقدم (ص: ٩٩٠) وبينهما اختلافٌ يسيرٌ في بعض الحروف.

فيقال: هذا لازمٌ للمعتزلة ومن وافقهم، حيث يُوجِبون علىٰ الله تعالىٰ ويحرِّمون بالقياس علىٰ عباده، ولا ريب أنَّ هذا مِن أفسد القياس وأبطلِه، ولكن مِن أين ينفي ذلك إثباتَ صفاتٍ لأفعالٍ[1] ٱقتضت حُسْنَها وقُبحَها عقلًا ولم يُعْلَمْ ترتُّبُ الثَّواب والعقاب عليها إلا بالرسالة، كما نصَرناه؟!

فأنتم معاشرَ النفاة سلبتُم الأفعالَ خواصَّها وصفاتها التي لا تنفكُّ عنها ولا تُعْقَلُ مجرَّدةً عنها أبدًا، وظننتم أنَّ قولَ المعتزلة الباطل في إيجابها وتحريمها علىٰ الله لا يتمُّ إلا بهذا النفي، فأخطأتم في الأمرين معًا، فإنَّ بطلان قولهم لا يتوقَّفُ علىٰ نفي الحُسْن والقُبح، ونفيُهما باطل.

وخصومُكم من المعتزلة أثبتُوا لله شريعةً عقليَّة أوجبوا عليه فيها وحرَّموا بمقتضىٰ عقولهم، وظنُّوا أنهم لا يمكنُهم إثباتُ الحُسْن والقُبح إلا بذلك، فأخطؤوا في الأمرين معًا؛ فإنَّ اللهَ تعالىٰ لا يقاسُ بعباده في أفعاله كما لا يقاسُ بهم في ذاته وصفاته، فليس كمثله شيءٌ في ذاته، ولا في صفاته، ولا في أفعاله، وإثباتُ الحُسْن والقُبح لا يستلزمُ هذا الإيجابَ والتحريمَ العقليَّين.

فليتأمَّل اللبيبُ هذه الدقائقَ التي هي مجامعُ مآخذ الفِرَق فيها، يتبيَّن أنَّ النَّاسَ إنما تكلَّموا في حواشي المسألة ولم يخوضوا لُجَّتَها ويقتحموا غَمْرَتها، والله المستعان.

وأمَّا إلزامُكم لخصومكم من المعتزلة تلك اللوازم[2]، فلا ريب أنها مستلزمةٌ لبطلان قولهم، مع أضعافها من اللوازم التي تبيِّنُ فسادَ مذهبهم،

---

(١) في الأصول: «صفات الأفعال». وفي (ط): «صفات أفعال».

(٢) انظر ما تقدم (ص: ٩٩١- ٩٩٩).

ونحن مُساعِدُوكم عليها، كما لا محيدَ لكم عن إلزاماتهم[1]:

فمنها: أنكم سَدَدتم علىٰ أنفسكم طريقَ الاستدلال بالمعجزة علىٰ النبوَّة؛ حيث جوَّزتم علىٰ الله أن يؤيِّد بها الكذَّاب كما يؤيِّدَ الصادق، وعندكم أنَّ كلا الأمرين بالنسبة إليه تعالىٰ سواء[2].

ولم تعتذروا عن هذا الإلزام الـمُقاوِم لسائر إلزاماتكم بعذرٍ صحيح، وهذه أعذارُكم مسطورةٌ في الصحائف[3].

ومنها: إلزامُ الإفحام[4] بنفي[5] المكلَّف النظرَ في المعجزة؛ لعدم الوجوب عقلًا.

واعتذارُكم عن هذا الإلزام بأنَّ الوجوبَ ثابتٌ نَظَر أولم ينظُر ٱعتذارٌ يُبْطِلُ أصلَكم؛ فإنَّ ثبوتَ الوجوب بدون نظر المكلَّف لو كان شرعيًّا لتوقَّفَ علىٰ الشَّرع المتوقِّف في حقِّ المكلَّف علىٰ النظر في المعجزة، فلمَّا ثبتَ الوجوبُ وإن لم ينظر في المعجزة عُلِمَ أنَّ الوجوبَ عقليٌّ لا يتوقَّفُ علىٰ ثبوت الشَّرع.

فإن قيل: هو ثابتٌ في نفس الأمر علىٰ تقدير ثبوت الرسالة.

---

(١) في الأصول: «كما لا محيد لهم عن إلزاماتكم». والصواب ما أثبت. أي: لا محيد للنفاة عن إلزامات المعتزلة.

(٢) انظر: «شرح الأصول الخمسة» (٥٦٤)، و«النبوات» (٢٣٤، ٤٨٠، ٥٥٠).

(٣) انظر: «بيان المختصر» (١/ ٣١٢)، وشرح العضد (١/ ٢١٦)، و«شرح المقاصد» (٤/ ١٥٩)، و«العلم الشامخ» للمقبلي (١٢١).

(٤) يعني: إفحام الأنبياء وانقطاعهم وعجزهم عن إثبات نبوتهم.

(٥) في الأصول: «ونفي». والمثبت أشبه.

قيل: فحينئذٍ يعودُ الإلزام، وهو أنه لا ينظُر حتىٰ يَجِب، ولا يجبُ حتىٰ تثبُتَ الرسالة، ولا تثبتُ حتىٰ ينظُر.

ولهذا عَدَلَ من عَدَلَ إلىٰ مقابلة هذا الإلزام بمثله، وقالوا: «هذا لازمٌ للمعتزلة؛ لأن الوجوبَ عندهم نظري»[١].

وهذا لا يغني شيئًا، ولا يدفعُ الإلزامَ المذكور، بل غايتُه مقابلةُ الفاسد بمثله، وهو لا يُجْدِي في دفع الإلزام شيئًا.

وهذا يدلُّ علىٰ بطلان المقالتين.

وأمَّا نحنُ فلنا في دفع هذا الإلزام عشرةُ مسالك، وليس هذا موضعَ هذه المسألة، وإنما المقصودُ أن المعتزلةَ أَلزَمت نظيرَ ما ألزموهم به[٢].

ومنها: إلزامُ التعطيل للشرائع جملة. وقد تقدَّم بيانه قريبًا[٣]، حيث بيَّنَّا أنَّ متعلَّقَ الأمر والنهي إنما هو فعلُ العبد الاختياريُّ، فإذا بطلَ أن يكون له فعلٌ ٱختياريٌّ بطلَ متعلَّقُ الأمر والنهي، فيلزم بطلانُ الأمر والنهي؛ لأنَّ وجودَه بدون متعلَّقه محال.

إلىٰ سائر تلك اللوازم التي أسلفناها قبلُ، فلا نطيلُ بإعادتها.

قالوا[٤]: أمَّا نحن، فلا يلزمنا شيءٌ من هذه اللوازم من الطَّرفين، فإنَّا لم

---

(١) انظر: «المواقف» (١/ ١٦٤)، و«بيان المختصر» (١/ ٣٠٩)، و«رفع الحاجب» (١/ ٤٦٦).

(٢) انظر: «الصواعق المرسلة» (١٤٣٧).

(٣) انظر: (ص: ١١٢٠).

(٤) أي المتوسطون.

نسلك واحدًا من الطريقين، فلا سبيل لإحدىٰ الطائفتين إلىٰ إلزامنا بلازمٍ واحدٍ باطل، ولله الحمد، فمن رام ذلك فَلْيُبْدِه.

فإن قيل: فمِنْ أصلِكم إثباتُ التعليل والحكمة في الخلق والأمر، فما تصنعون بهذه اللوازم التي ألزمناها المعتزلة؟ وماذا جوابكم عنها إذا وجَّهناها إليكم؟

قيل: لا ريب أنَّا نثبتُ لله ما أثبته لنفسه، وشَهِدَت به الفِطرُ والعقولُ من الحكمة في خلقه وأمره، ونقول: إنَّ كلَّ ما خلَقه وأمرَ به فله فيه حكمةٌ بالغة، وآياتٌ باهرة[1]، لأجلها خلقه وأمرَ به، ولكن لا نقول: إنَّ لله تعالىٰ في خلقه وأمره كلِّه حكمةً مماثِلةً لما للمخلوق من ذلك، ولا مشابِهةً له، بل الفرقُ بين الحكمتين كالفرق بين الفعلين، وكالفرق بين الوصفين والذَّاتين، فليس كمثله شيءٌ في وصفه، ولا في فعله، ولا في حكمةٍ مطلوبةٍ له من فعله، بل الفرقُ بين الخالق والمخلوق في ذلك كلِّه أعظمُ فرقٍ وأبينُه[2] وأوضحُه عند العقول والفِطر.

وعلىٰ هذا، فجميعُ ما ألزمتموه لأصحاب الصَّلاح والأصلح[3] ــ بل وأضعافُه وأضعافُ أضعافه ــ لله فيه حكمةٌ يختصُّ بها لا يشاركه فيها غيرُه، ولأجلها حسُن منه ذلك، وقبُح من المخلوق؛ لانتفاء تلك الحكمة في حقِّه.

وهذا كما يحسُن منه تعالىٰ مدحُ نفسه والثناءُ علىٰ نفسه[4]، وإن قبُح

---

(١) (ت): «وآية قاهرة».

(٢) (ت): «وأثبته».

(٣) المعتزلة.

(٤) (ت): «والثناء عليه».

مـن أكثـر خلقـه ذلـك، ويليـقُ بجلالـه الكبريـاءُ والعظمـة، ويقبُح مـن خلقـه تعاطيهما، كـما روىٰ عنـه رسـولُ الله ﷺ: «**الكبريـاءُ إزاري، والعظمـةُ ردائـي، فمن نازعني واحدًا منهما عذَّبته**»[1]، وكما يحسُن منه إماتةُ خلقـه وابتلاؤهم وامتحانهم بأنواع المِحَن، ويقبُح ذلك من خلقه.

وهذا أعظمُ من أن تُذْكَر أمثلتُه، فليس بين الله وبين خلقـه جـامعٌ يوجـبُ أن يحسُن منه ما حسُن منهم، ويقبُح منه ما قبُح منهم، وإنـما تتوجَّـه تلـك الإلزاماتُ إلىٰ مـن قـاسَ أفعـالَ الله بأفعـال عبـاده، وأمَّـا مـن أثبـتَ لـه حكمـةً تـختصُّ به[2] لا تُشْبِه ما للمخلـوقين مـن الحكمـة فهـو عـن تلـك الإلزامـات بمَعْزِل، ومنزلُه منها أبعدُ منزِل.

ونكتةُ الفَرق: أنَّ بطـلانَ الـصَّلاح والأصـلح لا يستلزمُ بطـلانَ الحكمـة والتعليل، والله الموفِّق.

الوجـه الرابـعُ والـستون: قـولكم: «**أنـتم فتحـتُم بهـذه المـسألة طريقًـا للاستغناء عـن النبـوَّات، وسلَّطتم عليكم بهـا الفلاسـفةَ والبراهمـةَ والـصابئةَ وكلَّ منكرٍ للنبوَّات، فإنَّ هذه المسألة بابٌ بيننـا وبيـنهم، فـإنكم إذا زعمـتم أنَّ في العقـل حـاكمًا يحـسِّنُ ويقـبِّح، ويوجـبُ ويحـرِّم، ويتقـاضىٰ الثـوابَ والعقاب، لم تكن الحاجةُ إلىٰ البعثة ضروريَّـة؛ لإمكان الاستغناء عنهـا بهـذا الحاكم**[3]....» إلىٰ آخره[4].

---

(١) أخرجه مسلم (٢٦٢٠) بنحوه من حديث أبي سعيد وأبي هريرة.

(٢) (ق): «يختص بها».

(٣) في الأصول: «فهذا الحاكم».

(٤) انظر ما تقدم (ص: ٩٩٩).

قال المثبتون: هذا كلامٌ هائل، وهو عند التحقيق باطل، لو أنصفَ مُورِدُه لعَلِمَ أنَّا وهو كما قال الأول: «رمتني بدائها وانسلَّت»[1].

وقد بيَّنا أنَّ النفاة سدُّوا علىٰ أنفسهم طريقَ إثبات النبوَّة بإنكارهم هذه المسألة، وقالوا: إنه يحسُن من الله كلُّ شيء، حتَّىٰ إظهارُ المعجزة علىٰ يد الكاذب، ولا فرق بالنسبة إليه[2] بين إظهارها علىٰ يد الصادق ويد الكاذب، وليس في العقل ما يدلُّ علىٰ ٱستحالة هذا وجواز هذا، وتوقُّفُ معرفته علىٰ السمع، لا سيَّما إذا ٱنضمَّ إلىٰ ذلك إنكارُ كون العبد فاعلًا مختارًا[3] البتَّة، فإنَّ ذلك يسُدُّ الباب جملة؛ لأنَّ متعلَّق الأمر والنهي إنما هو أفعالُ العباد الاختياريَّة، فمَن لا فعلَ له ولا ٱختيارَ أصلًا فكيف يُعْقَلُ أن يكون مأمورًا منهيًّا؟! وقد تقدَّم حديثُ الإفحام وعَجْزُكم عن الجواب عنه.

قالوا: وأمَّا نحن؛ فإنَّا سهَّلنا بذلك الطريقَ إلىٰ إثبات النبوَّات، بل لا يمكنُ إثباتُها إلا بالاعتراف بهذه المسألة؛ فإنه إذا ثبتَ أنَّ من الأفعال حسنًا ومنها قبيحًا، وأنَّ إظهارَ المعجزة علىٰ يد الكاذب قبيح، وأنَّ الله يتعالىٰ ويتقدَّس عن فعل القبائح= علمنا بذلك صحةَ نبوَّة من أظهرَ الله علىٰ يديه الآيات والمعجزات. وأمَّا أنتم فإنكم لا يمكنُكم العلمُ بذلك.

قالوا: وكذلك نحن قلنا: إنَّ العبدَ فاعلٌ مختارٌ لفعله، وأوامرُ الشَّرع ونواهيه متوجِّهةٌ إلىٰ مجرَّد فعله الاختياريِّ القائم به، وهو متعلَّقُ الثواب

---

(١) انظر: «جمهرة الأمثال» (١/ ٤٧٥)، و«مجمع الأمثال» (١/ ٢٨٦).

(٢) (ق): «إليها». (ت): «إلىٰ». وهو تحريف.

(٣) (د، ق): «فاعلًا ولا مختارًا». (ت): «... ذلك المكان كون العبد لا فاعلًا ولا مختارًا البتة». والمثبت من (ط)، وهو مستقيم.

والعقاب. وأمَّا أنتم فلا يمكنُكم ذلك؛ لأن تلك الأفعال عندكم هي فعلُ الله في العبد، لا صُنْعَ للعبد فيها أصلًا، فكيف يتوجَّه أمرُ الشَّرع ونهيُه إلىٰ غير فاعل، بل يُؤمَرُ ويُنهىٰ بما لا قدرة له عليه البتَّة، بل بفِعْل غيره؟!

قالوا: فليتدبَّر المنصفُ هذا المقام، فإنه يتبيَّنُ له أنه سَدَّ علىٰ نفسه طريقَ النبوَّات، وفتحَ بابَ الاستغناء عنها.

قالوا: وأيضًا؛ فإنَّ الله سبحانه فَطر عبادَه علىٰ الفرق بين الحسَن والقبيح، وركَّبَ في عقولهم إدراكَ ذلك والتَّمييزَ بين النوعين، كما فَطرهم علىٰ الفرق بين النافع والضَّارِّ، والملائم لهم والـمُنافِر، وركَّب في حواسِّهم إدراكَ ذلك والتَّمييزَ بين أنواعه.

والفطرةُ الأولىٰ[1] هي خاصَّةُ الإنسان التي تميَّز بها عن غيره من الحيوانات، وأمَّا الفطرةُ الثانية فمشتركةٌ بين أصناف الحيوان[2]، وحجَّةُ الله عليه إنما تقومُ بواسطة الفطرة الأولىٰ، ولهذا ٱختُصَّ من بين سائر الحيوانات بإرسال الرسل إليه، وبالأمر والنهي، والثَّواب والعقاب، فجَعل سبحانه في عقله ما يفرِّقُ بين الـحُسْن والقُبح، وما ينبغي إيثارُه وما ينبغي ٱجتنابُه، ثمَّ أقام عليه حجَّتَه برسالةٍ بواسطة هذا الحاكم الذي يتمكَّن به من العلم بالرسالة، وحُسْن الإرسال، وحُسْن ما تضمَّنته من الأوامر، وقُبح ما نهت عنه؛ فإنه لولا ما رُكِّبَ في عقله من إدراك ذلك لما أمكنه معرفةُ حسن الرسالة، وحُسْن المأمور، وقُبح المحظور.

---

(١) وهي الفرق بين الحسن والقبيح. والثانية: الفرق بين النافع والضار.

(٢) (ت): «سائر الحيوانات».

ولهذا قلنا[1]: إنَّ من أنكر الـحُسْنَ والقُبحَ العقليَّين لزمه إنكارُ الـحُسْن والقُبح الشَّرعيين[2]، وإن زعمَ أنه مُقِرٌّ به؛ فإنَّ إخبارَ الشَّرع عن الفعل بأنه حسنٌ أو قبيحٌ مطابقٌ لكونه في نفسه كذلك، فإذا كان في نفسه ليس بحسنٍ ولا قبيحٍ فإنَّ هذا الخبرَ لا مخبَرَ له إلا مجرَّدُ تعلُّق: «ٱفعل» أو: «لا تفعل» به، وهذا التعلُّق[3] عندكم جائزٌ أن يكون بخلاف ما هو به، وأن يتعلَّق الطلبُ بالمنهيِّ عنه، والنهيُ بالمأمور به، والتعلُّقُ لم يجعله حسنًا ولا قبيحًا، بل غايته أن جَعل الفعلَ مأمورًا منهيًّا، فعاد الـحُسْنُ والقبحُ إلىٰ مجرَّد كونه مأمورًا منهيًّا.

ولا فرق عندكم بالنظر إلىٰ ذات الفعل بين النَّوعين، بل ما كان مأمورًا يجوزُ أن يقعَ منهيًّا، وبالعكس، فلم يكتسب الأمرُ والنهيُ صفةَ حُسْنٍ ولا قُبحٍ أصلًا، فلا حُسْنَ ولا قُبحَ إذًا عقلًا ولا شرعًا، وإنما هو تعلُّق الطَّلب بالفعل والتَّرك.

وهذا مما لا خلاصَ منه إلا بالقول بأنَّ للأفعال خواصَّ وصفاتٍ عليها في أنفسها ٱقتضت أن يُؤمَر بحَسَنِها، ويُنهىٰ عن سيِّئها، ويُخبَر عن حَسَنها بما هو عليه، ويُخْبَر عن قبيحها بما تكونُ عليه[4]، فيكونُ للخبر مخبَرٌ ثابتٌ في نفسه، وللأمر[5] والنهي متعلَّقٌ ثابتٌ في نفسه.

---

(١) (ق، د): «ما قلنا».

(٢) (ق): «الشرعية».

(٣) (ت): «التعليق».

(٤) في الأصول: «ويخبر غيره بقبحها». والمثبت أشبه.

(٥) في الأصول: «والأمر». وهو تحريف.

قالوا: فعِلمُه من العقل بحُسن الحسَن وقُبح القبيح، ثمَّ عِلمُه بأنَّ ما أمرت به الرسلُ هو الحَسن، وما نهت عنه هو القبيح= طريقٌ إلىٰ تصديق الرسل، وأنهم جاؤوا بالحقِّ من عند الله.

ولهذا قال بعض الأعراب، وقد سئل: بماذا عرفتَ أن محمدًا رسولُ الله؟ فقال: ما أمَر بشيءٍ فقال العقل: ليته نهىٰ عنه، ولا نهىٰ عن شيءٍ فقال العقل: ليته أمرَ به[1].

أفلا ترىٰ هذا الأعرابيَّ كيف جعلَ مطابقةَ الحُسْن والقُبح ـ الذي ركَّب الله في العقول إدراكَه ـ لِمَا جاء به الرسولُ شاهدًا علىٰ صحة رسالته وعَلَمًا عليها، ولم يقل: إنَّ ذلك يفتحُ[2] طريقَ الاستغناء عن النبوَّة بحاكم العقل؟!

قالوا: وأيضًا؛ فهذا إنما يلزمُ أن لو قيل بأنَّ ما جاءت به الرسلُ ثابتٌ في العقل إدراكُه مفصَّلًا قبل البعثة، فحينئذٍ يقال: هذا يفتح بابَ الاستغناء عن الرسالة.

ومعلومٌ أن إثباتَ الحُسْن والقُبح العقليَّين لا يستلزم هذا، ولا يدلُّ عليه، بل غاية العقل أن يدركَ بالإجمال حُسْنَ ما أتىٰ الشَّرعُ بتفصيله أو قُبحَه، فيدركُه العقلُ جملةً، ويأتي الشَّرعُ بتفصيله.

وهذا كما أنَّ العقلَ يُدْرِكُ حُسْنَ العدل، وأمَّا كونُ هذا الفعل المعيَّن عدلًا أو ظلمًا فهذا مما يَعْجَزُ العقلُ عن إدراكه في كلِّ فعلٍ وعَقْد[3].

---

(١) انظر ما تقدم (ص: ٨٧٤).

(٢) (ق): «يقبح». وهو تحريف.

(٣) يعني: اعتقاد.

وكذلك يَعْجَزُ عن إدراك حُسْن كلِّ فعلٍ وقُبحه إلىٰ أن تأتي[1] الشرائعُ بتفصيل ذلك وتبيينه[2]، وما أدركه العقلُ الصَّريحُ من ذلك أتت الشرائعُ بتقريره، وما كان حَسَنًا في وقتٍ قبيحًا في وقتٍ ولم يهتد العقلُ لوقت حُسْنِه مِنْ وقتِ قُبحِه أتت الشرائعُ بالأمر به في وقتِ حُسْنِه، وبالنهي عنه في وقتِ قُبحِه.

وكذلك الفعلُ يكون مشتملًا علىٰ مصلحةٍ ومفسدة، ولا تَعْلَمُ العقولُ مفسدتَه أرجحَ أم مصلحتَه؟ فيتوقَّفُ العقلُ في ذلك، فتأتي الشرائعُ ببيان ذلك، وتأمُر براجح المصلحة، وتنهىٰ عن راجح المفسدة.

وكذلك الفعلُ يكون مصلحةً لشخصٍ مفسدةً لغيره، والعقلُ لا يُدْرِكُ ذلك، فتأتي الشرائعُ ببيانه، فتأمُر به من هو مَصلحةٌ له، وتنهىٰ عنه من هو مفسدةٌ في حقِّه.

وكذلك الفعلُ يكونُ مفسدةً في الظَّاهر، وفي ضِمْنه مصلحةٌ عظيمةٌ لا يهتدي إليها العقل، فلا تُعْلَمُ إلا بالشَّرع، كالجهاد والقَتل في الله. ويكونُ في الظاهر مصلحةً، وفي ضمنه مفسدةٌ عظيمةٌ لا يهتدي إليها العقل، فتجيء الشرائعُ ببيان ما في ضِمْنه من المصلحة والمفسدة الرَّاجحة.

هذا مع أنَّ ما يَعْجَزُ العقلُ عن إدراكه مِن حُسْن الأفعال وقُبحها ليس بدون ما تُدْرِكُه[3] من ذلك.

---

(١) في الأصول: «وقبحه وان تاتي». فإن لم يكن سقطٌ فبما أثبتُّ يستقيم الكلام.

(٢) (ت): «وتثبيته».

(٣) أي: العقول. ولعل الصواب: يدركه.

فالحاجةُ إلىٰ الرُّسل ضروريَّة، بل هي فوق كلِّ حاجة، فليس العالَمُ إلىٰ شيءٍ أحوجَ منهم إلىٰ المرسَلين صلواتُ الله وسلامه عليهم أجمعين، ولهذا يذكِّرُ سبحانه عبادَه نِعَمَه عليهم برسوله، ويَعُدُّ ذلك عليهم من أعظم المِنَن؛ لشدَّة حاجتهم إليه، ولتوقُّف مصالحهم الجزئيَّة والكليَّة عليه، وأنه لا سعادةَ لهم ولا فلاحَ ولا قيامَ إلا بالرُّسل.

فإذا كان العقلُ قد أدرك حُسْنَ بعض الأفعال وقُبحَها، فمِن أين له معرفةُ الله تعالىٰ بأسمائه وصفاته وآلائه التي تَعَرَّفَ بها الله إلىٰ عباده علىٰ ألسنة رسله؟ ومِن أين له معرفةُ تفاصيل شرعِه ودينه الذي شرعه لعباده؟ ومِن أين له تفاصيلُ مواقع محبته ورضاه، وسَخَطه وكراهته؟ ومِن أين له معرفةُ تفاصيل ثوابه وعقابه، وما أعدَّ لأوليائه وما أعدَّ لأعدائه، ومقادير الثَّواب والعقاب، وكيفيَّتهما، ودرجاتهما؟ ومِن أين له معرفةُ الغيب الذي لم يُظْهِر الله عليه أحدًا مِن خلقه إلا من ٱرتضاه من رسله؟ إلىٰ غير ذلك مما جاءت به الرُّسلُ وبلَّغته عن الله، وليس في العقل طريقٌ إلىٰ معرفته.

فكيف يكون معرفةُ حُسْن بعض الأفعال وقُبحِها بالعقل مُغْنِيًا عمَّا جاءت به الرُّسل؟!

فظهَر أنَّ ما ذكر تموه مجرَّدُ تهويلٍ مشحونٍ بالأباطيل، والحمد لله.

وقد ظهَر بهذا قصورُ الفلاسفة في معرفة النبوَّات، وأنهم لا عِلمَ عندهم بها إلا كعلم عَوَامِّ النَّاس بما عندهم من العقليَّات، بل عِلمُهم بالنُّبوَّات وحقيقتها وعِظَم قَدرها وما جاءت به أقلُّ بكثيرٍ من علم العامَّة بعقليَّاتهم، فهم عوامٌّ بالنِّسبة إليها، كما أنَّ من لم يعرف علومَهم عوامٌّ بالنِّسبة إليهم!

فلولا النُّبوَّاتُ لم يكن في العالَم علمٌ نافعٌ البتَّة، ولا عملٌ صالح، ولا

صلاحٌ في معيشة، ولا قِوامٌ لمملكـة، ولكـان النَّاسُ بمنزلـة البهـائم والسِّباع العادِيَة والكلاب الضَّارِية التي يَعْدو بعضُها علىٰ بعض.

وكلُّ زَيْنٍ[1] في العالم فمن آثار النُّبوَّة، وكلُّ شَيْـنٍ[2] وقع في العـالم أو سيقعُ فبسبب خفاء آثـار النُّبـوَّةِ ودُروسِـها؛ فالعالَـمُ حينئذٍ جسدٌ[3] رُوحُـه النُّبوَّة، ولا قيام للجسد بدون رُوحه.

ولهـذا إذا تـمَّ ٱنكسافُ شـمس النُّبـوَّة مـن العـالم، ولـم يَبْـقَ في الأرض شيءٌ مـن آثارهـا البتَّـة، ٱنـشقَّت سـماؤه، وانتثَـرت كواكبُـه، وكُـوِّرت شمسُـه، وخُسِفَ قمرُه، ونُسِفت جبالُه، وزُلزِلت أرضُـه، وأُهلِك مـن عليهـا؛ فـلا قيـامَ للعالَـم إلا بآثار النُّبوَّة.

ولهذا كان كلُّ موضعٍ ظهَرت فيه آثارُ النُّبوَّة أهلُـه أحسنُ حـالًا وأصلحُ بالًا من الموضع الذي يخفىٰ فيه آثارُها.

وبالجملـة؛ فحاجـةُ العـالم إلىٰ النُّبـوَّة أعظـمُ مـن حـاجتهم إلىٰ نـور الشمس، وأعظمُ من حاجتهم إلىٰ الماء والهواء الذي لا حياة لهم بدونه.

فصل

وأمَّا ما ذكره الفلاسفةُ من مقصود الشَّرائع، وأن ذلك لاستكمال النَّفس قُوىٰ العلم والعمل، والشَّرائعُ تَرِدُ بتمهيد مـا تقـرَّر في العقـل لا بتغييره[4]...

---

(١) (د، ق): «دين». تحريف.

(٢) في الأصول: «شر». والمثبت أشبه.

(٣) «جسد» ساقطة من (د، ق). واستُدْرِكت في طرة (ت).

(٤) (ق): «في العقل بتعبيره». وهو تحريف.

إلىٰ آخره[١]= فهذا مقامٌ يجبُ الاعتناءُ بشأنه، وأن لا نَضْرِبَ عنه صَفْحًا، فنقولُ: للنَّاس في المقصود بالشَّرائع والأوامر والنَّواهي أربعةُ طرق[٢]:

أحدها: طريقُ من يقولُ من الفلاسفة وأتباعهم من المنتسبين إلىٰ المِلَل: إنَّ المقصودَ بها تهذيبُ أخلاق النُّفوس وتعديلُها، لتستعدَّ بذلك لقبول الحكمة العِلميَّة والعمليَّة.

ومنهم من يقول: لتستعدَّ بذلك لأن تكون محلًّا لانتقاش صُوَر المعقولات[٣] فيها.

ففائدةُ ذلك عندهم كالفائدة الحاصلة مِن صَقْل المِرآة لتستعدَّ لظهور الصُّوَر فيها، وهؤلاء يجعلون الشرائع من جنس الأخلاق الفاضلة والسِّياسات العادلة.

ولهذا رامَ فلاسفةُ الإسلام الجمعَ بين الشَّريعة والفلسفة، كما فعل ابنُ سينا والفارابي وأضرابهما، وآل بهم إلىٰ أن تكلَّموا في خوارق العادات والمعجزات علىٰ طريق الفلاسفة المشَّائين[٤]، وجعلوا لها أسبابًا ثلاثة:

أحدها: القُوىٰ الفلَكيَّة.

والثَّاني: القُوىٰ النَّفسيَّة.

---

(١) انظر ما تقدم (ص: ١٠٠٠).

(٢) انظر: «الجواب الصحيح» (٦/ ٢٣ - ٤١).

(٣) (ق): «الصور المعقولات».

(٤) أتباع أفلاطون وأرسطو، من فلاسفة اليونان، سمُّوا بذلك لأنهم كانوا يعلِّمون تلاميذهم وهم يمشون. انظر: «أخبار الحكماء» للقفطي (٢٧، ٣٥، ٣٧)، و«درء التعارض» (١/ ١٥٧).

والثالث: القُوىٰ الطَّبيعيَّة[1].

وجعلوا جنسَ الخوارق جنسًا واحدًا، وأدخلوا ما للسَّحرة وأرباب الرِّياضة والكهَنة وغيرهم مع ما للأنبياء والرُّسل في ذلك، وجعَلوا سببَ ذلك كلِّه واحدًا وإن ٱختلفت بالغايات، والنَّبيُّ قصدُه الخيرُ والسَّاحرُ قصدُه الشرُّ!

وهذا المذهبُ مِنْ أفسد مذاهب العالم وأخبثها، وهو مبنيٌّ علىٰ إنكار الفاعل المختار، وأنه تعالىٰ لا يعلمُ الجزئيَّات، ولا يَقْدِرُ علىٰ تغيير العالَم، ولا يخلُق شيئًا بمشيئته وقدرته، وعلىٰ إنكار الجنِّ والملائكة ومَعَادِ الأجسام.

وبالجملة؛ فهو مبنيٌّ علىٰ الكفر بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر، وليس هذا موضعَ الرَّدِّ علىٰ هؤلاء، وكَشْف باطلهم وفضائحهم، إذ المقصودُ ذِكرُ طُرق النَّاس في المقصود بالشَّرائع والعبادات.

وهذه الفِرقةُ غاية ما عندها في العبادات والأخلاق والحكمة العلميَّة أنهم رأوا النَّفس لها شهوةٌ وغضبٌ بقوَّتها العمليَّة، ولها تصوُّرٌ وعِلمٌ بقوَّتها العلميَّة، فقالوا: كمالُ الشَّهوة في العفَّة، وكمالُ الغضب في الحِلم[2] والشَّجاعة، وكمالُ القوَّة النَّظريَّة بالعلم، والتَّوسُّطُ في جميع ذلك بين طرفي الإفراط والتَّفريط هو العدل.

هذا غاية ما عند القوم من المقصود بالعبادات والشَّرائع، وهو عندهم

---

(١) انظر: «الإشارات» لابن سينا (٤/ ٩٠٠)، و«الصفدية» (١/ ١٦٥).

(٢) (ق): «الحكم». وهو تحريف.

غاية كمال النَّفس، وهو ٱستكمالُ قوَّتيها العِلميَّة والعمليَّة، فاستكمالُ قوَّتها العِلميَّة عندهم بانطباع صُوَر المعلومات في النَّفس، واستكمالُ قوَّتها العمليَّة بالعدل.

وهذا غايةُ[1] ما عندهم من العلم والعمل، وليس فيه بيانُ خاصِّيَّة النَّفس التي لا كمال لها بدونه البتَّة، وهو الذي خُلِقت له، وأُريد منها، بل ما عرفه القوم؛ لأنه لم يكن عندهم مِن معرفة متعلَّقه إلا نزرٌ يسيرٌ غيرُ مُجْدٍ ولا محصِّلٍ للمقصود، وذلك معرفةُ الله بأسمائه وصفاته، ومعرفةُ ما ينبغي لجلاله، وما يتعالىٰ ويتقدَّسُ عنه، ومعرفةُ أمره ودينه، والتَّمييزُ بين مواقع رضاه وسخطه، واستفراغُ الوُسْع في التقرُّب إليه، وامتلاءُ القلب بمحبته، بحيث يكون سلطانُ حبِّه قاهرًا لكلِّ محبة.

ولا سعادة للعبد في دنياه ولا في أخراه إلا بذلك، ولا كمال للرُّوح بدون ذلك البتَّة، وهذا هو الذي خُلِق له وأُريد منه، بل ولأجله خُلِقت السَّمواتُ والأرض، واتُّخِذَت الجنَّةُ والنَّار، كما سيأتي تقريرُه من أكثر من مئة وجهٍ إن شاء الله[2]، ومعلومٌ أنه ليس عند القوم من هذا خبَر، بل هم في وادٍ وأهلُ الشأن في وادٍ.

وهذا هو الدِّينُ الذي أجمعت الأنبياءُ[3] عليه من أوَّلهم إلىٰ خاتمتهم، كلُّهم جاء به وأخبَر عن الله أنه دينُه الذي رَضِيَه لعباده وشَرَعَه لهم وأمرهم به، كما قال تعالىٰ: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِى كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ

(١) (د، ق): «وهذا مع أنه غاية».

(٢) لم يقع ذلك في باقي الكتاب. وراجع ما كتبناه في المقدمة.

(٣) (ت): «اجتمعت الأنبياء».

وَٱجۡتَنِبُواْ ٱلطَّٰغُوتَ﴾ [النحل: ٣٦]، وقال تعالىٰ: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِيٓ إِلَيۡهِ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعۡبُدُونِ﴾ [الأنبياء: ٢٥]، وقال تعالىٰ: ﴿وَمَن يَبۡتَغِ غَيۡرَ ٱلۡإِسۡلَٰمِ دِينٗا فَلَن يُقۡبَلَ مِنۡهُ﴾ [آل عمران: ٨٥]، وقال تعالىٰ: ﴿وَسۡـَٔلۡ مَنۡ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ مِن رُّسُلِنَآ أَجَعَلۡنَا مِن دُونِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ءَالِهَةٗ يُعۡبَدُونَ﴾ [الزخرف: ٤٥]، وقال: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرُّسُلُ كُلُواْ مِنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَٱعۡمَلُواْ صَٰلِحًاۖ إِنِّي بِمَا تَعۡمَلُونَ عَلِيمٞ ٥١ وَإِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمۡ أُمَّةٗ وَٰحِدَةٗ وَأَنَا۠ رَبُّكُمۡ فَٱتَّقُونِ﴾ [المؤمنون: ٥١ - ٥٢]، وقال تعالىٰ: ﴿شَرَعَ لَكُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِۦ نُوحٗا وَٱلَّذِيٓ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ وَمَا وَصَّيۡنَا بِهِۦٓ إِبۡرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰٓۖ أَنۡ أَقِيمُواْ ٱلدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُواْ فِيهِ﴾ [الشورىٰ: ١٣]، وقال تعالىٰ: ﴿فَأَقِمۡ وَجۡهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفٗاۚ فِطۡرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِي فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيۡهَاۚ لَا تَبۡدِيلَ لِخَلۡقِ ٱللَّهِۚ ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلۡقَيِّمُ وَلَٰكِنَّ أَكۡثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعۡلَمُونَ ٣٠ مُنِيبِينَ إِلَيۡهِ وَٱتَّقُوهُ وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَلَا تَكُونُواْ مِنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ﴾ [الروم: ٣٠ - ٣١]، وقال تعالىٰ: ﴿وَمَا خَلَقۡتُ ٱلۡجِنَّ وَٱلۡإِنسَ إِلَّا لِيَعۡبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦].

فالغاية الحميدةُ التي يحصُل بها كمالُ بني آدم وسعادتُهم ونجاتُهم هي معرفةُ الله و محبتُه وعبادتُه وحده لا شريك له، وهي حقيقةُ قول العبد: لا إله إلا الله، وبها بُعِثَت الرُّسل، ونزَلت جميعُ الكتب، ولا تصلُح النَّفس ولا تَزْكو ولا تكمُل إلا بذلك.

قال تعالىٰ: ﴿وَوَيۡلٞ لِّلۡمُشۡرِكِينَ ٦ ٱلَّذِينَ لَا يُؤۡتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ [فصلت: ٦ - ٧]؛ أي: لا يُؤتونَ ما تَزْكىٰ[1] به أنفسُهم من التَّوحيد والإيمان. ولهذا فسَّرها

---

(١) زَكِيَ يَزْكىٰ، وزكا يزكو، صَلُح وطَهُر. وفي «الجواب الصحيح» (٦/ ٢٩): «تزكو».

غيرُ واحدٍ من السَّلف[١] بأن قالوا: ﴿لَا يُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ لا يقولون: لا إله إلا الله.

فعبادةُ الله وحده لا شريك له، وأن يكونَ اللهُ أحبَّ إلىٰ العبد من كلِّ ما سواه، هو أعظمُ وصيَّة جاءت بها الرُّسلُ ودعَوا إليها الأمم.

وسنبيِّن ـ إن شاء الله ـ عن قريبٍ بالبراهين الشَّافية أنَّ النَّفس ليس لها نجاةٌ ولا سعادةٌ ولا كمالٌ إلا بأن يكون اللهُ وحده محبوبها ومعبودَها الذي لا أحبَّ إليها منه، ولا آثَر عندها مِن مرضاته والتقرُّب إليه، وأنَّ النَّفس محتاجةٌ بل مضطرَّةٌ إليه [من] حيث هو معبودُها ومحبوبها وغاية مرادها أعظمَ من اضطرارها إليه من حيث هو ربُّها وخالقُها وفاطرُها[٢].

ولهذا كان مَن آمنَ بالله خالقِه ورازقِه وربِّه ومليكِه، ولم يؤمن بأنه لا إله يُعْبَدُ ويُحَبُّ ويُخْشىٰ ويُخافُ غيرُه، بل أشرَك معه في عبادته غيرَه= فهو كافرٌ به، مشركٌ شركًا لا يغفره الله؛ كما قال تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ﴾ [النساء: ٤٨، ١١٦]، وقال تعالىٰ: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ١٦٥]، فأخبرَ أنَّ من أحبَّ شيئًا سوىٰ الله مثلَ ما يحبُّ اللهَ فقد اتخذ من دون الله ندًّا.

ولهذا يقولُ أهلُ النَّار لـمَعْبُودِيهم وهم معهم فيها: ﴿تَٱللَّهِ إِن كُنَّا لَفِى ضَلَـٰلٍ مُّبِينٍ ۝٩٧ إِذْ نُسَوِّيكُم بِرَبِّ ٱلْعَـٰلَمِينَ﴾ [الشعراء: ٩٧ ـ ٩٨]، وهذه التَّسوية إنما

---

(١) كابن عباس وعكرمة. انظر: «تفسير الطبري» (٢١/ ٤٣٠)، و«الدعاء» للطبراني (٣/ ١٥٠٥)، و«الدر المنثور» (٧/ ٣١٣).

(٢) لم يقع بيان ذلك في باقي الكتاب. وراجع ما كتبناه في المقدمة.

كانت في الحبِّ والتَّألُّه، لا في الخلق والقدرة والرُّبوبيَّة، وهي العدلُ الذي أخبَر به عن الكفَّار بقوله: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ ثُمَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾ [الأنعام: ١]، وأصحُّ القولين: أنَّ المعنىٰ: ثمَّ الذين كفروا يعدلون بربِّهم، فيجعلون له عِدلًا(١) يحبُّونه ويعبدونه كما يحبُّون الله ويعبدونه.

فما ذكره الفلاسفةُ من الحكمة العِلميَّة والعمليَّة ليس فيها من العلوم والأعمال ما تَسْعَدُ به النُّفوسُ وتنجو به من العذاب؛ فليس في حِكمتهم العِلميَّة إيمانٌ بالله، ولا ملائكته، ولا كتبه، ولا رُسله، ولا لقائه، وليس في حِكمتهم العمليَّة عبادتُه وحده لا شريك له، واتِّباعُ مرضاته، واجتنابُ مساخطه، ومعلومٌ أن النُّفوس لا سعادة لها ولا فلاحَ إلا بذلك؛ فليس في حِكمتهم العِلميَّة والعمليَّة ما تَسْعَدُ به النُّفوسُ وتفوز.

ولهذا لم يكونوا داخلين في الأمم السُّعداء في الآخرة؛ وهم الأممُ الأربعةُ المذكورون في قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَٱلَّذِينَ هَادُوا۟ وَٱلنَّصَٰرَىٰ وَٱلصَّٰبِـِٔينَ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [البقرة: ٦٢].

وهذه الكمالاتُ الأربعةُ التي ذكرها الفلاسفةُ للنَّفس لا بدَّ منها في كمالها وصلاحها، ولكن قصَّروا غاية التَّقصير في أنهم لم يبيِّنوا متعلَّقها، ولم يحدُّوا لها حدًّا فاصلًا بين ما تحصُل به السَّعادة وما لا تحصُل به.

---

(١) (ت): «عديلا». والعِدل والعديل: المِثل والنظير.

فإنهم لم يَذْكُروا متعلَّق العِفَّة، ولا عمَّاذا تكون؟ ولا مقدارَها الذي إذا تجاوزه العبدُ وقعَ في الفجور، وكذلك الحِلمُ لم يذكُروا مَواقِعَه، ومقداره، وأين يحسُن؟ وأين يقبُح؟، وكذلك الشَّجاعة، وكذلك العلمُ لم يميِّزوا العلمَ الذي تَزكُو به النُّفوسُ وتَسْعَدُ مِن غيره، بل لم يعرفوه أصلًا.

وأمَّا الرُّسلُ ـ صلواتُ الله وسلامه عليهم ـ فبيَّنوا ذلك غاية البيان، وفصَّلوه أحسنَ تفصيل، وقد جمع الله ذلك في كتابه في آية واحدة، فقال: ﴿ قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَٱلْإِثْمَ وَٱلْبَغْيَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُوا۟ بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَٰنًا وَأَن تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾ [الأعراف: ٣٣].

فهذه الأنواعُ الأربعةُ التي حرَّمها[١] تحريمًا مطلقًا لم يُبِح منها شيئًا لأحدٍ من الخلق، ولا في حالٍ من الأحوال، بخلاف الميتة والدَّم ولحم الخنزير فإنها تحرُم في حالٍ وتباحُ في حال، وأمَّا هذه الأربعةُ فهي محرَّمةٌ مطلقًا[٢].

فالفواحشُ متعلِّقةٌ بالشَّهوة، وتعديلُ قوَّة الشَّهوة باجتنابها[٣]، والبغيُ بغير الحقِّ متعلِّقٌ بالغضب، وتعديلُ القوَّة الغضبيَّة باجتنابه، والشركُ بالله ظلمٌ عظيم، بل هو الظُّلمُ علىٰ الإطلاق، وهو منافٍ للعَدل والعلم[٤].

---

(١) «الجواب الصحيح» (٦/ ٣٣): «هي التي حرمها».

(٢) «مطلقًا» ليست في (ق).

(٣) من هنا سقط علىٰ ناسخ (ت) مقدار ورقة.

(٤) في «الجواب الصحيح» (٦/ ٣٣): «... والشرك بالله فسادُ أصل العدل، فإن الشرك ظلمٌ عظيم، والقول علىٰ الله بلا علمٍ فسادٌ في العلم، فقد حرَّم سبحانه هذه الأربعة، وهي فسادُ الشهوة والغضب، وفساد العدل والعلم».

وقولُه: ﴿وَأَن تُشْرِكُوا۟ بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَٰنًا﴾ [الأعراف: ٣٣] متضمِّنٌ تحريمَ أصل الظُّلم في حقِّ الله، وذلك يستلزمُ إيجابَ العدل في حقِّه، وهو عبادته وحده لا شريك له؛ فإنَّ النَّفس لها القوَّتان: العِلميَّة والعمليَّة، وعملُ الإنسان عملٌ ٱختياريٌّ تابعٌ لإرادة العبد، وكلُّ إرادةٍ فلها مُراد[١]، وهو إمَّا مرادٌ لنفسه، وإمَّا مرادٌ لغيره ينتهي إلىٰ المراد لنفسه ولا بدَّ، فالقوَّةُ العمليَّة تستلزمُ أن يكون للنَّفس مرادٌ تُسْتَكمَلُ بإرادته، فإن كان ذلك المرادُ مضمحِلًّا فانيًا زالت الإرادةُ بزواله ولم يكن للنَّفس مرادٌ غيرُه، ففاتها أعظمُ سعادتها وفلاحها؛ فيجب إذًا أن يكون مرادُها الذي تستكملُ بإرادته وحبِّه وإيثاره باقيًا لا يفنىٰ ولا يزول، وليس ذلك إلا الله وحده.

وسنذكرُ إن شاء الله عن قريبٍ معنىٰ تعلُّق الإرادة به تعالىٰ، وكونه مرادًا والعبدُ مريدٌ له[٢]، فإنَّ هذا مما أشكَل علىٰ بعض المتكلِّمين حيث قالوا: إنَّ الإرادة لا تتعلَّقُ إلا بحادث، وأمَّا القديمُ فكيف يكون مرادًا؟، وخَفِيَ عليهم الفرقُ بين الإرادة الغائيَّة والإرادة الفاعليَّة، وجعلوا الإرادتين واحدةً[٣].

والمقصود: أنَّ هؤلاء الفلاسفةَ لم يذكُروا هذا في كمال النَّفس، وإنما جعلوا كمالها في تعديل الشَّهوة والغضب، والشَّهوةُ هي جلبُ ما ينفعُ البدنَ ويبقي النَّوع، والغضبُ دفعُ ما يضرُّ البدن، وما تعرَّضوا لمراد الرُّوح المحبوب لذاته، وجعلوا كمالَها العلميَّ في مجرَّد العلم، وغلطوا في ذلك

---

(١) (ط): «مراد وكمال».

(٢) لم يقع ذكر ذلك في باقي الكتاب. وراجع ما كتبناه في المقدمة.

(٣) انظر: «مدارج السالكين» (٢/ ٣٦٤).

من وجوهٍ كثيرة[1]:

منها: أنَّ ما ذكروه لا يعطي كمالَ النَّفس الذي خُلِقَت له، كما بيَّنَّاه.

ومنها: أنَّ ما ذكروه في كمال القوَّة العمليَّة إنما غايتُه إصلاحُ البدن الذي هو آلةُ النَّفس، ولم يذكروا كمالَ النَّفس الإراديَّ والعمليَّ[2] بالمحبة والخوف والرَّجاء.

ومنها: أنَّ كمالَ النَّفس في العلم والإرادة، لا في مجرَّد العلم؛ فإنَّ مجرَّد العلم ليس بكمالٍ للنَّفس ما لم تكن مريدةً محبةً لمن لا سعادة لها إلا بإرادته ومحبته، فالعلمُ المجرَّدُ لا يعطي النَّفس كمالًا ما لم تقترن به الإرادةُ والمحبة.

ومنها: أنَّ العلمَ لو كان كمالًا بمجرَّده لم يكن ما عندهم من العلم كمالًا للنَّفس، فإنَّ غاية ما عندهم:

* [إمَّا] علومٌ رياضيَّة صحيحة، مصالحُها من جنس مصالح الصِّناعات، وربَّما كانت الصِّناعاتُ أصلحَ وأنفعَ من كثيرٍ منها.

* وإمَّا علمٌ طبيعيٌّ صحيح، غايتُه[3] معرفةُ العناصر وبعض خواصِّها وطبائعها، ومعرفةُ بعض ما يتركَّبُ منها، وما يستحيلُ من المركَّبات[4] إليها،

---

(١) انظر: «الصفدية» (٢/ ٢٣٣، ٢٤٩ وما بعدها)، و«مجموع الفتاوىٰ» (٢/ ٩٤)، و«درء التعارض» (٣/ ٢٧٤)، و«الرد علىٰ المنطقيين» (١٤٤).

(٢) (ط): «والعمل».

(٣) (ق، د): «علم طبيعي غاية صحيحة». والمثبت من (ط)، وهو أشبه.

(٤) في الأصول: «الموجبات». وهو تحريف. انظر: «التعريفات» (٢٤).

وبعض ما يقعُ في العالم من الآثار بامتزاجها واختلاطها. وأيُّ كمالٍ للنَّفس في هذا؟! وأيُّ سعادةٍ لها فيه؟!

* وإمَّا علمٌ إلهيٌّ كلُّه باطلٌ لم يوفَّقوا لإصابة الحقِّ فيه في مسألةٍ واحدة.

ومنها: أنَّ كمالَ النَّفس وسعادتها المستفادَ من الرُّسل ـ صلواتُ الله وسلامُه عليهم ـ ليس عندهم اليوم منه حِسٌّ ولا خبر، ولا عينٌ ولا أثر؛ فهم أبعدُ النَّاس من كمالات النُّفوس وسعاداتها.

وإذا عُرِفَ ذلك، وأنه لابدَّ للنَّفس من مرادٍ محبوبٍ لذاته لا تصلُح إلا به، ولا تكمُل إلا بحبِّه وإيثاره وقَطْع العلائق عن غيره، وأنَّ ذلك هو النِّهاية وغاية مطلوبها ومرادها الذي إليه ينتهي الطَّلب، فليس ذلك إلا الله الذي لا إله إلا هو، قال تعالىٰ: ﴿ أَمِ ٱتَّخَذُوٓاْ ءَالِهَةً مِّنَ ٱلْأَرْضِ هُمْ يُنشِرُونَ ﴿٢١﴾ لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾ [الأنبياء: ٢١ ـ ٢٢].

وليس صلاحُ الإنسان وجَدُّه وسعادتُه إلا بذلك، بل وكذلك الملائكةُ والجنُّ وكلُّ حيٍّ شاعرٍ[(١)] لا صلاحَ له إلا بأن يكون الله وحدَه إلٰهه ومعبودَه وغاية مراده، وسيمرُّ بك إن شاء الله بسطُ القول في ذلك وإقامةُ[(٢)] البراهين علىٰ هذا المطلوب الأعظم الذي هو غاية سعادة النُّفوس وأشرفُ مطالبها[(٣)].

---

(١) من الشُّعور. انظر: «درء التعارض» (١٠/ ٩٤)، و«شفاء العليل» (٨٣٠).

(٢) انتهىٰ هنا السقط من (ت).

(٣) لم يقع ذلك في باقي الكتاب. وراجع ما كتبناه في المقدمة.

فلنرجِع إلىٰ ما كنَّا فيه من بيان طُرق النَّاس في مقاصد العبادات.

الطَّريق الثَّاني: طريقُ من يقولُ من المعتزلة ومن تابعهم: إنَّ الله سبحانه عرَّضهم بها للثَّواب، واستأجَرهم بتلك الأعمال للجزاء، فعاوَضهم عليها معاوَضةً.

قالوا: والإنعامُ منه في الآخرة بدون الأعمال غيرُ حسَن؛ لما فيه من تكدير منَّة العطاء ٱبتداءً، ولما فيه من الإخلال بالمدح والثَّناء والتَّعظيم الذي لا يُسْتَحقُّ إلا بالتكليف.

ومنهم من يقول: إنَّ الواجبات الشَّرعيَّة لُطْفٌ في الواجبات العقليَّة.

ومنهم من يقول: إنَّ الغاية المقصودة التي يحصُل بها الثَّوابُ هي العمل، والعلمُ وسيلةٌ إليه. حتَّىٰ ربَّما قالوا ذلك في معرفة الله تعالىٰ، وأنها إنما وجبت لأنها لُطْفٌ في أداء الواجبات العمليَّة.

وهذه الأقوالُ تَصَوُّرُ العاقلِ اللبيب لها حقَّ التَّصوُّر كافٍ في جزمه ببطلانها، رافعٌ عنه مؤنةَ الرَّدِّ عليها، والوجوه الدَّالَّةُ علىٰ بطلانها أكثرُ من أن تُذْكَرَ هاهنا.

الطَّريق الثَّالث: طريقُ الجَبْريَّة ومن وافقهم؛ أنَّ الله تعالىٰ سبحانه ٱمتحنَ عبادَه بذلك، وكلَّفهم، لا لحكمةٍ ولا لغاية مطلوبةٍ له ولا بسببٍ[1] من الأسباب، فلا لامُ تعليلٍ ولا باءُ سببٍ، إن هو إلا محضُ المشيئة، وصِرْفُ الإرادة. كما قالوا في الخَلْق سواء.

---

(١) (ت): «لسبب».

وهؤلاء قابلوا مَن قبلهم من القَدَرِيَّة والمعتزلة أعظمَ مقابلة؛ فهما طرفا نقيضٍ لا يلتقيان.

والطَّريق الرَّابع: طريقُ أهل العلم والإيمان الذين عقلُوا عن الله أمرَه ودينَه، وعرفوا مرادَه بما أمرهم ونهاهم عنه، وهي أنَّ نفسَ معرفة الله و محبته وطاعته والتقرُّب إليه[1] وابتغاء الوسيلة إليه أمرٌ مقصودٌ لذاته، وأنَّ الله سبحانه يستحقُّه لذاته، وهو سبحانه المحبوبُ لذاته، الذي لا تصلُح العبادةُ والمحبةُ والذُّلُّ والخضوعُ والتَّألُّه إلا له؛ فهو يستحقُّ ذلك لأنه أهلٌ أن يُعْبَد ولو لم يخلُق جنَّةً ولا نارًا، ولو لم يَضَع ثوابًا ولا عقابًا، كما جاء في بعض الآثار: «لو لم أخلُق جنَّةً ولا نارًا، أما كنتُ أهلًا أن أُعْبَد؟»[2].

فهو سبحانه يستحقُّ غاية الحبِّ والطَّاعة والثَّناء والمجد والتَّعظيم؛ لذاته، ولما له من أوصاف الكمال ونُعوت الجلال.

وحبُّه والرِّضا به وعنه والذُّلُّ له والخضوعُ والتَّعبُّدُ هو غاية سعادة النَّفس وكمالها، والنَّفس إذا فقدت ذلك كانت بمنزلة الجسد الذي فقدَ روحَه وحياتَه، والعين التي فقدت ضوءها ونورَها، بل أسوأ حالًا من ذلك مِنْ وجهين:

أحدهما: أنَّ غاية الجسد إذا فقدَ روحَه أن يصيرَ معطَّلًا ميتًا، وكذلك العينُ تصيرُ معطَّلة، وأمَّا النَّفس إذا فقدت كمالَها المذكورَ فإنها تبقىٰ معذَّبةً متألِّمة، وكلَّما ٱشتدَّ حجابُها ٱشتدَّ عذابُها وألمُها، وشاهدُ هذا ما يجدُه المُحِبُّ الصادقُ المحبةِ من العذاب والألم عند ٱحتجاب محبوبه عنه، ولا

(١) (ت، ص): «والندب إليه».

(٢) تقدم تخريجه (ص: ١٠٧٨).

سيَّما إذا يئسَ من قُرْبِه، وحَظِيَ غيرُه بحبِّه ووَصْلِه، هذا مع إمكان التَّعوُّض[1] عنه بمحبوبٍ آخرَ نظيرِه أو خيرٍ منه، فكيف بروحٍ فقدت محبوبَها الحقَّ الذي لم تُخْلَق إلا لمحبته، ولا كمال لها ولا صلاحَ أصلًا إلا بأن يكون أحبَّ إليها من كلِّ ما سواه؟! وهو محبوبُها الذي لا يعوِّض عنه سواه بوجهٍ ما[2]، كما قال القائل:

مِنْ كلِّ شيءٍ إذا ضيَّعتَه عِوَضٌ ... وما مِن الله إن ضيَّعتَه عِوَضُ[3]

ولو لم يكن احتجابُه سبحانه عن عبده أشدَّ أنواع العذاب عليه لم يتوعَّد[4] به أعداءه؛ كما قال تعالىٰ: ﴿كَلَّآ إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ ۝١٥ ثُمَّ إِنَّهُمْ لَصَالُوا۟ ٱلْجَحِيمِ﴾ [المطففين: ١٥ - ١٦]؛ فأخبرَ أنَّ لهم عذابين:

أحدهما: عذابُ الحجاب عنه.

والثَّاني: صِلِيُّ الجحيم.

وأحدُ العذابين أشدُّ من الآخر.

---

(١) (ص): «التعويض».

(٢) (ق): «تعوض منه سواه بوجه ما». (ت): «تعويض منه سواه بوجه». (د): «يعوض منه سواه بوجه ما». (ص): «تعوض عنه بوجه». والمثبت أشبه.

(٣) أصله في «الأنساب» (١١/ ٣٩٧)، و«دمية القصر» (١٣٣٨)، و«المحمدون» للقفطي (١٤٩)، رآه أبو جعفر المعدني مكتوبًا علىٰ جدار، فأجازه.
وهو في «طبقات الشافعية» (٨/ ٢٢٨)، و«زاد المعاد» (٤/ ١٧٣)، و«الداء والدواء» (١٧٣، ٤٦٢) دون نسبة.

(٤) كذا في الأصول، بلا ألف. وانظر ما تقدم (ص: ٢٧٠، ٤٩٤).

وهذا كما أنه سبحانه يُنْعِمُ علىٰ أوليائه بنعيمَين[1]:

* نعيم كَشْفِ الحجاب، فينظرون إليه.

* ونعيم الجنَّة وما فيها.

وأحدُ النَّعيمَين أحبُّ إليهم من الآخر، وآثَر عندهم، وأقرُّ لعيونهم، كما في «الصَّحيح» عنه ﷺ أنه قال: **«إذا دخلَ أهلُ الجنَّةِ الجنَّةَ نادىٰ مُنادٍ: يا أهل الجنَّة، إنَّ لكم عند الله موعدًا يريدُ أن يُنْجِزَكُموه، فيقولون: ما هو؟ ألم يُبيِّض وجوهَنا، ويُثَقِّل موازينَنا، ويُدْخِلنا الجنَّة، ويُجِرْنا من النَّار؟ قال: فيكشفُ الحجاب، فينظرون إليه، فما أعطاهم شيئًا أحبَّ إليهم من النَّظر إليه»**[2].

وفي حديثٍ غير هذا: أنهم إذا نظروا إلىٰ ربِّهم تبارك وتعالىٰ أنساهم لذَّةُ النَّظر إليه ما هم فيه من النَّعيم[3].

والوجه الثَّاني: أنَّ البدنَ والأعضاء آلاتٌ للنَّفس، ورعيَّة للقلب، وخَدَمٌ له، فإذا فقَد بعضُهم كمالَه الذي خُلِقَ له كان بمنزلة هلاك بعض جُند الملك ورعيَّته، وتعطُّل بعض آلاته، وقد لا يلحقُ الملكَ من ذلك ضررٌ أصلًا، وأمَّا إذا فقَد القلبُ كمالَه الذي خُلِقَ له وحياتَه ونعيمَه كان بمنزلة هلاك المَلك وأسْرِه، وذهاب مُلكه من يديه، وصَيْرورته أسيرًا في أيدي أعاديه.

---

(١) (د): «بنعمتين»، وفي الطرة: «لعله: بنعيمين».

(٢) أخرجه مسلم (١٨١)، وابن حبان (٧٤٤١) واللفظ له.

(٣) أخرجه عبد بن حميد (٨٤٩ - المنتخب)، والدارمي في «الرد علىٰ الجهمية» (١٨٩)، و«النقض علىٰ بشر المريسي» (٢٢٩)، وغيرهما من حديث ابن عمر مرفوعًا بإسنادٍ فيه انقطاع. وانظر: «الشريعة» للآجري (٥٧٢).

فهكذا الروحُ إذا عدمت كمالها وصلاحَها من معرفة فاطرها وبارئها، وكَوْنه أحبَّ شيءٍ إليها، ورضاه وابتغاء الوسيلة إليه آثرُ شيءٍ عندها، حتَّىٰ يكونُ ٱهتمامُها بمحبته ومرضاته ٱهتمامَ الـمُحِبِّ التَّامِّ المحبة بمرضاة محبوبه الذي لا يجدُ منه عوضًا= كانت بمنزلة المَلك الذي ذهب منه مُلكه، وأصبحَ أسيرًا في أيدي أعاديه يسومونه سوءَ العذاب.

وهذا الألمُ كامنٌ في النَّفس، لكن يستره سُكْرُ الشَّهوات، ويواريه حجابُ الغفلة، حتَّىٰ إذا كُشِفَ الغطاء، وحِيلَ بين العبد وبين ما يشتهي، وجَد حقيقةَ ذلك الألم، وذاق طعمَه، وتجرَّد ألـمُه عمَّا يحجبُه ويواريه.

وهذا أمرٌ يُدْرَكُ بالعِيان والتَّجربة في هذه الدَّار؛ تكون الأسبابُ المؤلمةُ للرُّوح والبدن موجودةً مقتضية لآثارها، ولكن يقومُ للقلب مِن فرحه بحظٍّ ناله من مالٍ أو جاهٍ أو وِصَالِ حبيبٍ ما يواري عنه شُهودَ الألم، وربَّما لا يشعُر به أصلًا، فإذا زال الـمُعارِضُ[1] ذاق طعمَ الألم، ووجَد مسَّه، ومن ٱعتبر أحوالَ نفسه وغيره عَلِمَ ذلك.

فإذا كان هذا في هذه الدَّار، فما الظَّنُّ عند المفارقة والفِطام عن الدُّنيا، والانتقال إلىٰ الله والمصير إليه؟!

فليتأمَّل العاقلُ الفَطِنُ النَّاصحُ لنفسه هذا الموضعَ حقَّ التَّأمُّل، ولْيَشْغَل به محلَّ أفكاره[2]، فإن فَهِمَه وعَقَله واستمرَّ إعراضُه:

---

(١) (ت): «العارض».

(٢) (ط): «كل أفكاره». وفي (ق): «وليشعل» بالمهملة.

فـما تَبْلُـغُ الأعـداءُ مـن جاهـلٍ   مـا يَبْـلُغُ الجاهـلُ مـن نفـسِه[1]

وإن لم يفهَمه لغِلَظِ حجابه، وكثافة طبعِه، فيكفيه الإيمانُ بما أعدَّ الله تعالىٰ في الجنَّة لأهلها من نعيم الأكل والشُّرب والنكاح والمَناظر المُبْهِجة، وما أعَدَّ في النَّار لأهلها من السَّلاسل والأغلال والحَمِيم ومُقَطَّعات الثِّياب من النَّار ونحو ذلك.

والمقصود بيانُ أن الحاجةَ إلىٰ الرسل ـ صلواتُ الله عليهم وسلامه ـ ضروريَّة، بل هي في أعلىٰ مراتب الضرورة، وليست نظيرًا[2] لحاجتهم إلىٰ الحياة[3] وأسبابها، بل هي أعظمُ من ذلك.

وأمَّا ما ذُكِر عن الصَّابئة من الاستغناء عن النبوَّة، فهذا ليس مذهبًا لجميعهم، بل فيهم سعيدٌ وشقيٌّ، كما قال تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَٱلَّذِينَ هَادُوا۟ وَٱلنَّصَـٰرَىٰ وَٱلصَّـٰبِـِٔينَ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِ وَعَمِلَ صَـٰلِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [البقرة: ٦٢]، فأدخَل المؤمنين من الصَّابئين في أهل السَّعادة، ولم ينالوا ذلك إلا بالإيمان بالرسل، ولكنَّ منهم من أنكر النبوَّات وعبَد الكواكب، وهم فِرقٌ كثيرةٌ ليس هذا موضع ذكرهم[4].

---

(١) من أبياتٍ مشهورة لصالح بن عبد القدوس، في «الحماسة البصرية» (٢/ ٤٠)، و«العقد» (٢/ ٤٣٦)، و«المنتخل» (٥٩٩)، وغيرها.

(٢) في الأصول: «نظرًا». والمثبت أشبه.

(٣) غير محررة في (د)، وفي (ق، ت): «الحاجة». والمثبت أدنىٰ إلىٰ الصواب. انظر: «زاد المعاد» (١/ ٦٩)، و«الفوائد» (٢٢٧).

(٤) انظر ما تقدم (ص: ١٠٠٢) والتعليق عليه.